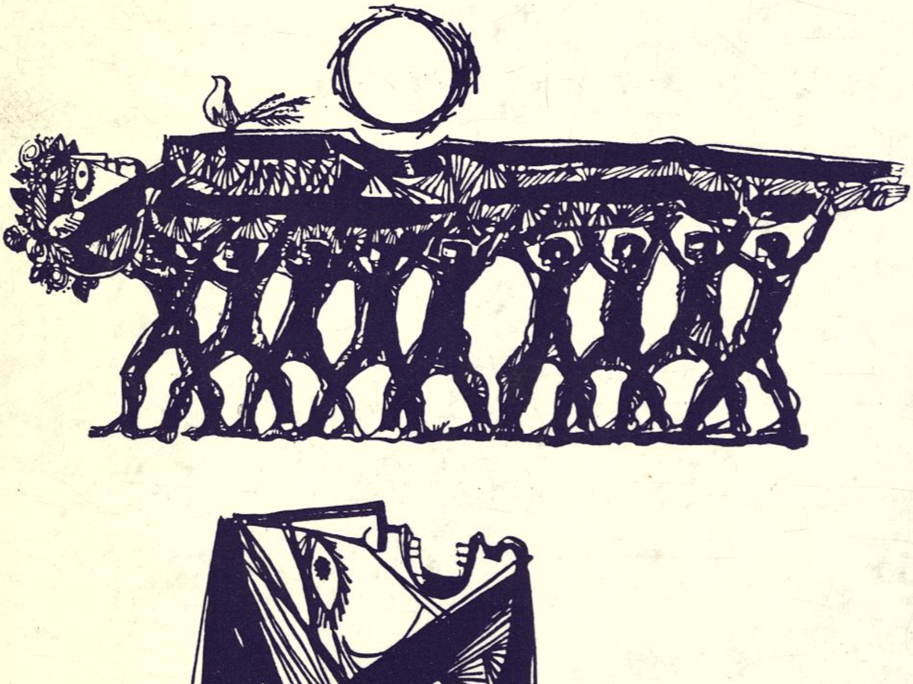
عدد خاص: ـ الانتفاضة
ـ عرب الأرض المحتلة

الكاتب الفلسطيني

العدد ٢١ خريف ١٩٩٠ ت١ ـ ت٢ ـ ك١





الكاتب الفلسطيني

العدد ٢١ خريف ١٩٩٠ ت١ ـ ت٢ ـ ك١

مجلة فصلية تصدر عن
الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين
لجنة العمل النقابية

الاشتراكات السنوية

للأفراد: ـ سوريا ولبنان ١٥٠ ل.س
ـ بقية الاقطار العربية ٢٥٠ ل.س
ـ اقطار العالم ٢٥ دولار
للمؤسسات: ٥٠ دولار

الفهرست

كلمة الكاتب

حين صدرت الكاتب، خريف ١٩٨٨، كانت مجرد فكرة، لأننا لم نكن نملك في لجنة العمل النقابية للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين مقومات صدورها. ولكن الشعور بالحاجة اليها، والتصميم على العمل ادى إلى صدورها، بالشكل الذي صدرت به.

وتوالى صدور الاعداد، وكان كل عدد يعطي المزيد من الثقة، بصدور اعداد أخرى افضل. وهكذا حتى وصلنا هذا العدد الذي نختتم به السنة الثانية من عمر المجلة، لنبدا سنة جديدة، مع العدد الثاني والعشرين الذي سيصدر، بعد هذا العدد مباشرة.

ونحن في لجنة العمل النقابية، اذ نعلن استعدادنا لمواصلة هذا الجهد، نرى من الضروري ان نشكر كل الذين ساعدونا وتعاونوا معنا، وشجعونا على المواصلة. كما نرى من الضروري ان نؤكد على الحقائق التالية:

اولاً: ان المجلة منبر، وانها مفتوحة لكل المواقف الوطنية ولكل الجهود العلمية والابداعية التي تتوافر فيها المقاييس العلمية المطلوبة. وبالتالي فان المجلة ليست لفرد أو فئة، ولا حتى لاتجاه سياسي متحزب، وتحاول لجنة العمل النقابية تحقيق ذلك بزيادة عدد القراء المحكمين، وبتنويعهم، وبدراسة اية ظاهرة تساعد على تكريس المجلة، منبراً، وطنياً ديمقراطياً.

ثانياً: أن المجلة، وهي تحافظ على خطها الوطني، تحرص على اشراك كل وجهات النظر

المتنوعة التي تظهر تلوينات هذا الخط واختلافاته، واشكالاته، ولا ترى أن الالتزام بالخط الوطني، يتطلب الموقف المغلق الذي لايقبل الحوار.

ثالثاً: أن المجلة ترحب بكل الكتاب والنقاد والشعراء وسائر الباحثين والمبدعين، ولا تطلب منهم المشاركة بانتاجهم فقط، بل تريد مشاركتهم في القراءة وتقديم الاقتراحات، والملاحظات والمخططات، والاشتراك في اي عمل، يستطيعون القيام به.

وتكفي الاعداد التي صدرت دليلاً على خططنا وأهدافنا، ورغم مافيها من قصور فاننا نأمل ان ننجح في التغلب عليه بمساعدة كل الحريصين على خطنا. لتكسب «الكاتب» المزيد من الكتاب والقراء، والمزيد من المكانة والاحترام.

يَضم هذا العدد دراسات ومقالات حول الأرض المحتلة والانتفاضة كما كان مقرراً.

ولما كانت المادة وافرة، فقد حولنا العدد الى عدد خاص، ولم نكتف بنشر محور، كما جرت العادة، في الاعداد السابقة.

وكل أملنا ان تسهم هذه المواد في دراسة جوانب من حياة شعبنا في الارض المحتلة، وان تسهم في اثارة بعض القضايا المتعلقة بالانتفاضة.

ويهمنا هنا أن نشير الى مايلي:

أولاً: ان شعبنا في الارض المحتلة، بشطريه، سواء، الذي وقع، تحت الاحتلال، سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٦٧، مازال متمسكاً بهويته، مصراً على النضال من أجل حقوقه، وصامداً أمام كل أشكال العسف والاضطهاد.

ونحن بحاجة الى دراسة احواله، ومتابعة نضاله في هذه الظروف الصعبة.

ثانياً: ان الانتفاضة، مازالت مستمرة، منذ ثلاث سنوات، وهي تتواصل، وكأنها بدأت بالامس، وذلك دليل على استعداد شعبنا للنضال وتمسكه بحقوقه.

وهذه الانتفاضة، بحاجة أيضاً للدراسة، وللمؤازرة والحماية، لتستمر وتتواصل، وتسهم في تحقيق اهداف شعبنا.

و «الكاتب الفلسطيني» التي صدرت، لتعبر عن ارادة القتال والنضال والالتزام بالحقوق القومية، تحاول ان ترقى الى مستوى هذه المسؤولية، وهي تأمل أن يكون هذا العدد قد قدّم إسهاماً على هذا الطريق.

وتتعهد اسرة تحرير الكاتب الفلسطيني، وهي تنهي عاماً آخر، من عمرها بمواصلة جهودها من أجل اداء الدور الذي رسمته لنفسها، على طريق الالتزام بخط التحرير، والثقافة القومية، والديمقراطية، وكل القيم القومية والانسانية التي بلورتها تجارب الامم في تاريخها الطويل.

هيئة «التحرير»

في المسألة اليهودية

حمزة برقاوي*

حينما تم قُبيل الحرب العالمية الأولى، انتخاب اليهودي الانجليزي روتشيلد، نائبا في مجلس العموم البريطاني، علّق رجل الأعمال البريطاني وصديق روتشيلد، «ماك كولي» على هذا الحدث بقوله (إذا كنا نترك لليهودي أن يدير لنا شؤوننا الاقتصادية، فلماذا لانسمح له بأن يجلس بيننا في البرلمان؟ وأن يقول كلمته في إدارة جميع شؤوننا العامة).

كان هذا صوت البرجوازية الانكليزية الامبريالية، بل الاوربية التي أخذت ترى في اليهود حليفا لها بل وممثلاً لمصالحها، في وقت كانت الحركة الصهيونية، قد أخذت تتسع، وتأخذ أبعادها كحركة سياسية. فحتى ذلك الوقت، كانت لليهود سلطة مالية واقعية ضخمة، دون أن يكون لهم نفوذ سياسي علني مباشر.

قبل نشوء الصهيونية، بقيت المسألة اليهودية طويلا، لاتعدو كونها أساسا مسألة أقلية، مثلها مثل

---

* باحث من فلسطين.

مسائل الأقليات الدينية والأثنية من جهة، وتحظى بخصوصية تميزها عن غيرها من مسائل الأقليات من جهة أخرى.

في الجانب الأول، جانب الأكثرية، استمرت المسألة، صعوداً وهبوطاً، تتأثر بهذه الدرجة أو تلك من التعصب أو التسامح التي تميزت بها الأكثرية الكاثولوكية او البروتستانتية في هذا البلد أو ذاك، وفي هذه الحقبة أو تلك. ومما لاشك فيه أن الكنيسة المنتصرة في القرون الوسطى، قد ورثت تقاليد اضطهادها، فتحولت الى مضطهِدة، الأمر الذي عانى منه اليهود.

لقد تأثرت المسألة اليهودية أيضا بمستوى التطور السياسي والاجتماعي في البلد الذي كانت الأقلية اليهودية تعيش فيه، مما جعل المسألة اليهودية في فرنسا غيرها في المانيا، وبولونيا غيرها في الولايات المتحدة الامريكية، وهكذا. . .

لهذا لم يفهم «ماركس» في حينه، كيف يطالب اليهود الالمان بالتحرر السياسي، في وقت كانت المانيا نفسها غير محررة سياسيا. (١)

في الولايات المتحدة مثلا، ومنذ البداية، استفاد اليهود من الحقوق المدنية، المكرسة قانونيا، مثلهم مثل بقية المواطنين الامريكيين، بعكس بولونيا وروسيا، اللتين كان شعباهما لازال يصارعان الكنيسة، للحصول على حقوق معينة لمواطنيهما بشكل عام.

في الجانب الآخر، جانب الأقلية اليهودية، تم تصعيد المسألة باتجاهين: الاتجاه الأول: يهودي لاهوتي، تم التعبيرعنه بكون اليهود روجّوا لمقولة انهم شعب واحد، وأنهم متفقون كعرق، وأنهم شعب الله المختار. . والاتجاه الثاني يهودي واقعي، تم التعبير عنه بممارسة اليهود اقتصاد المال.

لقد مثّلوا اقتصاداً تجارياً مالياً، في وقت كانت الأغلبية فيه تمارس اقتصادا زراعيا طبيعيا، الأمر الذي برز بصورة الربا والنشاط المصرفي. لهذا لم يكن غريبا أن يكون اليهود قد تم تخيله لدى الفكر الاوربي المسيحي على شكل شيلوخ او فاجان. كان هذا في عصر الأقطاع.

مع نشوء الرأسمالية، أختلف الأمر، فقد أصبح اليهودي جزءا لايتجزأ من هذا النظام.

ـ ماركس صاغ المسألة بصورة أكثر تحديدا وواقعية، عندما قال: (إن آله اليهود الحقيقي هو المال. . وبقدر مايصبح فيه المجتمع المسيحي رأسماليا أكثر يصبح فيه يهوديا أكثر). (٢) أي إنه ربط، وبصورة مباشرة بين اليهودية والرأسمالية، اليهودية الواقعية، والرأسمالية الامبريالية.

لقد تبنى هذه المقولة ودافع عنها لدرجة أنه رأى أن التحرر من المتاجرة، هو تحرر من اليهودية الواقعية، ثم أضاف: حين ينجح المجتمع في إلغاء الجوهر العملي لليهودية، عندئذ يصبح وجود اليهودي نفسه مستحيلا. (٣)

لهذا رأى أن المسألة اليهودية لم تستمر، إلا لأن لها عبر التاريخ قوى تمثلها وترغب في الأبقاء عليها. هنا لابد من الاستشهاد بجملته الشهيرة (لم يستمر وجود اليهودية، رغما عن التاريخ، وإنما بالتاريخ). (٤)

ولآن نستعرض. كيف تصور العديد من المفكرين اليهود وغير اليهود حل المسألة اليهودية؟

قبل الاستطراد في استعراض آراء هؤلاء، لابد لنا من التساؤل عن سبب استمرار هذه المسألة التي

اتسمت مع نهاية القرن التاسع عشر بتصاعد تيار اللاسلامية، التيار الذي عانى منه اليهود فعلا، بقدر مااستعمل من قبلهم سيفا مسلطا على رقاب من أراد المساس بهم، فقد لازم الموقف من المسألة اليهودية تصعيد مستمر يتمثل بالاتهام المباشر لكل من لاينحاز الى اليهود، أو لقضاياهم بأنه لاسامي.

بعبارة أخرى لابد من السؤال: هل يكمن في جوهر اليهودية عنصر مناهض للمجتمع، هو الذي دفع بمعتنقي هذه الديانة الى أن يصبحوا مشكلة؟ هل المشكلة في الواقع ام في الدين؟

لايمكن الحزم والأجابة عن هذا السؤال بنعم او لا، بقدر ماتمكن الاشارة الى وجود مثل هذه العناصر حقا، سواء في الديانة اليهودية ذاتها، او في الممارسة العملية لليهود.

فليس الامر تماماً كما رآه « باور »، معتبراً أن مشكلة اليهود تكمن في دينهم بالمعنى اللاهوتي، كما أنها ليست فقط في الممارسة الواقعية التي انطلق منها ماركس في رده على باور.

ابراهام ليون رأى في الدين اليهودي نفسه، الأفكار والقوى التي تميز نشوء الرأسمالية، كما قام بإجراء بحث طويل حدد فيه تاريخيا موقع ودور اليهود في طور نشوء الرأسمالية، ولكنه لم ير أن المسألة تكمن في الدين وإنما في الأساس المادي.[5]

على أية حال، هناك عدة أنماط أفصحت المسألة اليهودية عن نفسها من خلالها، كما أن هناك أكثر من طريق تم سلوكه للتعرف على هذه المسألة، أو بعض جوانبها. كثيرون أسهموا في ذلك.

لازار، ليون، باور، بوبر، دوتشر، رودنسون، سارتر، غارودي... أسماء تعكس خلفها هذا التنوع في رؤية المسألة، قبل وبعد قيام الصهيونية. قد يكون برنار لازار أكثر الكتاب اليهود إصابة في تفسير موجة اللاسامية، حين أشار في كتابه (اللاسامية والثورة) إلى أن للاسامية أسبابا قومية ودينية، سياسية واقتصادية، أسباب لا تتعلق باليهود فقط، ولابالمحيطين بهم، وإنما لها علاقة قوية بالوضع الاجتماعي العام.[6] ثم عاد بعد ذلك وقال: لو أعدت كتابة مؤلفي اليوم، لأضفت إليه بلاشك أشياء جديدة، ولبدَّلت فيه أشياء، ولكنَّ الانتقاد الوحيد الذي أوجهه لنفسي، هو (عدم تحديدي آنذاك وبشكل أكثر تفصيلا، الأسباب الدينية للاسامي، وعدم توسعي بإظهار مدى ماتقدمه من خدمات جلى للمصالح الاقتصادية لبعض الاستعماريين) ثم يضيف بصورة أكثر تحديدا:

«إن خاصية الجاليات اليهودية، بانغلاقها وتمسكها الملتزمت بالنصوص وتفسيرات هذه النصوص، قد قدمت عبر العصور مادة غزيرة لتشجيع عمليات الاضطهاد التي تعرضت لها»[7]

في الحقيقة إن لكل مسألة تتعلق بالأقليات خصوصية ما. بالنسبة للمسألة اليهودية جاءت الخصوصية من الجانب اليهودي، أكثر منها من جانب مضطهِديهم، فاليهود هم الذين قدموا أنفسهم على أنهم أتباع دين متميز.

قبل نشوء الصهيونية كحركة سياسية، كان الحاخامون كمركز ديني لليهود، يقولون بمحاربة كل الدعوات الدينية التي اتجهت نحو الاندماج أو التخلي عن العصبية.

نذكر على سبيل المثال لاالحصر، محاربة دعوة ـ ميمون ـ من كبار كل الفلاسفة اليهود الذي دعا في

كتابة (دليل التائهين) الى الانسجام مع الواقع الذي يعيش فيه اليهود. فقد أصدرت الحاخامية في مونبلييه بفرنسا قراراً يقضي بحرمان قراءة الكتاب. كان ذلك في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي. ثم وبعد اجتماع عقد في برشلونة للحاخامين اليهود في نهاية القرن ذاته، صدر قرار يقضي بحرمان اليهود الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين من عمرهم في مطالعة أي كتاب غير التلمود والتوراة.[8]

سبينوزا، المفكر اليهودي الهولندي تعرض هو الآخر للمحاربة والاضطهاد، وظل اسمه محرما على أفواه اليهود، لأنه نظر الى المسألة نظرة علمانية، مندلسون وآخرون لاقوا مصائر مشابهة. فقد تم تحريم قراءة الترجمة الالمانية للتوراة التي أعدها مندلسون. في القرن التاسع عشر، ومع تطور المرحلة الاستعمارية وانتقالها ـ الى الامبريالية، اتخذت المسألة اليهودية طابعا سياسيا واضحا.

فقد اكتشفت الطبقات المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية إمكانية التحالف مع اليهودي، بدلا من الصراع والتناقض.

فأصبحت الصهيونية يهودية عصر الامبريالية، وبدلا من اليهودي المنبوذ برز اليهودي الحليف.

إقترن نشوء الصهيونية بالعديد من المفكرين السياسيين اليهود، الذين أسهموا بشكل أو بآخر في صياغة الفكرة الصهيونية، كان من أبرزهم «تيودر هرتزل» الذي انطلق من مقولة مغايرة لمقولة «ماركس» لقد رأى هرتزل «أن المشكلة اليهودية ليست مشكلة اجتماعية او دينية، مع أنها في بعض الأحيان تتخذ هذين الطابعين وغيرهما». إنها مسألةٌ قوميةٍ، ولأيجاد حل لها «رأى وجوب النظر اليها كمشكلة سياسية دولية، على الأمم المتحضرة ان تجتمع لمناقشتها وإيجاد حل لها»[9]

لقد قال: «عبثا نحاول أن نكون مواطنين مخلصين، عبثا نقدم التضحيات بالأرواح والأموال من أجل البلد الذي نعيش فيه... اننا سننصهر في أي مجتمع إذا مكثنا فيه مدة بأمان وهذا ليس في صالحنا. لذلك فالسياسي الذي يريد أن يزيد من عبء اليهود على أمته عليه أن يتركنا نعيش في أمان سياسي»[10]

وفي مكان آخر يقول: (توجد المسألة اليهودية أينما يوجد اليهود بأعداد كبيرة، وتنتقل الى أي مكان آخر يلجأ اليهود اليه).

ولم يخف هرتزل رغبته في المسألة عن طريق إقامة دولة يهودية في فلسطين. بينما رأى ماغنس الحاخام اليهودي في حل المسألة عن طريق إقامة دولة في فلسطين حلا ناقصا نجده يقول: لايمكن ان تحل فلسطين المسألة اليهودية للشعب فحيث مايوجد يهود تكون هناك مسألة يهودية.

فلسطين هي مركز هذا الجسم ولكنها ليست كله بأي شكل من الأشكال. فالتثبيت وفلسطين ضروريان من أجل النمو الكامل للشعب اليهودي. ويشير هذا الى أنهم كانوا يعرفون أن فلسطين لايمكن أن تحل المسألة اليهودية. فلسطين التي استخدمت غطاء لاستعمارهم.

ليوبنسكر الزعيم اليهودي الروسي قال: يقع جوهر المشكلة في أن اليهود الذين يسكنون بين الأمم المختلفة يكونون عنصرا لايمكن ان يذوب في هذه الأمم، لأن هذا العنصر لايمكن أن تهضمه أية أمة[11]

يكمن الجديد لدى هؤلاء في تسييس المسألة اليهودية، الأمر الذي كان من الطبيعي أن يصدم

بأصحاب النظرة الروحية وأصحاب اتجاه الاندماج، فالحقيقة إنه جرت محاولات هامة وجادة لأنهاء هذه المسألة قبل أن تتخذ طابعا سياسيا. إن نابليون نفسه الذي مهد نظريا للغزو الصهيوني لفلسطين نادى في مرحلة لاحقة بأن على اليهود أن يبحثوا عن «قدسهم في فرنسا» هذا النداء يندرج في إطار محاولات حل المسألة اليهودية في أرضها التي نمت عليها.

صحيح إن الاضطهاد الاوربي لليهود قد أسهم في جعلهم يفكرون باعتناق فكرة الدولة القومية، لكن المسألة لم تبرز كمسألة سياسية الا عندما التقت مصالح الامبريالية بمصلحة الصهيونية، ولم يكن التأكيد على اختيار فلسطين كموقع لقيام الدول الا مصلحةً إمبريالية بالدرجة الأولى، قبل أن يكون مصلحة يهودية.

بهذا برزت الصهيونية كحركة سياسية استعمارية، وليست كحركة قومية إنسانية.

إنها ليست سوى يهودية عصر الامبريالية، كما يقول «ناجي علوش» في كتابه «المسألة اليهودية».

لقد نشأت المسألة اليهودية مع اليهودي الرجعي، واستمرت مع اليهودي الامبريالي. الاشتراكيون، وقفوا ضد ماسمي بالحل القومي للمسألة اليهودية، رغم أن بعض الذين طرحوا الحل الاشتراكي كانوا يرون في قيام دولة يهودية أمراً خارقا. من هؤلاء سيركين.

سيركين يقول في ختام كراس له حول المسألة: ستصبح اسرائيل بلد الشعب المختار مرة أخرى.

ويكفي أن نتذكر أن لينين وقف بشكل حاسم ضد الاستقلال الذاتي لليهود، وذلك انطلاقا من كونهم لايشكلون أمة واحدة، كذلك فعلت الأممية الثالثة وستالين أيضا.

لنر الآن كيف نظر اثنان من المفكرين الرجعيين اليهود إلى هذه المسألة.

موشي هيس الصهيوني الالماني وجاكوب كلاتزكين البولندي:

موشي هيس الصهيوني اليهودي الالماني خاطب اليهود قائلا: ستكونون مركز اتصال عظيم بين القارات، ولسوف تكونون حملة الحضارة الى شعوب لاتعرفها... ثم يستطرد: سيعيد رأسمالكم الحياة للأرض القاحلة، وسيحول عملكم وصناعتكم التربة القديمة الى وديان مستثمرة، وستخلصون الأرض من براثن الصحراء.(١٢)

أما جاكوب كلاتزكين، الصهيوني البولندي فقد قال: عندما يعود اندماجيوا الشرق الى بعضهم، فأنهم يأتون اليه الى وسط ثقافة منحطة. وبذلك فإنهم لايقدمون لتراثنا القومي أياً من تلك القيم الأخلاقية والجمالية التي مهدت الطريق للنهضة في الغرب.(١٣)

هذا الادعاء اللأخلاقي لايخفي وراءه نظرة استعمارية فحسب، بل تعصبية يهودية اوربية أيضا.

نعود للسؤال: ماهو سبب اللاسامية؟ هل هو الدين اليهودي أم هو الجنس اليهودي؟

إننا نغلب اليهودي الواقعي - يهودي الربا والاستغلال دون أن نعفي الدين نفسه. هذا هو المفصل الأساسي في فكر ماركس حول هذه المسألة، الذي أكد على أن الجوهر المنغلق لليهود يتغلب باستمرار على الجوهر الأنساني العام، وبالتالي يعزل اليهود عن غيرهم.

وأخيراً هناك من يفصل بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية كما يفعل غارودى. إن هؤلاء يمثلون الادعاء بأن اليهودية الروحية التي تمثلت بحركات مثل حركة «عشاق صهيون التي نادى بها يهود صوفيون لم تؤد مطلقا إلى صدام بين الجاليات اليهودية والسكان العرب.

هذه نصف الحقيقة، أما الحقيقة الكاملة فهي: إن الصهيونية الدينية هي صهيونية لم تكتمل بعد ولأنها لم تكتمل فإنها لم تمثل نِدّاً للعرب والمسلمين. أما اليهودية السياسية فقد واجهت معارضة لأنها سعت لأقامة دولة يهودية يتجمع فيها يهود العالم في فلسطين وعلى حساب سكانها وأرضهم.

غارودي يذهب بعيدا الى حد القول بأن الصهيونية السياسية لم تلد من التقاليد اليهودية وأن اسرائيل تستغلها تيارا ومبررا.

ورغم أن ماركس عارض النظر الى المسألة اليهودية من وجهة النظر الدينية الصرفة، فإنه بالمقابل لم ينظر اليها على أنها مسألة قومية. لقد أكد بواقعيته الحادة على أهمية النظر الى الواقع أي اليهودي الواقعي - يهودي المتاجرة والمنفعة الشخصية، لهذا كان من الطبيعي أن يجد التحالف بين البرجوازية الاوربية وبين فئة المتمولين اليهود أرضا خصبة ينمو عليها، ولهذا كان من الطبيعي أن تكون هناك علاقة بين اليهود وبين نشوء الرأسمالية. كما أن هناك علاقة بين هذا وبين نقل المسألة اليهودية من كونها دينية الى كونها سياسية.

من الذين تميزوا بآرائهم في معالجة المسألة «مارتن بوبر» عالم الاجتماع النمساوي اليهودي الذي أدان الحل الصهيوني وطالب بالعلاقة مع الآخرين، لقد رأى أن الأفراد بمن فيهم اليهود والحضارات لاتتفتح إلا بالتعاون والتعامل مع الآخرين.(١٣)

إسحاق دويتشر أكد ذلك بصورة غير مباشرة عندما أشار إلى أن أعلام اليهود الكبار - أمثال سبينوزا وهايني وتروتسكي وفرويد وغيرهم قد أصبحوا كبار لأنهم اجتازوا حدود اليهودية، وأنهم وجدوها أضيق مماينبغي. لذلك بحثوا عن مثلهم مع الآخرين مقدمين الدليل على أن هناك تناقضا كبيرا بين الأله الكوني وبين الأله اليهودي الذي يريدونه أن يرتبط بشعب مختار لايتجاوز عدده بضعة ملايين. حين تحدث سبينوزا عن هذا التناقض طُردَ من الجماعة اليهودية، كما أشرنا واعتُبِر مارقا. لم يكن بروزاليهودي العبقري أمرا شاذا أو متميزا بكونه يهودياً كما رأى منظرو الصهيونية وانغلاقيو اليهود. إن بروز العباقرة اليهود بدءا من سبينوزا وانتهاء بتوماس مان لايحمل أية إثباتات على كون هؤلاء حملوا بذور عبقريتهم في كونهم أتباع موسى أو أحفاد سام أو أعضاء في شعب الله المختار. على العكس تماما لقد مثل هؤلاء جميعا جزءاً من ثقافة الشعوب التي عاشوا بينها. وهاهي اسرائيل بعد أكثر من أربعين عاما لم تقدم للعالم أي علم من أعلامه.

هكذا يمكننا القول بأن المسألة اليهودية استمرت عبر عدة قرون ذات طابع اجتماعي - ديني لم تخرج عن كونها شكلا من أشكال مسائل الأقليات الدينية أو الأثنية ولها ميزاتها الخاصة سواء من حيث النظر الى اليهود كأقلية دينية عرقية، سامية تحديدا، أو من حيث تصعيد اليهود أنفسهم لهذه الظاهرة معتبرين أنفسهم أقلية.. متميزة وشعب الله المختار. بغض النظر عن رفض الدراسات الاجتماعية - الانتربولوجية لهذه الادعاءات، إلا أنها ألقت ثقلها على هذه المسألة.

الصهيونية نبت رأسمالي امبريالي لأن اليهود أسهموا في تطور هذه التشكيلة الاجتماعية السياسية وبالذات جانبه الاقتصادي التبادلي. (الصهيونية تابع وحليف وجزء من الغرب الامبريالي لأن اسرائيل إنجاز هذا الغرب الأهم، وقاعدة الصهيونية ليست تابعاً فحسب، فهي تؤثر أيضا وتتأثر ومصالحها الامبريالية شبكة واحدة. قد تكون القضايا معادلة لبعضها البعض تماما لكنها وبالتأكيد تؤثر في بعضها وتتقاطع في مسافة ما.

---

(١)المسألة اليهودية: ترجمة حمزة برقاوي ـ دار الاهالي ـ دمشق ١٩٨٩ ـ ص : ١٥

(٢)نفس المصدر، ص: ٥٣

(٣)نفس المصدر، ص : ٥٩

(٤)نفس المصدر ، ص : ٥٦

(٥)روجيه غارودي، اسرائيل الصهيونية السياسية، ترجمة اللواء جبرائيل بيطار ـ مركز الدراسات العسكرية ـ دمشق ١٩٨٤ ص: ١٣

(٦)نفس المصدر، ص: ١٤

(٧)نفس المصدر، ص: ١٥

(٨)تيودور هرتزل ـ الدولة الصهيونية ـ سلسلة كتب فلسطينية ٢١ ـ مركزالابحاث ـ النصوص الاساسية. ص: ١٠٥

(٩)نفس المصدر ص: ١٠٦

(١٠)المصدر نفسه ص: ٨١

(١١)المصدر نفسه، ص: ٣٧

(١٢)المصدر نفسه. ص: ٢١٢

(١٣)لمزيد من المعلومات راجع مجلة المحامون، السنة ٣٧ العددان ٢/١، كانون ثاني وشباط ١٩٧٢ .

بعد ثلاثة أعوام انتفاضة
قراءة في بعض الأرقام

فايز سارة*

ليس جديداً القول ، بان انتفاضة كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ بأمتدادها الزمني والعملياتي ، تمثل حدثاً هاماً في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني ، وفي التاريخ العربي . ولن نبالغ إذا قلنا انها تمثل حدثاً بالغ الأهمية في التاريخ العالمي المعاصر . وهي في كل الحالات ، سوف تذكر الى جانب الحوادث الكبرى ، التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين ، بكل مااحتواه من تبدلات وتطورات دراماتيكية على مستوى العالم ، تركت وسوف تترك لاحقاً بصمات ثقيلة في التطور الانساني ، على اعتاب القرن الواحد والعشرين المقبل .

والوقائع التي تعطي للانتفاضة الفلسطينية اهميتها وموقعها في ابعادها المختلفة (فلسطينياً وعربياً وعالمياً) ، أمتدادها الزمني والجغرافي ، وبنيتها الاجتماعية ، واهدافها العادلة ، ثم أساليبها ، والأهم طبيعة القوة التي تناضل الانتفاضة ضدها . يضاف الى ذلك كله النتائج التي تمخضت عن سنوات الانتفاضة ، ومعظمها ما زال في طور التكوين .

ان الانتفاضة الفلسطينية التي شملت مختلف انحاء الضفة والقطاع بكل مدنهما وقراهما ومخيماتهما ، امتدت على نحو ملموس الى المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وهو أمر هام ، وذو دلالات في مؤشرات الصراع العربي ـ الصهيوني ، وابرزها الاصرار الفلسطيني على انتزاع حقوق الشعب ، وتتأكد مثل هذه الدلالات ، من خلال الفترة الزمنية الطويلة التي قطعتها الانتفاضة . وقد عبرت مؤخراً الى عامها الرابع ، دون ان تؤثر كل التطورات المحيطة في ايقاف فعالياتها ، ولا ان تؤثر في طبيعة وتركيبة بناها الاجتماعية ، التي ضمت انساقاً من كل الطبقات والفئات والشرائح الفلسطينية ، قامت بالانخراط بفعالياتها ونشاطاتها المختلفة ، مستخدمة أساليب تداخل فيها ما هو جماهيري ـ شعبي ، مع ما هو

---

* كاتب وباحث من سورية.

نحبوي ـ منظم ، وفيها ما هو سياسي الى جانب « العسكري » ، العلني والسري ، وعلى مختلف الجبهات ، وذلك من أجل تحقيق اهداف عامة للغاية ، أهداف لا يستطيع العالم كله ، إلا ان يعلن تأييده لها ، اذ هي في مقدمة الحقوق الاساسية للانسان ، وابرزها حق تقرير المصير الذي تعترف به البشرية جمعاء .

وإضافة الى ما سبق من وقائع تعطي الانتفاضة الفلسطينية أهمية وابعاداً في مستوياتها الاقليمية والدولية ، هناك طبيعة العدو الذي تواجهه ، مما يضفي عليها المزيد من الأهمية . فالانتفاضة تواجه الاحتلال الاسرائيلي ، وهو احتلال مرفوض على المستوى الدولي كله ، وسبق ان اتخذت معظم المنظمات الاقليمية والدولية ، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة كثير من القرارات التي تدين الاحتلال ، وتطالب بحسب قواته من الضفة والقطاع ، واكثر من ذلك ، فان « اسرائيل » ، بما تمثله من تجسيد للصهيونية في الفكر والممارسة العملية ، هي العدو الذي تصارعه الانتفاضة . وسبق ان اعلن المجتمع الدولي كلمته في موضوع الصهيونية ، من خلال قرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي وصم الصهيونية بالعنصرية ، وبانها احد اشكال التمييز العنصري ، وهو امر اعلنت البشرية حربها عليه منذ سنوات طويلة ، وبهذا المعنى ، فان الانتفاضة هي أحدى الجبهات التي تناضل الانسانية عليها ، ويقف الفلسطينيون في مقدمة المحاربين على هذه الجبهة .

بعض المعطيات العامة :

انتفاضة كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ الفلسطينية ، حملت في سنواتها الثلاث الاولى جملة من المعطيات العامة في البعدين الفلسطيني والاسرائيلي ، تملك مؤشرات في عملية تطور الصراع العربي ـ الصهيوني داخل الارض المحتلة ، وفي جملة هذه المعطيات ، ان احداث الانتفاضة وفعالياتها ، تسببت في الجانب الفلسطيني في سقوط ١٢٠٠ شهيد حسب المصادر الفلسطينية ، بينما تعترف المصادر الاسرائيلية (مركز بتسليم) بسقوط ٦٢٥ فلسطينياً ، قتلوا برصاص جنود الاحتلال ، وفيما تقول المصادر الفلسطينية ان عدد جرحى الانتفاضة قد تجاوز ثمانين الفاً ، تشير المصادر الاسرائيلية الى ان اعدادهم تقارب ثلاثة عشر الفاً ، والامر يمضي على النحو ذاته بصدد اعداد المعتقلين ، اذ تقول المصادر الفلسطينية ان الذين جرى اعتقالهم خلال الانتفاضة ، تجاوز الثمانين الفاً ، بينما تُفصل المصادر الاسرائيلية في ذلك بالقول ، ان عدد المعتقلين حالياً هو ٩٩٢٦ فلسطينياً ، يبلغ عدد المحكومين منهم قرابة النصف (٤٤٢٠) ، وعدد المعتقلين الاداريين بدون محاكمة نحو الف معتقل (٧٩٩) ، يضاف الى هؤلاء جميعاً ، اتخاذ سلطات الاحتلال الاسرائيلي لثمانية وخمسين قرار ابعاد تم تنفيذها ، وهناك خمس قرارات ما زالت دون تنفيذ ، وقامت سلطات الاحتلال بهدم واغلاق اكثر من ثلاثة آلاف وستمائة منزل ومتجر حسب المصادر الفلسطينية ، بينما تشير احصائية اسرائيلية الى قيام السلطات بهدم ٣٢٦ منزلاً فلسطينياً في الضفة وقطاع غزة .

ان المقابل الاسرائيلي لهذه القائمة الطويلة من نتائج الانتفاضة في الجانب الفلسطيني مهم هو الآخر ، ولكنه لا يبرز في ذات التفاصيل والاتجاهات إلا في جوانب تحليلة منه ، وابرزها سقوط نحو خمسين قتيلاً اسرائيلياً منهم ١٣ جندياً و١١ مستوطناً ، و٢٢ قتيلاً في سيارات اسرائيلية ، وتتضمن قائمة الجرحى أصابة ٣٥٧٧ جندياً ، و١٠٨٥ مستوطناً ، ثم ٤٧٧ من ركاب سيارات النقل الاسرائيلية ، ثم هناك جانب آخر في القائمة الاسرائيلية ، وهو الاهداف التي تصدى لها او هاجمها الفلسطينيون خلال الانتفاضة ، والتي كان منها سيارات اسرائيلية ، ويزيد عددها عن عشرين الفاً ، اضافة لاحراق ٦٠٠ منها في القدس ، وهناك اضرار لحقت بحافلات الركاب ، ويزيد عدد هذه عن عشرة آلاف (تم احراق ٧٧ منها بالكامل) .

قراءة في ملف الشهداء :

ان الاهم والابرز في لوحة المعطيات العامة للانتفاضة الفلسطينية هو قائمة الشهداء ، اولئك النفر الذين حافظوا من خلال نشاطاتهم في حياتهم على استمرار الانتفاضة ، ثم هم دفعوا بعد وفاتهم من خلال دمائهم ، ووفاء لهم باتجاه ان تستمر الانتفاضة بالسير نحو اهدافها العادلة .

وتشير الارقام الخاصة بشهداء الانتفاضة الى سقوط ١٢٣٠ شهيداً منذ الانطلاقة في ١٩٨٧/١٢/٨ وحتى ١٩٩٠/٩/١ ، حسب وكالة الانباء الاردنية « بترا » ، ويقترب هذا الرقم مع ما تضمنه تقرير لمؤسسة رعاية اسر الشهداء الفلسطينيين من ارقام تفيد بسقوط ١٢٠٠ شهيد منذ بداية الانتفاضة ، وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ، وهي الفترة التي يعترف تقرير المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان « بتسليم » بسقوط ٧١٢ شهيداً فلسطينياً برصاص جنود الاحتلال ، والامر الاخير يعني بداهة الى ان هناك أرقام لشهداء في الانتفاضة لم يدخلوا الاحصاء الاخير الوارد في تقرير مركز « بتسليم » .

وتبعاً للمعطيات الخاصة بشهداء الانتفاضة ، فان اكثر الارقام اقتراباً من الدقة ، هي الارقام القائلة بسقوط ١٢٠٠ شهيداً خلال السنوات الثلاث الاولى للانتفاضة ، ويتوزع هؤلاء على مختلف الفئات العمرية ، وعلى الجنسين ، كما يتوزعون على مختلف المناطق الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات ، اضافة الى تعدد أسباب الوفاة وتنوعها .

وفي سياق تفاصيل التوزع الزمني لشهداء الانتفاضة ، نشير الى سقوط ٤٦ شهيداً عام ١٩٨٧ (الفترة ما بين ٨ و١٢/٣١) ، ثم ٥٤٠ شهيداً عام ١٩٨٨ ، وعلى التوالي صار عدد الشهداء ٣٨٨ ثم ٢٢٧ في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ .

وبعمليات حسابية بسيطة ، يمكن القول ان المعدل الشهري لشهداء الانتفاضة كان ٣٣ شهيداً ، وهو معدل تجاوزه عدد الشهداء في اشهر كثيرة ، وكان أقل منه في اشهر اخرى . ففي عام ١٩٨٧ عام انطلاقة الانتفاضة بلغ المعدل الشهري اكثر من ٤٦ شهيداً (سقطوا في أقل من شهر) ، ووصل المعدل الشهري عام ١٩٨٨ الى ٤٥ شهيداً ، ثم أخذ في الانخفاض في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ ، فوصل الى ٣٢

شهيداً ، ثم ١٩ شهيداً على التوالي .

ان سبب ارتفاع عدد الشهداء في الفترات الاولى من عمر الانتفاضة ، يكمن في جملة اسباب من أهمها زخم وقوة اندفاع الانتفاضة ضد الاحتلال وشموليتها ، وهو أمر وان كان ما زال قائماً حتى الآن ، فانه اخذ وضعاً اكثر تنظيماً ودقة في موازاة الانطلاقة العفوية الاولى ، والاهم في الاسباب هو تلك الهجمة الارهابية القمعية التي رد بها الاحتلال على الانتفاضة ، مؤملاً في ان « القبضة الحديدية » و« حمامات الدم » سوف توقف الانتفاضة ، وعندما فشلت تلك السياسات ، اضطر الاحتلال الى محاولة تجنب ما يمكن من مواجهات وبقدر الاستطاعة ، حيث صارت قوات الاحتلال تبتعد عن بعض المناطق وفي بعض الفترات ، او تتبع سياسات وتقوم بممارسات هدفها تجنب وقوع المزيد من الفلسطينيين صرعى برصاص الجنود والمستوطنين اليهود .

وانتقالاً الى توزع الشهداء حسب الجنس ، نشير الى ان اجمالي عدد الشهداء البالغ ١٢٠٠ سقطت ١٣٠ من الاناث مقابل ١٠٧٠ من الذكور وتعادل نسبة الاناث ١١٪ مقابل ٨٩٪ للذكور ، وهذه النسبة وان كانت لا تعادل نسبة كل منها في المجتمع الفلسطيني بالضفة والقطاع ، فانها تقترب من نسبة مساهمة النساء والرجال في المشاركة بقوة العمل الفلسطينية هناك ، الامر الذي يشير الى انها نسب شبه طبيعية ، ولكن بالتأكيد هناك معطيات ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند النظر الى مساهمة المرأة في الانتفاضة على وجه الاجمالي ومن هذه المعطيات غلبة الطبيعة « المحافظة » على المجتمع الفلسطينية ولا سيما في قطاع غزة ، ثم هناك صعود الحركة الاسلامية ، بما تعنيه من حدٍ لامكانية التحرك الحر للنساء في الارض المحتلة . هذا الى جانب معطيات اخرى ، لا يتسع المجال للخوض فيها .

وفيما يتعلق بتوزع الشهداء على الفئات العمرية ، تفيد المعطيات بسقوط ٢٧١ شهيداً تقل اعمارهم عن ١٦ عاماً ، ويمثل هؤلاء اكثر من ٢٢ بالمائة من اجمالي الشهداء ، ونحو نصفهم من صغيري السن الذين ماتوا خنقاً بالغاز ، وبعد هؤلاء تأتي الكتلة الاكبر من شهداء الانتفاضة ، والذين ينتمون عملياً الى سن الشباب (ما فوق ١٦ وحتى ٢٥ عاماً) وعددهم ٦١٧ شهيداً ، يشكلون اكثر من ٥١ بالمائة من اجمالي الشهداء ، وطبيعي ان تصل مساهمة هذه الفئة العمرية الى هذا الحد ، كون هؤلاء قوة الصدام الاولى مع الاحتلال ، واكثر الفئات العمرية فعالية ، ومعظمهم من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات الذين لعبت تجمعاتهم دوراً بارزاً في اذكاء واستمرار الانتفاضة .

ومع ارتفاع المعدلات العمرية ، تأخذ نسب المساهمة في ارقام شهداء الانتفاضة بالانخفاض ، ففي الفئة الممتدة اعمارها ما بين ٤١ - ٦٠ عاماً ، بلغ العدد ١٠٦ شهداء ، يمثلون نحو ٩ بالمائة من اجمالي الشهداء ، ولهذه الفئة العمرية نشاطات معينة ومحدودة في فعاليات الانتفاضة وبخاصة الفعاليات الصدامية (مظاهرات ، اضرابات) الامر الذي يعني بطبيعة الحال انخفاض نسبة اعدادهم بين شهداء الانتفاضة ، وهو أمر يتكرر مع الفئات العمرية الاكبر بصورة اكثر وضوحاً ، حيث ان المنتمين الى فئة ٦١ عاماً فما فوق من شهداء الانتفاضة ، لا يزيدون عن ٥٥ شخصاً ، يمثلون أقل من ٥ بالمائة من اجمالي الشهداء ، وكثير من هؤلاء سقطوا صرعى استخدام الغازات المسيلة للدموع أو غازات الاعصاب التي

استخدمها الاسرائيليون على نطاق واسع واطلقوها داخل المشافي والغرف المكتظة بالسكان .

اما فيما يتعلق بتوزع شهداء الانتفاضة تبعاً لاسباب الاستشهاد ، فان الغالبية العظمى منهم سقطت في المواجهات المباشرة مع الاحتلال واجهزته ، إذ قُتل ٩٣١ فلسطينياً برصاص الاحتلال وبينهم من قتل بفعل ضرب الجنود له ، وتبلغ نسبة هؤلاء من اجمالي الشهداء اكثر من ٧٧ بالمائة ، وهي نسبة تشير الى الطابع الصدامي للانتفاضة ، بما تعنيه من تحد فعلي للاحتلال واستعداد عال للتصدي لاجهزته وادواته بغض النظر عن التفاوت في قوة كل طرف وفعالية هذه القوة .

والى جانب الكتلة الهائلة من شهداء الانتفاضة الذين سقطوا في الصدام مع المحتلين ، تبرز ثلاث كتل رئيسة اخرى ، ورابعة متنوعة ، أما الكتل الثلاث ، فأولاها الذين قتلوا وهم بأيدي الاحتلال ، والثانية الذين سقطوا صرعى الغازات ، والثالثة من دهستهم سيارات العدو ، والرابعة هي مجموع من توفي من الفلسطينيين لاسباب مختلفة ، ولكنها تتصل مباشرة بفعاليات الانتفاضة ونشاطاتها .

ويبلغ عدد الذين قتلوا وهم في الاعتقال ، أو داخل السجون الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة ٥٦ فلسطينياً ، يمثلون اكثر من ٤ بالمائة من اجمالي الشهداء ، وبالمعنى المحدد فان السلطات الاسرائيلية مسؤولة مباشرة وبشكل كامل عن مقتلهم . ثم هناك المجموعة الثانية من الشهداء الذين سقطوا اختناقاً بالغازات ، وعددهم ٨٨ شخصاً ، يمثلون اكثر من ٧ بالمائة من الشهداء ، وغالبية هؤلاء من الاطفال والشيوخ الذين لم يحتملوا تأثير الغازات ، أو لم يجدوا من يساعدهم لانقاذ حياتهم .

والكتلة الثالثة من الشهداء ، تتمثل في الذين دهستهم سيارات الاحتلال سواء سيارات الجيش والشرطة أو سيارات المستوطنين اليهود ، وجميعها كانت تجتاز الطرقات بسرعات جنونية ، ولا تخلوا اذهان سائقيها من رغبات قتل الفلسطينيين ، ويبلغ عدد من سقط بفعل ذلك ٦٣ شخصاً ، نسبتهم اكثر من ٥ بالمائة من شهداء الانتفاضة .

وآخر المجموعات - في اسباب الاستشهاد - هي مجموعة تتعدد وتتنوع تفاصيل مقتل المنتمين اليها من شهداء الانتفاضة ، وبينهم شهداء مجزرة الاقصى ، وبينهم من قتل غيلة ، ومن قتل حرقاً . . ويبلغ عدد المنتمين الى هذه المجموعة ٦٢ شهيداً ، تزيد نسبتهم عن ٥ بالمائة من أجمالي شهداء ثلاثة اعوام من عمر الانتفاضة .

وفي الخلاصة العامة للقراءة في بعض ارقام الانتفاضة بعد دخولها العام الرابع ، نشير الى ان تميزها وأهميتها في البعدين الاقليمي والدولي اضافة الى البعد الفلسطيني ، انما يكمن اساساً من معطيات هامة ، ولعل في مقدمة هذه المعطيات اللوحة الرقمية للانتفاضة التي اشرنا وحللنا بعضاً منها ، وكان ذلك في جملة الاسباب التي جعلت الانتفاضة الفلسطينية ، تحتفظ بموقعها في إطار الاهتمامات الاقليمية والعالمية برغم ان العالم ، شهد في السنوات الثلاث الماضية من عمر الانتفاضة احداثاً وتطورات دراماتيكية كبرى ، كان من بينها استمرار حرب الخليج بين العراق وايران وتوقفها ، ثم تطورات الوضع اللبناني ، ومعها تحولات وتطورات اوروبا الشرقية واحداثها الكبرى ، واخيراً ازمة الخليج العربية ، وهذه الاحداث جميعاً لم تستطع طمس الانتفاضة واحداثها ، ولن تستطيع ابداً .

الانتفاضة في ملحق احصائي*

جدول (١)
عمليات واحداث

الحدث	العدد
القاء زجاجات حارقة	٢٤٩٠
قنابل يدوية	٥٨
اطلاق نار	٢٠٢
عبوات ناسفة	٣٩٧
استعمال خناجر وأدوات حادة	٣٦٠
اضرام نيران	٥١٥٨

جدول (٢)
خسائر اسرائيلية

النوع	العدد
قتلى الجيش	١٣
جرحى الجيش	٣٥٧٧
قتلى المستوطنين	١١
جرحى المستوطنين	١٠٨٥
قتلى حافلات الركاب	٢٢
جرحى الحافلات	٤٧٧
سيارات متضررة	٢٠ الف
حافلات متضررة	١٠ آلاف
سيارات وحافلات محترقة	٦٧٧

جدول (٣)
أرقام فلسطينية

النوع	العدد	ملاحظات
الشهداء	١٢٣٠	حتى / ٣/ ٨/ ١٩٩٠
الجرحى	٩٠ ألف	حتى ٣٠/ ٩/ ١٩٩٠
معتقلون	٨٢ ألف	خلال ٣ سنوات
المنازل المنسوفة	١٧٣٠	حتى ٣١/ ٨/ ١٩٩٠
المنازل المغلقة	٣٨٠	حتى ٣١/ ٨/ ١٩٩٠
المنازل المتضررة	٩٤٣٠	حتى ٣١/ ٨/ ١٩٩٠
الابعاد والترحيل	٦١ شخصاً	وهناك مئات العائلات
حالات الاجهاض للحوامل	١٠ آلاف حالة	خلال ٣ سنوات
قطع وتخريب اشجار	٢٤٠ ألف شجرة	

* الاحصائيات مأخوذة كما وردت في الدستور الأردنية ٨/ ١٢/ ١٩٩٠.

التوزع الديمغرافي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧

ابراهيم صرصور*

مقدمة :

كان من أبـرز وأهم نتائج حرب النكبة، ومعاهدة رودس التي عقدت بين الدول العربية والعدو الصهيوني، تشريد الشعب الفلسطيني، ووقوع القسم الأكبر من ارضه تحت نير الاستعمار الاستيطاني الصهيوني حيث تم اغتصاب ما مساحته ٢٠٧٠٠ كم² من فلسطين، أي مايعادل ٧٧٪ من مساحتها. وان اردنا التفصيل، فانه يمكن القول، ان لواء الجليل وقع بأكمله في قبضة الاحتلال عدا قرية الحمة، التي وضعت تحت الادارة السورية آنذاك، كما استولى الصهاينة على جميع أراضي لواء حيفا ومعظم أراضي لوائي اللد وغزة، واجزاء واسعة من لوائي القدس والسامرة. وفي الجليل دمر الصهاينة مدينة بيسان و«١٤٥» قرية عربية في أقضية صفد وطبريا وبيسان وعكا والناصرة، كما نسف الصهاينة معظم قرى لواء حيفا، الذي كان يضم قبل النكبة ٥٢ قرية عربية. اما لواء يافا او مايعرف باسم لواء اللد المكون من قضائي يافا والرملة، فقد كان التدمير فظيعاً بحيث انه لم تبق أية قرية مأهولة بالعرب، فقد نسفت قرى يافا البالغ عددها ٢٣ قرية، وهدمت جميع قرى قضاء الرملة عدا «١٤» قرية، نجت من الاغتصاب وتم ضمها ادارياً إلى قضاء رام الله.

---

* باحث من فلسطين.

وبالنسبة للواء غزة، فقد تم الاستيلاء على معظم قضاء بئر السبع، وتم هدم قراه وتشريد سكانها البدو الى منطقة رفح وشرق الاردن. كما نسف الصهاينة مدينة المجدل و «٤٥» قرية عربية في قضاء غزة.

وفي لواء القدس نجا قضاء رام الله من الاغتصاب، وفقد قضاء القدس أكثر من ٣٥ قرية عربية، وفقد قضاء الخليل ١٦ قرية كبيرة، وعشرات القرى والخرب الصغيرة التي دمرت تدميراً تاماً.

وكانت منطقة المثلث المعروفة باسم لواء السامرة، والمكونة من اقضية نابلس وجنين وطولكرم، اوفر حظاً من غيرها من ألوية فلسطين، الا ان اتفاقية رودس التي عقدت بين العدو الصهيوني والاردن ادت الى فقدان عشرات القرى، وبشكل خاص من قضائي طولكرم وجنين، وسلم قضاء نابلس من الاغتصاب، عدا قرية طوباس الواقعة شمال شرق نابلس، التي فقدت جزءاً من أراضيها.

ملاحظة

الملحق يوضح اسماء وارقام عن القرى العربية التي دمرها الصهاينة خلال النكبة وما بعدها.

التوزع الديمغرافي للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧

يقطن العرب في ثلاثة مناطق رئيسية، وهي الجليل والمثلث والنقب بالاضافة الى ست مدن مختلفة، يسكنها العرب واليهود بشكل مشترك، وهي القدس ويافا وعكا وحيفا واللد والرملة.

١ ـ منطقة الجليل :

يسكن منطقة الجليل، أكثر من نصف فلسطينيي الأراضي المغتصبة، ومعظمهم يقطن في قضائي عكا والناصرة، حيث يشكلون اغلبية السكان في القضائين المذكورين ويتوزع باقي عرب الجليل على عشر ونيف من القرى، التي مازالت مأهولة بأهلها العرب في اقضية صفد وطبريا وبيسان، او مايعرف باسم الجليل الشرقي.

وتعتبر مدينـة الناصرة عاصمة للعرب، ليس في منطقة الجليل فحسب، وانما في المناطق المغتصبة جميعها. والجدول التالي يبين مدى تطور وزيادة عدد السكان العرب في الجليل ونسبتهم الى مجموع السكان.

الجدول رقم ـ ١ ـ

العام	السكان العرب	المستوطنون الصهاينة	مجموع السكان	نسبة العرب
١٩٤٥	١٩٣٤٨٠	٣٧٣٥٠	٢٣٠٨٣٠	٪٨٣,٧
١٩٤٨	٩٠٧٠٠	-	-	-
١٩٦١	١٤٢٨٠٠	١٩٤٢٠٠	٣٣٧٠٠٠	٪٤٢,٣٧
١٩٦٣	١٥٧٩٤٤	٢٢٤٠٨٥	٣٨٢٠٢٩	٪٤١,٣٤
١٩٧٢	٢٢٥٠٠٠	٢٤٨٠٠٠	٤٧٣٠٠٠	٪٤٧,٥٦
١٩٧٦	٢٦٢٣٥٠	٢٨٧٦٥٠	٥٥٠٠٠٠	٪٤٧,٧
١٩٨٠	٢٩٦٠٧٩	٣١٦٩٢١	٦١٣٠٠٠	٪٤٨,٣
١٩٨٨[٣]	٣٥٨٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	٧١٠٠٠٠	٪٥١,٢

ومن الجدير ذكره، أن العرب يتوزعون على (٨٣) تجمعاً سكنياً، ما بين قرية ومدينة صغيرة وقبيلة بينما يسكن الصهاينة حوالي ٢٣٠ مستوطنة. ويبين الجدول الآتي أهم التجمعات العربية في منطقة الجليل مع عدد سكانها.

العام	الناصرة	سخنين	طمره	المغار	عرابة
١٩٥٠	٢٠٠٠٠	-	٣٢٤٠	-	-
١٩٥٥	٢٢٢٠٠	٤٣٠٠	٤٢٦٠	-	-
١٩٦١	٢٥٠٤٧	٥١٥٠	٥٣٢٤	-	-
١٩٦٥	٢٩١٠٠	٦٤٠٠	٦٦٠٠	٥٠٠٠	-
١٩٨٠	٣٩٤٠٠	-	-	٩٠٠٠	-
١٩٨٦[٣]	٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١١٧٠٠	١١٠٠٠

من الملاحظ ومن خلال الجدول ـ ١ ـ، ارتفاع نسبة العرب، رغم الزيادة في عملية بناء المستوطنات في الجليل، وكذلك عملية جلب المهاجرين واسكانهم في الجليل، وهذا يعود لعدة أسباب، منها ازدياد التكاثر عند العرب، وزيادة خصوبة المرأة العربية، بالمقارنة مع الصهيونية. ولكن السبب الاهم، هو وجود الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان، الامر الذي كان يهدد باستمرار الوجود الصهيوني في شمال فلسطين.. كما لعبت العمليات الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من حرب تشرين ١٩٧٣ حتى الاجتياح عام ١٩٨٢، دوراً هاماً في حركة النزوح الصهيونية من منطقة الجليل وخاصة «اصبع الجليل»، الى مناطق وسط فلسطين ومما يذكر أن مستوطنة كريات شمونه، الواقعة في اصبع الجليل، انخفض سكانها من حوالي «٢٠٠٠٠» مستوطن الى «٣٠٠٠» مستوطن خلال حرب رمضان أو تموز ١٩٨١.

منطقة المثلث:

وتعرف في كثير من الاحيان، بمنطقة المثلث الصغير، وهي عبارة عن شريط يحاذي

الضفة الغربية، اعتباراً من جنوبي قلقيلية حتى شمال شرق جنين، وقد استولت عليه سلطات الاحتلال الصهيونية، دونما حرب وانما بموجب اتفاقية رودس مع حكومة الاردن، وتسلم الصهاينة المنطقة المذكورة في أيار عام ١٩٤٩، وتضم منطقة المثلث «٤٠» قرية عربية، كان معظمها يتبع قضائي جنين وطولكرم. وتعتبر هذه المنطقة من أهم مناطق فلسطين، ويعود السبب في ذلك الى كونها تتمتع بعدة ميزات زادت من أهميتها ومنها نذكر:

ـ تحكمها بالطريق ما بين مستوطنات وسط فلسطين وبشكل خاص بتاح تكفا والخضيرة وناتانيا من جهة، ومستوطنات شمال شرق فلسطين كالعفوله مع المدن الذي أصبح يقطنها أكثرية يهودية كطبريا وبيسان.

ـ قربها من قلب الكيان الصهيوني، وخاصة تل أبيب والمدن الصهيونية المجاورة كهرتسليا وبتاح تكفا وكفار سابا وجفعتايم ورعنانا وغيرها، الامر الذي قد يهدد الوجود الصهيوني في المنطقة، وخاصة بسبب ازدياد التكاثر عند العرب. كما أن قربها من الساحل الفلسطيني المحتل والممتد من حيفا حتى تل أبيب، والذي يشكل ويعتبر الحركة الاهم للصهاينة من يزيدني قلعة حكومة العدو.

ـ ومما يزيد في قلق الصهاينة، قربها بل اتصالها المباشر بالكثافة العربية في الضفة الغربية المحتلة.

ونظراً للميزات المذكورة فاني أعتقد، وعلى اثر ازدياد موجة الهجرة اليهودية من دول أوربا الشرقية ـ أن الصهاينة سيعمدون الى تقييد العرب في المثلث، ودفعهم الى الهجرة، سواء الى خارج فلسطين أو الى مناطق أخرى ضمن فلسطين واسكان المهاجرين الصهاينة الجدد.

وقد دمر الصهاينة «١٣» قرية في منطقة المثلث، وطردوا السكان الى القرى المجاورة وقرى الضفة الغربية، وتكاد تخلو المنطقة من المستوطنات الصهيونية، وهي ذات كثافة عربية مرتفعة نسبياً. وقد بلغ عدد السكان فيه عام ١٩٨٣ حوالي[٣] «١٤٠» ألف فلسطيني يتوزعون على «٣٣» تجمعاً سكانياً، ما بين قبيلة وقرية وبلدة صغيرة. ويبين الجدول الآتي أهم التجمعات العربية في المثلث مع تعداد سكانها.

العام	أم الفحم	الطيبة	الطيرة	باقة الغربية
١٩٥٢	٥٦٠٠	٥٥٥٠	٤٠٢٠	٣٤٨٠
١٩٥٥	٦١٥٠	٦١٥٠	٤٤٨٠	٣٨٥٠
١٩٦١	٧٢٩٢	٧٥٦٩	٥٤٩٤	٤٧٥٥
١٩٦٥	٩٥٥٠	٩٤٠٠	٦٤٠٠	٥٩٥٠
١٩٧٢	١٣٤٠٠	١٢٢٠٠	-	-
١٩٨٠	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	-	-
١٩٨٦	٢٢٥٠٠	١٩٠٠٠	-	١٢٥٠٠

منطقة النقب:

وهي المنطقة العربية الثالثة من حيث أهميتها، وقد سيطر الصهاينة عليها بعد احتلال بئر السبع بتاريخ ٣١/١٠/١٩٤٨، وفي مراحل لاحقة بعد احتلال منطقة العوجا المنزوعة السلاح، وغيرها من مناطق النقب. وتعرض البدو للتهجير كغيرهم من أبناء فلسطين. فخلال عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، شرد الصهاينة قبيلة الغرازمه الى شرق الاردن، وخلال الفترة الممتدة من عام النكبة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٣، طرد الصهاينة ١٧ ألف عربي من أهالي النقب، الى منطقة قطاع غزة. أما من بقي في النقب فقد تم تجميعهم في أماكن أشبه بالمخيمات، ومازال أهل النقب يعانون الامرين من عسف وجور سلطات الاحتلال الصهيوني، وخصوصاً من ممارسات الدوريات الخضراء، التي شكلها الارهابي شارون. وتمارس الدوريات المذكورة، أشد وأقسى حالات الارهاب، ضد عرب النقب بغية دفعهم الى الهجرة، وترك أراضيهم للمستوطنين الصهاينة.

وينتمي سكان النقب الى ١٨ قبيلة عربية، ويقدر عددهم في الوقت الحالي بأكثر من ٥٠ الف مواطن عربي. ويبين الجدول الآتي تطور زيادة السكان العرب في النقب.

جدول رقم ـ ٢ ـ

العام	السكان
١٩٤٧*[٤]	٩١٩٣٤
١٩٤٩	١١١٤٣
١٩٦١	١٨٣٠٠
١٩٧٠	٢٨٥٠٠
١٩٧٥	٣٨٩٠٠
١٩٧٨	٤٤٥٠٠
١٩٨٣	٥٣٦٢٥

ومن أهم التجمعات أو المخيمات العربية في منطقة النقب، بلدة «راهط» التي فاق عدد سكانها الـ «٢٠» ألف نسمة وبلدة عراد التي بلغ عدد سكانها «١٣٥٠٠» نسمة، وهناك تجمعات أخرى أهمها «اللقيه، حوره، تل السبع، تل رحال».

منطقة حيفا:

كان قضاء حيفا أثناء العهد العثماني، يضم «٨٤» قرية عربية تقلص عددها أثناء

الانتداب البريطاني الغاشم، الى «٥٢» قرية و«١٤» عشيرة. والسبب في ذلك يعود الى السياسة التدميرية، التي انتهجتها السلطات البريطانية. وبعد النكبة، هدم الصهاينة معظم قرى القضاء، بحيث أنه لم يبق سوى حوالي عشرة قرى عربية، وبعض الخرب مأهولة بأهلها العرب، وأهم قرى القضاء قرية شفا عمرو، والتي أصبحت مدينة صغيرة وزاد في أهميتها، القرى البدوية التي أقامتها سلطات العدو الصهيوني كقرية بسمة طبعون، التي أقيمت لبدو قضاء صفد وقرية «بير المسكور» وغيرها. ويقرب عدد سكانها حالياً من «٢٠» الف عربي، ومن قرى القضاء الهامة دالية الكرمل وعسفيا وكفر قرع وعاره وعرعرة وجسر الزرقاء وعبلين والفريديس.

منطقة القدس:

يتوزع السكان العرب في منطقة القدس، على ثلاث قرى وهي قرية أبو غوش، التي تبعد عن القدس حوالي ١٥ كم، وتقع على طريق القدس ـ يافا، وقرية دير رافات وقرية بيت جمل. بالاضافة الى قريتين شطرهما خط الهدنة، وهما بيت صفافا وبئر الواقعتان جنوب غرب القدس.

. وبعد النكبة الثانية عام ١٩٦٧، ضم الصهاينة مدينة القدس الى الكيان الصهيوني، وتتعرض المدينة المقدسة لهجمة استيطانية شرسة، تستهدف الوجود العربي فيها. ويذكر أن سلطات العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة، تقوم بتسهيل هجرة أهالي القدس خصوصاً وفلسطين عموماً، الى البلدان الغربية بغية تهويد المدينة. ومنذ عدة أشهر تم كشف النقاب عن مخطط لتهويد المدينة، ويقضي بطرد قسم من أهالي القدس واسكانهم في منطقة بيت حنينا، ومنطقة السرام الواقعتين شمال القدس، وتهدف تلك المخططات والاجراءات الى تفريغ القدس من أهلها، ويبين الجدول الآتي تطور زيادة السكان العرب في المدينة المقدسة وبقسميها الغربي والشرقي.

الجدول رقم ـ ٣ ـ

العام	عرب	يهود	المجموع	النسبة للعرب
١٩٦٧	٦٦٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	العرب في القسم الشرقي والصهاينة في القسم الغربي	
١٩٧٠	٨٥٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	٣١٤٠٠٠	٪٢٧
١٩٧٦	٩٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٪٢٦,٤٧
١٩٧٨	١٠٣٩٠٠	٢٩٢٣٠٠	٣٩٦٢٠٠	٪٢٦,٢٢
١٩٨٣	١٢٢٥٠٠	٣٣٠٥٠٠	٤٥٣٠٠٠	٪٢٧
١٩٨٦*[٥]	١٣٥٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٪٢٧

العرب في المدن المختلطة :

كم ذكرنا سابقاً فان العرب واليهود، يختلطون معاً في ست مدن كان العرب يشكلون غالبية سكانها قبل النكبة. ويتعرض العرب للاضطهاد والتمييز العنصري في تلك المدن، وبشكل خاص في مدينة يافا، حيث يقطن العرب حيين من أحياء المدينة. ورغم زيادة عددهم فهم محرومون من البناء، أو حتى الترميم لمنازلهم آيلة السقوط والانهيار. وفي عكا، يقطن العرب المدينة القديمة، والتي لا تتجاوز مساحتها «١/٣ كم٢». وتم تهجير عدد منهم الى القرى المجاورة، وخاصة قريتي المكر وكفريا سيف، والحال نفسه في مدينتي اللد والرملة. ومما يذكر أنه كشف مؤخراً عن مشروع صهيوني، يتضمن طرد أهالي يافا واللد والرملة البالغ عددهم حوالي «٣٠٠٠٠» الف مواطن عربي، الى الضفة الغربية لاسكان المهاجرين الصهاينة الجدد. والجدول التالي يبين تطور وزيادة السكان العرب في المدن المختلطة.

الجدول رقم - ٤ -

العام	اللد	الرملة	حيفا	يافا	عكا
١٩٤٩	١٠٥٠	-	٥٧٠٠	٤٠٠٠	٣٨٠٠
١٩٦٣	١٨٥٠	٢٥٠٠	١٠٧٠٠	٥٩٠٠	٧٢٥٠
١٩٧٤	٣٧٠٠	٥٠٠٠	١٣٦٠٠	٧٠٠٠	٨٥٠٠
١٩٧٧	٤٦٧٤	٥٣٠٦	١٤٢٠٧	٧٦١٦	٨٨٠٨
١٩٨٦	٩٠٠٠	٧٠٠٠	١٩٣٠٠	١١٠٠٠	٨٠٠٠

وبالنسبة لعرب فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧، فقد كان عددهم في احصاء عام ١٩٤٩ حوالي ١٦٠ الف نسمة. وقد زاد عددهم حتى بلغ عام ١٩٨٨، ٧٩٢٠٠٠ عربي يشكلون نسبة ١٧,٩٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة، ويبين الجدول الآتي تطور زيادة السكان في فلسطين، ونسبة العرب الى مجموع السكان.

الجدول رقم - ٥ -

العام	العرب	اليهود	مجموع السكان	نسبة العرب
١٩٤٩	١٦٠٠٠٠	١٠١٣٩٠٠	١١٧٣٩٠٠	٪١٣,٦٣
١٩٥١	١٧٠٠٠٠	١٤٠٤٩٠٠	١٥٧٤٩٠٠	٪١٠,٨
١٩٥٧	٢١٣٢٠٠	١٧٦٢٧٠٠	١٩٦٧٨٠٠	١٠,٨٢
١٩٦١	٢٤٧٢٠٠	١٩٧١٧٠٠	٢٢٢٨٩٠٠	٪١١,٠٩
١٩٦٤	٢٧٨٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٥٢٨٠٠٠	٪١٠,١
١٩٦٦	٣١٢٥٠٠	٢٣٤٤٠٠٠	٢٦٥٧٤٠٠	٪١١,٨
١٩٦٩	٤٢٢٧٠٠	٢٤٩٠٠٠٠	٢٩١٢٧٠٠	٪١٤,٥١
١٩٧٣	٥٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	٪١٥,٦٢
١٩٨٢	٦٨٤٠٠٠	٣٣٥٤٠٠٠	٤٠٣٨٠٠٠	٪١٦,٩٣
١٩٨٥	٧٤٤٠٠٠	٣٥١١٠٠٠	٤٢٥٥٠٠٠	٪١٧,٤٨
١٩٨٧	٧٨٥٠٠٠	٣٥٩٠٠٠٠	٤٣٧٥٠٠٠	٪١٧,٩٤
١٩٨٨ *(٨)	٨٤٤٤٨٠	٣٧٩٥٥٢٠	٤٦٤٠٠٠٠	٪١٨,٢

من الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة العرب انخفضت ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٧. والسبب في ذلك هو تدفق الهجرة الصهيونية، وبأعداد هائلة، الى فلسطين. حيث وصل الى فلسطين منذ عام النكبة وحتى عام ١٩٥٤، ما يقرب من ٧٠٠٠٠٠ يهودي وخاصة من دول شرق أوربا، وتحديداً رومانية وبولنده وبعض الدول العربية، كالعراق واليمن. وانخفضت نسبة العرب أيضاً في مطالع الستينات، والسبب في ذلك هو ازدياد الهجرة وخاصة هجرة يهود المغرب.

أما السبب في ازدياد نسبة العرب بعد عام ١٩٦٦، فيعود الى ضم سلطات العدو الصهيوني القدس بسكانها العرب، الى الكيان الصهيوني. وهذا يعني زيادة بحوالي ٦٠٠٠٠ عربي هم سكان شرقي القدس.

أسماء أهم التجمعات العربية
في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧

الرقم	اسم القرية	اسم القضاء	الرقم	اسم القرية	اسم القضاء
١ -	الجش	صفد	٧ -	كفر كما	طبرية
٢ -	حرفيش	صفد	٨ -	عيلبون	طبرية
٣ -	الريحانية	صفد	٩ -	قرون حطين	طبرية
٤ -	عكيره	صفد	١٠ -	كوكب الهوى	بيسان
٥ -	طوبه	صفد	١١ -	كفر مصر	بيسان
٦ -	المغار	طبرية	١٢ -	الطيبة الزعيبه	بيسان

١٣ -	أبو سنان	عكا
١٤ -	البعنه	عكا
١٥ -	البقيعه	عكا
١٦ -	بيت جن	عكا
١٧ -	عين الاسد	عكا
١٨ -	ترشيحا	عكا
١٩ -	تمره	عكا
٢٠ -	بيت جن	عكا
٢١ -	الجديده	عكا
٢٢ -	جولس	عكا
٢٣ -	دير الاسد	عكا
٢٤ -	دير حنا	عكا
٢٥ -	الرامه	عكا
٢٦ -	سجور	عكا
٢٧ -	الشيخ دنون	عكا
٢٨ -	عرابه	عكا
٢٩ -	فسوطه	عكا
٣٠ -	سخنين	عكا
٣١ -	كابول	عكا
٣٢ -	كسرا	عكا
٣٣ -	كفر سميع	عكا
٣٤ -	كفريا سيف	عكا
٣٥ -	مجد الكروم	عكا
٣٦ -	المزرعه	عكا
٣٧ -	معليا	عكا
٣٨ -	المكر	عكا
٣٩ -	نحف	عكا
٤٠ -	شعب	عكا
٤١ -	يانوح	عكا
٤٢ -	يركا	عكا
٤٣ -	اكسال	الناصرة
٤٤ -	البعينه	الناصرة
٤٥ -	تمره	الناصرة
٤٦ -	دبوريه	الناصرة
٤٧ -	الدحي	الناصرة
٤٨ -	الرينه	الناصرة
٤٩ -	رمانه	الناصرة
٥٠ -	سولم	الناصرة
٥١ -	عزيز	الناصرة
٥٢ -	طرعان	الناصرة
٥٣ -	عين ماهل	الناصرة
٥٤ -	عيلوط	الناصرة
٥٥ -	كوكب	الناصرة
٥٦ -	كفر كنا	الناصرة
٥٧ -	المشهد	الناصرة
٥٨ -	الناعوره	الناصرة
٥٩ -	نين	الناصرة
٦٠ -	يافه	الناصرة
٦١ -	كفر منده	الناصرة
٦٢ -	دالية الكرمل	حيفا
٦٣ -	عبلين	حيفا
٦٤ -	عسفيا	حيفا
٦٥ -	ابطن	حيفا
٦٦ -	كفر قرع	حيفا
٦٧ -	عرعره	حيفا
٦٨ -	عاره	حيفا
٦٩ -	الفريديس	حيفا
٧٠ -	جسر الزرقاء	حيفا
٧١ -	عين السهلة	حيفا
٧٢ -	مصمص	جنين
٧٣ -	مشيرفه	جنين
٧٤ -	زلفه	جنين

٧٥ -	برطعه	جنين
٧٦ -	مقيبله	جنين
٧٧ -	صندله	جنين
٧٨ -	معاويه	جنين
٧٩ -	سالم	جنين
٨٠ -	الطيره	طولكرم
٨١ -	باقة الغربية	طولكرم
٨٢ -	جت	طولكرم
٨٣ -	كفر قاسم	طولكرم
٨٤ -	قلنسوه	طولكرم
٨٥ -	جلجوليه	طولكرم
٨٦ -	يما	طولكرم
٨٧ -	كفر برا	طولكرم
٨٨ -	بير السكه	طولكرم
٨٩ -	ايتان	طولكرم
٩٠ -	أبو غوش	القدس
٩١ -	بيت جمل	القدس
٩٢ -	دير رافان	القدس
٩٣ -	بيت صفافا	القدس
٩٤ -	بثير	القدس

اهم المدن العربية في الاراضي المغتصبة عام ١٩٤٨

الرقم	اسم البلدة	القضاء التابع له
١ -	الناصرة	الناصرة
٢ -	شفاعمرو	حيفا
٣ -	أم الفحم	جنين
٤ -	الطيبة	طولكرم
٥ -	راهط	النقب

اهم القرى البدوية والخرب الصغيرة والتجمعات الصغيرة مع اهم تجمعات بدو النقب

الرقم	القرية	المنطقة أو القضاء
١ -	عرب الشبلي	بيسان/ الجليل
٢ -	أم الغنم	الناصرة/ الجليل
٣ -	بيت الجن	طبريا/ الجليل
٤ -	عربين (العرامشه)	عكا/ الجليل

٥ -	اومت	عكا/ الجليل
٦ -	انتصار	عكا/ الجليل
٧ -	كفر مرار	الجليل الاسفل
٨ -	بيت زرزيه	الجليل
٩ -	نحمان	الجليل
١٠ -	بسمة طبعون	قرب شفا عمرو
١١ -	بير المكسور	قرب شفا عمرو
١٢ -	المفجر	حيفا
١٣ -	خربة بيار	حيفا
١٤ -	الشيخ بريك	حيفا
١٥ -	خربة رأس علي	حيفا
١٦ -	عين حوض	حيفا
١٧ -	خربة عقاده	جنين
١٨ -	أم القطف	جنين
١٩ -	خربة البيضه	جنين
٢٠ -	عينابراهيم	جنين
٢١ -	خربة قيصر	قضاء طولكرم
٢٢ -	الشيخ ميسره	قضاء طولكرم
٢٣ -	اللقيه	النقب
٢٤ -	تل السبع	النقب
٢٥ -	تل عراد	النقب
٢٦ -	تل الملح	النقب
٢٧ -	تل رحال	النقب
٢٨ -	حوره	النقب
٢٩ -	مخيم الهزاعل	النقب

ملاحظات حول القرى والخرب الصغيرة:

١ - قرية عين حوض*[٩]: دمرها الصهاينة عام ١٩٤٨ وتم بناء قرية للفنانين، على أنقاض

القرية، وأبت احدى العائلات الرحيل عن القرية، وبنت مسكنها في أرضها الواقعة على مقربة من القرية، وقد زاد عدد السكان حتى أصبح عام ١٩٨٦ حوالي «١٢٠» نسمة.

٢ - هناك عدة قرى أقامتها سلطات الاحتلال بعد النكبة، لبدو منطقة الجليل بغية تجميعهم في أماكن محددة، بحيث تسهل السيطرة عليهم من جهة، ومن جهة أخرى مصادرة أراضيهم ومن هذه القرى، قرية بسمة طبعون التي أقيمت جنوب شفا عمرو، لبدو صفد وقرية بير المكسور، الواقعة جنوب شرق شفا عمرو على طريق الناصرة - شفا عمرو ومن القرى الاخرى، بيت زرزير ونحمان، وعرب الشبلي، وقبيلة العراشة، التي مازالت قرب مستوطنة أومت، شمال فلسطين في قضاء عكا، والقريبة من حدود لبنان.

ملاحظة:

هناك أرقام عن سكان القرى الكبيرة والمدن العربية والمختلطة «أم الفحم والناصرة والطيبة واللد والرملة ويافا وحيفا وعكا» تم أخذ أرقام تعداد سكانها في فترة الخمسينات من كتاب الحرب الفدائية للمرحوم العميد الركن محمد الشاعر ولم أستطع أن أكتب رقم الصفحات لعدم توفر الكتاب حالياً.

---

*(١) - عرب ١٩٤٨ الاوضاع الاجتماعية والسياسية - حلمي عبد الكريم الزعبي - شؤون عربية - عدد ٦٠ - ص ١٠٤ - ديسمبر ١٩٨٩.

*(٢) - احصاء ١٩٨٦ من مجلة صوت فلسطين العدد ٢٥٨ تموز ١٩٨٩ محاضرة أجراها حسين أبو النمل عن عرب ١٩٤٨، عدا احصاء الناصرة فقد تم وضعه بشكل تقريبي.

*(٣) - الاوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية - حلمي عبد الكريم الزعبي - شؤون عربية - عدد ٦٠ - ص ٤ - ١ - ديسمبر ١٩٨٩.

*(٤) - سكان ١٩٤٧ احصاء الدباغ في موسوعة جغرافيا فلسطين.

*(٥) - في الاحصاءات في الجدول ٢ تم أخذه من المجموعة الاحصائية الفلسطينية عام ١٩٨٠ عدا احصاء ١٩٨٣ وهو احصاء رسمي قامت به سلطات الاحتلال.

*(٦) - احصاء ١٩٨٦ استمعت اليه من اذاعة العدو الصهيوني منذ عامين تقريباً والاحصاء بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٨٦.

*(٧) (٨) - معظم أرقام جدول رقم ٥ تم أخذه من المجموعة الاحصائية الفلسطينية - ١٩٨٠ وبعض الكتب الاخرى.

* مجلة فتح العدد ١٧٤ تاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٨٨.

أخذت احصاء ١٩٦١، ١٩٦٦ من كتاب القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ص ٣٢٢.

*(٩) - من يصدق أنها تحيا في القرن العشرين - وليد ياسين - بلسم العدد ١٤٧ أيلول ١٩٨٧.

ملحق

والجدول الآتي - يبين عدد القرى الفلسطينية التي دمرها الصهاينة خلال حرب النكبة وحتى مطالع الخمسينات وفي حرب ١٩٦٧، أما الجدول ٢ - فيبين أسماء القرى المدمرة خلال الفترة الممتدة من النكبة وحتى وقتنا الحاضر.

جدول رقم (١)

اسم اللواء	اسم القضاء	عدد القرى المغتصبة	عدد القرى المدمرة	ملاحظات
لواء الجليل	صفد	٧٣	٦٨	
	الناصرة	٢٣	٤	
	عكا .	٥٢	٢٢	
	بيسان	٣٠	٢٧	
	طبريا	٢٦	٢٣	
	المجموع	٢٠٤	١٤٤	
لواء حيفا	قضاء حيفا	٥٢	٤٣	
لواء اللد	قضاء يافا	٢٥	٢٥	
	قضاء الرملة	٦٠	٦٠	
	المجموع	٨٥	٨٥	
لواء القدس	قضاء القدس	٤٠	٣٧	
	قضاء رام الله	-	-	
	قضاء الخليل	١٦	١٦	دمر الصهاينة عشرات الخرب الصغيرة التي لم نذكرها أو نذكر عددها
	المجموع	٥٦	٥٣	
لواء غزة	قضاء غزة	٤٥	٤٥	
	قضاء بئر السبع	٧	٧	
	المجموع	٥٢	٥٢	
لواء السامرة	قضاء نابلس	-	-	
	قضاء طولكرم	٣٣	٢٣	
	قضاء جنين	١٩	٥	
	المجموع	٥٢	٢٨	

ملاحظة : دمر الصهاينة ٥٥ قرية في قضاء الرملة عام ١٩٤٨ بالاضافة الى قريتين تم تدميرها بسبب وقوعها في المنطقة الحرام، ونسف الصهاينة ثلاثة قرى في القضاء بعد نكسة حزيران، وتمت اضافة القرى الخمسة آنفة الذكر الى القرى المغتصبة والمدمرة. ونفس الحديث ينطبق على قرية الحمة قضاء طبريا.

جدول رقم (٢)

الرقم	اسم القرية	اسم القضاء
١ -	ابل القمح	صفد
٢ -	خربة أبو زينه	صفد
٣ -	بيريا	صفد
٤ -	تليل	صفد
٥ -	الحسينية	صفد
٦ -	جاحولا	صفد
٧ -	الجاعونه	صفد
٨ -	جب يوسف	صفد
٩ -	الخالصة	صفد
١٠ -	خربة الهرازي	صفد
١١ -	الخصاص	صفد
١٢ -	خيام الوليد	صفد
١٣ -	دلاته	صفد
١٤ -	الدواره	صفد
١٥ -	الرأس الاحمر	صفد
١٦ -	الزنغريه	صفد
١٧ -	الزوق التحتاني	صفد
١٨ -	الزوق الفوقاني	صفد
١٩ -	الزويه	صفد
٢٠ -	سبلان	صفد
٢١ -	سعسع	صفد
٢٢ -	السموعي	صفد
٢٣ -	السنبريه	صفد
٢٤ -	شوكة التحتا	صفد
٢٥ -	الشونه	صفد
٢٦ -	الصفصاف	صفد
٢٧ -	الظاهرية التحتا	صفد
٢٨ -	العابسيه	صفد
٢٩ -	العزيزيات	صفد
٣٠ -	علما	صفد
٣١ -	العلمانيه	صفد
٣٢ -	عموقه	صفد
٣٣ -	عين الزيتون	صفد
٣٤ -	غياطيه	صفد

٣٥-	غُرابه	صفد
٣٦-	فاره	صفد
٣٧-	فراضيه	صفد
٣٨-	فرعم	صفد
٣٩-	قباعة	صفد
٤٠-	قدس	صفد
٤١-	قديتا	صفد
٤٢-	القديريه	صفد
٤٣-	قيطيه	صفد
٤٤-	كراد الغنامه	صفد
٤٥-	كراد البقاره	صفد
٤٦-	كفر برعم	صفد
٤٧-	لزازة	صفد
٤٨-	المالكيه	صفد
٤٩-	مغار الخيط	صفد
٥٠-	المفتخره	صفد
٥١-	الملاحه	صفد
٥٢-	عرب زبيد	صفد
٥٣-	المنصورة	صفد
٥٤-	منصورة الخيط	صفد
٥٥-	ميرون	صفد
٥٦-	الناعمه	صفد
٥٧-	النبي يوشع	صفد
٥٨-	هونين	صفد
٥٩-	الصالحيه	صفد
٦٠-	صلحا	صفد
٦١-	يردا	صفد
٦٢-	ماروس	صفد
٦٣-	الدرباشيه	صفد
٦٤-	الدردارة	صفد
٦٥-	بيسمون	صفد
٦٦-	طيطيا	صفد
٦٧-	البويزيه	صفد
٦٨-	ديشوم	صفد
٦٩-	صفوريه	الناصرة
٧٠-	معلول	الناصرة
٧١-	أندور	الناصرة
٧٢-	المجيدل	الناصرة

٧٣-	اقرت	عكا
٧٤-	أم الفرج	عكا
٧٥-	البروه	عكا
٧٦-	البصه	عكا
٧٧-	النهر والتل	عكا
٧٨-	جدين	عكا
٧٩-	خربة سمح	عكا
٨٠-	الدامون	عكا
٨١-	الرويس	عكا
٨٢-	الزيب	عكا
٨٣-	السميرية	عكا
٨٤-	عمقا	عكا
٨٥-	الغابسية	عكا
٨٦-	الشيخ داوود	عكا
٨٧-	الكابري	عكا
٨٨-	كفرعنان	عكا
٨٩-	كويكات	عكا
٩٠-	ميعار	عكا
٩١-	المنشية	عكا
٩٢-	المنصورة	عكا
٩٣-	تربيخا	عكا
٩٤-	سحماتا	عكا
٩٥-	الأشرفية	عكا
٩٦-	ام عجرة	عكا
٩٧-	البشاتوه	عكا
٩٨-	البوالمي	عكا
٩٩-	البيرة	عكا
١٠٠-	تل الشوك	عكا
١٠١-	جبول	عكا
١٠٢-	الحمراء	عكا
١٠٣-	الحميدية	عكا
١٠٤-	الخنيزير	عكا
١٠٥-	دنه	عكا
١٠٦-	زبعة	عكا
١٠٧-	الساخنة	عكا
١٠٨-	السامرية	عكا
١٠٩-	سيرين	بيسان
١١٠-	الصفا	بيسان

١١١ -	الطيرة	بيسان
١١٢ -	العريضة	بيسان
١١٣ -	الغزاوية	بيسان
١١٤ -	الفاطور	بيسان
١١٥ -	فرونة	بيسان
١١٦ -	قومية	بيسان
١١٧ -	كفرة	بيسان
١١٨ -	المرصص	بيسان
١١٩ -	مسيل الجزل	بيسان
١٢٠ -	وادي البيرة	بيسان
١٢١ -	يبلى	بيسان
١٢٢ -	حرثا	طبريا
١٢٣ -	خربة الوعرة السوداء	طبريا
١٢٤ -	الدلهمية	طبريا
١٢٥ -	سمخ	طبريا
١٢٦ -	سمرا	طبريا
١٢٧ -	السمكية	طبريا
١٢٨ -	الشجرة	طبريا
١٢٩ -	الطابغة	طبريا
١٣٠ -	العبيدية	طبريا
١٣١ -	عولم	طبريا
١٣٢ -	غوير أبو شوشة	طبريا
١٣٣ -	كفرسبت	طبريا
١٣٤ -	لوبيه	طبريا
١٣٥ -	المجدل	طبريا
١٣٦ -	معزر	طبريا
١٣٧ -	المنصورة	طبريا
١٣٨ -	المنارة	طبريا
١٣٩ -	ناصر الدين	طبريا
١٤٠ -	نقيب	طبريا
١٤١ -	نمرين	طبريا
١٤٢ -	ياقوق	طبريا
١٤٣ -	حطين	طبريا
١٤٤ -	ام الزينات	حيفا
١٤٥ -	ام الشوف	حيفا
١٤٦ -	ابو زريق	حيفا
١٤٧ -	ابو شوشة	حيفا
١٤٨ -	اجزم	حيفا

١٤٩ -	ام العمر	حيفا
١٥٠ -	البريكة	حيفا
١٥١ -	البطيحات	حيفا
١٥٢ -	بلد الشيخ	حيفا
١٥٣ -	بتيامينا	حيفا
١٥٤ -	بيت لحم	حيفا
١٥٥ -	بارديس حنا	حيفا
١٥٦ -	جبع	حيفا
١٥٧ -	خبيزة	حيفا
١٥٨ -	خربة الدامون	حيفا
١٥٩ -	خربة الكساير	حيفا
١٦٠ -	خربة لد	حيفا
١٦١ -	دالية الروحاء	حيفا
١٦٢ -	الريحانية	حيفا
١٦٣ -	سعسع	حيفا
١٦٤ -	السنديانة	حيفا
١٦٥ -	صبارين	حيفا
١٦٦ -	الصرفند	حيفا
١٦٧ -	طبعون	حيفا
١٦٨ -	الطنطورة	حيفا
١٦٩ -	الطيرة	حيفا
١٧٠ -	عين حوض	حيفا
١٧١ -	عين غزال	حيفا
١٧٢ -	الغابة الفوقا	حيفا
١٧٣ -	الغابة التحتا	حيفا
١٧٤ -	النفنفية	حيفا
١٧٥ -	قنير	حيفا
١٧٦ -	قامون[1]	حيفا
١٧٧ -	قبرة[2]	حيفا
١٧٨ -	قيسارية	حيفا
١٧٩ -	كبارة	حيفا
١٨٠ -	كفر لام	حيفا
١٨١ -	المذار	حيفا
١٨٢ -	هوشه	حيفا
١٨٣ -	وادي عارة	حيفا
١٨٤ -	وعرة السريس	حيفا
١٨٥ -	ياجور	حيفا
١٨٦ -	الشيخ حلو	حيفا

١٨٧ -	الكفرين	حيفا
١٨٨ -	ابو كشك	يافا
١٨٩ -	اجليل القبلية	يافا
١٩٠ -	اجليل الشمالية	يافا
١٩١ -	بياد عدس	يافا
١٩٢ -	بيت دجن	يافا
١٩٣ -	جريشه	يافا
١٩٤ -	الجماسين الشرقي	يافا
١٩٥ -	الجماسين الغربي	يافا
١٩٦ -	الحرم	يافا
١٩٧ -	الخيرية	يافا
١٩٨ -	رنتيه	يافا
١٩٩ -	السافرية	يافا
٢٠٠ -	ساقية	يافا
٢٠١ -	سلمة	يافا
٢٠٢ -	السوالمة	يافا
٢٠٣ -	الشيخ مونس	يافا
٢٠٤ -	العباسية	يافا
٢٠٥ -	فجه	يافا
٢٠٦ -	كفر عانه	يافا
٢٠٧ -	المحمودية	يافا
٢٠٨ -	المسعودية	يافا
٢٠٩ -	المويلح	يافا
٢١٠ -	يازور	يافا
٢١١ -	سارونا	يافا
٢١٢ -	ويلهلما	يافا
٢١٣ -	أبو الفضل	الرملة
٢١٤ -	اذنبه	الرملة
٢١٥ -	ابو شوشة	الرملة
٢١٦ -	ام كلخة	الرملة
٢١٧ -	بير معين	الرملة
٢١٨ -	بير سالم	الرملة
٢١٩ -	البرج	الرملة
٢٢٠ -	برفيليا	الرملة
٢٢١ -	البرية	الرملة
٢٢٢ -	بشيت	الرملة
٢٢٣ -	بيت جيز	الرملة
٢٢٤ -	بيت سوسين	الرملة

٢٢٥ -	بيت شنه	الرملة
١٢٦ -	بيت نيالا	الرملة
٢٢٧ -	التينة	الرملة
٢٢٨ -	جليا	الرملة
٢٢٩ -	جمزو	الرملة
٢٣٠ -	الحديثة	الرملة
٢٣١ -	خربة البويرة	الرملة
٢٣٢ -	خربة بيت فار	الرملة
٢٣٣ -	خربة الضهيرة	الرملة
٢٣٤ -	خروبة	الرملة
٢٣٥ -	خلدة	الرملة
٢٣٦ -	الخيمة	الرملة
٢٣٧ -	دانيال	الرملة
٢٣٨ -	دير ابو سلامة	الرملة
٢٣٩ -	دير طريف	الرملة
٢٤٠ -	دير محيسن	الرملة
٢٤١ -	زرنوقة	الرملة
٢٤٢ -	سجد	الرملة
٢٤٣ -	سلبيت	الرملة
٢٤٤ -	شحمة	الرملة
٢٤٥ -	شلتا	الرملة
٢٤٦ -	صرفند الخراب	الرملة
٢٤٧ -	صرفند العمار	الرملة
٢٤٨ -	صيدون	الرملة
٢٤٩ -	الطيرة	الرملة
٢٥٠ -	عاقر	الرملة
٢٥١ -	عنابة	الرملة
٢٥٢ -	القباب	الرملة
٢٥٣ -	القبيبة	الرملة
٢٥٤ -	قزازه	الرملة
٢٥٥ -	قطرة اسلام	الرملة
٢٥٦ -	قولة	الرملة
٢٥٧ -	الكنيسة	الرملة
٢٥٨ -	مجدل يابا	الرملة
٢٥٩ -	المخيزن	الرملة
٢٦٠ -	المزيرعة	الرملة
٢٦١ -	المغار	الرملة
٢٦٢ -	المنصورة	الرملة

٢٦٣ -	نعانة	الرملة
٢٦٤ -	النبي روبين	الرملة
٢٦٥ -	يبنى	الرملة
٢٦٦ -	خربة زكريا	الرملة
٢٦٧ -	دير أيوب[٣]	الرملة
٢٦٨ -	اللطرون	الرملة
٢٦٩ -	بيت نوبا[٤]	الرملة
٢٧٠ -	يالو	الرملة
٢٧١ -	عمواس	الرملة
٢٧٢ -	اسدود	غزة
٢٧٣ -	بربرة	غزة
٢٧٤ -	برقة	غزة
٢٧٥ -	بعلين	غزة
٢٧٦ -	بطاني شرقي	غزة
٢٧٧ -	بطاني غربي	غزة
٢٧٨ -	بيت جرب	غزة
٢٧٩ -	بيت وارس	غزة
٢٨٠ -	بيت طيما	غزة
٢٨١ -	بيت عفا	غزة
٢٨٢ -	تل الترمس	غزة
٢٨٣ -	الجسير	غزة
٢٨٤ -	جلدية	غزة
٢٨٥ -	الجورة	غزة
٢٨٦ -	جولس	غزة
٢٨٧ -	الجية	غزة
٢٨٨ -	حته	غزة
٢٨٩ -	حليقات	غزة
٢٩٠ -	حمامة	غزة
٢٩١ -	الخصاص	غزة
٢٩٢ -	دمرة	غزة
٢٩٣ -	دير سنيد	غزة
٢٩٤ -	سمسم	غزة
٢٩٥ -	السوافير الشرقي	غزة
٢٩٦ -	السوافير الشمالي	غزة
٢٩٧ -	السوافير الغربي	غزة
٢٩٨ -	صميل	غزة
٢٩٩ -	عبدس	غزة
٣٠٠ -	عراق سويدات	غزة

٣٠١ -	عراق المنشية	غزة
٣٠٢ -	الفالوجة	غزة
٣٠٣ -	القسطينة	غزة
٣٠٤ -	كرتيا	غزة
٣٠٥ -	الكوفخة	غزة
٣٠٦ -	كوكبا	غزة
٣٠٧ -	المحرقة	غزة
٣٠٨ -	المسمية الكبيرة	غزة
٣٠٩ -	المسمية الصغيرة	غزة
٣١٠ -	نجد	غزة
٣١١ -	تعلبيا	غزة
٣١٢ -	هربيا	غزة
٣١٣ -	هوج	غزة
٣١٤ -	ياصور	غزة
٣١٥ -	عرب صقرير	غزة
٣١٦ -	برير	غزة
٣١٧ -	الخلصة	بئر السبع
٣١٨ -	عبدة	بئر السبع
٣١٩ -	علوج	بئر السبع
٣٢٠ -	العوجا	بئر السبع
٣٢١ -	عين حصب	بئر السبع
٣٢٢ -	فطيس	بئر السبع
٣٢٣ -	المرشرش	بئر السبع
٣٢٤ -	اشوع	القدس
٣٢٥ -	البريج	القدس
٣٢٦ -	بيت أم الميس	القدس
٣٢٧ -	بيت مثول	القدس
٣٢٨ -	بيت عطاب	القدس
٣٢٩ -	بيت محسير	القدس
٣٣٠ -	بيت فقوية	القدس
٣٣١ -	جوش	القدس
٣٣٢ -	الجورة	القدس
٣٣٣ -	خربة اسم الله	القدس
٣٣٤ -	خربة العمور	القدس
٣٣٥ -	خربة اللوز	القدس
٣٣٦ -	دير ابان	القدس
٣٣٧ -	دير الشيخ	القدس
٣٣٨ -	دير عمرو	القدس

٣٣٩ -	دير الهوى	القدس
٣٤٠ -	دير ياسين	القدس
٣٤١ -	ساريس	القدس
٣٤٢ -	صرعة	القدس
٣٤٣ -	صوبا	القدس
٣٤٤ -	عقور	القدس
٣٤٥ -	علار	القدس
٣٤٦ -	قالونية	القدس
٣٤٧ -	عين كارم	القدس
٣٤٨ -	القبسو	القدس
٣٤٩ -	القسطل	القدس
٣٥٠ -	كسلا	القدس
٣٥١ -	لفتا	القدس
٣٥٢ -	المالحة	القدس
٣٥٣ -	نطاف	القدس
٣٥٤ -	الولجة	القدس
٣٥٥ -	راس ابو عمار	القدس
٣٥٦ -	ساطاف	القدس
٣٥٧ -	عرتوف	القدس
٣٥٨ -	عسلين	القدس
٣٥٩ -	سفلى	القدس
٣٦٠ -	النبي صموئيل[٥]	القدس
٣٦١ -	برقوسيه	الخليل
٣٦٢ -	بيت جبرين	الخليل
٣٦٣ -	بيت نتيف	الخليل
٣٦٤ -	تل الصافي	الخليل
٣٦٥ -	الدوايمة	الخليل
٣٦٦ -	دير الدبان	الخليل
٣٦٧ -	دير نخاس	الخليل
٣٦٨ -	رعنا	الخليل
٣٦٩ -	زكريا	الخليل
٣٧٠ -	زكرين	الخليل
٣٧١ -	زيتا	الخليل
٣٧٢ -	عجور	الخليل
٣٧٣ -	العتيبة	الخليل
٣٧٤ -	كدنا	الخليل
٣٧٥ -	مغلس	الخليل
٣٧٦ -	خربة ام برج[٦]	الخليل

٣٧٧ -	ام خالد	طولكرم
٣٧٨ -	خربة قزازه	طولكرم
٣٧٩ -	خربة الشيخ محمد	طولكرم
٣٨٠ -	الدردارة	طولكرم
٣٨١ -	خربة خريش	طولكرم
٣٨٢ -	قاقوت	طولكرم
٣٨٣ -	تبصر	طولكرم
٣٨٤ -	المجدل	طولكرم
٣٨٥ -	المنير	طولكرم
٣٨٦ -	خربة الجلمة	طولكرم
٣٨٧ -	خربة زلفة	طولكرم
٣٨٨ -	خربة بيت ليد	طولكرم
٣٨٩ -	رمل زيتا	طولكرم
٣٩٠ -	خربة المنشية	طولكرم
٣٩١ -	مسكة	طولكرم
٣٩٢ -	فرديسيا	طولكرم
٣٩٣ -	غابة كفرصور	طولكرم
٣٩٤ -	غابة الطيبة	طولكرم
٣٩٥ -	غابة مسكة	طولكرم
٣٩٦ -	غابة العبابشة	طولكرم
٣٩٧ -	كفر سابا	طولكرم
٣٩٨ -	وادي الحوارث	طولكرم
٣٩٩ -	وادي القباني	طولكرم
٤٠٠ -	اللجون	جنين
٤٠١ -	المزار	جنين
٤٠٢ -	نورس	جنين
٤٠٣ -	عين المنسي	جنين
٤٠٤ -	زرعين	جنين
٤٠٥ -	الحمة[٧]	طبريا

(١) تعتبر قيره وقامون: قرية واحدة تبعد (٣٣) كم جنوب شرق حيفا

(٢) سارونا ويلهلما عبارة عن مستعمرتين ألمانيتين

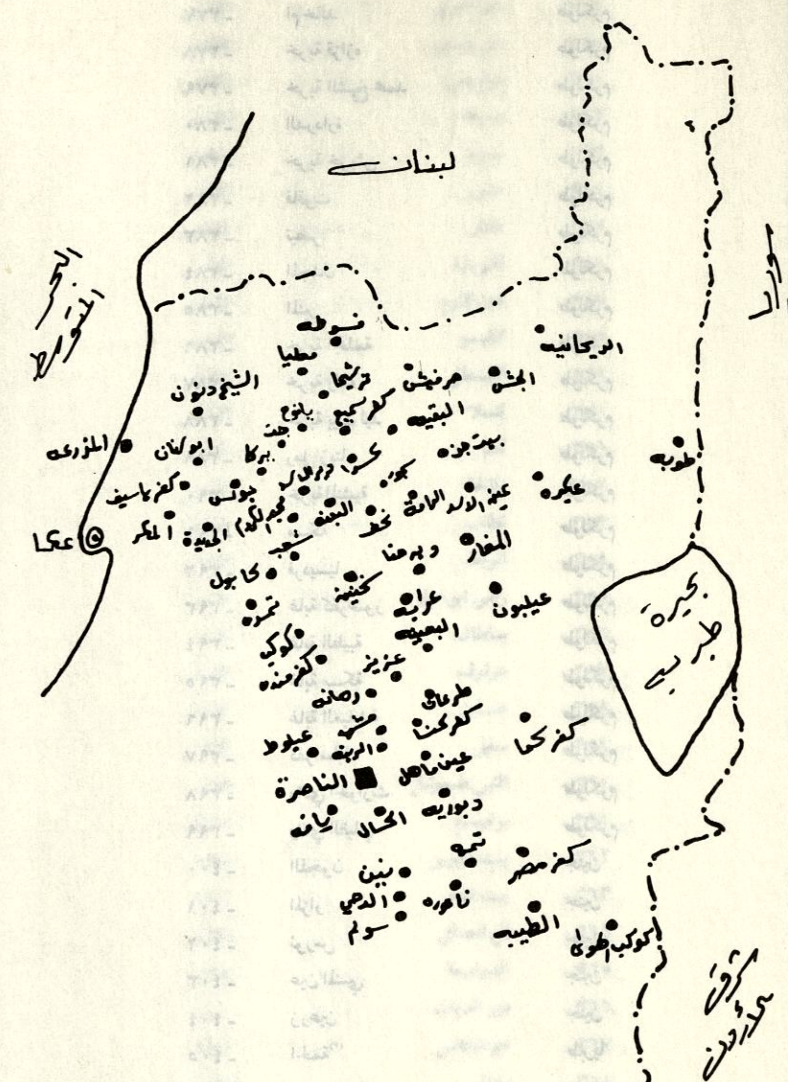
(٣) وقعت في المنطقة الحرام مع قرية اللطرون وهجرها اهلها الى ماوراء الخط الأخضر

(٤) دمر الصهاينة قرى بيت نوبا وعمواس ويالو بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

(٥) هدمها الصهاينة عام ١٩٧١ - معجم البلدان الفلسطينية - محمد محمد شراب ص ٧٠٧

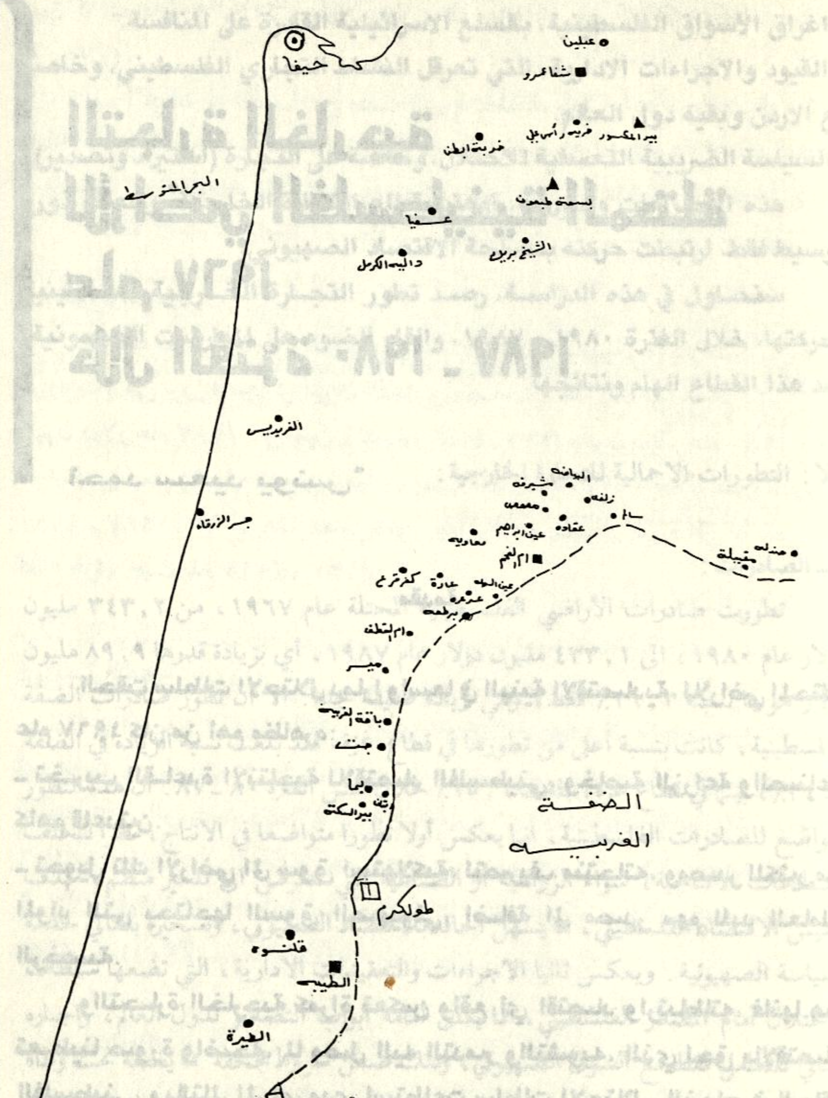
(٦) هدمها الصهاينة في حرب حزيران ١٩٦٧

(٧) هدمها الصهاينة في حرب حزيران ١٩٦٧



مصور يبين القرى العربية التي مازالت ماهولة بسكانها العرب في الجليل الفلسطيني المحتل.

■ مدينة عربية
⊙ مدينة مختلطة عربية ـ يهودية
• قرية عربية



مصور يبين القرى العربية التي مازالت ماهولة بسكانها العرب في منطقتي المثلث وحيفا.

■ مدن عربية
⊙ مدن مختلطة عربية ـ يهودية
• قرى عربية

التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

أحمد سعيد يونس*

مقدمة

الحقت سلطات الاحتلال دمارا واسعا في البنية الاقتصادية، للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كان من أهم مظاهره:

- تخريب القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وخاصة الزراعة والصناعة كأهم قاعدتين.

- تحويل تلك الاراضي الى سوق استهلاكية، لتصريف منتجاته، ومصدر للكثير من المواد التي يحتاجها السوق الصهيوني، اضافة الى مصدر مهم لليد العاملة الرخيصة.

والتجارة الخارجية كمراة تعكس واقع أي اقتصاد وارتباطاته، فانها هنا تعطينا صورة واضحة، لما وصل اليه التدمير والتشويه، الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي الى أي مدى استطاعت سلطات الاحتلال، النجاح في الحاقه بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

بداية نستطيع أن نؤكد، أن القطاع التجاري الفلسطيني يعاني من ضعف عام، بسبب الاجراءات والقيود التي مست القطاع التجاري بشكل مباشر، ولعل من أبرز تلك الاجراءات:

---

* باحث من فلسطين.

- اغراق الأسواق الفلسطينية، بالسلع الاسرائيلية القادرة على المنافسة.

- القيود والاجراءات الادارية، التي تعرقل النشاط التجاري الفلسطيني، وخاصة مع الاردن وبقية دول العالم.

- السياسة الضريبية التعسفية للاحتلال، وخاصة على التجارة (استيراد وتصدير).

هذه الاجراءات وغيرها، أوهنت قطاع التجارة الخارجية، وجعلت دوره كوسيط فقط، ارتبطت حركته بمصلحة الاقتصاد الصهيوني.

سنحاول في هذه الدراسة، رصد تطور التجارة الخارجية الفلسطينية وحركتها، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧، والقاء الضوء على الممارسات الصهيونية، ضد هذا القطاع الهام ونتائجها.

أولا : التطورات الاجمالية للتجارة الخارجية :

١ - الصادرات :

تطورت صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من ٣٤٣,٢ مليون دولار عام ١٩٨٠، الى ٤٣٣,١ مليون دولار عام ١٩٨٧، أي بزيادة قدرها ٨٩,٩ مليون دولار هو ما نسبته ٢٦,٢٪ فقط، وهي زيادة طفيفة جدا. الا أن تطور صادرات الضفة الفلسطينية، كانت بنسبة أعلى من تطورها في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة الزيادة في الضفة ٣٤,٩٪، بينما في قطاع غزة، بلغت ١٥,٦٪ خلال نفس الفترة ٨٠ - ٨٧. ان هذا التطور المتواضع للصادرات الفلسطينية، انما يعكس أولا تطورا متواضعا في الانتاج، نظرا لتخلف القطاعات الانتاجية، سواء الزراعية أو الصناعية التي تتعرض الى تدمير منظم، بهدف تهميش الاقتصاد الفلسطيني، مما يسهل الحاقه بالاقتصاد الصهيوني، وتسخيره بالتالي لخدمة السياسة الصهيونية. ويعكس ثانيا الاجراءات والتعقيدات الادارية، التي تضعها سلطات الاحتلال أمام المصدر الفلسطيني، مما يغلق أمامه أبواب التصدير لدول العالم، واجباره بالتالي للتعامل فقط مع السوق الصهيوني، وذلك ضمن شروط مجحفة مما يضعه تحت وطأة علاقات غير متكافئة.

أما التفاوت الواضح في القدرة التصديرية بين الضفة والقطاع، فمرده حدوث تطور اقتصادي أوسع في الضفة، مما حصل في القطاع، أضف الى ذلك، أن القاعدة الانتاجية في الضفة، أوسع منها في القطاع أساسا.

٢ - الواردات :

بلغت الواردات الفلسطينية عام ١٩٨٧ ما قيمته (١١٦٤,٤٠) مليون دولار، في

حين كانت فقط (٦٦٤,٦) مليون دولار عام ١٩٨٠، أي أن الزيادة كانت بنسبة (٧٥,٢٪).

أما الزيادة في الضفة من حيث القيمة المطلقة، فكانت أكبر من تلك الزيادة في القطاع، بينما كنسبة مئوية فقد كانت متساوية. فقد بلغت الزيادة (٣٠٥,٣) مليون دولار في الضفة، أما في القطاع فقد بلغت (١٩٤,٥) مليون دولار، خلال نفس الفترة.

٣ ـ الميزان التجاري:

النتيجة المباشرة للتطور المتواضع في الصادرات الفلسطينية، والقفزات السريعة في الواردات، هي بروز العجز في الميزان التجاري وتصاعده. فقد بلغ هذا العجز (٧٣١,٣) مليون دولار عام ١٩٨٧، في حين لم تتجاوز الـ (٣٢١,٤) مليون دولار عام ١٩٨٠، أي أنه ازداد بما قيمته (٤٠٩,٩) مليون دولار، ونسبة مقدارها ١٢٧,٥٪ خلال الفترة المدروسة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧، الا أن هذا العجز تطور بالضفة الفلسطينية، بنسبة أقل مما حصل في قطاع غزة، حيث بلغ ١١١٪، ١٦٠٪ على التوالي.

٤ ـ نسبة التغطية[2]

من الطبيعي ازاء هذا التطور لحدي التجارة الخارجية، أن تتدهور نسبة التغطية، أي عجز الصادرات عن تغطية فاتورة الواردات، ففي عام ١٩٨٠ غطت الصادرات الفلسطينية، والتي بلغت (٣٤٣,٢) مليون دولار، ٥١,٦٪ من فاتورة الواردات، والبالغة (٦٦٤,٦) مليون دولار في ذلك العام تدهورت هذه النسبة الى ٤٠,٧٪ عام ١٩٨٥، والى ٣٧,٢٪ عام ١٩٨٧، حيث بلغت الواردات (١١٦٤,٤) مليون دولار، في حين لم تتجاوز الصادرات (٤٣٣,١) مليون دولار.

٥ ـ درجة الانكشاف[3]:

هذا المؤشر، يبين أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وارتفاع هذا المؤشر، يعني سهولة تعرض اقتصاد بلد ما للمؤثرات الخارجية، وخاصة بالنسبة للدول النامية، التي تعتمد على تصدير قلة من المواد الخام، لذا فان ارتفاع هذا المؤشر، دليل على سرعة تأثر اقتصادياتها، بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.

استناداً الى ما تقدم، فان التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، تحتل أهمية كبيرة حيث تجاوزت قيمتها الاجمالية، الناتج المحلي الاجمالي كما في عام ١٩٨١، حيث بلغت ١١٦,٣٪ من الناتج الاجمالي، وبعبارة أخرى فان حجم التجارة

الخارجية، تجاوز الناتج المحلي الاجمالي، وهذا منحى خطير، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ٦٥٪، من حدي التجارة كان واردات[4].

ومن ناحية أخرى، فان هذا الوضع يدل على درجة انكشاف عالية على الخارج، وخاصة الكيان الصهيوني، حيث التجارة معه تمثل النسبة العظمى، من اجمالي التجارة كما سنرى لاحقا. الا أن هذه النسبة، تختلف في الضفة الفلسطينية عنها في قطاع غزة، حيث تبرز خطورتها. فقد وصلت الى ١٧٥,٨٪، بينما الضفة لم تتجاوز ٩٢,٧٪ فقط.

في عام ١٩٨٣ تراجعت درجة الانكشاف الى ١٠٥٪، وتراجعت في الضفة الى ٨١٪، بينما ارتفعت في القطاع الى ١٨٤,٨٪. في عام ١٩٨٦ وصلت تلك النسبة الى ٨٤,٥٪ في مجمل الأراضي الفلسطينية. أما في الضفة، فقد هبطت الى ٦٣,٦٪ وفي القطاع الى ١٦٣,٩٪.

ثانيا: المكونات السلعية للتجارة الخارجية:

١ ـ الهيكل السلعي للصادرات:

عند بحث المكونات السلعية للصادرات الفلسطينية، فان المسألة المركزية التي تطرح نفسها، هي تدهور الصادرات الزراعية، التي تعكس تدهور القطاع الزراعي وهو القطاع القائد. وذلك انما بسبب سياسات سلطات الاحتلال، التي استهدفت تدمير ذلك القطاع، عن طريق مصادرة الأراضي وسرقة المياه واغراق الأسواق المحلية، بمنتجات زراعية اسرائيلية ذات قدرة تنافسية عالية، تدهور الانتاج الزراعي وحصته من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الصادرات الزراعية. فقد بلغت الصادرات الزراعية (٧٦,٢) مليون دولار عام ١٩٨٧، وهو ما نسبته ١٧,٦٪ من اجمالي الصادرات في ذلك العام، في حين كانت تمثل ما نسبته ٣١,٦٪ من اجمالي الصادرات الفلسطينية عام ١٩٨٠، حيث بلغت ١٠٨,٣ مليون دولار في ذلك العام.

ويلاحظ أن تدهور القطاع الزراعي، يختلف من حيث القيمة الاجمالية والنسبة المئوية، في الضفة الفلسطينية عنه في قطاع غزة، ومن حيث القيمة، لم يحدث تراجع يذكر في الضفة إنما من حيث حصتها من اجمالي الصادرات، حدث تراجع بلغ ٦,٨٪ فقد كانت تمثل ٢٣,٥٪ عام ١٩٨٠ تراجعت تلك الحصة الى ١٦,٧٪ عا ١٩٨٧، وتجدر الاشارة كذلك، الى أن الصادرات الزراعية وفي أحسن حالاتها، تجاوزت ثلث الصادرات الاجمالية بقليل وذلك عام ١٩٨١ والربع بقليل عام ١٩٨٥.

أما في قطاع غزة، فقد كانت حصة الصادرات الزراعية ٤١,٤٪، من اجمالي صادراته عام ١٩٨٠، وهو ما قيمته (٦٣,٩) مليون دولار، وتدهورت تلك الصادرات الى

٣٣,٦ مليون دولار وهو ما نسبته ١٨,٩٪، من إجمالي صادرات القطاع عام ١٩٨٧.

في الوقت الذي كانت تتدنى فيه أهمية القطاع الزراعي التجارية، كانت الصادرات الصناعية تتطور وتزداد أهمية حتى بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات ٨٢,٤٪ عام ١٩٨٧ وما قيمته (٣٥٦,٩) مليون دولار، في حين كانت عام ١٩٨٢ مثلا (٢٣٤,٩) مليون دولار، وأهمية نسبية بلغت ٦٨,٤٪، وهو تطور كبير بلغ حوالي ١٤٪، وزيادة قدرها (١٢٢) مليون دولار وبرقم قياسي قدره ٦,٥٪، كمتوسط للفترة المدروسة، وان كان هناك بعض التذبذبات البسيطة خلال تلك الفترة، كما حدث خلال الفترة ٨٤ - ٨٥، حيث هبطت الصادرات الصناعية من (٢٣٥) مليون دولار الى (١٩٤,١) مليون دولار، وتراجعت أهميتها النسبية الى ٧١,٣٪، من إجمالي الصادرات، إلا أن الاتجاه العام تصاعدي بعكس الصادرات الزراعية.

وتشمل الصادرات الصناعية، منتجات الألبان وزيت الزيتون والرخام والبلاستيك والملبوسات، حيث أنشئت ورش صناعية لبعض الصهاينة، ليستفيدوا من اليد العاملة الرخيصة، والتهرب من الضرائب وخاصة في مجال صناعة الألبسة.

والملاحظ أن هناك اختلافا بالتطور، من حيث القيمة والأهمية النسبية بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ففي الضفة الفلسطينية، ازدادت الصادرات الصناعية خلال الفترة المدروسة بـ (٧٦,٦) مليون دولار، وما ما نسبته ٤٦,٨٪ من سنة الأساس ١٩٨٠، أما في قطاع غزة، فبلغت نسبة الزيادة ٦٠,١٪ وما قيمته (٥٤,١) مليون دولار خلال الفترة المدروسة.

٢ - الهيكل السلعي للواردات:

التزايد المتسارع في حجم الواردات، كما هو وصح من الجدول رقم (٣) وفي ظل تزايد محدود للصادرات، زاد العجز في الميزان التجاري، مما أرهق الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وأبرز ضعفا في القاعدة الانتاجية الفلسطينية، وخاصة القاعدة الصناعية حيث كانت الواردات الصناعية كبيرة، خلال الفترة المدروسة فقد بلغت أكثر من ٨٨٪ من إجمالي واردات عام ١٩٨٢، ولم تقل عن ٨٤٪ وهي أدنى نسبة بلغتها وذلك عام ١٩٨٤، أما من حيث الاتجاه العام النسبي، فلم يحدث تغير يذكر فقد كانت حصة الواردات الصناعية ٨٥,٨٪، من إجمالي الواردات عام ١٩٨٠، حيث بلغت (٥٧٠,١) مليون دولار. وفي نهاية الفترة المدروسة، كان حجم الواردات الصناعية (٩٩٢,٢) مليون دولار وأهمية نسبية بلغت ٨٥,٢٪.

من الواضح أن الزيادة بالقيمة، كانت خلال الفترة المدروسة (٤٢٢,١) مليون دولار، وهو ما نسبته ٧٤٪ مقارنة نسبة الأساس ١٩٨٠، وهذه النسبة، لم تختلف كثيرا عن تلك

الزيادة الحاصلة في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كل على حدة.

ولعل أهم الواردات الصناعية، كانت الآلات والمعدات الرأسمالية والمواد الكيماوية والغزل والمنسوجات.

أما الواردات الزراعية فلم تتعد الـ ١٥٪ من إجمالي الواردات، إلا خلال السنتين ٨٤ - ٨٥، ولعل هذا يعود الى أن القطاع الزراعي، يعتبر قطاعا قائدا، مما أهله لتغطية النسبة الكبرى، من الاستهلاك الزراعي للمناطق الفلسطينية، وبالتالي جعل الواردات الزراعية هامشية، مقارنة بالواردات الصناعية.

الا ان الواردات الزراعية بالرغم من ذلك، - شهدت تزايدا خلال الفترة المدروسة، نظرا لتدهور الزراعة في السنوات الأخيرة، بسبب الممارسات الصهيونية ضد هذا القطاع، من مصادرة للأراضي الزراعية وتخريبها، ونهب للمياه وقلع الأشجار المثمرة، تحت حجج شتى وخاصة الأمنية، وعرقلة تصدير المنتجات الزراعية، وخاصة الى دول السوق الاوروبية المشتركة. فالواردات الزراعية، وصلت الى (١٧٢,٢) مليون دولار عام ١٩٨٧، بعد أن كانت (٩٤,٥) مليون دولار عام ١٩٨٠؛ أي أن الزيادة بلغت نسبة ٨٢,٢٪ من سنة الأساس.

ثالثا: الموازين التجارية حسب السلع الأساسية:[٥]

١ - السلع الزراعية:

خلال الفترة المدروسة ٨٠ - ١٩٨٧، كان القطاع الزراعي، يعاني من عجز في ميزانه التجاري قدره (٢٢,٩) مليون دولار سنوياً، مثل ٥٪ من متوسط العجز التجاري. حيث وصل هذا العجز الى (٩٦) مليون دولار عام ١٩٨٧، بعد أن حقق فائضا وصل الى ٢١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٢، و (١٣,٨) مليون دولار عام ١٩٨٠. ولعل هذا مؤشر هام على تدهور الاوضاع الزراعية في تلك الأراضي، بسبب الاجراءات والسياسات التي تتبعها سلطات الاحتلال، ضد الاقتصاديات الفلسطينية وخاصة ضد القطاع الزراعي، وهو العمود الفقري للاقتصاد الوطني. الا أن هذا العجز في الميزان التجاري الزراعي، يختلف ما بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث كان متوسط العجز السنوي خلال الفترة المدرسة (٢٣,٥) مليون دولار في الضفة الفلسطينية، بينما حقق فائضاً في قطاع غزة، أقل من مليون دولار سنويا، ولعل هذا يعود الى أن القطاع الزراعي في قطاع غزة، ذو طاقة تصديرية أعلى وخاصة الحمضيات والأشجار المثمرة الأخرى، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة ١١٥ الف دونم، وهو ما يمثل ٦١,٤٪ من مساحة الأراضي المستغلة بالزراعة في قطاع غزة[٦].

أما في الضفة الفلسطينية، فان الميزان التجاري الزراعي لم تستطع صادراته تغطية فاتورة واردته. وكان العجز التجاري، هو السمة المميزة لهذا القطاع طوال تلك تلك الفترة، حيث كان العجز ١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٨٠، ووصل عام ١٩٨٧ الى ٦٧,١ مليون دولار.

مما تقدم، يتبين أن القطاع الزراعي الفلسطيني، يعاني من مشكلات جمة نتيجة اصطدامه مباشرة، مع مصالح الاحتلال الصهيوني مما وضعه في مواجهة مباشرة، مع تلك السلطات وعرضه بالتالي لاجراءات وممارسات، ساهمت في تراجع ذلك القطاع، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، أو من حيث مقدرته التصديرية. وتؤكد جميع المصادر، حدوث تراجع ملموس في زراعة واستغلال الأراضي الزراعية. ولدى استقصاء أسباب هذا التراجع، تبدو جلية المعالم السيئة للسياسة القمعية والتهجيرية، التي اتبعتها سلطات الاحتلال ولعل أهم تلك المعالم والآثار:

١ ـ منع الكثير من المزارعين، من استغلال أراضيهم وزراعتها تحت حجج أمنية.

٢ ـ استيلاء سلطات الاحتلال على الكثير من الأراضي لاقامة مستوطنات.

٣ ـ ارتفاع تكاليف المعيشة، وازدياد التضخم مما دفع صغار المزارعين الى ترك العمل بالزراعة، والعمل بمجالات أخرى وخاصة في الكيان الصهيوني.

٤ ـ زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج، وعدم توفر مؤسسات اقراض زراعي أو أي دعم للمزارعين الفلسطينيين.

٥ ـ سرقة المياه ووضع قيود كثيرة على حفر الآبار، ونضوب مياه الآبار الموجودة نتيجة للاجراءات الاسرائيلية في قطاع المياه.

٦ ـ الضرائب المتنوعة التي أرهقت المزارعين.

٧ ـ صعوبات كثيرة في وجه التسويق الزراعي.

كل ذلك وعداه، كان له أكبر الأثر في تراجع قطاع الزراعة وجعله يرزح تحت عجز تجاري كبير مرشح للتصاعد.

٢ ـ السلع الصناعية[٧].

تميزت القاعدة الصناعية الفلسطينية، بالضعف العام نظرا لعدم وجود قاعدة صناعية ذات قيمة. من هنا فان العجز التجاري الكبير، هو السمة المميزة لهذا القطاع. فقد بلغ متوسط العجز السنوي خلال الفترة المدروسة، (٤٠٣,٧) مليون دولار وهذا يمثل ٩٥٪ من العجز التجاري العام. وقد بلغ هذا العجز (٣٣٥,٢) مليون دولار عام ١٩٨٠، وزاد الى (٦٣٥,٣) مليون دولار عام ١٩٨٧، وهي زيادة كبيرة وصلت الى الضعف تقريباً. هذا العجز تتحمل الضفة الفلسطينية ٥٨٪ منه، والباقي ٤٢٪ يتحمله قطاع غزة. وبالرغم من

ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني أساسا، فانه منذ الاحتلال الصهيوني وحتى الآن، لم يشهد أي تطور مميز، وانما شهدت تطورات هامشية ولصالح الاقتصاد الصهيوني.

من حيث قيمة الانتاج الصناعي، فقد تراوح من ٧٢,١ مليون دولار عام ١٩٨٠. الى (٧٠,٦) مليون دولار عام ١٩٨٥.

أما نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي، فقد ازدادت من ٧,٦٪ الى ٨,٧٪ عام ١٩٨٦. وهذا يعكس ضعفا حادا في القاعدة الصناعية، أفرزت ضعفا في مساهمته في توليد الدخل القومي. هذا يقودنا الى الحديث، عن أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني وهي:

١ ـ عدم وجود أي تخطيط للصناعة وأية حماية لها.

٢ ـ قلة الأسواق الخارجية.

٣ ـ منافسة الصناعة الاسرائيلية له، مما وضعه في موقف صعب جداً، من حيث مقدرته التنافسية.

ـ وضع الكثير من القيود الادارية، لاقامة مصانع جديدة أو تطوير القديمة.

ـ الضرائب الباهظة.

ـ عدم توفر البنية التحتية الداعمة للصناعة (طرق، كهرباء، مياه).

رابعاً ـ اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية:

١ ـ التوزيع الجغرافي للصادرات[٨].

بملاحظة المؤشرات الواردة في الجدول رقم (٥)، يتضح حقائق عديدة تتلخص فيما يلي:

ـ الانخفاض النسبي للصادرات الفلسطينية الى الأردن، خلال الفترة المدروسة. فقد مثلت ٣١,٣٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية عام ١٩٨٠، انخفضت الى ٢٠٪ عام ١٩٨٧ وهذا الانخفاض، شمل الصادرات الصناعية والزراعية وبنفس النسبة تقريباً.

ـ الانخفاض النسبي للصادرات الفلسطينية الى دول العالم الأخرى، حيث مثلت تلك الصادرات ٣,٤٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٠ فانخفضت الى ٠,٨٪ عام ١٩٨٧.

ـ في مقابل ذلك، ازدادت الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية للكيان الصهيوني من ٦٥,٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٨١,٢٪ عام ١٩٨٧. والملاحظ هنا، أن الصادرات الزراعية الى الكيان الصهيوني تراجعت، بينما ارتفعت الصادرات الصناعية. ولفهم أعمق لمعنى تلك الحقائق، لابد من محاولة دراسة تلك المؤشرات بصورة أعمق، من خلال دراسة التوزع الجغرافي للصادرات الفلسطينية حسب أهم البلدان.

آ ـ الصادرات الى الأردن :

لم تتعد الصادرات الى الاردن في أحسن حالاتها، ثلث إجمالي الصادرات. فقد كانت ٣١,٣٪ عام ١٩٨٠ وتراجعت الى ٢٠٪ عام ١٩٨٧ حيث بلغت (٨٧,٢) مليون دولار.

هذا التراجع في الصادرات الفلسطينية الى الاردن، يرجع الى السياسات والتدابير الاسرائيلية تجاه حركة التجارة مع الاردن. فهناك مجموعة من التدابير الموضوعة، لتنظيم تدفق الركاب ومرور السيارات عبر الجسور (اللنبي وداميا)، وعلى الرغم من ضخامة حركة المرور، فان الحركة على هذه الجسور تخضع لقيود عديدة، تؤدي الى نتائج خطيرة على التجارة وأهم تلك القيود:

١ ـ اغلاق الجسور في عطلات نهاية الأسبوع، من الساعة العاشرة صباحاً يوم الجمعة وحتى الثامنة من صباح الاحد التالي.

٢ ـ اغلاق الجسور أيام الأعياد اليهودية ومجموعها ١٨ يوما بالسنة.

٣ ـ قصر المرور يوميا على الجسور، لخمس ساعات فقط مما يعيق حركة المرور التجاري.

٤ ـ الشرط اللازم لسيارات النقل العابرة للجسور، ضرورة العودة من جديد الى الضفة في اليوم التالي لرحيلها، مما يسبب عجلة مفرطة في بيع المنتوجات الزراعية في الاردن، ولا يتيح سوى وقت قصير لانهاء المعاملات وتسوية الحسابات.

٥ ـ تفرض السلطات الاسرائيلية رسوما عالية على المرور، عبر الجسور مما يزيد التكاليف ويؤثر سلبا على التجارة مع الاردن والدول المجاورة، وقد وصلت تلك التكاليف في أوائل عام ١٩٨٨، حوالي ٤٠ دولار للرحلة الواحدة اذا كان صاحب البضاعة يرافقها.

٦ ـ سمح فقط لدخول ١٠٠ شاحنة من قطاع غزة، بغية تلبية احتياجات التدفق الموسمي الضخم لتجار الحمضيات، مما خلق وضعا احتكاريا أسهم في ارتفاع غير عادي، برسوم النقل الى عمان والتي تراوحت بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار، لحمولة الشاحنة لمسافة ٥٠ ـ ٦٠ ميلا من الضفة الى عمان.

ب ـ الصادرات الى بقية دول العالم:

بلغت صادرات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى دول العالم الأخرى،، (عدا الاردن والكيان الصهيوني) (١١,٥) مليون دولار عام ١٩٨٠، وهو ما نسبته ٣,٣٪، من اجمالي الصادرات في ذلك العام. هبطت تلك النسبة الى ٠,٨٪، وهو ما قيمته (٣,٤) مليون دولار عام ١٩٨٧. هذا التراجع الحاد في حجم الصادرات الفلسطينية الى دول العالم الأخرى، يعكس العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال، أمام تسويق المنتجات الفلسطينية، في ظل سياسة الالحاق الاقتصادي التي تمارسها تلك السلطات.

ولعل خير شاهد على تلك الممارسات، محاربة سلطات الاحتلال للعلاقات

الاقتصادية مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

جـ ـ الصادرات الى الكيان الصهيوني :

الهدف المعلن لسلطات الاحتلال، هو تهميش الاقتصاد الفلسطيني وربطه والحاقه بعجلة الاقتصاد الصهيوني، ولقد نجحت تلك السلطات في ذلك الى حد بعيد. ولعل التجارة هي المراة التي تعكس حال الاقتصاد وارتباطاته. فالأرقام تشير بوضوح الى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني مكرها بالسوق الصهيوني. ففي عام ١٩٨٧، كان ٨١,١٪ من الصادرات الفلسطينية تتجه الى السوق الصهيوني، حيث بلغ حجمها ٣٦١,٧ مليون دولار حوالي ٨٩٪ منها سلع صناعية.

في حين كانت تلك النسبة ٦٥,٤٪ فقط عام ١٩٨٠، حيث بلغت تلك الصادرات (٢٢٤,٤) مليون دولار ٧٨٪ منها سلع صناعية.

٢ ـ التوزيع الجغرافي للواردات :

أ ـ الواردات من الاردن :

بلغت حصة الاردن من الواردات الفلسطينية عام ١٩٨٠، (٥,٥) مليون دولار وهو ما نسبته ٠,٠٨٪ من اجمالي الواردات في ذلك العام. تطورت تلك الواردات الى ٩,٤ مليون دولار عام ١٩٨٧، ولكن بقي محافظا على نفس النسبة تقريباً من اجمالي الواردات.

ومن مقارنة الواردات مع الصادرات، نلحظ أن الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية مع الاردن، حقق فائضا بلغ ٦٨,٨ مليون دولار عام ١٩٨٧، بعد أن كان ١٠١,٨ مليون دولار عام ١٩٨٠، ووصل عام ١٩٨٢ الى ١١٦,١ مليون دولار.

ب ـ الواردات من بقية دول العالم (عدا الاردن والكيان الصهيوني).

مثلت تجارة الأراضي الفلسطينية مع بقية دول العالم ١١,٥٪، من اجمالي واردات تلك المناطق وذلك عام ١٩٨٠. انخفت تلك النسبة لتصل الى ٧٪ فقط عام ١٩٨٧.

أما الميزان التجاري مع تلك الدول، فقد تميز بالعجز الذي وصل الى ٧٧,٢ مليون دولار عام ١٩٨٧، بعد أن كان ٦٥,٢ مليون دولار عام ١٩٨٠.

جـ ـ الواردات من الكيان الصهيوني :

بلغت الواردات الفلسطينية من السوق الصهيوني،، (١٠٧٤,٣) مليون دولار عام ١٩٨٧، أي ما نسبته ٩٢,٢٪ من اجمالي واردات ذلك العام. ولقد كانت تلك السنة

٦,٨٧٪ من اجمالي واردات عام ١٩٨٠ . حيث بلغت تلك الواردات (٥٨٢,٤) مليون دولار.

أما الميزان التجاري، فقد لازمته صفة العجز الدائم المتصاعد. فقد كان ذلك العجز (٣٥٨) مليون دولار عام ١٩٨٠، تصاعد ليصل الى ٧٢٢,٩ مليون دولار عام ١٩٨٧.

مما تقدم يتبين لنا أن ٨٠٪ من تجارة الأراضي الفلسطينية عام ١٩٨٠ مع الكيان الصهيوني. حيث بلغ حجم تلك التجارة (١٤٠٥,٨) مليون دولار. هذا يدل وبصورة لا تقبل الجدل، الى أن الكيان الصهيوني، يلعب دورا حاسما في توجيه الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الأساسية ويدل كذلك الى أن سلطات الاحتلال، نجحت الى حد بعيد في تحويل الأراضي الفلسطينية الى سوق استهلاكية، لتصريف المنتجات الصهيونية. وجعلت منها ثاني أكبر سوق للمنتجات الاسرائيلية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اضافة الى دوره في تصدير بعض منتجات الأراضي المحتلة التي يحتاجها الكيان الصهيوني، الى السوق الاسرائيلية وذلك من خلال علاقة غير متكافئة اطلاقا. وجعلت القطاع التجاري الفلسطيني، يلعب دور الوسيط بدل أن يلعب دور الداعم للاقتصاد الوطني. حيث كان هدفا من أهداف السياسة الاسرائيلية، التي عملت على تكبيله واضعاف نموه، من خلال سلسلة من القيود والاجراءات والقوانين العسكرية، التي هدفت الى تعزيز تبعية هذا القطاع، ككل القطاعات الفلسطينية الأخرى للاقتصاد الصهيوني.

---

١ ـ انظر الجدول رقم (١) والشكل رقم (١)

(٢) نسبة التغطية = الصادرات / الواردات × ١٠٠

(٣) درجة الانكشاف = مجمل التجارة الخارجية (صادرات + واردات) / الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠

(٤) انظر الجدول رقم (١) والشكل (٣)

(٥) انظر الجدول رقم ٤

(٦) انظر دراسة تحليلية حول امكانية دعم القطاع الزراعي في الضفة وغزة (الصندوق العربي للانماء) الكويت ١٩٨٥ ص ١٣.

(٧) انظر الجدول رقم (٤)

(٨) راجع الجدول رقم (٥)

(٩) انظر الجدول رقم (٥)

جدول رقم (١) الصادرات والميزان التجاري (مليون دولار اميركي) وبعض المؤشرات للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

السنة	الصادرات			الواردات			الميزان التجاري			نسبة التغطية			درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج		
	الضفة الفلسطينية	قطاع غزة	مجموع	الضفة الفلسطينية	قطاع غزة	مجموع	الضفة الفلسطينية	قطاع غزة	مجموع	الضفة الفلسطينية	قطاع غزة	مجموع	الضفة الفلسطينية	قطاع غزة	مجموع
١٩٨٠	١٨٩	١٥٤,٢	٢٤٣,٢	٤٠٣,٧	٢٦٠٩٩	٦٦٤,٦	-٢١٤,٧	-١٠٦,٧	-٣٢١,٤	٤٦,٨	٥٩,١	٥١,٦	-	-	-
١٩٨١	٢٠٥,٢	١٩٧,٨	٤٠٣	٤٢٧,٧	٣٠٩,٥	٧٣٧,٢	-٢٢,٥	-١١١,٧	-٣٣٤,٢	٤٨	٦٣,٩	٤٥,٧	٩٢,٧	١٧٥,٨	١١٦,٣
١٩٨٢	٢٠٠,٦	١٩٠	٣٩٠,٦	٤١٨,٥	٣١٠,٤	٧٢٨,٩	-٢١٧,٩	-١٢٠,٤	-٣٣٨,٣	٤٧,٩	٦١,٢	٣٥,٦	٨٣,٢	١٧٨,٣	١٠٧,٨
١٩٨٣	٢٠١	١٨:,٦	٣٨١,٦	٤٥٢,٧	٣٣٢,١	٧٨٤,٨	-٢٥١,٧	-١٥١,٥	-٤٠٣,٢	٤٤,٤	٥٤,٤	٤٨,٦	٨١	١٨٤,٨	١٠٥
١٩٨٤	١٨٤,٥	١١٤,٩	٢٩٩,٤	٤٠٦,٨	٢٧٩,٤	٦٨٦:٢	-٢٢,٣	-١٦٤,٥	-٣٨٦,٨	٤٥,٤	٤١,١	٤٣,٦	٧٤,٢	١٣٥	٩٢,٣
١٩٨٥	١٦٦,٤	١٠٦	٢٧٢,٤	٣٨٦,٥	٢٨١,٤	٦٦٧,٩	-٢٢٠,١	-١٧٥,٤	-٣٩٥,٥	٤٣,١	٣٧,٧	٤٠,٨	٧٤,١٠	١٢٧,٤	٩٤,١
١٩٨٦	٢٤٠,١	١٣٩,٧	٣٧٩٨	٥١٢	٣٧٨	٨٩٠	٢٧١,٩	-٢٢٨,٣	-٥١٠,٢	٤٦,٩	٣٧	٤٢,٧	٦٣,٦	١٦٣,٩	٨٤,٥
١٩٨٧	٢٥٤,٩	١٧٨,٢	٤٣٣,١	٧٠٩	٤٥٥,٤	١١٦٤,٤	-٤٥٤,١	-٢٧٧,٢	-٧٣١,٣	٣٦	٣٩,١	٣٧,٢	-	-	-

النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية ١٩٦٧ العدد الثاني م. ت. ف المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ص ١٣، ١٥٨٤

جدول رقم (٢)

التركيب السلعي لصادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (مليون دولار)

السنة	مجموع	سلع زراعية	سلع صناعية
		الضفة + غزة	
١٩٨٠	٣٤٣,٢	١٠٩,٣	٢٣٤,٩
١٩٨١	٤٠٣	١٠٤,٤	٢٩٨,٦
١٩٨٢	٣٩٠,٦	١٠٨,٢	٢٨٢,٤
١٩٨٣	٣٨١,٦	٩٤,١	٢٨٧,٥
١٩٨٤	٢٩٩,٤	٦٤,٤	٢٣٥
١٩٨٥	٢٧٢,٤	٧٨,٣	١٩٤,١
١٩٨٦	٣٨٩,٨	٧٥,١	٣٠٤,٧
١٩٨٧	٤٣٣,١	٧٦,٢	٣٥٦,٩
		الضفة الفلسطينية	
١٩٨٠	١٨٩	٤٤,٤	١٤٤,٦
١٩٨١	٢٠٥,٢	٤٢,٢	١٦٣
١٩٨٢	٢٠٠,٦	٥٠,٧	١٤٩,٩
١٩٨٣	٢٠١,٦	٤٥	١٥٦
١٩٨٤	١٨٤,٤	٣٦,٩	١٤٧,٦
١٩٨٥	١٦٦,٤	٤٧,٤	١١٩
١٩٨٦	٢٤٠,١	٤٠,٣	١٩٩,٨
١٩٨٧	٢٥٤,٩	٤٢,٦	٢١٢,٣
		قطاع غزة	
١٩٨٠	١٥٤,٢	٦٣,٩	٩٠,٣
١٩٨١	١٩٧,٨	٦٢,٢	١٣٥,٦
١٩٨٢	١٩٠	٥٧,٥	١٣٢,٥
١٩٨٣	١٨٠,٦	٤٩,١	١٣١,٥
١٩٨٤	١١٤,٩	٢٧,٥	٨٧,٤
١٩٨٥	١٠٦	٣٠,٩	٧٥,١
١٩٨٦	١٧٩,٧	٣٤,٨	١٠٤,٩
٩٨٧	١٧٨,٢	٣٣,٦	١٤٤,٦

المصدر: نشرة التجارة الخارجية للضفة وغزة ١٩٨٨ ص ١٦ (المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني).

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي للوادرات الفلسطينية (مليون دولار)

السنة	مجموع	سلع زراعية	سلع صناعية
		الضفة + غزة	
١٩٨٠	٦٦٤,٦	٩٤,٥	٥٧٠,١
١٩٨١	٧٣٧,٢	٩٥,١	٦٤٢,١
١٩٨٢	٧٢٨,٩	٨٦,٦	٦٤٢,٣
١٩٨٣	٧٨٤,٨	١٠١,٩	٦٨٢,٩
١٩٨٤	٦٨٦,٢	١٠٩,٠	٥٧٧,٢
١٩٨٥	٢٧٢,٤	٧٨,٣	١٩٤,١
١٩٨٦	٨٩٠,٠	١٣٠,٢	٧٥٩,٨
١٩٨٧	١١٦٤,٠	١٧٢,٢	٩٩٢,٢
		الضفة الفلسطينية	
١٩٨٠	٤٠٣,٧	٥٦,٨	٣٤٦,٩
١٩٨١	٤٢٧,٧	٥٩,٤	٣٦٨,٣
١٩٨٢	٤١٨,٥	٤٩,٩	٣٦٨,٦
١٩٨٣	٤٥٢,٧	٥٦,٩	٣٩٥,٨
١٩٨٤	٤٠٦,٨	٦٧,٢	٣٣٩,٦
١٩٨٥	٣٨٦,٥	٦٠,٩	٣٢٥,٦
١٩٨٦	٥٢١,٠	٧٧,٠	٤٣٥,٠
١٩٨٧	٧٠٩,٠	١٠٩,٨	٥٩٩,٢
		قطاع غزة	
١٩٨٠	٢٦٠,٩	٣٧,٧	٢٢٣,٢
١٩٨١	٣٠٩,٥	٣٥,٧	٢٧٣,٨
١٩٨٢	٣١٠,٤	٣٦,٧	٢٧٣,٧
١٩٨٣	٣٣٢,١	٤٥,٠	٢٨٧,١
١٩٨٤	٢٧٩,٤	٤١,٨	٢٣٧,٦
١٩٨٥	٢٨١,٤	٤١,٢	٢٤٠,٢
١٩٨٦	٣٧٨,٠	٥٣,٢	٣٢٤,٨
٩٨٧	٤٥٥,٤	٦٣,٠	٣٩٢,٤

المصدر نشرة التجارة الخارجية للضفة وغزة ص ١٦ (المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني).

جدول رقم (٤)

الموازين التجارية حسب السلع الاساسية (مليون دولار)

السنة	مجموع	سلع زراعية	سلع صناعية
الضفة + غزة			
١٩٨٠	+١٣,٨	٣٣٥,٢-	٣٢١,٤-
١٩٨٢	+٢١,١٦	٣٥٩,٩-	٣٣٨,٣-
١٩٨٤	٤٤,٦-	٣٤٢,٢-	٣٨٦,٨
١٩٨٧	٩٦-	٦٣٥,٣-	٧٣١,٣
الضفة الغربية			
١٩٨٠	١٢,٤-	٢٠٢,٣-	٢١٤,٧-
١٩٨٢	+٠,٨	٢١٨,٧-	٢١٧,٩-
١٩٨٤	٣٠,٣-	١٩٢-	٢٢٢,٣-
١٩٨٧	٦٧,١-	٣٨٧-	٢٥٩,٤-
قطاع غزة			
١٩٨٠	+٢٦,٢	١٣٢,٩-	١٠٦,٧-
١٩٨٢	+٢٠,٨	١٤١,٢-	١٢٠,٤-
١٩٨٤	١٣,٣-	١٥٠,٢-	١٦٤,٥-
٩٨٧	٢٨,٨-	٢٤٨,٤-	٢٧٧,٢-

الجدول من حساب الكاتب.

جدول رقم (٥)

الواردات والصادرات وميزان التجارة الخارجية (الضفة + غزة) (مليون دولار)

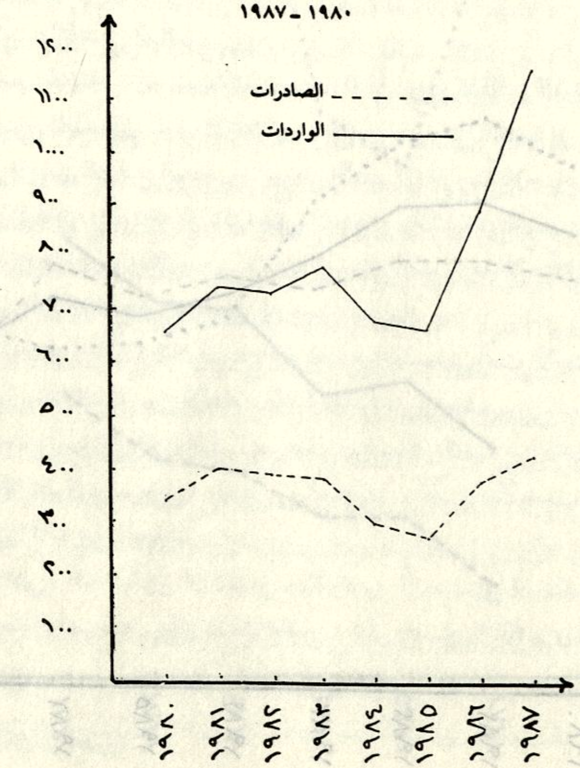
البيان	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
التجارة مع الكيان الصهيوني					
- الوردات	٥٨٢,٤	٦٤٨,٤	٦١٩,٩	٧٩٧,٨	١٠٧٤,٣
- الصادرات	٢٢٤,٤	٢٥٨,٥	١٩٥,٩	٢٧٤,٦	٣٥١,٥
- الميزان	٣٥٨-	٣٨٩,٩	٤٢٤,٢-	٥٢٣,٢-	٧٢٢,٩-
تجارة مع الاردن					
- الواردات	٥,٥	٨,٩	٨,٢	١٠,٩	٩,٤
- الصادرات	١٠٧,٣	١٢٥	٩٧,٤	١٠٢,١	٧٨,٢
- الميزان	١٠١,٨	١١٦,١	٩٠,٢	٩١,٢	٦٨,٨
التجارة مع البلدان الاخرى					
- الواردات	٧٦,٧	٧١,٦	٥٨,١	٨١,٣	٨٠,٦
- الصادرات	١١,٥	٧,١	٥,٣	٣,١	٣,٤
- الميزان	٦٥,٢-	٦٤,٥-	٥٢،٨-	٧٨,٢-	٧٧,٢-
المجموع					
- الواردات	٦٦٤,٦	٧٢٨,٩	٦٨٦,٢	٨٩٠	١١٦٤,٤
- الصادرات	٣٤٣,٢	٣٩٠,٦	٢٩٩,٤	٣٧٩,٨	٤٣٣,١
- الميزان	٣٢١,٤-	٣٣٨,٣-	٣٨٦,٨	٥١٠,٢-	٧٣١,٣-

المصدر نشرة التجارة الخارجية لعام ١٩٨٨ ص ١٣ (المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني)

شكل رقم (١)

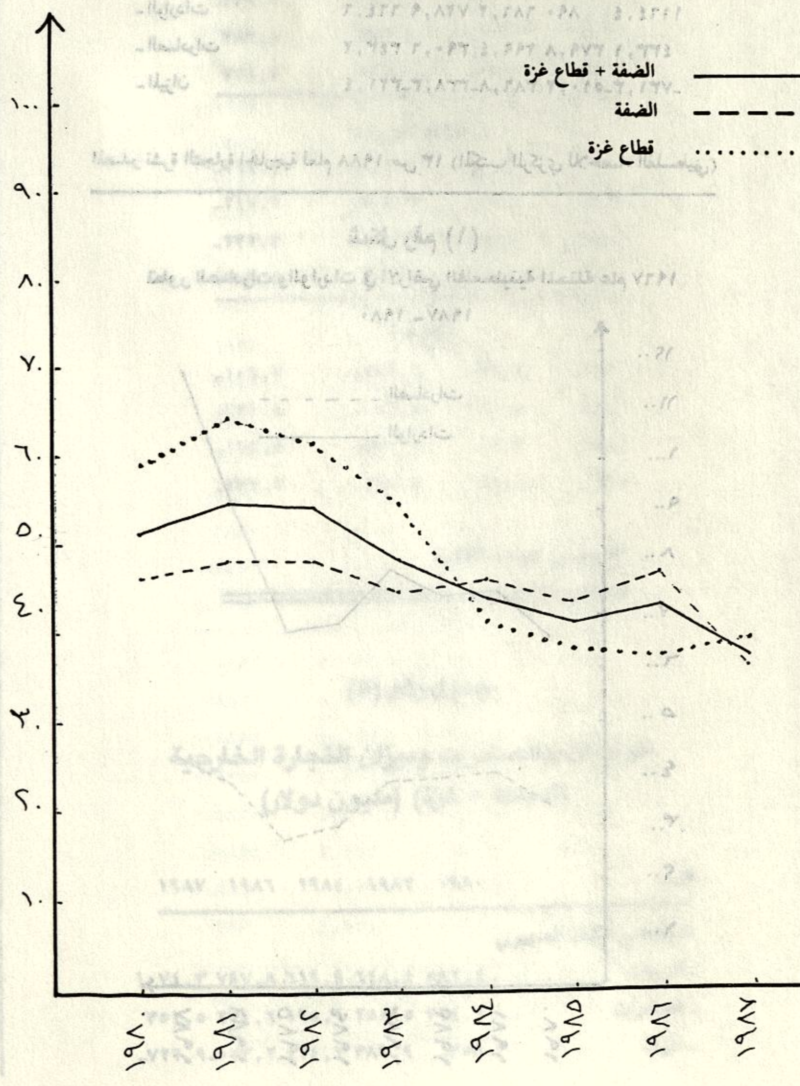
تطور الصادرات والواردات في الاراضي الفلسطينية المحتلة علم ١٩٦٧

١٩٨٠ - ١٩٨٧



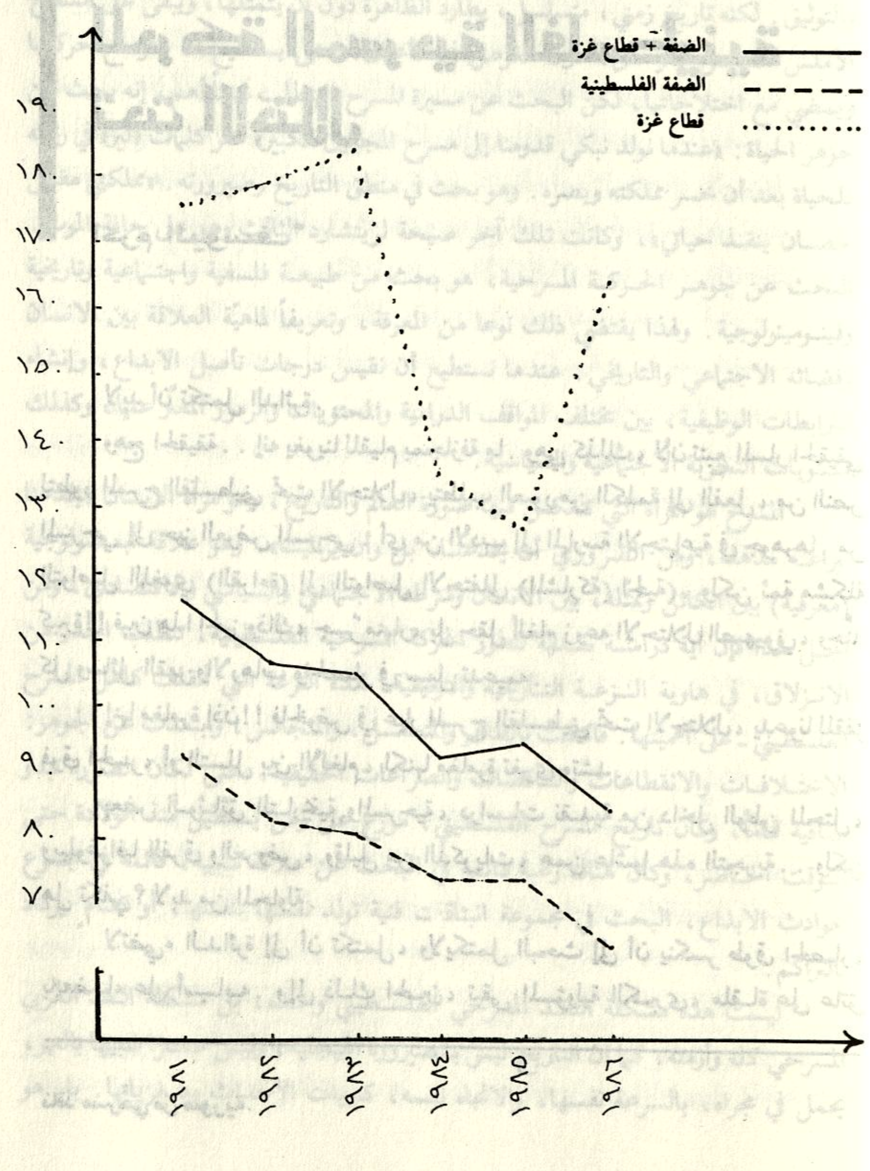
شكل رقم (٢)

تطور نسبة التغطية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧
١٩٨٠ - ١٩٨٧



شكل رقم (٣)

تطور درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج
١٩٨١ - ١٩٨٦



السمات العامة للحركة المسرحية الفلسطينية تحت الاحتلال

أكرم اليوسف*

لابد أن تكتمل الدائرة . .

وهج الحقيقة . . إنه يغوينا للقيام بمجازفة ما . وهي كذلك، لأن تتبع المسار الحقيقي لتطور المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال، يتطلب العبور من الكلمة إلى الفعل، من النص المسرحي إلى حيز العرض المسرحي . أي من الأدب إلى الممارسة الاجتماعية في جوهرها . من التواصل اللغوي (القراءة) إلى التواصل الاحتفالي (المشاركة) الحية) . ولكن ثمة مشكلة كبيرة!! فبين هذا الحيز وذاك، جسرٌ منهار، بل حقل ألغام زرعه الاحتلال الصهيوني، وجنّد كل وسائل القهر والارهاب والحصار في سبيل تدعيمه .

إنها مغامرة إذن!! فالخوض في غمار المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال، يدعونا للقفز فوق الجسر، أو التسلل بين الألغام، لكنها مغامرة تغري وتشد .

بعض الوثائق التاريخية والمسرحية، دراسات نقدية من داخل الوطن المحتل، وبيلوغرافيا الفرق والعروض، وقليل من الذكريات، ممن عاشوا هذه التجربة . . ولكن هل تكفي؟ لابد من المحاولة .

لاتضيء الدائرة إلى أن تكتمل، ولايكتمل البحث إلى أن ينكسر طوق الحصار، بالقضاء على أسبابه . وإلى ذلك الحين، تبقى المسؤولية الكبرى، ملقاة على عاتق

* ناقد مسرحي من سورية.

مسرحيينا، من نقاد وممثلين ومخرجين، داخل الأرض المحتلة، لأنهم الأقدر والأجدر، بحكم علاقتهم العضوية بالعملية المسرحية، ومعاناتهم اليومية فيها .

● في منهج البحث :

أغلب ماكتب عن المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال، لايتعدى عملية التأريخ والتوثيق . لكنه تاريخ زمني، متسلسل، يطارد الظاهرة دون أن يتمثّلها، ويبقى على السطح الأملس القابل للتزحلق، دون الغوص في الأعماق، حتى يستطيع أن يهتز مع حركتها ويمضي مع اختلاجاتها . لكن البحث عن مسيرة المسرح، يتطلب شيئاً أهم، إنه بحث عن جوهر الحياة : «عندما نولد نبكي قدومنا إلى مسرح المجانين الكبير» آخر كلمات «لير» في رثائه للحياة بعد أن خسر مملكته وبصره . وهو بحث في منطق التاريخ وصيرورته . «مملكتي مقابل حصان ينقذ حياتي»، وكانت تلك آخر صيحة لريتشارد الثالث وهو على حافة الموت . البحث عن جوهر الحركة المسرحية، هو بحث من طبيعة فلسفية واجتماعية وتاريخية وفينومينولوجية . ولهذا يقتضي ذلك نوعا من المعرفة، وتعريفاً لماهيّة العلاقة بين الانسان وفضائه الاجتماعي والتاريخي . عندها نستطيع أن نقيس درجات تأصل الابداع، وإنشاء الترابطات الوظيفية، بين مختلف المواقف الدرامية والمحتويات والرموز المعبّر عنها، وكذلك مستويات التجربة الاجتماعية والسياسية .

المسرح هو المرآة التي تنعكس فيها صورة العالم والتاريخ، وهو مرآة الانسان «يخدعنا براعة مذهلة، ومن الضروري أن يخدعنا، بل وأن يرائينا» . وهو علاقة ابستمولوجية (معرفية) بين الكائن وتمثّله، بين الانسان وشرطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن أجل هذا فإن أية دراسة نقدية لتطور الحركة المسرحية الفلسطينية، تتطلب الحذر من الانزلاق، في هاوية النزعة التأريخية والتوثيقية، هذه النزعة التي أثقلت كاهل المسرح الفلسطيني - على أهميتها . فاكتفت بالظاهر والمتسلسل، والمتجانس، وابتعدت عن الجوهر: الاختلافات والانقطاعات والتناقضات والصراعات الحقيقية، حتى لكأن الصورة تبدو صافية تماماً، وكأن تاريخ المسرح الفلسطيني، موزعٌ على زمن يستطيل منذ الولادة حتى الوقت الحاضر، وكأن هناك رغبة دائمة في البحث عن علاقة سببية، قائمة في مجموع حوادث الابداع، البحث في مجموعة انبثاقات فنية تولد نفسها بنفسها، أو كتتامٍ يزداد بالتراكم .

ليست هذه مشكلة النقد المسرحي الفلسطيني وحده، بل مشكلة النقد العربي المسرحي كله وأزمته، كما أن التاريخ ليس بالصيرورة الهيجلية، وليس عنصرا شبيها بالنهر، يحمل في مجراه، بالسرعة نفسها، والاتجاه نفسه، كبريات الأحداث وصغرياتها . بل هو

تنوع التيارات وعدم تكافئها(١). .

ومن أجل ذلك، فإن البحث عن سيرورة المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال، يتطلب البحث في علاقته بالواقع: المجتمع والسياسة والتاريخ الفلسطيني، بتطوراته وصراعاته، بانحناءاته واستقاماته، بتواصله وتقطّعه، فالتاريخ وعلم الاجتماع هما نفس المغامرة التي يقوم بها العقل، ليس في الوجه والقفا للنسيج نفسه، بل في هذا النسيج نفسه، في طيات خيوطه وثخانتها(٢). والقضية تتعلق بمجتمع يحوم التوتر والقلق والتمزق، والانتفاض في شوارع مخيماته.

وقضية المسرح، هي قضية التجربة الجماعية، المتحركة، والمبدعة، والتي تسودها الخصومات الايديولوجية والجمالية، وتعاني من ضغوط اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولئن كان المجتمع مسرحةً خيالية للصراع العميق الذي يعانيه الانسان، ضد الضغوط والقيود المشخصة، فإنه لايملك أن يُجبس في تفسير مبسط وحيد الطرف، ولايستطيع الفن المسرحي، ألا تكون له علاقة بالدافع الذي يدفع الناس إلى تحقيق حريتهم بهذه الثورة الدائمة التي تكيِّف وتهدِّم، ويُعيد تكييف البنى والأشكال(٣). وبهذا المعنى فإن الخلق الفني (الدرامي) والخلق الاجتماعي يصبحان مظهرين متكاملين لقوة واحدة.

ما من مجتمع نستطيع أن نحدد بدقة المراحل الرئيسية في تاريخه، كما هو المجتمع الفلسطيني، لأن تاريخه مقسوم بقسوة ودموية إلى ثلاث مراحل واضحة الحدود والمعالم: مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨، عام النكبة ومرحلة ثانية من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٥ عام انطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وأخيراً مرحلة مابعد عام ١٩٦٧ عام الهزيمة وما إلى ذلك من تطورات سياسية واجتماعية وثقافية. وقد مرَّ المسرح الفلسطيني من نفس الطريق تماماً، لأنه أكثر الظواهر الفنية والأدبية حساسية وشفافية وتأثراً وتأثيراً بالمتغيرات. وبناء عليه مرَّ المسرح بثلاث محطات رئيسية: الولادة والانهيار والانتفاضة:

● **الولادة والنمو:**

لاينفصل تاريخ ولادة المسرح في فلسطين عن مثيله في باقي بلاد الشام، ففي منتصف القرن التاسع عشر حيث كان الانهيار يعصف بالاقتصاد التقليدي، ويأخذ في طريقه الاقطاع العسكري، الذي كان يسيطر على الامبراطورية العثمانية، كانت شريحة برجوازية مدينية، تتشكل وتتبلور تدريجياً مفاهيم حديثة عن الدولة والمجتمع والثقافة. لقد بدأت صورة «السلطان» بالتحطم، وتقوَّضت أسس العلاقات الاجتماعية والسياسية، وتهدمت التصورات البالية عن العالم، كما تسارعت العملية الموضوعية، لولادة الأفكار الجديدة الناتجة عن الاطلاع المكثف، على الفكر والثقافة والعلوم الأوروبية. وكانت حملة

نابليون بونابرت على مصر، ومن بعدها نشاطات الادارة المصرية، خلال الفترة التي دخلت فيها بلاد الشام، تحت حكم محمد علي باشا، ذات نتائج كبيرة بهذا الخصوص (تطوير التعليم والاصلاح الحكومي والاقتصادي. .)(٤).

كما كان للمدارس التبشيرية والارساليات الأوروبية دورٌ كبير في فتح عيون العرب، وتوعيتهم على الحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية الأوروبية. لقد تميزت الثقافة حينها، بانتعاش في الآداب، واهتمام باللغة العربية، وبتطوير التعليم. كان ذلك يتفاعل في بوتقة من العلاقات المتبادلة، بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم الروحية، بين «الشرق والغرب» وفي هذه الفترة أيضاً، بدأت مناقشة المسائل المتعلقة بالعلاقة بين العلم والدين، وبناء المجتمع ودور الثقافة والأدب، وكذلك قضية تحرر المرأة والاختلاط. واطلع العرب لأول مرة على أبحاث دارون ومدرسته(*)، وأصبحت مؤلفات الفرنسيين ومفكري الثورة الفرنسية، والتعاليم السياسية للغرب الحديث، ونظرية الفوضوية، وعدمية نيتشه، وأعمال هيغل وماركس، وروايات تولستوي ودستوفسكي، وأفكار سبنسر ومسرحيات راسين وكورني وموليير، مقروءة من قبل المثقفين السوريين(٥). كما تأسست الجمعيات الأدبية والعلمية والفنية، وظهر عدد كبير من الكتاب والمفكرين والمصلحين: فرنسيس مراش، أميل الشميل، بطرس وسليم البستاني، ناصيف اليازجي، يعقوب صروف، رزق الله حسون، عبد الرحمن الكواكبي وغيرهم.

في هذه الفترة التاريخية، فترة التفاؤل، تعرف العرب على المسرح لأول مرة، علي يدي أبو خليل القباني ومارون النقاش في سوريا ولبنان ويعقوب صنوع (أبو نظارة) في مصر. وقد استطاع هؤلاء الرواد الثلاثة، ادخال المسرح كتعبير فني وأدبي جديد، في السلسلة الثقافية العربية، والتي قوامها الخطابة والشعر، والنصوص الدينية وشروح الأحاديث، بالاضافة إلى علم التاريخ، الممثل بالمقريزي وابن إياس والجبرتي. فبدا وكأنه قد نبت عضويا في هذه البيئة. وباختصار، فقد جرت حركة فنية وأدبية وثقافية وسياسية، على كامل ساحة بلاد الشام، لم يكبحها إلا صعود عبد الحميد الثاني إلى السلطة، ومحاربته وارهابه لكل المبدعين والمفكرين العرب، الذين هاجروا وتشتتوا في المنافي.

في ظل هذا المناخ، عرفت فلسطين فن التمثيل، وخصوصاً أن مدينة القدس، كانت المكان المقدس، الذي تتطلع إليه عيون الأديان السماوية الثلاث. وكانت فلسطين ممراً اجبارياً بين بلاد الشام ومصر، حيث نشطت الهجرة والهروب من القمع الحميدي، وبهذا

---

*ألقى الاستاذ (ايدوين لويس) محاضرة بعنوان «العلم والمعرفة والحقيقة» حول الداروينية في (١٩ تموز ١٨٨٢) في حفل تخريج طلاب كلية الطب في الكلية السورية البروتستانية في بيروت، ونشر نص المحاضرة في مجلة «المقتطف»، وقد أثارت جدلا عاصفا في الأوساط الدينية، سرّح على إثرها ايدوين لويس من عمله كاستاذ في الكلية.

تأثرت بكل ماجرى على الساحة الثقافية والفكرية. وأخذت المدارس تدرّس المسرح كجزء من نشاطها الأدبي[٦]. وانتشرت هذه الظاهرة في معظم المدارس الكبيرة: الكلية الابراهيمية، الكلية الاصلاحية، مدرسة الفرير، الراهبات الأجنبية، المدرسة البطريركية الارثوذكسية في يافا «وتناولت، العروض التمثيلية في المدارس التبشيرية، مسرحيات عالمية مترجمة بشكل هش ومقتضب» لشكسبير وموليير وكورني وراسين وغيرهم. كانت السياسة الرسمية للارساليات الدينية، موضوعة في خدمة المصالح السياسية، للدول الأوروبية، وكانت تعرقل بشدة، «اطلاع تلامذتها على الجوانب التقدمية، في الواقع من الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية في أوروبا». وكانت الدراسة تنتهي عند كورني وراسين وموليير ولافونتين، ولم يكن يُشجَّع سوى على قراءة عدد من الأدباء الرجعيين، وبشكل خاص (شاتوبريان)[٧]. وقد ضمت لوائح الكتاب الممنوعين، أسماء فولتير وهوغو وشكسبير وغيرهم. لقد أدى كل ذلك، بالاضافة إلى سياسة النهب من قبل أوروبا الرسمية، أدى إلى عدم ثقة في الأنظمة الأوروبية، في الحياة الاجتماعية والروحية من قبل العرب. مما أدى إلى بروز ظاهرة جديدة، وهي المدارس والجمعيات الوطنية العربية، التي اتجهت إلى إحياء التراث والتاريخ العربيين. فقد قام المرحوم خليل السكاكيني عام ١٩٠٩ بتأسيس المدرسة الدستورية، واضطلع اثنان من المثقفين الفلسطينيين، بدور ملموس في نمو الحركة المسرحية الفلسطينية، ذات الطابع الوطني والقومي وهما (خليل بيدس) والشيخ (محمد الصالح)، مؤسس روضة المعارف الوطنية[٧]. وفي نابلس تأسست مدرسة النجاح الوطنية عام ١٩٢٢، وقد ترأسها الاستاذ (محمد عزة دروزة) الذي اهتم بالمسرح، وقام بمسرحة روايته (وفود النعمان)، ومثلتها فرقة المدرسة[٨]. كما قامت في حيفا عدة جمعيات أدبية تمثيلية، قدمت فرقها مسرحيات عالمية مثل (هملت)، ونشطت في القدس فرق مسرحية، قدمت عددا كبيرا من العروض في قهوة المعارف في باب الخليل[٩]. ومن بين الأسماء المسرحية الهامة أيضا جميل البحيري ونجيب نصار وغيرهم كثيرون. وبعد الاحتلال الانكليزي لفلسطين، بدأت الفرق المسرحية الانكليزية تقدم عروضها المسرحية. ولما تأسست الاذاعة الفلسطينية في ٤/١/ ١٩٣٦ وأدار القسم العربي فيها الشاعر ابراهيم طوقان، قامت فرقة الجوزي (نصري، جميل، فريد)[١٠]، بتقديم مسرحيات إذاعية، تعالج قضايا اجتماعية، وتتناول تاريخ البطولات العربية. لقد بلغت الفرق المسرحية مايزيد عن الثلاثين، تابعة للجمعيات والنوادي الرياضية، وقدمت حتى عام ١٩٤٨ مايزيد عن ستين نصا مسرحيا عربياً أو مترجماً، لكن أهم مايميز هذه الفترة، هو ذلك الاحساس بضرورة العمل الجماعي والمنظم والمبرمج للمسرح الفلسطيني. فتم تأسيس «نقابة الممثلين العرب» و «اتحاد الفنانين الفلسطيني» عام ١٩٤٥[١١]. وكان ذلك دليلاً كبيراً على نمو الفن المسرحي، صحياً في التربة الفلسطينية.

كان الحديث عن الفترة السابقة، فترة الولادة ضرورياً، للمقارنة مع المآل الذي وصل إليه المسرح الفلسطيني بعد الاحتلال لرصد تطوراته انطلاقاً من ذلك.

● المرحلة الثانية ـ الانهيار (١٩٤٨ ـ ١٩٦٥):

فرضت النكبة عام ١٩٤٨ على فلسطين جواً خانقاً، ثقيلاً. وكانت سمات المرحلة: الضياع والتشتت والتمزق. كان الفراغ بعد النزوح الكبير هائلاً، وكذلك نتيجة الطرد بالقوة. لقد ركدت كالمستنقع، مجمل الحياة الثقافية والفكرية والفنية في فلسطين المحتلة، غابت الصحف والمجلات، وأغلقت المدارس، وذبل الازدهار ومعه الثقافة كلها. لقد بدأت عملية «عبْرَنة» للغة، وتذويب للهوية الوطنية الفلسطينية. كان ماتبقى في فلسطين: غالبية فلاحية في قرى ضعيفة الترابط والاتصال، وقليل من المثقفين. وانحصرت المعركة بالنسبة للفلسطيني، بمحاولة الثبات والبقاء[١٢]. لقد انقسم الشعب العربي الفلسطيني إلى ثلاثة أقسام «فخضع القسم الأول للاحتلال الصهيوني مباشرة، واتبع الثاني في الضفة الغربية للسلطة الأردنية، وفي غزة للادارة المصرية، أما القسم الثالث، فقد خضع للأنظمة التي عاش في ظلها الشتات»[١٣].

كان من الطبيعي، في هذه الظروف القاسية، ونتيجة القوانين العسكرية الصهيونية الفاشية، أن يختنق الحيز المسرحي، ويضمحل المسرح، باعتباره فعلا جماعياً، يحتاج إلى قدر كبير من الاستقرار المكاني والحرية، لأن وجود المسرح، في أية بيئة «رهين بوجود شروطه الأساسية: المدينة الديمقراطية والفكر. . وأن يكون الانسان منتسباً لفضاء المدينة، الذي يفترض فيه أن يوفر الأمن والأمان، والاطمئنان والاستقرار والعدالة والحرية. .»[١٤]. لقد حرم الاحتلال الشعب الفلسطيني، كل وسائل الأمن والراحة والاستقرار، بل عمل على اقتلاعه من جذوره وتاريخه، فمال في هذه الفترة إلى «التقوقع» الذاتي، كأفراد يدافعون عن هويتهم ومستقبلهم لقد انعكس ذلك في طغيان الشعر «الرومانسي» وهبوط الفنون الأخرى، وخاصة الأدب المسرحي، والعروض إلى درجة الصفر تماماً. وما وصلنا من نصوص عن هذه المرحلة القادمة، لايتجاوز العشرين تمحورت في أغلبها، حول موضوعات أخلاقية أو دينية، مأخوذة من الكتاب المقدس (ابراهيم مطر). أو بضعة مسرحيات إذاعية (مثلت وأذيعت في إذاعة القدس). كما وضعت المسرحيات الأخرى، خصيصاً للطلبة ومثلت على مسارح الناصرة[١٥].

ولكن الأمل سرعان مابدأ ينتشر في صفوف الشعب الفلسطيني، إثر هزيمة حلف بغداد (١٩٥٥) وفشل العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦). لقد تصاعدت في هذه المرحلة، النشاطات الجماهيرية السياسية والثقافية[١٦]، وكانت مرحلة تبشر بالولادة

الثورية. ومع انطلاق المقاومة المسلحة في ١٩٦٥/١/١، بدأ التاريخ الفلسطيني يأخذ منحى جديد، انعكس بصورة ايجابية على الحركة الثقافية بشكل عام، والمسرحية بشكل خاص. لقد انفلت الفلسطيني من سجن الفردية والرومانسية والنضال السلبي، إلى الاحساس بأهمية العمل الجماعي سياسياً، والفن المسرحي ثقافيا. وكانت هزيمة حزيران ذات بعدين: فقد شكلت صدمة قاسية لوجدان الشعب الفلسطيني من جهة، إلا أنها وضعت حدا لعميلة الخداع، وخداع الذات. وبدأت مرحلة جديدة، في البحث عن الحقيقة بالاعتماد على النفس وحدها «إذ لم يعد ثمة ما هو جدير بالثقة خارجها». ومن هذه الأرضية، انطلقت بوادر المسرح الفلسطيني الحديث. لقد «أشعلت الثورة الفلسطينية ـ أيضا ـ جذوة الالتزام الوطني وكبحت الى حد كبير، نغمات التهالك الرومانسي من الحنين إلى الوطن، دون البحث الجاد عن سبل تحقيق الحلم..»[١٧].

أصبحت التربة خصبة، والمناخ مناسباً: اندفاع ثوري، إرادة عالية للتحدي والمواجهة، وتراث مسرحي، متمثل في المدن الرئيسية، كالقدس ورام الله وبيت لحم، والناصرة وحيفا وعكا ونابلس. لقد بدأت «الحرية» تجرب أن تعبر عن نفسها مباشرة، بعيداً عن العجز أمام العقبات، التي لايمكن تجاوزها، وبعيداً عن الالتباس الناشيء، والخوف من قوانين الاحتلال الصهيوني الغاشم، وثمة قانون جديد «لمبادلة الدماء» عبر الدفاع عن النفس والمبادرة للهجوم وتأمين المستقبل.

فدخل المسرح إلى ساحة المعركة، وأي سلاح هو المسرح، في علاقته الحيوية والمباشرة مع جمهور متعطش للحرية والحياة. هذا الشعب، الذي بدأ يشهد في السبعينات وحتى الثمانينات، ميلاً كاسحاً نحو الانتظام الجماهيري بكافة أشكاله[١٨]، كنوع من الممارسة النضالية في سبيل التغيير الثوري.

كان الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال عام ١٩٤٨، يعاني من عملية تفتيت وتشظية منظمة، من قبل الكيان الصهيوني عبر القوانين اللا انسانية التي تسنها سلطات الاحتلال، والتي هدفت إلى الاذلال الوطني والقومي والانساني للشعب الفلسطيني، بالاضافة إلى الحصار الرهيب الذي وضع في إطاره. ولكن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، لعب دوراً كبيراً في إعادة الحياة من جديد للحركة السياسية والثقافية داخل أراضي ١٩٤٨[*]، ومعها عاد حلم الحرية والتحرير يراود هذا الشعب. فلأول مرة بعد عشرين عاماً، تم الاتصال المباشر بين أفراد الشعب المجزأ، ولأول مرة أيضا يطلع الشعب العربي داخل أراضي ١٩٤٨، على الثقافة العربية، ومعها المسرح. لقد بدأت المشاعر

* رسم الكاتب الفلسطيني المعروف اميل حبيبي صورة واضحة جدا لهذه المرحلة في «سداسية الأيام الستة»، وفي «المتشائل».

تتحرك، والأسئلة تطرح من جديد حول الهوية والوطن[١٩]. كما تم السماح للعمال العرب في الضفة والقطاع بالعمل في أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بعد أن «انتصر تيار الدمج الاقتصادي» الصهيوني بين أراضي ١٩٤٨ وأراضي ١٩٦٧.

شهدت هذه الفترة ـ حتى أوائل السبعينات ـ نشاطاً مكثفاً للحركة المسرحية، داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بعد ركود طويل. فظهر العديد من الفرق (المسرح الحديث في الناصرة ١٩٦٥ ـ المسرح الناهض في حيفا ١٩٦٧، وفرقة المسرح الشعبي في الناصرة ١٩٦٤، وكذلك مجموعة أنصار المسرح الحر عام ١٩٦٤. والمسرح البلدي في الرامة ١٩٦٩)[٢٠]. لكن هذه الفترة، بقيت تشهد حركة مسرحية تتميز بطابع غير سياسي أو مناضل، واقتصرت العروض على «نصوص مستوردة، خلا بعض النصوص المحلية، التي ظهرت هنا وهناك لسميح القاسم وسليم خوري وتوفيق فياض وأدمون شحادة وأميل توما، والتي غلب على معظمها، طابع النص الأدبي المدون في الكتب، ونادراً ماسنحت له الفرصة للخروج إلى النور أمام الجماهير مسرحياً»[٢١].

كان لظروف القمع والارهاب، والتذويب الوطني التي مارسها الاحتلال الصهيوني، على الشعب العربي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تأثيرٌ كبيرٌ على شكل ومضمون الفعالية المسرحية في هذه المنطقة، فاكتفت الفرق بإعلان عروبتها دون اشهار «فلسطينيتها» تجنباً للقمع والبطش، وطغت على النصوص شعرية رمزية، وعالجت قضايا اجتماعية عادية أو قضايا تتعلق بالصراع الطبقي، وابتعدت عن القضايا الوطنية والسياسية ومسألة الاحتلال.

وكان من الطبيعي أن يرافق هذا المضمون المسرحي، شكلٌ مسرحيٌ خاص، وعلاقة تواصلية مختلفة مع الجمهور. لقد حافظ المسرح داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ـ إلا ماندر ـ، على النموذج الأرسطوي «الإكراهي» كما يسميه (رولان بارث)، لأن هذا الشكل المسرحي، يتناسب وطبيعة الاحتلال والقمع، كما يتناسب مع بعض التوجهات السياسية الفلسطينية، التي باتت تنظر إلى الصراع العربي ـ الصهيوني، وإلى القضية الفلسطينية، على أنها صراع بين قوى تقدمية «بروليتارية» وقوى رجعية حاكمة[٢٢]، وبهذا أصبح شكل المسرح الإيطالي «المغلق»، والانفصال بين الجمهور والصالة هو الشكل المطلوب. وفي الحقيقة بقي هذا الشكل «الارسطوي» المعروض على مسرح «مغلق» هو من أنسب الأشكال، باعتباره مسرح «سلطة» وقمع وفي أحسن الأحوال مسرح «نخبة» وهو بذلك يبقى بعيداً عن آمال وطموحات الجماهير الشعبية، وهو يتصل برؤية للعالم، قوامها الثبات ومنع التغيير. وهكذا فإن أصحاب هذا الشكل المسرحي «السلطة والنخبة» يحيطون دوما بدائرة التمثيل أو يحتلون الموقع الأقرب لها، كما لو أنهم يريدون خنق التمثيل، أو التذكير الدائم بحق ملكيتهم وقوة قبضتهم. وعلى ذلك، فإن هذا النوع من المسرح، لايمكن فصله عن الجهد السياسي والاجتماعي والايديولوجي، لاضفاء التجانس على حياة اجتماعية وسياسية

ما، وهكذا فإن كل شيء يجري، كما لو أن وظيفة هذا الشكل تقوم على مقاومة محاولة التغيير الجذري، واستبدالها بنوع من «التطهير» الذي يفرغ الانفعالات. إلا أن هذا، لم يمنع من بروز بوادر مسرح سياسي جديد، يسعى نحو شكل مسرحي جديد، وعلاقة صحيحة مع الجمهور الفلسطيني، يكسر القواعد وينطلق إلى الساحات. لقد برز هذا التبدل بعد هزيمة حزيران، واحداث ايلول ١٩٧٠ والحرب الأهلية في لبنان، ومن بين هذه الأسماء البارزة للفرق (المسرح الناهض والحديث، ومسرح بيت الصداقة، الذي أشرف عليه المخرج رياض المصاروة) مبتدئاً بمسرحة رواية كنفاني (رجال تحت الشمس)[٢٣].

● **المرحلة الثالثة: الانتفاضة المسرحية (١٩٧٠ - ١٩٧٦):**

رافقت النظرة الجديدة للعمل الجماعي بالنسبة للفلسطيني، نهضة مسرحية كبيرة، فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، أبرزت إلى الوجود، عشرات الفرق المسرحية، (وصلت حتى أربعين فرقة) في القدس ورام الله وبيت لحم. كان ذلك تعبيرا واضحاً عن تزايد الدور النضالي للمسرح، وقدرته على تعرية الواقع وكشفه، والدفع باتجاه قيام وطن متحرر من الاحتلال الصهيوني على كامل أجزاء الأرض الفلسطينية، فالمسرح كما يقول (ارثر ميلر): يجعل كل عضو في الجماعة، يدرك بأن قلقه أو همه الشخصي الذي يعزله عن سائر الجماعة موجود داخله فحسب، وإن وظيفة المسرحية هي أن تكشف له عن نفسه «حتى يستطيع الاتصال بدوره بالناس الآخرين، ويبين لهم أنهم جميعاً متآزرون»[٢٤]، وبناء على هذا، تؤلف الممارسة الاجتماعية للمسرح كلاًّ حيّاً، لأنها تهز الجماعة والمؤسسات والأنظمة، وهي بلا ريب تنشيء تلك الصلة بين الشيء الجمالي، وبين الحياة الاجتماعية. بين الابداع، وبين لُحمة الوجود الجمعي «وهي بإيجاز رسم للعالم - حاضراً ومستقبلاً، تصميم جديد، لا كما هو معطى، ولكن كما ينبغي أن يكون رسم تقريبي (ماكيت) للزمن الآتي وللفعل المستقبلي، وللمجتمع القائم»[٢٥].

لم يكن في الضفة الغربية - قبل ١٩٦٧ - أي نشاط مسرحي يستحق الذكر، باستثناء ماكان يسمى بمهرجانات الاصطياف، التي كانت تقام صيف كل عام في مدينتي رام الله والبيرة، بهدف تشجيع حركة الاصطياف في المدينتين[٢٦]. إلا أن الأمر بدأ يختلف بعد هذا التاريخ، فمن بين الحركة العمالية في الضفة الغربية، انطلقت أول بوادر الحركة المسرحية. فبعد فرقة «عائلة المسرح»، التي حاولت تقديم مسرحية (قراقاش) عام ١٩٧٠، والتي منعتها سلطات الاحتلال الصهيوني، تشكّل «نادي القدس الرياضي» وهو تجمع فني رياضي، استخدم كستار لتغطية النشاطات الفنية والمسرحية. كانت سلطات الاحتلال، قد حلّت نقابة عمال الطراشة والحدادة والدهان، والتي قامت لجنتها الثقافية، بتقديم عمل

مسرحي من تأليف زكريا شاهين بعنوان «هزيمة الشيطان»، ساعده بذلك الفنان مصطفى الكرد - عامل الحدادة - في النشاط الغنائي الدرامي[٢٧]. كان ذلك عام ١٩٦٧. فانطلقت بعدها بقوة حركة مسرحية تجريبية كبيرة، منتقلة من مرحلة الهواة، إلى مرحلة التفرغ والاحتراف.

لسنا هنا بصدد رصد مجمل الفرق التي ظهرت في هذه الفترة، (١٩٧٠ - ١٩٧٥) فهي ذات عدد كبير، وهذا من اختصاص التصنيف البيلوغرافي، لكن هناك محطات رئيسية لابد من التوقف عندها.

بعد حل النقابة المذكورة عام ١٩٦٧، أغلق نادي القدس الرياضي أيضا عام ١٩٧٠، وبعد أحداث ايلول مباشرة، نتيجة الدور الذي لعبه في تحريض الفلسطينيين وشحنهم[٢٨]. وقد ساهم في ذلك أيضا، انتشار عدد كبير من النوادي في أكثر المدن والقرى الفلسطينية، وأقيمت المهرجانات في رام الله، وفي جامعة بيت لحم وغيرها. كما أن من تبقى من نادي القدس الرياضي بعد اغلاقه، (مصطفى الكرد - -زكريا شاهين، جواد عبد الهادي) قاموا بتأسيس معهد فني بالقدس أطلقوا عليه اسم «معهد القدس للفنون والمسرح» قام بالتدريس وتقديم بعض النشاطات المسرحية، إلا أن هذا المعهد لم يستمر، «نتيجة العديد من العقبات المادية والخلافات بين مؤسسيه»[٢٩]. شهدت هذه الفترة أيضاً محاولة لإحياء التراث والفلكلور الفلسطيني، بإشراف «لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني»، والتي أصدرت مجلة فصلية تحت عنوان التراث والمجتمع[٣٠].

لقد تركز الاهتمام الفني في بعض المدن الفلسطينية، كالقدس ورام الله والبيرة ونابلس وبيت لحم وبيرزيت والناصرة وعكا وحيفا ويافا، باعتبارها تجمعات مدنية أكثر استقراراً، وذات تراث مسرحي وفني طويلين.

في هذه الأثناء، كانت بوادر فرقة مسرحية ناضجة تظهر إلى الوجود، نتيجة لقاء مسرحيين من القدس (فرانسوا أبو سالم - الذي درس التمثيل في باريس - وميلاد كيوان ومهيب أبو سرية وماجد الماني) مع مجموعة أخرى من رام الله، انصب اهتمامها على الغناء والموسيقا (سامح العبوشي وناديا ميخائيل وأميل شعرواي . .) ونتج عن هذا اللقاء، فرقة (بلالين) والتي تعتبر البداية الحقيقية للمسرح الحديث في الأرض المحتلة[٣١]. وقدمت مجموعة هامة من العروض، بلغت ذروتها في مسرحية (العتمة) التي تم فيها كسر القواعد التقليدية، وخلق علاقة جديدة مع الجمهور. وانضم إلى الفرقة بعد ذلك، مصطفى الكرد ليزيدها ثراء فنيا بإدخال الغناء على الدراما. ولكن الفرقة مالبثت أن انقسمت إلى فرقتين: (بلالين) و (بلا - لين)«بقيت بلالين بقيادة مصطفى الكرد، وأصبحت بلا - لين بقيادة فرانسوا أبو سالم. قيل الكثير عن أسباب الخلاف، إلا أنه في الواقع كان شيئاً طبيعياً، نتيجة تباين وجهات النظر الفنية، ونتيجة حداثة التجربة المسرحية، وعدم الاطلاع على تاريخ

المسرح العالمي، وتطورات العرض المسرحي فنياً. وقد تركز الخلاف بشكل واضح، حول أولوية الخطابي أو الجمالي، وحول العلاقة الجدلية بين الاثنين.

وفي رام الله تأسس، «معهد الفنون الجميلة»، وظهرت فرق مسرحية كثيرة (راجع الجدول الملحق)، ثم فرقة صندوق العجب، وكانت أول خطوة نحو التفرغ والاحتراف، وتمت صياغة مبادىء أولية للتعامل مع المسرح، كالتمارين المكثفة اليومية، والتخطيط لعروض متواصلة ومنوعة وموزعة، لتغطية المدن والقرى والمخيمات. والاعتماد على المسرح الجماهيري الملتزم، من حيث المضمون، بإمكانات وتقنيات بسيطة، من أجل تسهيل حركة التنقل والعرض في أي مكان، وكذلك للتخلص من الخسارة الكبيرة مادياً[٣٢]. ثم تأسست «لجنة المسرح»، مؤلفة من مؤسسي بعض الفرق المسرحية، التي أثبتت وجودها على الساحة المسرحية، وكان ذلك من أجل تطوير وتنسيق الحركة الابداعية المسرحية، بعد أن سادها الارتجال والفوضى وعدم الاحتراف، والركاكة الفنية والشعارات السياسية وتعتبر هذه اللجنة بمثابة نواة لنقابة للممثلين والمسرحيين.

بعد هذه الفترة - الهبَّة المسرحية -، مرت الحركة الفلسطينية بدءا من عام ١٩٧٥، بركود سببه القمع الصهيوني والمصاعب المادية، وفقدان الوعي المسرحي والفني، وطغيان الشعارات السياسية على العمل الابداعي، فانعكس ذلك ارتدادا في إقبال الجمهور الفلسطيني على المسرح، ورفضاً للغة الخطابية المباشرة، فتوقف الكثير من الفرق وانحلّت.

وفي هذا الجو المسرحي، ولدت فرقة الحكواتي عام ١٩٧٧ «عندما أسس فريق من الممثلين فرقة الحكواتي،«إن تجربة «الحكواتي» في المسرح التجريبي، ومحاولة خلق مواضيع وأشكال فنية، من خلال التجارب الحياتية للفنانين المشاركين، وفي فترة لم تتوفر فيها النصوص والتقاليد المسرحية الكافية، شكلت حافزا قويا ورافدا محفزاً لمسيرة الحكواتي.. منذ تأسيسه وزادت من طموحه لايجاد لغة مسرحية متميزة»[٣٣] حاولت تجربة الحكواتي أن تلعب دور الوسيط بين الميراث الثقافي والأدبي العربي، وبين تقنية المسرح المعاصر «مطوّرة لنفسها اسلوب العرض المرئي ذا الجاذبية الشاعرية القوية» وقدمت عروضاً كثيرة في فلسطين كلها وفي أوروبا وبعض البلدان العربية، حتى بلغ عدد أحد عروضها «محجوب يامحجوب» أكثر من (١٢٠) عرضاً. وقد أكدت هذه الفرقة على أن «لغة المضمون المباشر في ظل احتلال سيكون مصيرها الهلاك والقمع»[٣٤]. واستطاعت هذه الفرقة أيضاً، أن تخطو خطوة هامة عام ١٩٨٤، حين قامت باستئجار دار سينما محروقة ومهجورة في القدس، حيث رممتها وأطلقت عليها اسم مسرح «النزهة - الحكواتي» وجهزتها بتكنيك حديث، لتشكل بيتاً فنياً، يحتضن النشاطات المسرحية والفنية والثقافية الفلسطينية المختلفة[٣٥]. ومن الجدير ذكره، أن نشاط هذا المسرح فنيا وثقافياً، قائم على مدار العام كله، وهذا ما لم يبلغه أي مسرح عربي آخر.

● **المميزات العامة للمسرح الفلسطيني تحت الاحتلال:**

أولاً: إنها حركة «بكر» بمعنى أن ظروف الاحتلال والحصار، جعلتها معزولة عن الحركة المسرحية العربية والعالمية، ولذلك فقد غلب عليها الطابع التجريبي العفوي، والضعف الفني والتقني في الفترة الأولى. كما أن ظروف الاحتلال والقهر والبؤس، جعلت من الهم السياسي والكفاحي، همّاً مباشرا وملّحا، لقد انعكس ذلك في فهم العلاقة بين الشكل والمضمون فهماً مشوشاً، وفي عدم إدراك الوظيفة الاجتماعية والفنية للمسرح، وما جرى من انشقاقات وتعدد في اتجاهات الفرق الوليدة، كان نتيجة حتمية لهذا الفهم الخاطىء. وليس ناتجاً عن «قضايا شخصية أو أنانية، أو غير ذلك كما يقول البعض. كما أن هذه الظاهرة ليست سلبية أساساً، فقد عرف المسرح العالمي - الذي مرَّ بظروف صعبة مشابهة - مثل هذه الخلافات، لقد طرد المسرحي الألماني الكبير، ارفن بسكاتور كلمة «فن» من برنامجه بشكل جذري، «وكانت مسرحياتنا - كما يقول - نداءات أردنا من خلالها، أن نؤثر على الأحداث الراهنة، أردنا أن نمارس السياسة»[٣٦] وحين انشقت (بلالين)، جرى شيء مشابه لذلك، واتهمت بلا - لين بمحاولتها «أن تجعل المتعة هدفاً لها» وكأن في ذلك عيباً، كما انها أي بلا - لين - «تركز جلّ اهتمامها على التعجيز والتعقيد والاتيان بما هو جديد، وبخاصة تلك الظواهر الغربية عن أذهان جماهيرنا وتقاليده، بحجة ترسيخ مفاهيم وأسس مسرحية جديدة، تتلاءم ومفاهيم الحركة الفنية المسرحية العالمية»[٣٧].

جاءت هذه الاتهامات، على لسان (بلالين)، لتؤكد الفهم المغلوط لطبيعة العرض المسرحي، الذي يتعامل مع الفن المسرحي بلغة البيان السياسي. دون ادراك، أن المسرح ليس قناة اعلامية تمرر الخطابات الجاهزة والمطبوخة - والنقد هنا لايخص بلالين وحدها بل كثيراً من الفرق التي تشكلت - إن سيادة هذا الفهم السياسي المباشر لدور المسرح، جعل الكثير من الفرق تنقل نصوصها، نقلاً حرفياً من الواقع، مما جعلها تصل إلى أفق مسدود، لتقدم عرضاً أو عرضين ثم تتوقف أو تنشق. كانت هذه الفرق تريد أن تفكر عن الشعب، وتجبره على تقبل ذلك، لكن التفكير «لعبة جماعية»، والفن كما يقول بيلنسكي «لايعني إعادة تصوير الظواهر الخارجية، بل تصوير جوهرها، هذا الجوهر، الذي يمكن أن يكون حتى متعارضاً مع مظاهرها الخارجية المكشوفة للنظرة السطحية». ليس المسرح عرضاً ذهنياً وتحليلاً لشرطنا الحياتي، بل هو إنشاد تبجيلي لرغباتنا العميقة، أو ميولنا الساخرة ويؤكد هملت، «الممثل يقول كل شيء حتى لو كان الاعتراف يقود إلى الكارثة». إن مادة المسرحية أمر قليل الأهمية، ولكن الشي الهام هو أن المسرح، يصبح مكاناً لرؤية سحرية يأتلف فيها العمق مع التقنية، لكي يشعر المشاهد أن دنياه لم تعد دنياه وتضعه أمام عالم منسوخ أو منقول، يصبح أعظم حقيقة من العالم الآخر الواقعي[٣٨]. إنه الكوْن الذي يعاد تكوينه

وينتظم، وفي هذا التجديد تكون العملية الثورية. ذلك هو المسرح الحقيقة ـ الشبح. فكيف إذا كان هذا الشبح ـ الحقيقة مسلحاً بالرصاص؟ إلا أن النظرة السطحية لوظيفة المسرح، بالنسبة لأغلب الفرق المسرحية في الداخل، كانت حالة منطقية وطبيعية ضمن الشروط التي وجد فيها، كما أنها شكلت الطريق الصحيح للوصول الى صيغة مسرح فلسطيني، يمتلك مقومات المسرح العالمي «الراقي» والذي حاولت فرقة الحكواتي الاقتراب كثيرا منه. لقد أدرك رجال المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال، الأزمة، وعبروا عنها في كثير من المناسبات «فأغلبية الأعمال المسرحية وتحت ذريعة الادعاء. بالحرص على عرض الواقع بمشاكله، وكافة قصصه يتناسون أهم شيء في الثقافة الدرامية في العالم»(٣٩). ويؤكد الفنان المسرحي (محمد البطراوي)، على ضرورة الابتعاد عن مسرح الشعارات، لأنه «لايخدم سوى التنفيس، وهو تغطية على النقص الكبير في مقومات العمل المسرحي»(٤٠).

وحدد الكثير من المسرحيين الفلسطينيين في الداخل، طبيعة الأزمة التي وصلت إليها الحركة المسرحية الفلسطينية عام ١٩٧٦، بأسباب اقتصادية وأمنية، وضعف التغطية الاعلامية، وغياب النقد المسرحي، والنظر إلى الفن المسرحي بمنظار ايديولجي ضيق، وضعف دور الجامعات في الحركة المسرحية، وعدم استمرارية الفرق والعروض. ولعل هذا التحديد الدقيق لأسباب الأزمة، هو المفتاح المناسب للخروج من ضيق الأزمة، إلى حيّز الانفراج.

ثانيا: انبثقت الحركة المسرحية الفلسطينية تحت الاحتلال، من بين الأوساط العمالية، فيما سُجل غياب كبير لدور الجامعات في هذه الحركة، يعود ذلك إلى تبلور وانتظام الشريحة العمالية في السبعينات، في إطار العمل الجماعي، بالاضافة إلى دور المقاومة الفلسطينة المسلحة في رفع سوية هذا الوعي وتنظيمه. ولعل غياب الجامعات عن التأثير والتأثر بالحركة المسرحية، يعود إلى ظروف الطلبة وإلى حداثة عهد الجامعات، في الضفة والقطاع (حوالي عام ١٩٧٢ تأسس أغلب الجامعات). انعكس ذلك الانبثاق العمالي، في مضامين النصوص والعروض المسرحية التي غلب عليها معالجة قضايا الاضطهاد الطبقي والوطني، مع خلط كبير في الموضوعات، كقضية تحرر المرأة وغيرها. فأعطى ضعفا في البنى الدرامية لأغلب النصوص التي كتبت خصيصاً للواقع الفلسطيني تحت الاحتلال. كما ظهر ذلك الأثر في طغيان الخطاب السياسي، على الخطاب الجمالي في المسرح الفلسطيني.

ثالثاً: تأثر المسرح الفلسطيني تحت الاحتلال بعد عام ١٩٦٧، بالمسرح الملحمي، وعلى نحو أدق بالمسرح التعليمي البريشتي، تجلى ذلك في محاولة كسر الحاجز، الذي يقف بين المتفرج والممثل، وبين الصالة والخشبة (كما في مسرحية العتمة). إلا أن النصوص المسرحية، بقيت تعاني من خلط في البنية الدرامية للمسرح الملحمي، والذي يختلف عن البنية الدرامية للمسرح التقليدي. فبدا العرض المسرحي، خليطاً من أرسطو وبرشت، وبقيت عملية

الاندماج، متأثرة بالنقل الحرفي للواقع، أو بالخطاب السياسي المباشر وطرح الشعارات، وهذا ماولّد مشكلة في التواصل، كان ماكس راينهاردت قد عبر عنها قبل أربعين عاماً. لم يعد المشاهد الذي يتعلم ويعرف، ـ هو المشاهد المندمج ـ إن العمل «المباشر يوهم بأن هنالك تحركا ثوريا حقيقياً، لكن هذه الثورة تتم حرفياً في الصالة فقط. إن المسرح الذي يعتبر واقعا ويحول إلى حلبة، يولد انفعالات سياسية، من أجل أن يستنفذها من جديد، فوظيفتا التعليم والتنفيس، متلاصقتان جداً، والمسرح معرض لخظر التحول الى بديل لممارسة السياسة». إن الحركة المسرحية في الأراضي المحتلة، تعاني من هذا الالتباس في علاقة المسرح بالتعليم، بالمضمون وبالشكل، لكنه التباس بدأ يزول مؤخرا بحكم نضوج التجربة والوعي.

رابعاً: ومن البند السابق ذكره، جرت محاولات للخروج بالمسرح إلى الجماهير الفلسطينية في المخيمات والمدارس والمعاهد والجامعات والساحات العامة، وهذه ميزة إيجابية، لم يستطع المسرح العربي في البلاد العربية الوصول إلى مستواه.

خامساً: هناك غياب واضح للعنصر النسائي في الحركة المسرحية، إلا فيما يتعلق بالكتابة الدرامية، وحتى على هذا الصعيد، لايتعدى الأمر عدة كاتبات لا أكثر. ومن المرجح، أن ذلك يعود إلى عدم الاستقرار الفلسطيني اجتماعيا، نتيجة سياسة الترحيل والتهجير والطرد، ونتيجة مرحلة الشتات والتوزعات الديموغرافية، على بلدان عربية كثيرة، وفي ظل هذه الظروف، يطغى الانشغال السياسي والنضالي للمرأة الفلسطينية، على انشغالها بالهاجس الفني. وبالفعل فنحن نلمس انخراط المرأة الفلسطينية، في الحركة السياسية والكفاحية بشكل مكثف وكبير.

سادساً: تميز المسرح الفلسطيني، بجماعية العمل تأليفاً واخراجاً وتمثيلاً، وبخاصة فرقة بلالين، وبلا ـ لين وصندوق العجب والحكواتي، وهذا مؤشر على الوعي الحقيقي العميق، للانسان الفلسطيني، الذي جرب العمل الفردي الذاتي، في ظروف سابقة وتعلم من دروسه. وعلى الرغم من إيجابية هذه الخطوة، التي تشكل طموحاً لدى الفرق العربية في الخارج، إلا أن التطبيق البدائي لها، ترك آثاراً سلبية على البنية الدرامية، للنصوص المسرحية، نتيجة عدم وجود تقاليد مسرحية عربية وفلسطينية، للكتابة المسرحية، ونتيجة الفهم الخاطىء أحيانا، والذي يهمّش النص المكتوب، ويعتبره عملاً فردياً. لقد ترك هذا الشيء أيضاً، أثراً سلبياً على ابداع النصوص المسرحية كأعمال أدبية.

وأخيراً..

لايتسع المجال هنا لرصد كل الميزات والخصائص، التي تسمُ الحركة المسرحية

الفلسطينية تحت الاحتلال، نتيجة غنى التجربة وأصالتها، لكن من الضروري الاشارة، إلى الظروف الاستثنائية والقاهرة، التي تعانيها هذه الحركة من قمع للتجمعات، وحظر التجول واعتقال لأعضاء الفرق المسرحية، ومنعها في كثير من الأحيان، بالاضافة إلى المعاناة الاقتصادية الكبيرة. . ويأتي على رأس قائمة المعاناة، جهاز الرقابة الصهيوني. إذ أن على الفرق المسرحية، التي تريد أن تقدم عروضاً مسرحية، أن تمر على أربعة أنواع من الرقابة: الرقابة العسكرية ونائب الرقابة العسكرية، ولجنة المراقبة على الأفلام، والمسرح التابعة لوزارة الداخلية، ولجنة الرقابة التابعة لوزارة المعارف والثقافة، ويخضع للرقابتين العسكريتين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويخضع للنوع الثالث والرابع، القدس المحتلة، وحدود ماقبل ١٩٦٧(٤١).

وإن هذه القوانين، تقف حاجزاً مانعاً بين الفرق المسرحية وجماهيرها، ولعله من المفيد أن نذكر هذه المقارنة، فمن بين (٢٧) عملاً مسرحياً عربياً، قدم للرقابة مابين (١٩٧٧- ١٩٨٤) داخل أراضي ١٩٤٨ رفضت منها عشر مسرحيات. فيما قدم (٤٠٠) طلب لمسرحيات صهيونية، في نفس الفترة منع منها اثنتان فقط(٤٢). ومع ذلك تواصل، الحركة المسرحية الفلسطينية تحت الاحتلال، تأصلها وتطورها ونضجها، وبالتالي، امتدادها على كامل أرض فلسطين، لتلعب دوراً ثورياً هاماً وخطيراً.

الهوامش والمراجع:

(١) جان دوفينو، سوسيولوجية المسرح، ج١، تر: حافظ الجمالي ص ٥٤ وزارة الثقافة، دمشق.
(٢) نفس المصدر السابق، عن هنري فوكلين، ص ٥٤.
(٣) نفس المصدر، ص ٨٢ (مرجع سابق).
(٤) راجع بهذا الخصوص، ل. ن كوتولوف «تاريخ تكون حركة التحرر الوطني في المشرق العربي» تر: سعيد أحمد، وزارة الثقافة، دمشق، ورفعت سلام، «قراءة في المسرح الشعري العربي» مجلة قضايا عربية، العدد (١٢) كانون ١ ١٩٨٠ ص ٥٩ ومابعد.
(٥) د. يوسف عز الدين، الاشتراكية والقومية وأثرها في الأدب الحديث، القاهرة ١٩٦٨.
(٦) حسن دوغمان، الأصول التاريخية للدراما في الأدب العربي، جامعة بيروت، ط١، بيروت ١٩٧٣.
(٧) كوتلوف، تاريخ تكون حركة التحرر الوطني، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(٨) نصري الجوزي، تاريخ المسرح الفلسطيني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، شرق برس، ط١ ١٩٨٠، ص١٣، ١٤ وجاءت في الموسوعة الفلسطينية، ص ٥٧٤.
(٩) الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، مج١، ط١ ١٩٨٤، ص ٥٧٤.
(١٠) لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، راجع الجوزي، تاريخ المسرح الفلسطيني، مرجع سابق.
(١١) نصري الجوزي، تاريخ المسرحية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٢.

(١٢) سالم جبران، «ندوة الوحدة حول المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة» أدارها يحيى يخلف، مجلة الوحدة، عدد ٤٤ أيار ١٩٨٨ ص ١٤١.
(١٣) ناجي علوش «أربعون عاما من النضال» مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد السابق، ص١٨.
(١٤) عبد الكريم برشيد، حول المسرح الاحتفالي، لقاء أجراه أكرم اليوسف، مجلة فتح، تشرين أول، ١٩٩٠ ص ٣٦.
(١٥) يوسف أسعد داغر، معجم المسرحيات العربية والمعربة ١٨٤٨ - ١٩٧٥، وزارة الثقافة والفنون ببغداد، سلسلة المعارف والفهارس ط١ - بغداد ١٩٧٨، دار الحرية.
(١٦) راجع بهذا الخصوص، عبد القار ياسين وأحمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٠، الفصل الثاني، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين.
(١٧) خليل السواحري، ندوة مجلة الوحدة، مصدر سابق، ص ١٥٠.
(١٨) محمود شقير، مقاربة أولية لتجربة الحزب الشيوعي الفلسطيني في العمل بين المثقفين، مجلة النهج، عدد (٢٠) / ١٩٨٨، ص ١٣٩.
(١٩) د. بسام خليل فرنجية، «اميل حبيبي الالتصاق بالأرض والدعوة إليها» المعرفة السورية - العددات (٣٠٦، ٣٠٧) / ١٩٨٨ ص ١٤.
(٢٠) الكاتب (المقدسية) العدد ٥٨ شباط ١٩٨٥، بقلم راضي د. شحادة، «المسرح الفلسطيني بين الكر والفر» ص ٥٦.
(٢١) نفس المصدر السابق، ص٨٥٦
(٢٢) توفيق زياد، عن الأدب والأدب الشعبي الفلسطيني ص١٥٩، ١٩٦٠، أورده وجيه مطر في مخطوطة عن المسرح الفلسطيني حتى ١٩٨٠ ص١٩٠.
(٢٣) المسرح الفلسطيني بين الكر والفر، راضي د. شحادة، الكاتب (٥٨) مرجع سابق ص٤٣.
(٢٤) سوسيولوجيا المسرح، جان دوفينو، مصدر سابق ص٨.
(٢٥) البيان الرابع لجماعة المسرحيين الاحتفاليين العرب بالمغرب.
(٢٦) خليل السواحري، زمن الاحتلال، قراءات نقدية في أدب الأرض المحتلة، ص٦٧.
(٢٧) وجيه مطر، الحركة المسرحية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٠، مخطوطة، ص٤٣.
(٢٨) نفس المصدر السابق، ص ٤٥.
(٢٩) المسرح في الداخل، نشرة خاصة عن الأرض المحتلة، ص٨، نقلاً عن وجيه عمر مطر، المرجع السابق.
(٣٠) دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني، مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت، آب ١٩٧٣ ص٥.
(٣١) وجيه عمر مطر، مرجع سابق، ص ٥١.
(٣٢) محمد أنيس، الحركة المسرحية في المناطق المحتلة، ص٢٢٦، نقلاً عن وجيه عمر مطر، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٣٣) الكاتب (المقدسية)، شحادة راضي، الحركة المسرحية في المناطق الفلسطينية المحتلة، عدد ٨٩ تموز ١٩٨٨ ص٧٢.
(٣٤) نفس المصدر، ص٧٢.
(٣٥) نفس المصدر ص٧٦.
(٣٦) فالترهنيك، الدراما الحديث في المانيا، تر: عبده عبود، ص١١٧ وزارة الثقافة، دمشق.
(٣٧) درويش أبو الريش، ندوة مجلة الكاتنب (المقدسية) عدد ٨٣ مرجع سابق ص٨٩.
(٣٨) سوسيولوجيا المسرح، ج١، ص٤٢٦ مصدر سابق.
(٣٩) حديث مسجل لاحد افراد الفرقة (وليد عبد السلام) سجله وجيه عمر مطر وأورده في مخطوطته ص١٠١. مرجع سابق.
(٤٠) ندوة الكاتب (المقدسية)، مصدر سابق، ص٩٨.
(٤١) راضي شحادة، الكاتب (المقدسية)، تجربة الحكواتي، العدد ٩٩ تموز ١٩٨٨، ص٧٧.
(٤٢) الكرمل، العدد ١٦، ص٢٥١.

الملحق - جدول باسماء الفرق الفلسطينية وبعض العروض الفلسطينية التي قدمتها تحت الاحتلال

الرقم	اسم المسرحية	الفرقة التي عرضتها
١ -	قطعة حياة	بلالين
٢ -	العتمة	بلالين
٣ -	يونس الاعرج وشجرة الجوز	بلالين
٤ .	الصعاليك	بلالين
٥ -	نشرة أحوال الجو	بلالين
٦ -	ثوب الامبراطور	بلالين
٧ -	الكنز	بلالين
٨ -	تع تاخرفك ياصاحبي	بلالين
٩ -	ترباتك عمي	بلالين
١٠ -	عنتورة ولطوف	بلالين
١١ -	القاعدة والاستثناء	بلا - لين
١٢ -	العبرة	بلا - لين
١٣ -	مصارعة حرة	بلا - لين
١٤ -	لما نجينا	صندوق العجب
١٥ -	تغريبة سعيد بن فضل الله	صندوق العجب
١٦ -	الحلاّب	المسرح الحي
١٧ -	خروف ونص ونص خروف	الكشكول
١٨ -	بلا عنوان	الكشكول
١٩ -	مأساة بائع الصبر	الزيتون
٢٠ -	عائد الى حيفا	الزيتون
٢١ -	محاكمة الرجل الذي لم يحارب	الزيتون
٢٢ -	الفرافير	مسرح جامعة بيرزيت
٢٣ -	المفتاح	مسرح جامعة بيرزيت
٢٤ -	قراقاش	مسرح جامعة بيرزيت
٢٥ -	حصحص الحبوب	مسرح جامعة بيرزيت

٢٦ -	الثعلب والعنب	مسرح جامعة بيرزيت
٢٧ -	الأب	المسرح الشعبي الناصرة
٢٨ -	الخضيض	المسرح الشعبي الناصرة
٢٩ -	العرس	المسرح الشعبي الناصرة
٣٠ -	باسم الاب والابن	الحكواتي
٣١ -	جليلي ياعلي	الحكواتي
٣٢ -	الحياة اليومية لاسرة فلسطينية	الحكواتي
٣٣ -	ألف ليلة وليلة في سوق اللحامين	الحكواتي
٣٤ -	محجوب يامحجوب	الحكواتي
٣٥ -	ياعنب الخليل	لجنة المسرح
٣٦ -	لنا عودة	المسرح العربي
٣٧ -	ثريا - الحياة لنا	المسرح العربي
٣٨ -	الغرباء لايشربون القهوة	المسرح العربي
٣٩ -	سنزرع الارض من جديد	المسرح العربي
٤٠ -	الرقاصين	المسرح الفلسطيني
٤١ -	الجوهرة - مجمع القبضايات - عند اللزوم اليد الخامسة - بير قلعة اليوم مراكز تفتيش - لنا عودة	المسرح الفلسطيني
٤٢ -	طبيب رغم أنفه	فرقة النجوم
٤٣ط -	الرجل الذي لم يحارب عسكر وحرامية	فرقة النجوم
٤٤ -	الطريد	معهد القدس
٤٥ -	الطرشان طلع تصفق	دبابيس
٤٦ -	خوازيق - الأنتظار الحق على الحق بير المية	
٤٧ -	الطرشان - حفلة سمر - عائد إلى حيفا - مطعم العم دياب مختار المخاتير	فرقة الفراميز فرقة الفرافير
٤٨ -	الطريق من وين	الشموع المقدسية
٤٩ -	الانسان والظل	الشبان المسلمين

٥٠ -	دكاترة اليوم ـ ماذا يفعل هؤلاء	الأنوار
٥١ -	نادي النساء ـ الافراح والحب	وليم السلفيتي
٥٢ -	الأيدي الناعمة	المسرح التجريبي
٥٣ -	اخذ مني وانا سيدك	معهد الفنون الجميلة
٥٤ -	البيت الصاخب ـ العريس المزيف مدينة الاحلام ـ الاسكافي السعيد	فرقة الفنون المسرحية
٥٥ -	الطوفان	فرقة المسرح العالمي
٥٦ -	الموت الكبير ـ حصحص الحبوب	مسرح الغربال
٥٧ -	القضبان	المسرح الفلسطيني
٥٨ -	المطر في عز الصيف	المسرح الفلسطيني
٥٩ -	اتفرج ياسلام	مسرح شباب الامعري
٦٠ -	محاكمة الرجل الذي لم يحارب	المسرح الاسلامي الكبير
٦١ -	متى ينتهي المشوار	مسرح الشروق المقدسية
٦٢ -	المهرج ـ فجر الأمل	دلال المسرحية
٦٣ -	دبوس في الهواء عرس تشرين	مسرح جامعة النجاح
٦٤ -	الغريب ـ الرحلة الاولى	المسرح الحر في الناصرة
٦٥ -	راجع يا	مسرح ٣٠ آذار
٦٦ -	قراقاش	عائلة المسرح
٦٧ -	الطريق	نادي القدس الرياضي
٦٨ -	هارون الرشيد والاسكافي السعيد الملك ميداس ـ معك ولعة كاليجولا	فرقة مسرح الورشة الفنية
٦٩ -	الوجوه الملونة	المسرح الفلسطيني في قطاع غزة
٧٠ -	حاميها حراميها	الفنون المسرحية بيت جالا

المصدر:
الكاتب المقدسية
بيانات بعض الفرق وبرامجها
عمرو وجيه مطر ـ مرجع سابق

الدور الاسرائيلي تطور عرب ١٩٤٨ ديموجرافيا، اجتماعيا، سياسيا (١٩٤٨ ـ ١٩٦٦)

جورج المصري*

استطاعت العصابات الصهيونية الاستيلاء على قرابة ثلاثة ارباع فلسطين ، لتقيم عليه الدولة العبرية ، بعد ان تمكنت من تشريد نحو ٧٣٦ ألف فلسطيني من وطنهم ، في حين بقي في هذا الجزء المحتل نحو ١٥٦ ألف فلسطيني ، اصبح يطلق عليهم فيما بعد فلسطينيو ١٩٤٨ . أو عرب « اسرائيل » .

وتعد مأساة ذلك الجزء من الشعب العربي الفلسطيني محوراً هاماً من محاور القضية الفلسطينية . فقد اصبحوا بين عشية وضحاها أقلية عربية ، في دولة معادية ، تُواجه العنصرية الصهيونية دون سند قوي وفعال .

وظلت تلك الاقلية صامدة متشبثة بأرضها ، فقاومت الحكم العسكري ، ومصادرة اراضيها واملاكها . بل وطورت رؤيتها النضالية مع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما شكل للعدو مأزقاً حقيقياً . وأهم أركان ذلك المأزق ، أن الآفاق المستقبلية المتوقعة للزيادة السكانية لعرب « اسرائيل » ، تشير الى تصاعد مستمر يهدد الكيان العنصري ، لان عددهم سيمثل ٢ر١ مليون نسمة أو ٢٢ بالمائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠ .

واذا كانت الانتفاضة قد أعادت قضية الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع مرة اخرى الى دائرة الضوء ، فان هناك قدراً كبيراً من التعتيم الاعلامي ، والتجاهل السياسي ، يحيط بعرب « اسرائيل » ، وواقعهم وأفكارهم واتجاهاتهم السياسية . وتنصرف هذه الدراسة الى متابعة التطور الديموجرافي لهؤلاء منذ عام ١٩٤٨ ، والكشف عن الضغط الاستعماري الذي مورس ضدهم ، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وأخيراً مواقفهم

---

* باحث في الشؤون العربية من مصر.

السياسية حتى ١٩٦٦ .

لدى صدور قرار الامم المتحدة ١٨١ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، كان عدد سكان فلسطين ٩٧٠ر٠٠٠ نسمة ثلثهم من العرب ، والباقي من اليهود . وبعد عام على قيام الدولة الصهيونية ، والحاق قطاع غزة بالادارة المصرية ، والضفة بالمملكة الاردنية ، بلغ عدد سكان « اسرائيل » ١ر١٧٤ر٠٠٠ نسمة فقط . وكانت فلسطين تحت الانتداب تضم ٤٤٧ بلدة عربية ، وعربية يهودية ، بينها ٤٣٤ قرية ، بقي منها ٨٨ قرية عربية عام ١٩٤٩ ، وبقي العرب يقطنون سبع مدن فقط ، بعد ان كانوا منتشرين في ثلاث عشرة مدينة ، وانخفضت نسبة سكان المدن العرب من ٣٦٪ قبل الحرب ، الى ٢٦٪ عام ١٩٥١ . وبعد ذلك الى اختفاء السكان العرب من مدن بيسان والقدس الغربية وبئر السبع وطبرية ، خلال الحرب ، واختفائهم التقريبي من حيفا ويافا واللد والرملة ، بينما ارتفع عدد سكان القرى العربية خلال الفترة عينها . فكل المدن والقرى العربية التي كانت مسرحاً للمعارك ، خلت من سكانها . إما بنزوحهم ، أو بطردهم . فقد كانت قوات الهاجاناة تقصف المدن العربية ، وتنفذ أعمالاً إرهابية ضد سكانها ، لاجبار سكانها على تركها . وهكذا طرد نحو ٤٠٠ ألف عربي من ديارهم ، في الفترة من صدور قرار التقسيم ، حتى اعلان الدولة ، خاصة وان القوات الاسرائيلية ظلت تخرق قرارات وقف النار بعد ١٥ مايو/ آيار ، وتحتل البلدات العربية ، وتهجّر سكانها ، بهدف احتلال فلسطين كلها . ويعيش هؤلاء السكان العرب داخل « اسرائيل » في ثلاث مناطق جغرافية رئيسية ، هي : المنطقة الشمالية ، والمنطقة الوسطى ، والمنطقة الجنوبية . وتضم المنطقة الاولى الجليل الشرقي والاوسط ، حيث تعيش اكثريتهم ، ومركزها مدينة الناصرة . وتضم المنطقة الثانية اللد والرملة ومنطقة المثلث ، وأطلق على هذه المنطقة اسم « المثلث الصغير » ، لكونها جزءاً من منطقة جنين ونابلس وطولكرم ، التي بقيا يومها خارج نطاق الاحتلال الاسرائيلي .

وكان المثلث الصغير قد ضم الى « اسرائيل » ، بعد اتفاقية الهدنة الاردنية - الاسرائيلية ، في ابريل/ نيسان ١٩٤٩ . أما بقية السكان العرب ، فتسكن المنطقة الجنوبية في النقب . ويوازي انتشار تجمعات السكان العرب انتشارهم في المناطق التي يسكونها . فهم يتوزعون داخل المدن الكبيرة والصغيرة وفي القرى ، وخارج حدود المجالس القروية والبلدية ، ويعيش قسم منهم في مدن عربية كأم الفحم والناصرة ، أو داخل المدن المختلطة . ولكن القسم الاكبر يعيش داخل مدن وبلدان عربية خالصة . وقد جاء ذلك التركز نتيجة طرد معظم الفلسطينيين ، وحملهم على الرحيل بجميع وسائل الترهيب . واتجهت السلطات الاسرائيلية الى الزعم القائل ، بان عرب فلسطين هم الذين فضلوا الرحيل ، ولبوا الدعوة التي وجهها القادة العرب بالمغادرة ، لافساح المجال أمام الجيوش

العربية لدخول فلسطين . وفي وثيقة صهيونية بعنوان « حركة الهجرة لعرب ارض « اسرائيل » خلال الفترة ١٩٤٧/١٢/١ الى ١٩٤٨/٦/١ » ، نجد احد عشر سبباً أدت الى مغادرة العرب . وجاء في الوثيقة « ان تأثير العمليات اليهودية العسكرية على حركة الهجرة كان هو التأثير السائد . اذ ان سبعين بالمائة من السكان قد تركوا اماكنهم ، وهجروا بسبب تلك العمليات » . وورد في الوثيقة أيضاً « انه ليلة الاعلان الصادر عن الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، كان يوجد في المنطقة المخصصة « لاسرائيل » نحو ٣٤٢ الف عربي ، كانوا يقطنون في احدى عشرة قرية ، وأربع مدن ، هي حيفا وطبرية وصفد وبيسان . وبحسب الوثيقة ، كانت حتى ١٩٤٨/٧/١ « ١٨٠ » قرية عربية قد اصبحت خالية من السكان ، وبقي في حيفا ٥٠٠ مواطن فقط ، ويشكل مجموع الذين خرجوا من فلسطين ، حتى ذلك الحين ٢٣٩ ألف نسمة . وهكذا حددت الرؤية الاسرائيلية لاثر حرب ١٩٤٨ ان الذين بقوا في « اسرائيل » ١٦٠ الف فلسطيني .

- ٢ -

ولم يقتصر الامر على الارهاب والتشريد ، وانما اتخذت السلطات الاسرائيلية عدداً من التدابير ، من خلال وسائل جديدة تحقق لهم هدفين :

أولهما : الاستمرار في اجلائهم وطردهم تدعيماً للاستيطان الصهيوني المستمر .

وثانيهما : افقاد من يتبقى منهم هويته القومية ، وتحويله الى مواطن من الدرجة الثالثة .

وفي الفقرات التالية نتناول تلك الوسائل بالتفصيل :

أولاً : حرمان العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي من حق المواطنة . فقد سنت حكومة « اسرائيل » قانوني العودة والجنسية في ١٩٥٠/٧/٣ ليُكَونا معاً نظام الحصول على الجنسية الاسرائيلية . ونص قانون الجنسية ان المواطنين غير اليهود يحصلون على الجنسية بطرق ثلاثة ، هي الاقامة والولادة والتجنس . فبالنسبة للاقامة ، فان القانون يمنح الجنسية للشخص الذي كان مواطناً فلسطينياً ، قبل تأسيس « اسرائيل » ، ولم يصبح مواطناً اسرائيلياً ، وفق المادة ٢ . عملاً من يوم التأسيس ، اذا حقق الشروط الآتية مجتمعة ، ١ - كان فد سَجّل في ١٩٥٢/٣/١ كساكن في ظل التسجيل العام للسكان عام ١٩٤٩ ، ٢ - كان ساكناً في « اسرائيل » يوم نفاذ هذا القانون ، ٣ - كان في « اسرائيل » أو في منطقة أصبحت مقاطعة اسرائيلية ، بعد تأسيس الدولة ، من يوم التأسيس الى يوم نفاذ هذا القانون ، أو دخل « اسرائيل » بصورة شرعية خلال هذه الفترة . وبالنسبة لمنح الجنسية بالولادة ، فقد قصرت على الاطفال المولودين لمواطنين اسرائيليين .

اما منح الجنسية بالتجنس فيتطلب الشروط الآتية مجتمعة وهي : - كان في اسرائيل -

امضى فيها ثلاث سنوات من أصل خمس سنوات سابقة ليوم تقديم طلبه ـ يحق له الاقامة في اسرائيل بصفة دائمة ـ استقر أو ينوي الاستقرار في اسرائيل ـ ملم باللغة العبرية ـ تخلى عن جنسيته السابقة ، أو اثبت انه سينقطع عن كونه مواطناً اجنبياً ، حال صيرورته مواطناً اسرائيلياً . وتنص المادة نفسها على انه عندما يستوفى المتقدم لنيل الجنسبة هذه الشروط ، يقوم وزير الداخلية ، اذا ما وجد الامر مناسباً لمنحه الجنسية الاسرائيلية . الا أنه في كلتا الحالتين على المتقدم بالطلب ان يقسم يمين الولاء لاسرائيل . وتنص المادة ١٤ ، انه باستثناء حالة التجنس ، يشترط التخلي عن الجنسبة السابقة للحصول على الجنسية الاسرائيلية . . اما المادة ١٨ ، فقد نصت على الغاء نظام الجنسية الفلسطينية للفترة بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٤٢ ، عملاً من يوم تأسيس « اسرائيل » . وتنص على ان أية إشارة في أي من أحكام القانون الى الجنسية الفلسطينية ، أو المواطنين الفلسطينيين يجب ان تستبدل بالجنسية الاسرائيلية أو المواطنين الاسرائيليين .

وقد ترتب على ذلك القانون تأثيرات ضارة على عرب « اسرائيل » وهي :

أ ـ لقد نزع هذا النظام بشكل قانوني الجنسية الفلسطينية عن هؤلاء السكان الاصليين . فقد نصت المادة (١٨/أ) من قانون الجنسية ، عام ١٩٥٢ ، على أنه « تلغى مراسيم المواطنية الفلسطينية ، ١٩٢٥ ـ ١٩٤٢ ، عملاً من يوم تأسيس الدولة » ، بينما نصت المادة (١) على انه « لن تكون هناك جنسية اسرائيلية ، الا في ظل هذا القانون » .

ب ـ أخضع هذا النظام حصول الفلسطينيين العرب على الجنسية باعتبارهم غير يهود ، الى شروط وقيود معينة ، بينما يمنح « آلياً » لليهود المستوطنين ، أو المهاجرين بمجرد وصولهم الى « اسرائيل » . فقد نصت المادة (٣/أ) من قانون الجنسية ١٩٥٢ على الشروط والقيود الآتية مجتمعة :

ـ ان يكون مسجلاً في ١٩٥٢/٣/١ كمقيم بموجب قانون تسجيل المقمين .

ـ ان يكون ساكناً في « اسرائيل » يوم سريان مفعول هذا القانون .

ـ ان يكون في « اسرائيل » ، أو في منطقة أصبحت أرضاً اسرائيلية ، بعد تأسيس الدولة ، من يوم تأسيسها حتى سريان مفعول هذا القانون ، أو دخل « اسرائيل » بشكل قانوني خلال هذه الفترة .

جـ ـ ان تنفيذ هذه الشروط لم يكن سهلاً بل كان مستحيلاً في بعض الاحيان . فلقد كان على المواطن الفلسطيني إبراز جواز سفره ، أو تذكرة هويته ، لكي يثبت إقامته ، لكن عدداً قليلاً من الفلسطينيين كان يحمل في عهد الانتداب جواز سفر . أما هؤلاء الذين كانوا يحملون تذاكر هوية ، وان كان عددهم كبيراً ، فانهم إما فقدوها ، أو صادرها الجيش الاسرائيلي ، اثناء الحرب ، كما ان تأسيس اسرائيل اقترن بالارهاب والدمار ، وتشرد عدد ضخم من العائلات . وعندما توقفت العمليات الرئيسية ، حاول هؤلاء اللاجئون العودة

الى بيوتهم ، وكان من المستحيل تحت هذه الظروف التفرقة بين العودة الشرعية ، وغير الشرعية . ومما زاد في الارتباك ، ان حدود « اسرائيل » لم تكن قد استقرت ، ولا عرفت من قبل أكثرية السكان ، وبذلك فقد ضمنت السلطات الاسرائيلية من خلال نظام الجنسية ، التخلص من عدد كبير من العرب الاصلين ، نتيجة لممارساتها التميزية والعنصرية ضدهم ، لكونهم غير يهود ، ولانهم السكان الاصليون ، الذين تتعمد هذه السلطات تحقيق اهدافها الصهيونية على حساب وجودهم ، وحقوقهم الوطنية المشروعة .

ثانياً : فرض الحكم العسكري على فلسطيني ١٩٤٨ ، فُرض على العرب الاصلين نظام حكم عسكري ، طبقت بموجبه مختلف القيود على حريتهم ، وأصبح هذا النظام هو الأداة الاساسية التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية لممارسة سياستها تجاه لعرب . ويعتمد ذلك على قانونين هما : أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ، وانظمة الطوارىء (مناطق الامن) عام ١٩٤٩ .

وبالنسبة للقانون الاول ، فقد قيد حريات فلسطينيين ١٩٤٨ على النحو التالي :

أ ـ منع المواطنين من التعبير عن آرائهم بأي وسيلة من وسائل الاتصال ، دون الحصول مسبقاً على رخصة بذلك ، بالاضافة الى حق الرقيب على الصحف في منع نشر أو استيراد أو توزيع أي مادة ، يعتقد انها تضر بأمن « اسرائيل » .

ب ـ منع أو تقييد استعمال الطرق ، فتح المحلات أو اغلاقها ، تقييد الخدمة التليفونية ، أو وضع شروط على استخدامها .

جـ ـ مصادرة أية دار أو بناية أو أرض ، اذا اشتبه بأن عياراً نارياً أطلق منها ، أو اذا اقتنع بان سكانها قد ارتكبوا جرماً ، أو حاولوا ارتكابه . كما يجوز لأي قائد عسكري ، ان يهدم الدار أو البناية ، أو يتلف المزروعات .

د ـ اعلان اية منطقة أو مكان انها منطقة مغلقة . وكل من دخل أو غادر تلك المنطقة ، أو ذلك المجال ، دون الحصول على تصريح خطي بذلك ، صادر من القائد العسكري ، أو بالنيابة عنه ، يعتبر انه ارتكب جُرماً . وبموجب هذه المادة ، أعلنت كل القرى العربية ، وأماكن سكن العرب وتجمعهم من الجليل والمثلث والنقب ، مناطق مغلقة ، ولا يجوز للعربي مغادرتها أو دخولها ، لأي سبب أو غاية ، دون الحصول مسبقاً على تصريح خطي من الحاكم العسكري للمنطقة .

هـ ـ إجبار أي شخص على العيش في مكان ما في « اسرائيل » (أي نفيه) ، بحسب ما يقرره الحاكم العسكري ، أو عدم ترك مكان ما ، خلال الفترة التي يعينها ، بالاضافة الى تكليف ذلك الشخص بتبليغ تنقلاته الى السلطات ، وكذلك منعه من اقتناء أية مادة معينة ، أو فرض القيود على اقتنائه لتلك المادة ، أو استعماله لها .

ز ـ الاعتقال الاداري ، أي اعتقال أي شخص لمدة لا تزيد على سنة واحدة ، قابلة

للتجديد في نهايتها ، دون توجيه أية تهمة الى المعتقل ، أو تقديمه الى المحاكمة .

و ـ فرض حظر التجول الشامل أو الجزئي في منطقة معينة أو قرية معينة .

ز ـ مراقبة بيع السلاح والاحتفاظ به ، أو استعماله ، ومنع وتحديد وتنظيم شراء أو بيع هذه الادوات ، أو الذخيرة ، أو المواد المتفجرة ، وكذلك سلطة الغاء وتجديد كل ترخيص بحمل السلاح .

ومن أجل ضمان تطبيق الصلاحيات التي تمنحها الانظمة المذكورة ، ومعاقبة من يخالفها ، أقيمت شبكة خاصة من المحاكم العسكرية ، مهمتها الحكم في القضايا التي تتعلق بمخالفة هذه الانظمة .

وقد بدأ استعمال هذه الانظمة بالفعل رسمياً منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠ ، حيث ارتكز نشاط الحكم العسكري بصورة رسمية قضائية على انظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ، وعين الحُكّام العسكريون قادة عسكريين . أما الصلاحيات القضائية ، وفقاً للانظمة ، فقد انيطت بمحاكم عسكرية عَيّنها رئيس الاركان العامة . ومع اتخاذ قرار التطبيق ، استخدم وزير الدفاع الصلاحيات الممنوحة له ، وبحسب تلك الانظمة ، فعين حُكّاماً عسكريين لثلاث مناطق رئيسية في « اسرائيل » ، تمتد على مساحات واسعة ، وهذه المناطق هي الجليل (الحكم العسكري في الشمال) ، والمثلث (في المنطقة الوسطى) ، والجنوب (في النقب) . ويعيش فيها أكثر من ثلاثة ارباع السكان العرب في « اسرائيل » .

كما أن قسماً من تلك المناطق ، قُسِم الى وحدات صغيرة ، عرفت باسم المناطق المغلقة . وكانت كل منطقة منها تحتوي عادة على قرية أو مجموعة من القرى العربية ، لا يجوز الدخول اليها ، أو الخروج منها لأي سبب كان ، دون تصريح خطي من الحاكم العسكري . وكانت الحدود الدقيقة لمناطق الحكم العسكري ، والمناطق المغلقة داخلها ، غير معلومة للسكان العرب ، لانه لا ينشر شيء بصورة رسمية أو غير رسمية عن حدود المناطق التي يسيطر عليها الحاكم العسكري . وكان هذا سبباً في مخالفة كثير من السكان العرب ، نظراً لأن جهلهم بحدود هذه المناطق ، لا يعتبر حجة أمام المحكمة العسكرية في الدفاع عن النفس .

اما الركيزة القانونية الثانية وهي انظمة الطوارىء . فتخول وزير الدفاع صلاحية اعلان قطاع معين من الارض داخل اسرائيل بعرض ١٠ كيلومترات شمال خط العرض ٣١ و ٢٥ كيلومتراً جنوبي خط العرض نفسه ، وذلك على امتداد الحدود كلها ، أو عن جزء منها ، كمنطقة أمن . وقد استغل وزير الدفاع صلاحياته ، وفق هذه الانظمة ، فأعلن عن نصف مساحة الجليل تقريباً كمنطقة أمن ، وهي منطقة تحتوي على العديد من القرى العربية . لذلك أعلنت كل منطقة المثلث ، المأهولة بالعرب في أواسط « اسرائيل » كمنطقة أمن ، بالاضافة الى منطقة ثالثة بالقرب من قطاع غزة ، ورابعة على الخط الحديدي يافا ـ

القدس ، بالقرب من قرية بتير .

ووفقاً لهذه الانظمة ، فان اعلان منطقة معينة « منطقة أمن » ، يعني منح وزير الدفاع صلاحية فرض نفس القيود التي تفرضها أنظمة الدفاع (الطوارىء) ١٩٤٥ ـ السابق ذكرها ـ على مناطق الامن ، باعتبارها مغلقة ، بمعنى منع أي انسان لا يسكن بصورة دائمة في تلك المنطقة ، من دخولها ، أو الوجود فيها الا بتصريح خاص من السلطة المختصة التي عينها وزير الدفاع . ومَنحت هذه الانظمة وزير الدفاع ، أو السلطة التي يعنيها صلاحية طرد أحد السكان الدائمين في منطقة الامن ، خلال اربعة عشر يوماً ، من تاريخ تسلمه أمر الطرد . ومن الجدير بالذكر ان تطبيق الصلاحيات التي تخولها هذه الانظمة ، قد ترك لتقدير الحاكم العسكري ، الذي له الحق في تطبيقها على أية حال يعتقد فيها ان ذلك ضرورة « لتأمين السلامة العامة ، أو الدفاع عن « اسرائيل » ، أو المحافظة على النظام العام ، أو اخماد عصيان أو ثورة أو شغب » . ويُمَكِن هذا التعريف الشامل الحاكم العسكري عملياً ، من التدخل في كل نواحي حياة المواطنين الذين يعيشون تحت سلطته . ولقد طبقت هذه الانظمة بقسميها ضد العرب في « اسرائيل » ، سواء أكانوا يسكنون داخل مناطق الحكم العسكري أو خارجها . فالعرب الذين يسكنون خارج المناطق المذكورة ، فرضت عليهم قيود التنقل فقط ، أي منعهم من دخول مناطق الحكم العسكري ، دون تصريح خاص . أما العرب الذين يسكنون داخلها ، ففرضت عليهم ، بالاضافة الى قيود التنقل ، جميع القيود الصارمة الاخرى ، مثل مراقبة الشرطة ، والنفي والاعتقال الاداري . مع العلم ، بأن كل تلك الانظمة ، لا تطبق على اليهود . ويؤكد مراقب الدولة هذه السياسة الاسرائيلية بقوله : « ان أمر الحكم العسكري الذي يعلن منطقة ما مغلقة ، يطبق بحسب الامر العام والشامل على كل مواطن دون استثناء . لذلك فان كل من يدخل منطقة مغلقة ، أو يخرج منها ، دون تصريح خطي من الحاكم العسكري ، يرتكب مخالفة جنائية . ولكن لا يطلب من اليهود تصريح كهذا ، ولا تتخذ ضدهم اجراءات جنائية ، حين مخالفتهم للمادة ١٢٥ (هذه المادة) . وقد ظلت قوانين الحكم العسكري سارية حتى عام ١٩٦٦ . وقد أسس ذلك الحكم الذي فرض على القطاع العربي طوال ثمانية عشر عاماً ، سياسة تميزية ضد العرب الاسرائيليين ، وأغلق في وجههم الباب أمام المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في بناء الدولة ، على أساس المواطنية الكاملة والمتساوية ، والتمثيل الملائم التي تعهدت حكومة « اسرائيل » بها ، في « اعلان الاستقلال » ، مايو/ آيار ١٩٤٨ .

ثالثاً : الاستيلاء على الاراضي العربية : لقد كان الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية هدفاً من أهداف الحركة الصهيونية منذ نشأتها . وترجم هذا الهدف الى سياسة اسرائيلية ثابتة ، ازاء العرب السكان الاصليين منذ ١٩٤٨ . فقد استولت اسرائيل ـ نتيجة

اتفـاقيات الهدنة بعد الحرب ـ على ما يقرب من عشرين مليون ونصف مليون دونم من مساحة فلسطين ، وابتداء منذ عام ١٩٥٠ ، تقرر هضم هذه الاراضي ، ووضعها ضمن الـدولـة الجـديدة ، وذلـك باصـدار وتنفيذ سلسلة من القـوانـين والانظمة والاجراءات الادارية ، التي رأت السلطة الاسرائيلية من الملائم اتخاذها لاخفاء الشرعية على عمليات الاستيلاء :

١ ـ قانـون امـوال الغائبين ١٩٥٠ . وكان الهدف منه تحديد الوضع القانوني لاموال الغائبين (اللاجئين الفلسطينيين) الموجودين خارج « اسرائيل » ، وذلك بتحويل ملكيتها الى القيِّم على أموال الغائبين . ويعد هذا القانون من اقسى القوانين التي أدت الى مصادرة عشرات الآلاف من الدونمات ، بالاضافة الى املاك أخرى تقدر بملايين الجنيهات .

٢ ـ المادة ١٢٥ من انـظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ . واتاحت هذه المادة صلاحية اعلان مناطق معينة مناطق مغلقة ، وبالتالي منع الكثير من العرب من العودة الى قراهم ، بعد معارك ١٩٤٨ ، وتمت مصادرة املاكهم واراضيهم .

٣ ـ أنـظمـة الـطوارىء (منـاطق الامن لسنة ١٩٤٩) ، والتي حولت وزير الدفاع ، والسلطات الاسرائيلية إصدار أمرها الى احد السكان الدائمين في منطقة أمن ، بالخروج منها . ومعنى هذا أنها خولته سلطة طرد سكان كل قرية ، توجد داخل مناطق الامن ، وبالتالي مصادرة اراضيهم لصالح مؤسسات الاستيطان) .

٤ ـ انظمة الطوارىء (استغلال الاراضي المبورة ١٩٤٩ ، والتي كانت قد نشرت أصلاً بأمر الحكومة الاسرائيلية المؤقتة قبلها بستة أشهر) .

واستخـدمت السلطات الصهيونية هذه الانـظمـة في مصادرة الاراضي العربية ، بتخويلها وزير الزراعة سلطة الاستيلاء عليها ، بحجة أنها مُبوّرة لتأمين فلاحتها . واستغل ذلك عملياً في المصادقة على عمليات الاستيلاء ، التي تمت بالتنسيق بين هذه الانظمة وبين صلاحيات الحكم العسكري ، أي باعلان مقاطعة معينة مناطق مغلقة ، يعتبر دخولها دون تصريح خطي مخالفـة أمنية خطيرة ، فتتحـول أراضيهـا في مدة قصيـرة الى « أرض غير مفلوحة » ، فيصدر أمر وزير الزراعة بالاستيلاء عليها ، لتأمين فلاحتها . وقد بلغ مجموع مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها ، بموجب هذه الانظمة ، نحو ٢٥ ألف دونم .

٥ ـ قانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في حالة الطوارىء لسنة ١٩٤٩ . ومنحت المادة ٣ من القانون الحكومة الاسرائيلية ، صلاحية تعين سلطة مختصة ، لها الحق في اصدار « أمر بالاستيلاء على عقارات وأمر اسكان » ، وذلك لاسكان المهاجرين اليهود القادمين لاسرائيل ، أو لاجلاء بنايات ، واستعمالها مكاتب أو منشآت للاجهزة الاسرائيلية الرسمية المختلفة .

٦ ـ قانون استملاك الاراضي (مصادقة الاعمال والتعويض) لسنة ١٩٥٣ . ويأتي هذا

القانون خطوة متممة للقوانين السابقة ، بهدف نقل ملكية الاراضي التي تم الاستيلاء عليها رسمياً ـ بعد ان تم تحويلها عملياً ـ الى الدولة . ويمنح هذا القانون وزير المالية صلاحية نقـل ملكية الاراضي التي تم الاستيلاء عليهـا بحسب القـوانـين السابقـة الى دولة « اسرائيل » ، عن طريق سلطة الانشاء والتعمير . واستغلت السلطات هذا القانون في الاستيلاء على (١٢٠٠) دونم من أراضي الناصرة ، ضمن مشروع تهويد الجليل الاعلى . وعلى (٢٠٠٠) دونم من الاراضي في سهل البطوف التابع لقريتي عرابة وسخنين ، ضمن مشروع تحويل مياه نهر الاردن .

٧ ـ قانـون الاراضي الاستمـلاك للمقاصد العامة لسنة ١٩٤٣ : والذي استخدمته السلطات في الاستيلاء على الاراضي العربية ، بحجة انها مطلوبة لاقامة أبنية للمكاتب الحكـومية المختلفة ، وذلك بعد ان استنفذت كل قوانين المصادرة التي سبقت ، ولم تبق اراضي عربية يمكن مصادرتها بموجبها ، غير انه بعد امتلاك تلك الاراضي اقيمت عليها مساكن للمهاجرين اليهود الجدد .

٨ ـ قانون التقادم لسنة ١٩٥٨ . وافترض هذا القانون ان كل الاراضي في « اسرائيل » ملك للدولة بالاساس ، وان على من يدعي ملكية أرض ما ان يثبت انه مع سابقيه الذين استلم الاراضي منهم ، يسيطر على تلك الارض ، ويفلحها منذ خمسين سنة متتالية . وقد استخدمت السلطات الاسرائيلية طرق عديدة ، مثل تقديم الادعاءات ، وعقد العديد من المحاكمات لتسوية الاراضي . وذلك في سبيل تحويل ملكية عشرات الآلاف من الدونمات من العرب ، الى دولة « اسرائيل » التي اعتبرت المالكة لثلث الاراضي .

٩ ـ اعلان املاك الوقف الاسلامي ، بمختلف انواعها ، املاك غائبين أيضاً ، مثلها في ذلك مثل ملك أي مُهجّر فلسطيني آخر . وللقيِّم ، بناء على ذلك ، الحق في التصرف فيها ، وتسخيرها لاغراض الاستيطان الصهيوني .

وهكـذا فان السلطات الاسرائيلية قد استطاعت مصادرة الاراضي العربية في « اسرائيل » ، بما يقارب مساحته من المليون دونم منذ عام ١٩٤٨ .

واستخدمت هذه المساحة كلها في تدعيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، سواء لانشاء المستوطنات الزراعية بأنواعها المختلفة ، أو لاغراض اسكان اليهود وحدهم ، وذلك على حسـاب ملاكهـا الأصلين ، وهم العـرب الفلسـطينيون . كذلك وضعت سلطات الاحتلال خططاً عديدة لتهويد النقب ، عن طريق افراغه نهائياً من العرب . وكانت أولى هذه الخطط تشريد حوالي ٨٠ بالمائة من سكانه العرب اثناء حرب ١٩٤٨ ، وأقامت على أراضيهم المستـوطنـات ، ومنعت سكـانـه الاصلين من حوله ، بعد تجميعهم في محمية صغيرة ، تبلغ مساحتها ميلون دونم ، وتمثل عشرة بالمائة فقط من الاراضي التي كان عرب النقب يعيشون عليها . وتقع هذه المنطقة الى الشمال ـ الشرقي من بئر السبع . كما وضعت

السلطات عام ١٩٥٨ خطة لتوطين البدو في اللد والرملة لاقتلاعهم من منطقة النقب ، والاستيلاء على اراضيهم نهائياً . وقـاوم العرب ذلـك الاجراء بعنف ، ورفضوا مغادرة اراضيهم ، مما أرغم سلطات الاحتلال على صرف النظر عن هذه الخطة . ووضعت خطة أخرى عام ١٩٦٧/٦٦ ، تستهدف الاستيلاء على ما تبقى بين ايدي العرب من اراضي ، وذلك عن طريق وضع مشروع جديد ، يتلخص في تركيز البدو في ١٢ مدينة أو قرية . ومن أصل هذه المدن والقرى تمكنت السلطات من اقامة ثلاثة قرى فقط هي تل السبع والكسيفة وراهط .

ولم تتوقف السلطات الاسرائيلية عن ذلك ، بل سعت الى هدم ما يسمى بالبيوت غير المرخصة في الوسط العربي التي يقطنها « عرب اسرائيل » ، واستصدرت من أجل ذلك قرارات من المحكمـة ، ونفذت جزءاً من مخططها . وقد نشأت ظاهرة البيوت غير المرخصة ، من غياب لجان التنظيم المحلية ، وعدم إجازة السلطة للمخططات الهيكلية ، وتزايد الفجوة بين الطلب على المساكن والمتوافر منها ، وتُبين المعلومات المتوافرة ، أن عدد البيوت التي تفتقر الى الترخيص ، يصل الى ما بين ٢٠,٠٠٠ ـ ٢٤,٠٠٠ مسكن ، صدر بحق ٥٠٠٠ منها على الاقـول أوامر بالهدم ، مما يجعل عدد المتضررين من عملية هدم البيوت غير المرخصة ، اذا ما تمت ، مابين ١١٠ الاف الى ١٣٢ الف نسمة وهي نسبة عالية ، تصل الى حوالي ٢٠ بالمائة ، من مجموع السكان العرب في «اسرائيل».

وحاولت حكومات الكيان الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ العمل على إنقاص مساحة أراضي البناء لعرب «اسرائيل»، بالاضافة الى تخلفها عن إقرار المخططات الهيكلية للمدن والقرى العربية، وافتقار الوسط العربي الى الدعم المالي الحكومي للاسكان. وتشير ميزانية وزاءة الاسكان للعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، الى ان ٩٣ بالمائة منها، خصص للاسكان اليهودي و«١» بالمائة للاسكان العربي.

وتتميز المدن المختلطة في «اسرائيل» بمشكلات خاصة . فالسلطة الاسرائيلية المسؤولة ، انشأت منذ ١٩٤٨ مائة مسكن فقط، لسد حاجة ٦٠,٠٠٠ مواطن عربي في تلك المدن، علماً بأن ٤٣ بالمائة من هؤلاء، ينتمون الى العشر الاخير من سلم الدخل الاسرائيلي، والذي يضم أصحاب مايسمى بمداخيل الفقراء وينتمي ٢٣ بالمائة منهم إلى العشر قبل الاخير من هذا السلم. ويصف تقرير اسرائيلي رسمي صدر عام ١٩٧٠ ، بأن حالة السكان العرب في عكا، يرثى لها. وان عائلات مكونة من ١٠ الى ١٢ فرداً تعيش في أقبية وبيوت خطرة إنشائياً. ورغم هذه المخاطر التي يواجهها هؤلاء السكان، فان السلطة المسؤولة ترفض السماح لسكان البيوت المتداعية في عكا القديمة بصيانتها واصلاحها. وذلك بحجة المحافظة على قيمتها الاثرية أما في يافا، فلم يبقَ في عام ١٩٤٨ من سكانها المائة الف إلا ثلاثة الاف فقير عربي، تكاثروا مع الوقت، فتضاعف عددهم خمس مرات. ووصفت

جريدة عال همشمار في ١٩٨٢/١/٣ ، وضع عرب يافا بأنه وصمة عار، لان الضفة والقطاع على سوء اوضاعهما تتمتعان بظروف سكن مترفة بالقياس لظروف السكن في يافا. فالحي العربي في يافا (العجمي والجلبة) مكون من خرائب تحفظ بها اكوام النفايات، بينما تخترق المجاري المفتوحة الشوارع طولاً وعرضاً، لتشكل فيما بينها مساحات تسمح للاطفال باللعب فوقها. وحلاً لمشكلة سكان يافا العرب أنشأت السلطة ثلاث عمارات سكنية في مدى خمس وثلاثين سنة .

ـ ٣ ـ

ان بنية المجتمع الفلسطيني التي كانت تتبلور في عهد الانتداب البريطاني، قد دمرت تدميراً تاماً اذ سحق اساسها البشري بسبب النزوح والطرد الجماعي، ورفض الحكومة الاسرائيلية السماح الا لعدد ضئيل بالعودة. فقد بقي في «اسرائيل» خُمس عدد العرب الذين كانوا يعيشون في ذلك الجزء، الذي قامت عليه الدولة. واختفى من الخريطة اكثر من ٤٠٠ قرية، بالاضافة الى ان المدن العربية الرئيسية الثلاث في فلسطين، اثناء الانتداب، لم تعد في اغلبية سكـانها مدناً عربية. وقضى اختفاء السكان المدنيين العرب على أساس عرب «اسرائيل» الصنـاعي والتجاري. ولقد كان اقتصاد اولئك العرب (٦٠٪ من الفلاحين) مقطع الاوصال، والبنية الاجتماعية مفتتة، تفتقر الى التنظيم السياسي، وينهشها الخوف والامية والصدمة. فالبورجوازية الوطنية التي كانت فطنتها في مجال الاعمال والتنظيم مهمة جداً لتمهيد اسس أي انـدفاع نحو العصرنة، والبورجوازية الصغيرة التي كانت العمود الفقري، وقوة المجتمع (الاطباء، والمحامون، والمعلمون، وموظفو الدولة) ذهبت كلها.

وقـد ارتبط الوضع الاقتصادي وظروف التشغيل لعرب «اسرائيل» بشروط الدولة الاسرائيلية، ومخـططاتهـا لبناء مجتمعها الاستيطاني. وبحكم القوة الجبرية للدولة ألزمت الاقلية العـربية بالانخـراط في نظام الدولة على أساس مكوناته وديناميكيته الذي مارس عليهم وجهاً آخر من أوجه سياستها التمييزية العنصرية ضد السكان الاصليين في مجال العمل والعمال. وتتمثل هذه السياسة في العمل على تركيز هؤلاء السكان في أدنى درجات سلم الوظائف في الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي، أي دفعهم الى أداء الاعمال اليدوية التي لاتحتاج الى مهارات فنية، كالخدمة في الفنادق والمطاعم، أو الأعمال الشاقة، التي تتطلب جهداً عضلياً كالعتالة والعمل في المحاجر والبناء والخدمات العامة، من شق الطرق وحفر المجاري، وهي أعمال لاتدر دخلاً مناسباً، وذلك في مقابل تخل مستمر للعامل الصهيوني عن أنواع مختلفة من العمل الذي يعتبر منبوذاً أو قذراً، وتستهدف هذه السياسة إحداث تغيير في التركيب الاقتصادي للسكان الاصليين في فلسطين، يتضمن مايؤدونه من أعمال،

وبما يحصلون عليه من أجر لتحويلهم الى بروليتارية اقتصادية، أو بعبارة أخرى مواطنين من الدرجة الثالثة بعد اليهود الشرقيين (السفارديم)، مما يؤدي الى تخريب البنيان الاجتماعي للشعب الفلسطيني. وقامت السلطات بتنفيذ ذلك من خلال:

١ - العمل على تقليص حجم العمالة العربية في الزراعة - ونتيجة لعمليات المصادرة وامتلاك اراضي الفلسطينيين لمصلحة الاستيطان الصهيوني، قلّ الاعتماد على العمل الزراعي، حيث لم تعد ريعية الارض تكفي لاعالة العاملين فيها، بسبب تقلص حجمها، ونظام الزراعة الذي فرض عليها، بالاضافة الى ربطها بالسوق الاسرائيلية انتاجاً وتسعيراً. فتمت التفرقة بين أسعار المنتجات الزراعية العربية وبين مثيلتها اليهودية، وكذلك التفرقة في تقديم المساعدات والتسهيلات، سواء من دعم مالي وقروض ضخمة، الى الات حديثة، وتوفير مؤسسات إنتاج، وتسويق فعال جداً لمصلحة الزراعة اليهودية بالإضافة الى التميز السافر في مجال التسهيلات الضرائبية، والاعانات المالية والتعويض في حالات الجفاف والكوارث الطبيعية، والتسويق المحلي، والتصدير. واستصدار رخص الانتاج وتحديد المنتج في حالة الحصول على رخصة للانتاج. وعانوا أيضاً من تمييز في مجال الأسعار، فكان المنتج الزراعي العربي يباع بأقل من نصف سعره الحقيقي في السوق.

وكانت أهم مافعلته السلطات الاسرائيلية، هو تخفيض حصة الفرد من الارض الواقعة في الخط الأخضر (حدود ١٩٤٨) بالنسبة للسكان الأصليين. ففي الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٧، انخفضت الملكية في أم الفحم، من ٣١ دونما للفرد، الى أقل من دونم واحد، والطيبة من ٩ دونمات الى ٦٠٠ متر، والطيرة من ١٣ دونما، الى ٦٠٠ متر، وفي كفر قاسم من ٨ دونمات الى أقل دونم واحد، وفي سخنين من ٢٠ دونماً إلى أقل من دونمين، وفي عرابة من ٤٥ دونما. الى أقل من ٩٠٠ متر الآن، وفي عسفيا من ٢٠ دونما الى أقل من دونم، وفي دالية الكرمل من ١٣ دونما الى اقل من ٤٥٠ مترا، وفي عين ماهل من ١٤ دونما الى أقل من دونمين. ولكل ذلك فقد تحولت الزراعة العربية الى قطاع غير مربح، على عكس قطاع الزراعة اليهودي الذي زاد فيه دخل الدونم الواحد، خلال الفترة من ١٩٥٠/ ١٩٥١ - ١٩٧٠/ ١٩٧١ على مثيله في العربية بنحو ٢٨٩٪.

٢ - العمل على تحديد مجالات عمل معينة أمام العاملين العرب. وقد حولت الطبيعة الخاصة للاقتصاد الاسرائيلي عرب «اسرائيل» الى قوة عمل فائضة، تتحكم بها آلية تطوره مع حرمانهم من امكانية التطور الذاتي، نظراً لسيطرة المؤسسات الاسرائيلية الرسمية، على تخطيط الاقتصاد العام واداراته. وقد تحول العمال العرب، تحت سيطرة مبدأ أولوية العبري الى، مجرد سلعة في سوق العمل الاسرائيلي.

وقد عملت السلطات في مرحلة نشأة الدولة - ونظراً لحاجتها الشديدة الى الايدي العاملة العربية، لمواجهة ضغط ضرورات استيعاب المهاجرين، خاصة أثناء موجة الهجرة

الكبرى ١٩٤٨ - ١٩٥١ - على دفع العرب الى قبول أداء الأعمال البسيطة - البدائية والاكثر مشقة وجهداً، والاقل دخلاً، وذلك من خلال سياستها العنصرية - المسلحة بقوانين الامن والطوارىء، وبمنع اصدار تصاريح السفر لهم للعمل، وأخيراً بالتذرع بعدم انضمامهم الى الهستدروت. فقد خططت السلطات الاسرائيلية واذرعها الاقتصادية (خاصة السهتدروت)، الى إبقاء الاقتصاد العربي داخل حدود ١٩٤٨ إقتصاداً إستهلاكاً يخضع لانتاج بضائع الاحتكارات الرأسمالية اليهودية، والمختلطة مع رأس المالي الأجنبي. ثم لاستغلال العمالة العربية كقوة عمل احتياطية في السوق الاسرائيلية، وفي فروع الانتاج المتعددة. ويدخل ضمن هذا الاطار إنشاء بعض المشاغل والورش الصناعية، في بعض القرى العربية، لتقوم بعمليات ثانوية، في اطار انتاج البضاعة الاسرائيلية الجاهزة.

وقد ترتبت على تلك الاوضاع فرض انماط اجتماعية واقتصادية جديدة كالتالي:

١ - ان ٧٧٪ من العرب، تحولوا الى عمال أجرة، يعملون في القطاعات الاقتصادية اليهودية، وبالذات الاعمال غير المهنية، مثل البناء ٢٣٪. وفي الخدمات ٤٧٪، وفي الزراعة ١١٪، حسب تقديرات عام ١٩٨٣.

٢ - ان نسبة السكان العرب المقيمين في المدن، تعتبر نسبة متدنية، بالقياس بنظيرتها في المنطقة العربية. وكانت هذه النسبة عام ١٩٥٠ حوالي ٣٠٪، انخفضت الى ١٧٪ عام ١٩٨٠، باستثناء القطاع الشرقي من القدس. ولايمكن مقارنة هذه النسبة بمثيلتها عند اليهود في «اسرائيل»، حيث تشكل نسبة المقيمين في المدن، حوالي ٨٩٪، من مجموع اليهود في «اسرائيل».

٣ - نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد العرب، فان هناك مشكلة اجتماعية، تتمثل في الانفجار السكاني. وهي تتفاقم باستمرار نظراً لضيق رقعة الارض التي يقيمون فيها، والتي تتقلص باستمرار، نتيجة اجراءات المصادرة، وانتزاع الملكية العربية.

٤ - سياسة الاضطهاد الاجتماعي التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، والمتمثلة في التمييز بين العرب واليهود على صعيد الاجور، وتأمين فرص العمل، وتوفير الخدمات، بالاضافة الى حجب الكثير من الحقوق عن العرب.

٥ - اضطرار العرب، أو حوالي ٦٠ الى ٧٠٪ منهم، الى ترك أماكن سكنهم في الجليل أو المثلث، والتوجه الى اعمال خارج هذه المنطقة، ونتيجة لإضطرار الغالبية العظمى منهم الى البقاء، والمبيت في مناطق عملهم يظلوا عرضة للملاحظة من قبل السلطات، والمعاملة السيئة من جانب اليهود.

٦ - ارهاق كاهل السكان العرب بالضرائب المتعددة، والمرتفعة بهدف التأثير على حياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، وضمن مايعرف بسياسة التجويع والتهجير.

والخلاصة ان هذه المجموعة من الظروف والعوامل، خلقت واقعاً إجتماعياً

واقتصادياً، عانى منه عرب ١٩٤٨، ولايزالون، وحولّهم الى طبقة كادحة مضطهدة.

- ٤ -

أن أغلبية الاسرائيليين لم تطبّع علاقاتها بعرب ١٩٤٨، كما أن أغلبية هؤلاء العرب لم تندمج في المجتمع الاسرائيلي. ويعيش الطرفان جنباً الى جنب بصلة الحد الأدنى من مقومات العيش المشترك. وليس العداء وحده، ولا الاختلافات في أنماط الحياة والتربية، ماباعد بينهما فحسب، بل أيضا كان للسلطة دوها في ذلك. اذا تعمدت سياسة الفصل والتميز، فقد كان عزل العرب عن النظام السياسي والاداري والاجتماعي هدفاً لسياسة باشرت السلطة ممارستها على القطاع العربي، وذلك بغرض الحكم العسكري الذي لجأ الى تطبيق أنظمة الطوارىء. وقد تضمنت وثيقة اسرائيلية سرية، وضعت في سبتمبر / أيلول ١٩٥٩ الاهداف السياسية للحكم العسكري في أعوامه الأولى، وخلاصة ماجاء فيها، أن سياسة الحكومة الاسرائيلية، سعت لتقسيم السكان العرب الى طوائف ومناطق، فسمحت لكل زعيم طائفة بتعاطي الشؤون الطائفية دون الشؤون العربية العامة، وأضفت مكانة البلدية على القرى العربية لخلق أجواء تنافسية في انتخابات السلطة البلدية، تعمق الانقسام داخل القرى نفسها. وقد حالت سياسة التقسيم الطائفي، وزرع الخلافات العائلية في القرى، دون تكتل العرب في بوتقة واحدة. وكان الحكم العسكري هو المنطلق الوحيد لمختلف أعمال أجهزة الدولة في القطاع العربي، فسيطر سيطرة كاملة ومطلقة، شعر المواطن العربي معها بأنه مرتبط بالحكم العسكري في كل مايتعلق بشؤونه اليومية. وتمكن الحكم العسكري من حكم جمهور كامل بواسطة المخاتير والمشايخ وزعماء القبائل والعائلات.

ومنعت «سلطات اسرائيل» على العرب القيام بأي نشاط سياسي، وقيام أي تنظيم سياسي. ووجدت الاحزاب الصهيونية فرصتها كي تسعى الى استغلال أصوات العرب في الانتخابات العامة، وتوظيفها لمصلحتها في الصراعات الدائرة. لكنها في الوقت الذي يتواجه فيه العرب العرب بموقف واحد في القضايا الرئيسية التي تهمهم، انتهجت سلطات «اسرائيل» أيضاً سياسة طائفية لتوزيع أصوات العرب، وبذر بذور الفرقة بينهم، فلم تعاملهم على أساس أنهم يمثلون أقلة قومية، وإنما عاملتهم على أساس طائفي، حتى لاتجتمع كلمتهم لمواجهة سياساتها. فقد استخدم حزب الماباي الحاكم كل الوسائل التي أتاحت له تعويق تطور العرب السياسي، والمحافظة على البنية السياسية التقليدية الضعيفة، وابقاء العرب مفتتين ومنقسمين. وشكل تكتلات عربية للانتخابات، نَصب عليها أشخاصاً ينتمون الى الزعامة التقليدية، لتكون جسراً وسيطاً بين السلطات والسكان

العرب، الامر الذي اعفاه من ضرورة التوجه الى الناخب العربي، ومخاطبته ببرنامج انتخابي، وضمن اطار عدم تبلور هذه الكتل في كتلة واحدة مستقلة. ونجحت سياسة التفرقة الطائفية في اقامة حواجز بين العرب، ضمنت بقائهم متفرقين. فقد استخدام الماباي الحاكم اللوائح العربية لفرض حملة انتخابية على العرب، لا تلامس أية قضية. ودعمت القيادة الأبوية لتوليد الانقسام القبلي، والتحكم فيه، في سبيل منح نمو تنظمي سياسي فلسطيني مستقل.

وقد وقعت أحداث وطنية وقومية داخل الوطن المحتل، وفي المنطقة العربية، كانت سبباً في إيقاظ الشعور الوطني، أهمها مذبحة كفر قاسم يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦، والتي راح ضحيتها ٤٩ شهيداً، وعدداً كبيراً من الجرحي. وفي مايو / آيار ١٩٥٨ قام العرب باحتجاجات ضد سياسة الاحتلال، وعقدوا مؤتمرات شعبية في الناصرة وأم الفحم للتعبير عن سخطهم على أنظمة الحكم العسكري، واعلان مطالبهم. ووجدت السلطة العسكرية فرصتها، فقامت بحملة اعتقالات واسعة في صفوف العرب، وزادت من تشديد وسائل الرقابة على الانشطة التي يقومون بها، واتبعت ذلك باتخاذ اجراءات تعسفية ضدهم، مثل النفي ومصادرة الاراضي والاملاك واجبارهم على دفع غرامات مالية باهظة، وأدى الى قيام الوحدة المصرية ـ السورية في هذا الوقت (١٩٥٨) وتصدى المقاومة اللبنانية للاتجاهات الانعزالية والامريكية في لبنان أدى إلى تأجيج المشاعر القومية.

وقد وضعت تلك الاحداث القيادات العربية وراء الخط الاخضر، أمام مسئوليتها الوطنية، وواجبها للقيام بالدفاع عن حياة وحقوق السكان العرب، وذلك بعد اخفاق تجربة العمل السياسي، من خلال الاحزاب الصهيونية. وقد تم عقد مؤتمرات ضمت هذه القيادات التي قررت اتخاذ خطوة جديدة، تدفع العمل السياسي العربي المستقل الى الامام، عن طريق إقامة تنظيم سياسي عربي لاول مرة تحت اسم «الجبهة العربية» غير أن سلطات الحكم العسكري رفضت التصريح لهذه الجبهة بالعمل، وطبقت عليها أحكام قانون عثماني صادر عام ١٩٠٩، يمنع قيام تنظيمات لها طابع عنصري. واختارت القيادات العربية إسماً جديداً للتنظيم هو «الجبهة العربية الشعبية» وجاء في دستورها «العمل على الغاء الحكم العسكري، ووقف مصادرة الاراضي العربية، وارجاع الاراضي المصادرة الى أصحابها، والغاء التميز العنصري بين المواطنين، واستعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية، والعمل أيضاً اضافة لهذه الاهداف لعودة اللاجئين العرب الى ديارهم، وقد استطاعت الجبهة اقامة عدة فروع لها في المدن والقرى العربية. ولكن السلطات الاسرائيلية أدركت الاخطار التي تتهددها، من وجود هذه الجبهة فحاربتها بجميع الوسائل وأبرزها فرض الاقامة الجبرية على اعضائها، كلما عقدوا العزم على عقد مؤتمر أو اجتماع. وفي السنة التي تأسست فيها الجبهة، وقع خلاف حاد بين الاحزاب القومية والاحزاب الشيوعية في الوطن

العربي، مما أدى إلى الخلاف بين الجبهة والحزب الشيوعي الاسرائيلي، وانشقت بالتالي الى فئتين: استمرت الاولى في التعاون مع الحزب الشيوعي، في حين كونت الفئة الثانية حركة الارض. وكان اختيار اسم الارض تعبيراً عن جوهر الصراع بين العرب وسلطة الاحتلال فالتمسك بالارض أساسا الوجود العربي، في مقابل تهوديها وهو الهدف. الصهيوني.

وجاء في دستور الحركة عام ١٩٤٦ «ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها وحدة لاتتجزأ، يتفق مع رغبات الشعب العربي الفلسطيني، ويتجاوب مع مصالحه وأمانيه، ويعيد اليه كيانه، ويضمن حقوقه التامة والمشروعة، باعتباره صاحب الحق الازل في تقرير مصيره بنفسه، ضمن نطاق الاماني العلاي للامة العربية». واعتبرت السلطات الاسرائيلية هذه المبادىء والاهداف تحدياً لها، وأن السماح لهذه الحركة بالعمل يهدد أمنها ووجودها على المدى البعيد. وقد عبر عن ذلك الحاكم العسكري للواء حيفا في رده على طلب الحركة التصريح لها بالعمل. وجاء فيه «حركة الارض، هي جمعية أقيمت قصد المساس بكيان دولة «اسرائيل» وسلامتها. ولهذا فانها حركة محظورة. واذا ما استمرت في العمل، فستتخذ ضدها الاجراءات الضرورية». وحاربت السلطات بشتى الطرق هذه الحركة، ومارست ضدها مختلف اشكال الضغط، الى ان توجت ممارستها القمعية بحظرها، واعتبارها خارجة عن القانون. كما امتنعت السلطات الاسرائيلية عن اعطاء ترخيص للصحيفة بالرغم من اكتمال جميع الشروط القانونية المطلوبة. وقد خاضت جماعة الارض معركة قضائية طويلة مع السلطات المختصة، للحصول على ترخيص للصحيفة، إلا أن جميع معاركها باءت بالفشل، نظراً الى انسجام جميع الاجهزة الصهيونية، واتفاقها على حجب الترخيص، بما في ذلك محكمة العدل العليا التي لجأت اليها الجماعة. الا أنها اتخذت قراراً منسجماً مع قرارات الاجهزة الاخرى، ورفضت السماح للجماعة «باصدار الصحيفة»، على اعتبار انها تشكل خطراً على أمن الدولة. وخلال معارك حركة الارض القضائية، وجدت القيادة ثغرة في القانون، تجيز لأي شخص بأن يصدر «نشرة لمرة واحدة» في السنة فاستغلت هذه الثغرة في قانون المطبوعات، وشرعت باصدار صحيفة الأرض كنشرة لمرة واحدة باسماء «ابناء الارض»، واخبار الارض وهذه الارض. . الخ.

ومع حلول عام ١٩٦٤، توقف نشاط حركة الارض بفعل قرار الحاكم العسكري لحيفا، واعتبر اعضاؤها ملاحقين من قبل السلطة العسكرية، وأخفقت في محاولتها لتكوين حزب سياسي أو اصدار الصحيفة بصورة منتظمة، وانتهت التجربة برمتها. ولكنها أكدت اليقظة والروح الاستقلالية لعرب ١٩٤٨.

ويمكن القول أنه في تلك المرحلة، حتى الغاء الحاكم العسكري عام ١٩٦٦، حدثت تطورات هامة ومنذ عام ١٩٥٧، فلقد أضعف التوجه نحو العمل المأجور، داخل «اسرائيل»، مكانة الوجهاء والمخاتير. وكانت هذه أول ضربة توجه الى ماسمي بتأقلم

الأقلية العربية مع واقع الدولة اليهودية. وكان لهذا التغير في التركيب المهني، بالنسبة للعرب تأثيره في أوضاعهم الاقتصادية، ومن ثم في مواقعهم السياسية.

وكانت تلك الفترة فترة توسيع العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود، بسبب وجود مصادر عمل. وتبدلت أيضاً مهمة المختار بمهمة المجلس المحلي المنتخب، وبدأت السلطة المحلية الديمقراطية في هذا القرى، مما أدى الى تبدل في شخصية الفرد العربي في «اسرائيل».

وكان من أبرز القيم التي تبلورت أيضاً ظهور جيل الشبابا الذي خذ يشعر بالقوة، ويرى ضرورة أن يجد له موقعاً أرج نطاق الزعامات التقليدية، التي ارتبط بالاحزاب الاسرائيلية، وخاصة المباي الحاكم. وهذا الجيل العربي الشاب أكد ضرورة المحافظة على الهوية القومية، ونمّى مشاعره بالانتماء القومي، وحاول تكويت حركة الارض المستقلة واصدار صحيفة تعبر عنها.

وكانت السياسة القمعية للسلطات الاسرائيلية، تجاه العرب، هي الشيء المميز لتلك المرحلة وجاء الغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ بمثابة اعتراف «اسرائيل» بفشل سياستها القمعية، وضرورة اتباع طرق جديدة للاحتواء، ودمج العرب في حياة الدولة العبرية.

لقد بدأت مرحلة جديدة، منذ ذلك الحين، أثبتت وطنية عرب ١٩٤٨ وأصالتهم وتلاحمهم المشترك مع عرب ١٩٦٧ بعد ذلك.

مراجع الدراسة

١ ـ أمين عطايا. . فلسطينيو الارض المحتلة لعام ١٩٤٨: الواقع الديموجرافي والاجتماعي والسياسي بشؤون فلسطينية، قبرص، ع ٢٠٧ ـ ١٩٩٠.
٢ ـ د. بكر مصباح تنيره ـ التطور السياسي للمواطنين العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ شؤون عربية، ع ٦٠ ـ تونس ـ ١٩٨٩.
٣ ـ صبري جريس ـ العرب في اسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية سلسلة للدراسات رقم ١٣٥ بيروت، ١٩٧٣.
٤ ـ توم سيغف ـ الاسرائيليون الاوائل ـ ١٩٤٩ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٨٦) ترجمة خالد عايد وآخرون.
٥ ـ رضا سلمان المنسيون ـ عرب فلسطين ١٩٤٨، مرحلة النهوض من الصدمة ـ مجلة الدراسات الفلسطينية (قبرص ع٢ ـ بيربيغ ١٩٩٠).
٦ ـ عمر سعادة ـ البنية السكانية للفلسطينيين والتشكل السكاني اليهودي في فلسطين ـ الوحدة ـ مايو / آيار ١٩٨٨ ـ الرباط.
٧ ـ ابراهيم الدقاق ـ السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعاكاساتها على قضية الاسكان الفلسطيني في الارض المحتلة ـ المستقبل العربي ع ١٠٧ ـ بيروت ـ ١٩٨٨.

المخططات المائية الصهيونية وأثرها في تدمير البنية الاقتصادية العربية

حسام شحاده*

من موقع ملامسة وإنجاز مشروعها الاستيطاني، وإقامة «وطن قومي لليهود» على الأرض الفلسطينية، أدركت الحركة الصهيونية، منذ بدايات نشأتها، أهمية السيطرة على مصادر المياه في فلسطين، والدول العربية المحيطة بها. حيث يوفر لها ذلك، الامكانية الدائمة لقهر المزارعين العرب ودفعهم بالتالي إلى الهجرة خارج وطنهم، وبهذا يتسنى لها، زرع المستوطنات الصهيونية ونشرها، على امتداد المساحة الجغرافية لفلسطين كيما تكون، ركيزة للعدوان والتوسع لاحقاً في اطار مشروعها الداعي إلى اقامة «اسرائيل الكبرى».

ففي عام ١٩٥٥، قال دافيد بن غوريون «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب، معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل». . وفي حملته الإنتخابية الأخيرة، وزع، تكتل «الليكود» بزعامة الارهابي اسحق شامير، بياناً، ضمنه معلومات عن الضفة الغربية وضرورة بقائها في قبضة الاحتلال، بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية، حيث

---

* باحث من فلسطين.

جاء في البيان أن ٤٠٪ من موارد الكيان الصهيوني المائية تأتي من الضفة الغربية، ويتابع البيان قوله: «ان الماء هو حياتنا ولهذا لانستطيع أن نضع هذه الثروة في أيدي أناس لدينا شك في نواياهم تجاهنا».

إن هذه الاقـوال، تعكس، مدى الأهمية القصـوى التي تدركهـا البنية السياسية الصهيونية، لمصـادر المياه باعتبـارها أحد أهم ركائز وجوده، حيث تشكل المصادر المائية المحدودة في فلسطين المحتلة، سقفاً لأطماع الصهيونية في الهجرة اليهودية (خاصة في ظل طوفان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية)، مالم تمتد الأطماع لتصل المصادر المائية خارج حدود فلسطين المحتلة، مثل مياه النيل والفرات والليطاني.

لهذا، فقد حرصت، سلطات الاحتلال الصهيوني ومنذ اليوم الاول لاحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام ١٩٦٧، على احكام قبضتها على مصادر المياه ومصادرة الأرض وبخـاصـة الـزراعية منهـا، بهدف تجريد المزارع الفلسطيني من اساس ارتباطه واستقراره في وطنه، على طريق اقتلاعه منها وتهجيره عنها ويتأكد ذلك من خلال التراجع الذي أصاب القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة، حيث تراجع الناتج القومي من الزراعة للضفة الغربية، من ٣٥٪ في بداية عام ١٩٦٦، إلى حوالي ٢١٪ في عام ١٩٧٩ وتراجعت قدرة القطاع الزراعي على استيعاب القوى العاملة، حيث بلغت ٢١٪ لعام ١٩٧٩، بعد أن كان يستوعب ٤٦٪ من اجمالي قوة العمل في مطلع عام ١٩٦٧[1].

إن هذا التراجع في القطاع الزواعي، يعزى، إلى تناقص المساحة الزراعية المستغلة من قبل المزارعين الفلسطينيين من ٢,٦ مليون دونم إلى ١,٧ مليون دونم، وإلى تناقص كميات المياه اللازمة للري، بعد أن احكمت سلطات الاحتلال قبضتها على مصادر المياه في الأراضي المحتلة.

وليس هنـاك أي غرابـة، حين تضيق سلطات الاحتـلال الصهيوني، الخناق على المزارعين الفلسطينيين في مجال الطاقة المائية، طالما أن المياه تشكل نقطة ضعف رئيسية في بنية استمرارها لأنها تعتبر منفذاً رئيسياً لها كيما تحقق مآربها التوسعية والاستيطانية. وفي ظل طوفان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، ومحاولات توطينهم في الأراضي المحتلة، لاشـك أن هذه المسألة ستأخذ أبعاداً أكثر خطورة وأكثر مأساوية على مستقبل المواطنين العرب في الأراضي المحتلة.

● مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

طبيعـة وخطورة المشاريع والمخططات الصهيونية، لنهب مصادر المياه في الأراضي الفلسـطينية المحتلة تستـدعي القيام بعملية مسح لمصادر المياه فيها، للوقوف على حجم

المخزون المائي، ووضع اليد على عمليات استنزافها من قبل سلطات الاحتلال، على طريق محاولة طرح بعض الخطوط العريضة لسياسة مائية وطنية ضمن المعطيات والقيود الحالية.

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية /٥,٥٧٢,٠٠٠/ دونم، أي /٥٥٧,٢/ كم٢/ وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها /٢,٠٢٠,٠٠٠/ دونم، أي مايعادل ٤٦٪ من المساحة الكلية.(٢)

أما قطاع غزة فتبلغ مساحته الكلية /٣٢٧/ كم٢، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيه وفقاً لاحصائيات عام ١٩٦٦، مايعادل /٥٢٪/ من المساحة الكلية للقطاع(٣).

وتعتبر مياه الأمطار، المصدر الأساسي والوحيد، لجميع الموارد المائية المتيسرة، وهي الآبار الارتوازية والينابيع وآبار الجمع، حيث تخلو الضفة الغربية من الثلوج أو الانهار أو البحيرات العذبة، ويتأثر توزيع الأمطار في الضفة الغربية بالرياح الماطرة القادمة من الغرب، وتختلف كميات المطر المتساقطة على الضفة الغربية من منطقة الى أخرى حسب طبيعتها الطوبغرافية وارتفاعها عن سطح البحر وموقعها، كما تتغير هذه الكمية من الغرب الى الشرق. ويبلغ متوسط معدل سقوطها السنوي على الجبال والمرتفعات الوسطى مابين /٤٥٠ ـ ٦٠٠/ مم، بينما يبلغ معدل تساقطها السنوي في منطقة أريحا والأغوار الوسطى حوالي /١٠٠/ مم، وتتغير كميات سقوط الأمطار من الشمال إلى الجنوب أيضاً، فبينما يبلغ متوسط معدل سقوطها، بين /٤٠٠ ـ ٥٠٠/ مم في منطقة جنين وحوالي /٣٠٠/ مم في منطقة بردلة شمالي غور الاردن، فإنها تقل عن /٣٠٠/ مم جنوب الخليل بالقرب من الظاهرية. وبينما يبلغ متوسط تساقطها على جبال نابلس والقدس حوالي /٦٠٠/ مم سنوياً، فإن متوسّط تساقطها على جبال الخليل (حلحول) حوالي /٧٠٠/ مم سنوياً(٤).

وتفيد التقديرات أن أقل من /٢٥٪/ من مجموع المياه المتساقطة تستغل، حيث يفقد قسم منها عن طريق التبخر، ويفقد قسم آخر عن طريق نتح النباتات الحية وقسم آخر عن طريق الانسياب السطحي وآخر إلى باطن الأرض. وتقدر كمية مياه الأمطار المنسابة والمفقودة بحوالي /٥٠/ مليون م٣ سنوياً(٥) يتحول نصفها الى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والباقي ينساب الى البحر ووادي الأردن عن طريق اودية صغيرة. أما بالنسبة الى المياه الجوفية، فتقدر كميات المياه الموجودة في الطبقات المائية في الضفة الغربية حوالي /٧١٠/ مليون م٣ سنوياً (المخزون + المعاد للطبقات) وفي الأحوال العادية فإن
م٣،
ضفة

وبشكل عام تقدر بعض المصادر كمية المياه الموجودة في الضفة الغربية، والتي وفرتها مياه الامطار والانهار والينابيع والابار، بحوالي /٨٩٦/ مليون م٣، كمعدل لعام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥، موزعة بملايين الامتار المكعبة كما هو موضح في الجدول رقم (١)(٦).

جدول رقم (١) كمية المياه في الضفة الغربية كمعدل لعام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

	عام ١٩٦٤	١٩٦٥	المعدل
مياه أمطار جارية	٦٤	٦٠	٦٢
المتحول الى مياه جوفية	٧١٣	٧٣٦	٧١٩,٥
مياه سطحية	١١٨	١١١	١١٤,٥
المجموع	٨٩٥	٨٩٧	٨٩٦

هذا في الوقت الذي تقدر فيه بعض المصادر الصهيونية، طاقة الضفة الغربية من المياه بحوالي /٤٠٠/ مليون م٣(٨). أي أقل من نصف التقدير السابق الذكر، وهذا ناتج عن الاختلاف في تقدير المياه الجوفية والبالغ /١٦٠/ مليون م٣، كما يبين التوزيع التالي:

مياه جوفية /١٦٠/ مليون م٣، مياه جارية /٤٠/ مليون م٣، مياه سطحية /١٩٠/ مليون م٣.

ومن ناحية أخرى تعتبر سلطات الاحتلال المياه الجوفية في منطقة نابلس «سفوح جبالها» تابعة لها. وهذه تقدر بنصف مليار م٣. لذلك لم تحسب مع مياه الضفة الغربية، وحتى عام ١٩٦٧، كانت المياه المستهلكة في الضفة الغربية هي من المياه الجوفية العذبة، وهذه تعادل /١١٠/ مليون م٣(٩)، مما يشير الى أن معدل الاستثمار ١/٨ كميات المياه المتوفرة.

وفي منطقة قطاع غزة التي تشكل الجزء الجنوبي الغربي من الساحل الفلسطيني وبطول /٤٥/ كم، وعرض لايتجاوز ثماني كيلو مترات، فإن كميات الأمطار فيها قليلة جداً، وتعتبر المياه الجوفية مصدرها الرئيسي حيث يقدر مخزون المياه الجوفية في القطاع بحوالي /٧٠ ـ ٨٠/ مليون م٣(١٠).

● **تقديرات استهلاك المياه:**

تتباين التقديرات، سواء بالنسبة الى كمية المياه المستهلكة او مساحة الأراضي الزراعية المروية. ففي حين يقدر البعض مساحة الأراضي الزراعية المروية بـ /٨١/ ألف دونم، يذهب البعض الى تقديرها بحوالي /١٠٠/ ألف دونم، أي نحو /٥٪/ من مساحة الأرض المزروعة والتي تقدر بحوالي /٢,٠٢٠,٠٠٠/ دونم(١١) ومعظم هذه الأراضي في منطقة الغور، بالاضافة الى مساحات محدودة في منطقتي طولكرم وقلقيلية وجنين. وتعتمد

جميعها في الري على الآبار الارتوازية، وقد بلغ عددها، عام ١٩٦٧، /٧٢٠/ بئرا كان منها فقط /٣١٤/ بئرا صالحة للاستعمال: /١١٩/ بئرا في الأغوار والسفوح الشرقية، و /١٩٥/ بئرا في السفوح الغربية والمناطق الساحلية[١٢]. وجميع هذه الآبار تنتج حوالي /٣٣/ مليون م٣ من المياه ـ بالاضافة الى ذلك هناك الينابيع، حيث يوجد في الضفة الغربية /٣٥٦/ نبعا وعين ماء، تقدر طاقتها الانتاجية بأكثر من خمسة ملايين متر مكعب سنويا، /٩٣٪/ منها في السفوح الشرقية[١٣]. وهذا مايفسر اقامة المستوطنات بكثافة في منطقة السفوح الشرقية والاغوار.

ويقدر الخبراء كمية المياه المستهلكة في القطاع الزراعي، مابين /٧٠/ مليون م٣ حسب «موشي ليفي» ضابط التخطيط والتطوير، الى /٩٣/ مليون م٣ حسب تقديرات الياس توما وحاييم درايكن، ومن المرجح أن تكون الكمية المستهلكة بحدود /٩٠/ مليون م٣ كما يشير بعض الخبراء الآخرين[١٤].

أما في الاستهلاك المنزلي، فيقدر الخبراء البريطانيين الاستهلاك المنزلي والصناعي بـ /١٤/ مليون م٣، في حين يقدره الياس توما ودرايكن بـ /١٧/ مليون م٣ فقط. ويمكن الافتراض أن حجم الاستهلاك المنزلي والصناعي هو بحدود /١٠/ ملايين م٣. ويبين الجدول التالي ملخص لهذه التقديرات.

جدول رقم (٢) ـ تقديرات استهلاك الماء في الضفة الغربية والكيان الصهيوني[١٥]
(بالمليون متر مكعب)

	الضفة الغربية	الكيان الصهيوني(*)
الزراعة	٩٠	١٣٢٥
الصناعة	مقدرة مع الاستهلاك المنزلي	٩٥
الاستهلاك المنزلي	١٠	٣٠٠
المجموع	١٠٠	١٧٢٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد	١٤٢	٥٣٧ مترا مكعبا
معدل الاستهلاك المنزلي	١٣	٨٦ مترا مكعبا

ويلاحظ من هذه الأرقام التدني الكبير لمعدلات الاستهلاك المنزلي في الضفة الغربية (١٣ م٣ في الضفة مقابل ٨٦ في الكيان الصهيوني) هذا بالرغم من أن تقديرات الاستهلاك في الضفة تشمل الاستهلاك لاغراض الصناعة، في حين أن ماتستهلكه دولة العدو

للأغراض الصناعية فقط مايعادل الاستهلاك الكلي لمواطني الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة، وبسبب ازدياد عدد المستوطنات المقامة بعد عدوان ١٩٦٧، حصل استنزاف كبير لمياه القطاع الجوفية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الملوحة، بسبب تسرب مياه البحر لتحل محل المياه الجوفية المستنزفة، وأفضى هذا الى اختلال في التوازن بين الماء العذب والماء المالح، وأصبح حوالي /٥٠٪/ من أبار القطاع غير صالح للري، بسبب ارتفاع الملوحة، التي وصلت الى /٢٠٠ ـ ٢٥٠/ ملغم في الليتر[١٧]. وهذا سبب تدهوراً كبيراً في زراعة الحمضيات التي تعتبر مصدراً رئيسياً لدخل الفلسطينيين في القطاع.

● الاستيطان وسياسة تعطيش الأرض:

بعد هزيمة عام ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، اطلقت سلطات الاحتلال العنان لعمليات الاستيطان، لتقرير أمر واقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعني استحالة تفكيك المستوطنات في «ظل» أي عملية تسوية قد تقترح تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني. وتشير التقارير الاحصائية الى أن سلطات الاحتلال قد استولت خلال الفترة مابين عام ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤/٣/٣١ على حوالي /٣٠٩,٧٥٠/ دونماً، أي مانسبته /٤٢٪/ من اجمالي مساحة الضفة في حين تشير بعض المصادر الأخرى إلى أن نسبة الأراضي المصادرة والمستولى عليها في الضفة الغربية بلغت مابين /٥٥٪/ إلى /٦٠٪/ من اجمالي المساحة[١٨] حيث بلغ عدد المستوطنات المقامة في الأراضي العربية المحتلة خلال الفترة الآنفة الذكر /٢٠٤/ مستوطنة، وقد بلغ ماأنفقته سلطات الاحتلال على الاستيطان /٦٠٠/ مليون دولار خلال الفترة مابين ١٩٧٧/ ١٩٨١. كما قدرت ميزانية الاستيطان عام ١٩٨٢ بحوالي ٢٠٠ مليون دولار في حين لم تتجاوز ميزانية الحكم العسكري والبلديات في الضفة عام ١٩٨٢، نسبة /١٣٪/ من ميزانية الاستيطان، أي أن ميزانية الاستيطان هي سبعة أمثال مانينفق على الادارة المحلية في الاراضي المحتلة[١٩]. وتقوم سلطات الاحتلال بنشاط محموم لتكثيف عمليات الاستيطان على ماتبقى من أرض والسيطرة الكاملة على مصادر المياه وتكريسها في خدمة مشاريع الاستيطان هذه.

وفي هذا المجال حددت سلطات الاحتلال استعمالات المياه لأغراض الري في الضفة الغربية، في حين اطلقت العنان للمستوطنين باستخدام مياه الضفة للري بلا حدود. وفي اطار سياسة تعطيش الأرض العربية، بهدف دفع المزارعين العرب للهجرة أو العمل كاجراء في المستوطنات، انشأت سلطات الاحتلال شبكة مياه تضم /٣٠/ بئراً تضخ تحت ضغط عال لتأمين مياه المستوطنات، ويصل عمق هذه الآبار الى /٥٠٠/ متر، مما يؤثر على منسوب المياه في الآبار العربية وعلى كمية مياه الينابيع المجاورة. خصوصاً أن الآبار العربية تضخ

على عمق حوالي /٦٠/ متر فقط، وبعد عام ١٩٦٧ لم تسمح سلطات الاحتلال لأي مواطن عربي بحفر بئر ارتوازية بهدف ري الأراضي، في حين قامت سلطات الاحتلال بحفر /٢٢/ بئراً ارتوازية بلغت طاقة /١٧/ منها حفرتها شركة «ميكوروت» في وادي الأردن /١٤/ مليون م٣ أي مايعادل /٣٠٪/ من مجموع المياه التي انتجتها الآبار الارتوازية في عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ وهذه النسبة تعادل /٤٢٪/ من كمية المياه المضخوخة من الآبار العربية والبالغ عددها /٣٣١/ بئراً[٢٠].

وفي حين يقدر المخزون الجوفي القابل للاستخدام في الضفة الغربية بـ /٦٠٠/ مليون م٣ في الأحوال العادية فإن سلطات الاحتلال تضخ /٥٠٠/ مليون متر مكعب في السنة، فيبقى للضفة الغربية /١٠٠/ مليون متر مكعب، هذا إذا ماقدر استهلاك المستوطنات بـ /١٥/ مليون متر مكعب سنوياً[٢١].

وقد تأثرت منطقة الأغوار بشكل خاص، من الضخ الاسرائيلي واعتمادها على الآبار والينابيع في الحصول على المياه، مما يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه بالاضافة الى زيادة ملوحتها. فمثلاً يتم الحصول على المياه في منطقة بردلة وعين البيضا من ثماني آبار ارتوازية وأحد عشر ينبوعاً، وقد انخفض منسوب المياه في قرية بردلة منذ عام ١٩٦٧، بعد قيام سلطات الاحتلال بحفر بئر في مستوطنة محولا تضخ بقوة /١٦٠٠/ م٣/الساعة، مقابل /٢٢٠/ م٣/ الساعة للبئر العربية، وفي تل البيضا، كانت قوة الضخ تعادل /٨٠/ م٣ في الساعة عام ١٩٧٠، أصبحت عام ١٩٧٧ تعادل خمسة أمتار مكعبة في الساعة وذلك بفعل آبار المستوطنات المجاورة[٢٢].

وقد أدى انخفاض منسوب المياه المستمر الى جفاف الينابيع في منطقة بردلة وتل البيضا ولم يبق الا بئران صالحان للاستعمال أحدهما في بردلة توقف عن العمل بسبب احراق محرك الضخ بفعل «مجهول» مما جعل سكان القرية عاجزين عن ري بياراتهم ودفع سكانها الى الهجرة[٢٣]. وفي قرية العوجا بدأ منسوب المياه في الينبوع الرئيسي بالانخفاض بعد حفر ثلاث أبار في مستوطنة يتاف مما أدى الى جفاف بساتين الموز والحمضيات، ونتيجة لهذا الوضع لم يبق في القرية سوى /٥٠٠/ شخص من أصل /٢٠٠٠/ هجروها وتحولوا الى عمال اجراء في المستوطنات المجاورة[٢٤]. وفي عين سامية في منطقة رام الله لم تجر الموافقة على حفر بئر فيها، رغم اشتداد أزمة المياه فيها، الا بشرط تزويد المستوطنات المجاورة بحوالي ثلث كميات المياه التي تستخدمها القرية[٢٥]. مما ادى الى عجز يومي مقداره /٢٥٠٠/ م٣.

أما مدينة نابلس، فانها تعاني من أزمة مياه خانقة، حيث توزع المياه على السكان في الاحياء مرتين في الاسبوع، أما القرى المجاورة لها فإنها تبقى عدة أيام بدون مياه، والآبار التي تستخدمها هذه المنطقة تعطلت احداها عام ١٩٧٣. وانخفض منسوب المياه في الثانية، أما البئر الثالثة فلم تسمح سلطات الاحتلال باصلاحها، وتبقى بئر البادان

الوحيدة الصالحة للاستعمال. هذا في الوقت الذي تستهلك المستوطنات المجاورة /٢٠٪/ من مياه منطقة نابلس، بالاضافة الى استهلاك «اسرائيل» عدا استهلاك المستوطنات نصف مليار متر مكعب من مخزون المياه في سفوح جبل نابلس حيث تعارض سلطات الاحتلال حفر أي بئر في هذه المنطقة حتى لاتتأثر الكميات التي تستثمرها لصالحها من الخزان الجوفي الذي تعتبره «احتياطي» لاتستطيع التفريط فيه ضمن أزمة المياه التي تعاني منها[٢٦].

وعلى صعيد السياسة العدوانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني، لغرض تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ذكر تقرير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية يجري الاعداد لاصداره، أن سلطات الاحتلال تعيق وتقيد عمليات تكون رأس المال في الأراضي العربية المحتلة وتحدث تغييرات جذرية في البنية الفلسطينية، ويضيف التقرير أن سلطات الاحتلال استولت على مساحات واسعة من الأراضي العربية، وصادرت أملاك الغائبين، ونشرت المستوطنات في أهم المراكز الاستراتيجية وبين التجمعات السكنية الفلسطينية بحيث وصل عدد هذه المستعمرات في نهاية عام ١٩٨٨، /٢٢٢/ مستوطنة، منها /١٩٩/ في الضفة الغربية بما فيها القدس، و /٢٣/ في قطاع غزة المحتل[٢٧]. وهذه السياسة أدت الى تقليص رقعة الاراضي المملوكة للفلسطينيين بحيث لم يتبق منها سوى /٤٨٪/ من اجمالي مساحة الضفة الغربية و /٥٨٪/ من اجمالي مساحة قطاع غزة.

وفي مجال الموارد المائية تستخرج سلطات الاحتلال حوالي /٦٠٠/ الى /٨٠٠/ مليون م٣ من المياه سنوياً وتستحوذ على /٨١٪/ منها، ويدفع الفلسطيني اضعاف مايدفعه المستوطن ثمناً لكل متر مكعب من هذه المياه. كما تلجأ سلطات الاحتلال الى تقييد نمو الموارد البشرية الفلسطينية واستنزافها واعاقة تأهيلها فقد بلغ عدد المهاجرين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي /٧٣٢/ الف شخص خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧، نتيجة سياسة الارهاب والعنف والتضييق، فضلاً عن انحسار فرص العمل في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع[٢٨].

كما ويضطر حوالي /١٠٨/ الاف عامل يمثلون حوالي /٣٩,٢٪/ من اجمالي قوة العمل الفلسطينية للالتحاق بالعمل في مؤسسات الكيان الصهيوني، كما يضطر حوالي /٤٣/ الف عامل آخر للالتحاق بمؤسسات تعمل على أساس التعاقد الداخلي لصالح المؤسسات في الكيان الصهيوني[٢٩].

ويشير التقرير الى ان العمال الفلسطينيين يعملون في المهن الدنيا باجور لاتزيد عن /٤٠٪/ من الأجر الذي يتقاضاه العامل في الكيان الصهيوني. كما أن الاهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في قطاعي الزراعة والصناعة تراجعت، من /٥٠,٥٪/ في عام ١٩٧٠، الى /٣٩,٧٪/ عام ١٩٨٧، وكان القطاع الزراعي الاكثر تأثراً حيث تراجع الحجم

النسبي للعمالة من /٣٨,٧٪/ إلى /٢٢,٨٪/ خلال نفس الفترة، واستوعب قطاع البناء معظم العمالة المتحولة من الزراعة لتبلغ نسبة العمالة فيه نحو /٢٥٪/ من اجمالي العمالة الفلسطينية[٣٠].

كما أن سلطات الاحتلال تعمل من خلال تحكمها بعملية التعليم والتدريب على منع تأهيل الفلسطيني بمايتناسب واحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي، فمازالت ترفض انشاء كليات للزراعة رغم أن القطاع الزراعي يشكل عماد الاقتصاد الفلسطيني.

● **أساليب السيطرة والاستحواذ:**

عملت سلطات الاحتلال على استغلال الموارد المائية المتيسرة في الضفة الغربية ضمن خطة عامة تهدف الى:

أولاً: تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه على أضيق نطاق.

ثانياً: تمكين المستوطنات الصهيونية من استنزاف أكبر كمية من الفائض المائي القابل للاستغلال والذي يقدره الخبراء الصهاينة بحوالي /١٥٠/ مليون متر مكعب (بلغت كمية المياه في «اسرائيل» قبل عام ١٩٦٧ حوالي /٩٠٠/ مليون متر مكعب وقد ارتفعت هذه الكمية في اواخر السبعينات الى /١٦٥٠/ مليون متر مكعب، أخذ معظمها من المياه الجوفية في الضفة الغربية (نهر الاردن)[٣١].

ثالثاً: اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية من السفوح الغربية للضفة والتي تشكل مصدر التغذية لأكثر من نصف المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

ومن طرق الاستحواذ والسيطرة على المياه والأرض يمكن إيراد الأمثلة التالية على سبيل التدليل لا الحصر:

أ ـ قامت سلطات الاحتلال في مطلع ايلول/ ديسمبر عام ١٩٨٢، باعطاء شركة «ميكوروت» الصهيونية للمياه، صلاحية السيطرة على /٩/ شبكات للمياه في الضفة من أصل /٢٥/ شبكة يستخدمها المواطنون العرب[٣٢].

ب ـ قامت سلطات الاحتلال بنسف /١٤٠/ مضخة كانت مقامة على الضفة الغربية لنهر الأردن[٣٣].

ج ـ تجريد مشاريع الري المجاورة لكثير من البيارات والمزارع في منطقة الجفتلك.

د ـ منع التحريج ومقاومة وإزالة الاحراج القائمة، لتسهيل تسرب المياه السطحية والجوفية المتواجدة في الضفة الغربية الى المناطق الساحلية في فلسطين المحتلة.

هـ ـ اغلاق مساحات واسعة من الأرض في الأغوار الشمالية والبقيعة وفي مناطق أخرى،

بدواعي الأمن (٨٠ ألف دونم اغلقت شمالي خط نابلس/ دامية)[٣٤].

و ـ اجبار المزارعين العرب على مبادلة أراضيهم بأراض أخرى يسيطر عليها حارس أملاك الغائبين بدواعي الأمن. هذا وتقوم سلطات الاحتلال بمحاولات نشطة في مجال إستغلال فائض المياه في الضفة الغربية والذي يتراوح مابين /٦٣٠ ـ ٧٧٥/ مليون متر مكعب سنوياً، ومن أجل ذلك حفرت سلطات الاحتلال نحو /٢٤/ قناة تعتمد جميعها على امدادات المياه من نهر الأردن (تقع ١٧ منها في وادي الأردن) لتزويد المستوطنات بالمياه، كما أن هناك مشروعات أخرى لضخ المياه من نهري الأردن واليرموك لامداد المستوطنات في الوادي والأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، ولبناء المزيد من المستوطنات.

كما يوجد لدى سلطات الاحتلال خطة للتوسع من شأنها أن تكمل حلقة السيطرة على الأرض الزراعية في منطقة الأغوار ومواردها المائية المتاحة. وتتضمن هذه الخطة للمرحلة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) زيادة عدد العائلات من (٤٥٠) عائلة الى (٩٥٠) عائلة، وزيادتها للمرحلة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، إلى (١٥٠٠) عائلة ثم زيادتها (٢٥٠٠) عائلة خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) وقدرت كمية المياه اللازمة في نهاية مراحل هذه الخطة بـ (١٤٢) مليون متر مكعب، سيترتب على ذلك نقص في المياه يقدر بحوالي (٦٥) مليون متر مكعب[٣٦].

إن سياسة الاستيطان ومستقبل هذه السياسة خاصة في ظل طوفان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، متوقفان على مسألة المياه، كما هو الحال بالنسبة لمتطلبات الزراعة والصناعة الصاعدة، وفي حال عدم الرضوخ للشروط الصهيونية المائية، فإن البنية السياسية الصهيونية الحاكمة وتحت ضغط حاجتها المائية، لن تتباطأ في اللجوء الى سياسة الحرب والعدوان كوسيلة توصلها الى الهدف.

ومن هنا تتأتى الاهمية القصوى في دعم صمود ابناء شعبنا في الاراضي العربية المحتلة، وارتقاء وتطوير أشكال الالتفاف حول الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتشكيل حاضنتها العربية، حيث يعنى ذلك في واقع الحال دعماً للتحصينات الأمامية عن الوطن العربي، وإيقاف الانحدار والتمزق والعجز في واقع الأمر نقطة جديدة لا لاستعادة الحقوق وانما لمنع الكارثة من أن تتكرر.

الهوامش:

١) شوكت محمود الزراعة والمياه في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي العدد ٥٢، تشرين الثاني/ كانون الاول ١٩٨٤ ص ٨

٢) المصدر السابق، ص ١٠

٣) المصدر نفسه

٤) الاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة ص ٣٨ دار ابن رشد، عمان، ١٩٨٧

٥) شوكت محمود، المصدر السابق ص ١٩

٦) الاطماع الاسرائيلية المصدر السابق ص ٤٧

٧) روز مصلح، اسرائيل ومصادر المياه في الضفة س. ف العدد ١٠٣/ ١٩٨٠

٨) المصدر السابق

٩) المصدر نفسه

١٠) محمد زهدي النشاشيبي، دراسة حول المخططات الاسرائيلية للاستيلاء على المياه العربية، دمشق، الدائرة الاقتصادية ١٩٨٨

١١) هشام عورتاني، الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية صامد الاقتصادي، العدد ١٩، آب ١٩٨٠ ص ٨

١٢) الأرض (دمشق)، العدد ٢٠/ ١٩٧٩

١٣) عورتاني، المصدر السابق

١٤) المصدر نفسه ص ٩

١٥) المصدر نفسه

١٦) المصدر نفسه

١٧) النشاشيبي، المصدر السابق

١٨) انظر للكاتب، موقع المياه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي صامد الاقتصادي، العدد ٧٦، ١٩٨٩ ص ١٦٠

١٩) المصدر السابق

٢٠) المصدر نفسه

٢١) المصدر نفسه

٢٢) المصدر نفسه

٢٣) المصدر نفسه

٢٤) المصدر نفسه

٢٥) المصدر نفسه

٢٦) المصدر نفسه

٢٧) تشرين، ٣١/ ٧/ ٩٩٠

٢٨) المصدر السابق

٢٩) المصدر نفسه

٣٠) المصدر نفسه

٣١) الاطماع الاسرائيلية المصدر السابق

٣٢) شوكت محمود المصدر السابق ص ٢٢

٣٣) المصدر السابق

٣٤) عورتاني المصدر السابق ص١٦

٣٥) المصدر نفسه، والاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة

٣٦) الاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة، المصدر السابق

جدل الانتفاضة والفلسطنة

خالد عايد أبو هديب*

عندما انطلقت الانتفاضة/ الثورة في فلسطين ، قبل ثلاثة اعوام ، كان عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ ، يمرون منذ نحو عقدين ، في مسار متعرج لكن متعاظم من « الفلسطنة » ، أي من استعادة الهوية العربية الفلسطينية التي تمت محاولات طمسها ، بصورة منهجية ، لصالح دمج العرب كـ « أقليات » في الكيان الصهيوني . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتبدى للعيان ، علاقة جدلية تربط بين الانتفاضة والفلسطنة ، وتجعل تجذير كل منهما سبباً في تجذير الاخرى ، ونتيجةً لهذا التجذير في آن ـ وهنا بالذات ـ تكمن أهمية دراسة هذه العلاقة : طبيعتها ، مظاهرها ، العوائق التي تعترضها ، وآفاقها المستقبلية .

الفلسطنة في مواجهة الدمج

بدأ مسار الفلسطنة ، في النصف الثاني من الستينات ، نتيجة تضافر مجموعة عوامل ، من اهمها :

١ ـ الغاء السلطات الاسرائيلية الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ ، بعد ان ظل يطبق على العرب منذ سنة ١٩٤٨ ، مما منحهم حرية اوسع نسبياً ، في التعبير عن آرائهم السياسية وطموحاتهم الوطنية ، وفي تأليف اطر تنظيمية ، تعبر عن هذه الآراء والطموحات .

٢ ـ اللقاء والتفاعل المستجدين ، اثر حرب سنة ١٩٦٧ واحتلال الضفة وقطاع غزة ، بين الاشقاء الفلسطينيين ، على جانبي خط الهدنة السابق ، وذلك من خلال علاقات التزاور والتزاوج والعمل ، وفي اطار المؤسسات التعليمية في الضفة ، ومعسكرات العمل التطوعي ، والتضامن المتبادل في مواجهة الممارسات الاسرائيلية القمعية . ومن الملاحظ ،

---

* كاتب من فلسطين.

ان تلك الحرب وذلك الاحتلال دشّنا نهوضاً وطنياً فلسطينياً شاملاً . وبدلاً من ان يؤديا الى طمس آخر معالم الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ، بدأ الانبعاث المتجدد لتلك الهوية ، حتى في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ .

٣ - نشوء حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وتعاطف فلسطينيين الـ ٤٨ معها ، وانخراط اعداد منهم في صفوفها ، إنْ في اطار خلايا سرية قامت في الداخل ، أو من خلال التحاق كادرات سياسية وثقافية ، بالمنظمات والمؤسسات الفلسطينية في الخارج .

مثّل « يوم الارض » ، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٦ ، علامة فارقة في تطور مسار الفلسطنة . فقد جاءت احداث هذا اليوم ، تعبيراً عن مستوى النضج السياسي والتنظيمي الذي بلغه هذا المسار من جهة ، وشكلت نقطة انطلاق جديدة له من جهة ثانية . بدأت « لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية » ، التي كانت تألفت سنة ١٩٧٤ للاشراف على الخدمات البلدية حصراً ، تلعب دوراً سياسياً تمثيلياً متزايداً . واخذت تتألف هيئات على مستوى الوطن المحتل ، كان من بينها لجنة الدفاع عن الاراضي العربية ، واتحادات/ روابط الكتاب والطلبة الجامعيين والثانويين والاكاديميين العرب ، ولجان متابعة التعليم والصحة . . الخ الخ .

هذه التطورات كلها ، جاءت في مواجهة مسار الدمج ، الذي تعرض له فلسطينيو الـ ٤٨ ، بهدف تذويب هويتهم الوطنية والقومية ، وتفتيت مجتمعهم ، وبالتالي ترسيخ الكيان الصهيوني . ومع نشوب الانتفاضة/ الثورة في فلسطين ، في أواخر سنة ١٩٨٧ وتواصلها منذ ذلك الحين ، دخل مسار الفلسطنة مرحلة متميزة جديدة .

الفلسطنة والتعريب : بين الانتفاضة و« ازمة » الخليج

مر مسار الفلسطنة ، بتأثير الانتفاضة/ الثورة ، في عدد من المحطات البارزة ، نذكر اهمها فيما يلي :

١ - « يوم السلام » ، ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ : فبعد سلسلة التحركات التضامنية المتفرقة منذ بداية الانتفاضة ، اتجه تفكير فلسطينيين الـ ٤٨ نحو تنظيم تحرك شامل يتوج هذه التحركات . واستقر رأي الهيئات التمثيلية العربية ، على اعلان يوم اضراب شامل ، يحمل اسم « يوم السلام » . وجاء في بيان الدعوة الى الاضراب ، « ان ما يجري في المناطق المحتلة ، يهم مباشرة ، المواطنين العرب في اسرائيل : كونهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني . . وكونهم ايضاً جزءاً من مواطني دولة اسرائيل » . وشدد البيان ، على ضرورة ان يمر هذا الاضراب هادئاً وخالياً من اعمال العنف والاستفزاز »(١) .

جاء الاضراب شاملاً فعلاً ، ولبت الدعوة اليه مناطق قلما كانت تشارك في التحركات ، مثل يافا والنقب . وتحول « يوم السلام » في اماكن عديدة ، الى « يوم حرب » ، كما حصل في الناصرة وام الفحم . واسفرت المواجهات العنيفة ، عن اصابة ١٧ شرطياً و١٤ سيارة للشرطة ، واعتقال نحو ٦٠ فلسطينياً . واطلق المتظاهرون خلال المسيرات الحاشدة ، شعارات تتجاوز حدود التضامن مع الاشقاء في الضفة وقطاع غزة ، الى تأكيد الهوية الفلسطينية الواحدة للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال .

تواصلت التحركات بمختلف اشكالها بعد « يوم السلام » ، وكان من ضمنها تظاهرات جماهيرية حاشدة ، كتظاهرة « الـ ٥٠ ألفاً » في الناصرة ، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ . كما حصلت زيادة ملموسة ، في انتقال الممارسات الانتفاضية (رجم الحجارة ، والقاء الزجاجات الحارقة ، ورفع الاعلام الفلسطينية . .) الى داخل (الخط الاخضر) .

٢ - « يوم الارض والسلام والمساواة » ، ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٨ : مع حلول الذكرى الثانية عشرة ليوم الارض ، قررت لجنة المتابعة العليا لفلسطينيين الـ ٤٨ إحياء المناسبة بإضراب عام في « يوم الارض » . وقد ربط بيان الدعوة الى الأضراب بين المطالب الحياتية المتعلقة « بالمساواة والكف عن سلب الاراضي وإلغاء مخططات الهدم والاقتلاع الرسمية » ، وبين الاحتجاج على « ظروف استمرار وتصعيد أعمال القمع الدموي ، تجاه أشقائنا وأهلنا في المناطق المحتلة » . وأكد ، كما في المرة السابقة ، على ضرورة ان يكون الاضراب مسؤولاً وهادئاً(٢) .

مرة اخرى ، كان الاضراب شاملاً ، وجرت مسيرات ومهرجانات خطابية في العديد من البلدات والقرى العربية . وبرزت في هذه المناسبة ، التعارضات القائمة بين الاطراف المشاركة ، وهي تعارضات يمكن اعتبار خلفيتها ، مسار الفلسطنة نفسه ، متجسداً في حركة « ابناء البلد » اساساً ، وفي جزء من الحركة الاسلامية ، في المقام الثاني . ففي المهرجان الذي جرى في كفر كنا ، مثلاً ، اكد عضو المكتب السياسي لحزب « راكح » ، ان هدف الانتفاضة هو اقامة الدولة الفلسطينية « الى جانب دولة اسرائيل » . ورد ممثل « ابناء البلد » مشهور طه ، في كلمته على هذا الموقف التقليدي للحزب بقوله : ان كل ما تقوله م . ت . ف وتفعله ، هو في اطار الحل المرحلي للقضية الفلسطينية ، وان المنظمة بكافة فصائلها ، وفي دورات المجلس الوطني كلها تتمسك بالميثاق ، « ولم يجرؤ احد ، مهما غالى في انحرافه ، على المساس بالميثاق »(٣) .

٣ - موجة الحرائق : شهدت الفترة ما بين نيسان/ ابريل - تموز/ يوليو ١٩٨٨ ، موجة من الحرائق ، اتت على نحو ١٥٠ الف دونم من الغابات والمزارع الاسرائيلية ، وقد تركز معظمها في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ . واثارت هذه الموجة ، قلقاً عميقاً في الكيان

الصهيوني ، باعتبارها تمثل اجتياز الانتفاضة لـ « الخط الاخضر » ، وامتدادها الى قلب القاعدة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين .

كان تقدير المراجع الأمنية الاسرائيلية ، ان مضرمي الحرائق متأثرون بإيديولوجية حركة « ابناء البلد » . وان الحركة هذه « تؤثر في قسم كبير من اعمال العنف ذات العلاقة بالانتفاضة وتعبيراتها داخل اسرائيل »(٤) .

لقد مثلت موجة الحرائق ، محطة بارزة في مسار الفلسطنة ، المتسارع بفعل الانتفاضة/ الثورة ، وهي - بالمقابل - أعطت الانتفاضة زخماً اضافياً ، كانت في أمسّ الحاجة اليه ، وهي تواجه المؤامرة الاميركية عليها آنذاك ، ممثلة بما سمي مبادرة شولتس .

ومع ذلك ، فإنها لم تحظ بإجماع فلسطينيي الـ ٤٨ ، بل قوبلت بالإدانة من قبل القيادات الرسمية ، خصوصاً لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية ، التي ظل « التعايش » اليهودي - العربي هاجسها المسيطر .

٤ - التصويت العربي في انتخابات الكنيست والمجالس المحلية : في المناسبتين الانتخابيتين الرئيسيتين ، اللتين جرتا ابان فترة الانتفاضة (وهما انتخابات الكنيست الثانية عشرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ، وانتخابات السلطات المحلية في شباط/ فبراير ١٩٨٩) ، تَعَمَّق نمط التصويت العربي المستجد منذ اعوام ، على خلفية مسار الفلسطنة . ويتمثل هذا النمط اجمالاً ، في انتقال الاصوات العربية من الكتل الصهيونية والعربية - اليهودية المشتركة ، الى الكتل العربية الطابع . كما يتمثل في ازدياد نسبة الامتناع عن التصويت ، أو عدم المشاركة في انتخابات الكنيست تحديداً ، بوصف ذلك تعبيراً عن عدم الثقة ، في مؤسسات « الدولة » الاسرائيلية ، بما فيها مؤسستها التشريعية .

في انتخابات الكنيست ، حازت القوائم « العربية » ، أو غير الصهيونية ، على ٥٨٪ من الاصوات العربية ، مقابل ٥١٪ ، حصلت عليها في انتخابات ١٩٨٤ . وفي المقابل ، تراجعت حصة القوائم الصهيونية من ٤٩٪ الى ٤٢٪ تقريباً . اما نسبة تصويت العرب ، فقد انخفضت من ٧٢٪ الى ٧٠٪ . ويعتبر هذا الانخفاض ملموساً ، اذا وضعنا في الاعتبار ، الجهود التي بذلتها قيادة م . ت . ف ، في تشجيع العرب على الاقبال على صناديق الاقتراع لمصلحة « قوى السلام في اسرائيل » . ومن جهة ثالثة ، اسفرت الانتخابات ، للمرة الاولى ، عن تمثيل قائمة عربية خالصة (الحزب الديمقراطي العربي) في الكنيست . ومن الجدير ذكره ، ان حضور الانتفاضة ، كان طاغياً في الحملات الانتخابية للكتل العربية ، وان الاقتراع لمصلحة هذه الكتل ، كان يقدَّم على انه مكمل لفعل الانتفاضة ، وتعبير عن التضامن معها ، والمثال على ذلك ، الشعارات التي كانت تتصدر الصفحة الاولى من جريدة « الاتحاد » ، الناطقة بلسان كتلة « حداش » ، ذات الرمز « واو » :

يا انتفاضة يا بنت عمي
حجر منك و« واو » مني
حتى تخلصي من همك
اللي هو همي

تشير نتائج انتخابات المجالس المحلية ، الى الاتجاه ذاته الذي اشارت اليه نتائج انتخابات الكنيست : تعمق الفلسطنة بفعل الانتفاضة/ الثورة . فهنا أيضاً ، استمر تراجع نفوذ الاحزاب الصهيونية (مثلاً ، انخفضت نسبة رؤساء المجالس المؤيدين لهذه الاحزاب من ٥٠٪ في الانتخابات السابقة الى اقل من ١٥٪) . وفازت بعض القوائم العربية في المدن المختلطة ، مثل اللد والرملة وعكا والناصرة العليا . بل ان النجاح الملحوظ الذي حققته القوائم الاسلامية ، يمكن ان يكون ، في جزء منه ، تعبيراً عن تقدم مسار الفلسطنة ، كونه يمثل نجاحاً لمرشحين فلسطينيين عرب ، على حساب مرشحين تدعمهم احزاب صهيونية ، او يهودية - عربية مشتركة .

٥ - ردة الفعل على مجزرة عين قارة : لقد تحولت الانتفاضة/ الثورة منذ فترة طويلة الى نمط حياة يومية . وينطبق الامر نفسه على مشاركة فلسطينيي الـ ٤٨ ، التي كانت اكثر من تضامن واقل من انخراط كامل فيها . وجاءت ردة الفعل على مجزرة عيون قارة (ريشون ليتسيون) يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، لتشكل لحظة نموذجية ، من المشاركة التي تبلغ حد الانخراط .

بعد ساعات قليلة من سماع انباء المجزرة ، اجتمعت لجنة المتابعة العربية ، واتخذت قراراً بإعلان الاضراب العام في اليوم التالي والحداد لثلاثة أيام . وكانت هذه هي اول مرة منذ سنة ١٩٤٨ ، ترد فيها القيادة العربية بهذه السرعة وبهذه الأهمية ، كما لاحظ المراقبون في « اسرائيل » . وتعود أهمية القرار ، الى ان اضراباً مماثلاً اعلن في الوقت نفسه في الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ . وتردد في أوساط العرب كلام من نوع : « اضراب شامل في كل انحاء فلسطين » ، « النضال يوحد فلسطين ، ارضاً وشعباً » . وفي يوم الاضراب ، «بدت الناصرة وباقة الغربية والطيبة وكفر قاسم مثل نابلس - كما يشهد الكثيرون : اطر مطاطية مشتعلة ، رجم حجارة ، بطاطا مغروزة بالمسامير ، قنابل حارقة ، شرطة ، رجال حرس حدود ، سيارات جيب ، خيول ، هراوات وغاز مسيل للدموع »(٥) .

الى جانب هذه المحطات البارزة في مسار « الفلسطنة » ، شهدت فلسطين المحتلة مؤخراً ، محطة اخرى في المسار نفسه ، الذي هو مسار « التعريب » . وتمثلت هذه المحطة الجديدة ، في الموقف مما يسمى « ازمة الخليج » ، حيث شهد شطرا فلسطين ، سواء بسواء ، تحركات تضامن واسعة مع العراق في وجه الغزو الامبريالي للمنطقة . وبقدر ما كانت هذه التحركات تصدر عن موقف « قومي عربي » ، فإنها كانت تصدر عن موقف

« وطني فلسطيني » بسبب الربط القائم أو الممكن بين قضية الخليج والقضية الفلسطينية . وقد رأى بعض المراقبين الاسرائيليين في تلك التحركات « منعطفاً حاداً يعبر عن اتجاه خطر » ، وتهديداً لمستقبل علاقات « التعايش » اليهودي ـ العربي[٦] .

مظاهر الفلسطنة في الخريطة الحزبية

كان ثمة اتجاه رئيس عبّر عن مسار الفلسطنة ، وهو حصول تقاطب سياسي ـ تنظيمي متزايد ، بين العرب الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين . واذا كنا قد عرضنا انعكاس هذا الاتجاه ، في نمط الاقتراع العربي في الكنيست والمجالس المحلية ، فإننا ننتقل الآن الى تفحص مظاهر هذا الاتجاه ، على صعيد الخريطة الحزبية ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ انسحاب العرب من الاحزاب الصهيونية : ومن ابرز الامثلة على ذلك استقالة عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل ، وتأسيسه « الحزب الديمقراطي العربي » . وكذلك انسحاب محمد وتد من حزب مبام ، وانضمامه الى « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة » (حداش) . ومن الجدير ذكره هنا ان الدراوشة ، اعلن عن استقالته في مهرجان جماهيري ، اقيم في الناصرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ تضامناً مع الانتفاضة .

٢ ـ انسحاب اليهود من التكتلات العربية الطابع : والمثال البارز هنا هو انسحاب حركة « الفهود السود » ، بزعامة شارلي بيطون من كتلة « حداش » ، وتأليفه كتلة منفصلة في الكنيست ، مقربة من حزب العمل ، وجاءت هذه الخطوة ، في سياق الازمة التي عصفت بـ « راكح » و« حداش » منذ أواسط سنة ١٩٨٩ ، والتي حملت بصمات الانتفاضة والفلسطنة واضحة عليها .

٣ ـ تأليف احزاب عربية خالصة : كان « الحزب الديمقراطي العربي » ، الذي تأسس في اعقاب استقالة دراوشة من حزب العمل أول حزب عربي صرف ، يتألف في فلسطين المحتلة سنة ٤٨ . وفي أيار/ مايو ١٩٩٠ ، اعلنت مجموعة من النشطاء العرب ، الذين غادروا « حداش » ، عن تشكيل « الحزب الديمقراطي التقدمي » . من اجل العمل بين صفوف المواطنين العرب[٧] . كما تردد ان مجموعة من القياديين السابقين في « راكح » ، التي اعادت اصدار مجلة « العربي » ، في أواخر سنة ١٩٨٩ (وبينهم اميل حبيبي وسميح القاسم) ، تتجه الى تأليف حزب جديد[٨] .

٤ ـ تفاقم ازمة حزب « راكح » : فقد مرّ الحزب ، منذ نيسان/ ابريل ١٩٨٩ ، في ازمة شديدة على خلفية الخلاف ، في شأن تمثيل كل من العرب واليهود في هيئاته القيادية . ونشأ هذا الخلاف ، في تقديرنا ، بتأثير من الانتفاضة/ الثورة ومسار الفلسطنة[٩] . وتمخض

خروج بعض المجموعات العربية من الحزب ، من جهة ، وعن زيادة حصة العرب ، في عضوية مؤسساته العليا من جهة ثانية (مثلاً ، من النصف الى الثلثين في المؤتمر واللجنة المركزية)[١٠] .

٥ ـ صعود الحركة الاسلامية : يمكن اعتبار هذا الصعود (كما اتضح في نتائج انتخابات المجالس المحلية) تعبيراً عن مسار الفلسطنة ، كون هذه الحركة ـ بالضرورة ـ تقتصر على الفلسطينيين ، وكون نجاح مرشحيها في الانتخابات ، كان نجاحاً لمرشحين فلسطينيين عرب على حساب مرشحي القوائم الصهيونية أو اليهودية ـ العربية المشتركة .

في المقابل ، واجه مسار الفلسطنة ، معارضة شديدة من قبل بعض الاوساط القيادية النافذة بين العرب ، والحريصة على « التعايش » العربي ـ اليهودي » ، وعلى العمل ضمن اطار القانون الاسرائيلي . فعلى سبيل المثال ، شجب عضو المكتب السياسي لحزب « راكح » زاهي كركبي ، رفع الاعلام الفلسطينية في التظاهرات ، باعتباره « عملاً استفزازياً » . كما دان شعار « شعب واحد ، دولة واحدة » ، بوصفه مثالاً على « الشعارات المغامرة »[١١] ـ وهو شعار تردد في مواجهة شعار « دولتان لشعبين » الذي يتبناه الحزب . وشجب رفع الاعلام ايضاً ، رئيسُ لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية ، ابراهيم نمر حسين ، باعتبار ذلك يسيء الى « مسار السلام والتعايش »[١٢] . وكذلك فإن اللجنة المذكورة ، دانت موجة الحرائق ، كما اسلفنا .

ومن نافل القول ، ان هذه المعارضة ، ما كانت لتشتد على هذا النحو ، لولا ان مسار الفلسطنة ، بتأثير من الانتفاضة/ الثورة ، اصبح واقعاً ملموساً في فلسطين المحتلة .

الهوامش :

(١) نص البيان في صحيفة « الاتحاد » (حيفا) ، ١٩٨٧/١٢/٢٠ .

(٢) النص في « الاتحاد » (حيفا) ، ١٩٨٨/٣/٢٤ .

(٣) « الاتحاد » (حيفا) ، ١٩٨٨/٤/١ . من الواضح ان هذا الكلام كان قبل انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر .

(٤) يورام همزراحي ، « يديعوت احرونوت » ، ١٩٨٨/٧/١٢ .

(٥) احمد اشقر ، « دافار » ، ١٩٩٠/٥/٢٨ .

(٦) قاسم زيد ، « عل همشمار » ، ١٩٩٠/٨/١٥ ، ايضاً : افتتاحية « عل همشمار » ، ١٩٩٠/٨/١٤ .

(٧) انظر : « دافار » ، ١٩٩٠/٥/١١ .

(٨) « عل همشمار » ، ١٩٨٩/١٠/٥ .

(٩) للتفاصيل ، انظر مقالنا : « ماذا يجري داخل الحزب الشيوعي الاسرائيلي » ، في « مجلة الدراسات الفلسطينية » ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩٠ ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٧ .

(١٠) احمد اشقر ، « دافار » ، ١٩٩٠/٦/٥ .

(١١) « الاتحاد » ، ١٩٨٨/٢/١٧ .

(١٢) « دافار » ، ١٩٨٨/٤/٢ .

نحو استراتيجية اعلامية عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية

سليمان صالح*

إذا كان الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو تقييم الدور الذي قام به الاعلام العربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وطرح تصور لاستراتيجية اعلامية عربية لدعم الانتفاضة، فان ذلك لا يجب أن يحجب عن أنظارنا هدفاً أكبر، هو الحاجة الى نظام عربي جديد للاعلام. وأن الانتفاضة الفلسطينية قد أبرزت مدى الحاجة للتفكير في صياغة هذا المشروع.

لقد شعرت القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، بمدى حاجتها لمساندة الاعلام العربي لها في نضالها. لذلك أصدرت عدة بيانات، ناشدت فيها الدول العربية دعم الانتفاضة إعلامياً.

ولقد قدمت الانتفاضة الفلسطينية فرصاً تاريخية للاعلام العربي، كان يمكن

* باحث من مصر.

استغلالها في صياغة رسائل اعلامية تواجه الاعلام المضاد، وتقلل من مصداقيته، وتعمل على جذب انتباه الرأي العام العالمي لمعاناة الشعب الفلسطيني، ونضاله المشروع والعادل لتحرير أرضه وتقرير مصيره، واستعادة حقوقه.

ان ما يحدث في الارض المحتلة من مواجهة غير متكافئة بين شعب فلسطين الاعزل وجنود الاحتلال الصهيوني، وما ترتكبه «اسرائيل» من جرائم تجاه شعب فلسطين، قد فرض نفسه على الاعلام الغربي، وتسربت في بعض الاحيان بعض التقارير الصحفية التي تفضح الممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة. وجاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وما تلاه من احداث وخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف ليفرض نفسه على الاعلام الغربي. فقد كان من المستحيل اخفاء كل هذه الاحداث.

ونتيجة لهذه التقارير الصحفية الضئيلة من الناحية الكمية، ورغم اصرار الاعلام الغربي على ترديد مصطلحاته المعادية لشعب فلسطين مثل الاحتجاجات، أعمال الشغب، أعمال العنف الخ، الا أن الرأي العام العالمي، نتيجة لهذه التقارير الصحفية الضئيلة، قد بدأ لاول مرة يدرك خطورة التأييد المطلق «لاسرائيل».

وكان من المحتم استغلال كل هذه الفرص، وأن يتجه الاعلام العربي الى المساندة القوية لانتفاضة الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، فيجب أن نقرر أن الاعلام العربي قد أضاع هذه الفرص، ولم يستغلها، ولم يقدم مساندة اعلامية للانتفاضة على المستوى العالمي، أما على المستوى العربي فقد قدمت الانتفاضة فرصاً تاريخية للاعلام العربي، لانقاذ الانسان العربي من حالة الهزيمة النفسية التي يعيش فيها، بعد إجهاض نصر أكتوبر العظيم على موائد المفاوضات، والاتجاه الى بلورة مفهوم الهوية، وزيادة اعتزاز الانسان العربي بذاته وابداعه الحضاري.

لكن ما حدث أن الاعلام العربي كانت مساهماته ضئيلة جداً في هذا المجال، اذ لم تزد نظرته للانتفاضة الفلسطينية على نظرة الاعلام الغربي اليها، حيث ركزت معظم وسائل الاعلام العربي على التغطية الخبرية لاحداث الانتفاضة، دون الاهتمام بتقديم تغطية تحليلية وتفسيرية للاحداث.

كما اتسمت التغطية الخبرية لاحداث الانتفاضة بالسرعة والسطحية، والاعتماد على المصادر الغربية خاصة وكالات الانباء الكبرى.

أما المصادر الاسرائيلية، فقد احتلت مكانة كبيرة في هذه التغطية الاخبارية، خاصة تصريحات المسئولين الاسرائيليين، دون الاهتمام بتفسير هذه التصريحات.

هذه هي بعض النتائج التي توصلت اليها من خلال دراسة استطلاء لتغطية بعض الصحف العربية لاحداث الانتفاضة الفلسطينية. وقد اعتبرت أن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، هي فروض سأقوم باختبار صحتها في دراسة شاملة، تعتمد على اسلوب

تحليل المضمون.

لكن السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه بقوة وبالحاح، خلال هذه المرحلة، هو كيف يمكن أن نرسم خطوط استراتيجية اعلامية عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية؟

أن الخطوة الاولى في رسم الاستراتيجية، تقتضي معرفة طبيعة العدو، ومصادر قوته، واساليبه، لكي نتمكن من صياغة اساليب المواجهة.

ويتضح من خلال ما عرضناه، مدى قوة الاعلام المضاد. ويجب أن نعترف ان المواجهة صعبة ومعقدة، وأن الاعلام الصهيوني قد كسب الكثير من الارض، وانه من الصعب جداً هزيمته على هذه الا رض. ولكن الاعتراف بمدى الصعوبة، لا يعني التسليم بالهزيمة، وانما يعني التفكير في أكثر الوسائل ملاءمة للمواجهة.

ولكن ينبغي الحذر من المبالغة في تقدير مدى قوة العدو، اذ أن هذه العملية قد يكون لها نفس التأثير السلبي للتهوين من شأنه، وللاسف الشديد فلقد جربنا كلا العمليتين (التهوين والتهويل)، خلال مراحل صراعنا مع هذا العدو على المستوى السياسي والعسكري. كما ينبغي أيضاً الاعتراف بأن الصراع مازال ممتداً عبر الزمن، وانه صراع وجود قد يمتد لاجيال قادمة، وان الواقع الذي يجب أن يتعامل معه القائم بالاتصال العربي خلال هذه المرحلة، قد يتغير خلال مرحلة قادمة، وانه اذا كان مطلوباً منه ان يتعامل مع حقائق هذا الواقع في هذه المرحلة، وان يسعى الى تغييرها، فانه يجب أيضاً ان يضع في اعتباره التخطيط المستمر للمراحل التالية من الصراع.

والدليل على ذلك، ان الواقع الذي يمكن أن يتعامل معه الاعلام العربي قبل الانتفاضة، يختلف الى حد كبير عن الواقع الذي خلقته الانتفاضة. ان حجارة الانتفاضة قد بنت جسوراً يمكن أن يعبر عليها الاعلام العربي الى تحقيق اهدافه على المستوى العالمي.

ومن ناحية اخرى، يجب الاعتراف بأن الاعلام العربي يعاني الكثير من القيود التي تحد من انطلاقه، وتعرقل تقدمه، ويجب التفكير في ازالة هذه القيود، أو على الاقل الحد منها، لتمكينه من القيام بدوره في معركة العرب الأولى.

ومن أهم هذه القيود، ان لم يكن اخطرها، تبعية وسائل الاعلام في الدول العربية للسلطة. ولقد بررت كل الدول العربية سيطرتها على وسائل الاعلام عقب الاستقلال، بالرغبة في توجيه هذه الوسائل لخدمة خطط التنمية، وتعبئة الجماهير للوقوف صفاً واحداً في القضايا المصيرية، وكان أهم هذه القضايا المصيرية الصراع العربي الاسرائيلي.

ولقد استغل هذا الصراع في فرض حالة الطوارىء في بعض الدول العربية، خلال فترات طويلة من الزمن. وكان من شأن ذلك تكبيل وسائل الاعلام العربية بالكثير من القيود، وسلب حريتها في التعبير، واستخدامها كأداة للسلطة لتبرير مواقفها وقراراتها.

وكان حصاد هذه التجارب شديد المرارة، حيث يلاحظ ضآلة الدور الذي أدته هذه

الوسائل في خدمة قضايا التنمية، والقضية المصيرية، وانعدمت ثقة الجماهير العربية في هذه الوسائل. واتاح ذلك الكثير من الفرص للاعلام المعاد، حيث اتجه المواطن العربي الى الاذاعات الاجنبية لاستقاء الاخبار، باعتبار ان هذه الاذاعات يمكن أن تقدم له تغطية موضوعية للاحداث. وفي الوقت عينه كانت هذه الاذاعات تقوم بدورها المرسوم لها في الغزو الفكري والثقافي، وتشويه الذاتية الثقافية للانسان العربي، واضعاف انتمائه لامته، وشغله باهتمامات أخرى خارج سياق قضاياه المصيريه، ونضاله ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف والتبعية.

وفي الوقت نفسه، أدت تبعية هذه الوسائل الاعلامية للسلطة، الى انقلاب هذه الوسائل ضد القضايا المصيرية التي كان الهدف المعلن لسيطرة السلطة عليها، هو تعبئة الجماهير من أجلها.

فعندما اتجهت السلطة في مصر للسلام مع «اسرائيل»، وعقد اتفاقيات كامب ديفيد، قامت هذه الوسائل بتبرير هذا الاتجاه، بل التشكيك في انتماء مصر للامة العربية، والدعوة لحياد مصر. وَرَدَّدت مقولات السلطة حول ان الصراع هو مجرد حاجز نفسي!!

كما اتجهت الوسائل الاعلامية في بعض الدول العربية، الى التعتيم على أخبار الانتفاضة الفلسطينية، نتيجة لخوف السلطات في هذه الدولة، من أن تتأثر شعوبها التي تعاني من الفقر والجوع والازمات الاقتصادية بأحداث الانتفاضة، وتتجه الى تقليد الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة.

لذلك فان التفكير في صيغة عربية أخرى للعلاقة بين الاعلام والسلطة، يشكل البداية الحقيقية لقيام الاعلام العربي بدوره، اذا إن علاقة التبعية للسلطة لم تُؤَدِّ حتى الآن، إلاّ إلى تقييد هذا الاعلام وتحجيمه، وفقدانه لمصداقيته.

وعلى المستوى العالمي أيضاً، فان تبعية الوسائل الاعلامية للسلطة، تفقدها المصداقية. وعادة ما يتم وصف الصحف العربية بأنها رسمية أو شبه رسمية، عندما تضطر وسائل الاعلام العالمية، الى نقل بعض الاخبار ذات الطابع الرسمي عنها.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة، هي أن تبعية الاعلام العربي للسلطة، قد أدت الى سيطرة ما يسمى «بأهل الثقة» على وسائل الاعلام، وابعاد «أهل الخبرة» عن هذه الوسائل، وكان لذلك تأثيره السلبي في اداء الاعلام العربي لدوره، وقيامه بوظائفه. اذ أن أهل الثقة غالباً ما يفقدون الكفاءة والعلم والقدرة، على مواجهة وسائل الاعلام المضاد واساليبه العلمية، اذ انهم يحتلون مواقعهم على خريطة الاعلام العربي بمقتضى اثبات ولائهم للسلطة، ورضاء السلطة السامي عنهم، وبالتالي فهم لا يعطون اهتماماً كبيراً لمخاطبة الرأي العام، اذ عادة ما يصيغون رسائلهم الاعلامية للسلطة، وليس للجماهير.

اضف الى ذلك أن مصطلح «الخبرة» نفسه في حاجة الى مراجعة، اذ أن الخبرة

العملية التي يكتسبها القائم بالاتصال من خلال العمل لسنوات في وسائل الاعلام، لم تعد كافية لملاحقة التطورات السريعة في الاعلام المعاصر. ولذلك فان الخبرة العلمية ضرورة حتمية لتأهيل القائم بالاتصال العربي، واعداده للقيام بدوره في مواجهة الاعلام المضاد.

والمشكلة هنا أن السلطات في الوطن العربي، تدرك أن الشخص المسلح بتلك الخبرة العلمية، والكفاء، عادة ما يمتلك الكثير من الوعي، ويشعر بالثقة في ذاته، ويدرك أنه في قيامه بوظيفته كقائم بالاتصال، فانه يصبح ممثلاً للجماهير، وبالتالي يكون دائماً منحازاً لهذه الجماهير، ويرفض دائماً الخضوع المطلق للسلطة. وبالتالي يصبح غير مرغوب فيه من جانب السلطة.

وحتى ان نجح مثل هذا الشخص في التسلل الى المواقع الاعلامية، فانه عادة ما يتم تهميش الدور الذي يلعبه، أو استبعاده تماماً، وفي العادة يواجه الخيار المر إما الخضوع المطلق للسلطة، أو ترك العمل الاعلامي، وفي احيان كثيرة يكون هو العمل الوحيد المؤهل له، وبالتالي يصبح الطريق الوحيد امامه هو الخضوع المطلق للسلطة.

وهناك نقطة اخرى على جانب كبير من الاهمية، هي التبعية العلمية للغرب في مجال علوم الاعلام. فبالرغم من أن وسائل الاعلام في معظم أجزاء الوطن العربي قد خضعت لسيطرة السلطة وكان المبرر الذي طرح لذلك هو الرغبة، في قيام الاعلام بدوره في خدمة القضايا المصيرية، الا ان النظريات التي يتم تدريسها في الجامعات العربية، مازالت هي نفس النظريات الغربية التي وضعت خصيصاً للاعلام الذي يسعى الى الحصول على أكبر قدر من الربح.

ولذلك يتم تعليم القائم بالاتصال العربي، كيف يقوم باختيار الاخبار باستخدام نفس المعايير التي تستخدمها وسائل الاعلام الغربية كالشهرة والطرافة والغرابة والاثارة والتشويق... الخ ويتم تعليمه بعض المقولات الغربية مثل «الاسماء تصنع الاخبار»، و «اذا عض الكلب رجلاً فهذا ليس خبراً، ولكن اذا عض الرجل كلباً فهذا هو الخبر».

وفي ظل هذه المقولات والنظريات الغربية عادة يصبح حتى القائم بالاتصال الذي حصل على دراسة أكاديمية حرفياً أو بمعنى آخر «صنايعياً»، ويفتقد القدرة على مواجهة الاعلام المضاد، وتظل وسائل الاعلام العربية وسائل تجارية، تسيطر عليها السلطة، وتنفق عليها من اموال الشعب.

انها صيغة في منتهى الغرابة... اعلام سيطرت عليه السلطات بدعوى توجيهه لخدمة قضايا الشعوب، يطبق المعايير التجارية الغربية في اختيار الاخبار، ويصبح كل همه الحديث عن شفايف مسز تاتشر، وسيقان مارلين مونرو، وزواج تشارلز وديانا، والسيدة التي أكلت ذراع زوجها. ومع ذلك يحقق الكثير من الخسائر المادية، ناهيك عن الهزائم الاعلامية.

أتمنى أن يدلني أحد على الهدف التنموي الذي يمكن أن يتحقق وراء حملة اعلامية عن تعبئة الازواج في أكياس البلاستيك، في الوقت الذي يتم فيه كثير من الاحيان تجاهل الابداعات الحضارية لشعب فلسطين العربي خلال انتفاضته الرائعة، ونشر اخبار الانتفاضة في الصفحات الداخلية للصحف العربية.

ولا شك ان خبراء الاعلام العرب، يتحملون المسئولية الاساسية في ذلك، اذ انهم قد فضلوا الطريق السهل، وهو طريق التبعية العلمية، والنقل عن الغرب، ولم يفكروا حتى الآن في طرح صيغة عربية بديلة لاختيار الاخبار، ولفنون الاعلام واساليبه.

من الضروري أيضاً ان نتحدث عن الاعلام العربي ككل متكامل، اذ أن النظم الاعلامية العربية، تنطلق من منطلقات قطرية ضيقة، وتسيطر عليها هذه النظريات القطرية، حتى فيما يختص بالصراع العربي الاسرائيلي، رغم أن الخطر الاسرائيلي يهدد كل بيت، وكل اسرة في الوطن العربي. ومن لا يدرك ذلك، فهو كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال.

واذا ما حاولنا حصر البنى الاساسية الاعلامية المتوافرة في الوطن العربي، لادركنا اننا نواجه بالاساس عملية اهدار للامكانيات. وأن مجموع هذه البنى، يمكن أن يشكل الاساس الصلب لنظام عربي جديد للاعلام.

وبالتأكيد فان ما يمتلكه العرب من وسائل الاعلام قليل مقارنة بامكانية الاعلام الغربي، واننا كغيرنا من شعوب العالم الثالث، نواجه مشكلة عدم العدالة في توزيع الموارد الاعلامية العالمية، وتتعرض مثل هذه الشعوب لخطر تشويه ذاتيتنا الثقافية والحضارية، والغزو الفكري والثقافي الغربي.

لكننا مع ذلك اذا ما جمعنا هذه البنى الاساسية التي نتملكها، فاننا يمكننا القول اننا نمتلك الحد الادنى من البنى الاعلامية، التي نستطيع بها ان نبني نظاماً عربياً جديداً للاعلام، يواجه الاعلام الغربي ويتصدى له.

وبالتالي يصبح المنطلق الاول لبناء هذا النظام، هو وضع فلسفة وحدوية للاعلام العربي، واستراتيجية موحدة لمواجهة الاعلام المضاد، ولتحديد الاهداف العربية.

أما اذا استمرت وسائل الاعلام العربي تسعى لتحقيق اهدافها القطرية الضيقة، وتعكس وجهة نظر السلطات التي تعبر عنها، على حساب القضايا العربية الكبرى، وتنسحب من مواجهة الاعلام الغربي، أو تواجهه كجزر منفصله، فان مستقبل الامة العربية سيصبح في خطر، والمسؤولية في ذلك تقع على العرب جميعاً، السلطات والجماهير والقائم بالاتصال.

ان الدعوة الى اقامة نظام عربي جديد للاعلام، لا تعني انسحاب العرب من المعركة التي تخوضها كل شعوب العالم الثالث في المنظمات الدولية لاقامة نظام اعلام جديد، بل

لابد من الاستمرار في النضال من أجل تصحيح الاختلال القائم في تدفق المعلومات على المستوى العالمي، واعادة توزيع الموارد الاعلامية بشكل عادل على كل الشعوب، والتزام وسائل الاعلام العالمية باحترام حق كل الشعوب في الحفاظ على ذاتيتها الثقافية، مع الدعوة لاقامة نظام اعلامي عالمي جديد. ولا يعني الانسحاب أو الهروب من معركة شعوب العالم الثالث مع القوى الاستعمارية التي تحتكر الاتصال على المستوى العالمي، ولكنها تتكامل معها، وتمهد الطريق لها.

ان الامة العربية تستطيع ان تقيم هذا النظام بالاعتماد على قوتها الذاتية، والبنى الاعلامية التي تمتلكها مع السعي لتنمية وتقوية التعاون فيما بينها، وتوحيد قوى الاعلام العربي في مواجهة الاعلام الغربي.

ان ادراك الخطر يدفع الشعوب دائماً الى ابداع اساليب نضالية جديدة للدفاع عن ذاتها. والامة العربية بلا شك، من أكثر الامم في العالم الثالث التي تواجه الخطر، ربما لسبب آخر هو أن القوى الاستعمارية قد زرعت «اسرائيل» في المنطقة، وهي تشكل تهديداً حقيقياً ومستمراً لهذه الامة (حضارة وثقافة وتاريخاً وهوية)، وأن هذه القوى تضع كل ما تمتلكه من امكانيات اعلامية في خدمة «اسرائيل»، لذلك فان الخطر الذي تواجهه الامة العربية يصبح أكبر من كل الاخطار التي تواجهها شعوب العالم الثالث، مع الاعتراف بشراسة هذه الاخطار.

لذلك فان على هذه الامة ان تتخذ المبادرة، وتتخذ قرارها في توحيد قواها الاعلامية لمواجهة الخطر، وهي في هذا انما تصوغ نظامها الاعلامي برؤية انسانية شاملة تجعله قوة مضافة الى قوى الشعوب المقهورة التي تسعى الى انتزاع استقلالها من براثن الغرب الاستعماري.

وبالتأكيد، فإن الحضارة العربية تقدم لهذا النظام فلسفة انسانية، تجعله يدافع عن حقوق كل الشعوب في التحرر والاستقلال، ويرفض العبودية والقهر والاستغلال، وكل دعاوى العنصرية والتفوق العرقي.

وبالاضافة الى ما يمكن للنظام الاعلامي العربي الجديد أن يقوم به في خدمة قضايا شعوب العالم الثالث، والدفاع عن حقوقها، فانه لابد من أن يقيم علاقات تعاون فعاله مع كل القوى الاقليمية في العالم الثالث، مثل منظومة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة الشعوب الاسيوية، ومجموعة الدول الاسلامية.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه، ما جدوى طرح هذه الدعوة في دراسة هدفها الاساسي صياغة وبلورة استراتيجية اعلامية عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية؟!

والاجابة ان هذه الانتفاضة يجب ان تكون بداية مرحلة طويلة من النضال العربي، لقهر التخلف والتبعية، ولانتزاع الاستقلال الحضاري والثقافي والفكري والاقتصادي،

ولاسقاط كل قوى القهر والاستغلال.

اننا نظلم هذه الانتفاضة اذا لم ننظر لها على هذا الاساس، واذا لم نبدأ على ضوئها في صياغة مستقبلنا كأمة، وفي صياغة مشروعنا الحضاري الجديد.

لقد قدمت لنا انتفاضة الشعب الفلسطيني فرصة تاريخية يجب أن لا تضيع، كما ضاعت من قبل فرصتنا التاريخية بعد نصر اكتوبر العظيم.

لكن صياغة مشروعنا الحضاري، تتطلب أولا دراسة واقعنا المتردي، وما يحفل به هذا الواقع من متناقضات. لذلك حاولت رصد بعض سمات واقع الاعلام العربي في محاولة لتشخيص أزمته واصلاح الخلل.

ثم علينا أن نجيب بصراحة على هذه التساؤلات: هل الاعلام العربي بوضعه الراهن، مؤهل للقيام بدوره في سياسة دعم الانتفاضة، وتقديمها لشعوب الارض كابداع حضاري عربي، وكتجربة عربية رائدة للنضال من أجل التحرر؟

هل الاعلام العربي بوضعه الراهن، قادر على استغلال الممارسات الاسرائيلية البشعة في الاراضي المحتلة، والجرائم الاسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني لايقاظ الضمير العالمي، ودفعه الى مساندة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؟

هل الاعلام العربي قادر بوضعه الراهن، على ان يقوم بدور مماثل للدور الذي قام به الاعلام الصهيوني في تعذيب الضمير العالمي، باستغلال اكذوبة معاداة السامية، وتصويره لما تعرض له اليهود من اضطهادات عبر التاريخ، مع ان «اسرائيل» قد ارتكبت جرائم ومجازر واضطهادات وانتهاك لحقوق الانسان ضد شعب فلسطين، يفوق مرات ما ادعاه الاعلام الصهيوني من اضطهادات ضد اليهود، بل يفوق كل ما ارتكبه كل طغاة الارض عبر التاريخ؟

ونجيب بصراحه بانه الاعلام العربي بوضعه الراهن لا يستطيع، ولكنه يستطيع اذا ما توحدت قواه، في ظل نظام اعلامي عربي جديد، بفلسفة اعلامية جديدة، ووعي وبحقائق التاريخ والواقع، وادراك الحجم الخطر، وتحديد متقن للعدو، وفهم لاساليبه وخططه، ونظرية عربية جديدة لانتقاء الاخبار، وصياغة الرسائل الاعلامية.

هذا هو المبرر لطرح الدعوة لاقامة نظام اعلامي عربي جديد، في اطار دراسة هدفها الاول صياغة استراتيجية اعلامية عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

ان هناك الكثير من خبراء الاعلام في الوطن العربي، يمكنهم صياغة آلاف الرسائل الاعلامية عن الانتفاضة الفلسطينية. ولكن من يقوم بتوصيل هذه الرسائل، وبأي وسيلة؟ لذلك فان الاتجاه الى اقامة نظام عربي جديد، هو البداية الحقيقية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

لكن ذلك لا يعني التخلي عن دعم الانتفاضة اعلامياً، حتى يتم اقامة النظام

الاعلامي العربي الجديد، بل ان التفكير في أيها يسبق الآخر يشبه ذلك التفكير البيضة والفرخة.

ان ادراك «اسرائيل» لخطورة ما يمكن ان تحققه الانتفاضة الفلسطينية من نتائج اعلامية، قد جعلها تغلق المناطق المحتلة أمام مراسلي وسائل الاعلام الاجنبية. ولا شك أنه كان لذلك آثاره في تقليل اهتمام وسائل الاعلام العالمية بالانتفاضة، نتيجة لعدم القدرة على الحصول على المعلومات من الاراضي المحتلة[1].

لذلك فاننا نطرح هنا هذه الاستراتيجية لدعم الانتفاضة اعلامياً، مع دعوة وسائل الاعلام العربية، والقائمين بالاتصال العربي، الى القيام بواجبهم في تقديم الدعم الاعلامي للانتفاضة.

ان اية استراتيجية اعلامية، لابدأن تبدأ بتحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها.

وهناك اهداف عامة، واهداف خاصة، يتم تحديدها لتحديد الجمهور الذي توجه له الرسالة الاعلامية. وسوف تقوم بتحديد بعض هذه الاهداف الخاصة عند الحديث عن مستقبل الرسالة الاعلامية.

الاهداف العامة:

١ ـ كسب المزيد من تأييد الرأي العام العالمي لنضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره، واستعاده سيادته على أرضه.

٢ ـ كشف زيف وكذب ادعاءات «اسرائيل»، بأن لها حقوقاً تاريخية في فلسطين، وكشف الجرائم والمجازر التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، والتي تفوق كل أكاذيب الاعلام الصهيوني، عن الاضطهادات التاريخية التي تعرض لها اليهود بدعوى معاداة السامية.

٣ ـ اقناع الرأي العام العالمي بمشروعية نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقة المغتصبة، بما في ذلك الكفاح المسلح. وهو حق مشروع لكل حركات التحرر الوطني، يكفله القانون الدولي. وان الارهاب هو ما تمارسه «اسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني.

٤ ـ اثارة العواطف الانسانية ضد «اسرائيل» التي تقوم بقتل الاطفال، واجهاض النساء، وطرد اصحاب الارض الشرعيين من وطنهم، مع التركيز على القصص الانسانية التي تفرزها الانتفاضة.

٥ ـ اقناع الرأي العام العالمي باستحالة التوصل الى سلام حقيقي في المنطقة، دون استعادة شعب فلسطين لحقوقه المشروعة.

٦ ـ كشف حقيقة اعداءات «اسرائيل» بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الاوسط، وذلك بتصوير انتهاكها المستمر لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة.

٧ ـ الربط بين اسرائيل وجنوب افريقيا، وكشف التشابه بين الادعاءات العنصرية لكلا النظامين، مع اعادة التذكير المستمر بقرارات الامم المتحدة التي تعتبر فيها «اسرائيل» دولة عنصرية، مثل جنوب افريقيا.

٨ ـ الكشف عن أوجه التشابه، والارضية المشتركة التي تنطلق منها كل حركات التحرير على مستوى العالم، بما ذلك الشعب الفلسطيني.

٩ ـ التأكيد المستمر على خطورة الاطماع الاسرائيلية، على مستقبل السلام العالمي، والحضارة الانسانية.

١٠ ـ التأكيد على ضرورة التوصل الى سلام حقيقي وعادل في المنطقة لتجنب انفجار حرب عالمية جديدة، يمكن أن تدمر الحضارة الانسانية.

هذه هي بعض الاهداف العامة التي يمكن ان تتبناها الاستراتيجية الاعلامية العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

ولتنفيذ هذه الاهداف، فانه لابد ان يتم اختيار كوادر الاعلامية عربية، تتوافر فيها العناصر التالية:

أ ـ اجادة اللغة الاجنبية التي ينطق بها الجمهور الذي توجه له الرسالة الاعلامية.

ب ـ معرفة كافية بتاريخ وثقافة الجمهور الذي يوجه له رسالته.

جـ ـ القدرة على صياغة الرسائل الاعلامية، طبقاً لتنوع الجماهير المستهدفة.

د ـ القدرة على تصوير الجوانب الانسانية في الاحداث التي تتناولها الرسالة الاعلامية.

هـ ـ القدرة على الربط بين نضال الشعب الفلسطيني، وبين النضال التاريخي للجمهور المستهدف، من أجل تحقيق أهدافه الانسانية.

ولا شك أن هناك الكثير من الكوادر الاعلامية في الوطن العربي التي تمتلك هذه القدرات، ولكن المهم هو اكتشافها واتاحة الفرصة لها، وتدريبها على كيفية تحقيق هذه الاهداف.

أما بالنسبة للوسائل التي يمكن استخدمها في نقل الرسائل الاعلامية، فلا شك ان جميع وسائل الاعلام، تلعب أدواراً متمايزة ومتكاملة في الوقت عينه، وانه لابد من استخدامها جميعها، وفي نفس الوقت.

ولكن هناك وسائل اعلامية يمكن ان تكون أكثر اهمية، مثل السينما والاذاعات الموجهة والافلام التلفزيونية. فلا شك ان السينما يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ اهداف هذه الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بتصوير الجوانب الانسانية للانتفاضة الفلسطينية.

ومع الاعتراف بأهمية الافلام التسجيلية، وظهور قدرات متميزة خاصة عند بعض السينمائيين الفلسطينيين انفسهم، في مجال انتاج واخراج وتصوير هذه الافلام، الا ان

الحاجة ملحة جداً لانتاج افلام درامية عن الانتفاضة الفلسطينية.

ولكن المشكلة هي ان السينمائيين العرب، لم يدركوا بعد أهمية دورهم في نضال امتهم، ومدى حاجة الامة لهم للتعبير عن قضاياها المصيرية، فمازالت السينما العربية تسعى الى الربح السريع، وجوائز المستعمر بتصوير القصص الفجة التي تستهدف اثارة غرائز المتلقي الجنسية، أو تصوير علاقات الحب الرومانتيكية المستهلكة منذ القرن التاسع عشر.

لقد آن للسينمائيين العرب أن يلتحموا بنضال أمتهم، كما آن لنا أن نحاكم السينما العربية. فاذا كانت وسائل الاعلام العربية الاخرى قد اضاعت الكثير من الفرص التاريخية، وتستحق تبعاً لذلك الإدانة، فان السينما العربية قد ظلت بعيدة تماماً عن معاركنا الحقيقة، ولذلك فهي تستحق ادانة أكبر.

لقد أصدرت المحامية الاسرائيلية «فيلتسيا لانغر مؤخراً كتاباً بعنوان «أبطال الحجارة» وقدمت فيه الكثير من القصص الانسانية، التي يمكن تحويلها الى أفلام سينمائية ناجحة، فهل يفكر واحد من السينمائيين العرب في قراءة هذا الكتاب، والتفكير بتحويل احدى قصصه الى فيلم سينمائي، وخاصة وان الكتاب يعتبر شهادة مواطنة اسرائيلية، تدين فيه الممارسات العنصرية للدولة التي تنتمي اليها.

وتأتي بعد ذلك الاذاعات الموجهة، فجميع الدول العربية تقريباً تمتلك اذاعات موجهة ومجموع هذه الاذاعات يمكن أن يغطي مساحات كبيرة، ويصل الى الكثير من الشعوب، ولذلك يمكن استخدامها في نقل رسائل اعلامية عن الانتفاضة الفلسطينية، الى الشعوب التي تصل اليها، وفق خطة تقوم على التنسيق بين هذه الاذاعات لتحقيق هذا الهدف.

أما الافلام التلفزيونية، فتوازي أهميتها تقريباً أهمية الافلام السينمائية، بالاضافة الى أنه يمكن تبادل هذه الافلام مع اجهزة تلفزيون البلدان النامية، وخاصة الدول الافريقية، والدول الاسلامية الاسيوية، ومجموعة الدول الاشتراكية أيضاً.

أما بالنسبة لوسائل الاعلام الاخرى كالصحف، فان يمكن استخدام نظرية الاتصال على مرحلتين، حيث يتم نقل الرسائل الاعلامية باستخدام الصحف الصادرة باللغة العربية، الى الجاليات العربية في الدولة الاجنبية، ويقوم أعضاء هذه الجاليات بنقل هذه الرسائل الى المواطنين الاجانب الذين يحتكون بهم.

وبالنسبة للرسائل الاعلامية التي يتم توجيهها في اطار هذه الاستراتيجية، فيجب أن تتميز بما يلي:

١ - الابتعاد عن الدعاية المباشرة، والاعتماد على المعلومات التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف بشكل غير مباشر، ولا يضير استبعاد الرأي من مجال صياغة هذه الرسائل، ولكن يتم عرض الرأي من خلال الاعتماد على المعلومات والاحصائيات والحقائق والصور.

٢ - ان يتم صياغة الرسائل بشكل يجذب انتباه المتلقي ويثير عواطفه، وذلك بالتركيز على القصص الانسانية.

٣ - ان يتم صياغة الرسائل بأسلوب مبسط، واستخدام المفردات اللغوية الاكثر شيوعاً، والتي يمكن أن يفهمها المتلقي بسهولة.

٤ - أن يتم الربط بين ما تتضمنه الرسائل الاعلامية من وصف لمأساة الشعب الفلسطيني ونضاله، من أجل استرادا ارضه وحريّته، بنماذج تاريخية من نضال الجمهور الذي توجه له الرسالة الاعلامية، بحيث يمكن خلق نوع من التجربة المشتركة مع الجمهور الذي توجه له هذه الرسالة.

٥ - التركيز على تصوير الوسائل التي تستخدمها «اسرائيل» لقمع الانتفاضة، والجرائم والمجازر التي ترتكبها ضد شعب فلسطين.

٦ - تنويع الرسائل الاعلامية، طبقاً لتحديد مسبق لخصائص الجمهور المُسْتَقْبِل، ومدى تفهم هذا الجمهور لقضية الشعب الفلسطيني وتأييده لاسرائيل.

أما بالنسبة للجمهور المستهدف (المتلقي)، فاننا يمكن أن نحدد الانواع التالية للجماهير:

١ - جمهور مؤيد لقضية الشعب الفلسطيني، ويوجد هذا الجمهور في الدول الاسلامية، ومعظم الدول الافريقية، ومعظم الدول الاشتراكية، ومجموعة دول الانحياز.

وهذا النوع من الجمهور يجب أن توجه له رسائل اعلامية لتحقيق الاهداف الخاصة التالية:

أ - تعزيز تفهم وتأييد هذه الجماهير لنضال الشعب الفلسطيني.

ب - تحويل هذا التأييد الى عمل ايجابي لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وزيادة عدائها لاسرائيل.

جـ - اقناع هذه الجماهير بتشابه تجربة الشعب الفلسطيني، مع تجاربها النضالية، ضد القوى الاستعمارية.

د - قطع الطرق على وسائل الاعلام الصهيوني لجذب قطاعات من هذه الجماهير الى تأييد «اسرائيل»، أو التقليل من تأييدها لقضية الشعب الفلسطيني. ومن المؤكد انه اذا تم صياغة رسائل اعلامية عربية بشكل متقن، فانه يمكن هزيمة الاعلام الصهيوني على ارض هذه الجماهير.

هـ - تقديم التجربة النضالية للانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها تجربة فريدة وثرية، يمكن لكل الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والاستقلال أن تتبعها في نضالها.

ولابد من تنويع الرسائل الاعلامية الموجهة الى هذا النوع من الجماهير، فبالنسبة للجماهير في البلاد الاسلامية غير العربية، يمكن التركيز على ضرورة تحرير المقدسات

الاسلامية، وتأييد نضال الانتفاضة الفلسطينية لتحرير هذه المقدسات، مع تصوير المحاولات التي ترتكبها «اسرائيل» لتدمير المقدسات الاسلامية والمسجد الاقصى خاصة.

كما لا بد أن تنطلق الرسائل الاعلامية الموجهة الى هذا القطاع، من الجمهور من التركيز على نظرية الجهاد الاسلامي، وان نصرة شعب فلسطين هو فرض اسلامي على كل مسلم.

أما بالنسبة للجماهير في البلدان الافريقية، فيتم التركيز على اثارة قضية التشابه والتعاون بين «اسرائيل» وجنوب افريقيا، كما يتم التركيز على ان «اسرائيل» تمثل امتداداً لقوى الاستعمار التي استغلت الشعوب الافريقية، واستنزفت ثرواتها، ومازالت تفرض عليها التخلف والتبعية، وان النضال ضد «اسرائيل»، هو نضال ضد كل قوى الاستعمار العالمي.

وبالنسبة للبلدان الاشتراكية، فيتم التركيز على الارتباط بين «اسرائيل» والرأسمالية العالمية، وخطورة «اسرائيل» على مستقبل السلام العالمي.

٢ ـ جمهور محايد، ويمكن ان يكون هذا الحياد ناتجاً لعدم الاهتمام بالصراع بين العرب و «اسرائيل»، أو نتيجة لعدم المعرفة بهذا الصراع أو بطبيعته.

ويمكن ان يوجد هذا النوع من الجمهور في الكثير من الافراد العاديين في البلدان الاوروبية، وبعض الاحزاب والجماعات الصغيرة في أوروبا. وهذا النوع من الجمهور يجب ان توجه له رسائل اعلامية لتحقيق الاهداف التالية:

١ ـ تعريف هذا الجمهور بالمأساة التي يعيشها شعب فلسطين، تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني، ونضاله لاسترداد حقوقه المشروعة التي أقرتها منظمة الامم المتحدة، وكل القوى المحبة للسلام.

٢ ـ تحويل هذا الحياد الى تأييد لقضية الشعب الفلسطيني.

٣ ـ توعية هذا الجمهور، بتصوير ما ترتكبه اسرائيل من انتهاكات لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. ويمكن تحويل ذلك الشعور الى عداء «لاسرائيل» عن طريق تنويع الرسائل، والمثابرة في توجيه الكثير من هذه الرسائل.

٣ ـ جمهور نجح الاعلام الصهيوني في دفعه الى تأييد «اسرائيل» وللعداء للعرب. ولا شك أن هذا هو النوع يشكل الاغلبية من الجماهير في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، ولقد أوضحنا فيما سبق، مدى سيطرة الاعلام الصهيوني في هذه الدول، واساليبه في غسل مخ الرأي العام.

لكن ذلك لا يعني ان ننسحب من مواجهة الاعلام الصهيوني، ونعترف بالهزيمة على ارضية هذا الجمهور. . لكن المطلوب هو المثابرة على توجيه رسائل اعلامية لهذا الجمهور، وادراك ان المواجهة مع الاعلام الصهيوني على هذه الارض هي معركة طويلة مريرة.

ولقد قدمت الانتفاضة الفلسطينية فرصة تاريخية للاعلام العربي، يكنه اذا احسن استغلالها أن يكسر حدة عداء هذا الجمهور للعرب، ويدفعه الى تفهم القضية العربية والتقليل من تأييده لاسرائيل.

لكن صياغة الرسائل الاعلامية الموجهة لهذا النوع من الجمهور، تتطلب مهارة كبيرة، وفهما لطبيعة هذا الجمهور وثقافته. ويمكن التركيز على مايلي في صياغة الرسائل الاعلامية.

أ ـ انتهاكات «اسرائيل» لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة.

ب ـ استخدام «اسرائيل» للاسلحة المحرمة دولياً، في مواجهة الاطفال، مثل رصاص دم دم، والاسلحة الكيماوية.

جـ ـ تعنت «اسرائيل»، ورفضها لكل مشروعات التسوية السلمية.

د ـ اسرائيل دولة ارهابية تواجه انتفاضة الاطفال في الاراضي المحتلة بأحداث الاسلحة الغربية، والتركيز على قيام الموساد الاسرائيلي بتفجير طائرة الركاب الامريكية فوق الاراضي الاسكتلندية، وقتل أكثر من ٢٠٠ مسافر.

هـ ـ التذكير المستمر بادانة المنظمات الدولية لاسرائيل، وعدوانها على الشعب الفلسطيني.

و ـ التأكيد بأن الاطماع الاسرائيلية تهدد بقيام حرب عالمية ثالثة، يمكن أن تدمر الحضارة الانسانية.

ولابد أيضاً من استخدام المهاجرين العرب في أوروبا وأمريكا، للقيام بالمرحلة التالية في نقل الرسائل الاعلامية الى المواطنين الاجانب، الذين يعملون معهم أو يحتكون بهم، مع تزويد هؤلاء المهاجرين بالصور والمواد الاعلامية.

كما لابد ان تنشأ هيئة علمية عربية تتولى رصد اتجاهات الرأي العام في الدول المختلفة، نحو العرب بشكل عاك، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ووضع نتائج دراساتها امام القائم بالاتصال العربي، حتى يمكنه صياغة رسائلة الاعلامية، على هدى نتائج هذه البحوث والدراسات.

* * *

الهوامش

١ ـ انظر تقرير حول منع اسرائيل للمراسلين الاجانب من دخول الاراضي المحتلة في جريدة الاتحاد الظبيانية، ٣٠ يناير ١٩٨٩، نقلاً عن جريدة يديعوت احرنوت الاسرائيلية.

الآثار الاجتماعية العاجلة للانتفاضة

عبد القادر ياسين*

كأن جمرة لسعت المجتمع الفلسطيني، فاهتز من أعماقه. فما كان للانتفاضة أن تستمر كل هذه الأشهر، دون أن تقطر وراءها المجتمع الفلسطيني، ومعه قيمه جميعها. وقد أثرت الانتفاضة في مجمل العلاقات الاجتماعية، بتفاوت في الدرجة، مع اختلاف الموقع الجغرافي، والمرتبة الطبقية، والشريحة العمرية.

وقد تغيرت بعض المعايير الاجتماعية. فالانتفاضة لم تستمر بالصورة نفسها التي بدأت بها، وإنما تطورت أشكال النضال، وارتقت الى الوضع المنظم، الذي جعل من مقاومة الاحتلال هدفاً له. كعدو خارجي، مع التصدي للسلبيات التي تعشعش في ثنايا المجتمع، منذ أمد. فكان لابد من تطور المجتمع، والانسان، والصور الاجتماعية، استجابة للتنظيم الذاتي، الذي ارتقى إليه الشعب الفلسطيني، من خلال اللجان الشعبية والوطنية، المشرفة على الشؤون العامة للناس، فضلاً عن تسييرها أمور تنظيم الانتفاضة، ومقاومة قوات الاحتلال، وتصديها لمعالجة المشاكل العائلية[1].

فالإضراب الشامل، والإضراب التجاري الجزئي، وأيام الحداد، كلها عناوين بارزة لتغيير جرى، ولا يزال يجري، على صعيد الأسرة الفلسطينية، وعلى صعيد العلاقة بين

---

* كاتب من فلسطين.

الوالدين والأبناء. فمن كان يعلم أن الأطفال والأشبال سيتوقفون عن الدراسة، كل هذه السنوات. ومن كان يتوقع أن القوات الضاربة ستتشكل من أطفال وشباب لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر. وكان طبيعياً ان تفرز هذه المتغيرات قيماً وعادات وتقاليد جديدة؛ هي، في محصلتها النهائية، ذات طابع إيجابي. وإن بقي السؤال: هل هذه المتغيرات ذات طابع تكتيكي عابر، أم هي تحول جذري في البنية الاجتماعية؟ وقد زخر الشارع الفلسطيني بتعليقات ذات دلالة، عن هذا التغيير. فوالدة طفل في العاشرة، من رام الله، قالت: «إبني أصبحت اهتماماته مختلفة عما قبل، وأصبح الحي الذي نعيش فيه بيتاً له، وليس منزلنا». أم ثانية، اشتهر ولدها بمهارته في قذف الجنود بالحجارة، وليس له من العمر سوى ثماني سنوات، تقول هذه الأم: «ابني يحب المشاركة في كل القرارات، ويجب أن يؤخذ رأيه، كما انه ينتقد كل شيء، ويقول لي على مسمع من ضيفاتي (تقدمين الشيوكلاته، وهناك شهداء؟!)». طفل في الرابعة عشر من العمر، يبيع الجرائد، في مدينة نابلس، قال: «لم أعد استطيع السكوت على أي خطأ داخل البيت. أشعر أن كل شيء خطأ، يجب أن يصحح. وأشعر أنني مسؤول. أعتقد أن على والدي ووالدتي أن يحترموني جداً، أكثر مما أرى منها حالياً، لأنني أشارك في مصروف البيت، واحضر ـ يومياً ـ ٦ شيكلات، ولا أبقي إلا شيكلاً واحداً». وتحمل هذه التعليقات مضامين عدة، لعل أهمها ان الأسرة قد تعرضت لتأثيرات شتى، بسبب من اندفاع الانتفاضة. وتواصلها؛ وأنه لم يخل عضو من اعضاء هذه الخلية، إلا تأثر وأثر بالأحداث الجارية[2].

ولعل في مقدمة إنجازات الانتفاضة، نجاحها في توفير بنية تحتية عريضة لحياة مستقلة، معزولة عن «اسرائيل» في الضفة والقطاع. حيث تكونت أجهزة طبية؛ زراعية؛ تربوية؛ وجهاز شرطة؛ وجميعها مستقلة. واليوم، ثمة بدائل محلية لقسم كبير من المنتجات الإسرائيلية. فقد أعادت العائلات الفلسطينية إنتاج احتياجاتها الزراعية بنفسها. اليوم، يأكل الفلسطينيون، فعلاً، الزيتون الذي يزرعونه، ويقطفونه بأنفسهم؛ دون الزيتون المعلَّب في «إسرائيل». فها هي الحركة انقلبت، وعادت إلى الأرض، وإلى القرية. وفي الكثير جداً من البيوت تجد، اليوم، المزارع لتوفير الاحتياجات الذاتية، من البيض واللحم[3].

ويلاحظ كاتب صهيوني إسرائيلي، محذراً، إنه «في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون إعادة إنتاج وبناء، نفسي ومادي، فردي ووطني معاً، غرقنا نحن في الذهول والبلادة... الفلسطينيون يتجددون، يعيدون إحياء أنفسهم، بينما نحن جُل قوتنا النفسية مستثمرة، الآن ـ بلا جدوى، عبثاً ـ برفض الواقع، أو في محاولة تجاهله». ويذكِّر الكاتب نفسه قادة اسرائيل بما سبق وقاله حكماء إسرائيل قديماً: «الزيتون لا يخرج زيته إلا بعد سحقه».. ويردف: «واسرائيل لن تعود الى رشدها، الا بعد معاناة[4]».

الأسرة:

وتجلى التغيير في الأسرة، أكثر من غيرها، وهي الخلية الأساسية في المجتمع. سواء في بنية هذه الخلية، أم في علاقاتها الداخلية، أم الخارجية. وتناسب تأثير الانتفاضة، طردياً، مع كم معاناة الأسرة.

وعن أهمية الأسرة في الانتفاضة، تقول أم العزيز، من جنين، في الضفة الفلسطينية: «الأسرة هي المعلّم الوحيد الذي يقدم خدماته، في الوقت الحالي، لذلك فإن الأسرة تلعب دوراً هاماً في تنشئة الأجيال؛ حيث أن دورها تضاعف، والمسؤولية الملقاة على الأب والأم أصبحت كبيرة جداً، وضرورية. وهما العنصران الدائمان في تثقيف وتعليم أبنائهما، في التعويض عن خسارة التعليم خارج البيت لقد غدا البيت ملجأ أمان، تجمع عائلي، مدرسة تعليمية وتثقيفية. الأبناء - في هذه المرحلة - معرضون للانحراف، لاكتساب مسلكيات خاطئة. وهنا برز دور الأسرة في تعويض الأبناء؛ في ملء فراغهم بكل ما هو مفيد. لقد خسر الأبناء حق التمتع بطفولتهم، شبابهم، جو من الصراخ والعنف عند بعض الأسر تمرد على النظام والأوامر الصحيحة(٥)».

وتقول بوسي، أيضاً، :«حدثت تغييرات جوهرية، في فترة زمنية قصيرة، ما كنا لنحصل عليها، مع أرقى مناهج التربية والتثقيف... الروابط الأسرية تعمقت واعترش الشعور العام على بساط العلاقات التي تربط الأسرة بعضها ببعض، وغدا التعاون المشترك تاج هذه العلاقات؛ حيث أن الرغبة في استشعار الأمان، اضحت حاجة ملّحة لدى الجميع، البيت هو الملجأ الوحيد... النظرة الفوقية اختفت، نهائياً، وترسخت معاني المساواة الاجتماعية، وبدأت درجات الطبقية في الاقتراب من بعضها البعض، لتنصهر في درجة واحدة(٦)».

ويبدو أن عصر التوزيع الجائر للعمل داخل الأسرة قد ولى. تقول أم عطا، من إحدى مدن الضفة: «.... مثلاً، أي عمل، مهما كان صغيراً، تجدين الجميع قد ساهم في إنجازه؛ لم يعد هناك عمل من اختصاص البنت، وآخر من اختصاص الأب؛ المهم إنجاز هذا العمل، في السرعة الممكنة، وبأقل التكاليف». على أن ثمة شوائب سلبية علقت هنا. وعلى سبيل المثال، فقد تراجعت سلطة الأب كثيراً داخل الأسرة. وحسب أم عطا، ثمة «هبوط نفوذ الأب في الأسرة؛ حيث لم يعد الأب قادراً على التحكم بتصرفات أبنائه. لم يعد هو الآمر الناهي. الابن يجادل أباه، بعنف وصراخ، ولا يأخذ برأيه. صحيح أن الانتفاضة أكسبت الجميع العزة، والثبات على الحق، والتحدي البنّاء. ولكن هذا أدى، عند البعض، الى تمرد الأبناء على الثوابت العائلية، والسلطة الأبوية، بشكل خاص... لكن، بشكل عام، أصبح الأب قادراً على الانخراط، أكثر، في حياة أبنائه، وتفهمهم،

ومشاركتهم تفاصيل حياتهم بكافة مجالاتها، حتى غدا يشاركهم الحلم والأمل(٧)».

وقد استجابت الأسرة الفلسطينية للشروط الاقتصادية القاسية الناشئة عن الانتفاضة، وتأقلمت، وصاغت معها الكثير من الأفكار، والعادات، والتقاليد الجديدة، والمرتبطة - بشكل أساسي - بالزواج والمهر، ومتطلبات العُرس، وفي بناء البيت الجديد، وفي التخلي عنالكثير من المظاهر الاجتماعية، القائمة على التنافس الاجتماعي. وحملت معها تغيرات حتى في الخلافات داخل الأسرة القديمة المتعددة الأفراد(٨).

ومعروف أن الاحتلال لم يكتف بالاستحواذ على الأرض، بل عمد، أيضاً، الى غزو الانسان الفلسطيني نفسه؛ مستهدفاً ثقافته، وعاداته، وتقاليده، وقيمه الاجتماعية. وابتدأ الاحتلال بربط الفلسطينيين بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي؛ مما مهد الأرض لتفشي الثقافة والقيم الإسرائيلية المنحلة في مجتمع الضفة والقطاع. الأمر الذي تجلى في المدينة، بشكل يفوق تجليه في القرية. لأن المدن هي مراكز الاقتصاد الرئيسية، من جهة؛ ولأن قبضة الاحتلال تتراخى في القرية، بشكل يفوق وضعها في المدينة المحتلة. لذا، تحولت المادة والمنفعة الى المعيار الأول لأية علاقة. كما عمد الاحتلال الى محاولة تفكيك العلاقة الأسرية، وساعده على ذلك تمكنه من توفير مجالات جديدة للعمل أمام شباب الضفة والقطاع؛ فيما كان طبيعياً أن تعجز المؤسسات الوطنية الفلسطينية عن توفير مثل هذه المجالات. مما زاد من معدلات تسرب الفتيان من المدارس. الأمر الذي بدا معه، وكأن الاحتلال سيصل الى أهدافه في هذا الصدد، من خلق جيل غير واعٍ، تسهل الهيمنة عليه؛ وتوفير عادات وقيم جديدة؛ ودفع الشباب الى التفكير في وسائل العيش والكسب فحسب؛ مع التغاضي عن الاحتلال وممارساته؛ وصولاً الى تفكيك العلاقات الأسرية.

وحتى اندلاع الانتفاضة، كان يمكن اكتشاف تأثير الاحتلال على قطاع غير صغير من شباب الضفة والقطاع؛ من خلال اللباس؛ وقصة الشعر؛ وتعاطي المخدرات. حتى غدا بعضهم مقتنعاً بضرورة التعايش مع الإحتلال؛ لشعور هذا البعض بالعجز والقنوط.

واجتاحت الانتفاضة هذه القيم الفاسدة. وأحلت محلها مشاعر حب الوطن، والأرض؛ واستعادت العلاقات الأسرية قوتها؛ فلم يعد كثير من العمال يبتعد عن بيته، لينام في مكان العمل، وتعمق إحساسه بالمسؤولية تجاه الأهل والجيران. وبدأت الأسرة تتكيف مع الظرف الاقتصادية الصعبة. لن نركع؛ أصبح شعار كل أسرة وبيت. سنعمل؛ ونأكل؛ ونقاوم؛ لن نجوع، ما دمنا نزرع ونملك أرضاً؛ لن نجوع؛ ما دمنا نقسم رغيف الخبز فيما بيننا. نعم لن نعود الى الوراء؛ وننعزل؛ لكننا سنتقدم بخطى ثابتة؛ حسب سياسة نرسمها نحن، وليس كما يرسموها لنا. لذلك، تم التركيز على الأسرة، اللبنة الأولى للمجتمع(٩)».

ودأب الأهل على حض أطفالهم على التعليم، وارتياد المدارس الشعبية؛ وربوا

أطفالهم على حب الوطن، والتضحية من أجله؛ حب الغير، ومساعدته. وتباهى الأهل بأن أولادهم يقاومون الاحتلال؛ ويُعتقلون؛ ويشردون؛ ويستشهدون. وأن أخوتهم الأصغر سناً، سيكونون وقود الثورة. فأخذت تسمع صيحات الأمهات، التي تزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين: «أنتم قتلتم لي إبنا واحداً؛ أبنائي الباقون سيكملون الرسالة؛ كلهم للثورة، كلهم لفلسطين. وبذا خلقت الانتفاضة قيماً جديدة، وطورت قيماً قديمة. وبهذه الروح يتطور المجتمع، ويتحرر(١٠)».

الزوجان:

تتأثر العلاقة بين الزوجين بأي تحول ثوري. ورغم عدم اهتمام الانتفاضة، حتى الآن بصياغة برنامج اجتماعي، يستجيب لاحتياجات المرحلة الجديدة، الا أن هذه الانتفاضة دفعت، تلقائياً، نحو تحول اجتماعي متطور، في بطء. وقد أتاحت فرصة كبيرة للزوجين من أجل إعادة ترتيب حياتهما، وإعادة تأسيسها على أسس جديدة؛ وذلك نتيجة لأكثر من عامل(١١).

أولاً: عدد ساعات الفراغ الطويلة، نسبياً، والتي تتيح الفرصة لاجراء حوار أطول بين الطرفين.

ثانياً: الضغط النفسي العام؛ من جراء الخوف على الاولاد والاطفال من بطش سلطات الاحتلال: يفرض، أحياناً، جواً من التعاطف.

ثالثاً: حالات منع التجول الطويلة الأمد، وأيام الإضراب الشامل، دفعت الزوجين الى المكوث في المنزل، أطول فترة ممكنة، وبالتالي التعرف على بعضهما بعضاً، أكثر فأكثر*.

رابعاً: فرض الوضع الاقتصادي المتردي مسؤوليات أكبر على الزوجين؛ مما جعل التعاون المشترك قدرهما.

والخلاصة أن تغيراً ملحوظاً طرأ على العلاقة بين الزوجين، يتفاعل ببطء، وتمثل في(١٢):

- النظرة الى الحياة الزوجية، نظرة جدية؛ تحمل طابع المشاركة في المسؤوليات؛ والتطلع، ومعاً، الى حل المشاكل الجوهرية؛ والابتعاد عن كل ما هو ثانوي.
- إعادة النظر في دور المرأة داخل الأسرة، وأهمية دورها في تربية الأولاد، وتنظيم شؤون

* احدى السيدات النشطات في الأطر النسائية قالت إن زوجها لم يكن، قبل الانتفاضة، يستوعب خروجها من البيت. أما بعد الانتفاضة، فقد تراجعت المشاكل كثيراً، بعد أن غدا مقتنعاً بضرورة خروج زوجته من البيت، والمشاركة في مختلف أنشطة الانتفاضة.

البيت.
- التقييم الموضوعي للمرأة العاملة؛ وخصوصاً المرأة النشطة في العمل النقابي والسياسي؛ واعتبار هذا النوع من الأعمال موضع فخر واعتزاز للزوج؛ وموضع تقدير واحترام من قبل المجتمع.
- اعطاء الفرص الجديدة للزوجين من أجل حل المشاكل، بهدوء وروية، ونتيجة نقاش بنَّاء، ودون الخوض في نقاشات سريعة؛ وفتح المجال لتفهم بعضهما البعض، أكثر.
- التعود على نمط الحياة الأسرية في الانتفاضة: «اعادة تكييف الأسرة الفلسطينية، تحت الاحتلال، بما يتناسب وظروف الثورة».
- استجابة الأطفال لسياسة التعليم الشعبي، وهذه ظاهرة إيجابية.
- تغير طقوس الزواج؛ واختصارها؛ مع تخفيض حاد في قيمة المهور، استجابة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

ومع هذا كله، فلا يزال من المبكر حصر كل ما طرأ من تغييرات على الأسرة.

ولعل كلمات أم خلف، من جنين، تعبر عن مدى التغير الذي لحق بالزوج. تقول أم خلف «زوجي أصبح حسن اللسان؛ وحسن المعاملة معي. فلقد كان فظاً؛ قاسي المعاملة؛ بعيداً عنا وعن البيت؛ لا يعود إلّا في المساء؛ دائم التذمر؛ لا يرعى أبناءه؛ ولا يهتم بأمورهم؛ وكأنه يحضر لفندق لينام، فقط؛ نحن في عالم وهو بآخر. . . لكن؛ ومع أحداث الانتفاضة. . . تلاشت وذابت المشاكل الفردية؛ وأصبحت سخيفة، تافهة؛ لا يقدم أحد على الحديث فيها. . . لأننا الاثنان توحدنا على العطاء؛ إعطاء الأمان لأبنائنا؛ وتحقيق الاستقرار العائلي، وتوفير القرش لتأمين مستقبل أفضل. الكل تعلم الصبر، والتوفير، والعطاء بكل أنواعه ومعانيه. . . بمعنى آخر، توحدت الطاقات الفردية في الأسرة؛ مما أعطى العمل الأسري زخماً عظيماً. . . ونتيجة لأحداث الانتفاضة، أصبحنا، كعائلة، نتشارك في كل الأعمال المنزلية، لم يعد هناك اختصاص في الأعمال المنزلية، الكل يشارك. . . لا ينام أحد قبل أن يطمئن على أخيه؛ ولا تنام العائلة قبل أن تطمئن على الجيران. وهكذا، مما عزز مفهوم الوحدة الجماعية، عامة(١٣)».

قفزة المرأة:

لم تعد وظيفة الأم - منذ اندلاع الانتفاضة - قاصرة على الاعتناء بالأبناء والبيت؛ من تحضير للطعام، وتنظيف، ومتابعة الحياة اليومية لأفراد الأسرة. بل تعدتها الى العناية بتنظيم أمور البيت الداخلية والخارجية، سواء بسبب استشهاد، أو جرح، أو اعتقال رب الأسرة؛ أو بسبب الظروف العامة التي تعطي للمرأة تسهيلات أعلى من الرجل في الحركة؛ مما وفر للمرأة دوراً جديداً في الحياة. وداخل الأسرة كبر دور الأم، حتى أطلق عليها تعبير «دينامو

الانتفاضة». ومع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية، تقدم دور المرأة، في هذا المجال، واستطاعت تدبير أمور بيتها، وعائلتها؛ ولم تعد تلك المرأة المتطلبة. واستعادت كل خبراتها القديمة في العمل اليدوي، من أجل تسيير أمور حياتها، بأقل التكاليف. وعممت تلك الخبرات في المجتمع، مما أكسب المرأة احتراماً وتقديراً جديدين؛ وأرخى قبضة الرجل عليها، فسمح لها بالخروج، وتنازل لها، طواعية، عن الكثير من صلاحياته[14]».

لقد خطت المرأة الفلسطينية ـ بفعل الانتفاضة ـ خطوات اخرى على طريق أخذ موقعها النضالي اللائق، الذي طالما سعت لأخذه، منذ بداية الاحتلال، بل حتى قبل ذلك بعقود عديدة من السنوات. على أن شمولية الانتفاضة أعطت للمرأة مجالاً واسعاً، في كل موقع: في المدينة؛ وفي القرية؛ وفي المخيم؛ لتسجيل مشاركة هامة. ولقد فرض زخم الاقتحامات التي يشنها جنود الأُحتلال، على المخيمات، والقرى، والمدن، فرض على المرأة الخروج الى الشارع؛ والمشاركة الفعلية في التصدي للجندي الاسرائيلي. وكثيرة هي الصور الفوتوغرافية التي التقطت لامرأة تكسِّر حجراً ضخماً الى أحجار صغيرة، تصلح لقذف الجنود بها، وامرأة اخرى تحمل وعاءً مليئاً بالحجارة على رأسها؛ وثالثة تلقي بمحتويات وعائها أمام الفتيان رماة الحجر، وإمرأة رابعة تعارك جندياً اسرائيلياً، لتمنعه من اعتقال أحد الشباب، لقد تقبل الرجال مشاركة المرأة في مختلف المجالات؛ في المسيرة، والاعتصام، وفي الخروج الى الشارع، والانخراط في مواجهة جند الاحتلال. الأمر الذي كان محرماً عليها، حتى اندلاع الانتفاضة. ولعل في تقبل الرجل لهذا الأمر، ما يعد خطوة جيدة على صعيد تغيير النظرة السلبية للمرأة، في غير جانب[15]».

تقول أم العز، من جنين: «من أبرز ما طرأ على الأُسرة، في ظل الظروف الحالية، هو أن الأم تقدمت على الأب، في كثير من الأُمور، بمعنى أن معنى الأمومة ترسخ أكثر؛ وأصبح الابن يعتمد رأي والدته، أكثر. . . ذلك أن الأم أصبحت تتمتع بنشاط وحركة أكثر، تخرج الى السوق وزوجها يبقى في البيت؛ تتقدم زوجها في كثير من النشاطات؛ تحمي أولادها؛ تتحمل الكثير وتصبر؛ وتحاول رفع معنويات زوجها وأبنائها، في الوقت ذاته. الأب، غالباً ما يأخذ دور الحياد في كثير من الأُمور. هو نفسه أعطى لزوجته صلاحيات إضافية، يقول لها: «اعملي اللي بدِّك إياه». أمور البيت؛ والأولاد؛ والعلاقات الخارجية، كلها أصبحت مسؤولية الأم[16]».

أما بوسي، من جنين، فترى أن ثمة «ثمرة جيدة نضجت. . . إن الرجل أصبح أكثر تفهماً لمشاعر المرأة، واحتياجات البيت، فهو يقضي وقتاً أطول في البيت؛ يرى كم تتعب الأُم مع صغارها، طوال النهار، كم هي عظيمة تلك المسؤولية التي يخلفها على الأم. لذلك، غدا الزوج أكثر احتراماً لقدرات زوجته؛ أكثر قرباً منها؛ وبالتالي، مد يده للمساعدة في أعمال البيت؛ وفي قضاء حاجات الصغار[17]».

لقد تصححت مكانة المرأة في الضفة والقطاع. وأكدت الانتفاضة على القدرة الفائقة للمرأة في تحقيق مصيرها الشخصي، مع طاقاتها التي تفجرت في المشاركة الفعاله في امور مجتمعها.

لقد منحت الثمار الايجابية للانتفاضة المرأة «ابتسامة الأمل، في انتظار عودة زوجها المعتقل، أو شفاء ابنها الشاب اليافع الجريح، كما أعطتها اعتزازاً بما قدمته لتحرير شعبها، حين فقدت ابنها الشهيد. إن المرأة الفلسطينية سيدة الأُسرة، تسطِّر، بصبرها وقدرتها على التحمل والصمود، أُسطورة إنسانية تاريخية راقية، هي قدوة ومثل يحتذى لكل الشعوب المتطلعة الى التحرير[18]».

لذا، كان طبيعياً أن تندفع المرأة الى الصف الأمامي في قيادة الانتفاضة. ويمكن الاكتفاء هنا بذكر اسماء: د. حنان عشراوي، من رام الله (فتح)؛ زهيرة كمال، من نابلس (الديمقراطية)؛ سميحة خليل، من رام الله (يسارية مستقلة)؛ يسرى البربري، من غزة (يسارية مستقلة). ويلاحظ صحفي إسرائيلي «أن النسوة الفلسطينيات تتمتع بقوة وتأثير، وقدرة على النقاش، لا تقل عن قدرة القادة الرجال[19]».

الأبناء:

وقد تقدم موقع الابنة، وإن كان بدرجة أقل مما أحرزه موقع الأم. فغدت الإبنة تشارك في أي نقاش، واقتربت أكثر من والدها وأخيها؛ تناقش وتعترض. وتبدي رأيها في أي أمر كان؛ كما يؤخذ برأيها، في كثير من الأحيان. ويلاحظ أن الأبناء، بشكل عام، أصبحوا أكثر تفهماً لمعنى المسؤولية. تعلموا القناعة باليسير؛ والرضى بالموجود، واسقاط الرغبات الفردية، أمام حاجة تهم الأُسرة بكامل أعضائها. الكل يسهم في خلق جو من المرح، مهما كان صغيراً؛ حتى ينسوا العالم الخارجي بمآسيه[20]».

أحد الصغار في مخيم عسكر، قال لكاتب صهيوني اسرائيلي: «نحن كنا فتيل التسويف والمماطلة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فتارة تشعله إسرائيل، وتارة اخرى الدول العربية. وما بين الطرفين سحقنا نحن. وفيما بعد، اندلعت الانتفاضة[21]».

لقد وصفهم عرفات بـ «جنرالات المستقبل». وأحد الفتيان الملثمين قال للكاتب الصهيوني سالف الذكر: «هؤلاء الأطفال لم يعرفوا يوماً واحداً من الحرية». وأردف، ضاحكاً: «أنا أحلم بشيء لم أعرفه، من قبل، هذا يأتي بالفطرة، وهذا ما لم تفهموه». ويستذكر الكاتب الصهيوني أنه حين كتب مؤلفه «الزمن الأصفر»، كان «تقريباً، دائماً، يتواجد في الغرفة ـ أحياناً كخلفية، فقط، كنتيجة للاعتدال ـ شخص بالغ، حذر، ومهدىء، يعمل على تهدئة عنفوان الشباب وفورة دمائهم. بينما، في هذه الأيام، يبدو أن كل شيء أصبح مختلفاً.

الصغار يحددون كل شيء: من يتحدث مع الغرباء، ومتى تفتح الحوانيت، متى تنظّم مسيرة، أو مظاهرة ضد الجنود، أي طابع يتخذ النضال في القرى، من يعيش ومن يموت... إنهم يتضامنون، الى أبعد الحدود، مع كل نبضة شبابية تنطوي على المثالية، والإصرار، والتجديد، والتقدم، وروح الجماعية... هكذا، عبر الفلسطينيون الشباب، الآن، سوية في مراسيم التأهيل على يدي الانتفاضة. والبالغون والكهول ـ أيضاً، عندما يتعاطفون مع المثل والنضال ـ يبدون، أحياناً، وكأنهم مجندون رغماً عن أنوفهم... التحول النفسي الذي حل بطبيعة الفلسطيني، بعد مائة عام من الخضوع... ومع تحطيم جهاز الشرطة، أخذ الصغار على عاتقهم ـ في قسم من القرى ـ مهمة الحراسة؛ والإشراف على الحركة، وحتى تسوية النزاعات بين الجيران، أو بين الأزواج.... في قرية بيت أُمَّر، على الطريق الى الخليل، القرية التي عانت من فقدات الكثير من الأزواج، وإصابة الكثيرين بجراح، في أيام الانتفاضة، سمعت قبل حوالي شهر [أي في مارس/آذار ١٩٨٩]. من قيادات محلية شابة قولها: (اليوم، لا يوجد ما نخسره، لا في الأموال، ولاة في الوقت. ذات مرة، كنت تأتي الى هنا، وترى بأننا جميعا نجلس، طوال اليوم، في المقهى، في زوايا الشارع. الرجال كانوا يثرثرون، مثل البنات الصغيرات، هكذا، كنا نتخلص من شعورنا بالاحباط، ومن طاقاتنا). ويشير المتحدث نفسه الى مدى تفشي المخدرات بين الأطفال، الى ما قبل الانتفاضة[٢٢].

وتلاحظ د. خولة شخشير صبري ـ من دائرة التربية وعلم النفس في جامعة بير زيت ـ أن التغيب ـ الدائم والمؤقت ـ لرب الأسرة أو المعيل الرئيسي، قد ألقى بالمسؤولية على الأبناء في سن مبكرة من عمرهم، مما أجبرهم على البحث عن مصادر رزق، قبل اتمامهم تعليمهم، أو وصولهم الى السن القادرة على العمل[٢٣].

ولقد طرأ تغير ملحوظ على مركز القيادة التقليدية في المجتمع. فبعد أن كان لوجوه العشائر والقبائل القرار الاول في معظم الأمور؛ في المخيم، والقرية، والمدينة، تراجعت هذه السلطات، خطوات واسعة الى الوراء. واقتصر دور هذه الوجوه على ما هو شكلي، فحسب، كمراسيم الزواج، أو طقوس الجنازات، وتم هذا التراجع لحساب القيادات الشابة المسيَّسة، المتمثلة في اللجان الشعبية والقوات الضاربة، والتي بنت صرح الانتفاضة بعرقها ودمائها. وأصبح انتماء الشباب للانتفاضة، ولأُطرها، أقوى، بما لا يقاس، من إنتمائهم للعائلة، أو للعشيرة. وعلا التزامهم بما تقره قيادة الانتفاضة فوق التزامهم بالعشيرة. لذا، كان طبيعيا أن تتراجع سلطة الآباء عند الأبناء، كثيراً. بل إن بعض الآباء فقد السيطرة على أبنائه، أمام قوة جاذبية شعور الابن بالانتماء للإطار السياسي؛ المتمثل، عادة، في القوات الضاربة[٢٤].

ولم تمر الانتفاضة، بأحداثها الدامية القاسية، دون أن تفرض نفسها على أحلام

الأطفال في الضفة والقطاع. فقد أشار عالم النفس الفلسطيني، يوسف الناشف، العامل في القدس، على أن الطفل الفلسطيني يحلم بأن جندياً إسرائيلياً اقتحم، بعنف، عالمه، ليحطم ألعابه، وليضرب والده. وكانت دراسة وضعها علماء نفس فلسطينيون، عام ١٩٨٤، في مخيم قلنديا، أوضحت أن ٩٢٨ من أطفال الضفة والقطاع، دون العاشرة من أعمارهم، يشاهدون في أحلامهم صوراً لأعمال عنف، يقوم بها الجنود الاسرائيليون. وأوضح د. الناشف أن ٧٠٪ من الأطفال يشاهدون، الآن، في أحلامهم مثل هذه الأعمال. ويحتل الجيش الاسرائيلي موقعاً هاماً في أحلام الأطفال الفلسطينين والإسرائيليين، على السواء. ومن ناحيتهم، يعيد الأطفال الفلسطينيون طرح القيم الأساسية التي تربوا عليها. لا سيما وأنهم غالباً ما يكونون شهوداً على مقتل قريب لهم، بصورة عنيفة، أو اعتقال أب، أو نسف منزل، أو إغلاق مدرسة. ويشرح د. الناشف: «لقد أُصيبت السلطة الأبوية بالضعف، ويشعر الأطفال الفلسطينيون، الآن، أنهم متروكون لأنفسهم، وهم يواجهون الجنود المسلحين بمفردهم؛ وأحياناً دون موافقة أهلهم. ولم يعد المنزل والمدرسة ـ على هشاشتهما الراهنة ـ يشكلان خلية الحماية، التي قد يلجأون اليها». ويعتبر د. الناشف أن أحلام الشباب تكشف، في المقابل، عن وعي لمفهوم الدولة، ويحملون مصائرهم بأيديهم، في مناطق مرسومة الحدود، بدقة، ويشعرون، في الوقت ذاته، بأنهم معرضون للخطر. باختصار، إنهم يشعرون، بصورة غير واعية، انهم في وضع متساوٍ مع الاسرائيليين»[٢٥].

الزواج:

كيَّف الفلسطيني حياته مع الانتفاضة، وكأنها مستمرة أبداً. الأمر الذي تجلى في المخيم، أكثر منه في القرية. أما المدينة فجاء تأثرها على نحو أقل. لكن الانتفاضة ألقت بظلها على جميع فئات وطبقات الضفة والقطاع. وساد اجماع طبقي على أن الحياة يجب أن تستمر، بما لا يتعارض والانتفاضة، بل يخدمها. وهكذا، أخذت أمور الحياة، بمجرد مرور بضعة أسابيع على اندلاع الانتفاضة، تسير، بعد أن قبلت الجماهير بالانتفاضة نمطاً لحياة جديدة. الأمر الذي أغنى الانتفاضة، وأمدها بزخم قوي ومتجدد.

ولعل الزواج هو أكثر الظواهر الاجتماعية تأثراً بالانتفاضة.

فبعد أن كانت الأعراس ـ حتى اندلاع الانتفاضة ـ مناسبات لاستعراض الثراء، والتسابق في إهدار الأموال، إن في حفلات البذخ، أم في المهور المرتفعة. حيث كان المهر يختلف، تبعاً لموقع العروسين الطبقي. فتراوح ما بين ١,٥٠٠ و ٢,٥٠٠ دينار أردني، للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وما بين ٣,٠٠٠ و ٥٠٠٠ للطبقات الثرية.

وطغى العامل المادي، قبل الانتفاضة؛ حيث كان الزواج مجرد صفقة تجارية بين والديْ العريس والعروسة؛ بينما ظلت الأُم تحضِّر ابنتها للزواج من الرجل الغني، القادر

على إسعادها. بينما تقف العروس موقفاً سلبياً، من عملية بيعها للعريس. وينسحب دور المتلقي الذي تلعبه هنا إلى ما بعد الزواج[26].

وقلبت الانتفاضة هذا الوضع. فعقد الزواج، لم يعد يتطلب البحث والتنقيب والتشاور بين الأقارب، وغدا الزواج وظيفة اجتماعية، ينعقد في أقصر وقت ممكن، لأهمية عامل الوقت، وبسبب الحصار الإسرائيلي المضروب؛ والوضع الاقتصادي المتردي. ولقد خطت قيادة الانتفاضة خطوة ثورية هامة، فبادرت الى تطوير هذا المفهوم، بتحديد المهور بـ ٣٠٠ دينار، والغاء حفلات الزواج. كما انحسرت، بصورة تدريجية، معايير المكانة الطبقية، العائلة والعشائر، كعنصر رئيسي في الزواج؛ ولم تعد النفاخرة بالانتماء العائلي، أو المستوى الطبقي، بل في مستوى عطاء الشاب، ودوره الوطني[27].

وبذا، نجحت الانتفاضة في اجتثاث العادات السلبية، التي غرسها الاحتلال، مستفيداً من حياة الاستهلاك الترفي السفية في الضفة والقطاع. وأحلت الانتفاضة محلها عادات ثورية، وترسخت هذه القيم، بتفاوت، تبعاً للموقع الطبقي. حيث كانت التحولات في الأوساط البرجوازية أقل منها في أوساط الكادحين.

كما اجتاحت رياح التغيير، أيضاً، عملية طلب العروس، فقد كان العريس - الى ما قبل اندلاع الانتفاضة - يذهب الى بيت والد العروس، برفقة كبار عائلته، ويطلبون يد العروس من والدها، ويرفضون احتساء القهوة إلا بعد الاستجابة لطلبهم. ويجيء رد أهل العروس، فوراً أو بعد حين. أما في ظل الانتفاضة، فقد أصبح في الإمكان التقدم لخطبة الفتاة بصحبة عدد من أقارب العريس فحسب، أو من اصدقائه من بين الوجوه الوطنية.

وتم الغاء الشروط الصعبة الملازمة لاتمام الزواج، كالحفلات الراقصة في الفنادق وصالونات الافراح. فيما تكتفي العروس بقليل من الزينة داخل منزلها، بعد أن تلف رأسها بمنديل أسود اللون، حداداً على شهداء الانتفاضة. ويقتصر الحضور على أقارب العروسين، في أضيق نطاق. وهكذا غدا حفل الزواج مناسبة لاظهار التضحية، وليس لاستعراض الجاه والثروة.

وأصبح الزواج يتم في أقل من نصف سنة، وأحياناً في مدى شهر واحد. وباختصار، أصبحت عملية الزواج تتم بهدف تكوُّن الأُسرة، كمسؤولية وطنية للإنجاب، على أساس التربية الصالحة، وليس على أساس «تلبية الرغبات» الجسدية، فقط، أو تلبية «الحاجات المالية» بإدراج زواج الصفقات، كأصل في اختيار الزوجة أو الزوج[28].

وأدى هذا كله، الى ارتفاع نسبة الشباب الذين أقبلوا على الزواج، ورغبوا في تكوين أُسرة جديدة. فالزواج يؤدي الى زيادة النسل. وشعب الضفة والقطاع بحاجة إليه، لمقاومة محاولات تهجيرهم، أو جعلهم «أقلية عربية» في «أرض إسرائيل»، وبحاجة إليه، أيضاً، للتعويض عن خسائرهم البشرية المتزايدة[29]. أي أن الانجاب اكتسب مضموناً وطنياً، في

ظل الانتفاضة.

على أن ازدياد حالات الزواج المبكر، سينعكس فعلاً سلبياً عليهم، وعلى محيطهم. فسوء الاختيار غير الواعي، في سن مبكرة، يمكن أن يحول الزواج الى جحيم، بعد أشهر قليلة من إتمامه، فضلاً عن عجز الأزواج الصغار عن القيام بدورهم في إعالة الأُسرة، أو تربية أبنائهم، تربية صالحة. وإن خفف من هذا التأثير إقبال الشباب حديثي الزواج على العمل[29].

ومع ازدياد قوة العلاقات الأُسرية، وميل الشباب للاستقواء بكل ما هو إيجابي من تقاليدنا القديمة، في مواجهة الاحتلال، عادوا الى ظاهرة «العائلة الممتدة». تقول د. فتحية نصرو - استاذة التربية في جامعة بير زيت: «. . . سابقا على الانتفاضة، كانت (الاسر الشابة) الحديثة تتطلع الى تكوين أُسر مستقلة عن الأُسرة الممتدة. كان هذا مطلباً أساسياً لأهل الفتاة، عند الموافقة على الزواج، بحيث تكون الفتاة، بعد الزواج، مع زوجها مستقلين. أما الآن، بعد الانتفاضة، فيلاحظ التوجه العام لضم الأُسرة الحديثة. . . الى بيت أهل العريس. . هنالك عودة لطبيعة الأُسرة الفلسطينية العربية. . . . وهذه العودة جاءت نتيجة طبيعية؛ للحاجة التي أفرزتها الانتفاضة. وهي الحاجة الى التعاون، والتضامن، والتكافل من أجل الصمود أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها الاسرة الفلسطينية، في المرحلة الحالية[30]».

وهكذا، عندما يتزوج الولد، كانت تضاف له غرفة نوم جديدة، في بيت اسرته، مع بعض التوسعات البسيطة في المطبخ. الأمر الذي عزز العلاقات الحميمة بين الناس، وقوّى روح التضامن بينهم. واستطاعت الأجيال الناشئة فهم هذه الضرورة الاقتصادية المُلحة، على الرغم من المشاكل العديدة الناجمة عن اجتماع أكثر من عائلة واحدة في منزل واحد، مع أطفالها[31].

من جهة اخرى، فإن الاختصار الكبير الذي لحق بمراسيم حفل الزواج، قد سلب الزواج شكله الفولكلوري الفلسطيني، من الحنّاء، الى الدبكة، والشبابة، والزفة، والحداء، والعزومة. وكلها صور عريقة في التراث الفلسطيني، وإن كان البعض قد أساء استخدام هذا التراث - حتى قيام الانتفاضة - بالاغراق في مظاهر الأُبهة والفخفخة.

والخلاصة، إن عملية الزواج لم تلغ؛ وإن تغير شكلها ومضمونها كثيراً. وفي هذا الصدد يقول الزعيم الفيتنامي الشهير، هوشي منه: «الشعب الذي لا يعرف الرقص، لا يعرف القتال».

في الطلاق:

وتجلى تأثير الانتفاضة الاجتماعي في تماسك الأُسرة الفلسطينية، والتراجع الكبير في

نسبة الطلاق. اذ عمد الزوجان الى معالجة مشاكلهما، منعاً لتشتت أفراد الأسرة. كل مشكلة، مهما كان نوعها، تعالج بالوفاق، بدلا من الاختلاف، بمبادرة من المتخاصمين أنفسهم، «إكراماً لوجه الانتفاضة». أما القضايا في المحاكم النظامية والشرعية، فقد تقلص عددها كثيراً وعمد الناس الى حل مشاكلهم، «إكراماً لوجه الانتفاضة»، أيضاً[٣٢].

ولقد كان لانحسار الطلاق مردودات إيجابية كثيرة على الأُسرة والمجتمع بأسره. ومن اللافت للنظر ان احساس الناس بأنهم أمام مهام جسام؛ جعلهم يشعرون بمدى تفاهة المشاكل الأُسرية، ويتماسكون في مواجهة الخطر الخارجي؛ من أجل حماية أبنائهم. خاصة أن كلا الطرفين - الزوج والزوجة - أحس بأعباء مسؤولية الطرف الآخر، بعد أن عاش مشاكله وهمومه. فخروج المرأة الى الشارع، وتقدم دورها في تأمين الحماية، والغذاء، جعلها تشعر بأهمية دور الرجل، وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقة. كما أن بقاء الرجل في البيت، جعله على تماس مباشر ودائم مع مشاكل الأطفال، ومتطلباتهم، وحياتهم اليومية؛ فأصبح أكثر تفهماً لشكاوى زوجته المتكررة؛ مما وفر أساساً قوياً لتفهم المشاكل، ولمسؤولياتها في الحياة؛ وبالتالي قدرة أعلى على الاتفاق لحلها[٣٣].

تضامن وتكافل:

وفي الأفراح والأتراح تجلى التضامن والتكافل الاجتماعي - قبل الانتفاضة - من خلال المشاركة في نشاط وفعاليات الزواج؛ كالاسهام في تقديم الخدمات المالية والعضلية.

وفي حالات الوفاة، كان الناس يقومون بمواساة أهل الفقيد، لمدة ثلاثة أيام متصلة؛ وحضور الجنازة؛ وعملية الدفن؛ ناهيك عن تقديم الطعام لأهل الفقيد، لفترة تتراوح ما بين يوم واحد وثلاثة أيام، تبعاً لاختلاف المكان.

ولم تختف هذه العادات، تماماً، في ظل الانتفاضة؛ بل أخذت شكلاً مغايراً، بعض الشيء، فتحولت الجنازة - خاصة اذا كانت لشهيد - الى مناسبة، وعُرس وطني، للتعبير عن الخط الجماعي على الاحتلال؛ والتحريض؛ وحث الجماهير لبذل المزيد من التضحيات، واعتبار الشهيد إبناً لبلده، ولوطنه، وليس لعائلته، فقط. كما أثرت الانتفاضة على عادة تقديم الاكل لأهل الفقيد. حيث قلصت فترته، من ثلاثة أيام الى يوم واحد، في أكثر المناطق. ويطلب أهل الفقيد استغلال الأموال التي سترصد من أجل الطعام، في أماكن وأغراض اخرى، عامة أكثر وأعم فائدة للمجتمع[٣٥].

وكان طبيعياً أن يحدث تغيير شامل في روتين حياة هذا الشعب اليومية، من ناحية العمل والبحث عن القوت اليومي والسلوك الاجتماعي، في مواجهة الضغوط والأخطار. فأوجد التغيير أنماط سلوك بناءة، في جوهرها. فجميع الناس، ودون استثناء، مضطرون لمواجهة الضغوط السياسية؛ والتأقلم مع الواقع الجديد؛ ساعات عمل محدودة؛ و ساعات

تسوّق محدودة؛ والاعتماد على النفس في تأمين الحاجات الضرورية؛ وضرورة توحيد جهودهم للتغلب على هذه المصاعب، مما خلخل مفاهيم الانانية، والنزعة الفردية، التي رافقت سيادة النمط البرجوازي على أسلوب حياة الناس، حتى اندلاع الانتفاضة. وتراجعت التناقضات الداخلية؛ ومشاكل الأفراد؛ والخلافات بين القوى الطبقية؛ وتحولت الى تضامن وعمل مشترك[٣٦].

إن شعور أبناء الشعب الواحد في الأرض المحتلة بوحدة المصير، والعدو المشترك الذي يواجههم، كل يوم وكل ساعة، قد زادت من روح التسامح بين أفراد المجتمع.

واتسعت دائرة التضامن الاجتماعي، بصوره وأشكاله المختلفة، كالوقوف بجانب اسرة شهيد، وزيارة جريح، والاهتمام بأُسرة معتقل، وتهنئة معتقل عند الافراج عنه. ويلاحظ أن علاقات الاسرة القروية قد ازدادت قوة؛ وتنامى تضامن أفرادها مع بعضهم بعضاً، خلال الانتفاضة؛ وخاصة اسر الشهداء، والجرحى، والمعتقلين - وما أكثرها. فالاسرة التي تتعرض لحادث كهذا، يلتئم أفرادها وحدة واحدة، من واقع الشعور بضرورة هذه الوحدة، لمواجهة هذة النائبة التي حلت بالاسرة[٣٧].

وحتى اذا وقعت بعض الإشكالات الحمائلية، فان الحظ لا يكتب لها في الامتداد الزمني، أو في اتساع رقعة المشاركين فيها؛ لأن بوادر الحل تكون قد أُعدت من قبل اللجان الشعبية، في تلك المنطقة. وسرعان ما يتقبل طرفا المشكلة الحل المطروح. وفي حالات معينة، دخلت القوات الضاربة، بعتادها، الى ساحة الخلاف، وغطت المختلفين، وفضّت الهدوء في المنطقة، وهيأت المجال للجان الشعبية لتقوم بدور الإصلاح. وبعد استقالة النسبة الأكبر من رجال الشرطة، الذين كانوا يشرفون - ولو ظاهرياً - على حل المشاكل، وبسبب من عدم اكتراث سلطات الاحتلال بحل هذه المشاكل - لأنها معنية بتصعيدها - لما لها من مصلحة بذلك. هنا غطت اللجان الشعبية هذا الفراغ[٣٨].

وقد برز التكافل الاجتماعي في ضرور: التبرع؛ والزكاة؛ لانقاذ الفقراء.

وانطلاقاً من روح التضامن، أخذت الأُمهات المتبرعات تنسج جرازي(*) الصوف، لتوزع على المحتاجين، ابان فصل الشتاء. ومن روح التضامن، أيضاً، ظهر دور الملاك، فقد سامحوا المستأجرين بايجار شهرين، أو ثلاثة، في بعض المدن والقرى، اكراما لوجه الانتفاضة[٣٩].

ولعل أكثر ما يلمس هذا الشكل من علاقات التضامن والأعمال التطوعية في الريف وهـذا الشكل من التكافل والتضامن يسمى «العونة». وهذه الظاهرة موجودة منذ مئات السنين، لكنها كانت تحمل في طياتها معاني التعصب العائلي، بعض الشيء. ومع مجيء

* بلوفرات، أو كنزات.

الانتفاضة، أصبحت العونة ظاهرة شمولية، كسرت حاجز العائلية والعصبية. كذلك، لم تعد «العونة» على صعيد تضامن من قرى بأكملها مع قرى اخرى محاصرة**. ولم تقتصر ظاهرة العونة على الناجية الزراعية، بل تعدتها الى الناحية العمرانية***بكلمات اخرى، أصبحت العونة شكلاً مألوفاً في الريف الفلسطيني، وامتدت لتشمل المدينة، أيضاً؛ وتغير مضمونها عما كان عليه قبل الانتفاضة. وحملت مضموناً نضالياً وطبقياً واضحاً، وتطويراً عملياً لفكرة العمل التطوعي المنظَّم، الذي كان سائداً قبل الانتفاضة[٤٠].

«قبل أن نأكل، نسأل أنفسنا: (هل الطعام متوفر عند جيراننا؟!)»، هذا ما قالته أم خلف من جنين[٤١]. فقد أصبح الرجل يتفقد جاره، قبل أن يأكل هو، أو ينام. وتعززت وتعمقت العلاقات بين الأقارب؛ وأصبح الهم العام هو ما يربط بين الناس، وغابت الطبقية والفوارق الاجتماعية[٤٢].

وقد انقرضت زيارات قتل الوقت، أو جلسات النميمة. وانحصرت الزيارات في المواساة، أو التهنئة بميلاد طفل، أو نجاح طالب، أو بخروج معتقل، أو لعيادة جريح. واجتهدت المرأة حتى تتطابق الهدية مع حاجة العائلة، حتى لو كانت مأكلاً[٤٣].

وهذا الترشيد في الصرف والاستهلاك، أتى تحت ضغط تراجع الدخل اولاً، وتكيفاً مع الطبيعة الكفاحية للانتفاضة ثانياً. تقول د. فتحية نصرو: «إن طبيعة التكاليف الاقتصادية للأُسرة، والصرف على احتاجاتها. . . تتجه لاختيار مواطن الصرف على الامور الأساسية. . . [وتقتصر الهدايا] على امور رمزية، غير مكلفة[٤٤]».

ومعروف أن دخل العائلة الفلسطينية في الضفة والقطاع قد تراجع، منذ الانتفاضة، باضطراد، سواءً بسبب القيود المفروضة على ادخال الأموال من خارج هاتين المنطقتين المحتتلتين، أو بسبب ظروف العمل الآخذة في الضيق، باضطراد. وقد حرم آلاف المعلمين والمعلمات من رواتبهم الشهرية. كما تأثرت محصولات المزارعين، وتعرضت للتلف، أو العطب، بسبب فترات منع التجول الطويلة، التي طالما فرضها الاحتلال على مدن الضفة

** كما حصل في قرية الخضر، القريبة من بيت لحم، سنة ١٩٨٩، عندما فرضت قوات الاحتلال منع التجول على البلدة، لمدة أسبوع، في موسم قطف الخضراوات، فهب سكان القرى المجاورة لجمع المحصول، وبيعه في الأسواق. وتسليم ثمنة لسكان قرية الخضر. ومثل قرية دير بلوط، قضاء طولكرم، وايضا قرية عبود، القريبة من رام الله، حيث تصادفت حملة اعتقالات و اسعة، شنتها قوات الاحتلال، مع حلول موسم قطف الزيتون. فتجمع الأهالي من أماكن اخرى، تاركين محصولهم، معطين الأولوية لزيتون المعتقلين. وهكذا، هبوا لمساعدة اهالي قرية عبود، بقطف محصولهم ونقله، وتسويقه.

*** وفي حالة ما اذا كان المنزل قد هدمته، أو اغلقته سلطات الاحتلال، لأسباب أمنية أو بحجة بنائه بدون ترخيص، فان العونة في هذا المجال مشابهة، تماما، للعونة في المجال الزراعي، حيث يهب الشباب. ويجمعون كل مواد البناء اللازمة، تبرعا من أصحاب المحاجر والمحلات التجارية، ويشيدون بناء للعائلة التي فقدت بيتها، وسط مشاعر الحب والفرح، و الهتافات الوطنية.

والقطاع وقراها، ومخيماتها، فضلا عن صعوبة التسويق. وينطبق الأمر نفسه على العمال والتجار، بصورة أو باخرى، إضافة الى أن هناك قطاعات اقتصادية معينة ـ مثل الإسكان والسياحة المحلية والمطاعم ـ تأثرت، بصورة رئيسية، وبشكل يفوق غيرها من القطاعات الاقتصادية. ويعكس هذا التراجع في الدخل، والوضع المالي الصعب للعائلة الفلسطينية، في الانتفاضة، إضافة الى مشاكل القيود المفروضة على التنقل، والضرائب الباهظة، نفسه على العائلة الفلسطينية، في الريف/ والحضر، والمخيم، دون استثناء[٤٥].

ولقد تراجعت الجريمة كثيراً، في ظل الانتفاضة؛ وفي مقدمتها السرقة. إذ تحول كل العنف نحو الإسرائيلي[٤٦]. يقول كاتب صحفي فلسطيني من أبناء الضفة «إن مظاهر الانحلال والانحراف الخلقي والاجتماعي، أخذت في التلاشي والاختفاء من الشوارع والأحياء الفلسطينية؛ وأغلقت أوكار تعاطي المخدرات والخمور؛ ولوحق الحشاشون؛ ولم يكن نادراً أن ترى شلة من الزعران تجوب شوارع المدينة، تتحرش بفلان؛ أو تتغامز على فلانـه. . . وقد تمكن الكثيرون منهم من الارتداد عن غفلة الانحراف الى صحوة الانتفاضة. فيما لاحقت القوات الضاربة من استمر في انحرافه؛ وهاجمت مواخير الزعرنة؛ فقضت على أوكار المخدرات، التي كانت تباع بشكل شبه علني. وسحقت كل أشكال الزعرنة؛ فخسر الاحتلال بذلك تربة خصبة، كان يتصيد فيها، للايقاع بالشباب[٤٧]».

وهكذا، نجحت الانتفاضة في كنس الكثير من السلبيات، التي تمكن الاحتلال، خلال زهاء واحد وعشرين سنة، من بثها في مجتمع الضفة والقطاع. كما أحلت الانتفاضة محل هذه السلبيات قيماً ثورية جديدة، في زمن استثنائي خاطف.

على الجبهة الطبقية:

واذا ما انتقلنا الى الدائرة الأوسع، وأعني بها دائرة الفئات والطبقات الاجتماعية، فسنجد أن ما حدث داخل كل منها كان شبه مواز لما حدث داخل الأسرة؛ كما أن العلاقات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية أصابها ما أصاب الأُسر المتجاورة.

وبفضل الانتفاضة، وما أرسته من قيم، فقد نأى مجتمع الضفة والقطاع عن القيم الـرأسمالية، لصالح القيم الاشتراكية، بمعناها الواسع. وهكذا، يتخلص المجتمع من مظاهر الأنانية، والمظاهر، دون الجواهر، والفوارق الطبقية. وتكمن قوة هذا الأمر في أنه أتى بالممارسة، وليس عبر قراءة الكتب.

فمع ارتقاء الوعي الوطني، ثمة تقوية الوعي الطبقي، لدى كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة. الأمر الذي عبَّر عن نفسه في غير مجال؛ لعل أبرزها اندماج التنظيمات الجماهيرية العلنية، التي طالما عانت من البعثرة، الى ما بعد اندلاع الانتفاضة. وقد توحد اتحاديْ الكتّـاب والأدبـاء، في ١٩٨٩/١/٣، وارتقى التنسيق بين الأُطر النسائية الأربعة، منذ

نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وتوحدت الأُطر النقابية العمالية الثلاث(*)، في ١٩٩٠/٣/١. كما اندمجت غرفتا التجارة في الضفة والقطاع في غرفة واحدة في ١٩٨٩/٨/٩.

وأرست الانتفاضة أساساً قوياً لعلاقات حميمة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، التي ستشهد مرحلة طويلة من الأُخوة الحميمة؛ بعد أن عمَّدتها دماء الشهداء والجرحى والمعتقلين، من خلال المعركة المشتركة، ضد العدو الواحد. بعد أن كانت التناقضات بين هذه الفئات والطبقات قد احتلت - حتى اندلاع الانتفاضة - مرتبة التناقض الثانوي، الذي أخضعته الفرق السياسية الممثلة لهذه القوى الاجتماعية للتناقض الرئيسي مع العدو الوطني.

لقد تخطى مجتمع الضفة والقطاع وعلاقاته مرحلة، لن يعود إليها، مرة اخرى.

نبيل، ملثم وطني فلسطين، قال لكاتب صهيوني اسرائيلي: «نحن نصعد على سلَّم، تحترق درجاته من خلفنا. وليس بامكاننا النزول(٤٨)»! ولعل في قوله هذا ما يعفينا من بذل المزيد من البجهود الفكرية لاستطلاع آفاق الانتفاضة ومستقبلها.

---

* عدا ذلك الإطار الذي تتمتع فيه الجبهة الديمقراطية بنفوذ قوي. الذي رفض الاندماج، بدعوى أن ما خصص له من مقاعد في قيادة الاتحاد الجديد يقل عن حجمه، بكثير.

هوامش

(١) نظرة على بعض التغيرات الاجتماعية في الضفة خلال الانتفاضة، الاستقلال (نيقوسيا) ٤/ ١٠/ ١٩٨٩.

(٢) لينا عبد الهادي (مكتب القدس للنشر والاعلام)، المجتمع الفلسطيني في ظل الانتفاضة، الوطن (الكويت) ١٩٨٩/١٢/٦.

(٣) ديفيد غروسمان، الأرض الملثمة، يديعوت أحرنوت، ترجمتها شهرية عبير (القدس) العدد ٢٧، السنة الثالثة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، ص ١٥ - ٢١، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه. ص ٢١.

(٥) أثر الانتفاضة على الاسرة الفلسطينية، عبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان / ابريل ١٩٨٩، ص ٢٢ - ٢٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الأُسر الفلسطينية: قيم جديدة في الواقع الاجتماعي/ تفاعلات الانتفاضة في داخلها، الاستقلال (نيقوسيا)، العدد التاسع، ٩٦/ ١٩٨٩٩

(٩) بدون مؤلف، أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، مخطوط، د. ت.

(١٠) المصدر نفسه

(١١) عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) أثر الانتفاضة على الأُسر.. مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(١٤) الأُسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.

(١٥) نظرة على .... مصدر سبق ذكره.

(١٦) أثر الانتفاضة على الأُسرة..... مصدر سبق ذكره.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٩) روني شاكيد، المناطق، القادة، الاتصالات، يديعوت أحرنوت، ٢٨/ ٧/ ١٩٨٩. وردت ترجمتها الملف، العدد ٦٥، آب / أغسطس ١٩٨٩، ص ٤٥٤ - ٤٥٦.

(٢٠) اثر الانتفاضة على الأُسرة.... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢١) غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٧.

(٢٣) أثر الانتفاضة على الأُسرة... مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢٤) نظرة على بعض...، مصدر سبق ذكره،

(٢٥) الانتفاضة اقتحمت أحلام الأطفال الفلسطينيين وولدت كوابيس لدى أطفال المستوطنين الاسرائيليين، عبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ١٨.

(٢٦) الأسرة الفلسطينية... مصدر سبق ذكره،

(٢٧) عبد الهادي، مصدر سبق ذكره،

(٢٩) نظرة على ...، مصدر سبق ذكره،

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.

(٣٢) الأُسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.

(٣٣) أثر الانتفاضة...، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) الأُسرة الفلسطينية...، مصدر سبق ذكره.

(٣٥) أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعي، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) نظرة على....، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) أثر الانتفاضة...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤٠) أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢ - ٣.

(٤١) أثر الانتفاضة على الأسرة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤٢) الأسرة الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.

(٤٣) المصدر نفسه.

- أثر الانتفاضة على الأسرة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، ٢٦.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٦) الانتفاضة اقتحمت أحلام الأطفال الفلسطينيين وولدت كوابيس لدى أطفال المستوطنين الاسرائيليين، عبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ١٨.

(٤٧) نظرة على بعض... مصدر سبق ذكره.

(٤٨) غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

مقدمة منهجية في الفكر الاستراتيجي الاعلامي الصهيوني

عبده الأسدي*

مما لايرقى اليه الشك، ان تحديد سيماء الفكر الاستراتيجي للاعلام الصهيوني، مرتبط بشكل وثيق الصلة بتحديد البنية الاعلامية الصهيونية، التي تحدَّدت من خلال تحديد الدور الوظيفي للاستراتيجية العليا للاعلام الصهيوني. وتحديد الدور الوظيفي كان مبكراً، أي منذ انقلاب الحركة الصهيونية الى حركة سياسية، بعد مؤتمر بال في سويسرا عام ١٨٩٧، واعطاء الأهمية لدور الاعلام والتثقيف، وهو ماعبر عنه صراحة احد البنود الاربعة للمؤتمر الصهيوني المذكور، من هنا نلاحظ ان المؤتمر الاول الصهيوني برمج لبناء «الدولة القومية اليهودية» بشكل محكم عبر توافق هدفين استراتيجيين اساسيين:

الأول: بناء الثكنة «الدولة القومية اليهودية»، بدءً من زرع المستوطنات، مروراً باستيلائه على الأرض الفلسطينية واستيطانها، وانتهاءً بقيام الكيان الاستيطاني الصهيوني. وبالطبع كان التفاعل الجدلي قائماً مابين الثكنة والدور الوظيفي، لتحقيق الهدف الاستراتيجي السياسي أعلاه.

الثاني: محوره الفكر الصهيوني في آلة التبرير الايديولوجي الاعلامي الصهيوني، ليشكل أداة اسناد تكتيكية واستراتيجية مدعمة للهدف الأول، وبالتالي كان مفروضاً عليه ان يسعى منذ بدايات الولادة الجنينية، لبنية اعلامية تتوافق مع الدور الوظيفي في التبرير

* صحفي وباحث من فلسطين.

والتسويغ الايديولوجي الصهيوني.

اذن استراتيجية اعلام الصهيوني، تشكل انعكاساً موضوعياً للاستراتيجية السياسية العليا للكيان الصهيوني، عبر الجدل الداخلي بين الثكنة ـ القاعدة للكيان الصهيوني مع دوره الوظيفي، أولاً، وعبر الجدل بين البنية الاعلامية والوظيفة للاعلام الصهيوني، ثانياً، وعبر الجدل المقعد بين كلا الجدلين السابقين ثالثاً.

آ ـ جدل الثكنة ـ القاعدة مع الدور الوظيفي:

منذ ولادة فكرة المشروع الصهيوني في الأرض الأوروبية وتحول الفكرة الى حيز الممارسة العملية، عبر انشاء المشروع الصهيوني كمشروع للاستعمار الاستيطاني، لتحقيق «ميكانزم» الاستغلال الصهيوني والرأسمالي العالمي، بكافة أشكاله وتلاوينه، ليس لفلسطين وحسب، وانما لثروات الوطن العربي أضحت العلاقة عضوية مابين الامبريالية العالمية والكيان الصهيوني، وبات كل طرف من قطبي العلاقة، يسعى لتحقيق الدور الوظيفي بغية تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مايعنينا في هذا الجانب، ابراز السمات الجوهرية المميزة للثكنة ـ القاعدة الصهيونية من حيث تركيبها التي صيغت عبر جدلها مع الدور الوظيفي الموكل اليها. وبهذا الصدد يمكن ان نثبت بعض الملاحظات الآتية:

* ان مايسمى بالمجتمع الاسرائيلي، هو ضمن منظور علم الاجتماع البرجوازي منه أو الاشتراكي، لايمثل بنية مجتمعية لها تركيبها الطبقي المعبرة عن علاقات اجتماعية اقتصادية معينة، وذلك يعود به التركيب الاصطناعي، الذي ولدَّ مجتمعاً قسرياً سمي بـ «المجتمع الاسرائيلي» هذا التركيب الاصطناعي المستورد من الغرب الرأسمالي الاحتكاري، عبر أداة النقل المستوطنين الصهاينة، لم ولن يؤول خلال المنظور البعيد، الى تحوله لبنية مجتمعية لها تركيبها الطبقي المعبرة عن تطور علاقات اجتماعية اقتصادية ما، وانما هو في حقيقته، ثكنة ـ استيطانية يحكمها العلاقات العنصرية سواء فيما بين اليهود انفسهم، أو فيما بينهم والعرب الفلسطينيين، وتلك الحقيقة التي طالما حاول الاعلام الصهيوني، نفيها من خلال تأكيده وتركيزه على مايسمى بوحدة المجتمع المدني «الاسرائيلي»، وبأن «اسرائيل» هي «دولة مواطنين».
* ان مبرر قيام الكيان الصهيوني استهدف تحقيق الدولة الصهيونية، أو الدولة الحلم، على صعيد الجانب الصهيوني ضمن العلاقة العضوية مع الامبريالية العالمية. ولتحقيق هذا الحلم كان لابد من وجود الأرض «فلسطين» وبالتالي نفي للشعب الفلسطيني واقتلاعه من جذوره التاريخية.
* ان تحقيق اقامة الدولة الصهيونية، بحاجة الى تركيبة ثكنية استيطانية استعمارية تتوافق

مع الدور الوظيفي الاستراتيجي. فكان الاستيطان الصهيوني عبر موجات الهجرة الى فلسطين، يشكل ثكنات استيطانية اقامت قاعدة انتاجية اصطناعية، لاتاريخ لها في أرض فلسطين، ونقصد بالتاريخ، الانتاجي لعلاقات الانتاج، وليس بالتأريخ لحدث تاريخي ما.

* بروز سمة الثكنة للكيان الصهيوني بشكل جلي ضمن الآلة العسكرية، التي صيغت لتحقيق الدور الوظيفي الخارجي منه والداخلي.

أما الخارجي، فيتمثل على أكثر من جانب، لعل أهمه الحفاظ على المصالح الاستراتيجية العليا للامبريالية العالمية، في ثروات الوطن العربي وأسواقه ومواقعه الاستراتيجية، وعبر ضربة لأي تحرك تقدمي سياسي يسعى لقطع العلاقة البنيوية على صعيد علاقات الانتاج ومفرزاتها السياسية والايديولوجية مابين المركز الامبريالي والوطن العربي.

أما الداخلي، فيبرز في الحفاظ على الدولة الحلم، عبر بلورة الكيان وتصليبه، زد على ذلك الدور الاجتماعي «في خلق الاساس المادي، لوحدة ذلك الجزء من يهود العالم، الذي هاجر واستوطن في فلسطين المحتلة»(١).

* ان الثكنة «الكيان الصهيوني»، لاتستطيع الاعتماد على قواها الذاتية، نظراً لطبيعة النشأة الاصطناعية القسرية، فكان دائماً بحاجة الى الحليف الاستراتيجي العضوي (الامبريالية الامريكية) وهذه النقطة يستغلها الاعلام الصهيوني، من خلال دعايته الموجهة الى العرب، بغية اظهاره بالذّاتْ الامبريالية العالمية الامريكية، كقوة عالمية اقتصادية وعسكرية لايمكن قهرها، مما يعني، استحالة قهر الثكنة القاعدة للكيان الصهيوني.

* ان الثكنة لم تزل في طور الانشاء، ولم تستكمل انبناء ذاتها سواء جغرافياً، كما تدعي من النيل الى الفرات، أو مجتمعياً (وحدة المجتمع المدني، مما يعني أن الدور الوظيفي لم ينته بعد، انه قائم مادام المشروع الصهيوني قائم.

نلاحظ أيضاً ضمن هذا السياق، السعي الحثيث للاعلام والدعاية الصهيونيتين، لترويض الرأي العام العربي لسياسة الأمر الواقع.

* ان الكيان الصهيوني، يسعى من خلال استيطانه الثكني لبناء «دولته القومية اليهودية»، عبر نفي لواقع الشعب الفلسطيني على جميع الصعد، وهو بالوقت ذاته، يشكل قاعدة استراتيجية ترتبط مع الامبريالية العالمية، بعلاقة عضوية انوجدت تلك العلاقة، منذ تحول الظاهرة الاستيطانية الصهيونية كفكرة في اوربا الغربية، الى فكرة سياسية ابان تحول الرأسمال العالمي الى رأسمال احتكاري، وتوافقه مع مصالح الرأسمال العالمي اليهودي الصهيوني، وتحولت الى واقع سياسي بعد العام ١٩٤٨، وحظيت بالدعم المركزي من الامبرياليات العالمية، والامريكية على وجه الخصوص، لتشكل قاعدة ومركزاً عالمياً للامبريالية العالمية الامريكية.

مما سبق، نجد ان الكيان الصهيوني قائم عبر توافقه، مع المصالح العليا للامبريالية العالمية، وبالتالي استدعت الضرورة ايجاد بنية تحقق الدور الوظيفي بشقيه الصهيوني والامبريالي، فكانت البنية منذ التشكل واضحة وفاضحة، انها بنية استيطانية ثكنية ـ قاعدية.

اذن ان العلاقة مابين الثكنة ـ القاعدة والدور الوظيفي، جدلية ومستمرة ضمن سيرورة تطورها المعقدة، المعبرة عن انعكاس تطور البنية الاستيطانية الاستعمارية للكيان الصهيوني، وعليه أيضاً يمكن ابراز كيف انعكست تركيبة الكيان الثكني ـ القاعدي عبر جدله، مع دوره الوظيفي على ايجاد بنية اعلامية، تتفاعل ديالكتيكياً مع الدور الوظيفي المناط اليها بمعنى آخر: ان التركيبة المعقدة للكيان الصهيوني، على صعيد انبنائه «التحتي» لا الانتاجي «العلائقي»، وانما المؤسساتي عامة والعسكري خاصة، والدور الوظيفي له، انعكس جدلياً في انبناء بنية اعلامية ضخمة، تتطلع لوظيفة اعلامية، ضمن صعيدين خارجي وداخلي، ومن خلال مستويات عدة، وهو ماسيتبين لنا من خلال الفقرة التالية:

ب ـ جدل البنية والوظيفة للاعلام الصهيوني

(١) «أدلجة» الاعلام الصهيوني يُعد الانقلاب الذي شهدته الحركة الصهيونية، وتحولها الى حركة سياسية، لها بنيانها الايديولوجي بعيد مؤتمر بال بسويسرا، بمثابة الانقطاع والتواصل. الانقطاع عن كونها حركة صهيونية ذات طراز ديني، والتواصل ضمن ارتقاءها الى حركة سياسية لها تصوراتها الايديولوجية هذا الحدث التاريخي الهام، المتجسد بتحول سياسي، أثر وبشكل كبير على ابراز مدى «اهمية الاعلام والتثقيف، في تنفيذ هدف خلق الدولة اليهودية في فلسطين»(٢).

لقد استمد الاعلام الصهيوني منذ الولادة الجنينية له، ابان المؤتمر الصهيوني الاول سماته، وفلسفته، واغراضه من «رحم الايديولوجية الصهيونية»(٣) وبات الطابع الصهيوني لخطابه الاعلامي، يشكل العمود الفقري له، ومعلوم أيضاً ان مكمن الاعلام الصهيوني يعود الى الايديولوجية الصهيونية ذاتها، التي لاتخرج عن اطار المفاهيم الميثولوجية وفي مقدمتها أفكار «الشعب المختار» و «أرض الميعاد» و «الخلاص»، وهي عادة ماتتسم، شأن المفاهيم الميثولوجية عامة، بقوة التأثير والرسوخ(٤).

ومنذ انشاء الكيان الصهيوني، ركزت الايديولوجية الصهيونية من خلال الماكينة الاعلامية، على اجتذاب العنصر اليهودي من كافة بقاع المعمورة، تحقيقاً للوعد الرباني بالأرض الموعودة)، وأضيف اليه بعد انشاء الكيان الصهيوني، فكرة جوهرية أخرى، حيث جرى تصوير «اسرائيل»، الملجأ الوحيد الذي تبقى لليهود، فما عليهم لكي يخلصوا من

الاضطهاد العالمي الا بالتوجه صوبها، كما ركزت الدعاية الصهيونية على تصوير «اسرائيل»، بأنه بلد غربي متحضر، يعيش في مستنقع الشرق المتخلف.

(٢) البنية المؤسساتية للاعلام الصهيوني: تعمل البنية المؤسساتية للاعلام الصهيوني بدون «وزارة اعلام»، الا أن سر قوة الاعلام الصهيوني يعود بحد ذاته الى القوة العالمية للصهيونية، وتغلغل الرأسمال الصهيوني في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبشتى البلدان الاوربية الشرقية والغربية انها اوركسترا متكاملة وظيفياً، يقودها العقل الصهيوني. لهذا كله، شكلت الصهيونية العالمية منظمات ومؤسسات صهيونية، تعمل كداعية ومحرض جماعي اعلامي بين أوساط اليهود، وغير اليهود، أي ضمن المجتمعات التي يقطن فيها اليهود أيضاً وهي[٥]:

١ ـ المنظمة الصهيونية العالمية.

٢ ـ المؤتمر اليهودي العالمي.

٣ ـ الوكالة اليهودية.

٤ ـ منظمة هداسا.

٥ ـ منظمة النساء الصهيونيات العالمية.

٦ ـ اتحاد الشباب الصهيونيين.

٧ ـ جمعية بناي بريث: لعبت دوراً اعلامياً بالغ الأهمية، في توجيه الدعاية المضادة للصهيونية وانشأت عدة مراكز وهيئات داعمة للكبار أهمها:

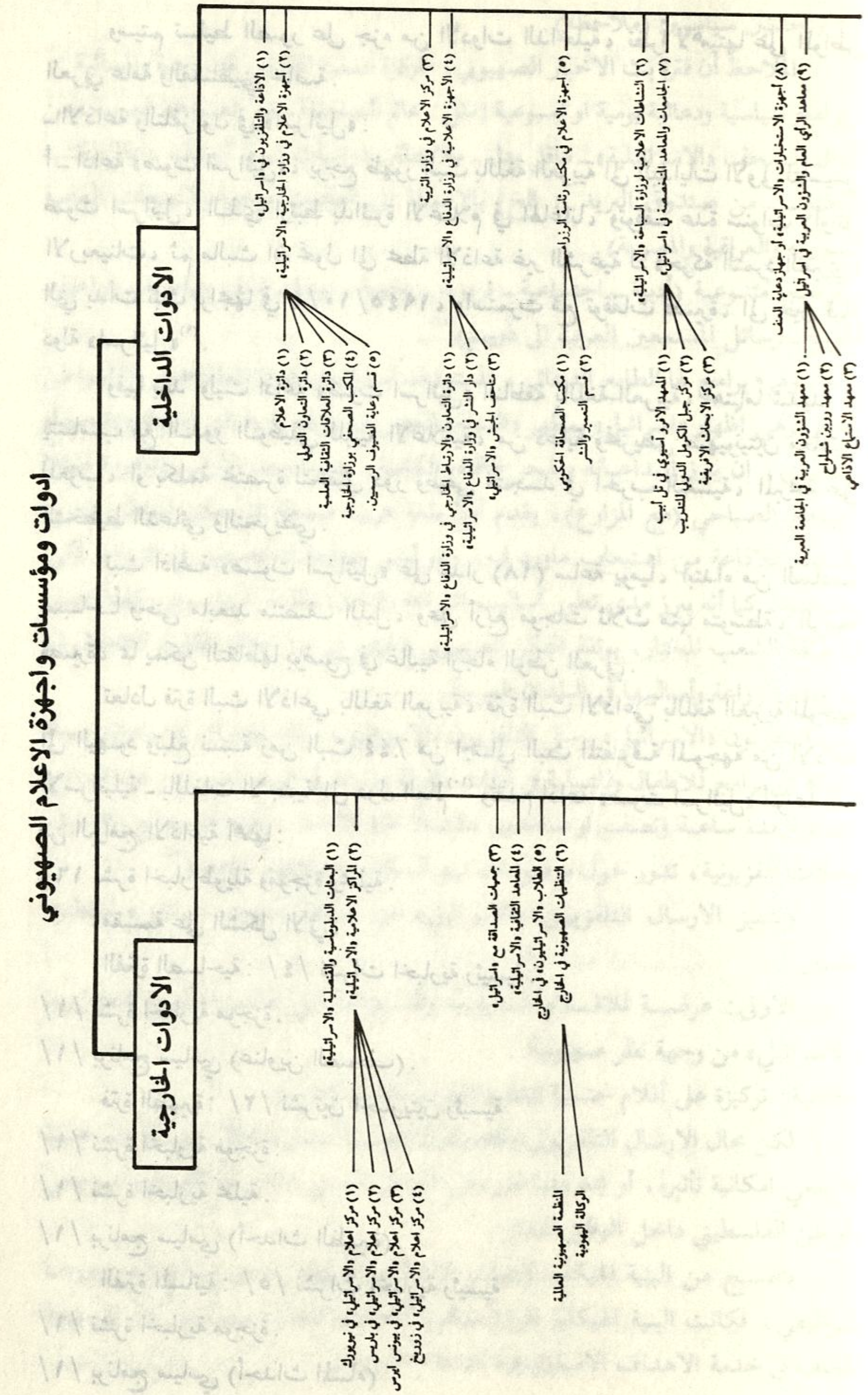
أ ـ الكيرن كاييمت

ب ـ الكيرن هايسود ـ نداء اسرائيل الموحد

ج ـ صندوق سندات اسرائيل

٨ ـ اتحاد عام نقابات عمال اسرائيل ـ الهستدروت: وتنبع اهميته في أنه «يقيم شبكة واسعة من العلاقات المباشرة، مع الحركات العمالية والنقابات والأحزاب السياسية العمالية في شتى انحاء العالم، وهو بهذا يكسب اسرائيل، مظهراً خادعاً من التقدمية والديمقراطية الاجتماعية، مما يساعد في تضليل الاوساط العمالية والليبرالية والاشتراكية، وبالتالي الفوز بدعمها لاسرائيل وتأييدها لسياساتها التوسعية العدوانية العنصرية»[٦].

رغم التواجد الفعال، للمنظمات والهيئات والمؤسسات الصهيونية الداعمة والداعية الاعلامية، الا أن ذلك لا يلغي وجود بنية مؤسساتية ضخمة، تعبر عن ضخامة الدور الوظيفي الموكل للبنية المؤسساتية على اكثر من صعيد، من خلال توجيه الرسالة الاعلامية لاكثر من جمهور. وسوف تتضح البنية المؤسساتية لادوات وأجهزة الاعلام الصهيوني، من خلال الرسم التخطيطي الآتي الذي نبين فيه أدوات الاعلام الداخلية[٧] وأدوات الاعلام الخارجية[٨].



وسيتم تسليط الضور على جزء من الأدوات الداخلية، نظراً لأهميتها على المواطن العربي عامة والفلسطيني خاصة.

ـ الاذاعة والتلفزيون في «اسرائيل»:

أ ـ اذاعة «صوت اسرائيل»، يرجع ظهور البث باللغة العربية الى البدايات الأولى لتأسيس صوت اسرائيل، الذي ارتبط بدائرة الاعلام في الهاغانا، وتوقف عدة سنوات (أوائل الاربعينات، ثم مالبث ان تحول الى محطة الاذاعة غير الشرعية لـ «حركة التمرد العبري» التي بدأت تبث برامجها في ٤/١٠/١٩٤٥، واستمرت مع توقفات قصيرة، الى حين قيام دولة «اسرائيل»[٩].

وفيما بعد أوليت اذاعة «صوت اسرائيل» الناطقة باللغة العربية، اهتماماً شديداً بما يتناسب مع الدور الوظيفي للبنية الاعلامية، من دعاية وتحريض صهيونيتين معادتين للعرب، او بكلمة مختصرة لتحقيق دور وظيفي متجسد في الحرب النفسية، المبرمجة على التخطيط الدعائي والتحريضي.

تبث اذاعة «صوت اسرائيل» على مدار (١٨) ساعة يومياً، ابتداء من السادسة صباحاً وحتى مابعد منتصف الليل، وعلى أربع موجات ثلاث منها متوسطة، الرابعة قصيرة، مما يمكن التقاطها بوضوح في غالبية ارجاء الوطن العربي.

تعادل فترة البث الاذاعي باللغة العربية، فترة البث الاذاعي باللغة العبرية الموجهة الى اليهود وتبلغ نسبة زمن البث ٤٤٪ من اجمالي البث المتفرقة الموجهة من الاذاعة الاسرائيلية ـ باللغات الاجنبية الى دول العالم[١٠] وتقدم اذاعة «صوت اسرائيل» أنواعاً عدة من البرامج الاذاعية أهمها:

ـ ١٦ نشرة اخبار طويلة وموجزة ومحلية.

مقسمة على الشكل الآتي:

الفترة الصباحية: /٤/ نشرات اخبارية رئيسية.

/١/ نشرة اخبارية موجزة.

/١/ برنامج سياسي (عناوين الصحف).

فترة الظهيرة: /٢/ نشرتين اخباريتين رئيسية

/١/ نشرة اخبارية موجزة.

/١/ نشرة اخبارية محلية.

/١/ برنامج سياسي (أحداث الظهيرة).

الفترة المسائية: /٥/ نشرات اخبارية رئيسية

/١/ نشرة اخبارية موجزة.

/١/ برنامج سياسي (أحداث المساء)

/٢/ حدثين سياسيين (ملاحظة).

الملاحظ أن فترة بث الاخبار الصهيوني، متركزة ضمن الفترتين الصباحية والمسائية.

ـ برامج سياسية ودعائية يومية او اسبوعية (مثل: عالم الصحافة ـ مع الصحافة العربية ـ من أقوال الصحف «الاسرائيلية» ـ ماقل ودل ـ ملاحظة ـ دراسات شرق أوسطية ـ عالم الكتب والكتاب ـ من صندوق البريد.. الخ) بالاضافة الى احاديث موجهة باللهجات العامية السورية والعراقية والمصرية).

ـ برامج متنوعة (أدبية ـ اجتماعية ـ تربوية ـ علمية ـ دينية ـ فنية ـ رياضية ـ زراعية ـ قانونية ـ رسائل المستمعين العرب الى ذويهم)[١١].

وهي برامج لها الطابع الدعائي، المستهدف استراتيجياً ابراز نقطة جوهرية للمواطن العربي وهي اظهار «اسرائيل» بمظهر «الدولة» العصرية، والحضارية التي استطاع «شعبها» اليهودي، ان يبرز ابداعاته ويفجر طاقاته الكامنة، بعدما وجد الأرض الموعودة فمثلاً البرنامج الصباحي (مع المزارع)، يقدم أولاً بلغة عربية مبسطة مما يمكن المواطن العربي المستمع للاذاعة من استيعاب ماورد فيه، وهو ليس بحاجة لتخصيص في الزراعة لكي يستوعبوه، كما أنه يبرز مدى تطور أساليب الزراعة وادخال المكننة اليها. وهي كلها تصب في بوتقة الشعب المختار، بوتقة الفكر الصهيوني العنصري من خلال المقارنة اللامباشرة، مع واقع الزراعة وأساليبها في البلدان العربية.

ب ـ التلفزيون «الاسرائيلي» يرسل التلفزيون «الاسرائيلي» برامجه مدة ٦ ـ ٧ ساعات مساءً إضافة الى برامج للاطفال وللتسلية في أوقات متفرقة ويستغرق البث العربي من هذه البرامج العادية مدة ساعة ونصف او ساعتين مشتملاً فترة الأخبار. ومختارات برامج للاسرة، ومجلات تلفزيونية، تدور حول موضوعات تهم السكان ومشاكلهم الخاصة[١٢].

ويتميز الارسال التلفزيوني «الاسرائيلي» عن اذاعة «صوت اسرائيل» بنقطتين هامتين:

الاولى: عرضة للافلام السياسية والتسجيلية التي تعكس الصراع العربي ـ «الاسرائيلي» من وجهة نظر صهيونية.

ـ الثانية: تركيزة على أفلام جنسية تهدف لتخريب القيم العربية.

لكن مجال الارسال التلفزيوني يكاد يكون محصوراً ضمن مناطق جغرافية جد ضيقة مما يلغي امكانية تأثيره، أو يحد منها على وعي المواطن العربي، لكن لها تأثير كبير على وعي المواطن الفلسطيني داخل الوطن المحتل.

يتضح من البنية الهيكلية لادوات الاعلام الصهيوني مدى توافقها مع دورها الوظيفي، فكانت البنية الهيكلية افرازاً سياسياً لاهيكلياً فقط، يصب من أول إلى نهاية المطاف في خدمة الاهداف الاستراتيجية للاعلام الصهيوني.

(٣) البنية الخطابية للدعاية الصهيونية: ان تحديد البنية الخطابية الدعائية الصهيونية، مرتبطة عضوياً بتحديد الجمهور المستقبل للرسالة الاعلامية فهناك اذن اكثر من بنية خطابية دعائية اعلامية صهيونية، متحددة بتحديد الجمهور الموجه اليه الرسالة الاعلامية، الحاملة لبنية دعائية وتحريضية صهيونيتين. ويمكن بهذا الصدد، أن نقسم المستقبل للرسالة الاعلامية الى جمهورين داخلي وخارجي، كما هو مبين في الجدول اللاحق.

وينبغي الاشارة، الى ان أدوات الاعلام بشقيها الداخلي والخارجي، تعمل كمنظومة اعلامية لتحقيق التأثير المطلوب على الجمهور الداخلي والخارجي. ويمكن ان نحلل بنية الخطاب الاعلامي الاخباري، كنموذج للدعاية الصهيونية بحسب الجمهور الموجهة اليه الرسالة الدعائية الاخبارية الصهيونية.

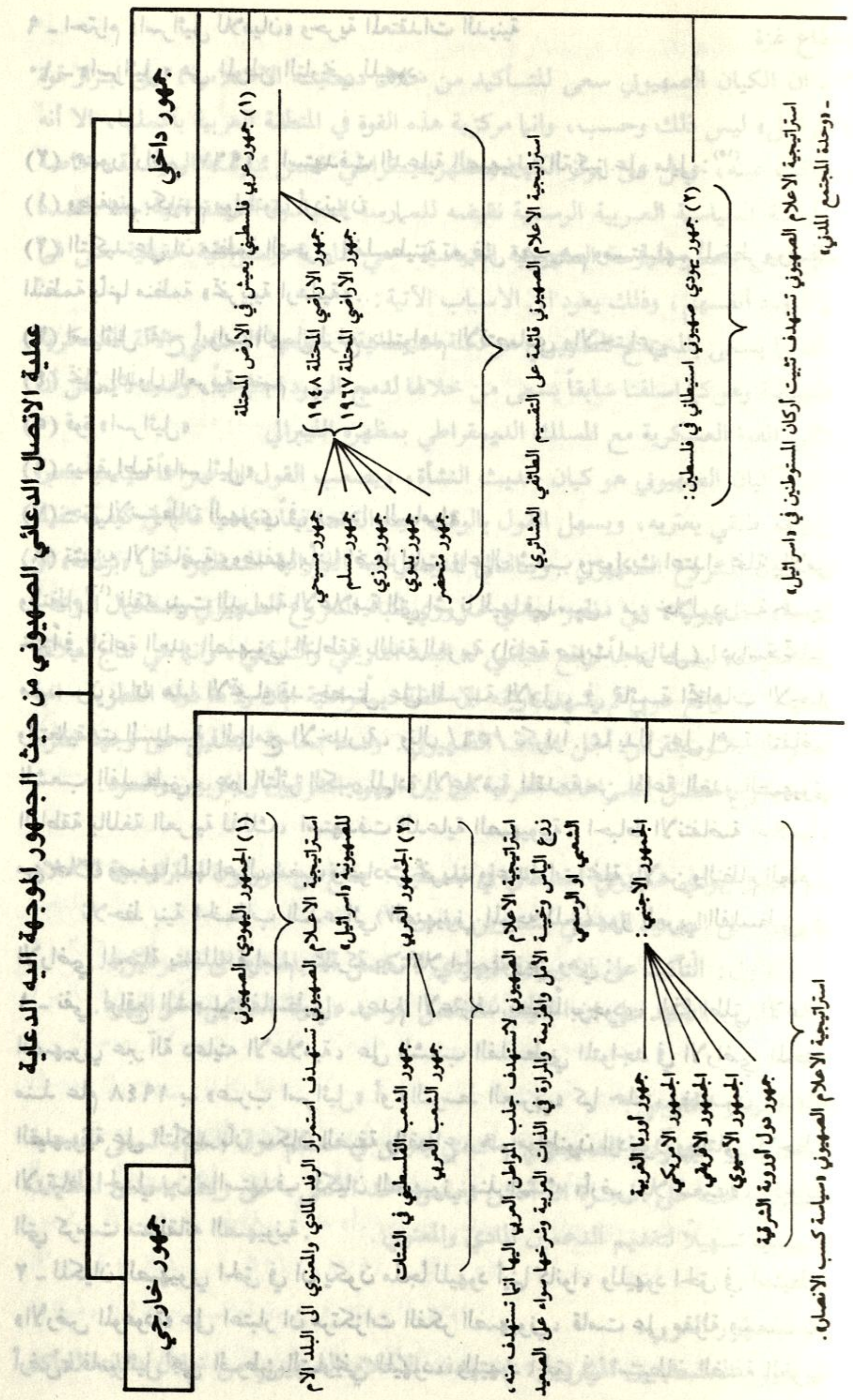
فلقد تبين من احدى الدراسات الاعلامية،[١٣] ان نسبة توزع الاخبار الصهيوني على الجمهور الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، تبلغ ٣٤,٧٪ من خلال دراسة احصائية لخمسين نشرة اخبارية (عينة البحث) وهذه النسبة شملت كلاً من الجمهور العربي الفلسطيني الذي يعيش في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨، والآخر الذي يعيش في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ان استهداف الدعاية الصهيونية على الجمهور الداخلي مقسمة على النحو الآتي:

أ ـ جمهور عربي فلسطيني يعيش في الارض المحتلة

١) جمهور أراضي الـ١٩٤٨: تسعى استراتيجية الدعاية الصهيونية للتركيز عليهم من خلال تأكيدها على المنطلقات الآتية[١٤].

١ ـ وصفهم بـ «عرب اسرائيل» أو «الوسط العربي» في «اسرائيل».
٢ ـ اضفاء التركيب العشائري. الطائفي على البنية المجتمعية الفلسطينية
٣ ـ لهم حقوق المواطنة «الاسرائيلية» وبالتالي عليهم واجبات الخضوع لهذه المواطنة وبالتالي لدولة الكيان الصهيوني.
٤ ـ كراهية العرب لهم بسبب حقوق المواطنة «الاسرائيلية»
٥ ـ الديمقراطية التي تكسو ظلال «المجتمع» الصهيوني، وبالتالي الحياة السياسية الديمقراطية التي ينعمون بها.
٦ ـ التفوق الحضاري لليهودي.
٧ ـ ليس هناك شيء اسمه فلسطين او شعب فلسطين لهذا السبب لاتطلق الدعاية الصهيونية عليهم بالفلسطينيين انما بـ «العرب الاسرائيليين» او مايصب في هذا المنحى.
٨ ـ عظمة وقوة «اسرائيل»



٩ ـ احترام «اسرائيل للاديان» وحرية المعتقدات الدينية
١٠ ـ «اسرائيل» هي الموطن التاريخي لليهود.

(٢) جمهور أراضي ١٩٦٧ : استهدفت الدعاية الصهيونية التركيز على مايلي: [١٥]
(١) وصفهم بكونهم مواطنون أردنيون
(٢) التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية تعرض مصيرهم ومستقبلهم للخطر ووصف المنظمة بأنها منظمة «تخريبية ارهابية».
(٣) اسرائيل تفتح أبواب العمل لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي
(٤) تخلي الدول العربية عنهم
(٥) قوة «اسرائيل»
(٦) ديمقراطية «اسرائيل»
(٧) حق الاستيطان اليهودي في «يهودا والسامرا».
(٨) تشويه الانتفاضة ووصفها بأنها اضطرابات واعمال شغب وحوادث اعتداء مخلة بالامن والنظام[١٦] فلقد بنيت الدراسة الاعلامية التي اشرنا اليها فيما سبق، من خلال دراسة خمسين خبراً في اذاعة العدو الصهيوني الناطقة باللغة العربية (اذاعة صوت اسرائيل). دراسة تحليل مضمون، ان هذا الاتجاه قد حصل على المرتبة الاولى، في قائمة اتجاهات الاخبار والتعليقات السياسية والبرامج الاخبارية، ونال /٥٦/ تكراراً. مما يدلل على اهمية انتفاضة الشعب الفلسطيني، عبر التأثر الكبير للمادة الاعلامية المقدمة من اذاعة العدو الصهيوني الناطقة باللغة العربية لذلك، استهدفت الدعاية الصهيونية، احباط الانتفاضة اعلامياً، من خلال وصفها بأنها اعمال شغب وحوادث تخريب واعتداءات مخلة بالامن والنظام العام.

نلاحظ بنية الخطاب الدعائي الصهيوني الموجه للجمهور العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة يتخلله قواسم مشتركة بين كلا الجمهورين وهي:

١ ـ نفي لواقع الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف مطلقاً بوجوده، لهذا اطلق الاعلام الصهيوني عبر آلة دعاياته الاعلامية، على الشعب الفلسطيني المتواجد في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ بـ «عرب اسرائيل» أو «الوسط العربي» كما حملت مضمون الدعاية الصهيونية على التأكيد بأن سكان الضفة والقطاع، هم مواطنون اردنيون وبالتالي نلاحظ، الارتباط الجدلي بين مااستهدف الكيان الصهيوني منذ انشائه «أرض بلا شعب»، ودعايته التي كرست منطلقاته الصهيونية.

٢ ـ للكيان الصهيوني الحق في ان يكون ملجأ لليهود أينما كانوا، ولليهود الحق في استيطان «الأرض الموعودة» على اعتبار ان مرتكزات الفكر الصهيوني، قامت على مقولة «شعب بلا أرض» فاسرائيل هي الوطن التاريخي لليهود، ولليهود الحق في استيطان الضفة الغربية

وقطاع غزة

٣ ـ ان الكيان الصهيوني سعى للتأكيد من خلال دعايته الاعلامية، على ابراز قوة «اسرائيل» ليس ذلك وحسب، وانما مركزية هذه القوة في المنطقة العربية بأكملها، الا أنه وبالوقت عينه، عمل على ابراز الكيان بمظهر ديمقراطي ضمن ممارسته السياسية، خاصة الممارسة السياسية العربية الرسمية نقيضه للممارسة السياسية الديمقراطية بهذا الصدد يخطىء من يتصور الممارسة الصهيونية السياسية، هي ممارسة ديمقراطية حقيقية حتى فيما بين اليهود أنفسهم، وذلك يعود الى الاسباب الآتية:

* ان بما يسمى بالمجتمع الصهيوني هو ثكنة استيطانية، ناظمها الاساسي الآلة العسكرية الصهيونية وهو كما اسلفنا سابقاً يسعى من خلالها لدمج اليهود اجتماعياً، وعليه لايمكن أن يتلاقى القوة العسكرية مع المسلك الديمقراطي بمظهره الليبرالي
* ان الكيان الصهيوني هو كيان حديث النشأة، ويصعب القول ان صراعاً سياسياً معبراً عن واقع طبقي يعتريه، ويسهل القول بالوقت عينه ان تعارضاً سياسياً قائماً في كيفية تنفيذ واستكمال المشروع الصهيوني. وبالتالي الديمقراطية الليبرالية المتمظهرة على «برلمانة» أو «كنيسة» الصهيونية، هي مظهر سياسي ضروري لنباء المشروع الصهيوني واستكمال ادواته. و «الدمقرطة» ليست نتاجاً لواقع سياسي له البعد التاريخي والتاريخي، وانما هي نتاج لعلاقة عكسية، مع واقع عربي لم يشهد تاريخه الا لحظة ديمقراطية ابان ولادة دوله القطرية. انها ديمقراطية الوسيلة من أجل الهدف الصهيوني. ولسنا بحاجة للتدليل على وجهة نظرنا أيضاً، بشرح مفصل للصراعات العرقية فيما بين اليهود الشرقيين والغربيين والسود.

ب ـ جمهور يهودي صهيوني استيطاني في فلسطين: صاغ بن غوريون استراتيجية الاعلام الصهيوني على الصعيد الداخلي بشعارين هامين[١٧]
الاول: التأكيد على ان يهودية اليهودي لاتكتمل الا بالهجرة الى «اسرائيل».
الثاني: التأكيد على ان الحليف المخلص الوحيد «لدولة اسرائيل» هو اليهود.

ثانياً الجمهور الخارجي:

١ ـ الجمهور اليهودي الصهيوني: الذي يعيش في معظم دول العالم، تسعى الدعاية الصهيونية لحثه على الهجرة ان أمكن وضمن الحد الأدنى، على ربطه باحدى المنظمات الصهيونية تسهيلاً لتقديم الدعمين المادي والمعنوي.

ب ـ الجمهور العربي:

١ ـ جمهور الفلسطينيين المشردين: استهدف الاعلام الصهيوني من خلال دعايته للتأكد

على مايلي[١٨]:

١ ـ قوة «اسرائيل».

٢ ـ ديمقراطية «اسرائيل».

٣ ـ م. ت. ف. تقودعم الى الهلاك.

٤ ـ تخلي الدول العربية عنهم.

٥ ـ «اسرائـيل» حقـيقـة ثابتـة.

٢ ـ الجمهور العربي: الدعاية الصهيونية، هي دعاية عدو صهيوني، وهذه الحقيقة يعيها جيداً القائمون على الاعلام الصهيوني، لذلك لايسعى الاعلام الصهيوني لكسب الرأي العام العربي، وانما لزرع اليأس والهزيمة في الذات العربية، للمواطنين العرب على كافة المستويات والاصعدة ومستوياتها المتعددة.

جـ ـ **الجمهور الأجنبي**: ينقسم الى:

١ ـ الجمهور الأوروبي الغربي المؤيد والمعارض: تهدف الدعاية الصهيونية تجاه المعارضين للكيان الصهيوني لسياسة «كسب الانصار». أما المؤيدون لوجودها فتسعى لتعميق روابط الصلة ابتغاء استمرار الدعم المادي والمعنوي.

٢ ـ الجمهور الأمريكي: حظيت الدعاية الصهيونية بدور بالغ الأهمية، في الولايات المتحدة الأمريكية بغية التأكيد على أهمية التحالف العضوي، مابين المركز الامبريالي الحليف العضوي لـ «اسرائيل». وان قوة الكيان، هي من قوة أمريكا وبالتالي التأكيد على استحالة ازالة «اسرائيل» لأي طرف نقيض لوجودها.

٣ ـ الجمهور الافريقي: اتبع سياسة «كسب الانصار» من خلال فلسفة «الروابط الوثيقة» المختلفة التي تربط بين «اسرائيل» وافريقية. ضمن المبدأين التاليين[١٩]:

١ ـ التأكيد على «وحدة التجربة التاريخية النفسية للشعبين اليهودي والافريقي».

٢ ـ التأكيد على أهمية التجربة الاسرائيلية «الفريدة والرائدة في انحاء الدول الافريقية».

٤ ـ الجمهور الآسيوي: مازال الاعلام الصهيوني يلاقي صعوبات بالغة، ضمن دعايته الموجهة إلى جمهور بلدان القارة الآسيوية (الصين ـ اندونيسية ـ باكستان ـ الهند..)

تسعى من خلال دعايته الموجهة إليهم، للربط مابين الاعتراف بشرعية الكيان واقامة السلام العالمي، على اعتبار أن أغلب الدول الآسيوية، تنتمي الى «الخندق المحايد».

ويمكن الاستشهاد بخطاب ألقاه «أباايبان»، بمناسبة افتتاح مجلس الصداقة الاسرائيلية الآسيوية في القدس في ٢٣/١/١٩٧٨ اذ قال: «كل دولة نامية تعترف باسرائيل كحقيقة تاريخية، انما تقدم مساهمة كبرى في تقدم السلام[٢٠].

٥ ـ جمهور دول اوروبا الشرقية: انتهج الاعلام الصهيوني سياسة «الصبر الفاعل او المتحرك

Pgdamic Patience، الذي يتمثل في العمل الدائب الصبور، وعدم الاستهانة بأي مظهر من مظاهر الاتصال والصداقة يمكن الحصول عليه»[٢١].

وتهدف الدعاية الصهيونية من جراء ذلك، الى اهداف ثلاثة أساسية وهي:

١ ـ الاحتفاظ بتأييد دول هذه الكتلة لمبدأ وجود دولة «اسرائيل».

٢ ـ السماح لليهود اما بالهجرة، او بإقامة كيانية ثقافية يهودية ـ كنتون يهودي ـ.

٣ ـ السعي الحثيث لاقامة علاقات دبلوماسية رسمية، أو بطرق «ماوراء الكواليس».

هكذا نجد ان آلية الدعاية الصهيونية، قائمة على تقسيم الجمهور وبالتالي ارسال الرسالة الاعلامية بما يتوافق مع الجمهور الاعلامي ـ يبقى أن نشير الى نقطة هامة، لم تتغير ضمن استراتيجية العمل الاعلامي الصهيوني منذ طرح فكرة المشروع اثناء المؤتمر الصهيوني حتى الآن، وهي «التجاهل التام للطرف الأصيل في القضية وهو الشعب الفلسطيني»[٢٢]، وهـذه النقطة تشكل احدى الاستهدافات الاساسية الثلاثة للمشروع الصهيوني، على الصعيد السياسي وهي تغيب فلسطين أرضاً وشعباً.

حوصلة لما سبق يمكن ان نثبت الآتي:

* استراتيجية الفكر الاعلامي الصهيوني، هي جزء لايتجزأ من استراتيجية المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، ذي العلاقة العضوية مع الامبريالية العالمية، والامريكية خاصة، ، تلك الاستراتيجية تتمتع بآلية ديناميكية، متفاعلة ومنفعلة مع استراتيجية المشروع الصهيوني، الهادفة لبناء «الدولة القومية اليهودية»، عبر تغييب للشعب الفلسطيني أرضاً وشعباً وسوقاً.

* ان استراتيجية الفكر الاعلامي الصهيوني، قائمة على ثنائية مركزية في صناعة القرار الاعلامي، والمعبر عن القرار السياسي. وهي بهذه الصيغة لاتكتنف أي تناقض، بل تقوم على مبدأ التكامل الوظيفي ضمن دائرة الهدف الاستراتيجي الصهيوني ـ المؤحد:

ـ المركزية الاولى: الاعلام الداخلي ويشرف عليه:

١ ـ المتحدث الرسمي باسم الجيش ووزارة الدفاع «الاسرائيلية».

٢ ـ المركز الاعلامي.

٣ ـ المكتب الصحفي التابع لمكتب رئيس الوزراء.

٤ ـ هيئة الاذاعة.

ـ المركزية الثانية: الاعلام الخارجي وتشرف عليه وزارة الخارجية «الاسرائيلية».

* الثنائية المركزية في صناعة القرار الاعلامي، مرتبطة جدلياً مع السياسة «الاسرائيلية» الخارجية، بمعنى أكثر دقة: أن على الاعلام الصهيوني، أن يدّعم السياسة الخارجية للكيان الصهيوني عبر مركزه الثاني (الاعلام الخارجي) وأداته وزارة الخارجية، وأن تدّعم السياسة الخارجية للكيان الصهيوني السياسة الاعلامية للكيان ككل.

* ان الاحتلال الاستيطاني الاستعماري الصهيوني لفلسطين كموقع جغرافي، يحظى بأهمية «جيوبولوتيكية» على صعد ثلاثة، عربية واقليمية ودولية، أعطى للكيان الصهيوني - استراتيجية سياسية انعكست على استراتيجيته الاعلامية، تلك الاستراتيجية السياسية، متمحورة حول ضرورة اقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية مع مشرق ومغرب العالم قاطبة، لتصبح «اسرائيل» ضمن هذا التصور «ضرورة عالمية» وهو ماعمل عليه الاعلام الخارجي «الاسرائيلي» على تثبته في الرأي العام العالمي، والتأكيد على الترابط مابين اقامة السلام عبر الاعتراف ليس بـ «اسرائيل» وحسب، وانما بضرورة اقامة منظومة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بمعنى تحول الاعتراف من حيز النظرية الى حيز الممارسة السياسية.

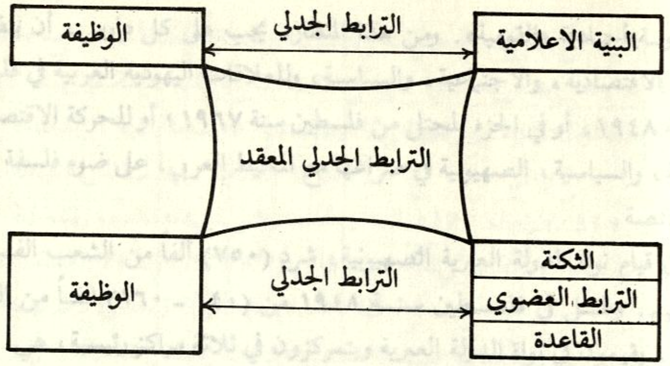
* تحديد استراتيجية الاعلام الصهيوني، يعني تحديد الفكر الايديولوجي المنظر للعملية الاعلامية بكافة مراحلها، ويعني بالوقت ذاته تحديد الممارسة العملية الاعلامية، والتي هي بالضرورة ممارسة ايديولوجية. لذلك نجد ان الفكر الايديولوجي الجوهري للاعلام الصهيوني، القائم على الميثولوجية الدينية، يستغل أفضل الطرق المنهجية العلمية من علم نفس واجتماع بفروعه المتعددة والمتشعبة والاقتصاد، وغيرها من شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية بغية تحقيق عملية التواصل الاعلامي فهو:

- اعلام غائي قائم منذ بداية عهده بوضع أهدافه التكتيكية والاستراتيجية والأدوات الاعلامية الكفيلة بتحقيق أهدافه.

- انه اعلام يرصد ويدرس التغيرات السياسية الداخلية والخارجية، ويشكل المرآة العاكسة والمتفاعلة جدلياً مع الواقع السياسي الداخلي والخارجي المتغير باستمرار.

- انه اعلام به بنيته المؤسساتية الاعلامية، وله بنيته الدعائية الداخلية والخارجية والدور الوظيفي، وبالتالي انه افراز لواقع الكيان الصهيوني، على اعتباره ثكنة أستيطانية استعمارية أولاً، وعلى اعتباره ثانياً، قاعدة للامبريالية العالمية له الدور الوظيفي.

والرسم الآتي، نستوضح فيه الترابط الجدلي المعقد بين الكيان الصهيوني، عبر آلية تفاعله الجدلي (الثكنة - القاعدة) مع دوره الوظيفي، وبين البنية الاعلامية للاعلام وبمعنى أكثر دقة: ان بنية الكيان الصهيوني، أفرزت بنية اعلامية شكلت انعكاساً جدلياً للكيان الصهيوني والأمر عينه ينطبق على الدور الوظيفي لكل منهما.



مراجع البحث

١ - الياس شوفاني - المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين - مركز الدراسات الفلسطينية - دمشق - ط١ - ص ١٨ العام ١٩٩٠.
٢ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ / تشرين الاول/ ١٩٧٢ - حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه - مروان كنعاني.
٣ - الاعلام الصهيوني - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين - تونس. ١٩٨٦ - تأليف نخبة من الباحثين العرب والأجانب - دراسة بعنوان: الاطار العام للاعلام الصهيوني - د. مجدي حماد
٤ - المرجع السابق - نفس الدراسة السابقة
٥ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ - مرجع سبق ذكره
٦ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ - المرجع السابق.
٧ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ - المرجع السابق.
٨ - د. منذر عنبتاوي - أضواء على الاعلام الاسرائيلي - سياسة كسب الانصار م. ت. ف. مركز الابحاث. دراسات فلسطينية - حزيران/ يونيو ١٩٦٨ - ص ١٩٤٥
٩ - مجلة الوحدة - العدد ٥٤ - السنة الخامسة ١٩٨٩ - دراسة: الاعلام الاسرائيلي الموجه الى العرب. ابراهيم عبد الكريم.
١٠ - مجلة الوحدة - المرجع السابق.
١١ - مجلة الوحدة - المرجع السابق.
١٢ - مجلة الوحدة - المرجع السابق.
١٣ - لؤي الزعبي، البرامج الاخبارية في اذاعة صوت «اسرائيل» باللغة العربية» (دراسة وتحليل) - رسالة جامعية اعدت لاستكمال مستلزمات الحصول على اجازة في الصحافة - عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ص ٧٤.
١٤ - الاعلام الصهيوني - مرجع سابق ذكره - دراسة تعامل الاعلام الصهيوني مع قضية فلسطين - سلافة حجاوي.
١٥ - الاعلام الصهيوني - المرجع السابق - نفس الدراسة.
١٦ - البرامج الاخبارية في اذاعة صوت «اسرائيل» - مرجع سبق ذكره - ص ١٠٤.
١٧ - الاعلام الصهيوني - مرجع سبق ذكره - دراسة: تعامل الاعلام الصهيوني مع قضية فلسطين.
١٨ - الاعلام الصهيوني - المرجع السابق - نفس الدراسة.
١٩ - د. منذر عنتباوي - أضواء على الاعلام الاسرائيلي - مرجع سبق ذكره - ص ٥٠.
٢٠ - المرجع السابق - ص ٦٢.
٢١ - المرجع السابق - ص ٣٧.
٢٢ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ - مرجع سبق ذكره.

فلسطينيو ١٩٤٨ المواجهة الديموغرافية

عماد عوكل*

بعد تسعة عشر عاماً من الظلم والاضطهاد والنضال الصامت، ظهر فلسطينيو سنة ١٩٤٨، بقوة.

من هنا ركز العدو الصهيوني جُل اهتمامه، على ضرب أي تقدم أو تطور، اقتصادي، أو سياسي، او ثقافي لهم.

فلسطين ١٩٤٨

فلسطين ١٩٤٨. ذلك الجزء المحتل من فلسطين الطبيعية، والتي أعلن الصهاينة قيام نواة دولتهم عليها.

والعدو الصهيوني، منذ الخطوات الأُولى لمشروعه في إقامة الدولة العبرية، المركز التجاري المصرفي في فلسطين، خطط لإقامة دولة عبرية خالصة، نقية من أي عنصر

* باحث من فلسطين.

غريب، دولة أحادية «القومية». ومن هذا المنظار، يجب على كل دارس، أن ينظر إلى التفاعلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وللعلاقات اليهودية العربية في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، أو في الجزء المحتل من فلسطين سنة ١٩٦٧؛ أو للحركة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الصهيونية في صراعها مع المحيط العربي، على ضوء فلسفة الدولة العبرية الخالصة.

حين قيام نواة الدولة العبرية الصهيونية، شرد (٧٥٠) ألفاً من الشعب الفلسطيني خارج وطنهم. وظل في فلسطين سنة ١٩٤٨ من (١٤٠ ـ ١٦٠) الفاً من الشعب الفلسطيني، يقيمون في نواة الدولة العبرية ويتمركزون في ثلاثة مراكز رئيسية، هي

١ ـ **الجليل والكرمل**، الذي تبلغ (مساحته «٣٢٠٠» كم٢ ويشمل قضاء طبريا، صفد، سهل بزراعيل، مرج بن عامر، الناصرة، وعكا)[1].

٢ ـ **منطقة المثلث**، الممتدة من الحافة الغربية لجبال نابلس، وحتى وادي عارة في الشمال، ورأس العين في الجنوب[2]، وتبلغ مساحتها بين (٢٠٠ ـ ٢٥٠) كم٢، حيث يبلغ طوله حوالي ٥٠ كم، وعرضه بين ٣ ـ ٥ كم[3].

٣ ـ **منطقة النقب الشمالي** (بئر السبع).

ويعيش في المراكز الثلاثة الآنفة الذكر (٧٥٪) من مجموع الشعب الفلسطيني في أراضي سنة ١٩٤٨. أما البقية فيعيشون في المدن المختلطة، وهي: (عكا؛ حيفا؛ يافا؛ اللد؛ الرملة).

ويمنح هذا التموضع السكاني للفلسطينيين، أهمية كبيرة، وخطيرة في أي صراع مستقبلي. ويشكلون خطراً غير محدود على نواة الدولة العبرية، ذلك أن توزعهم الديمغرافي، يمكنهم من لعب دور خطير يهدد الوجود الصهيوني، الأمر الذي يدركه قادة العدو الصهيوني، ويعملون على إجهاضه، ومحاولة القضاء عليه، سلفاً.

التوزع السكاني والديموغرافي

يتوزع فلسطينيو سنة ١٩٤٨ على ثلاثة مراكز رئيسية كما سبق وبينا، ويسكنون في (١١٦) بلدة، و (٤٤) تجمعاً بدوياً، على النحو التالي:

١ ـ مدينتان عربيتان، هما الناصرة وشفا عمرو؛

٢ ـ ٥ مدن، يشكل العرب الفلسطينيون بها أقلية، هي: (يافا؛ حيفا؛ عكا؛ اللد؛ والرملة)؛ و٢٦ قرية كبيرة، يعيش في كل منها أكثر من (٥٠٠٠) نسمة، ولها مجالس بلدية، وفي (٢٨) قرية متوسطة، يعيش في كل منها أكثر من (٢,٠٠٠) نسمة؛ و (٥٥ قرية صغيرة)[4]؛ ويشكل هذا التوزع صلة وصل جيدة، وقوية مع المحيط. فهو يتصل،

جغرافياً، مع شعب الضفة الغربية؛ كما يشكل صلة وصل مع سوريا، ولبنان؛ إضافة لبدو السبع، الذين يشكلون صلة مع شعب قطاع غزة. وعدا عن الدور الهام المؤهلين له في أي صراع مستقبلي، فإن المجموعة الفلسطينية التي تعيش في المدن المختلطة، والتي تشكل أقلية، قادرة على لعب دور، نوضحه لاحقاً.

كما سبق وبيَّنا، فقد بقي في فلسطين سنة ١٩٤٨ مابين (١٤٠ ـ ١٦٠)[٥] ألفاً، يشكلون نسبة (١٣ ـ ١٤,٦٪)[٦] من المجموع الكلي للسكان، حينذاك، في حين كان عدد الصهاينة، في الفترة ذاتها، (٧٥٨,٨) ألفاً.

وفي خلال عشر سنوات، ازداد عدد الشعب الفلسطيني في أراضي سنة ١٩٤٨ (٦١,٥) ألفاً؛ أي بلغ عددهم (٢٢١,٥٠٠)؛ بالمقابل بلغت الزيادة للعدو الصهيوني، في الفترة ذاتها (١,٠٥١,٥٠)؛ وبلغ عدد الصهاينة، سنة ١٩٥٨، (١,٨١٠,٣٠٠). هذه الزيادة التي طرأت على فلسطينيي ١٩٤٨، كانت طبيعية. بينما الزيادة التي طرأت على الصهاينة كانت مجموع زيادة الهجرة أساساً.

ولذلك، نجد أن معدل الزيادة السنوية لفلسطينيي ١٩٤٨ (٦,١٥٠) نسمة، وبذا يكون النمو السنوي للسكان الفلسطينيين، هو (٣٪)، وللصهاينة (١,٣٪)؛. وهذا يعني، أنه خلال فترة عشرين عاماً، سيشكل الفلسطينيون العرب الأغلبية. ويغدو الصهاينة أقلية، وبذلك ينتهي الحلم الصهيوني. على أن ذلك مشروط بتوقف الهجرة وبدون حساب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فان معدل نمو السكان اليهود سيكون (٩,٨٦٣) نسمة، سنوياً؛ حيث تبلغ الزيادة، في عشر سنوات، (٩٨,٦٣١) نسمة، كان يفترض أن يصل عددهم، سنة ١٩٥٨، الى (٨٥٧,٣٣١) نسمة، بينما نجد الزيادة السنوية الطبيعية لفلسطينيي ١٩٤٨ (٤,٨٠٠) نسمة، ويفترض ان يصل عددهم، خلال السنوات العشر الأولى، من عمر الدولة العبرية إلى (٤٨,٠٠٠) نسمة؛ بحيث يصبح مجموعهم، سنة ١٩٥٨؛ (٢٠٨,٠٠٠) نسمة. في حين نجد أن عدد الصهاينة، في الفترة ذاتها، بلغ (١,٨١٠,٢٠٠) نسمة، مقابل (٢٢١,٥٠٠) فلسطيني عربي.

من أين جاءت الزيادة في عدد اليهود؟!

يوضح الجدول رقم (١) نسبة الزيادة الطبيعية، ومعدلها والفارق بين الزيادة الطبيعية، بين فلسطينيي ١٩٤٨، واليهود.

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان الفلسطينيين، دفع الصهاينة إلى البحث عن حل لهذه المعضلة، التي تهدد الكيان الصهيوني والمشروع الصهيوني في أساسه.

وحسب تقديرات وتوقعات مركز الإحصاء الصهيوني لسنة ١٩٩٠، فإن عدد الفلسطينيين العرب سيبلغ، مابين (٨٦٤,٨ ـ ٨٦٩,٩)[٨] ألفاً. وفي عام (٢٠٠٠) يصل

جدول رقم (١)
النمو السكاني، والمجموع الكلي، ونسبة الهجرة بين سنة (١٩٤٨ ـ ١٩٩٠)[٧]

بالآلاف

	فلسطينيو ١٩٤٨			الصهاينة					توقعات الزيادة العامة مستقبلاً		
السنة	عدد السكان الفلسطينيين	الزيادة الطبيعية	معدل النمو السنوي٪	عدد السكان الصهاينة	الزيادة الطبيعية	معدل النمو العام	الهجرة	معدل النمو السنوي٪	السنة	فلسطينيو ١٩٤٨	صهاينة مع الهجرة
١٩٤٨	١٥٦,٠			٧٥٨,٧					٢٠٠٠	١,١٥٨,٠	
١٩٥٨	٢٢١,٥	٦٥,٧٤٦	٣,٦	١,٨١٠,٢	٣٢٣,٧٣	١,٠٥١,٥	٧٢٧,٧٧	*٩,٢	٢٠١٠	١,٤٥٧,٩	
١٩٦٨	٤٠٦,٣	١٤٣,١٨٣	٣,٨ـ٤,١	٢,٤٣٤,٨	٣٥٠,٠٠٤	٦٢٤,٦	٢٧٣,٥٩٦	٣,٦ـ٣,٧			
١٩٧٨	٥٩٦,٧	٢١٢,٥٠٣	٣,٥ـ٣,٨	٣,١٤١,٢	٤٧٢,٠٩١	٧٠٦,٤	٢٣٤,٣٠٩	٢ـ٣,٤			
١٩٨٨	٨١٧,٨	٢١٢,٧٤٦	٣ـ٣,٦	٣,٦٥٩,٠	٤٨٣,٧	٥١٧,٨	٣٤,١	١,٣ـ٢,٥			
١٩٩٠	٨٦٦,٧٦٢	٤٩,٠٦٢	٣	٣,٧٥٣,٢	٩٤,٢٠٢	١٠٤,٢					

* معدل النمو الطبيعي + الهجرة، خلال سنتي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨

عددهم إلى (١,١٥٨,٠) ألفاً. والمشكلة الثانية التي تواجه الصهاينة، من الزيادة المستمرة في عدد السكان، «نمو البلدات العربية الكبيرة؛ فمن بين البلدات والمدن العربية في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، التي يزيد عدد سكانها على (٥,٠٠٠) نسمة، والتي تبلغ (١٠٦) بلدات، توجد (٢٧) بلدة عربية، عدد سكان سبعة منها يزيد على (١٠,٠٠٠)[٩] نسمة.

إن النمو السكاني الفلسطيني، لم يعد يتلاءم مع سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية، والتي تعمل السلطات الصهيونية على مصادرة المزيد منها.

وقد تمكن شعبنا الفلسطيني، بالرغم من شتى وسائل العدو القمعية من تطوير مدنه، وإرساء مناطق حضرية عربية كبرى، خاصة في الجليل والمثلث.

والمشكلة الثالثة، التي تجابه العدو الصهيوني هي: النمو السكاني في المدن المختلطة، مثل: (حيفا؛ عكا؛ يافا؛ الرملة؛ والقدس)؛ حيث أخذ العرب، نتيجة النمو المطرد، في الانتقال للإقامة في المدن العبرية، التي يطلق عليها العدو «مدن التطوير» مثل: (الناصرة، العليا، كرمئيل، الخضيرة، وإيلات).

بعد عشرين سنة على إقامة المدن الآنفة الذكر، لم يطرأ عليها أي زيادة تذكر في عدد السكان اليهود.

بينما نجد أن عدد سكان الناصرة العليا، سنة ١٩٧٦، زهاء (١٦) ألفاً، وفي سنة ١٩٨٨ وصل إلى (٤٠) ألفاً. ونلاحظ أنه، في غضون اثنتي عشرة سنة، ازداد عدد اليهود (٢٤) ألفاً. وكان يسكن مدينة عكا، سنة ١٩٧٢، حوالي ٩٢,٣٠٠ يهودي، فقفز عددهم في سنة ١٩٨٨ الى (١١٠,٠٠٠) نسمة، بزيادة مقدارها (١٨,٣٠٠) نسمة. بينما كان عدد العرب الفلسطينيين، سنة ١٩٧٢، زهاء (١٢٠,٨٠٠) نسمة، وأصبح سنة ١٩٨٨ (٢٠٩,٠٠٠) نسمة، بزيادة (٨٨,٢٠٠) نسمة.

ويوضح الجدول رقم (٢)، الزيادة التي طرأت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٨، على عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين المحتلة من سنة ١٩٤٨.

اختلال التوازن الديموغرافي:

ينظر الصهاينة الى النمو الديموغرافي للشعب الفلسطيني، نظرتهم لمارد يتهدد حياتهم ومستقبل مشروعهم الاستيطاني، مما يدفعهم إلى العمل بشكل محموم، إما لزيادة نسبة الولادة الطبيعية أو لزيادة نسبة الهجرة، أو الاثنين معاً.

وتعاني الصهيونية، منذ اللحظات الأولى لتواجدها في فلسطين، من المشكلة الديمغرافية؛ ومن الفارق الكبير في الزيادة الطبيعية بين اليهود والعرب. حيث بين الجدول

الجدول رقم (٢)

الزيادة التي طرأت على العرب واليهود

مابين سنتي ١٩٧٢ - ١٩٨٨[١٠]

بالآلاف

البلدة	فلسطينو سنة ١٩٤٨			صهاينة		
	١٩٧٢	١٩٨٨	مقدار الزيادة	١٩٧٢	١٩٨٨	مقدار الزيادة
القدس	٨٦,٣	١٤٤,٣	٥٨,٠	٢٦١,١٠	٣٩٩,٩	١٣٨,٨
عكا	١٠٢,٨	٢٠٩,٠	١٠٦,٢	٧٢,٥	١١٠,٦	٣٨,١
الناصرة	٩٣,٥	١٢٨,٣	٣٤,٨	٨,٠	٤٠,٠	٣٢,٠
قضاء حيفا	٧٥,٠	١٢٩,٠	٥٤,٠	٤٠٨,٨	٤٧٦,١	٦٧,٣
منطقة حيفا	٢٥,٩	٤٢,١	١٦,٢	٣٣٠,٨	٣٣٧,٨	٤٧,٠
تل أبيب	٧,٣	١٣,٤	٦,١	٨٩٩,٩	١,٠١٨,٨	١١٨,٩
الرملة	٧,٨	١٦,٢	٨,٤	٨١,٤	٩٩,٥	١٨,١
صفد	٤,١	٦,٣	٢,٢	٥٢,٥	٦٢,٨	١٠,٣
طبريا	١١,٢	١٨,٦	٧,٤	٣٨,٤	٥٢,٠	١٣,٦
بئر السبع	٢٩,٨	٦٤,٢	٣٤,٤	١٧١,٤	٢٤٧,٦	٧٨,٢

رقم (١) أن النسبة المئوية للزيادة الطبيعية لدى العرب، تزيد عنها لدى اليهود، ماقبل سنة ١٩٤٨، وحتى يومنا هذا. ففي سنة ١٩٤٣ لم تزد نسبة الزيادة الطبيعية عن (٢,٢) للأسرة اليهودية الواحدة، مقابل (٤,٣) للأسرة العربية الواحدة. ويؤكد بن غوريون ذلك في تصريحه الذي أدلى به في (مؤتمر قوة العمل)، الذي نظمه ماباي، سنة ١٩٤٣، حيث طالب الزعيم الصهيوني الآباء والأمهات بأن يؤدوا واجبهم الديموغرافي. مؤكداً أن (٢,٢) طفلا لكل اسرة يهودية ليس كافياً، وأن تعداد السكان اليهود في فلسطين وفي البلدان الأوروبية، على حد سواء، يواجه حالة من الفساد الديموغرافي[١١].

وتشجيعاً للأمهات اليهوديات، أقرت منحة الأمومة، خلال الفترة الممتدة من (١٩٤٩ - ١٩٥٩)، تمنح لكل أم تلد طفلها العاشر[١٢]. وقد أُلغيت هذه الجائزة، لأن المستفيد الأكبر منها كن الأمهات العربيات الفلسطينيات.

يشكل الهاجس الديموغرافي، واختلاله لصالح الفلسطينيين العرب، خطراً قاتلاً للمشروع الصهيوني، وللحركة الصهيونية.

ويوضح الجدول رقم (٢) مدى الزيادة في عدد السكان الفلسطينيين، في المدن

المختلطة، وأيضاً في المدن التي أقيمت، كمدن عبرية خالصة، هذه المدن لم يزد عدد سكانها، بشكل ملحوظ، مثل مدينة الناصرة العليا، التي ارتفع عدد سكانها، خلال ستة عشر سنة (٣٢,٢) ألفاً، بينما ارتفع عدد سكان الناصرة العربية (٣٨,٨) ألفاً، علماً بأن الزيادة في الناصرة العليا كانت في معظمها نتيجة تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وليس بسبب التوالد.

وقد ازداد سكان مدينة عكا من الفلسطينيين، في الفترة ذاتها، (١٠٦,٢) ألفاً، بينما بلغت الزيادة اليهودية (٣٨,١) ألفاً.

ويدير العدو الصهيوني معركة حقيقية، لايستخدم فيها الأسلحة، ولكنها معركة مصيرية على صعيده الاستراتيجي، إنها معركة التوازن الديمغرافي مستخدماً ومسخراً كافة الإمكانات، وشتى السبل لحسم المعركة الديموغرافية لصالحه.

فبعد أن كان الفلسطينيون لايشكلون ـ بعد قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٩ ـ نسبة (١٤,٩)[١٣] من مجموع سكان الدولة اليهودية، أصبحوا يشكلون، في نهاية سنة ١٩٨٨، ١٧,٦٪[١٤] من مجموع السكان. ومن المتوقع أن تصل نسبتهم الى ٣٠٪، في غضون العشرين سنة القادمة[١٥].

إن الزيادة المطردة في عدد السكان الفلسطينيين، ليست وحدها التي تخيفهم، بل أساساً لأن هذه الزيادة تنمو في مجتمع فتي، يشكل الشباب فيه بين سن (٢٠ ـ ٣٤) ٦٥,٩٥٪* من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل سنة ١٩٤٨. هذا الارتقاء في نسبة الشباب يقابله ارتفاع نسبي في معدل التعليم لدى العرب. وقد أسهم التعليم في زيادة الوعي الوطني لديهم، بحيث أصبح مجتمعاً لايسهل تطويعه، إضافة الى عامل هام آخر، هو تمركز الغالبية العظمى في الجليل والمثلث، حيث يعيش فيهما (٦٣٪) من مجموع فلسطينيي ١٩٤٨، يشكلون الغالبية السكانية في هذه المناطق.

فلا عجب أن نسمع تصريح السياسي الصهيوني، رؤوبين مروز، الذي ينذر بالخطر الديموغرافي القادم: «إن من ينظر إلى خارطة التقسيم لعام ١٩٤٧، يدرك على الفور أن شيئاً لم يتغير، بصورة ذات مغزى، من ناحية موقع عرب (اسرائيل) في حدود الدولة عن إقامتها»[١٦].

أخذ قادة العدو، بدق ناقوس الخطر من النمو الطبيعي لفلسطينيي ١٩٤٨، والتنبيه لسياسة الشعب الفلسطيني، الذي صودرت مابين (٧٠ ـ ٩٠٪) من أراضيه. بحيث غدت الأراضي المتبقية، غير متلائمة مع الزيادة الطبيعية له. أمام هذا الواقع، أخذ الشعب الفلسطيني في شراء الأراضي من اليهود المحتلين. وقد نبه الصهيوني شمعون عوفر إلى خطورة عودة الأراضي المصادرة لأصحابها، بالشراء. يقول عوفر: «يحاول العرب أن يفعلوا بنا مافعلناه بهم بالماضي، افتداء الأرض»[١٧].

ومن هنا، يأتي تركيز القادة الصهاينة على زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الهجرة الصهيونية، وتأثيرها على الزيادة الطبيعية:

قبل الإعلان عن قيام المنظمة الصهيونية العالمية، سنة ١٨٩٧، شكلت الهجرة حجر الزاوية في تحقيق الحلم اليهودي، في العودة إلى «أرض الميعاد»، وإعادة بناء الهيكل، ومجد «اسرائيل».

وجاء قيام الحركة الصهيونية، لتحقيق الحلم عبر تنظيم وبرمجة الهجرة إلى فلسطين. واعتمدت الحركة الصهيونية، منذ اللحظات الأولى لعملها في فلسطين: ضرب الوحدة الاقليميه للشعب الفلسطيني، من خلال زرع المستوطنات بين المدن والقرى العربية؛ وذلك بإنشاء خطوط فاصلة من المستوطنات حول المدن، تجمعها وحدة إقليمية، بينما تشكل المستوطنات خطوط فصل بين المدن والقرى العربية.

واعتماد سياسة تطويق المدن، هي أحد أساليب الحرب الحديثة؛ بحيث تعزل المدن عن مصادر الإمداد. إتبع العدو الصهيوني، منذ بدء الاستيطان، هذه السياسة، التي أطلقوا عليها سياسة (السور والبرج).

لم يتخل العدو الصهيوني، بعد قيام دولته، عن فلسفته التي تهدف إلى أن لاتُبقي في أية نقطة في فلسطين أية كثافة سكانية عربية، متصلة اقليمياً. لأن ذلك يشكل خطراً على أهم مرتكزات فلسفة السياسة الصهيونية، وهي: «١ ـ ضرورة الاستيلاء على الأرض بشكل مبرمج، وإفراغها من أهلها الفلسطينيين؛ ٢ ـ ضرورة إحلال اليهود مكان الفلسطينيين، عن طريق الهجرة الاستيطانية الزاحفة»[١٨].

بدأت محاولات العدو، منذ قيام دولته، بهدم القرى العربية، وتهجير السكان العرب من قراهم. وبعد أن استتب له الأمر، أخذ يطبق هذه السياسة، بشكل متدرج، لفرض الأمر الواقع وقد أصدرت السلطات الصهيونية العديد من القوانين لمصادرة الأراضي.

وقد تركز إهتمام السلطات الصهيونية على مراكز تواجد الكثافة السكانية الفلسطينية الثلاثة الأنفة الذكر (١ ـ الجليل؛ ٢ ـ المثلث؛ ٣ ـ والنقب الشمالي [بئر السبع]).

وأخذ تهويد الجليل الأولوية في الخطط الاستيطانية الصهيونية، وبلغ ذروته، في سنة ١٩٧٥؛ حيث بدأت، بشكل واضح، ظاهرة هجرة اليهود من مناطق التطوير إلى داخل فلسطين؛ حتى بلغ عدد اليهود الذين انتقلوا من الجليل إلى أواسط فلسطين، سنة ١٩٧٠، وحدها، (١٢) ألف نسمة، وإلى جانب النزوح من الجليل، برزت ظاهرة تأجير الأراضي للمزارعين العرب.

هذه الظاهرة دفعت الكتاب والساسة الصهاينة إلى إثارتها، والبحث عن حلول لها.

فإن رعنـان فايتس، السياسي الصهيوني، ويبحث مع الكثيرين عن حل لهذه المشكلة الديموغرافية، ويسأل: «كيف يمكن أن نواجه خطر أن تصبح الجليل جنوب لبنان، أكثر مما هو شمالي (اسرائيل) بعد بضع سنين»(١٩).

ويمضي فايتس قائلاً: «إن الحكومة والوكالة اليهودية، خصصت ملياراً ونصف مليار ليرة، لتنفيذ خطة استيطانية في الجليل، في إطار الخطة الخماسية. رامية إلى استيعاب مئة ألف (١٠٠,٠٠٠) يهودي، بالاضافة إلى التكاثر الطبيعي في هذه المنطقة.. وستكون هناك حاجة لمصادرة (١٠) آلاف دونم، (والحقيقي (٣٠) الف دونم) في تخوم الناصرة، وضواحي الرنية، والمشهد، وعين ماهل»(٢١). والهدف، كما صرح رئيس بلدية طبريا، من المشروع «زيادة عدد اليهود في الجليل، من (٢٨٩) ألف نسمة إلى (٤١٦) ألف نسمة، سنة ١٩٨٣، وصولاً إلى (٥٢٠) ألفاً سنة ١٩٨٥»(٢٢). ويعملون على زيادة عدد اليهود في الناصرة العليا، وصفد، وكرمئيل، ومعلوت، إلى (٩١) ألف نسمة.

والهدف من وراء كل ذلك، أولاً ضرب أي وحدة اقليمية عربية؛ وثانياً، الحيلولة دون وجود أغلبية فلسطينية.

فإن وجود أقلية يهودية، بين أكثرية فلسطينية عربية، حتى في حالة عدم وجود تواصل بين مناطق الأكثرية الفلسطينية، يشكل خطراً على الدولة العبرية، عند وقوع أية حرب قادمة. ويتواجد الفلسطينيون في مناطق إقليمية أربعة: «١ - الجليل الأوسط، يسكنه (٤٧ - ٤٨٪) من العرب؛ ٢ - المثلث، يسكنه (٢٠ - ٢٥٪) من العرب؛ ٣ - النقب (٨٪)؛ ٤ - المدن المختلطة، (عكا؛ حيفا؛ تل ابيب؛ اللد؛ والرملة) (٧٪) من مجمل فلسطينيين ١٩٤٨»(٢٢). وسيؤدي النمو المستمر لهذه الكتلة السكـانية إلى زيادة نسبتها، وتأثيرها الاقتصادي في الوسط المحيط، وهي قادرة في حالة نشوب حرب، أن تضرب حصاراً على المنـاطق اليهودية القريبة منها. فإن عددها وقدرتها الاقتصادية له تأثير على القرى والمدن اليهـودية القـريبـة، فهي إن لم تفرض حصاراً، تستطيع شل الكثير من القدرة الهجومية والدفاعية للعدو، وتشكل، في حالة وقوع حرب، رأس جسر لاختراق المناطق ذات الأغلبية اليهودية؛ ورأس جسر للتواصل بين المناطق الإقليمية ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، خاصـة أن التقـديرات الصهيونية لعـدد شعبنـا الفلسطيني في أراضي سنة ١٩٤٨، سنة (٢٠٠٠)، هي (١,١٥٨,٠٠٠) نسمة، وتصبح نسبتهم الى اليهود (١ الى ٥).

ومن جهة أخرى، فإن الوعي السياسي للعرب، أخذ يلعب دوراً هاماً في المشاركة في الانتخـابـات الـبرلمـانية والبلدية، فهم يمثلون قوة سياسية، لو اتحدوا في جبهة واحدة، يستطيعون الحصول في أية انتخابات برلمانية على مايربو على (١١) مقعداً. وهم يشكلون قوة موازية للقوتين السياسيتين الأكبر (الليكود والمعراخ) فهما الكتلتان اللتان تملكان أكثر من (١١) عضواً في الكنيست.

إذاً، الخطر الديموغرافي قائم في جميع الأحوال، إن عسكرياً، أو سياسياً، أو برلمانياً، ففي حالة قيام تسوية، يخشى القادة السياسيون الصهاينة من مطالبة هذه الأغلبية بالانضمام إلى الدولة الفلسطينية، التي تنتج عن التسوية.

وتشكل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القوة الأساسية لضرب هذا النمو الطبيعي للفلسـطينيين، وتجعـل ميزان القـوى مختلاً لصالح العدو الصهيوني، في مناطق الكثافة الفلسطينية العربية، إضافة إلى سياسة التهجير والمصادرة، التي يعمد إليها العدو داخلياً، وخارجياً، لتفتيت الكتلة البشرية الفلسطينية.

لقد دخل المشروع الصهيوني، منذ بداية السبعينات، طريقاً مسدوداً، بسبب التدني المستمـر في عدد المهاجرين اليهود اليه. فقد بلغ عدد المهاجرين، في نهاية السبعينات، (٢٧٣) ألفاً، حتى وصل في نهاية الثمانينات، (٣٤) ألفاً.

وجاءت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، بعد البيروسترويكا، لتمثل طوق النجاة لليهود في فلسطين المحتلة، في معركتهم الديموغرافية. خاصة أن أبواب الهجرة إلى أمريكا، قد أغلقت أمام المهاجرين السوفييت.

ونـلاحظ أن عدد من وصـل إلى فلسـطين المحتلة، خلال تشرين الأول/اكتـوبر ١٩٩٠، وحده، بلغ (٢٠,٣٠٠) يهودي.

أتت هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين، لتنقذ المشروع الصهيوني، ولتنعش الآمال لدى القادة الصهاينة في تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة (إسرائيل الكبرى) ويأتي تصريح اسحـاق شمـير ليؤكـد هذا الأمر. فقـد صرح شمير، في ١٤/١/١٩٩٠ مؤكداً حقيقة الأهداف الصهيونية(٢٣) التي أحيتها الموجة الجديدة من المهاجرين اليهود السوفييت، والتي يتوقع شمير أن تضخ إلى الدولة الصهيونية نحو (٧٠٠) ألف مهاجر جديد، خلال السنوات القليلة القادمة(٢٤). إضافة إلى بقية اليهود الفلاشا.

وبعد،

فيجب أن نعي بأن تحرير فلسـطين، لم يتم بالاكتفـاء بالنضـال على الجبهـة الـديموغرافية، وحدها؛ على أهمية هذه الجبهة. ولاتزال تجربة جنوب إفريقيا ماثلة أمام أعيننا، مؤكدة أن الكم البشري، وحده، لايمكنه حسم المواجهة. بل ثمة الكيف، ثم القدرة على التوظيف الصحيح لهذا الكيف؛ بعد توفر القيادة الثورية، والبرنامج السياسي السليم؛ والحزب الكفؤ، والتكتيكات الصائبة، والتحالفات السليمة، وإلا غدا تفوقنا الديموغرافي المنتظر على المستوطنين اليهود، بعد سنة ٢٠١٠، في مناطق فلسطين المحتلة الثلاث (الضفة؛ القطاع؛ فضلاً عن ١٩٤٨)، مجرد «كم» بلا فاعلية، بل عبئاً على كفاحنا الوطني.

المراجع

١ ـ كمال عبد الفتاح وآخرون، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر، ترجمة محمد هشام القاهرة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (انظر: كمال عبد الفتاح، التوزيع الجغرافي للفلسطينيين، على جانبي خط الهدنة لعام ١٩٤٨).

٢ ـ المصدر نفسه، ص ١٢١.

٣ ـ المصدر نفسه، ص ١٢٠.

٤ ـ المصدر نفسه، ص ١٢٢.

٥ ـ عزيز حيدر وآخرون، الشعب الفلسطيني في الداخل، إشراف كميل منصور، (بيروت) مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(انظر: عزيز حيدر، التعبير السياسي الفلسطيني في اسرائيل، ص ٣٠٣).

٦ ـ المصدر نفسه ص ٣٠٤.

٧ ـ استخلصنا هذا الجدول بمعرفتنا من مجموعة جداول وردت في:

STATISTCAL ABSTRACT OF ISRAEL 1989 - NO 40 - Central Bureau of Statistics PP. 38, 39, 40, 80, 101. 102

8- TABLE 11122- Prajections of pulation in Israel For 1990 - 2010 by religion and age pp. 80, 81

٨ ـ مركز الاحصاء الاسرائيلي جدول ٢٢.

٩ ـ نديم روحانا، التحول السياسي للفلسطينيين في اسرائيل من الاذعان الى التحدي، الدراسات الفلسطينية (بيروت) ربيع سنة ١٩٩٠ عدد ٢ ص ٦٣.

١١ ـ عبد الفتاح وآخرون، مصدر سبق ذكره، (انظر: رينارد فايمر، الصهيونية والعرب بعد قيام دولة اسرائيل، ص ٨٣).

١٢ ـ المصدر نفسه، ص ٨٤.

١٣ ـ عبد القادر ياسين، البنية الاجتماعية للعرب الفلسطينيين في الوطن المحتل ١٩٤٨، (دمشق) مركز الدراسات الفلسطينية، ص ٤.

١٤ ـ كتاب مركز الاحصاء الاسرائيلي، ص ٤٧، جدول قرم ٧.

Table 11/7 - Localities and population by district, sub - district populotion group and religion (cont), P. 47.

١٥ ـ التمييز العنصرّي. . بالأرقام، اليوم السابع، (باريس) عدد (١٩٩) تاريخ ٢٩ شباط ١٩٨٨، ص ١١.

١٦ ـ كتاب نركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي ص (٣٨ ـ ٤٠).

16- Statistical Abstractct of Israel: 1989 - NO 40 - Central Bureau of Statistics. pp. 38 - 40

١٧ ـ حبيب قهوجي، عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، صمود وانتماء، (دمشق) مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سنة ١٩٧٦ ص ٢١٦.

١٨ ـ المصدر نفسه، ص ٩٢.

١٩ ـ علي الجرباوي / رامي عبد الهادي، مخططات «التنظيم» الإسرائيلية الأداة الكامنة لدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل، دراسات فلسطينية، (بيروت) ربيع ١٩٩٠، عدد (٢)، ص ٢٣.

٢٠ ـ قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤، نقلاً عن محلق دافار، ١٤/ ٣/ ١٩٧٥.

٢١ ـ المصدر نفسه، ص ١٢٥.

٢٢ ـ رضى سلمان، المنسيون عرب فلسطين ١٩٤٨/ مرحلة النهوض من الصدمة، الدراسات الفلسطينية، (بيروت)، ربيع ١٩٩٠، عدد (٢) ص ١٣١.

٢٣ ـ القدس، (القدس)، ١٥/ ١/ ١٩٩٠ و ٣١/ ١/ ١٩٩٠.

٢٤ ـ الجرباوي وعبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

* استخرج الرقم من الجدول رقم ١١ ص ٥٦ مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

Table 11/11 - Populotion, by age, Religion Average 1989 P. 588

الجولان وسياسة الاستيطان الصهيوني

كميليا العشعوش*

مقدمة: الموقع الجغرافي والوضع الإقتصادي:

لاريب أن الخطوط الأساسية لحركة التاريخ في منطقة ما من العالم وآفاقها المستقبلية، تتحدد تبعاً لمجموعة من العوامل الديمغرافية والجغرافية والحضارية، التي يمكن أن تدفع إلى نوعٍ من الانتشار الديالكتيكي في معادلة التأثير المتبادل مع المناطق المجاورة بصورةٍ خاصة، والعلاقات الدولية بشكل عام.

ولاريب أن هناك امتيازاً لبعض مناطق العالم، في مواصفاتها من حيث الموقع الجغرافي والتأثير الحضاري عبر قرونٍ سابقة، هذا الامتياز الذي يمكن أن يكون مصدراً للمحن وأشكال المعاناة لسكان هذه المناطق. ومايزال الموقع الجغرافي والاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة، على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدّى إلى اختصار المسافات، وأحياناً إمكانية القفز من فوق الموقع.

ولا نبالغ إذا أشرنا، إلى أن مرتفعات الجولان السورية، تتميز بتأثيرٍ خاص جغرافياً وتاريخياً. ويكفي أن نشير إلى أنها المنطقة من هذا الوطن العربي الذي شهد أشْهَر ثلاث معارك في تاريخ أمتنا العربية باعتبار أن كلاً منها شكّل انعطافاً حاداً في تاريخ الصراع مع الغزاة والطامعين وأعني: «معركة اليرموك ٦٣٦م» التي حدّدت مصير الإمبراطورية الرومانية في المنطقة، ومعركة «حطين ١١٨٧م» التي شكّلت بداية النهاية للغزو الصليبي الأوروبي، ومعركة «عين جالوت ١٢٦٠م»، وما أعقبها من تدمير نهائي للغزو المغولي الهمجي للمنطقة

---

* باحثة من سورية.

العربية . .

ويتميز الجولان الملتصق مباشرة بسفوح جبل الشيخ، وسلاسل فروعه التي تشكل جداراً منيعا من الشمال، بموقعه الاستراتيجي، اذ يقع في الزاوية الجنوبية من لبنان. ويحتل الزاوية الغربية من سوريا، ويتموضع في الزاوية الشمالية الشرقية من فلسطين، متاخماً للاردن من الشمال الغربي إضافة إلى أنه يشكّل جبهة مع فلسطين المحتلة، تمتد حوالي مائة كيلو متر، بينما لا يزداد العمق على ٢٠ - ٣٠ كم.

إن هذا الموقع المشرف من علٍ على سهل الحوله، وبحيرة طبرية والغور، أوحى تاريخياً بأهميته. وتطلُّع الكيان الصهيوني في الوقت الحاضر لاحتلاله والتشبث به، مرتكزاً لانطلاقة صهيونية عدوانية في اتجاه الشرق والجنوب مستقبلاً . .

أما على الصعيد الديموغرافي - وعلى الرغم من أننا لسنا بصدد دراسة تاريخية عن تكوّن واستقرار سكان الجولان - إلاّ أننا نلاحظ أن هناك عوامل عدّة لعبت دوراً حاسماً في رسم الخارطة البشرية للجولان. فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه من موقع إستراتيجي، فإن من أهم مقومات الطبيعة الديمغرافية، جاءت نتيجة لواقع الحياة الإقتصادية التي تغلب عليها الزراعة والرّعي، مما أدى إلى قيام التجمعات حول المياه في المناطق الصالحة للزراعة وتربية المواشي، وكان التوطّن يجري تدريجياً من قبل العشائر التي حطت رحالها لتستقر حول المراعي ومصادر المياه، وتتحول إلى الزراعة. إلاّ أن عدم توفر الثروة المعدنية والجوفية، أدّى إلى إفتقار الجولان إلى مناطق صناعية، تشكّل استقطاباً عمالياً، وقيام مدنٍ كبيرة، ولكن ذلك لم يصادر على إمكانية الانتشار السكاني في أرجاء الجولان، حيث أصبحت المنطقة عموماً مأهولة بدرجة كبيرة. فقد وصلت الكثافة قبل الاحتلال (١٩٦٧) إلى ٩٤ نسمة/ كم٢، وكان عدد السكان يقدر بـ١٥٣ ألف نسمة، موزّعين على ٣١٢ قرية وتجمّع سكاني.

وقد شهد الجولان منذ أواسط عقد الخمسينات من هذا القرن نهوضاً زراعياً شاملاً، حيث تركزت فيه زراعة واستثمار مختلف أنواع الخضار والأشجار المثمرة. فقد وصل عدد المثمر من الأشجار إلى حوالي/ ٢٠٧٥٠٠ شجرة/ تنتج ما يقرب من / ٣٨٢٨٠ طن/ من مختلف أنواع الفواكه إضافة للكرمة والتفاح الذي أقيمت له المعارض في القنيطرة. وتمت زراعته في سهل المرج التابع لقرى مجدل شمس ومسعده وبقعاتا، وكذلك الثروة الحراجية المتجمّعة على شكل أحراش غطت مناطق واسعة تصل مساحتها إلى /١٨١٢٨/ هكتار كحرش مسعده، وحرش عين زيوان وبريقه وبير عجم[1] . .

ويستحوذ الجولان على أضخم غطاء نباتي عشبي في سوريا، يظهر في فصل الربيع، ومعظم فصل الصيف من جراء الرطوبة العالية والنّدى الليلي. وكان هذا الغطاء دافعاً أساسياً لتربية الأبقار، وانتشار تربية الحيوانات الأخرى. وخاصة في منطقتي القنيطرة والخشنية، حيث تصل كمية الأمطار من ٦٠٠ - ١٠٠٠ مم سنوياً. وكذلك في منطقة جبل

الشيخ . الذي دعي بإقليم البلاّن . لإنتشار أنواعٍ معينة من الأعشاب تعرف بهذا الاسم.

إن الهدف من هذه الإشارات الاقتصادية والموقع الجغرافي للجولان قبل الاحتلال، هو التعريف بهذه المنطقة من وطننا العربي التي كانت في مركز الاهتمام الصهيوني بعد تحقيق العدوان الاستيطاني على شعبنا العربي الفلسطيني.

الإستيطان الصهيوني:

في أعقاب عدوان «حزيران ١٩٦٧»، واحتلال العدو للجولان، وفي إطار الخطة الإستراتيجية العامة للكيان الصهيوني، التي تهدف إلى تحقيق الضمّ والإلحاق ومحاولة تهويد الأرض، بدأت بصورةٍ وحشية عملية تدمير البنية الديمغرافية، وحتى تدمير المحيط الطبيعي، الذي صاحب على نحوٍ أكثر وضوحاً مجمل عمليات الاستيطان الصهيوني في مختلف المناطق. وقد واكب ذلك قيام جنرالات العدو ببناء التحصينات العسكرية في معظم المرتفعات، حيث أصبحت الإشارة واضحة في استمرار التطلع العدواني للصهاينة في اتجاه الشرق. .

إن عملية التهجير الواسعة التي واكبت الاحتلال منذ بدايته، أدّت إلى نزوح قسري خلال مدة قصيرة لحوالي ٩٠,٠٠٠ نسمة من السكان، في اتجاه محافظتي دمشق ودرعا، بعد إرتكاب المجازر الوحشية، وتدمير معظم القرى والمزارع، وإلحاق أضرار واسعة بالممتلكات والمساكن والبساتين.

ومنذ الأيام الأولى التي تلت عملية الاحتلال، بدأت وسائل الإعلام الصهيوني تتحدث عن وضع خطة للإستيطان في الجولان. وأخذت النزعة العدوانية المتمحورة حول فكرة ابتلاع الأرض المحتلة، تعبّر عن ذاتها من خلال الاصوات الداعية من داخل الكيان لتنفيذ خطط الاستيطان، وبناء المستوطنات التي يمكن أن تتسع لأكبر عددٍ ممكن من الصهاينة . .

ولم تمر سوى ستة أشهر على العدوان، حتى سارعت سلطات الاحتلال إلى الإعلان بأنها «أقامت أول مستعمرة عسكرية على مرتفعات الجولان السورية، وأن بناء المستعمرات يشير إلى عزم (الدولة الصهيونية) على البقاء في مواقعها على الأراضي السورية»[2]. ثمّ أخذ التواتر الإعلامي يزداد حول إعلان سلطات العدو عن إقامة عددٍ من المستوطنات الصهيونية من «الناحال والكيبوتس والموشاف». ولم تكتف السّلطات بالإنشاء، وإنما عمدت إلى شقّ الطرق، وإعطاء سكان المستوطنات المنح والقروض لاستغلال الأراضي وإستصلاحها، وذلك بعد أقل من سنة على العدوان[3].

وفي مرحلة تالية حاول الصهاينة وضع خطةٍ عامة وشاملة للاستيطان، تهدف إلى

إنشاء منطقة ديمغرافية واقتصادية متكاملة ترتبط بمركز «مديني» اداري وتجاري، حيث أعلن في مطلع ١٩٦٩ أن مدينة كبيرة ستقام قريباً وسط الجولان، لتكون مركزاً رئيسياً للمستعمرات المختلفة، وتؤدي لها الخدمات الزراعية والتجارية والثقافية والصحيّة.

وحسب المخطط الأساسي، كان من المقرر أن يبلغ عدد اليهود الصهاينة في مطلع ١٩٧١ نحو /١٥/ ألف نسمة، حيث يمتدّ المخطط لعشر سنوات. ويقترح توطين /٤٥/ ألف صهيوني. وترتبط هذه المشاريع بتطوير قطاع الفنادق والاستجمام في منطقة جبل الشيخ، وفي أعالي بحيرة طبريا لاستقطاب المستوطنين في اتجاه الجولان.

إن تناوب المدّ والجزر بين الخطط النظرية وواقع التطبيق الفعلي ـ في ذاك الوقت ـ كان خاضعاً لمجموعة من الاعتبارات العسكرية والسياسية المرتبطة بتطور وآفاق الصراع العربي ـ الصهيوني لعلّ أهمها:

١ ـ تكثيف النشاط العسكري والفدائي للثورة الفلسطينية في المناطق المحتلة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧.

٢ ـ الإعلان عربياً عن التعميم القاطع للتصدّي للعدوان، والرفض الكامل لما يمكن أن يترتب عليه من أبعاد سياسية، كان يأمل العدو الوصول إليها، وذلك في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم ١٩٦٧، حيث أعلن، أن لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني، ولا تفريط بالحقوق القومية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه.

٣ ـ بدء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وتوقع العدو أن تمتد الحرب إلى الجبهة الشمالية والشرقية، مما يفقد المستوطنات شروطها الأمنية الضرورية. لذلك نلاحظ أنه، وعند المباشرة بإعداد أولى المستعمرات في الجولان مثل (رامات هابانياس وماته عوز) قرب بانياس، كانت الاعتبارات العسكرية طاغية، سواء من حيث الموقع أو نوعية السكان. وكان أول القاطنين عشرون جندياً لحقهم آخرون بعد أسابيع. ثم انضمّ إليهم سبعون يهودياً من الغرب، ممن تطوعوا للقتال في جيش العدو في حزيران ١٩٦٧. «وجدير بالذكر أن المنطقة التي اختير لها الناحالان، منطقة حصينة، كانت في الماضي طريقاً للفدائيين الفلسطينيين، يدخلون منها إلى الأرض المحتلة، حتى أن عنوان مقال هاتين المستعمرتين في جريدة جيروزاليم بوست كان: حيث كان الفدائيون يدخلون إنشاء نقاط زراعية على الحدود السورية»[٤].

وفي المحصلة، فإن عدد المستعمرات التي تمّ إنشاؤها حتى عام ١٩٧٣ بلغ حوالي خمس عشرة مستعمرة منها: (رامات شالوم ورامات هابانياس، وكيبوتس الروم وكيبوتس سنير في الشمال، وناحال أفيك، وهاغولان وعين زيغان غرب مدينة القنيطرة، وكيبوتس ميروم جولان، وناحال ماتة عوز، وموشاف راموت ومافوحمة وكيبوتس نيئوت هاجولان في الجنوب والغرب).

وفي أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، أخذ الاتجاه المتسارع لحركة الاستيطان الصهيونية طريقه إلى التحقق، من أجل دعم وتثبيت القرار الصهيوني بضم الجولان وقرار فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب فيه. ونتيجةً لذلك فقد تضاعف عدد المستوطنات حوالي ثلاث مرات، عما كان عليه قبيل الحرب. ووصل عددها في عام ١٩٨٧ إلى أكثر من /٤٥/ مستوطنة موزّعة في القسم المحتل من الجولان، والذي تبلغ مساحته ١٢٥٠ كم^2، من أصل ١٨٦٠^2 المساحة الكلية للجولان.

الحياة السياسية بعد الاحتلال:

إن ناظم التفكير الأساسي لمن استطاع البقاء من السكان داخل القسم المحتل، على الرغم من كلّ ما يحدث لهم، يتمحور حول الفهم الدقيق لأبعاد المخطط الصهيوني، انطلاقاً من الوعي بطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، وحقيقة المشروع التوراتي الذي يحاول الصهاينة تنفيذه في المنطقة العربية.

من هذا المنطلق، ومن موقع الصمود أمام كل أشكال القمع والضغوط المتوالية لحمل من بقي متشبثاً بالأرض على الهجرة منها، وعلى الرغم من صعوبات جمّة تتعلق بمحدودية العدد اذ ما بقي من السكان لا يزيد عن عشرة آلاف نسمة يقطنون خمس قرى فقط هي: مجدل شمس، ومسعده، بقعاتا، عين قنيه والغجر، إضافة إلى صعوبة الاتصال والتواصل مع باقي السكان في الأراضي المحتلة، على الرغم من ذلك، فإن العمل الوطني امتلك محوره القومي في ضرورة الربط بين قضية الجولان والقضية الفلسطينية برّمتها.

إن القوى الوطنية المنظّمة بأشكالها السياسية والكفاحية حقيقة واقعة في هذه المنطقة المحاصرة بالطوق الصهيوني، ومنذ الاحتلال والسجون الصهيونية لا تخلو من المناضلين الوطنيين الذين تمّ تلفيق التهم المتعددة ضدّهم. ولعلّ أبرز محطّات التلاحم الوطني، إنما تمثّلت في الإضراب المفتوح والشامل الذي أعلن في ديسمبر (كانون أول ١٩٨٢)، رداً على القرار الصهيوني بضمّ الجولان. وقد دام الإضراب خمسة أشهر ونصف، حيث توقف بعد أن حقق أهدافه السياسية في إفشال قرار فرض الجنسية (الإسرائيلية)، والإبقاء على قانون المناطق المحتلة الذي أقرّه ميثاق جنيف، وعدم الاعتراف بقرار الضمّ واعتباره لاغياً. وقد أصدر سكان الجولان أثناء ذلك وثيقتهم الوطنية التي جاء فيها:

(ـ هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية.

ـ الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا لا تزول وتنتقل من الآباء إلى الأبناء.

ـ لا نعترف بأي قرار يصدره الكيان الصهيوني بضّمنا إليه، ونرفض رفضاً قاطعاً الحكومة (الإسرائيلية) الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية).

ويتجلى البعد الآخر لنضال سكان الجولان في العمل الدائم لتوثيق العلاقات مع الحركة الوطنية داخل فلسطين المحتلة، على الرغم من الصعوبات البالغة في تحقيق الاتصالات. فقد تم تأسيس اللجان المشتركة، وإقامة الجسور مع كل الفصائل الفلسطينية السرية والعلنية لمواجهة المخططات الصهيونية. وقد تجسّد هذا التلاحم في الدعم المادّي والمعنوي الذي قدّمته الجماهير الفلسطينية لسكان الجولان في إضراب (كانون أول ١٩٨٢)، من خلال الإمدادات الغذائية والطبية، وكذلك عمليات خرق الحصار، الذي فرضته السلطات الصهيونية على قرى الجولان، ونقل الوقائع والممارسات الإرهابية والقمعية للرأي العام العالمي والعربي، إضافة إلى نقل قسمٍ من الجرحى إلى عددٍ من المشافي داخل الارض المحتلة..

وبنفس المستوى نحلظ وقفة جماهير الجولان الى جانب الانتفاضة الوطنية الباسلة في فلسطين المحتلة، والتي دخلت عامها الرابع، وهي الأقوى على الرغم من الظروف القاسية التي تعيشها في الداخل والخارج. فقد أعلن سكان الجولان تضامنهم التام والمطلق مع الانتفاضة منذ بدايتها في إضراب (كانون أول ١٩٨٧) الذي دام عشرة أيام، وكذلك في إضرابٍ آخر دام أربعة أيام في الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة، تلبية لنداء القيادة الموحدّة والقوة الضاربة واللجان الشعبية، كما قام السكان بالتبرع بالدم لجرحى الانتفاضة، إضافة إلى جمع التبرعات الغذائية والمالية والطبيّة..

آفاق النضال الوطني:

ثمة نقطه هامة، تتمثل في أن البحث في طبيعة القوى المادية والبشرية، وامكانات النضال القومي العربي، وكيفية توظيفها في إطار معادلة متكاملة لمواجهة العدو وإضعاف مرتكزاته المادية، ومن ثم إحباط المخططات الرامية إلى استمرار توسع العدوان واتساع نطاقه، يقتضي تحديد الاتجاه الصحيح للبوصلة العربية بصورةٍ عامة.

وفي هذا الإطار العام والشامل، أصبح واضحاً أن النهج الذي ارتسم في المعادلة المقلوبة في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، والذي يدعو إلى الفصل بين مواقع الصراع مع العدو، انطلاقاً من الموقف والموقع الإقليمي، وما أدّى إليه من مسارٍ للتسوية يتضمّن اعترافاً «بشرعية» الاغتصاب للحق القومي العربي في فلسطين، لم يكن في حقيقته إلاّ محاولةً لتوظيف مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية لدعم استمرار النظام العربي الإقليمي، الذي بات عاجزاً عن الإحاطة بأبعاد الصراع، وإدراك الأهداف الإستراتيجية للامبريالية والصهيونية ـ في أحسن الأحوال ـ ذلك أن الهمّ الإقليمي أصبح طاغياً، وبعيداً عن الاهتمام بكيفية تحقيق مواجهةٍ جادّة للتحدّيات التي تنذر بأخطارٍ مدمّرة على المستوى القومي العربي.

ومن جانب آخر، ومن موقع الإدراك العميق لواقع الاتجاهات الأساسية المهيمنة للنظام الإمبريالي العالمي، والتشابك المعقد لارتباطات معظم المواقع في بلدان العالم الثالث به، وموقع المشروع الصهيوني على خارطة هذه الارتباطات، ومن خلال البحث الموضوعي لنشأة وتطور الصراع مع العدو الصهيوني وآفاقه التاريخية، يتبيّن أن خط الكفاح الوطني من المواقع المتعددة، لا يستمدّ قيمته، أو بالأحرى لا يعبّأ بمضامينه وأبعاده، إلاّ من خلال الربط الجدلي والوثيق بين هذه المواقع في الإطار القومي العام، وبالتالي فإنه لا يمكن الفصل بين تحرير الجولان أو الضفة الغربية أو قطاع غزة والجنوب اللبناني، وبين المواجهة العامة والشاملة للمشروع التوراتي على الأرض العربية.

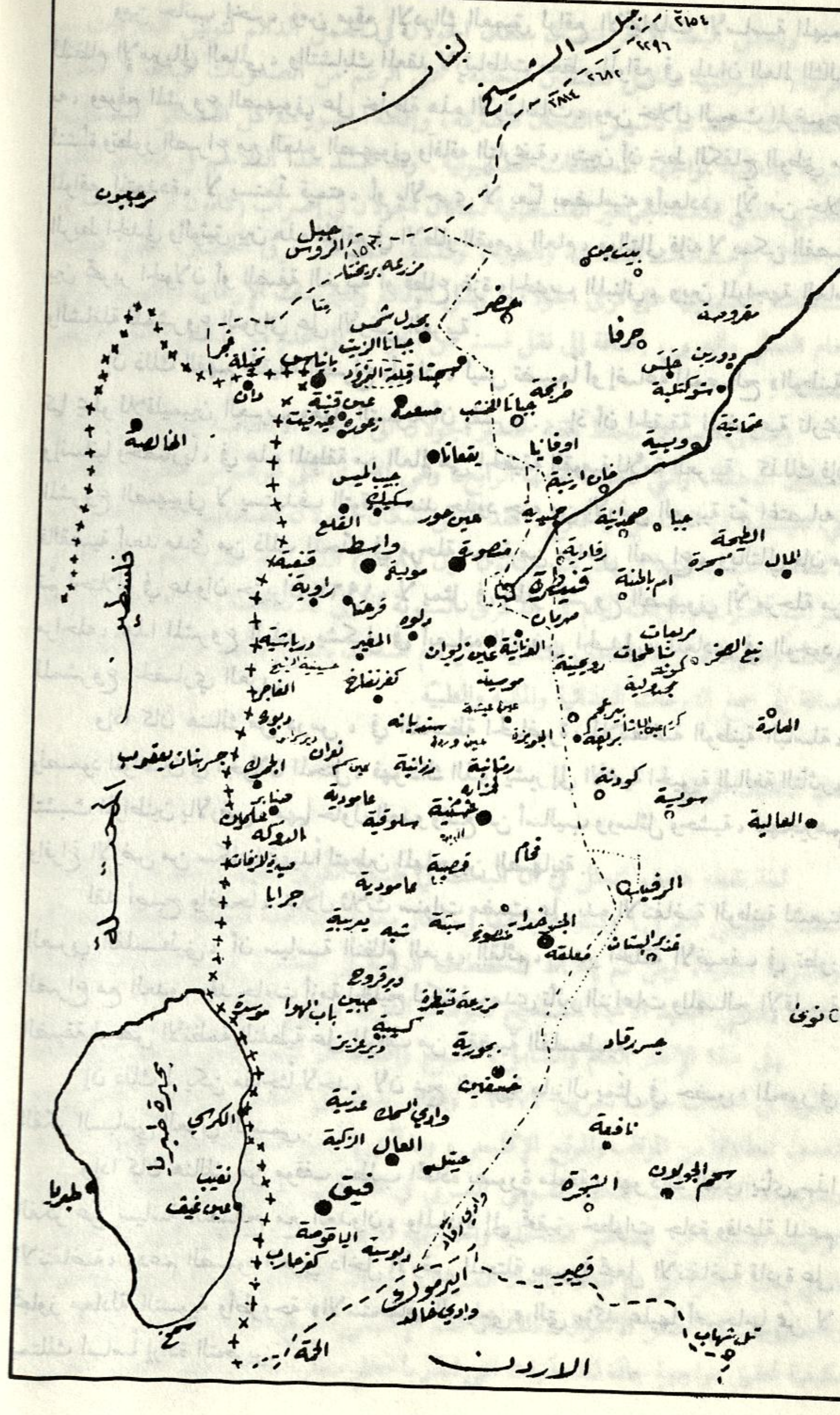
إن ذلك الفهم لحقيقة الصراع وأبعاده، ليس تضييعاً أو إضاعةً للمصالح «الوطنية» كما يحلو للإقليميين العرب وهواة التسوية أن يفسّروا.. إذ أن الحقيقة الموضوعية تاريخياً وإنسانياً وحضارياً، في هذه المنطقة من العالم هي الحقيقة القومية للأمة العربية. كذلك فإن المشروع الصهيوني لا يستهدف التوقف عند حدود جزء من الأرض العربية تمّ اغتصابه، فالقضية أبعد مدىً من ذلك المحدّد في مرحلة معينة من مراحل الصراع، وبالتالي فإن ما تمّ احتلاله في عدوان حزيران ١٩٦٧، لا يمثل في إطار المشروع الصهيوني إلاّ مرحلة من مراحله، هذا المشروع الذي يشكل في أبعاده النقيض الجدلي، المعادي في الوجود، للمشروع الحضاري العربي.

وإذا كان هناك من درسٍ، في اللحظة الحاضرة، للانتفاضة الوطنية الباسلة، ولصمود المواطنين في الجولان المحتلّ، فهو ذاك الذي يشير إلى الأهمية الحيوية البالغة التأثير، لتشبث المواطنين بالأرض، مهما حاول العدو واتبع من أساليب ووسائل وحشية، لتهجيرهم وافراغ الأرض من سكانها تمهيداً لتوطين المهاجرين الصهاينة.

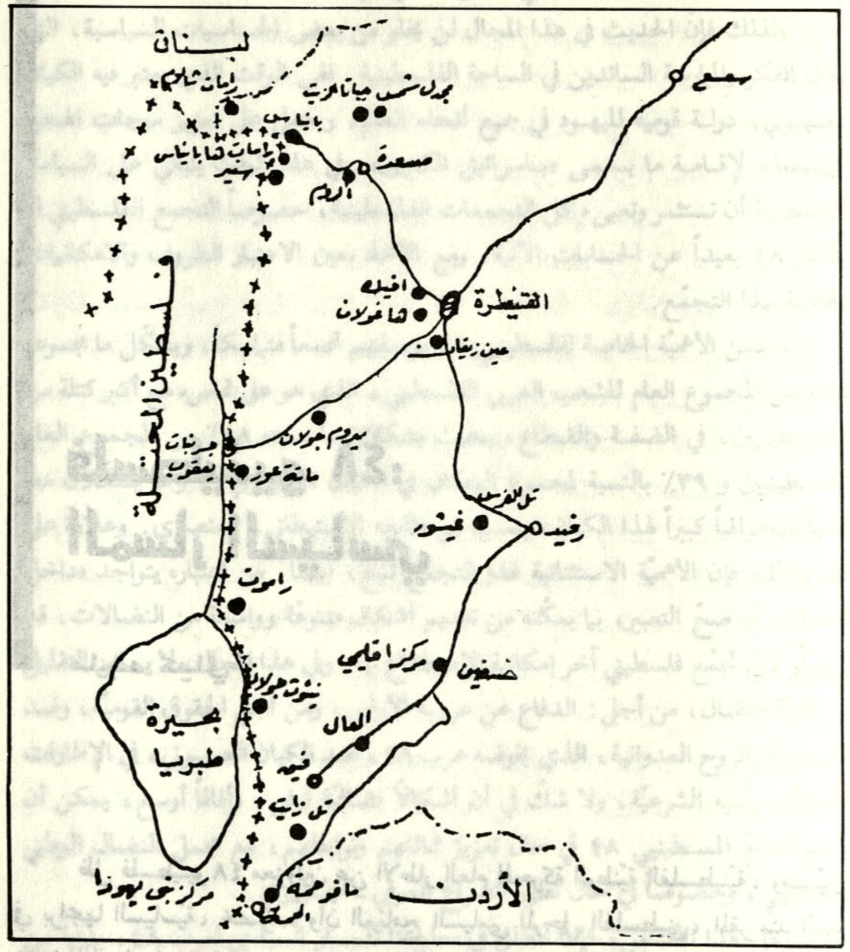
لقد أصبح واضحاً، خلال ثلاث سنواتٍ مضت على بدء الانتفاضة الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني، أن سياسة النظام العربي القائم، تعتبر الحلقة الأضعف في تطور الصراع مع العدو. وقد جاءت أزمة الخليج لتكشف مدى تأثير النزاعات والمصالح الإقليمية الضيقة لبعض الأنظمة النفطية على الموقف من القضية الفلسطينية.

إن ذلك لم يكن مفاجئاً لأحد، لأن نهج التسوية مايزال يمثّل في حضوره المحور في الفكر السياسي العربي الرسمي.

وإذا كان هنالك من موقف يتطلب اتخاذه بصورةٍ ملّحة، فهو ذاك الذي ينأى بهذا الفكر عن سياسة التصالح مع العدوان، والمبادرة إلى تحقيق خطواتٍ جادة وفاعلة لدعم الانتفاضة، ودعم الصمود العربي داخل الأرض المحتلة بصورة تجعل الانتفاضة قادرة على تجاوز معادلة التسوية وأطروحة «الاستحقاق السياسي» التي يؤكّد عليها أصحابها ممّن لا يمتلك أساساً إرادة التحرير.



المستعمرات الصهيونية في الجولان حتى عام ١٩٧٣



مراجع وهوامش

(١) بصدد المعلومات الإحصائية يمكن مراجعة د. أديب سليمان باغ: الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية - مطبعة اتحاد الكتاب العرب - دمشق ١٩٨٤ ص ٣٨٦ وما بعد، وكذلك، عصام أباظة وهشام شيشكلي في: الجولان طبعة دمشق ١٩٧٥ ص ١٥٣ - ١٥٨.

(٢) صحيفة جويش كرونيكل اللندنية الصهيونية، عن اليوميات الفلسطينية ١٢/ ١/ ١٩٦٨.

(٣) هآرتس ٢٤/ ٥/ ١٩٦٨ المستعمرات (الصهيونية) منذ عدوان ١٩٦٧ ص ٢٨ نقلاً عن عصام أباظة وهشام شيشكلي: مصدر سابق ص ٦٣.

(٤) انظر: د. أنيس صايغ: المستعمرات الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧ ص ٢٩.

فلسطينيو ٤٨: المسار السياسي

ماجد كيالي*

ظلّ فلسطينيو ٤٨ معزولين عن الإطار العام للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومنسيّين في برامجها السياسيّة، خصوصاً وأنّ البرنامج السياسي المرحلي الفلسطيني، المقر منذ العام ١٩٧٤[1]، لم يلحظ في مضمونه واستهدافاته، المكانه الطبيعيّة والنضاليّة التي ينبغي ان يحتلّها هذا التجمع الهام في النضال الوطني الفلسطيني، ضد القاعدة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين.

وفي حقيقـة الأمر، فقد انعكس هذا الوضع سلباً، إن كان على الممارسة والوعي السياسيين لفلسطينيي ٤٨، أو على ملامح الحركة الوطنية الفلسطينية التي ظل برنامجها حتى الآن، يفتقر الى التحديد الواضح للمهمات النضالية، التي يمكن ان يضطلع بها فلسطينيو

* باحث من فلسطين.

٤٨ في الاطار العام لاستراتيجية النضال الفلسطيني، بغض النظر عن الأشكال النضالية، والشعارات السياسية التاكتيكيّة التي يمكن العمل من خلالها.

ولذلك فإنّ الحديث في هذا المجال لن يخلو من بعض الحساسيات السياسية، التي تطال الفكر والممارسة السائدين في الساحة الفلسطينية. ففي الوقت الذي يعتبر فيه الكيان الصهيوني، دولة قومية لليهود في جميع أنحاء العالم، ويعمل على تعزيز موجات الهجرة اليهودية، لإقامة ما يسمى «باسرائيل الكبرى»، في هذا الوقت ينبغي على السياسة الفلسطينية أن تستثمر وتعبىء كل التجمعات الفلسطينية، خصوصاً التجمع الفلسطيني في مناطق ٤٨ بعيداً عن الحسابات الآنيّة، ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والامكانيات الخاصّة بهذا التجمّع.

وتكمن الأهميّة الخاصة لفلسطينيي ٤٨ بوصفهم تجمعاً متماسكاً، ويشكّل ما مجموعة ١١٪ من المجموع العام للشعب العربي الفلسطيني، الذي هو على تماس مع أكبر كتلة من الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، بحيث يشكلان ما نسبته ٤٨٪ من المجموع العام للفلسطينيين و ٣٩٪ بالنسبة لمجموع السكان في الكيان الصهيوني[2]، وهما يشكّلان معاً تحدياً ديمغرافياً كبيراً لهذا الكيان، بسبب من طابعه الاستيطاني، العنصري. وعلاوة على هذا وذاك، فإن الأهميّة الاستثنائية لهذا التجمع تنبع، أيضاً، من اعتباره يتواجد «داخل القلعة»، ان صحّ التعبير، بما يمكّنه من تقديم أشكال متنوعّة وواسعة من النضالات، قد لا يتوفّر لأي تجمّع فلسطيني آخر إمكانية الإضطلاع بها؛ وفي هذا المجال، لا يمكن التقليل من أهميّة النضال، من أجل: الدفاع عن عروبة الأرض، ومن أجل الحقوق القوميّة، وضد العنصرية والروح العدوانية، الذي يخوضه عرب ٤٨، ضد الكيان الصهيوني، في الإطارات الشرعيّة، وشبه الشرعيّة، ولا شكّ في أن أشكالاً نضاليّة أرقى، وأفاقاً أوسع، يمكن أن ترتسم أمـام فلسطينيي ٤٨ في حال تعزيز تماثلهم وترابطهم، مع مجمل النضال الوطني الفلسطيني، وخصوصاً في حال تطوّر الصراع العربي ـ الصهيوني.

وعلى هذا الأساس، فإننا ننطلق في معالجتنا للمسار السياسي لعرب ٤٨، بداية من الضرورة الايديولوجية، والسياسية، والنضالية لوضع هذا التجمع الهام، في مكانه اللائق في إطار الاستراتيجية العامة، للنضال الفلسطيني في مستوييها: المرحلي، والاستراتيجي. وثانياً، ننطلق من أنّ هذ التجمع، يخضع في تطوّراته السياسية الى تضافر وتكامل، مجموعة من الشروط الـذاتيّة، والموضوعيّة، اللتين توفران معاً الارضية المناسبة للارتقاء بأشكال التفاعل والتماثل، مع مجمل النضال العربي الفلسطيني. وثالثاً، فان تطوّر العملية النضالية ضد الكيان الصهيوني، هي المناخ المناسب لتطوّر نضال فلسطينيي ٤٨؛ أمّا الانكفاء في الصراع ضد هذا الكيان، فإنّه يخلق الاجواء السلبيّة التي تعزّز من عزلتهم، وتضعف من نضالاتهم، وهذا ما أثبتته التجربة التاريخيّة الماضية.

الانقلاب السياسي ـ الاجتماعي:

أحدثت النكبة الفلسطينية، انقلاباً جذرياً في حياة الشعب العربي الفلسطيني، الذي أصبح مشتتاً في البلدان العربية، ومفتقداً للمقوّمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وللهوية الكيانية[٣]. وفي فلسطين المغتصبة، التي أعلن فيها قيام الكيان الصهيوني، آنذاك، وجد ما تبقى من العرب الفلسطينيين، الذين لم يتجاوز عددهم ١٦٠ ألف نسمة، أنفسهم، فجأة، أقليةً في وطنهم؛ حيث مارس الكيان الصهيوني، العنصري، ضدهم، شتى اجراءات الارهاب والتمييز العنصري، من أجل تبديد هويّتهم القومية، وتسخيرهم في خدمة الآليات الداخليّة له؛ بما يعزز محاولات عزلهم وتذويبهم.

وعلى هذا الاساس، فقد خضع فلسطينيو ٤٨، للحكم العسكري، الذي لم يلغ العمل به إلاّ في العام ١٩٦٦[٤]، أي عشية عدوان حزيران ١٩٦٧، وتعرضوا خلال عقدين من الزمن للإرهاب الصهيوني، بالاضافة الى محاولات الاخضاع الاقتصادي، والتفتيت الاجتماعي، والتبديد القومي. ومن الناحية السياسية، فقد حرم الفلسطينيون من كافة حقوقهم السياسية، بما فيها حق تشكيل الأحزاب العربية، واقتصر النشاط السياسي في أوساطهم، على محاولة الأحزاب الصهيونية، التأثير عليهم، في اطار المخطط الصهيوني العام، وأيضاً، من أجل الاستفادة من الصوت العربي في المعارك الانتخابية[٥]؛ فيما خلا النشاط السياسي العربي في إطار الحزب «الشيوعي الاسرائيلي»، باعتباره حزباً لا صهيونياً. فقد وجد النشطاء العرب فرصة العمل السياسي في هذا الإطار، الذي يعتبر حزباً سياسياً مختلطاً ـ عرباً، ويهوداً، إلاّ أن غالبيته العظمى في حقيقة الامر هم من الأعضاء العرب، وان لم ينعكس ذلك في تركيبته القياديّة، بسبب من الطابع المعقّد لهذا الحزب في تركيبته وسياسته، وبسبب من الطابع العنصري «لاسرائيل».

وقد بذل العرب الفلسطينيون، جهوداً حثيثة، من أجل بلورة أطر سياسيّة، عربية، خاصة بهم؛ للتعبير عن هويتهم الوطنية، وطموحاتهم القوميّة. إلاّ أن السلطات «الاسرائيلية» ظلّت تحول دون ذلك، ولكن المحاولة الوحيدة التي استطاعت نسبياً، ان تترك آثاراً واضحة على العمل السياسي، هي محاولة تشكيل حركة الأرض في العام ١٩٥٨، والتي اسست شركة، وأصدرت مجلّة بهذا الاسم[٦]. ولكن هذه الحركة، تم حظرها بأمر الحكم العسكري في العام ١٩٦٤ بحجة طابعها «العنصري»! أي العربي. وهكذا أجهضت أول محاولة جادة، لتأسيس حركة عربية تقود نضال فلسطينيي ٤٨. يقول امنون لين «ان كل محاولات انشاء حزب عربي، فشلت بسبب سياسة السلطة، باعتبار ان هناك خطراً من مجرد قيام حزب عربي مرتبط بالأحزاب اليهوديّة، لأن التجارب في الشرق الأوسط تثبت أنه في

الأحزاب القوميّة، تسيطر العناصر الأكثر تطرّفاً».

إنطلاق المسار السياسي:

ويمكن اعتبار الفترة التي اعقبت عدوان حزيران ١٩٦٧، والغاء الحكم العسكري، هي الفترة التي تمّ فيها تحرّر المسار السياسي لفلسطينيي ٤٨، وسط جملة من المتغيّرات السياسيّة؛ والاجتماعيّة؛ والاقتصاديّة[٨]؛ فإثر احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، تجدّدت الاتصالات والعلاقات فيما بين فلسطينيي ٤٨، والفلسطينيين في هذه الأراضي المحتلة، وقد ترافق ذلك مع تصاعد المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة، ومع تبلور الشخصيّة الوطنية الفلسطينية، التي تجسّدت في م.ت.ف باعتبارها رمزاً، وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني.

وقد ترابط ذلك مع تحرّر إرادتهم التي كانت مرتهنة والى حدٍ كبير، بالخلاص الذي سيأتي من الخارج، إذ أن صدمة النكبة الجديدة، عزّزت من إحساسهم بذاتهم، ومن ضرورة مبادرتهم لأخذ زمام قضيتهم بأيديهم. وقد ساعد على ذلك، المبادرة الى الكفاح المسلّح، وبناء المؤسسات الوطنية، التي أطلقها في الخارج فلسطينيو الشتات.

ولكن هذا الالتباس الحاصل في الوعي السياسي لفلسطينيي ٤٨، لم يكن يعني بأيّ حالٍ من الأحوال وهذا ما أثبتته الممارسة السياسيّة، طوال العقدين الماضيين، ابتعاداً عن القومية العربية، فقد ظلّ العنصر العربي ـ القومي، متضمّناً في الشعارات والممارسات السياسيّة لفلسطينيي ٤٨، وإن بمستويات مختلفة، بينما تعزّز العنصر الوطني الفلسطيني، الذي يحمل في جوهره نزعة قوميّة.

وهكذا يمكن اعتبار الفترة التي تنامى فيها العمل الوطني الفلسطيني في الخارج، وشكّل فيها مؤسساته، وبلورها في م.ت.ف، هي المرحلة ذاتها، التي تنامى وتبلور فيها العمل السياسي لفلسطينيي ٤٨؛ نسبياً.

يقول اوري شطاندل ـ مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، سابقاً، ـ عن فلسطينيي ٤٨، بأنهم أقليّة فريدة من نوعها، وهي تتّسم بسمات الأكثرية. . . أخذ وزن عرب اسرائيل يزداد باستمرار في مختلف المجالات، ومن خلال تغييرات عميقة في البنية الاجتماعيّة ـ الاقتصادية. وفي الوقت نفسه ارتفع وزنهم السياسي، بين مجموع السكان. وتنفجر المطالبة بالمساواة، بقوّة دفينة، مع التأييد العلني ل م.ت.ف[٩]. وقد تجلت هذه الحقيقة في نضالات فلسطينيي ٤٨، منذ اوائل السبعينات، وبعد حرب تشرين ١٩٧٣، وتوجّت في انتفاضة يوم الارض في ١٩٧٦/٣/٣٠، الذي يعتبر انطلاقة بارزة في المسار السياسي لهم. ويمكن أيضاً اعتبار المرحلة التالية ليوم الارض، وحتّى اندلاع الانتفاضة

الفلسطينية، في ٨٧/١٢/٨ مرحلة نضالية بارزة، اتسمت بتعزز الهويّة الوطنية الفلسطينية، من جهة، وتبلور الحقوق القوميّة من جهة أخرى كما اتّسمت باستكمال ملامح الأطر السياسيّة الفلسطينيّة، وتصاعد الحركة الجماهيرية ضد العنصريّة، ومن أجل المساواة، والحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة[١٠]. وباندلاع الانتفاضة الفلسطينية منذ ثلاث سنوات، خطت الحركة السياسية لفلسطينيي ٤٨، خطوات نوعيّة متقدمة في العمل السياسي، وارتقت الى حدّ كبير في نضالاتها السياسيّة والمطلبيّة، كما تعزّزت الحركة الشعبيّة، وبدأ المسار النضالي التماثلي، يتعزّز فيما بين الفلسطينيين هناك، ومجمل الحركة الوطنيّة الفلسطينية، وينتظر أن تحدث تحوّلات كبيرة، تحت تأثيرات الانتفاضة، ومسارات الأحداث الراهنة، في المسار السياسي لفلسطينيي ٤٨، ان بالنسبة لتعبيراتهم، أو بالنسبة لممارساتهم وشعاراتهم السياسيّة[١١].

الإطارات السياسيّة:

تتعدّد الأطر التي عبّر من خلالها فلسطينو ٤٨ عن نشاطهم وطموحاتهم السياسيّة، بحسب الخلفيّات الأيدلوجية لهذه الأطر، كما يمكن ملاحظة العديد من الإطارات الاجتماعية الائتلافية، التي نمت على أساس مطلبي، ولكنها تطوّرت الى حدّ طرح مطالب وشعارات سياسيّة. وبشكل عام فإن الخارطة السياسيّة لفلسطينيي ٤٨[١٢]ليست خارطة نهائيّة، وإنّما هي خارطة متحركة ومرنة، وقابلة لاستيعاب تعبيرات سياسيّة جديدة. ذلك أن نسبة كبيرة من الفعاليات والشخصيات السياسية في هذه المناطق، لم تستطع بعد، أن تعبّر عن نفسها في إطار محدّد، وذلك لأسباب ذاتيّة، وموضوعيّة، في آن معاً. أمّا الإطارات النشطة في الوسط العربي فهي:

الحزب الشيوعي «الاسرائيلي»، الذي يعتبر إطاراً عربياً ـ يهودياً مشتركاً، وله أعضاء في الكنيست، كما يسيطر على أغلبية المجالس المحليّة العربيّة، وعلى عديد من اللجان الجماهيرية القطرية المتخصّصة. وتتلّخص سياسة هذا الحزب، في النضال ضد الصهيونيّة والعنصرية، وفي الدفاع عن الهويّة العربية للفلسطينيين، ومن أجل حقهم في المساواة. كما أنه يناضل ضد النزعة العدوانيّة، ومن أجل إنسحاب «اسرائيل» من الاراضي الفلسطينية والعربية، وحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، بقيادة م. ت. ف، وقد لعب هذا الحزب دوراً كبيراً، بالاشتراك مع بعض الشخصيات المستقلّة، واللجان الجماهيريّة، بتشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ـ حداش[١٣]. ويلتزم راكاح، وحداش بأسلوب النضال البرلماني، والنضال في إطار القانون «الاسرائيلي».

وبسبب من ذلك، فإنّ هذا الحزب عرضةً للانتقادات المتكرّرة من قبل التيارات

السياسيّة الأخرى؛ خصوصاً حركة ابناء البلد، والحركة الاسلامية؛ عدا عن أنه يجد نفسه في أحوال كثيرة، في تعارض مع مسار الحركة الجماهيرية، كما حدث في مناسبات التفاعل مع الانتفاضة[١٤].

حركة ابناء البلد: وقد تأسست في مطلع السبعينات، من بعض الشخصيّات القوميّة، وفي البداية نشأت هذه الحركة في بعض المناطق، ثم امتدت في نهاية السبعينات على أساس قطري، وأصبح لها وجود نشط في الجامعات «الاسرائيلية» في أوساط الطلبة العرب. تشارك الحركة في الهيئات العربية، ولكنها لا تشترك في انتخابات الكنيست «الاسرائيلية»، وهي بالتالي لا تؤمن بأسلوب النضال البرلماني.

ولا تعترف الحركة بشرعيّة قيام «اسرائيل»، وهي لا تعارض قيام دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين باعتبارها مرحلة على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني.

وبسبب من طابعها الايدلوجي، وارائها السياسية، وأسلوبها في النضال، فإن هذه الحركة، معرضة بشكل دائم لعسف السلطات «الاسرائيلية»، كما أنها تجد نفسها في تعارض مع الحركة الاسلامية حيناً، وحداش حيناً آخر، بالرغم من محاولاتها لتلافي التعارضات، ووضع اسس مشتركة للعمل السياسي العربي.

وقد لعبت هذه الحركة، دوراً سياسياً متزايداً، في مناخات الانتفاضة[١٥].

ـ بالاضافة لهذين التيارين، يمكن ملاحظة التأثير السياسي للأحزاب الصهيونية، على الوسط العربي، وخصوصاً تأثيرات حزب العمل على وجه التحديد، حيث ظلّ هذا الحزب، يقدّم قوائم عربية في انتخابات الكنيست، والمجالس البلدية والقروية، ولكن بسبب من انحسار هذا التأثير، في السبعينات والثمانينات اختفت هذه القوائم نهائياً، في انتخابات الكنيست الحادية عشر، العام ١٩٨٤، واعتمد الحزب بعض الاسماء العربية في إطار قائمته الخاصة. ويعتبر انحسار نفوذ الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي، مؤشراً هاماً على فشل سياسة الالحاق والتبديد القومي، التي اعتمدتها الحركة الصهيونية من أجل السيطرة على الاتجاهات السياسية في الوسط العربي؛ كما يمكن اعتبارها مؤشراً بارزاً على تنامي الإحساس بالهويّة الوطنية، والانتماء القومي، وفي مقابل انحسار التأثير الصهيوني، تنامى تأثير حداش في الشارع العربي، وكذلك التيارات السياسيّة الأخرى العاملة في الوسط العربي.

الحركة التقدمية للسلام: وهي أول حركة سياسة مختلطة يقودها عربي، وهو محمد ميعاري ـ عضو كنيست ـ وكان من نشطاء حركة الأرض، وهناك شخصيات «اسرائيلية» في هذه الحركة مثل ماتييا هوبيليد، ويوري افنيري.. من اعضاء حركة «التزنيفا»ـ البديل. وقد تأسست هذه الحركة في أثناء وأعقاب الغزو «الاسرائيلي» للبنان صيف ١٩٨٢، وتقدّمت

لانتخابات الكنيست الحادية عشر في العام ١٩٨٤. وتعمل هذه الحركة في إطار القانون «الاسرئيلي»، وتنادي بإقامة دولة فلسطينية، على أساس التعايش والسلام بينها وبين دولة «اسرائيل».

الحركة الاسلاميّة: ويتزعمها الشيخ عبد الله نمر درويش، وقد فازت في الانتخابات المحليّة والبلدية برئاسة بلدية ام الفحم، كما فازت بعدة مقاعد في بلدية الناصرة، وأحرزت نفوذاً ملموساً في هذه الانتخابات، مما يدلّ على تنامي قوّتها السياسيّة والاجتماعية في الشارع العربي[١٧].

وهناك التباسات كثيرة، حول رؤية هذه الحركة لأولويات النضال والعمل السياسي والتناقض الرئيسي والثانوي، في فترات ما قبل الانتفاضة، وهذا ما جعلها على تعارض، سواءً مع حداش أو مع أبناء البلد. وتتماثل هذه الحركة مع (حماس) في إطار التطوّرات السياسيّة الحاليّة، ويمكن توقع تزايد نفوذها بحسب التطوّرات السياسيّة المقبلة.

الحزب العربي الديمقراطي

وهو الحزب الوحيد الذي تأسس في ظل الانتفاضة الفلسطينية، بعد انسحاب زعيمه، عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل[١٨]، احتجاجاً على سياسة رابين الارهابية تجاه الانتفاضة، وكذلك مصادرة حزب العمل للحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد استطاع الدراوشة، اعادة تجديد انتخابه كعضو في الكنيست، في الدورة الثانية عشر العام ١٩٨٨.

ويطالب هذا الحزب، بتحقيق المساواة للفلسطينيين في مناطق ٤٨، وكذلك باعطاء الفلسطينيين في مناطق الـ ٦٧ حقوقهم، في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بقيادة م. ت. ف. ويتماثل هذا الحزب في مواقفه مع سياسة الحركة التقدمية للسلام، والى حدٍ كبير أيضاً مع سياسة «حداش».

ان هذه اللوحة السياسية، تبيّن الى حد كبير، الامكانيات المفتوحة أمام التطور السياسي لعرب ٤٨. ويمكن الاشارة في هذا المجال، الى المبادرة التي قام بها المناضل صالح برانسي[١٩] من مؤسسي حركة الأرض سابقاً، حيث دعا مجموعة من الشخصيات والفعاليات السياسية الى مناقشة امكانية تشكيل حزب سياسي، او حركة سياسية عربية، خلال شهر «ت١» الماضي، لعام ١٩٩٠ وهذه المحاولة، هي مثال على الآفاق التي يتلمسها المناضلون الفلسطينيون في مناطق ٤٨، من أجل التعبير عن هويتهم الوطنية وطموحاتهم القومية.

وبالاضافة الى هذه الإطارات السياسية، يمكننا استعراض العديد من الإطارات الاجتماعيّة الفاعلة في الوسط العربي، والتي تلعب دوراً كبيراً في تسييس الحركة الجماهيرية العربية، ومنها:

- اللجنة القطر لرؤساء المجالس المحليّة[٢٠]، وقد تشكلت في العام ١٩٧٤، وتتمتع بشرعيّة قانونيّة، كما تحظى على اعتراف الشارع العربي، ويترأسها ابراهيم نمر حسين، وتعتبر «حداش» القوة السياسيّة المؤثرة على هذه اللجنة. وفي البداية فقد تأسّست هذه اللجنة لمتابعة قضايا العرب وسلطاتهم البلديّة والقرويّة، وفيما بعد، أخذت تكتسب بعداً سياسياً شيئاً فشيئاً، خصوصاً بعد أحداث يوم الأرض. وحسب عاموس غلبواغ، فإنّ هذه اللجنة، «تعتبر القيادة الأصيلة الموثوقة لعرب اسرائيل، مثل اللجنة العربية العليا، ومن ناحية تكوين اللجنة، فممكن ان نرى فيها شبه حكومة على الطريق»[٢١] أمّا رؤوبين فدهستور فيقول عنها: «لم تعد اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربيّة، تعتبر فقط هيئة تهتم بالشؤون البلدية البحتة، واصبحت قيادة تشتغل بالقضايا الوطنية»[٢٢].
- لجنة المتابعة العربية العليا، وتضم بالاضافة الى اللجنة القطرية، الاعضاء العرب في الكنيست، وأعضاء اللجنة التنفيذيّة للهستدروت العرب. ومهمتها متابعة قرارات اللجنة القطرية، ولكنّ مهامها هذه توسعت وتعززت، وأصبحت صفتها التمثيلية الرمزيّة أقوى في الوسط العربي، بسبب طابعها الائتلافي، وحسب رؤوبين فدهستور: «تراكم لجنة المتابعة شيئاً فشيئاً قوة سياسية كبيرة وهي تعتبر، الآن، الهيئة التي لها أكبر تأثير على رسم سياسة السكان العرب»[٢٣]. وقد تأسست في العام ١٩٨٣.

وتنبع قوة لجنة المتابعة العربية العليا، من اقامتها لمؤسسات فرعيّة متخصصة لمتابعة الشؤون العربية، فهناك لجنة متابعة القضايا العربية، ولجنة متابعة القضايا الصحية، ولجنة متابعة القضايا الاجتماعية. . الخ

- مؤتمرات الجماهير العربية، وتضم رؤساء المجالس المحلية العربية، والاعضاء العرب في الكنيست، والأعضاء العرب في اللجنة التنفيذية للهستدروت، ورؤساء منظمات عربية قطرية، مثل اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، والاتحاد القطري لتلاميذ المدارس الثانوية، ويضم في عضويته ممثلين عن حركة ابناء البلد، وكذلك الحركة الاسلامية. وهذا المجلس يعتبر برلمان العرب في مناطق الـ ٤٨[٢٤].
- لجنة الدفاع عن الأراضي، ويرأسها القس رجا شحادة، ويؤثر عليها راكاح، وقد تأسست في العام ١٩٧٥، ومهمتها الوقوف في وجه محاولات مصادرة الاراضي، وقد لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال.
- لجنة المبادرة الدرزية، وقد تأسست في العام ١٩٧٥، ومهمتها العمل في الأوساط الدرزية، لافشال سياسة فرق تسد التي تنتهجها الاوساط الصهيونية، من أجل الحفاظ على وحدة الموقف لعرب فلسطين.

ان كل التعبيرات السياسية والاجتماعية، التي ينشط من خلالها فلسطينيو ٤٨ تؤكد

على الآفاق السياسية الواسعة المرتسمة أمامهم، وهي تشير الى حقيقة ترابط نضالاتهم بالعمل الوطني الفلسطيني في الخارج. ذلك ان معظم هذه التعبيرات كما تبيّن معنا، نشأت ونمت وتبلورت في السبعينات والثمانينات.

ومن المنتظر ان تحدث مبادرات نوعيّة جديدة، في ظل مناخات الانتفاضة، التي ادّت حتى الآن الى تنامي تياري الحركة الاسلامية وأبناء البلد، والى انحسار التأثير الصهيوني. كما أدّت الى نشوء الحزب العربي الديمقراطي، وظهور مبادرات تشكيل قوى سياسية عربية على اسس جديدة، على غرار مبادرة صالح برانسي إضافة لمواقف اساسية اخرى في صفوف «راكح»، والى حدٍ ما بالنسبة لمصير العمل المختلط في اطار الحركة التقدمية للسلام.

استدراكات اسرائيلية..

يلاحظ «الاسرائيليون» بقلقٍ وتخوف شديدين، فشل سياساتهم في استيعاب من أطلقوا عليهم تسمية «عرب اسرائيل»، وينظرون بحذر الى تطور المسار السياسي لهم. وعليه، فقد تعدّدت المواقف بشأن كيفية التعاطي مع هذه التطورات.

وتتراوح هذه المواقف، من تكثيف العمل الاستيطاني في مناطق التجمعات الفلسطينية الرئيسية، الجليل، المثلث، النقب، والتي تتطلب تشديد القبضة الحديدية وقد وصل البعض الى حد طرح الترانسفير كما يذهب الى ذلك اليمين الصهيوني، من الليكود الى حركة هاتحيا. في حين يدعو حزب العمل، الى استيعاب التطوّرات الجارية في الاوساط العربية عن طريق تعزيز اندماجها في المجتمع «الاسرائيلي» واجراء بعض الاصلاحات في اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مقترناً ذلك مع تسوية اقليمية، تتمثل بتنازل وانسحاب «اسرائيلي» من بعض الاراضي المحتلة كثيفة السكان، في اطار تسوية مع الأردن، أو مع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، ويشارك حزب العمل آراءه بعض اوساط اليسار الصهيوني. ومن البديهي، أن يتعزز موقف هذين الاتجاهين المتعارضين، على خلفيّة المعطيات التي احدثتها ولازالت، الانتفاضة الفلسطينية.

ويرى «الاسرائيليون» بان الانتفاضة سرعت من مسار «الفلسطنة» لدى «عرب اسرائيل» حسب تعبير عاموس غلبواغ، كما يرى هؤلاء بأنها عزّزت من تطورهم السياسي، على الصعيدين: صعيد المطالبة بحقوقهم المدنية والوطنية، وصعيد تماثلهم مع المطالب القوميّة وأهداف م.ت.ف. يقول رؤوبين فدهستور: «تعتبر اقامة مؤسسات، ووضع مضمون سياسي في اطاراتها، اثنان من العوامل المصاحبة لأية عملية تبلور وبناء أمة، والنشاط التنظيمي الضخم، الذي يقوم به عرب اسرائيل، والذي يعتمد عوامل وطنية ـ فلسطينية»، والانتظام السياسي لمؤسساتهم، الفلسطينية، حسب تعبيره ـ يصب في هذا

الاتجاه على الأقل وفقاً لمفهوم بعض زعمائهم[٢٥].

ويبحث بعض المحللين في أسباب فشل السياسة الصهيونية تجاه عرب ٤٨، وبالتالي أسباب التطورات السياسية في أوساطهم، فيقول تسفي ايلنبغ: «لاتوجد في القرى العربية بنية اساسيّة للطرق، ولاتوجد شبكات مجار، ولاتوجد مشاريع لبناء مساكن للأزواج الشبان، ولاتوجد قروض للسكان. مساحات الأراضي في القرى العربية تقلصت، لم تبادر الدولة بانشاء صناعات في القطاع العربي، وهكذا تحول ابناء الفلاحين الى اجراء عند اصحاب العمل اليهود».

ولاسباب سياسية، وبسبب النزعة الى الانغلاق، لم ينفتح المجتمع اليهودي على المواطنين العرب، وسرعان ماظهرت النتيجة: احساس بالغربة، وتطور رجعي في شكل «اذا كنتم لاتريدوننا فسنبحث عن هويتنا المستقلة» وقد وجدوا هذه الهوية في لقائهم مع اشقائهم بعد حرب الايام الستة. المخرج الوحيد ـ يضيف ـ هو التوصل الى تسوية بين الدولة التي هم مواطنوها، والشعب الذين هم ابناؤه[٢٦]. وهكذا تتضافر الاسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لتشكل مجتمعة، الأرضيّة لكل التطورات الحاصلة في الوسط العربي.

ويضيف ناتان الموزولينو رئيس المعهد اليهودي العربي التابع للهستدروت، مؤكداً هذه الحقيقة بقوله: هناك «اجحاف بحق هؤلاء ان كأفراد أو كأقلية قومية. ويتجلى الاجحاف في تدني الاستثمارات المخصصة لتطوير البنية التحتية في القرى العربية، وفي نقص الصفوف في المدارس، وفي غياب شبكات صرف المياه.. وفي غياب مجالات التشغيل.[٢٧]

ويشير المحلل «الاسرائيلي» د. ايلي ريخس الى علامات التطور السياسي لدى فلسطينيي ٤٨ التي تتجلى بالتالي:

١) تبني اسلوب الايجابية السياسية، التي بدأت تعكس نفسها في خوض الصراع ضد سياسة الحكومة في شتى المجالات المدنية.

٢) اقامة اطارات عمل قطرية، خاصة لجنة رؤساء المجالس المحلية، ولجنة الدفاع عن الأراضي العربية.

٣) وضع الصراع في اطار القانون، من خلال استنفاذ كل اطارات العمل المشروعة في اطار الديمقراطية «الاسرائيلية»، واستغلالها.

٤) خلق تضامن محلي بين القوى المختلفة في اوساط «عرب اسرائيل»، ثم ازالة الحدود الفاصلة بين الكفاح في سبيل الحقوق المدنية، والكفاح في سبيل الحقوق الوطنية[٢٨].

ويلاحظ رؤوبين فدهستور التطور السياسي الذي يسير باتجاهين متوازيين: «زيادة التضامن مع عرب المناطق منذ ٦٧ ومع نضالهم الوطني، وتعزيز الارتباط والتضامن مع

م . ت . ف واهدافها اولاً ، والثاني : النظر الى مجموع السكان العرب في فلسطين ٤٨ كوحدة واحدة متماسكة متراصة منسجمة ذات خط تماثلي فلسطيني»[٢٩] .

ويشير عاموس غلبواغ الى ان «الانتفاضة، هي التي أعطت عرب اسرائيل الذريعة للارتفاع في درجة . التصريحات الوطنية المتطرفة، والتي تتسم بالتردد الى فعالية وطنية فلسطينية متطرفة وعلنية ـ حسب قوله .

وينظر بعض «الاسرائيليين» الى مسارات التطور هذه بعين الخوف والحذر، ويحاولون قرع جرس الخطر، لتدارك هذه التطورات قبل فوات الأوان . ويصل الامر الى حدّ ان المحلل «الاسرائيلي» يوسف ليبد، يقول: «المشكلة الحقيقية لدولة اسرائيل على المدى البعيد، ليست الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وإنما العرب في اسرائيل، فسوف يحظى الفلسطينيون، إن آجلاً أو عاجلاً، بنوع ما من الاستقلال، وسيتابع عرب اسرائيل، بنفس تواقة، علائم الاستقلال لدى أشقائهم في ماوراء الحدود. وإننا نرى اليوم بوادر هذا الاتجاه، الذي سيتعاظم بشكل لايقارن، عندما تعرض في التلفزيون صور علم فلسطين يرفرف في نابلس المحررة، وعندما يسمع في المذياع النشيد الوطني لفلسطين المستقلة»[٣١]

وفي تطور بارز، يشير دان سوفير، عميد كليّة العلوم الاجتماعية، بجامعة حيفا الى ان «تحليل الاتجاهات التي تظهر بين عرب اسرائيل، يشير الى سعيهم لخلق حكم ذاتي عربي داخل دولة اسرائيل. . والآن يعتبر عرب اسرائيل مشروع الحكم الذاتي، على الأقل، تسوية مرحليّة بالنسبة لهم. وهم يدّعون بأن الجليل، ومنطقة المثلث، جاهزة ومستعدة لمثل هذه الادارة الذاتية وفي المرحلة الثانية، يمكن لمناطق الحكم الذاتي هذه، أن تعلن عن ضمها للدولة الفلسطينيّة المتاخمة بطبيعة الحال لحدودهم»[٣٢] .

وبالنظر الى هذه الاستدراكات الهامة، التي يتابع من خلالها المحلّلون «الاسرائيليون» تطور المسار السياسي لفلسطينيي ٤٨ فإنّ الخلافات بشأن التعاطي مع هذه التطوّرات بين قطبي الكيان الصهيوني تتطابق في شأن مخاطرها، وفي مجال تعزيز موجات الهجرة اليهودية، للتخفيف من المخاطر الديمغرافية، وللقضاء على امكانية تحول العرب الى أغلبية بما يعنيه ذلك، بالنسبة لهويّة الكيان الصهيوني،وبالنسبة لأشكال تعاطيه مع الكتلة العربية، عدا مايمكن أن يؤثر به هذا التحوّل على المؤسسات «الاسرائيلية» المختلفة، مثل الكنيست[٣٣]، والمجالس المحلية والبلدية، والهستدروت. . الخ

الاشكاليات السياسيّة

ان المسار السياسي المتصاعد لعرب ٤٨ ، ونجاحهم الملموس على صعيد الحفاظ على هويتهم العربيّة، وازدياد تماثلهم مع مجمل النضال الفلسطيني، وتبلور أشكال التعبير

السياسي لديهم، لاتقلّل من حجم الإشكالات الكبيرة، التي تحدّ وتعيق من تطورهم السياسي. وبالنظر للطبيعة الاستيطانيّة، العنصرية للكيان الصهيوني، فإنّ مستقبل عرب ٤٨ سيظلّ مرتبطاً، والى حدٍ كبير، بتطوّر العملية النضالية في مستوييها الفلسطيني والعربي ضد هذا الكيان. اذ لايمكن ان نلحظ أي مستقبل آخر للعرب، في اطار الدولة الصهيونية، بسبب من طبيعتها هذه، وهذا ماأكدته تجربة الأربعين عاماً الماضية. ومن هذه الأرضيّة بالذات تتحدّد المكانة الموضوعيّة لعرب ٤٨، ويتحدّد بالتالي دورهم في إطار النضال ضد المشروع الصهيوني.

وكما بيّنا فإن انحسار النضالي لعرب ٤٨ يتعرّض للعديد من المحددات والاشكاليات التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

ـ لايمكن النظر الى الصراع الجاري بين فلسطينيي ٤٨، والكيان الصهيوني، باعتباره صراعاً بين طرفين متكافئين، بسبب عدم توازن مثل هذه الفكرة من الأساس، ولأن الصراع في هذا الاطار سيكون محسوماً، بطبيعة الحال لصالح الكيان، وأيضاً بسبب زيف مثل هذه الفكرة، لعدم ملاءمتها للواقع الموضوعي.

وعليه، فإنّ الواقع يتطلب اعتبار المسار النضالي لفلسطينيي ٤٨ جزءاً من المسار النضالي العام للشعب العربي الفلسطيني، وجزءاً عضوياً في عملية النضال ضد الكيان الصهيوني، وعن طريق ذلك، يمكن للمسار النضالي لفلسطينيي ٤٨، ان يكتسب مكانته ويحتل موقعه الطبيعي، في اطار هذا النضال، مع الأخذ بالاعتبار الاشكال السياسيّة، والأساليب النضاليّة، والشعارات المناسبة، التي يمكن من خلالها التعبير عن ذلك في اطار الاستراتيجيّة العامة.

ـ وبالاستناد للحقيقة الاولى ، فان مثل هذا الوضع ، يتطلب بالضرورة العمل الجاد من أجل كسر الهوة في البرنامج السياسي الفلسطيني ، حتى في مستواه المرحلي ، من أجل وضع المهام الملموسة ، التي تؤكد على وحدة الشعب العربي الفلسطيني ، ووحدة مصيره ، وترابط نضاله ، وهذا بالطبع يحتاج الى جهود متوازية من الداخل ، والخارج ، في آن معاً ، من أجل ابتداع الإطار السياسي الملائم ـ وان تعددت اتجاهاته واشكاله ـ الذي يوحد ويوجه نضال فلسطينيي ٤٨ ، في مختلف مستويات الصراع ضد الكيان الصهيوني ، وعلى مختلف الاصعدة النضالية ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، مع ايجاد الاشكال الملائمة ، لتحقيق الترابط السياسي والنضالي بين هذا الاطار ، وبين م . ت . ف بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ومن الواضح ، بان المسار التراجعي ، في الساحتين الفلسطينية والعربية ، لا يساهم في دفع المسار السياسي لفلسطينيي ٤٨ ، وانما يعرقل ويشوه من هذا المسار ، الذي يمكن ان يتقدم ويتطور ، في مناخات الصراع ضد الكيان الصهيوني ، بغض النظر عن مستويات ، وحدّة هذا

الصراع .

- وامتداداً للحقيقة السابقة ، فان مستوى الصراع الفلسطيني - « الاسرائيلي » ، يخلق تفاعلات معينة ، بالنسبة لعرب ٤٨ ، تؤدي الى تعزيز العنصر الفلسطيني في هويتهم ، كما تشكل دفعاً لنضالاتهم من اجل حقوقهم المدنية ، والى جانب هذا وذاك فان السقف السياسي لهذا المستوى من مستويات الصراع ، يبقى ، أيضاً السقف النضالي لفلسطينيي ٤٨ في حدود معينة ، وفي اطار القانون ، وكما حصل خلال سنوات الانتفاضة المستمرة ، فبالنظر الى المعطيات السياسية للانتفاضة ، وبسبب خارطتها البشرية والجغرافية والسياسية ، فان اهدافها الواضحة حتى الآن ،تتلخص بدحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، في هذه المرحلة ، مما يعني بان المهمات الموضوعة ، في هذه المرحلة ، أمام فلسطينيي ٤٨ تتلخص هي ايضاً ، بدعم واسناد مطالب الانتفاضة ، واعطاء دفع جديد لعملية التبلور السياسي في صفوفهم ، ويتجلى هذا وذاك ، بازدياد فاعليتهم النضالية ضد السلطات الصهيونية ، وفي مجال تصاعد مطالبهم القومية .

ونستطيع على هذا الاساس ، التصور بان مستوى أعلى من الصراع ضد الكيان الصهيوني ، أي مستوى الصراع العربي - الصهيوني ، يمكّن عرب ٤٨ من الارتقاء والتماثل في أشكال نضالهم وتعبيرهم من هذا المستوى من مستويات الصراع . ففي اطار هذا المستوى فحسب يمكن ان تتجلى الابعاد الكاملة للصراع ، ضد المشروع الامبريالي - الصهيوني ، بكافة مستوياتها ومن ضمنها المستوى الخاص بعرب ٤٨ ، وتتكشف الآفاق الرحبة لهم ، في اطار وحدة النضال ووحدة المصير .

- على الرغم من أن الدور النضالي لعرب ٤٨ ، في ظل مستوى الصراع الراهن الفلسطيني - « الاسرائيلي » ، يبقى محدوداً بسبب إطاره الموضوعي - السياسي ، الا انه ينبغي التأكيد على أنّ النجاح ، حتى في هذا المستوى من مستويات الصراع - الانتفاضة - يتطلب شحذ جميع الاسلحة ، وتأطير كل القوى لتحقيق أهداف هذه المرحلة ، باعتبارها جزءاً من الاستراتيجية النضالية العامة ، وعلى هذا الاساس ، فان عرب ٤٨ ، هم جزءٌ من مكونات هذه العملية النضالية ، وجزءٌ من مستقبلها ، مما يفترض اعادة الاعتبار لدورهم في النضال ضد الكيان الصهيوني ، حتّى في إطار البرنامج المرحلي ، ذلك لأن تحقيق أهداف هذا البرنامج ، يعتبر مساهمة كبيرة في تقويض الكيان الصهيوني ، وستكون له آثاره ، على شكل الوجود الفلسطيني في مناطق ٤٨ ، لصالح تعزز هويتهم وحقوقهم القومية ، أيضاً ، ولصالح الاستمرار لهزيمة المشروع الصهيوني - الامبريالي ، مستقبلاً .

- ويمكن ان نضيف الى كل ما تقدم ، الاشكاليات والتباينات فيما بين القوى السياسية العربية[٣٤] ، بسبب اختلافاتها الايديولوجية أولاً ، وبسبب رؤياها السياسية ثانياً ، وبسبب تركيبتها ومصالحها المتفاوتة ثالثاً ، وقد لعبت هذه الخلافات دوراً كبيراً ، في

اضعاف الحركة السياسية العربية ، ان كان تجاه موقفها من السياسات الصهيونية ، أو في مجال تحريكها وقيادتها للجماهير العربية . وبطبيعة الحال ، فان قدراً لا يستهان به من هذه الخلافات ، يمكن العمل على تجاوزه أو التقليل من تبعاته ، لصالح التركيز على تعبئة الجماهير العربية ، ومواجهة الاخطار المحدقة والمتمثلة بسياسة الاستيطان ، ومحاولات تدجين الشارع العربي ، ومن أجل دحر الاحتلال .

ان المقدمات السابقة ، تبين لنا الآفاق النضالية المفتوحة أمام عرب ٤٨ ، وتبين لنا تصاعد مسارهم النضالي ، وتبلور شعاراتهم وأشكال عملهم السياسية ، والفلسطينيون في هذه المناطق ، الذين عزلوا وحرموا من اية ممارسة سياسية ، عملت الاحداث والتطورات السياسية على اعادة ارتباطهم بالمصير الواحد للشعب الفلسطيني ، وساهمت في تعزيز تفاعلاتهم السياسية ، التي كانت تقتصر على الحفاظ على الهوية العربية ، والدفاع عن الارض ، والحقوق المدنية ، قبل ١٩٦٧ ، والتي تصاعدت الى حدّ المطالبة بالحقوق القومية ، للأقلية العربية في الداخل ودعم واسناد الشعب الفلسطيني في الخارج ، ولم يتوقف المسار الفلسطيني عند هذا الحدّ فحسب ، فبتأثير من الانتفاضة تبلورت هذه المطالب ، وبشكل نوعي ، لدرجة المطالبة بدولة ثنائية القومية ، وتقويض الاساس الصهيوني لدولة « اسرائيل » ، مع الاعتراف بالحقوق المشروعة الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، ثم الى درجة التنويه مستقبلاً ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين في مناطق ٤٨ .

وبهذا الخصوص يقول أفتريجيف : « عرب اسرائيل ، الذين يرون انفسهم جزءاً من الشعب الفلسطيني ، يطالبون علانية بالاعتراف بهم كأقلية وطنية (وليس ثقافية ودينية فقط) فيما يكون المطلب المطل على الأبواب ، هو تغيير مكانة دولة اسرائيل ، من دولة يهودية الى دولة ثنائية القومية - ويضيف - ستجد اسرائيل نفسها في السنوات القريبة القادمة ، في صراع داخلي وخارجي مع الحركة الوطنية الفلسطينية »[٣٥] .

وأخيراً من المفيد التنويه للحوارات الساخنة ، الدائرة بين القوى السياسية الفلسطينية في مناطق ٤٨ ، والتي تستهدف ايجاد قواسم للعمل المشترك في اوساط الجماهير العربية ، وككتلة موحدة في الكنيست « الاسرائيلية »[٣٦] ، وفي وجه السياسة العنصرية الارهابية العدوانية للكيان الصهيوني . كما تتطرق هذه النقاشات الى اشكال الاطر التنظيمية ، والى اعادة النظر في جدوى الاطر المختلطة ، الامر الذي ادى الى انهاء العمل المختلط في الحركة التقدمية للسلام[٣٧] ، واعتبارها حركة عربية ، بعد خروج جماعة البديل اليهود منها ، وكذلك التفاعلات الجارية في اوساط راكح على خلفية وطنية وقومية[٣٨] ، وبدفع من تأثيرات الانتفاضة ، بالاضافة الى المد والنشاط الواسع ، الذي تحظى به كل من الحركة الاسلامية وأبناء البلد ، علاوة على الجهود المبذولة ، لاقامة حركة قومية عربية ،

تمثلها مبادرة صالح برانسي التي سبق وتحدثنا عنها . ويلخص مشهور طه من حركة ابناء البلد التفاعلات والحوارات السياسية الجارية بقوله : « عدا الجبهة الديمقراطية التي تطرح السلام والمساواة ، فان بقية القوى ، بدأت تجتهد في البحث عن الشعار المناسب ، بدأنا نفكر في كيفة ادارة أمورنا بأنفسنا الآن ، وبلورة مؤسساتنا الوطنية ، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية »(٣٩) ، وتسعى حركة ابناء البلد ، للعب دور وحدوي بسبب موقفها المتميز ، في العلاقات مع القوى المختلفة ، بغض النظر عن التعارضات ، بما في ذلك تقريب وجهات النظر بين الحركة الاسلامية ، وبين حداش . يقول رجا اغبارية ـ زعيم حركة ابناء البلد « يجب ان تتعود جماهيرنا على الوحدة رغم الاختلافات الايديولوجية ، فلا بديل لنا سوى الوحدة الكفاحية »(٤٠) .

واذا كانت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ، ساهمت في رفع حرارة الجدل السياسي لدى القوى السياسية العربية في هذه المناطق ، وساهمت في رفع سوية نضالهم وترابطهم مع النضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، فان استمرار هذه الانتفاضة وتطورها ، ونجاحها في تحقيق اهدافها ، يمكن ان يقدم مساهمة تاريخية ونضالية كبيرة ، بالنسبة لنضال فلسطينيي ٤٨ ، من اجل حقوقهم الوطنية والقومية ، وضد العنصرية والاستيطان الصهيوني ، بما يمكن ان يشكل أفقاً نضالياً مفتوحاً على احتمالات كبيرة وهامة . ويبقى ان نقول ، بان التطورات السياسية الجارية على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني ، وعلى صعيد تطور النضال الفلسطيني ، ستساهم بشكل حاسم في ارتقاء مستوى وأشكال النضال لفلسطينيي ٤٨ ، وستساهم في تعزيز العنصر القومي في كيانهم وشعاراتهم .

الهوامش

١ ـ فيصل حوراني ـ الفكر السياسي الفلسطيني .

٢ ـ كان عدد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ حوالي ١٦٠ الف في فلسطين المغتصبة ، وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٦٧ الى ٤٠٠ الف ، بنسبة ١٤٪ من عدد السكان ، وفي نفس العام بعد حرب حزيران ارتفع عدد العرب الى مليون وستمائة الف ونسبتهم ارتفعت الى ٣٧٪ . . وقد تزايدت هذه النسبة لصالح العرب ، .

٣ ـ صبري جريس ـ العرب في «أسرائيل» ـ اصدار م . د . ف ـ بيروت ١٩٧٣ ـ أيضاً ـ حبيب قهوجي ـ العرب في ظل الاحتلال ـ اصدار مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٧٣ ـ أيضاً ـ عزيز حيدر ـ أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين ـ مركز العلوم الاجتماعية ـ الكويت ع ١ ـ ربيع ١٩٩٠ .

٤ ـ عزيز حيدر ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ١٤ .

٥ ـ عماد جاد ـ رؤى وسياسات الاحزاب الصهيونية تجاه العرب ـ م . ش . ف ع/ ١٧٩ ـ شباط ١٩٨٨ .

٦ ـ تأسست حركة الارض في نهاية الخمسينات ، وحلّت بأمر عسكري ـ راجع عزيز حيدر ـ مصدر سابق ص ١٥ .

٧ ـ امنون لين ـ هآرتس ٥/ ١/ ١٩٦٧ .

٨ ـ الفلسطينيون عبر الخط الاخضر ـ مجموعة كتاب ـ ترجمة محمد هشام ـ اصدار دار الفكر في القاهرة ١٩٨٦ ـ أيضاً ـ فاروق دواس ـ فلسطينيو ٤٨ ـ صامد الاقتصادي ع/ ٧٣/ ١٩٨٨ .

٩ ـ اوري شطاندل ـ مستشار سابق لرئيس الحكومة في الشؤون العربية ـ « سكيراه حودشيت » ع ـ ٣٠/ ٨/ ٨٥ .

١٠ ـ خالد عايد ـ فلسطينيو ٤٨ والانتفاضة ـ السفير ١٨/ ١٠/ ٨٨ .

١١ ـ ماجد كيالي ـ فلسطينيو ٤٨ ـ مزيداً من الوحدة ـ « الهدف » ـ ع ١٠٢٨ ، ٢٨ ت ١/ ١٩٩٠ ـ ص ١٨ ـ ٢٠ .

١٢ ـ فاروق دواس وعزيز حيدر . مصدران سبق ذكرهما .

١٣ ـ تشكلت « حداش » في العام ١٩٧٧ ـ راجع المصدرين السابقين .

١٤ ـ خالد عايد ـ مصدر سبق ذكره .

١٥ ـ خالد عايد ـ مصدر سبق ذكره ـ أيضاً ـ ماجد كيالي ـ مصدر سابق .

١٦ ـ عماد جاد وعزيز حيدر ـ مصدرين سبق ذكرهما .

١٧ ـ راجع ـ مها بسطامي ـ الانتخابات المحلية في « اسرائيل » م . ش . ف العدد ١٩٣ نيسان ١٩٨٩ .

١٨ ـ انسحب عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل بتاريخ ٢٣/ ١/ ٨٨ في مظاهرة حاشدة في الناصرة .

١٩ ـ هذه المبادرة ظهرت في شهر ت ١ الماضي ولا زالت تتفاعل .

٢٠ ـ نفس المرجع رقم ١٢ .

٢١ ـ عاموس غلبواغ ـ حسب افيفا شابي ـ في يديعوت احرونوت ـ ٢٤/ ٢/ ٨٧ .

٢٢ ـ رؤوبين فدهستور ـ عرب « اسرائيل » والانتفاضة ـ هآرتس ١٤ و١٥/ ٣/ ١٩٨٨ .

٢٣ ـ المصدر السابق .

٢٤ ـ افيفا شابي ـ حكومة على الطريق ـ يديعوت احرونوت ـ ٢٥/ ١٢/ ٨٧ .

٢٥ ـ رؤوبين فدهستور ـ عرب «اسرائيل» والانتفاضة ـ هآرتس ١٤ و١٥/ ٣/ ٨٨ .

٢٦ ـ تسفي ايلنبنغ ـ ليس هناك حل مطلق ـ يديعوت احرونوت ـ ١٤/ ١١/ ٨٨ .

٢٧ ـ ناتان الموزولينو ـ رئيس المعهد اليهودي ـ العربي في الهستدروت ـ دافار ـ ٢٠/ ٦/ ٩٠ .

٢٨ ـ ايلي ريخس ـ « عرب اسرائيل » لحظة من حساب الذات ـ سكيراه حودشيت ـ ع ١/ ١/ ٣/ ٨٨ .

٢٩ ـ رؤوبين فدهستور ـ هآرتس ٢٥/ ١/ ٨٧ .

٣٠ ـ عاموس تحلبواغ ـ عن رؤووبين فدهستور ـ مصدر سبق ذكره .

٣١ ـ يوسف ليبد ـ في اتجاه الجليل ـ هآرتس ٢٠/ ٦/ ٨٩ .

٣٢ ـ دان شوفير ـ هل هناك حكم ذاتي ـ معاريف ـ ١/ ٤/ ٨٨ .

٣٣ ـ عاموس غلبواغ ـ مسار خطير ـ معاريف ٢١/ ٧/ ٧٩ ـ يتحدث عن امكانية احتلال العرب لحوالي ٢٠ مقعداً ومخاطر ذلك على توجهات الكنيست .

٣٤ ـ نفس المرجع رقم ١٥ .

٣٥ ـ افترريجف ـ عل همشمار ـ ٣١/ ٧/ ١٩٩٠ .

٣٦ ـ ماجد كيالي ـ الهدف ـ مصدر سبق ذكره .

٣٧ ـ المصدر السابق .

٣٨ ـ خالد عايد ـ مصدر سبق ذكره ، وأيضاً ـ سميح القاسم ـ رسالة الى الحزب بعنوان « صميمية » نشرت في « الحياة » اللندنية في ١٨/ ١/ ٩٠ عن العربي الحيفاوية .

٣٩ ـ المرجع رقم ١١ .

٤٠ ـ المرجع السابق .

الانتفاضة: واقعها وافاقها

ناجي علوش*

مرت على الانتفاضة، يوم الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ثلاث سنوات(★). وها هي مازالت مستمرة. ولقد دخلت عامها الرابع، وهي قوية، رغم كل وسائل القمع الشرسة التي استخدمها العدو.

فما هي آفاق هذه الانتفاضة؟

إن الاجابة على هذا السؤال، تقتضي مناقشة القضايا التالية:

أولاً: التجربة التاريخية للشعب الفلسطيني في ميدان مواجهة الاحتلال. وتدل هذه التجربة أن الشعب العربي في فلسطين انخرط في النضال لتحرير أرضه، منذ اعلان المشروع الصهيوني سنة١٨٩٧ . وكانت الهبات والانتفاضات الشعبية حوادث متكررة في

* ـ كاتب من فلسطين.

★ ـ محاضرة القيت ارتجالاً، يوم ٢/١٢/ ٩٠ في الاسبوع الثقافي الذي اقامه اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، بالتعاون مع المركز الثقافي العربي في حلب. وقد كتبت بعد ذلك دون التوسع في الجانب العملي الذي سينشر فيا بعد.

تاريخه.

إلا أن هذه الهبات والانتفاضات، كانت تقع لسببين متلازمين:

الأول: اشتداد القمع البريطاني قبل قيام الكيان الصهيوني، من جهة، وتدفق الهجرة الصهيونية، من جهة أخرى. وكان ذلك يدفع طبقات الشعب المختلفة الى التخوف من المستقبل؛ وخاصة الجماهير العاملة والكادحة.

الثاني: عجز قيادات الحركة الوطنية، عن المواجهة الجادة، مما يحفز الجماهير الى النزول الى الميدان، بما لديها من امكانيات وخبرات.

ولذلك غلبت على هذه الهبات والانتفاضات العفوية، وانتهت جميعاً الى الانتكاس رغم ما قدّمت الجماهير فيها من ابداعات وتضحيات.

ولقد كانت انتفاضة نيسان (ابريل) ـ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ أكبر هذه الانتفاضات. لانها استمرت ثلاث سنوات ، وتحولت الى ثورة مسلحة واسعة. ورغم ذلك، فان انتفاضة ١٩٣٦، بدأت عفوية، لأن الجماهير بدأتها، حين دعت الى تشكيل اللجان القومية، احتجاجاً على سلوك القيادة الرسمية المتخاذل. وحين بدأت المقاومة المسلحة، بدأت خارج عمل القيادة الرسمية. اذ أشعلتها مجموعة القسام الصغيرة جداً. ولقد استشهد القسام ومعظم صحبه، قبل اعلان المقاومة، في معركة بطولية، فانفجرت المقاومة الشعبية المسلحة.

إلّا أن ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ـ انتكست، لا بسبب القمع البريطاني فقط، ولا بسبب اغلاق حدود سورية ولبنان فحسب، بل لأن القيادة الرسمية ظلت قيادتها، مع انها لم تُشْعِل الانتفاضة، ، ولم توافق على خطها، ولان اللجان القومية، لم تتحول الى قوة تنظيمية شعبية؛ ولم تفرز قيادة جديدة، بديلاً للقيادة الرسمية المعروفة. ولما كانت القيادة الرسمية غير معنية بتنظيم الجماهير، وكان خطها يقوم على الحل السياسي، فان هذه القيادة، بذلت كل جهد لتعزيز وضعها، وتكريس خطها، واضعاف الخط الشعبي المقاوم.

وهذا ما حدث، اذ ان الخط الشعبي لم يعر اهتماماً لمسألة توحيد الشعب وتنظيمه، ولا لتكوين قيادة جديدة بديلة. ولذلك انتهت الثورة بمؤتمر مائدة مستديرة في لندن، شارك فيه ممثلون عن الحكومة البريطانية والجالية الصهيونية في فلسطين، والانظمة العربية، والقيادة الرسمية في فلسطين[1].

وتأتي الانتفاضة الراهنة، لتؤكد حقائق مماثلة؛ في أكثر من مجال. ومن ذلك:

١ ـ ان الانتفاضة بدأت عفوية، كما تؤكد مراجع كل المنظمات[2]، وتصريحات القيادات. وطبيعي ان تبدأ انتفاضة عفوية، حين لا تكون هنالك قيادة، تقود النضال. أمّا عندما تكون هناك قيادة، تقود النضال، منذ اثنين وعشرين عاماً، وتملك ما تملكه قيادة م.ت.ف. وفصائلها من أجهزة ودوائر وقوات ومكاتب وأموال، فان لذلك معانيه

ودلالاته. وأبسط هذه المعاني والدلالات عجز هذه القيادة وعدم شعبيتها، رغم ما تحاط به من هالات الشعبية، وما تملكه من امكانيات مالية وسياسية وعسكرية واعلامية.

ولو كان خط القيادة سليماً، وكانت تملك القدرة اللازمة لقيادة شعب، لما انفجرت الانتفاضة انفجاراً عفوياً، ولجاء انفجارها، ضمن اطار التخطيط القيادي.

٢ ـ ان الانتفاضة بدأت من اعمال التظاهر البسيطة، ومن رشق الحجارة. وهذا يتناقض مع خط القيادة وفصائلها التي كانت تشدد على خط الكفاح المسلح، باعتبار «السياسة من فوهة البندقية». وطبيعي ان تبدأ الجماهير، من التظاهر ورشق الحجارة، لتنتهي الى المقاومة المسلحة. أمّا ان يبدأ سنة ١٩٦٥ الكفاح المسلح، ليعود الجمهور الى رشق الحجارة، سنة ١٩٨٧، بدون كفاح مسلح. فهذا عود على بدء، لا يحدث إلاّ حين يشعر الجمهور ان تجربة ١٩٦٥ قد أصبحت عاجزة.

٣ ـ ان الانتفاضة، بدأت من اللجان الشعبية، كما بدأت انتفاضة ١٩٣٦ باللجان القومية. ومازالت اللجان الشعبية هي الأساس، كما تؤكد المراجع المتعددة[٣]. وهذا ما حدث سنة ١٩٣٦. ولكن قيادة المنظمة الآن، حاولت أن تؤكد سيطرتها على اللجان الشعبية بتكوين ما سُمّي القيادة الوطنية الموحدة. ورغم مرور ثلاث سنوات كاملة، فان القيادة الموحدة، مازالت غير قادرة على قيادة اللجان، الا فيما تقبله اللجان الشعبية. ولقد جرى مثل هذا التنازع في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وهو يجري الآن، دون ان يكون صراعاً مكشوفاً. لان اللجان الشعبية لا تريد صراعاً مكشوفاً، للمحافظة على وحدة الشعب، ولحرصها على وحدة المنظمة. ولان قيادة المنظمة لا تجد ضرورياً تفجير الخلاف، لان الزمن مازال يعمل لمصلحة قيادة المنظمة، ولأن الطرف الاميركي ـ الصهيوني مازال لم يقدم التنازلات اللازمة لجعل القيادة الفلسطينية، تعمل على وقف الانتفاضة.

٤ ـ أن الخط المساوم الذي كان يحكم القيادة الرسمية، سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، يحكم القيادة الرسمية اليوم. ويهم القيادة اليوم، ماهمّ قيادة الامس، وهو ترجيح كفة الحل الدولي، لا الحل المستند الى قوة الشعب. ولذلك فان قيادة اليوم، كقيادة الامس، لم تعن ببناء تنظيم شعبي حقيقي، ولا بناء قوات مقاتلة فاعلة، ولا تصليب ارادة الشعب. واتجهت، بدلاً من ذلك، الى البحث عن «حل دولي»، يقوم على التنازلات الأساسية.

وبالتالي، فان انتفاضة اليوم، ورغم صمودها ثلاث سنوات، مازالت تمر بمرحلة الخطر. لانها أعلنت الفورة الشعبية ضد العدو، دون أن تبني في الداخل التنظيم القادر على تحمل المسؤولية الكبيرة، ودون تكوّن القوى القادرة على تطوير المواجهة في كل يوم. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فان تشكيل القيادة الموحدة، واعتبار قيادة م. ت. ف قيادة الانتفاضة، يحمّل الانتفاضة اعباء الخط السياسي لقيادة المنظمة، وأوزار الخلل التنظيمي البنيوي فيها. اذ ان فرض بنية المنظمة على الانتفاضة، يحرم الانتفاضة من مصادر قوتها،

ويربطها بعوامل العجز والفساد والاستسلام المسيطرة على المنظمة.

ومن المؤسف أن يكون كل الذين يتحدثون عن الانتفاضة، لا يتناولون هذه القضية. وان تناولوها فلا يتناولونها بعمق[٤]، لحرصهم على عدم الاصطدام بقيادة المنظمة، أو لخشيتهم من ذلك، ولان بعضهم لا يرى هذا الخلل، وبعضهم الآخر، يرى عدم مناقشة هذه المسألة أجدى للانتفاضة.

أمّا نحن، فإننا نرى ان عدم مناقشة هذه المسألة، سيقود إلى تصفية الانتفاضة بسيوف قيادة المنظمة وأموالها، والحسابات الصغيرة لقيادتها ومراتبها واجهزتها، وبسبب عجز المعنيين من المناضلين عن وضع الخطط اللازمة لتطويرها وتجذيرها، واكسابها مقومات البقاء والانتصار.

ان الانتفاضة اذن، بحاجة الى دراسة معمقة، دراسة الواقع ودراسة الأهداف والبنى والآفاق. ولا يجوز الاكتفاء بالتمجيد، ولا اعتبارها «ثورة في الثورة» فقط، ولا القول ان: «استخدام مفهوم «ثورة في الثورة» يكون علمياً ومنطقياً ومشروعاً، لانه في الحالة المحددة، التي نعالجها، لا يعني انتقاصاً من قيمة الثورة الأم، ولا هو استبدال لها، والعكس صحيح. ان ثورة كانون ١٩٨٧، انما هي الامتداد الطبيعي والمنطقي للثورة الأم، لكل معاركها ونضالاتها. هي التتويج لخبراتها السياسية والعسكرية والتنظيمية والاعلامية والثقافية والجماهيرية. وبالتالي، فهي الوليد الشرعي لها، وتجسيد لارادتها المتجددة، ارادة الشعب العربي الفلسطيني، المصمم على انتزاع حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الوطنية المستقلة، على التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس العربية»[٥].

ومثل هذا الخطاب لا يدرس، انه يربط الجديد بالقديم، والحي بالميت، ولا يرى سمات كل منهما. وهذا ما تريده القيادة الرسمية في م. ت. ف، الحريصة على احتواء شعلة الانتفاضة، واخضاعها لمنطقها ومصالحها وأساليبها.

أما نحن. فحريصون «أولاً وأخيراً»، على: «تطوير الانتفاضة وتجذيرها، ودفعها في افق التحرير الناجز، وبكلام آخر: الوصول بالانتفاضة ومعها الى مستوى وعدها التاريخي العظيم، مستوى الثورة في الثورة»[٦].

ثانياً: الواقع المحيط بالانتفاضة. وتتطلب دراسة هذا الواقع، تقسيمه الى قطائع سياسية ثلاث، تسهيلاً للدراسة.

١ ـ الواقع العربي:

ان علاقة الواقع العربي، بالقضية الفلسطينية علاقة الكل بالجزء. ففلسطين جزء

من الوطن، والحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو، لم تفعل أكثر من ان رسمت خطاً وهمياً. هذا ما تشعر به جماهير فلسطين، منذ تحديد حدودها، مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن. ولكن العلاقة السياسية، اتخذت أشكالاً أكثر تعقيداً.

فعلى صعيد الجماهير العربية في فلسطين، ظل الارتباط بالوطن العربي سائداً، وظلت الحاجة الى هذا الارتباط تزداد، بمقدار ازدياد الخطر الصهيوني. ولهذا أيدت الجماهير العربية في فلسطين الناصرية، ورأت فيها خلاصها. وهذا شأنها مع كل قوة قومية، تبرز في مواجهة الامبريالية عامة، والاميركية خاصة. ويزداد الموقف الفلسطيني التزاماً بكل حدث أو موقف، يطرح المواجهة مع العدو الصهيوني.

وتبادل الجماهير العربية فلسطين الموقف عينه، فمنذ بدأ القتال، ضد الاستيطان الصهيوني، والجماهير العربية تتحرق للمشاركة فيه. ولقد شارك كثير من المقاتلين العرب، في كل المعارك التي خيضت في فلسطين، وخاصة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، والمقاومة الحالية ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠.

وكان للجماهير العربية دورها في دفع الحكومات العربية للمشاركة في كل الحروب التي خيضت على أرض فلسطين حتى ١٩٧٣.

إلّا أن الواقع الشعبي لا يتطابق، مع الواقع الرسمي. وهناك خلاف، في أكثر من صعيد. ومن ذلك:

١ ـ ان الانظمة، في معظمها، ترتبط بالامبريالية. وهي لذلك، تتجه لاحتواء الصراع العربي ـ الصهيوني، حتى لا يؤدي انفجاره الى اضطرابات وثورات. ومن هنا، فقد كانت الانظمة المرتبطة مع حل القضية الفلسطينية سلمياً، حتى تأمن شر الصراع اذا انفجر. وكان هذا الحل السلمي يتطلب لجم القوى المعادية للصهيونية وللامبريالية وتصفيتها. ولذلك، فان هذه الأنظمة لم تؤيد تطوير مقاومة عربية للمشروع الصهيوني، قبل ١٩٤٨. ولا أيدت ذلك، بعد ١٩٤٨، وكانت دائماً تربط الحل بالتوجه الى المركز الامبريالي المعني، الذي كان حكومة بريطانيا، حتى سنة ١٩٥٧، ثم أصبح حكومة الولايات المتحدة الاميركية.

وحين قامت حكومات غير مرتبطة، بدءاً من سنة ١٩٥٢، حاصرتها الامبريالية الاميركية، كما حدث مع مصر أيام جمال عبد الناصر، ووجهت لها ضربات عسكرية، كما حصل في الاعتداءات المتكررة، منذ ١٩٤٨، وفي الحروب المعروفة، سنة ١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، و ١٩٨٢.

وكان من نتيجة ذلك، أن تخلت معظم الانظمة، عن نمط المقاومة الذي برز، سنة ١٩٦٥، واحتضنه، من يحتضنه، وهو يتخلى عن برنامج المقاومة المسلحة، ويتبنى خط «العمل السياسي السلمي»، القائم على أساس «الحل الدولي الاستسلامي».

٢ ـ أن الانظمة التي ترفض خيار الحل السلمي، بشكل أو آخر، تعد للحل العسكري بطريقتها، المرتبطة ببناء الوحدة التي تريد، والقوات التي تراها ضرورية، وبتحقيق التصنيع والتحديث الخ.

٣ ـ إن النظام القطري العربي، يعمل على جعل حدود الاقطار حدود وطن، وحدود التقسيم الامبريالي حدود أمة. ولذلك، فان الحكومات القطرية، تعزز أوضاعها، ببناء فئات اجتماعية قطرية، وتشريبها الالتزام بالقطر وطناً. ويهدف ذلك الى توسيع قاعدة الفئات غير القومية، والى تبرير التهرب من الالتزام القومي.

وضمن هذا الاطار، تبلورت سياسات معادية للالتزام بتحرير فلسطين، أو خوض الصراع، من أجل أي قطر عربي آخر.

وفي هذا الجو نشأت «القطرية الفلسطينية» التي تحاول أن تنافس القطريات العربية الأخرى، وان تماثلها في امتلاك دولة.

ويتسم الواقع العربي بسمات ثلاث:

١ ـ التفكك والتنافر، لان الدولة القطرية، تريد ان تبرز وجودها بابراز هويتها، وحماية حدودها المصطنعة، وتربية «شعبها» بروح الولاء لقيادتها، لا بروح الولاء القومي.

وتعمل أكثر هذه الدول الى تفكيك المجتمع العربي، قبلياً وطائفياً، حتى تتمزق حركة الجماهير، وحتى يدور الصراع في الأرض، فيصبح الحُكْمُ حكماً.

٢ ـ الارتباط مع الامبريالية. وهو ما أظهرته السياسات الرجعية الاستسلامية، منذ قيام الدول العربية على أساس خريطة سايكس ـ بيكو.

٣ ـ ضعف الحركة الشعبية امام هذا الواقع، رغم كل النضالات والهبات والانتفاضات والانقلابات التي عرفها العرب، من ايام عرابي، سنة ١٨٨٢، حتى أيامنا.

وهذا الواقع، ، يُطْبق على الانتفاضة، كما أطبق على فلسطين، منذ بدء النضال، سنة ١٩٢٠، لمنع قيام الكيان الصهيوني.

وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم الانظمة، الى محاصرة الانتفاضة، بأشكال مختلفة، لا تفعل الانظمة غير المرتبطة بهذه السياسة، كل ما تستطيع فعله لانقاذها. أما حركة الجماهير، والاحزاب والقوى السياسية، فما زالت، رغم حماستها، دون تقديم الحد الأدنى الذي يجب أن تقدمه، بعد ثلاث سنوات من انطلاقة الانتفاضة.

وعلى كل المعنيين بمستقبل الانتفاضة ان يهتموا بهذا الأمر، لأن استمراره يهدد الانتفاضة فعلاً.

واذا كانت معظم الانظمة العربية غير معنية باستمرار الانتفاضة، وكان القسم الباقي من الانظمة، لا يخطط لاستمرارها، ولا يعمل لتطويرها، ولا يقدم متطلبات ذلك، وكانت الاحزاب السياسية والجماهير، تتغنى بأمجادها ولا تسهم إلّا بالقليل القليل من أجل

تطويرها وتجذيرها، يصبح بقاء الانتفاضة مرهوناً بقدرة جماهيرها داخل الارض المحتلة على الصمود فقط.

ان هذا الوضع يزيد علاقة الداخل الفلسطيني بالخارج العربي تأزماً وسلبية[٧].

٢ ـ الواقع الفلسطيني:

ان الواقع الفلسطيني جزء من الواقع العربي. الجماهير جزء من الجماهير، والطبقات جزء من الطبقات في الوطن العربي. ولما كانت فلسطين من الأطراف في كل العهود، فانها كانت تتجه دائماً الى القاهرة ودمشق وبغداد، مراكز الحضارة والسياسة في الوطن العربي.

ان هذا الواقع، جعل حركة الجماهير في فلسطين من حركة الجماهير العربية. ولذلك انتشرت في فلسطين الاحزاب التي انتشرت في محيطها، من البعث الى الشيوعيين، ومن حركة القوميين العرب الى الاخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي.

كما أن هذا الواقع، جعل حركة الطبقة المالكة والمتمولة جزءاً من مثيلاتها، في الاقطار العربية المجاورة.

وكانت هذه الطبقة، قبل ١٩٤٨، تطمح للوصول الى السلطة، مثل مثيلاتها حتى لو تم ذلك في ضوء معاهدة مع بريطانيا[٨]. ولكن احتلال الاجزاء الرئيسة من فلسطين، سنة ١٩٤٨، جعل اقساماً من هذه الطبقة، تقبل الاندماج مع الاردن، بينما ظلت اجزاء اخرى، تحاول المحافظة على حلمها، بقيام دولة فلسطينية. وهو ما فعلته القيادة الرسمية باعلان حكومة عموم فلسطين[٩].

وحين انطلقت المقاومة سنة ١٩٦٥، طرحت برنامج التحرير، ولكنها أخذت تبعث «القطرية الفلسطينية»، وتخطط لبعث قضية الدولة، حتى تبلور ذلك في المشروع المرحلي، سنة ١٩٧٣. وازداد تبلوراً بعد ذلك، ليظهر جلياً في برنامج الاستقلال، سنة ١٩٨٨.

ولا بُدّ لنا، ضمن اطار الواقع الفلسطيني، من بحث العوامل التالية:

١ ـ م. ت. ف: وهي القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، بالاجماع العربي الرسمي، وشبه الاجماع الدولي؛ مهما اختلفت المواقف، وتضاربت النوايا، وتنافرت المخططات.

ولا يجوز أن ننسى أن المنظمة أنشئت بقرار رسمي عربي، صدر عن قمة عربية، بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣[١٠]. وأنها عند ذلك، ضمت الكثير من الوجاهات التقليدية، كما أعلن المؤتمر الأول سنة ١٩٦٤[١١]. وان رئيسها أحمد الشقيري، هاجم الحزبية والحزبيين واختلف مع القوى الفلسطينية الطالعة، من فتح الى حركة القوميين العرب ـ الفرع الفلسطيني[١٢].

ودار صراع، حول المنظمة، أدى بقرار عربي أيضاً، نتيجة بروز الحاجة الى المقاومة

المسلحة، بعد ١٩٦٧، الى وصول قيادات الفصائل الى المجلس الوطني، وبالتالي، قيادة المنظمة سنة ١٩٦٨.

ولكن هذا التحول الذي حمل ياسر عرفات إلى رئاسة المنظمة، سنة ١٩٦٩، حمل أيضاً اتجاهاً الى الحل السياسي برز منذ ١٩٧٠، والى استقطاب القيادات التقليدية، والتقليدية الجديدة، من أجل «الانتقال السلمي»، الى الحل السلمي.

وعليه، فان المنظمة التي ولدت بميثاق قومي تحريري، وبنية عاجزة، من الوجاهات والموظفين، والوطنيين المتحمسين، ضمت اليها «الفصائل المقاتلة». وكان الأمل ان تتحول الى منظمة للمقاتلين. ولكنها أخذت تتحول، منذ ١٩٧٠ الى منظمة «الحل السلمي»، سياسياً، والى إطار لقوى الحل السلمي تنظيمياً. وتسارعت هذه العملية، ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤، ليبدأ التخلي، سنة ١٩٧٤ عن الميثاق، بتبني برنامج النقاط العشر. واستمرت هذه العملية، عبر قرارات المجالس الوطنية، لينتهي الأمر، باعلان بيان الاستقلال، القائم على القرارين ١٨١ و ٢٤٢. وكانت العملية التنظيمية قد تسارعت أيضاً، فأصبحت المنظمة إطار الساعين الى الحل السياسي، من القيادات التقليدية، أو من قيادات الفصائل التي تخلت عن خيار الكفاح المسلح. وبات هذا التحالف السياسي هو الغالب، في المنظمة، لان الذين عارضوه من داخلها، أجبروا على الخروج، بكل الوسائل.

وهكذا تطابقت المنظمة اطاراً وميثاقاً. كما كان يريد لها استسلاميو النظام العربي.

فهي من حيث الميثاق، تتبنى الخط العربي الرسمّي المنسجم مع القرارات الدوليّة التي لا تنفذ. وهي من حيث التنظيم منظمة هؤلاء المنسجمين مع السياسة العربية الرسمية، الداعية الى التسوية على أساس القرار ٢٤٢؛ وان وجدت معارضة، فهي ضعيفة، داخل الاطار، قوية خارجه.

ولما كانت المنظمة هي القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، وهي تملك قوات وأجهزة وأموالاً ودعماً رسمياً عربياً، فمن الطبيعي ان تكون مؤثرة في مجرى الاحداث. ومن مصادر قوة المنظمة:

١ ـ أنها بدأت من فراغ سياسي، وانها حشدت حولها الشعب على أساس الميثاق، وعلى أنها اطار لكل الشعب الفلسطيني.

٢ ـ أنها تجمع «الفصائل المقاتلة»، والوجاهات والشخصيات الوطنية، وتوحد صفوف هؤلاء بطرق فضفاضة وغامضة جعلت «الحل السياسي» هو الأساس، بالنسبة لاغلبية الملتزمين.

٣ ـ أنها تظل الاطار، في ظل غياب البديل الثوري الديمقراطي.

٤ ـ انها حصلت، ومازالت تحصل، على تأييد رسمي عربي مادي ومعنوي، رغم حصول خلافات او صدامات مع هذا النظام أو ذاك.

ولكن المنظمة، ورغم ذلك، تفتقد الى شروط القيادة الفعّاله في مجالات عملها

الأساسية؛ فهي:

١ ـ من حيث الخط السياسي، تنهج نهج احباط، منذ تبنت النقاط العشر، وقد تبلور هذا الخط، في نهج سياسي كامل، قائم على أساس الاعتراف، بالقرار ٢٤٢. وخط المنظمة الآن، هو الخط الذي عارضة الشعب في فلسطين، منذ ١٨٩٧، والذي ترفضه الجماهير العربية، ولا يمكن ان توافق عليه قيادة وطنية، وان ينسجم مع المصلحة القومية والسيادة القومية. وخط كهذا لا يمكن إلا أن يكون محبطاً.

٢ ـ من حيث البنية، تمثل المنظمة بنية مركبة، تتكون من ممثلي الاتجاه السياسي الداعي الى الحل السياسي القائم على التسوية السياسية، ومن موظفين كبار، ينسجمون مع هذا الخط، ويعملون ليصبحوا جزءً من الشرائح الاجتماعية المماثلة لهم في النظام العربي. وهم في الاغلب لا يُعْطون مَثَلاً نضالياً أو حتى نزيهاً وعاملاً.

وتقود هؤلاء جميعاً قيادة فردية، تلم حولها الاتباع الضعاف؛ والأزلام المستعدين لكل أشكال الخضوع المذل.

وتحكم التركيبة سياسة الترغيب أساساً، والاغراق في الثراء، والتمتع، واطلاق اليد في اموال الشعب وحُرُماته.

٣ ـ من حيث القدرة والكفاية، لا يتمتع أحد من رموز هذه التركيبة كلها، أو رؤوس أدواتها وموظفيها، بأية كفاية سياسية أو عسكرية أو أمنية، تؤهله لمركز قيادي سياسي أو وظيفي في أي مجال، لا مجال القيادة فقط.

ولهذا نجد مؤسسات المنظمة أكثر فساداً واهمالاً من مؤسسات الانظمة المتخلفة. ونجد موظفيها، والقائمين عليها، أكثر حرصاً على الراحة والمتعة والثراء الفاحش من رجال الدولة المتخلفة الفاسدة.

والمنظمة لهذا كله، لا تصلح لقيادة الانتفاضة، حتى لو لم يكن غيرها في الميدان، ولم يعترض عليها أحد. فكيف والذين يعترضون على هذه البنية كثر، وهم يزدادون كل يوم، لانهم يكتشفون في كل يوم معاناة الشعب، وتنعم «القادة» في العواصم العربية والدولية.

ورغم ذلك، فان هذه المنظمة مصرة على قيادة الانتفاضة، ومصرة على عدم السماح بأيةمناقشة لمظاهر هذا الخلل الذي لا يستطيع نفيه أحد. فكيف سيقود هذا الخلل الانتفاضة؟ والى أين؟

٢ ـ الفصائل: وهي المنظمات التي ضمّها اطار م. ت. ف، منذ انشائها. وهذه الفصائل قسمان:

الأول: مازال منتظماً، ضمن اطار م. ت. ف. وان كان هذا لا يمنع ان يكون خرج على اطار المنظمة، ورفض قيادتها سابقاً، كالشعبية، او لم يكن مقبولاً فيها، كالحزب الشيوعي الفلسطيني.

الثاني: مازل خارج المنظمة، رغم اجتماع الجزائر التوحيدي، سنة ١٩٨٨. ومن هذه الفصائل فصيلان شاركا في بناء المنظمة، منذ ١٩٦٨، هما الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)،

وهذه الفصائل تختلف حول الخط السياسي، لأنّ الذين يشاركون في قيادة المنظمة، أيدوا سياسة برنامج الاستقلال، وان تحفظت الشعبية على البند الخاص بالقرار ٢٤٢. أما الذين لا يشاركون في قيادة المنظمة، فلديهم موقف مضاد لهذا البرنامج.

ولكن هذا الخلاف السياسي لا يمنع التشابه أو التماثل في أمور أخرى، ومن ذلك:

آ ـ اعتبار م. ت. ف الاطار الذي يجب ان يجمع الفلسطينيين، والعمل على محاولة أخذ دور فيه.

ب ـ اعتماد نظام وظيفي واحد تقريباً للمتفرغين المدنيين والعسكريين.

جـ ـ اعتماد نظام عسكري واحد تقريباً، ونهج عسكري واحد، يعتبر العملية العسكرية نوعاً من الدعاوة السياسية.

د ـ بناء نظام مؤسسات متماثلة في كل الميادين، من التنظيم الى العمل العسكري والطبي والاعلامي.

وتشابهت في هذه البنية الخارجية مظاهر البيروقراطية والفساد في معظم الاحيان، مع خلافات كمية، حتى باتت منسجمة في مراتبها القيادية، مع بنية المنظمة، وان كانت قواعدها مازالت مختلفة، أو مختلفة نسبياً.

ولهذا صار المشاركون في قيادة المنظمة مجرد مؤيدين بلا تأثير كبير، أو مؤيدين بمعارضة لفظية، وظل الخارجون من قيادة المنظمة، منذ ١٩٨٣ مجرد معارضين، بلا حول ولا طول، وان توافر لهم التاريخ النضالي والعدد الوفير، ووجود قطاع شعبي كبير نسبياً، يؤيد أطروحاتهم في معارضة التسوية، ورفض الفساد والقيادة الفردية في قيادة المنظمة.

وأنتج ذلك وجود فصائل متعددة، لديها عدد كبير من المتفرغين في الخارج، ولكنها محدودة الفعالية سياسياً وعسكرياً وشعبياً، وذات نزعات غير ديمقراطية بدرجات متفاوتة.

وهذه الفصائل تثبت بممارستها، أنها غير قادرة على بناء القوى السياسية والعسكرية والشعبية، ولكنها متمسكة بما اعتادت عليه من عادات سلبية. وعاجزة عن الابداع السياسي والعسكري والثقافي. وهي حريصة على التنافر، أكثر من حرصها على الاتفاق، ومحورية أكثر منها جبهوية، وذاتية، أكثر مما هي ملتزمة بمبادىء وقيم واهداف.

٣ ـ النقابات والمنظمات الشعبية: وهي تغطي اسمياً العمال والكتاب والصحافيين والمرأة والشبيبة والمهندسين والمعلمين والحقوقيين. الخ، ولكنها في الحقيقة مجرد واجهات سياسية لقيادة المنظمة، وليس هناك قيادة نقابية واحدة، يمكن أن توصف بأنها نقابية أو شعبية. لان هذه القيادات عينت تعييناً، وان سمّي ذلك انتخاباً، وقبلت بالدور النقابي وبالتالي

السياسي المرسوم لها.

ولذلك لا تلعب النقابات والمنظمات الشعبية دوراً مهماً في حياة أعضائها أو حياة الشعب. وكل مهمتها الآن تغطية الدور السياسي لقيادة المنظمة.

٤ ـ الجماهير الفلسطينية: وهي جماهير خاضعة للاحتلال الصهيوني في كل فلسطين، أو موزعة في اقطار الطوق (الاردن، سورية، لبنان)، وهنا يوجد اغلبها، أو متناثرة في انحاء مختلفة من العالم.

والجماهير الفلسطينية، معادية للمشروع الصهيوني. وهي تؤكد ذلك في كل المناسبات، ولكنها مازالت، ورغم مرور حوالي مائة عام، على اعلان المشروع الصهيوني، غير منظمة، وغير معبأة. واذا كانت الانتفاضة قد عبأت قسماً من قواها في الداخل، فانها مازالت في الداخل الى حد، وفي الخارج عموماً تخضع للعفوية. وهذا ما يجعلها تعبّر عن ارادتها، خلال الهبات، أكثر مما تعبّر عنها في العمل المنظم.

ان هذه فرض الامور التالية:

١ ـ أن تكون أجهزة المنظمة وقيادتها، وهي اطار نضال الشعب، غير قادرة على رص الصفوف، وتعبئة الشعب، وتنظيم قواه، وقيادته بالدرجة المطلوبة من الحشد والجسارة والدقة، على طريق الانتصار. ولذلك كانت عبئاً، تبذر الاموال المجموعة، وتعطي أمثلة على الفساد والترهل، أكثر مما تعطي أمثلة على الفعالية والاندفاع.

٢ ـ ان تكون الفصائل عاجزة عن أداء الدور المطلوب منها، ازاء القضية عامة، والانتفاضة خاصة، إلاّ في الحدود الجزئية التي تقوم بها.

٣ ـ ان تكون النقابات والمنظمات الشعبية مجرد واجهات سياسية، لا تدفع ضيماً ولا ترد كيداً.

٤ ـ وان تكون الجماهير المتحمسة في الخارج غير مهيأة لعمل شيء فعال، غير إعلان التضامن بطرق عفوية؛ لا تتناسب مع مستوى الحماسة الشعبية.

٣ ـ الواقع الدولي:

ان الواقع الدولي المحيط بالقضية الفلسطينية واقع سلبي الآن. لان موقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية قد تراجع تراجعاً جذرياً، من موقف مؤيد للعرب، معادٍ للصهيونية والامبريالية، الى موقف غير معني رسمياً بالعرب، ومعني جدياً بالعلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وبالتالي مع الكيان الصهيوني.

وهذا الوضع هو الذي قاد الى عودة الامبريالية الاميركية لممارسة دورها الدولي بلا قيود.

ومع ان هذا الوضع مؤقت، وان قوى العدالة في العالم ستزداد، فإن الوضع الراهن، يُسهم في توفير الاجواء الملائمة لحماية العدو، وبالتالي تغطية القمع الوحشي الذي يمارسه العدو، بلا قيود.

إن كل ما قدمناه عربياً، ومنه الفلسطيني، ودولياً غير مشجع على الاطلاق. ورغم ذلك، فإن هذا هو واقع الانتفاضة الذي يجب أن نراه جيداً، لنعرف كيف يجب ان تستمر الانتفاضة في هذه الظروف الصعبة.

ثالثاً: الآفاق:

إن رؤية الآفاق، من خلال الواقع، هي الرؤية العلمية، ومعطيات الواقع، كما يبدو، غير مشجعة. فهل هذا يعني ان ندعو الانتفاضة الى التوقف، أو أن نعلن اضطرابنا امام الوقائع الدامغة؟

هنا نرى من الضروري أن نشير الى الحقائق التالية:

١ ـ ان الواقع لا يشمل الانظمة والبيروقراطية والفساد فقط، بل يشمل قوى الشعب، وارادته، وتصميم العازمين، وطموح الثوريين، وهذه كلها عوامل فاعلة في كتابة التاريخ.

٢ ـ ان الانتفاضة ولدت في مثل هذه الظروف الصعبة.

٣ ـ أننا عندما أشرنا الى هذه العوامل، كان هدفنا تحديد العوائق والاشكالات، لنستطيع ان نحدد أساليب المواجهة الناجعة.

والأساس في كل ذلك ثقتنا بارادة الشعب، وقدرة المناضلين على تحقيق الأهداف القومية.

وعليه، فإننا لا نرى الأفق عبر العوامل السلبية التي أشرنا اليها، بل عبر ما يختزنه الواقع من امكانات ثورية، وما يستطيع ان يفعله العقل من انجازات، وما تمثله الجماهير من ارادة ومطامح الخ..

وهذا يعني ان أمام الانتفاضة آفاقاً مفتوحة، يمكن أن تلخص بما يلي:

١ ـ الاستمرار بالوتيرة الحالية، وبقيادة م.ت.ف. الحالية، واسهام الفصائل، كما هي في الوقت الراهن. وهذا يعني التعايش مع العدو، القادر على تحمل هذا الحد من المواجهة لمدة أخرى، ومن ثم بداية التراجع.

٢ ـ الاستمرار مع تحسين كمي في الاداء الداخلي، وتطوير كمي في عمل المنظمة والفصائل في الخارج، وتحسن في الظروف العربية والدولية. وهذا يقود الى تحسين مستوى المواجهة، وبالتالي فرض تراجعات جزئية على الحكومة الاميركية، وتراجعات جزئية أخرى، ضمن اطار الكيان الصهيوني.

٣ ـ الاستمرار، مع تحديد برنامج تطوير الانتفاضة الى ثورة اشمل وأعمق، « لا بقوة الاستمرارية وحدها، بل بقوة المبنى الراسخ، والتنظيم الصلب، ووضوح الرؤيا»[١٣]؛ وربط ذلك بالعمل لاجراء تحويل جذري في بنى المنظمة والفصائل، وبناء علاقات حقيقية حميمة مع حركة الجماهير العربية، وقواها القومية والديمقراطية والثورية. وهذا يجعل الانتفاضة جزء عضوياً من مشروع تحرير.

فبأي أفق نسير؟

ان قضية الاستمرار والانقطاع، لا تناقش بجدية على الصعيد السياسي الفلسطيني، ان نوقشت أصلاً. لان القيادات العاجزة، وجدت في الانتفاضة مخرجاً لأزمتها، وغطاء لعجزها، ولذلك يكثر الحديث عن البطولات والانجازات، ولا تبحث العوائق والاشكالات.

أما على صعيد الفكر، داخل فلسطين وخارجها، فقد بدأنا نسمع حديث الاستمرار والانقطاع[١٤]، ولكن دون تحديد العوامل بدقة. وان كان الاتجاه السائد ان الانتفاضة «لا يمكنها ان تتوقف دون تغيير جذري في الواقع القائم» «ولم يعد، حتى سؤال الاستمرار قائماً أمامها بجدية (فذاك تحتمه ظروف موضوعية وايديولوجية متصلة بطبيعة الصراع، ودوافع اطرافه). انما يصبح السؤال الأهم من الآن فصاعداً: الاستمرار بأية حدة؟ بأية تكلفة، وفي أي اتجاه»[١٥].

وقد جرى بحث هذه المسألة على الصعيد العربي باشارات وتساؤلات عن مدى قدرة الشعب في الاراضي المحتلة على الاستمرار[١٦]. ولكن هذه التساؤلات لم تحدد عوامل الاستمرار وعوامل الانقطاع، واكتفت بالقول: «إن التأرجح بين عوامل الاستمرارية وعوامل الانقطاع، قد أسفر عن الطابع الدوري للانتفاضات الفلسطينية في الاعوام الثلاثة الأخيرة. ومن ثم، فانه ليس ثمة ما يقلق في توقع أن تنحسر تدريجياً الموجة الراهنة من الانتفاضة، اذ ان المهمة الحقيقية ليست في دفع الانتفاضة الراهنة للاستمرار بصورة اصطناعية، وانما اعداد الظروف لجعل الحلقة المقبلة من سلسلة الانتفاضات الفلسطينية ارقى كيفياً»[١٧].

ولكن ما هي عوامل الاستمرار؟ وما هي عوامل التوقف او الانقطاع؟ لم يناقش هذا الأمر جدياً حتى الآن.

لماذا؟ هنالك عدة أسباب:

الأول: أن المعنيين بمقاومة العدو الصهيوني، وجدوا في الانتفاضة مفاجأة مذهلة، سعدوا بها، وبالتالي، فانهم كانوا حريصين على استمرارها، وظلوا منذ انطلقت، مشغولين بالتغني بها، والحديث عن انجازاتها، في ظل التراجعات العربية عامة، والفلسطينية خاصة.

وكان هذا الحرص يدفع الى الدفاع عن الانتفاضة، وابراز عوامل نجاحها، وتجنب مناقشة اشكالاتها وعوائقها. وفي هذا استمرار لنهج التمني السائد في الساحة العربية، وهو نهج يخلط البحث بالأمل، والدراسة بالتمني، وقضايا العمل، بقضايا الرغبات.

الثاني: أن مناقشة عوامل الاستمرار وعوامل الانقطاع، تُخضع عوامل تدهور النظام العربي، وعلاقته باستمرار الانتفاضة وانقطاعها، وعوامل خط م.ت.ف. وبنيتها وعلاقته بالانتفاضة للدراسة المدققة. وهو ما سيؤدي الى النقد الحقيقي. وهذا النقد خطر، له تكاليفه، لانه يدخل أصحابه في مأزق الصراع مع الانظمة والمنظمة الذي لا تحمد عقباه.

الثالث: أن دراسة عوامل الاستمرار والانقطاع، تتطلب الدراسة المتعمقة للعوامل الذاتية والموضوعية، وهو ما يحتاج الى الجهد والتخصص والتدقيق في الاحتمالات. وهذا مالا يقدم عليه اغلب المثقفين العرب. ولولا كتب الاستشراف التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، لما وجدنا من ذلك إلّا النادر.

الرابع: ان قيادة م.ت.ف. وقيادات الفصائل، تعتبر ذلك من اختصاصها، ولذلك تعتبر أي خوض فيه مساساً بسيادتها، وانتهاكاً لحقوقها. ومع ذلك، فان مراكز الابحاث والتخطيط والاعلام في المنظمة لا تفعل ذلك. وهذا شأن الفصائل. ولا تقدم على ذلك قيادات الاحزاب والقوى السياسية العربية، بحجة انه شأن فلسطيني، ولانها لا تفعله على صعيد عملها القومي، أو عملها في اقطارها.

والمطلوب الآن، ان تدرس عوامل الاستمرار، وعوامل الانقطاع.

ونحن نرحب الآن بالاصوات التي أخذ تعلو من الداخل قائلة: «لم يعد كافياً التغني بانجازات الانتفاضة، وأصبح البحث عن تفعيل هذه الانجازات، وتحويلها الى عوامل سياسية هو الأساس، الى جانب البحث عن عوامل استمرارية الانتفاضة وتطويرها....»[١٨]. ونرى أن هذا الخط يجب ان يتبلور، ليصبح هادي المسيرة؛ وليكشف تهافت الخطاب العربي السائد حول الانتفاضة، ويدل جماهير الشعب المصممة على استمرار النضال، كيف تتحول العملية العفوية الى عملية ثورية منظمة واسعة شعبية، قادرة على مواجهة عدو قوي منظم، يملك القدرة العلمية والتخطيطية العالية.

أمّا استمرار الوضع الراهن، من التغني العربي بالانتفاضة، الى الاستثمار المبتذل الذي تحاوله قيادة المنظمة ومعظم قيادات الفصائل، والكثير من الوجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية، فانه عامل من عوامل الانقطاع.

ونرى من الضروري هنا ان نتوقف عند هذه الظاهرة، المتعلقة بغياب العقل السياسي النقدي من جهة، والعقل السياسي التخطيطي من جهة أخرى، خلال العقود الماضية من هذا القرن. ولقد ساد بالمقابل اعلام سياسي مبتذل يعظم الصغائر، ويهون الكبائر، ويمجد الانتصارات الوهمية، ويبرر الهزائم الفعلية، ويمنع البحث والحوار،

ويكرس الممارسات القمعيّة بأساليب متعددة واحتيالية.

ولذلك، فإننا مطالبون أن نكشف هذا النهج الاعلامي التبريري الاستسلامي. وان ندعو لنهج علمي بحثي، يحقق ويدقق، ويضع القضايا في نصابها. وان نعمل لقيام إعلام صادق امين، يخدم الوضوح والصراحة، ويعبىء تعبئة صحيحة فعالة، ليكون إعلام الشعب.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا ندعو الى دراسة الانتفاضة، واقعها وآفاقها قبل فوات الأوان، لنكتشف نقاط القوة، فنعمل على زيادتها قوة، ولنكتشف نقاط الضعف، فنعمل على تصفيتها.

وقناعتنا ان الاكتفاء بالتمجيد والتهليل، وتجنب البحث؛ وتغطية الثغرات والأخطاء، والقبول بالنتائج المترتبة على الحركة العفوية أو غير المنظمة جيداً، لا يقود الى الانتصارات الكبرى.

ولقد مضى على الانتفاضة الآن ثلاث سنوات، والكل يدغدغها بالتهليل والتمجيد. ومع ذلك، فلن نقول كفى تهليلاً وتمجيداً، كما قال آخرون. بل نقول نعم لمزيد من التهليل والتمجيد، لانها تستحق أكثر مما فعلنا جميعاً. ولكنها تحتاج أيضاً الى الاحتضان الحقيقي، الذي يتجسد في تبني حاجاتها، وتوفيرها. وتحتاج الى دراسة اشكالاتها الذاتية والموضوعية، ومساعدتها على فهمها وحلها. وعلى ذلك، فان المهمات ثلاث لا واحدة، والتمجيد واحدة منها، فلماذا نكتفي بواحدة، وننسى ما هو أجدى وأكثر ضرورة؟ ولماذا لا نبحث عن الاحتضان الحقيقي، ونتحدث في واجبات الجماهير العربية عامة، والفلسطينية خاصة؟ ولماذا لا نناقش قضية الاشكالات، ونسهم في دراستها ووضع مشاريع الحلول لها؟

ان ذلك كله، اذا قمنا به، لا يجعلنا مجرد متفرجين، بل يزجنا في المعركة. فهل نريد ذلك؟؟

ونحن نرى أننا ما دمنا معنيين بمستقبل فلسطين، فان علينا أن نناقش كل قضايا النضال لتحريرها.

وفي ميدان الانتفاضة، نرى من الضروري مناقشة القضايا التالية:

أولاً: اشكالية الخط السياسي؛ ان قضية الخط والبرنامج كانت، دائماً قضية مركزية في النضال لتحقيق التحرير السياسي والاجتماعي. وفي قضايا التحرير، يلعب الخط السياسي دوراً مركزياً؛ كما دلت كل التجارب الثورية. واذا كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وكل الفصائل، وم. ت. ف قد بدأت من برنامج التحرير والمقاومة المسلحة، فان الخط الرسمي للمنظمة، وللفصائل العاملة، ضمن اطارها الآن، ليس كذلك. انه خط التسوية السياسية، على أساس القرار ٢٤٢، رغم تحفظ الشعبية والعربية. وهو أيضاً خط العمل السياسي والشعبي والديبلوماسي أساساً، وليس خط المقاومة

المسلحة.

وتجري التعبئة العلنية، منذ ١٩٧٣، على الحل المرحلي سياسياً. ومنذ ذلك الحين، وخط المقاومة المسلحة يتراجع لمصلحة خط العمل السياسي والشعبي والدبلوماسي، مهما اختلفت التبريرات.

ولقد قاد هذا الى انقسام في المنظمة، لم يتمثل في عدد الفصائل التي تعمل خارجها الآن، ممثلة بجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني فقط، بل في حصول انشقاقات في فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني[١٩]، وخروج واسع من كل الفصائل، واضطراب وحدة الموقف الشعبي. ورغم بروز وحدة الفصائل العاملة، ضمن اطار المنظمة، إلاّ ان غلبة اتجاه الوحدة ظاهرياً، لا يدل على التسليم بالخط الرسمي، كما يبدو للمشاهد غير المطلع. كما أن الوحدة وراء المنظمة تخفي اشكاليتين:

الأولى: أن خط المنظمة الرسمي، هو خط القيادات والوجاهات المرتبط بالحل السياسي للنظام العربي. وتدعم هؤلاء اقسام من البرجوازية المالية والتجارية والعقارية في المدن والريف، التي كانت تبحث دائماً عن حل سياسي، عبر العلاقات مع الأنظمة العربية، وخاصة في الاردن ومصر. وهذه الفئات تدعم المنظمة بمقدار ما تلتزم بهذا الموقف، وبمقدار ما تعبر عن مصالحها.

وزاد دور هؤلاء، منذ بدأ البحث عن حل سياسي، بعد معركة ايلول ١٩٧٠. وتطور بعد برنامج النقاط العشر، ثم أصبح سياسة رسميّة علنية، بعد الخروج من بيروت: «حين تزايد التوجه الفلسطيني الداعي للتركيز على ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية من جهة، وفي الوقت الذي بدأ ينتقل فيه مركز الثقل الفلسطيني ليتركز في الأرض المحتلة من جهة ثانية، وخلال مرحلة تصاعد حدة المنافسة المبطنة بين المنظمة والاردن، حول كسب تأييد وأحقية تمثيل الفلسطينيين تحت الاحتلال، من جهة ثالثة»[٢٠]. إلاّ ان تأييد هذه الفئات الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية «... يبقي المجال مفتوحاً لامكانية ان تقوم هذه الزعامات، في أي وقت مستقبلي تجده مناسباً... بتغليب مصالحها الذاتية الضيقة على المصلحة الوطنية العامة»[٢١].

ونمت الى جانب هذه القيادات التقليدية قيادات جديدة، ارتبطت بخط الولاء لسياسة قيادة المنظمة هذه. وصارت هذه الشخصيات وتلك، التقليدية والجديدة، تمثل امام «العالم الخارجي» الواجهة الوطنية «للأرض المحتلة»[٢٢].

وهذه القيادة، قيادة اعلامية. مصدر قوتها الاول ارتباط اغلبيتها العظمى: «بالتيار المركزي داخل منظمة التحرير الفلسطينية...»[٢٣] ولذلك، فان: «تصاعد الحضور الاعلامي - السياسي» لهذه القيادات، «تم في مجمله داخل اوساط خارج نطاق الأرض المحتلة، وتركز على وجه التحديد داخل اوساط اسرائيلية وغربية. ولذلك لم يقترن هذا

الحضور بازدياد في شعبية هذه المجموعة محلياً. فهذه الشخصيات، بوجه عام، لا تتمتع بمد جماهيري واسع على نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك لا يمكن اعتبار انها، كمجموعة، تشكل قيادة تمثيلية للأرض المحتلة، بانفصال عن قيادة الخارج»[٢٤].

وقد تعرض بعض افراد هذه المجموعة: «نتيجة لتبني مواقف سياسية معينة بين الحين والآخر لانتقادات علنية شديدة» شنتها الفصائل، وخاصة اليسارية[٢٥].

ومن الجدير بالذكر أن اللجان الشعبية، حددت لهؤلاء دوراً ثانوياً، في الاعلام والاتصالات الخارجية، واحتفظت بكل ما عدا ذلك، من قرارات خطيرة كتحديد ساعات العمل، وفرض الضرائب، وتصفية العملاء الخ[٢٦].

هذه هي القيادات التي تمثل خط المنظمة الرسمي والاعلامي، وهي القيادات التي تمثل خط التحول في المنظمة باتجاه الاستسلام. وهي ليست قيادات نضالية وشعبية[٢٧]، ولكنها تمثل شرائح اجتماعية، توارثت هذا الموقف في فلسطين منذ وجود الانتداب والمشروع الصهيوني، وتوزعت بعد ١٩٤٨ على الولاءات العربية، توزع مصالحها.

الثانية: أن هناك جماهير ومراتب التحقت بالمنظمة وفصائلها، على أساس برنامج التحرير والمقاومة المسلحة. ولكن هؤلاء واصلوا العمل داخل المنظمة، باعتبارها اطاراً سياسياً، حتى لو كانوا لا يوافقون على خط قيادتها. ويرى بعض هؤلاء ان استمرار النضال سيكشف الخط الاستسلامي، وأن الوضع لا يحتمل انقساماً. ويرى بعضهم الآخر أن الظروف العربية صعبة، وأن قيادة المنظمة تتعرض للتآمر والحصار؛ فيبررون لها بعض ما تصنع، وان كانوا لا يوافقون عليه.

ولكن لا هؤلاء، ولا أولائك يمثلون موقف الشعب، لانه ليس حتماً مع اية تسوية، تمس قضيته، وهو يعبّر عن ذلك كلما وجد الى ذلك سبيلاً، كما تثبت الوقائع والاستقصاءات[٢٨].

ان هذا الاختلاط يضعف الحماسة النضالية، لانه يرفع الى القيادة في الداخل والخارج قيادات مساومة، لا تخوض النضال، ولا تدخل الصراع، وترى ان مهمتها الرئيسية، هي تسوية القضية. ثم ان هذه القيادات، تجعل شعار الدولة مكان شعار التحرير، فتضعف القضية عامة. وبدلاً من أن تشدد على أهمية النضال، تشدد على أهمية المناشدة والمساومة والكواليس، وهو ما تراه جماهير الشعب عبثاً، وما لا تقوم به، لانها تتركه عادة «للذوات» ومحترفي السياسة من غير المناضلين.

وكان طبيعيا ان يرتبط تبني هذا النمط بما يلي:

١ ـ انتهاج سياسة استسلامية، تقوم على التفريط، وانتهاك السيادة القومية، واعتماد اسلوب التعبئة الاستسلامية لاقناع الشعب بسياسة كهذه.

٢ ـ التخلي عن نهج المقاومة المسلحة، والاعتماد أساساً على أسلوب العمل السياسي والعمل

الدبلوماسي، في قضية تحتاج أساساً الى القوة المسلحة.

٣ ـ اعتماد قيادات ومراتب قيادية منسجمة مع خط الاستسلامي، وبالتالي فهي وجاهات، باحثة عن مصالح شخصية، وغير مستعدة للتضحية النضالية، ويتسم معظمها بالرخاوة والفساد.

٤ ـ اقامة بُنى هشة، لا تصلح لقيادة النضال، ولا حتى لرعاية الجمعيات الخيرية.

وفي الوقت الذي يعلن فيه الشعب هبته في وجه الاحتلال، تبادر هذه الوجاهات السياسية، وبعد مرور أشهر على انطلاق الانتفاضة، الى «المحاجة ان الوقت ناضح لتشن م. ت. ف مبادرة سلام حاسمة». ويبدأ في هذا الوقت الحديث العلني عن اعتراف متبادل بين م. ت. ف و«اسرائيل». ويكتب في هذا الوقت سري نسيبة: «ان القيادة الفلسطينية مدعوة الآن، أكثر من أي وقت، للاستفادة من الفرصة التاريخية التي ولدتها الانتفاضة، بتحويل طاقة الثورة الجماهيرية الهائلة، وترجمتها الى نتاج سياسي، بانشاء الدولة الفلسطينية على الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧»[٢٩].

وواضح ان هذه القيادات المعزولة عن الشعب، خافت المد الشعبي العارم، فأرادت «طيه» بمشروع كسيح، قبل ان يتمكن المد من اظهار قوته، وتفوت الفرصة.

وقامت قيادة المنظمة بالتقاط الفرصة، وأعلنت «مشروع السلام الفلسطيني»، لان القيادة الفلسطينية من الطينة عينها، ولأن هذه القيادة كانت تعمل دائما، على أساس «عدم الخروج من المولد بلا حمص».

وصار الهدف في ظل هذا التوجه البحث عن منافذ الحل السياسي، لا العمل لتطوير الانتفاضة وتجذيرها، وبناء قواعدها النضالية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجماهير، تخوض الصراع، وتقدم التضحيات، وتواصل التجارب، كان العمل السياسي للقيادات الرسمية، والقيادات التقليدية والجديدة المرتبطة بها في الأرض المحتلة، يعمل على إيجاد مرتكزات للحل السياسي.

ويزيد من مخاطر إشكالية الخط السياسي ما يلي:

١ ـ أنه جزء من خط عربي رسمي سائد، ومن سياسات فئات اجتماعية حاكمة ملتزمة بنهج الاستسلام السياسي، كما بينا آنفاً.

٢ ـ أنه جزء من خط سياسي دولي، تمثله القوى الامبريالية الرئيسية على الصعيد الدولي، وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الاميركية.

٣ ـ أن مواجهة هذا الخط، قد تراجعت على الصعيد العربي رسمياً وحزبياً، منذ ١٩٧٤، حتى أصبحت غير مؤثرة الآن.

٤ ـ أن مواجهة هذا الخط على الصعيد الدولي، قد تراجعت كلياً، منذ حدثت التحولات الجذرية في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية.

وفي كل ذلك مخاطر حقيقية على الانتفاضة. لان تحديد الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة هدفاً مرحلياً، يُجزىء القضية ووحدة الشعب، ويلتقي مع الأطراف الداعية الى التصفية، باسم التسوية. كما أن التحوّل من التحرير والمقاومة المسلحة، الى المفاوضة والمناشدة والحل السياسي، يسقط برنامج التحرير، ويجعل قوى الحل السياسي هي القوى الرئيسة في المعركة، مما يفقد المعركة قواها الرئيسة.

ثانياً: إشكالية القيادة والبنى التنظيمية. إن معارك التحرير عرفت قيادات وأشكالاً تنظيمية مختلفة. واختلفت هذه القيادات والبنى التنظيمية باختلاف قضايا التحرير، واختلاف أطراف الصراع في كل حالة.

وكان من انماط القيادات والبنى التنظيمية:

١ ـ القيادات والبنى التنظيمية التي مثلت البرجوازية في مطالبتها بالاستقلال، امام قوى امبريالية مأزومة ترحل (سورية ولبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥).

٢ ـ القيادات والبنى التنظيمية التي مثلت صراع جماهير الشعب ضد احتلال، أو احتلال استيطاني، كما هي حال الجزائر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ وجنوب افريقيا.

٣ ـ القيادات والبنى التنظيمية التي مثلت صراع الجماهير الشعبية، ضد الاحتلال والقوى الرجعية الداخلية (فيانتام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥).

وكانت هنالك علاقة بين طبيعة الصراع والقيادات والبنى التنظيمية. وكلما احتد الصراع، كان بحاجة الى قيادات أكثر صلابة واقدر تنظيمياً وابعدرؤية، والى بنى تنظيمية اصلب وأكفأ وأقدر على الحشد والقيادة.

ولما كان الصراع في فلسطين وعليها من أكثر الصراعات حدة وتعقيداً، لانه صراع مع قوة استيطانية، ممتدة عالمياً، تملك العلم والتكنولوجيا والقدرة على التنظيم، وتحظى بدعم أكبر قوة امبريالية عالمية، هي حكومات الولايات المتحدة الامريكية، فان هذا يفرض وجود قيادة نوعية صلبة قادرة ذات رؤية بعيدة، وبنى تنظيمية متماسكة فعّالة قادرة على خوض الصراع.

ورغم وضوح هذه القضية للقاصي والداني، فان القيادات والبنى التنظيمية، مازالت دون القيادات والبنى في النموذج الأول. ولو درسنا اسماء اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، او اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ولسائر المنظمات، لوجدنا أن أغلبية القيادات الساحقة لا تتمتع بأية كفاية سياسية أو عسكرية أو ادارية أو خلقية تسمح لها بقيادة عمل مثل الصراع مع العدو الصهيوني ـ الامبريالي. ولوجدنا باقي القيادات، إلّا ما ندر، يملك امكانات عادية، لا تؤهله للمرتبة الأولى.

ولو درسنا البنى التنظيمية، لاكتشفنا أيضاً، عدم كفايتها، وفعاليتها، وهشاشة تكوينها، وارتباك العلاقات فيها، واستشراء الفوضى والفساد والخمول والتخلف في

صفوفها.

ولأن هذه القيادات والبنى كذلك، فانها:

١ ـ لا تستطيع تطوير القوى النضالية داخل صفوفها، وفي صفوف الشعب؛ من حيث الكم والكيف.

٢ ـ لا تستطيع قيادة الشعب وتنظيم صفوفه وحشد قواه.

٣ ـ لا تستطيع ان تعبىء الشعب بروح التضحية والفداء، ولا ان تقدم المثل على العقلانية والثبات؛ ولا أن تطلق روح الابداع الثوري في صفوف الجماهير. وبالمقابل، فانها تعطي المثل على الضعف والانانية والتهرب، والثراء على حساب الشعب.

وهذا واضح لكل الشعب.

فكيف يمكن أن تكون هذه القيادات والبنى قيادة الانتفاضة؟

ورغم ذلك، فان هذه القيادات والبنى هي قيادة الانتفاضة، بمعنى من المعاني.

لان قوى الانتفاضة الداخلية، سواء كانت من القيادات التقليدية أو الجديدة المرتبطة بخط التسوية، أو كانت القوى الشعبية الفعلية التي تخوض الصراع عبر اللجان الشعبية والقوى الضاربة، وسواء كانت من اعضاء الفصائل، أو من جماهير الشعب، فانها تعتبر م.ت.ف منظمتها، وقيادة المنظمة قيادتها، رغم أية خلافات او انتقادات أو معارضة. ورغم وجود تيار على تناقض مع قيادة المنظمة، فان هذا التيار، لا يرفض المنظمة.

وهذه القيادات، ليست معنية الآن، بالانشقاق او ابراز بديل برنامجي او قيادي، مع انها قدمت اسلوباً نضالياً جديداً.

«فقد وقعت بفعل الانتفاضة تحولات في موازين قوة ونفوذ القوى السياسية داخل الأرض المحتلة، ولكنها لم تكن حتى الآن بالدرجة الكفيلة باحداث تغيير نوعي في تشكيلة هذه القوى، يخلخل العلاقات التقليدية القائمة فيما بينها من جهة، وبينها وبين القيادة الفلسطينية بالخارج من جهة ثانية»[٣٠].

ثم: «ان تعزيز مكانة القيادات التنظيمية للقوى الوطنية، داخل الأرض المحتلة، وتنامي تأثيرها في عملية صنع القرار الفلسطيني، بشكل عام، لم يغير من طبيعة علاقاتها التنظيمية بقيادات فصائلها في الخارج»[٣١].

واذا كان الداخل قد انطلق بالانتفاضة دون قرار، ومازال يمارسها دون رقابة مباشرة فاعلة. فان الداخل، مازال يقبل قيادة الخارج، رغم وجود معارضة سياسية وشعبية، وتناقضات سياسية وشعبية، مع القيادة الرسمية وبناها وبرامجها. وبدلاً من أن يؤثر الداخل بانتفاضته في الخارج، فيفرض تطوير القيادات والبنى، لتنسجم مع الوضع الجديد، يقوم الخارج بعملية تأثيربنيوية، تستهدف الامساك بزمام الداخل، عبرقنوات عدة ومن ذلك:

١ ـ ابراز القيادات التقليدية والجديدة، واعطاؤها دوراً أساسياً، حتى لو كان اعلامياً.

٢ ـ تكريس م. ت. ف وقيادتها قيادة سياسية وتنظيمية للانتفاضة باستخدام النفوذ السياسي، والامكانات المالية، والقوة التنظيمية، وكل أساليب الاخضاع والهيمنة.

٣ ـ اخضاع بنية الانتفاضة الشعبية للتنظيم الحركي.

وفي الوقت الذي تملك فيه قيادة المنظمة، وقيادات الفصائل، كل الامكانيات لممارسة ذلك، فان القوى المنظمة في الانتفاضة، والقوى الشعبية التي لم تلتزم بأية فصائل، لا تملك امكانات الاستقلال، لا نظرياً ولا عملياً.

ومن هنا يأتي خطر تكيف الانتفاضة، مع بنية المنظمة وفصائلها.

ان الذين لا يبحثون هاتين الاشكاليتين، لا يبحثون المخاطر المحيطة بالانتفاضة، ولا يفكرون بمستقبلها؛ ومستقبل القضية الفلسطينية ويتلهون بتمجيد الحجر، وتغطية القيادات والبنى والبرامج، حتى تحل كارثة أخرى، كما حدث في كل التجارب العربية السابقة.

والانتفاضة، مازالت مستمرة. فماذا حققت؟ وماذا لم تحقق؟.

حاول أكثر من باحث الاجابة على هذين السؤالين، وسنحاول هنا أن نشير إلى اجابتين:

١ ـ تقول الاجابة الاولى: «يعتقد الرومانسيونُ «المهولون» للنتائج ان الانتفاضة قد حققت نوعاً من المعجزات، ليس من شأنه ان يحقق الا بنوع من الانبياء، أو على ايدي عمالقة جبارين. بينما لا يعتقد الواقعيون «المهونون» لنتائجها، بأنها حققت، في أحسن الاحوال شيئاً أكثر من تعميق ازمات العدو المتأزم اصلاً ـ نفسياً وخلقياً وقانونياً، ثم سياسياً واقتصادياً. حيث فضحت أساليبه الوحشية، وانتهاكه لحقوق الانسان والحريات العامة، اذ جردته من ديمقراطيته، أمام الرأي العام العالمي، ودفعته الى التفكير جدياً، أكثر من أي وقت مضى، بالتسوية».

وتضيف الاجابة: «ولكن ما انجزته الانتفاضة على ارض الواقع، هو بالتأكيد أقل حجماً، من الادعاء الأول، وابعد تأثيراً من التواضع الثاني»[٣٢].

وبعد أن تقدم الاجابة الانجازات كلها، وتدخل في استشراف المستقبل تبدأ بالتالي، «لا يبدو ان الانتفاضة قد افرغت شحنتها جملة واحدة، أو تكاد، كغيرها من حركات النضال الشعبي المحلي والعالمي. ولا يبدو انها على وشك الانتهاء نهاية سعيدة سعادة التوقعات العربية غير المؤهلة. كما انه لا يمكن الرهان على انها وصلت اليوم، رغم انجازاتها القيمة، ما يصفه السياسيون النشطون عادة بمرحلة «العشرة امتار الاخيرة من السباق»، في انتظار جني ثمار الصمود الذي يؤهلها للتسابق على الدخول في مبادرات او مشاريع التسوية»[٣٣].

٢ ـ وتقول الاجابة الثانية: «. . . وأخذ الفلسطينيون، ينظرون بعين الغضب، الى المديح والاطراء الهادف الى تحميل الانتفاضة، أكثر مما تحمل، والى عزل الانتفاضة عن العوامل التي تسعى الى تفعيلها لتغيير ميزان القوى، خصوصاً بعد أن اتضح لصانعي الانتفاضة ان بوسعهم، في افضل الحالات، تغيير ميزان القوى في المناطق المحتلة، ولكنهم غير قادرين على تغيير موازين القوى في الشرق الاوسط».

«لقد انجزت الانتفاضة تحولاً في الرأي العام العالمي، أدى الى تعاطف مع الفلسطينيين، ولكن تحويله الى تضامن فعّال، يحتاج الى عوامل أخرى غير الانتفاضة».

«وقلبت الانتفاضة الاحتلال الاسرائيلي، الى مشروع خاسر، اقتصادياً وسياسياً، ولكنها لم تستطع ان تجعل اسرائيل عاجزة عن تحمل هذه الخسارة، فهناك عوامل دولية، يجب ان تتدخل لتجعل الخسارة افدح من القدرة على احتمالها».

«ودفعت الانتفاضة بحركة التحرر الوطني الفلسطينية، الى طرح مبادرتها السلمية، والى دفع الولايات المتحدة للدخول في حوار مع «م. ت. ف»، ولكن لم يكن باستطاعة الانتفاضة، ان تحول الحوار الى مفاوضات. كما لم يكن بمقدورها ان تمنع الولايات المتحدة، من محاولة استخدام الحوار اداة من أجل تحييد المنظمة»[٣٤].

والانتفاضة فعلاً، مازالت في اول الطريق، فاذا أردنا لها ان تسهم في تحقيق الاهداف، التي لم تتحقق، فيجب ان نفكر كيف تستمر، وكيف تتجذر، وكيف تتطور؟

فكيف يحدث ذلك؟

ان هذا يتطلب أمرين:

الاول: ان نحدد أهدافها.

والثاني: ان نحدد طريق تحقيق هذه الاهداف.

وهذا ما لم يحدث سابقاً.

فعلى الصعيد الأول: لم تُحدد طبيعتها ولا أهدافها. وأخذت التصريحات تطلق اهدافاً واوهاماً مختلفة. فباتت الدولة على مرمى حجر[٣٥]، واستناداً الى ذلك، أعلن بيان الاستقلال، وفتح «الحوار» مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية، واختارت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دولة الرئيس ووزير الخارجية، وعيّنت السفراء.

ولكن مرور ثلاث سنوات، كشف الاوهام. ورغم ذلك لم تُحدد الاهداف بعد. ومازال الذين ينتقدون عدم تحديد الاهداف، يتجنبون تحديدها.

فما هي هذه الاهداف؟

انها:

أولاً: اشراك اوسع جماهير الشعب في النضال ضد الاحتلال، من أجل تحطيم أجهزة سيطرته، واتاحة الفرصة لتحرير ارادة الجماهير من سطوته، والبدء ببناء القوة الشعبية

البديلة.

ثانياً: بناء القوى القادرة على مواصلة النضال لتحرير ارادة الشعب، والاجهاز على بقايا سلطات الاحتلال، وتحقيق الشروط اللازمة للعصيان الشامل في كل فلسطين، لا في الضفة وغزة فقط.

ثالثاً: اعداد أوسع الجماهير، واوسع القوى المنظمة لمعركة التحرير، عبر شل قدرات العدو على فرض سيطرته.

ولقد حققت الانتفاضة، لأنها انطلقت عفوية، ومازالت، عفوية، جزءً من المهمة الأولى. ولم تستعد لتحقيق سائر المهمات. لأن م.ت.ف، وفصائلها، لم تعد برامج لذلك[٣٦].

ومازالت الانتفاضة، بلا قيادة تدرس وتعبىء وتنظم، وتعد لتطوير القوى، وتحقيق الاهداف.

وما تفعله القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، لايعدو أن يكون تباهياً بقيادة الانتفاضة، وتوفير بعض الشروط للتحكم بها.

ومازالت اللجان الشعبية مجرد لجان محلية، تجرب وتجتهد، دون أن يساعدها أحد في مجال التخطيط والتدريب، وان كانت هناك مساعدات، فانها مساعدات مالية محدودة وغير منتظمة، ولغير مستحقيها في معظم الاحوال.

أمّا القيادة الموحدة، فانها:

١ ـ تضم اربع منظمات فقط، هي فتح عرفات، والشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، ثلاث منها مكرسة لسياسة التسوية كلياً.

٢ ـ لا تضم المستقلين الوطنيين، ولا أية منظمات أخرى[٣٧].

٣ ـ لا تجتمع هذه المنظمات الاربع على برنامج عمل، ولا نظام داخلي.

٤ ـ تنحصر صلة القيادة الموحدة باللجان الشعبية والتخصصية في المدن والقرى، بالنداء فقط[٣٨].

٥ ـ لاتتمتع بسلطة القيادة، لان قيادة م.ت.ف شكلت اللجنة السياسية ـ الاعلامية، التي «تعقد لقاءاتها في صالات الفنادق المريحة، وعلى مرأى وسمع من الاسرائيليين»، و «أخذت هذه اللجنة تحتل مكان القيادة الموحدة»[٣٩].

ولا تتعدى هذه القيادة صيغة التنسيق الآن[٤٠].

وهذا يعني ان بنية المنظمة وفصائلها في الخارج والداخل، وبنية القيادة الموحدة واللجان الشعبية في الداخل، لا تستطيع أن تخطو خطوات جدية، نحو المضي قدماً في تحقيق أهداف الانتفاضة.

فما هو طريق تحقيق هذه الأهداف؟

هنا ندخل في بحث الأمر الثاني.

وعلى هذا الصعيد، فإن تحديد طريق تحقيق هذه الاهداف ضروري لتحقيقها، واهمال دراسة هذا الأمر، كما تفعل قيادة م.ت.ف. والفصائل، لا يقود الى استمرار الانتفاضة، ولا الى انتصارها.

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف، يجب العمل على ما يلي:

١ ـ بلورة البرنامج السياسي، الذي يوحد اوسع قطاعات الشعب، ويرص صفوفها، ويعبر عن مصالحها ومطامحها. وهذا البرنامج هو برنامج التحرير، لا برنامج التسوية الذي غُطي باسم برنامج تقرير المصير والدولة.

٢ ـ بلورة البرنامج الكفاحي الذي يتضمن:

آ ـ بناء القوى القادرة على الاستمرار في المواجهة، والتصعيد المستمر، في النضال، واحباط مخططات العدو، ونقل المعركة من مستوى الى مستوى، ومن مرحلة الى مرحلة.

٢ ـ تطوير الأساليب النضالية التي تعطل قدرات العدو، وتزيد خسائره، وتجعل سيطرته غير ممكنة، واحتلاله غير ممكن.

وهذا يتطلب دراسة:

آ ـ تركيبة م.ت.ف والفصائل وقدراتها ودورها الراهن، وتأثيرها في الداخل والخارج.

ب ـ تركيبة اللجان الشعبية والقيادة الموحدة، ودور كل منها وامكاناتها وخبراتها.

جـ ـ دور الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج.

د ـ أساليب النضال الراهنة، ضرورتها وامكانيات تطويرها، وأساليب النضال الضرورية والممكنة.

ونحن نرى أن طبيعة قيادة م.ت.ف وخطها السياسي، وبنية المنظمة، وتركيبة الفصائل، لا تلبي شروط استمرار الانتفاضة، وتطوير قدراتها، ان لم تكن عائقاً جدياً في سبيل ذلك.

كما نرى أن دور االقيادة الموحدة دور غير مُوحد، لانه يضم تحالف قوى حريصة على الاستئثار، ويمثل التزاماً سياسياً، رغم الخلافات فيه، لا يُوحد الشعب.

ونرى ان اللجان الشعبية، مازالت تمارس دور قيادة تنفيذية، محدودة الصلاحيات، وأن دورها التخطيطي والاداري والسياسي أقل كثيراً، مما تتطلب قيادة النضال اليومي.

أما على صعيد الأساليب النضالية، فاننا نرى ضرورة بحث امكانيات تطوير كل أشكال العمل الشعبي، في مواجهة العدو، الى جانب بحث امكانيات تطوير كل أشكال المقاومة المسلحة.

وبعد ذلك، لا يمكن التفكير باستمرار الانتفاضة وتطويرها دون التفكير ببعدها القومي ودور الجماهير العربية.

لقد استمرت الانتفاضة ثلاث سنوات، ويجب ان تستمر، وان تتصاعد، وهذه مهمة قومية ثورية، وهي مهمة كل المعنيين بتحرير فلسطين، والمستقبل العربي.

---

١ ـ ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين، دار الطليعة.

٢ ـ احمد الديك: سوسيولوجيا الانتفاضة. الاعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعمر حلمي الغول: الانتفاضة ـ ثورة كانون: انجازات وآفاق. مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ١٩٩٠.

وخالد عايد: الانتفاضة الثورية في فلسطين، الابعاد الداخلية. دار الشروق ١٩٨٨.

٣ ـ احمد الديك: المرجع السابق.

٤ ـ عمر حلمي الغول: المرجع السابق.

٥ ـ عمر حلمي الغول: المرجع السابق، ص ٥٧.

٦ ـ عمر حلمي الغول: المرجع السابق.

٧ ـ ولقد كان هذا الواقع سلبياً.

٨ ـ الحاج أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين ـ مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة.

٩ ـ محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. الجزء الثاني، المكتبة العصرية، ص ٢١٠.

١٠ ـ م. ت. ف: المؤتمر الفلسطيني الاول. ص ١.

١١ ـ م. ت. ف: المرجع السابق ص ٢.

١٢ ـ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٣٩٢

١٣ ـ عزمي بشارة: ملاحظات ثلاث مع نهاية العام الثالث. جريدة الحياة ١٢/١٢/ ١٩٩٠.

١٤ ـ حلقة نقاشية: الانتفاضة الفلسطينية ـ السياق التاريخي، القوى الفاعلة، المسار والمستقبل، المستقبل العربي العدد ١١١ ـ ٥/١٩٨٨ ص ٢١.

وندوة: آفاق القضية الفلسطينية بعد عامين من الانتفاضة. المستقبل العربي. العدد ١٣٤ ـ ٤/ ١٩٩٠، ص ١٠٨.

وكان د. زياد ابو عمرو قد كتب دراسة مبكرة عن «الانتفاضة: اسبابها وعوامل استمرارها». نشرتها الجمعية الاكاديمية للشؤون الدولية ـ القدس الشريف ايار ١٩٨٩. وقد عدد عوامل الاستمرار فقط.

١٥ ـ سالم ساري: الابداعية الجمعية والانتفاضة الفلسطينية. المستقبل العربي العدد ١٤٢ ـ ١٢/ ١٩٩٠ ص ٢٠.

١٦ ـ ندوة: آفاق القضية الفلسطينية. مرجع سابق. المستقبل العربي ١٣٤/ ٤ ـ ١٩٩٠.

١٧ ـ حلقة نقاشية. مرجع سابق. المستقبل العربي العدد ١١١ ـ ٥/١٩٨٨ ص ٢٢.

١٨ ـ عزمي بشارة: المرجع السابق.

١٩ ـ فهنالك الآن: حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) بقيادة ياسر عرفات. وهناك فتح ـ القيادة المؤقتة. وهناك فتح ـ المجلس الثوري. وهناك الحزب الشيوعي الفلسطيني، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.

٢٠ ـ د. علي الجرباوي: الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بحث في النخبة السياسية. دار الطليعة ١٩٨٩، ص ٢٨

٢١ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ص ٢٩.

٢٢ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ص ٣٠.

٢٤ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ٣١.

٢٥ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ٣٢.

٢٦ ـ احمد الديك: المرجع السابق.

٢٧ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ص ٣١.

Helena Çobban: The PLO And The Intifada: middle East Journal. Vol.44, NO.2 SPRING 1990. P.P 225 - 227-225

٢٨ ـ ان كل استطلاعات الرأي التي أجريت دلت على تمسك الشعب بالتحرير والمقاومة المسلحة.

٢٩ ـ Helena Cobban: Ibid. P.P 223

٣٠ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ص ١٥.

٣١ ـ د. علي الجرباوي: المرجع السابق، ص ٨١.

٣٢ ـ سالم ساري: المرجع السابق، ص ١٦.

٣٣ ـ سالم ساري: المرجع السابق، ص ١٩

٣٤ ـ عزمي بشارة: المرجع السابق.

٣٥ ـ عمر حلمي الغول: اشكالات ومعضلات الانتفاضة. بحث قُدم للندوة التي اقامها اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين ـ فرع سورية، ولجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية في دمشق بمناسبة مرور ثلاث سنوات على انطلاقة الانتفاضة ١٧ ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٠.

٣٦ ـ عمر حلمي: المرجع السابق.

٣٧ ـ عمر حلمي: المرجع السابق.

٣٨ ـ عمر حلمي: المرجع السابق.

٣٩ ـ عمر حلمي: المرجع السابق.

٤٠ ـ عمر حلمي: المرجع السابق.

اطلالة على التعليم الجامعي والجامعات في فلسطين المحتلة

نافذ أبو حسنة*

مدخل وتوضيحات:

تنقسم هذه الاطلالة الى جزئين، يختص الاول منهما بواقع التعليم، للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، عام ١٩٤٨، والتي يقوم عليها الكيان الصهيوني.

فيما يكون نصيب الجزء الثاني، الجامعات والتعليم الجامعي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م. ويأتي هذا التقسيم، بالنظر لاختلاف الظروف القائمة في كل من منطقتي الاحتلال الأولى والثانية، على أصعدة مختلفة.

ومع أن غرض هذه الاطلالة، هو التعليم الجامعي والجامعات فقط، في فلسطين المحتلة، فإننا وجدنا من الضروري، الإشارة إلى واقع مراحل التعليم المختلفة في الأراضي

* باحث من فلسطين.

المحتلة عام ١٩٤٨ م. وذلك بسبب من عدم وجود تعليم جامعي خاص بالفلسطينيين من ناحية، ولأن الحديث عن ظروف التعليم الجامعي هنا، لايستقيم بدون التطرق إلى المراحل الأدنى، التي يرتبط واقعها وطبيعة مشكلاتها إلى حد بعيد، بواقع ومشكلات التعليم الجامعي، حتى أن الأخيرة تبدو كامتداد للأولى، من ناحية أخرى.

وفي التعامل مع هذا الشكل من التقسيم، والتناول في إطلالتنا هذه يجب ألا يغيب عن بالنا أمران:

الاول: إن سلوك الاحتلال تجاه تعليم الفلسطينيين، هو من طبيعة واحدة، في كلا المنطقتين، وإن اختلفت أشكال تجلياته، باختلاف النظرة إلى كل من منطقتي الاحتلال، حيث يقوم على الأولى كيانه، وتعامل الأخرى كمنطقة محتلة.

الثاني: إن مشكلات مراحل التعليم الأدنى في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ترتبط هي الأخرى بمشكلات التعليم الجامعي، ولكن تناولها هنا، قد يخرج بنا عن غرض الموضوع. وهي مشكلات ربما تعالج في بحث آخر من بحوث هذا المحور.

الجزء الأول

واقع تعليم العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ م:

بعد قيام الكيان الصهيوني، كان الصهاينة أمام خيارين، في التعامل مع العرب الفلسطينيين داخل حدود هذا الكيان. أما التهجير، وإما الاستيعاب والدمج وعملياً فقد جرى العمل ضمن الخيارين وفق الظروف المتاحة لكل منهما وكما اصطدم الخيار الأول بتمسك الفلسطينيين بأرضهم فإن التوجه نحو الدمج والامتصاص، احتل المكانة الاولى. ولقد كانت واضحة أمام الصهاينة أهمية التعليم في تشكيل وعي الفلسطينيين، وجعلهم قوة أكثر خطراً لذلك ارتؤي:

١ - حرمانهم من فرصة التعليم.

٢ - او توجيهه (ان حصل) في مسارات محددة، تخدم الاهداف الصهيونية.

نلمس هذين الاتجاهين في الخطاب والسلوك الصهيونيين. فقد عبر عن الإتجاه الاول، مثل هذا القول (لاوري لوبراني): «لو لم يكن ثمة طلبة عرب، لكان الوضع خير وأبقى، لو بقي العرب حمالي حطب وسقائي ماء، لربما كان أسهل أن نتحكم فيهم»(١).

أما الاتجاه الثاني، فقد عبرت عنه «وثيقة يادين» - نائب وزير تربية - سابق عام ١٩٧٢ م، والتي جاء في البند الثالث منها: «وضع خطة لجعل امتصاص العرب في «اسرائيل» اقتصاديا واجتماعيا اسهل،» و«تعليم التوافق مع القيم التي قبل بها المجتمع «الاسرائيلي»(٢)، ويبرز هذا الاتجاه على نحو أكثر وضوحا في قانوني التعليم الاجباري

(١٩٤٩) والحكومي (١٩٥٣)، حيث تتحدد اهداف التعليم في الكيان، بأنها ترمي الى «ارساء التعليم ضمن الثقافة اليهودية، والولاء للدولة وللشعب اليهودي»(٣). وهذا يعني، تحديد الكيفية التي يجب أن يتعلم بها الفلسطينيون، وظروف هذا التعليم. ويمكن رصد الواقع المحيط بتعليم العرب الفلسطينيين في الكيان الصهيوني، بالتعرض للنقاط التالية:

١ ـ خدمات التعليم: قُسِّم العرب الفلسطينيون هنا الى ثلاثة فئات، عرب، دروز، بدو. وجرى التركيز على اظهار تمايزات مختلقة بين هذه الفئات، انعكست في وجه من الوجوه على خدمات التعليم، وطبيعة المناهج المقررة. وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا التقسيم يشكل احدى صعوبات البحث، في واقع تعليم العرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ م. ومع ذلك، يمكن اجمال القول عن واقع التعليم، بانه سيء جدا حتى مع بعض التفاوت في الخدمات المقدمة لفئة دون أخرى.

● يبين مشهد خدمات التعليم المقدمة للعرب الفلسطينيين، النية الصهيونية المقيمة في حرمانهم من فرص التعلم. فعلى صعيد المدارس والصفوف، تظهر الحاجة إلى خمسة الاف فصل «صف»(٤). وتحدد المصادر الصهيونية النقص في صفوف المرحلة الابتدائية لعام ١٩٨٨ بـ «٩٠٠»(٥) صف، وهو نقص أدى حسب المصادر ذاتها، الى خلق ازدحام في الصفوف، وصل الى «٤٤» تلميذا «فيما يجري استئجار الغرف المعدة كحوانيت لتحويلها مؤقتا الى غرف دراسية، وسط ظروف صعبة وخطرة»(٦). وفي أم الفحم، على سبيل المثال، «جرى استئجار «٧٠» غرفة لاتصلح اطلاقاً للتدريس، فهي في الأصل مستودعات أو كراجات ومعظمها بدون مياه أو مراحيض أو أية وسائل للتدفئة، وتحويلها الى صفوف مدرسية(٧). وتبدو المسألة أكثر سوءا، فيما يتعلق بالمدارس الاعدادية والثانوية. وعلى سبيل المثال، فان عدد الذين خرجوا من المدرسة الابتدائية، ولم يجدوا أية مدارس اعدادية أو ثانوية لاستيعابهم في بلدة باقة الغربية وحدها، يصل الى «٤٠٠» طالب(٨). وعادة مايجري التذرع بنقص الامكانات اللازمة لانشاء مدارس، أو افتتاح صفوف دراسية، جديدة، واذا جرى حل هذه المشكلة، جاء التذرع بنقص الاراضي. كما حصل في مدينة الناصرة، اذ رفضت طلبات لانشاء مدارس عربية في المدينة بذريعة قلة الأراضي، في حين جرت مصادرة هذه الأراضي لاغراض الاستيطان(٩). مثل هذه المفارقة توضح بجلاء أهداف الصهاينة.

● الى ذلك يحتل نقص المعلمين، وانعدام كفاءتهم، وتحديدا للمرحلة الابتدائية، مكانة مميزة في الظروف السيئة، لتعليم العرب الفلسطينيين، اذ أن المعهدين الخاصين بتدريب المعلمين في حيفا ويافا، لايمكنها تغطية الحاجات المتزايدة لمعلمين أكفاء. ويتناقص بشكل تدريجي، عدد المنتسبين لهذين المعهدين، بسبب الاجراءات الصهيونية الهادفة الى عرقلة عملهما. اذ تطلب الادارة استبيانات خاصة، ترسل الى وزارة التربية والتعليم، التي ترسلها بدورها الى «الشين بيت» (جهاز الأمن الداخلي). ليتولى عملية الفرز بحيث يحرم المتقدمون

الوطنيون من الالتحاق بالمعهد. وكمثال على الانخفاض ودور الشين بيت فقد كان عدد المنتسبين عام ٧٦/٧٥ «٨١٣» وفي عام ٨٣/٨٢ وصل الى ٣٦٥ فقط. أما في عام ٧٩/٧٨ فقد أدى امتحان القبول / ٨٥٠/ طالبا، نجح منهم أقل من ٥٠٪، ولكن عدد الذين قبلوا أخيرا كان «١٢٥» فقط(١٠). ولا يتوقف دور الاجراءات التعسفية لجهاز الشين بيت عند هذا الحد، اذ تجري عمليات الفصل والطرد والنقل التعسفي للمعلمين الاكفاء والوطنيين، مما أوجد حالة من العزوف عن الالتحاق بمعاهد تدريب المعلمين. أما في المدارس الاعدادية والثانوية، فيتحسن مستوى المعلمين نسبيا، بسبب اقبال خريجي الجامعات على العمل كمدرسين، جراء انعدام فرص التوظيف الأخرى في مجال تخصصاتهم.

● تعاني المدارس من التأخير المتعمد في توزيع الكتب، ونقص خطير في وسائل الايضاح والمختبرات.

٢ ـ الاوضاع الاقتصادية:

تلعب الظروف الاقتصادية السيئة، دورا في انخفاض «معدل التسجيل بشكل دراماتيكي، عند الطلاب الفلسطينيين، بعد المرحلة الابتدائية(١١)، فالتعليم الثانوي غير مجاني، وهو باهظ التكاليف، فيما لايستفيد العرب من الاعفاءات المقدمة للعائلات متعددة الأبناء، كما هي الحال، بالنسبة للمستوطنين. وبالمقابل، يجري فتح سوق العمل بأجور مغرية، قياسا الى الظروف الاقتصادية الصعبة، أمام الطلبة العرب. وإذا أضفنا الى كل ذلك، صعوبات ما بعد التخرج من الثانوية، سواء لجهة التسجيل في الجامعات، أو لجهة الحصول على وظيفة مناسبة، تتضح أسباب نسبة التساقط المرتفعة، والتي تزيد عن ٥٥٪ ما بين المرحلتين الابتدائية والثانوية(١٢)، كما يوضح الجدول رقم «١»:

جدول رقم «١»

التساقط مابين المرحلتين الابتدائية والثانوية

الصف	السنة	السنة
	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢
التاسع	١١٣٩٥	١٢٠٦٧
العاشر	٨٦٨٩	٩٠٤٣
الحادي عشر	٦١٠٠	٦٧٠٤
الثاني عشر	٥٤٤٩	٥٦٤٠

ويجب التنبه، الى أن هذه الارقام لاتعكس الواقع الحقيقي. فهي تتحدث عن المسجلين فقط، فقد وجد في قرية عين ماهل العربية مثلا، ان عدد المداومين في المدرسة الثانوية، يقل بنسبة ٥٠٪ عن المسجلين. وتبين ان الـ ٥٠٪ الاخرين، توجهوا للعمل في الموسم الزراعي بأجور مغرية[١٣]. بالمقابل، فان التعليم الثانوي المهني يواجه عقبات كثيرة، واذا جرى التفات نسبي، الى افتتاح مدارس مهنية، بسبب الحاجة الى عمالة عربية مؤهلة نسبيا، فقد جرى اهمال الثانويات الزراعية (لايوجد سوى ثانويتين زراعيتين للعرب). كما أن الدارسين في المدارس المهنية والزراعية، لايؤهلون الى امتحان الثانوية العامة (البغروت)، مما خلق حالة عزوف عن هذا النوع من المدارس[١٥]، ويبين الجدول رقم «٢» توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية الثلاث ماقبل الجامعية:

جدول رقم «٢»[١٦]

التلاميذ والمدارس والمعلمون العرب الفلسطينيون حسب المرحلة التعليمية

(فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧) ١٩٨٥/١٩٨٦.

المرحلة التعليمية	تلاميذ	مدارس	معلمون
ابتدائية	١٣٩٣٤٧	٣٢٠	٥٥٣٠
اعدادية	٢٢٣٥٧	٥٥	١٢٨٠
ثانوية	٣٣٥٣٧	١٠٣	١٩٢٠
المجموع	١٩٥٢٤١	٣٨٨	٨٧٣٠

●الثانوية: تشمل المدارس المهنية والزراعية. وعموما يتركز التعليم الثانوي على الشعبة الادبية.

٣ ـ المناهج:

ان المناهج الموضوعة للتلاميذ والطلبة العرب في الكيان، مكرسة لخدمة الاهداف الصهيونية. وباستقرائها تتكامل الصورة حول السياسة التعليمية للاحتلال. فهذه المناهج تهدف الى:

١ ـ غرس روح العدمية القومية لدى الطالب العربي.

٢ ـ تكريس الولاء الكامل «لدولة اسرائيل».

٣ ـ تكريس فكرة الحق التاريخي.

٤ ـ تشويه التاريخ العربي.

٥ ـ تصوير الحضارة العربية كحضارة منقولة عن حضارات سبقتها عبر الترجمة.

٦ ـ ابراز تفوق اليهود على العرب[١٧]. ويمكننا تبين ذلك على نحو اوضح من خلال الجدول رقم «٣» المخصص لتوزيع ساعات مادة التاريخ في المرحلتين الاعدادية والثانوية.

جدول رقم «٣»[١٨]

توزيع ساعات مادة التاريخ

	الصف	تاريخ عربي	تاريخ عبري	تاريخ عام	المجموع
المرحلة المتوسطة	٧	٢	١٠	٤٨	٦٠
	٨	٨	٣٠	٢٢	٦٠
	٩	٠	٣٠	٦٦	٩٦
المرحلة الثانوية	١٠	٣٢	٩	٢٣	٦٤
	١١	١٥	٩٨	١٢٨	
	١٢	٧٣	٥٥	١٩٢	٣٢٠

واضح من الجدول السابق، التركيز على التاريخ العبري في المرحلة المتوسطة، وتحتل التراتبية اهمية بالغة هنا. فالتركيز على التاريخ اليهودي في المرحلة الاولى، يضع الطالب في حالة مقارنة مع التاريخ العربي المعروض بصورة مشوهة في المرحلة الثانية، هذا دون ان يفوتنا كون ساعات التاريخ العام، مخصصة في جزء كبير منها لاسهام اليهود في الحضارة الانسانية، وتصوير العرب كقوة هامشية، وبدون أي اسهام حضاري. وعلى هذا النحو، يهدف برنامج تعليم العرب، الذي وضعه مخططون صهيونيون، الى سلخ الاجيال العربية الصاعدة، عن تراثها وتاريخها وآدابها، واحساسها القومي، وغرس الشعور بالضعف امام السوبرمان «الاسرائيلي»[١٩].

التعليم الجامعي:

تعود رغبة الفلسطينيين الى انشاء جامعة فلسطينية، الى عهد الانتداب البريطاني[٢٠]. وهي رغبة اصطدمت، وما تزال بالرفض الصهيوني، فبينما خضع

البريطانيون ايام الانتداب للضغوط الصهيونية، ووعدهم بانشاء الوطن اليهودي، رافضين منح الفلسطينيين حق انشاء جامعة، يرفض الصهاينة اليوم اي رغبة من هذا القبيل، في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ولذلك لم يجد الطلبة العرب الفلسطينيون، الراغبون في الدراسة الجامعية، من فرصة أمامهم، سوى الالتحاق بالجامعات الصهيونية، أو المغادرة للدراسة في جامعات خارج الوطن المحتل.

واذا أدرنا الاقتراب من واقع التعليم الجامعي للعرب الفلسطينيين هنا، وجدنا امتداداً للمكشلات والمعوقات المتعرض لها سابقا، فيما يتعلق بمراحل التعليم الاولى. فالظروف الاقتصادية التي جعلت المدارس الثانوية حكراً على الميسورين، هي ذات الظروف التي تمنع الكثيرين من الالتحاق بالجامعة. واذا كان طلاب صفوف «السادس والسابع» في المدارس العربية، يدرسون (٢٥ ساعة) في الاسبوع اي «اقل بحوالي ١٠ ساعات عن اليهود»[٢١]، فان طلبة الجامعة العرب يدرسون اقل بكثير بسبب الملاحقة والضغوط، أو الاضطرار الى العمل بجانب الدراسة.

وعمليا، فان سوء اوضاع التعليم الثانوي، وانخفاض نسبة خريجي المدارس الثانوية، يقلل من عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي. وعلى صعيد ظروف هذا التعليم حصرا، يطالعنا سلوك صهيوني، أشد شراسة، في السعي الى حرمان العرب من التعلم. ذلك انه على الرغم من سنوات الاحتلال الطويلة، وفرض مناهج تهدف الى طمس الهوية القومية، فان العرب الفلسطينيين يبدون ضروباً مختلفة مع المقاومة، يلعب فيها المثقفون وطلبة الجامعات دوراً حاسما. وهذا مادفع الصهاينة، نحو البحث في كل السبل الممكنة، لتقليل عدد المتعلمين والملتحقين بالجامعات اذ يشير تقرير سري يعرف بتقرير (كوينغ)، الى سلسلة من الاجراءات، الهادفة الى التقليل من مخاطر التعليم الجامعي للعرب، ومنها:

١ - تسهيل السفر للخارج من أجل الدراسة، وتعقيد اجراءات العودة، والحصول على الوظيفة. وتهدف هذه السياسة الى تشجيعهم على الهجرة.

٢ - تطبيق مقاييس صارمة على جميع المستويات، لمواجهة مختلف الحوافز والمشاعر الوطنية، بين طلبة الكليات والجامعات الخ[٢٢].

وهناك سلسلة من الاجراءات الاخرى، بهدف عرقلة دخول الطلبة الى الجامعات منها: ١ - تأخير اعلان نتائج الثانوية العامة. ٢ - ارتباط القبول بوساطة سياسية. ٣ - منع الدخول الى كليات محددة، وعلى سبيل المثال، اشترط الدخول الى كلية الطب في عام ١٩٧٣/١٩٧٢، ان يكون الطالب قد انهى خدمة قومية (خدمة في الجيش)[٢٣]. كما يُعمد الى اجراء مايعرف بـ «اختبار الذكاء» وهو بحسب مختصين تربويين، لايشبه الاختبارات العادية ويحرم عن طريقه، العديد من الفلسطينيين من دخول الجامعة، فالاختبار المذكور

معد لملائمة نمط التعليم الذي يتلقاه اليهود [الصهاينة][٢٤] والى ذلك «تضاف الرسوم الجامعية المرتفعة»، ولايحصل العرب على اي شكل من اشكال الاعفاء الجزئي أو الكامل منها، حيث ان الاعفاءات، مخصصة لمن ينهي خدمة في الجيش. واثناء الدراسة، يواجه الطلبة العرب الفلسطينيون مشكلات أخرى من مثل ان «التعليم في الجامعات باللغة العبرية، وكذلك الاحالات الثقافية والسياسية من الاتجاه السائد للمستوطنين الصهاينة، كذلك يواجه الطلاب التمييز العنصري، وهجمات المستوطنين، كما حدث في عامي ٨١/٧٩، علاوة على مضايقات رجال الامن، ومداهمات الشرطة، وتفتيش السكن والمعاقبات[٢٥] والفصل والطرد، والحرمان من دخول الحرم الجامعي، الذي تتسم العلاقات فيه بتعقيد شديد، يواجه الطلبة العرب. وقد حدث ان اشترك الحاخام الاكبر في الكيان، في حملة مطالبة بابعاد سكن الطلبة العرب، عن سكن الطلبة الصهاينة[٢٦].

الجامعات والتخصصات:

تستوعب جامعة حيفا، العدد الاكبر من الطلبة الفلسطينيين، وخاصة لقربها من المراكز الرئيسية للتجمعات الفلسطينية في الجليل، اضافة الى مدن حيفا وعكا، وبلغ عدد الطلاب بها في العام الدراسي ٨١/٨٠ (٧٥٠) طالبا. في حين بلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في الجامعة العبرية، حوالي ٦٠٠ طالبا. وفي جامعة بن غوريون في بئر السبع، ٢٤٠ طالبا، وفي جامعة تل أبيب ٣٤٠ طالبا، وفي معهد التخنيون «التقنيات» في حيفا ٢٣٠ طالبا. وفي جامعة بار ايلان، حوالي ٢٠٠ طالبا[٢٧]. وبسبب من الدفع المتعمد، وطبيعة الشهادة الثانوية، فان الغالبية العظمى من الطلبة الفلسطينيين في جامعات الكيان، قد حصلوا «حتى منتصف السبعينات، على شهادات في الاداب اكثر من العلوم.

والان تغير هذا النمط حيث يتجه غالبية الطلاب نحو المساقات العلمية. ومع ذلك لاتتوفر جميع المواضيع العلمية للطلبة الفلسطينيين، فبعض فروع الهندسة والفيزياء النووية والطيران، والالكترونيات، مسدودة في وجه الطلبة الفلسطينيين، لانها تتطلب تصريحاً امنيا، اما في كلية الطب، فتحدد حصة للطلاب الفلسطينيين لايجوز تجاوزها[٢٨]. في عام ٩٨٣/٨٢ بلغ عدد الطلاب العرب الفلسطينيين في جامعات الكيان ٢٢٠٠، موزعين على الجامعات المختلفة المذكورة[٢٩]، الا انه، وكما الحال في المدارس الثانوية، فان ارقام المسجلين لاتشير الى الواقع الحقيقي، ففي الجامعات نسبة تسرب كبيرة يدفع اليها سوء الاوضاع الاقتصادية، والتضييق من قبل اجهزة الاحتلال الامنية، والمستوطنين، علاوة على ضيق فرص العمل، مابعد التخرج، وقد يكون من اللافت للانتباه ان عدد الخريجين الفلسطينيين من جامعات الكيان، قد بلغ ٣١٥ طالبا فقط، مابين عامي

١٩٦١/١٩٧١[٣٠]. وثمة مؤشرات على ارتفاع نسبة المغادرين، لمتابعة التحصيل العلمي في جامعات اوروبا والولايات المتحدة، وهم ممن حصلوا على منح دراسية بواسطة «راكاح» او من ميسوري الحال والاخيرين قلة.

مشاكل الخريجين:

في عام ١٩٧٢ بلغ عدد الخريجين العرب الفلسطينيين من جامعات الكيان /٣٠٠/ خريج، نصفهم من الاداب، فيما توزع الاخرون على اختصاصات في القانون والعلوم الطبيعية، والعلوم التطبيقية، ويعمل هؤلاء جميعا في غير مجال تخصصهم[٣١].

واقع الحال ان الخريجين الفلسطينيين من جامعات الكيان، يواجهون مشاكل صعبة في الحصول على وظائف، وبمعزل عن التعليم، فهناك نسبيا وظائف حرفية او ادارية متاحة امامهم. وقد اظهرت دراسة معهد «هزيتا ستزفولد عام ١٩٧٩ م» ان وظائف اصحاب الياقات البيضاء، يحتلها فقط ١٤,٥٪ من الفلسطينيين، مقارنة بـ ٤١٪ «للمحتلين، وفي عام ١٩٨١ بلغت نسبة الموظفين «غير الصهاينة»، الذين يعملون في المجالات العلمية والاكاديمية ٢,٨٪ في حين يعمل ٩,٤٪ في مهن تقنية، وما يتصل بها، ويعمل ١,٢٪ ادارين ومدراء، ويشكل التصريح الامني اللازم للحصول على كثير من الوظائف العلمية والتقنية احد العوائق الاساسية امام العرب الفلسطينيين[٣٢]، فيما تتكفل الاجراءات الامنية لاجهزة الاحتلال، بملاحقة العاملين في حقل التعليم، والذين يشكلون النسبة الكبرى من الخريجين. كما وتنبع احدى المشكلات الاساسية للخريجين في توجيه الجزء الاكبر منهم نحو مجالات محددة من الدراسة.

الدور النضالي:

منذ يوم الارض عام ١٩٧٦، تحول الطلبة في الجامعات، الى خلايا عمل نشطة في الدفاع عن حقوقهم، وابراز هويتهم القومية المعرضة للطمس والتبديد. وخاضوا نضالات متعددة الاشكال ضد الوجود الصهيوني، وقد ظهرت منذ اندلاع الانتفاضة، بوادر نشاطات مقاومة متميزة، للجامعيين والمثقفين الفلسطينيين عموما، في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ويؤشر ازدياد نسبة المعتقلين من المعلمين والطلبة، على الدور النضالي الذي يقومون به في طليعة أبناء شعبهم، على الرغم من كل محاولات طمس الهوية، التي يمارسها الصهاينة، على مدى سنوات الاحتلال الطويلة.

خلاصة:

ان التعرض لواقع التعليم، بمراحله المختلفة في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، يجعل القول بأنها أسوأ ظروف تعليم، يواجهها الفلسطينيون على الاطلاق، سواء في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، او في الشتات، جائزا تماما. فهنا وجود ضاغط جدا، ومؤثر جدا للاحتلال في كل تفاصيل العملية التعليمية. وهنا السعي الى تشكيل جيل فاقد الصلة بتاريخه وتراثه وحضارة أمته.

ان ضروب المقاومة التي يبديها العرب الفلسطينيون، في مواجهة هذا الواقع، لاتعني الركون اليها او الاطمئنان لها. والامر يتطلب توجيه جملة من البرامج، عبر وسائل الاعلام المختلفة، يكون هدفها، مواجهة السياسات الصهيونية على هذا الصعيد.

الجزء الثاني

الجامعات الفلسطينية:

خرجت رغبة الفلسطينيين بانشاء جامعة فلسطينية الى النور، عام ١٩٧٢، مع تحويل كلية بيرزيت الى جامعة. وبذلك ظهرت اول مؤسسة اكاديمية فلسطينية على هذا المستوى. والرغبة التي كانت تعبيرا عن الحاجة، منذ وقت مبكر، تزايدت بعد احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧. فهي، وان كانت في وجه من الوجوه سابقا، نابعة من ضرورة مواجهة التحدي الذي يواجهه الفلسطينيون باحتلال الارض والتشريد، أصبحت أكثر ضرورة، لمواجهة المحاولات الصهيونية بتفريغ الارض من سكانها، وتحويل ماتبقى منهم الى «حمالي حطب وسقائي ماء». بقول آخر، فانه كان لابد من وجود هذه المؤسسات الاكاديمية، لاستيعاب الاعداد الكبيرة المندفعة باتجاه التعليم الجامعي، على أرض وطنها، ذلك ان المغادرة من أجل التعليم، كانت تحمل في طياتها احتمالات هجرة طويلة الامد. والى ذلك، فان النظرة الى التعليم، كفرصة للحراك الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، ماتزال قائمة لدى العرب الفلسطينيين، فالعلم، وعلى كل الوجوه، «سلاح».

تعمل في الضفة والقطاع اليوم، ست جامعات هي: ١ ـ بيرزيت (تحولت من كلية الى جامعة عام ١٩٧٢) ٢ ـ جامعة بيت لحم (انشأت في ١٩٧٣/١٠/١). ٣ ـ جامعة النجاح الوطنية (تحولت من كلية الى جامعة في ١٩٧٧/١١/١٥. ٤ ـ جامعة الخليل (اسست كلية للشريعة عام ١٩٧١، وتحولت الى جامعة عام ١٩٨٠). ٥ الجامعة الاسلامية (تحولت من معهد فلسطين الديني ـ الازهر في غزة ـ الى جامعة عام ١٩٧٨).

٦ ـ جامعة القدس (وهي تضم كلية الدعوة وأصول الدين ١٩٧٨. كلية العلوم ـ القدس/أبو ديس ١٩٨١. والكليات العربية للمهن الطبية ـ البيرة ١٩٧٩)[٣٣]. ذلك بالاضافة الى العديد من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة، والتي ليست في مجال اطلالتنا هذه. وقد ضمت هذه الجامعات في العام الدراسي ١٤٩٣٣/٨٦/٨٥/ طالباً وطالبة توزعوا (حسب الجدول رقم ٤).

جدول رقم «٤»

الطلاب في الجامعات حسب الجنس «الضفة الغربية وقطاع غزة»

١٩٨٦/١٩٨٥ *

الجامعة	ذكور	اناث	المجموع
بيرزيت	١٦٥٤	٧٥٠	٢٤٥٤
النجاح	٢٠٥٢	١٤٥٧	٣٥٠٩
بيت لحم	٧١٧	٥٦٧	١٢٨٤
الجامعة الاسلامية بغزة	٢٩٨٠	١٥٩٠	٤٥٧٠
الخليل	١٠٥٢	٧٢١	١٧٤٦
القدس	٥٧٢	٨٤٨	١٤٢٠
المجموع العام	٩٠٠٠	٥٩٣٣	١٤٩٣٣
النسبة المئوية	٦٠/٣	٣٩/٧	١٠٠/٠

وفي احصائية اخرى بلغ عدد طلاب الجامعات اكثر من «١٧ الف» طالب من ضمنهم «٨٠٠» طالب في كلية التعليم التقني بالخليل[٣٥]. ان هذا العدد من الطلاب، ودون ان يفوتنا حجم الطاقم التدريسي والاداري للجامعات الستة، وانتشار الجامعات في المدن الرئيسية، في الضفة والقطاع، يحمل أكثر من دلالة. فأولا حدث «تثبيت هذه الاعداد، من الطلاب والاساتذة والاداريين في هذه الجامعات، اي تثبيتهم في الاراضي المحتلة[٣٦] وثانيا: فان هذا العدد من المثقفين والمتعلمين، لابد ان يلعب دورا في تعزيز مقاومة الاحتلال و«المحافظة على الثقافة العربية الفلسطينية»[٣٧].

من هذه الدلالات تتأتى أهمية الجامعات، التي لاتقتصر مهماتها على التعليم والثقافة، بل انها تلعب أدواراً أخرى، اجتماعية وسياسية. أو كما يحددها د. منذر صلاح، رئيس جامعة النجاح الوطنية، اذ يقول «تعتبر مسؤولية العاملين في حقل التعليم مسؤولية وطنية وقومية وتاريخية»[٣٨].

الدور السياسي والاجتماعي:

ان تقديم الحديث عن الدور السياسي والاجتماعي للجامعات، على دورها الثقافي والتعليمي، لايعني التقليل من اهمية الاخير. كما انه لايؤثر على تقصير الجامعات، في لعب هذا الدور، انما ينجم التقديم عن طبيعة الواقع، الذي وجدت الجامعات نفسها في مواجهته، وعن النظرة اليها، سواء من قبل المحتل او الجماهير الفلسطينية.

تقول سارة براون: «أصبح للجامعات في المناطق المحتلة وضع خاص، خلال السنوات القليلة الماضية، فيما يتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة، وأصبح ينظر اليها، على انها أكثر من مجرد معاهد تعليمية. لقد اصبحت رمزا للمقاومة والصراع من اجل البقاء، الى جانب كونها منارات للعلم. وكان للضغوط السياسية والعسكرية، التي فرضتها الحكومة العسكرية «الاسرائيلية» والمستوطنون «الاسرائيليون» على الجامعات، دوراً في تعزيز هذا المفهوم. ولذلك فلا يمكن الحكم على هذه الجامعات، من ناحية ادائها او سياستها، على انها مجرد معاهد اكاديمية فقط»[٣٩].

فالاستراتيجية الاكاديمية لهذه الجامعات، (تقوم) على التركيز على مواضيع غير تقليدية، لاتتوفر في جامعات أخرى، مثل تدريب المعلمين «اثناء الخدمة» والتمريض والعمل الصحي والاجتماعي وادارة الفنادق، ودورات فنيي المختبرات[٤٠] وباستثناء الجامعة الاسلامية في غزة، وبعض الكليات، فان التخرج من الجامعات، يحتاج الى اتمام ١٢٠ ساعة معتمدة من العمل الاجتماعي، خلال سنوات الدراسة الاربع. وهذا يتضمن العمل في مؤسسات عامة، والعمل البدني، مثل رصف شوارع الطرق، ومساعدة المزارعين في اوج موسم الحصاد، والتعليم في برامج محو الامية، الذي تقوم به الجامعة، واحيانا مساعدة هيئة التدريس في عمل مسح اجتماعي[٤١]. كانت جامعة بيرزيت، السباقة في هذا المجال، ثم تلتها الجامعات الاخرى، لتتبع هذا التقليد مؤسسات اخرى، معاهد، جمعيات، نقابات.. الخ. وغير خافٍ ماتخلفه ساعات العمل التطوعي تلك، من تأثيرات لجهة ربط الجامعة بالمجتمع، وتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم، وتأكيد نظرتهم الى الجامعة كمؤسسة وطنية، لاينحصر دورها في القاء محاضرات على الطلاب في مواضيع اكاديمية بحتة. وفي ساعات العمل التطوعي، اكثر من مجرد العمل الاجتماعي، فهناك التوعية والتثقيف، وبروز الجيل الشاب المتعلم، كقوة رائدة وقائدة. بحيث يمكن القول بان هذا النشاط الاجتماعي، كان مدخلاً مهماً لنشاطات سياسية لاتقل اهمية. ولعل في هذا ما يفسر الاقبال على اسبوع فلسطين، الذي تقيمه الجامعات، ومن قطاعات غير طلابية، وفيه مايفسر ايضا الدور الهام الذي لعبه هذا الجيل، في قيادة نشاطات اللجان الشعبية في الانتفاضة اذ أن للجامعات نجاحا ملحوظا في التثقيف، وبلورة وعي الفلسطينيين. ليس

عن طريق الندوات، والمهرجانات والمحاضرات المباشرة، والممارسة فحسب، بل عن طريق المزج بين كل هذه الاشكال مجتمعة. وقد اشارت الصحافة الصهيونية، الى الدور الذي يؤديه «اسبوع فلسطين»، الذي تقيمه الجامعات في تعميق الوعي لدى الفلسطينيين، فكتب «روني شيكد» في ملحق يديعوت احرنوت «٢٤/٦/١٩٨٣» «وفي كل سنة، يجري اسبوع فلسطين الذي يرمي الى تعميق الوعي الوطني الفلسطيني في اذهان كل سكان الضفة وفي هذا الاسبوع تفتح ابواب الجامعات امام عامة الناس، وتقدم عروضا فلوكلورية، وعروضاً ذات صبغة وطنية، وتقام معارض، وتلقى محاضرات، وتعقد ندوات، وكل النشاطات هي حول الموضوع الفلسطيني. ويتم التأكيد على اسلوب النضال ضد الاحتلال، وضد «اسرائيل»[٤٢]، ومنذ افتتاح الجامعات، كان طلبتها في طليعة النضال ضد الاحتلال. ولا يتسع المقام هنا لرصد جميع مناحي النشاط المقاوم لجامعات الضفة والقطاع. بيد ان الاجراءات الصهيونية باتجاه هذه الجامعات، تقيم الدليل على اهمية الدور الذي تؤديه في المقاومة، بل وفي قيادة النشاطات، المناهضة للاحتلال، في ظل غياب قيادة سياسية بحسب تعبير «الاسوشيتدبرس»[٤٣].

الجامعات في المواجهة:

يلخص الصحفي الصهيوني «عاموس بن ورد»، نظرة الصهاينة الى الجامعات بالقول: «يتضح من التجربة العالمية بالنسبة للحالات المماثلة، فإن المعادين «لاسرائيل» سيزدادون عدداً من العرب، كلما ازدادوا علما وثقافة»[٤٤]. وغالبا ما كان الصهاينة يتشدقون، بان الجامعات انما افتتحت في ظل الاحتلال. صحيح ان الصهاينة، قد رغبوا في اعطاء انطباع عن احتلال «ديمقراطي»، وتخيلوا ان تحسين القاعدة التربوية والثقافية في الوسط العربي، ورفع مستوى المعيشة لدى سكان المناطق المحتلة و خلق ونمو فئات مثقفة ومتعلمة محلية تحمل الافكار النيرة، وتحكيم العقل والحكمة سيؤدي الى ايجاد طبقة تقف حاجزا في وجه التطرف الوطني من جهة، والمتعصبين المتدينين من جهة أخرى[٤٥]. حسب ما تقوله المستشرقة الصهيونية «ميرة تسورف». ولكن مثل هذا التصور، كان مرتبطا بنجاحهم في تجنيد بعض عملائهم، لافتتاح جامعة تسير وفق رغبات الاحتلال، وبمناهج وسياسات يعتمدها هو. غير ان الرد الوطني، كان بافتتاح جامعة بيرزيت، ومنذ ذلك الحين، فان تصور «عاموس بن ورد» هو الذي يحكم النظرة الصهيونية الى الجامعات، اي ان الاحتلال سعى منذ بداية عمل الجامعات، الى وضع كل العراقيل الممكنة أمامها، والسعي لافشال مهماتها على الصعد كافة. بحيث يمكن القول إن «تاريخ الجامعات، تاريخ حافل بالنزاع والاغلاق والاقتحام، واعتقال الاساتذة، وطردهم، واعتقال

الطلاب»[٤٦]. هذه هي العناوين العريضة لممارسات الاحتلال ضد الجامعات، وهي الممارسات الهادفة الى افشال عمل هذه المؤسسات. ذلك ان الاغلاق المتكرر للجامعات مثلا «يعرض لخطر شديد كل من الحياة الجامعية والتركيز على الدراسة، وجدية التدريب، وقيمة البحوث. وهو يؤخر ايضا تنفيذ المناهج الدراسية»[٤٧]. فالاغلاق يؤدي الى تمديد الفترة التي يحتاجها الطالب للتخرج مما يستوجب كلفة اضافية، ولكي تحافظ الجامعات على مستوى اكاديمي لائق لطلابها، فهي مضطرة لتمديد الفصول الدراسية. وهذا بدوره يؤدي الى ارهاق الاساتذة والطلبة، وتحميل الجامعة اعباء اضافية[٤٨]. «كما تجد السلطات الاكاديمية نفسها، مضطرة للتعويض عن فترات الاغلاق بحصص دراسية، خارج اوقات الدوام الرسمي اثناء العطل، او في الصباح الباكر، او في وقت متأخر من المساء، وفي ساعات يكون التجول محفوفا بالمخاطر»[٤٩].

وقدرت التكاليف الاضافية لهذه الحصص الاستثنائية في بعض الجامعات، بنصف مليون دولار لكل شهر اغلاق[٥٠].

ان الاغلاق من الممارسات الشديدة الخطر، التي تواجهها الجامعات، لكونه يطال المؤسسة بكاملها. غير انه ليس الاسلوب الوحيد المعتمد من قبل الاحتلال. فهناك الاعتقالات (وهي قد طالت ٩٠٪ من طلاب جامعة بيرزيت اثناء السنة الجامعية ٨٤/٨٥)[٥١] بنوعيها الاداري والعادي، واقتحام الحرم الجامعي، ومداهمة المكتبات والمعارض وقاعات التدريس، وايقاف الاساتذة عن العمل الخ. من سلسلة اجراءات تتصاعد باستمرار. فالى ماتقدم، يلجأ الصهاينة الى اساليب هادفة الى ارهاق ميزانيات الجامعات الضعيفة اصلا، مثل فرض رسوم جمركية باهظة، وضريبة القيمة الاضافية على مواد ومعدات البناء، وعلى الكتب والنشرات الدورية، ومعدات المختبرات، ويجري بشكل منتظم حرمان الجامعات من التزود بالكتب، واعاقة وصول الاموال المقدمة، من جهات مانحة عديدة. ويجري احيانا ربط الافراج عن هذه الاموال باشتراطات، كمنع مدرسين من العمل، وقد عمد المحتلون الى رفض كل تصاريح توسيع الابنية المقدمة من جامعات النجاح والخليل وبيت لحم وغزة، كذلك رفض انشاء كلية زراعية في أي من الجامعات، ورفض انشاء مركز كمبيوتر في جامعة بيت لحم[٥٣].

يستند المحتلون في ممارساتهم ضد الجامعات، الى مجموعة من الاوامر العسكرية احياناً، والى ذرائع مباشرة، ترتبط بنشاطات الطلبة والجامعات احيانا اخرى. وعلى صعيد الاوامر العسكرية، هناك الامر رقم «٥/١٩٨٠»، وفيه منع اي من سكان المناطق المدارة (الضفة والقطاع)، من ان يعمل معلما او ناظرا في اية مؤسسة تعليمية، وان يكون تلميذا في اية مؤسسة تعليمية، الا بناء على تصريح شخصي، يصدر خطياً عن قائد عسكري[٥٣]. اما الامر العسكري رقم ٨٥٤، فينص على «اولاً: ربط أمور التعليم في المناطق المحتلة

بضابط عسكري، ثانياً: ربط سير الحياة الجامعية بترخيص يمنحه ضابط التربية للجامعات والمعاهد، بعد استشارة قائد شرطة المنطقة، والقائد العسكري في القضاء الذي يتعلق به الامر، وفي اطار اعتبارات النظام العام». وقد حدد الامر العسكري الجامعات، التي اعتبرت وكأنها قد حصلت على رخصة فور سريان الامر في ١٩٨٠/٧/٨. وهي جامعات بيرزيت، بيت لحم، النجاح الوطنية، ومعهد الدراسات الاسلامية. ويمنح الامر ضابط التربية المسؤول، الحق في اتخاذ اية اجراءات معينة ضد الذين يدانون بارتكاب مخالفات تتعلق بالامن، او يعتقلون اداريا(٥٤). كذلك يتيح الامر للضابط المذكور، التدخل في المناهج ومنع الكتب.. الخ. لقد خاضت الجامعات نضالا طويلا ومتواصلا لاسقاط هذا الامر، والغائه، بعد ان استند اليه المحتلون، والى ملحقاته، في ابعاد العديد من الاساتذة. وواقع الحال، ان هذا الامر لم يطبق تماما، وان كان يبقى سيفا مسلطا على سير عمل الجامعات. ولذلك فان التركيز من قبل الاساتذة والطلبة يبقى منصباً على مواجهة الاغلاقات المتكررة، حيث جرى تطوير بدائل للتعويض، تحدث عنها د. احمد كراعين استاذ اللغويات في جامعة بيرزيت، فقال: «لقد وضعنا خطة طوارىء عندما بدأت السلطات الصهيونية تطوق الجامعة، ثم وصل الامر الى اغلاق الجامعة. فاضطررنا الى ان نستمر في اماكن خارج الجامعة، وتوصلنا الى مرحلية في كيفية ايصال المناهج الى الطلاب، واعادة تجميعهم في اماكن مختلفة. واتفقنا على ان تفتح المساجد في المنطقة، وكذلك النوادي التابعة للمؤسسات الوطنية الفلسطينية لاستيعاب الطلبة. وتم اعادة طبع المناهج التي لم نتمكن من اخراجها من الجامعة، وتم توزيعها عل الطلاب، والقيت المحاضرات بنشاط مكثف(٥٥) واحيانا يضطر الاساتذة الى اتباع اشكال من «التعليم المتجول» حيث يقوم الاساتذة بالطواف في المدن والقرى وتجميع طلابهم واعطاء الدروس. كما تقوم بعض الجامعات، باعارة معداتها، عندما يتعلق امر الاغلاق بجامعة دون أخرى(٥٦).

ان مواجهة اوامر الاغلاق على الشكل الذي تقدم، تشكل مشهدا من مشاهد عمل الجامعات في الضفة والقطاع، حيث الوضع الاستثنائي يحتاج الى مواجهة استثنائية، جعلت من الجامعات بحق بؤراً كفاحية، اضافة لكونها منارات للعلم حتى ان دورها النضالي طغى في احيان كثيرة على مهمتها التعليمية والثقافية.

عمل الجامعات في التقييم:

لدى مطالعة الابحاث والتقارير التي كتبت عن جامعات الضفة والقطاع، ثمة الحديث المتكرر عن ثغرات ومشكلات كثيرة تشوب اداءها، من ناحية دورها الاكاديمي والوطني. وذلك على الرغم من ان الجامعات تتمتع بمستوى تعليمي عال، فالطلبة

الملتحقون بها هم النخبة الممتازة من طلبة التوجيهية، والحاصلين على معدلات عامة لاتقل عن ٧٠٪ لكليات التربية ٧٦٪ لكليات التجارة والاقتصاد، و ٧٥٪ لكليات العلوم والاداب، و ٨٥٪ لكليات الهندسة، وهي معدلات مرتفعة نسبيا(٥٧) ويشهد عادة بالكفاءة لخريجي هذه الجامعات أما دور هذه الجامعات الوطني على الصعيدين السياسي والاجتماعي فقد سبق التعرض له.

فهل بجانب الحديث عن الثغرات الموضوعية؟ ام هو شكل من اشكال التجني على هذه المؤسسات الوطنية؟ فيما هو بين ايدينا، لانلحظ مجانبة الموضوعية والتجنبي ـ ولكننا نستطيع ملاحظة تحميل الجامعات، أكثر مما تحتمل في بعض الكتابات، وعدم اخذ الظروف المحيطة بعملها كافة بعين الاعتبار، مع ان الجميع يتفقون، على كون ممارسات الاحتلال وسياسته تجاه الجامعات، تحتل موقع الصدارة في المشكلات التي تعانيها الجامعات. ولنأخذ مثلاً على ذلك، الحديث عن «مستوى اكاديمي متدن». ان الجامعات مطالبة باستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة، للحد من الهجرة في سبيل التعلم. ولكن مثل هذا الاستيعاب، يواجه بعقبات عديدة فالاحتلال يمنع توسيع المباني ومستوى التعليم الثانوي متدني، الى الحد الذي جعل جامعة بيرزيت تقترح تدريس مساقات انتقالية، لردم الفجوة بين الثانوية والجامعة، كما ان سياسات الاحتلال، تمنع «تطوير استراتيجية تعليمية طويلة المدى، من خلال المضايقات المستمرة، وعمليات الاعتقال والابعاد. كذلك فان الاعتقالات تسهم في انقطاع الكثير من الطلاب عن دراستهم. مما يستوجب التعويض لاحقا. مع مايتركه الانقطاع من تأثيرات سلبية، على مستويات التحصيل الخ. لقد هدفنا من طرق هذا المثال، تبيان الظروف المحيطة بعمل الجامعات والتأكيد على ان وجود الاحتلال، هو وراء المشكلات صغرت ام كبرت، وبمجملها تقريبا. ومع ذلك، فلسوف نشير بشكل مكثف، الى بعض المشكلات التي حددها مختصون ومتابعون لعمل الجامعات في الضفة والقطاع:

١ ـ غياب التنسيق بين الجامعات المختلفة، على الرغم من وجود «مجلس التعليم العالي» منذ عام ١٩٧٧. وينعكس غياب التنسيق، بفشل وضع برنامج تطوير شامل، الامر الذي يؤدي الى ان تعمل الجامعات كجزر منفصلة، ووفق برامج خاصة وضيقة. كما ادى غياب التنسيق الى «تعددية غير مدروسة ومخططة، وتنافس غير شرعي، على حساب المتطلبات الحقيقية للمجتمع»(٥٨).

٢ ـ التسارع الكمي، بدون تخطيط كافٍ يوازن مابين النوع والكم، واحتياجات التعليم المهني، الذي يشار الى انخفاض معدلاته.

٣ ـ على صعيد المناهج، ثمة الاشارة الى ان «المناهج في اغلبية التخصصات الاكاديمية تقليدية وقديمة، منقولة عن مناهج غريبة، تنتمي لفلسفات عديدة، بعيدة عن واقع مجتمعنا الفلسطيني، ولاتتلاءم اطلاقاً مع المرحلة الخاصة، والظروف الاستثنائية الخاصة

بشعبنا. «ان محتوى هذه المناهج، فرض شكلاً ميكانيكاً نمطياً من الطرق والاساليب، جعل عملية التعليم عملية ميكانيكية، تتمثل بحفظ المعلومات، وحضور المحاضرات، حتى ولو لم يستفد الطالب من تواجده داخل المحاضرة(٥٩).

٤ - على صعيد الادارة والاشراف، يلحظ ان هذه الجامعات، كونها مؤسسات خاصة، تقف خلفها اشكال ادارات عائلية، أو طائفية دينية، أو سياسية موالية، تمركزت في يدها السلطات التشريعية والتنفيذية، فيما يخص العملية التربوية باكملها(٦٠).

٥ - يطرق بعضهم اشكالات أخرى، من مثل غياب بعض التخصصات الضرورية، والتوسع في تخصصات لاتنسجم ومتطلبات الواقع الفلسطيني.

٦ - نقص الموارد المالية وارتفاع الاقساط.

ان تفحص هذه المشكلات يشير الى ان جلها يعتبر نتائج غير مباشرة للاحتلال، وان بدا بعضها مشكلات ذاتية، ترتبط ببنية الجامعات وظروف انشائها.

مشاكل الخريجين:

تعتبر الجامعات بحد ذاتها، اماكن توظيف رئيسية في (الضفة والقطاع). ولبعض المهن فهي احدى مصادر التوظيف الوحيدة، خارج نطاق العمل في المدارس(٦١).

وتعود مشاكل الخريجين الى امرين:

١ - تخريب الاقتصاد الناتج عن الاحتلال.

٢ - عدم الملائمة بين الاختصاصات، والاحتياجات والوظائف المتاحة.

وقد ادى هذان الامران، الى وجود (٨٠٠٠) خريج عاطل عن العمل، في عام ١٩٨٧. كما ان معظم الخريجين، يضطرون للعمل في غير مجالات تخصصهم، وبعضهم يغادر الوطن، من أجل العمل في الخارج.

جدول رقم «٥»(٦٢)

نموذج توظيف خريجي جامعة بيت لحم (١٩٧٧ - ١٩٨٠)

١ - برنامج الدوام الكامل:

٨٦ او ٤٣,٧٪	مدرسون
٤٨ او ٢٤,٤٪	وظائف محلية اخرى
٢٥ او ١٢,٧٪	غادروا البلاد
٣١ او ١٥,٧٪	لاتوضيح لها
٩ او ٣,٥٪	التحاق بدراسات عليا

ب - برنامج الدوام الجزئي (بكالوريوس الاداب/ العلوم/ كلية المعلمين)

٣٣ او ٨٩,١٪	مدرسون
٢	وظائف محلية اخرى
١	غادروا البلاد
١	التحاق بدراسات عليا

الجامعات والانتفاضة:

مع بداية الانتفاضة، كانت بعض الجامعات مغلقة، بسبب المظاهرات واعمال المقاومة، التي ابداها الطلبة في سنة اندلاع الانتفاضة، ومنذ نيسان ١٩٨٣. وفي ١٥ ك٢ ١٩٨٨ صدر امر عن المحتلين، باغلاق كل الجامعات والمعاهد في الضفة والقطاع. ولاتزال هذه الجامعات مغلقة حتى كتابة هذه السطور، ويربط المحتلون بين افتتاح الجامعات، وتوقف الانتفاضة، بسبب ما يمكن ان يخلفه افتتاح الجامعات، من تصعيد مضاعف في فعالياتها، ويشير بعض الصهاينة الى ان افتتاح الجامعات، سوف يخلق بؤرا للعنف ومناهضة الاحتلال.

وإذا كان قد توضح لنا الدور البالغ التأثير، الذي تحتله الجامعات في مقاومة الاحتلال، واضفاء اشكال مبتكرة من العمل، في فعاليات الانتفاضة، فإن اصرار المحتلين على ادامة اغلاقها، لايرتبط فقط، بالتحسب من امكان تصاعد الانتفاضة، وانما يعكس النية بتوجيه ضربة قاصمة، لهذه المؤسسات الوطنية، وسير العملية التعليمية بشكل عام. ويبذل الطلبة والاساتذة، جهودا هائلة من أجل استمرار برامج التعويض، في المنازل والمساجد والكنائس ومؤسسات أخرى وبحسب ارقام مجلس التعليم العالي، فان ٤٠٩٥ طالبا يتلقون برامج تعويضية، من أصل ٢٠٨١١ طالبا، مسجلين في سجلات المعاهد والجامعات.

وتشمل برامج التعويض مساقات لطلبة السنتين الثالثة والرابعة فقط. ومع ذلك فان مخاطر دائمة، تتهدد برامج التعويض تلك، من مثل عدم اعتراف الاحتلال بالشهادات الجامعية، التي تصدر خلال الانتفاضة، ومداهمة مراكز التعويض واعتقال الطلبة والاساتذة. ومع اتباع برنامج تعويض بدون عقبات، فان طالب كلية الاداب او التجارة، يحتاج الى ١٢ عاما من اجل التخرج. بهذا تبدو برامج التعويض لتقليل الخسائر، ولكنها ليست بديلا ناجعاً تماما، كما عبر أحد الطلبة. ويشير المدير التنفيذي لمجلس التعليم العالي، الى ان «استمرار اغلاق الجامعات، يعني هدم البنية التحتية، وخلق حالة تشويش

دائمة، للنظام التعليمي في الاراضي المحتلة»[٦٧]. فخلال سنوات الانتفاضة، تخرج من الثانويات (٤٥) الف طالب، يواجهون مستقبلا مظلماً «حسب المدير التنفيذي، لمجلس التعليم العالي، الذي يضيف ان «الجامعات تنشر اعلانات في الصحف تدعو الى التسجيل، ولكنها لاتتلقى ردودا، فجامعة بيت لحم، التي تستقبل كل عام (٥٠٠) طالب، لم تتلقى الا (٦٠) طلب تسجيل «وقد اثر الاغلاق على (٢٦٥٧) مدرسا وموظفا، يعملون في كل الجامعات، يشارك اغلبهم في برامج تعويض، او يعدون ابحاثا دراسية حول الانتفاضة، فيما يعمد المحتلون، الى مفاقمة أزمة الجامعات الاقتصادية، بالاستمرار في فرض الضرائب الباهظة، رغم الاغلاق وعدم تلقي الجامعات لرسوم التعليم.

على صعيد اخر، فان الطلبة والاساتذة يتعرضون للابعاد والاعتقال، حيث ابعد في العام الاول للانتفاضة (٢٠) مدرساً وطالبا، واعتقل (٢٨٩) من جامعة بيرزيت وحدها، في العامين الاولين عدا عن الشهداء والجرحى. مما يبين مشاركة واسعة لهذا القطاع من شعب فلسطين في فعاليات الانتفاضة، على رغم الخسارة الكبيرة جراء اغلاق الجامعات. وقد عبر رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت، عن هذه الاوضاع بالقول «الحركة الطلابية لن ترفع اللافتات مطالبة بانهاء الانتفاضة، لكي يتمكن الطلبة من متابعة تحصيلهم العالي»[٦٣].

خلاصة عامة:

لاتفسح المساحة المخصصة لهذه الاطلالة، مجالا لتناول العديد من القضايا الهامة الاخرى، المحيطة بالتعليم الجامعي في فلسطين المحتلة. وهي قضايا تحتاج الى دراسة معمقة ووافية، ومنها المناهج التخصصات، العلاقات بين مجالس الطلبة، وادارة الجامعات، مجلس التعليم العالي، تشكيله، ظروف عمله، وقضايا أخرى على ذات المستوى من الاهمية، ربما اتيحت الفرصة لتناولها في مرات قادمة.

واذا اردنا الايجاز ما خلصنا اليه مما تقدم، فاننا نسجل النقاط الاتية:

- تتسم ظروف التعليم للعرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بالتعقيد والسوء البالغين، الامر الذي يتطلب ايلاء الاهتمام بهذه الناحية.
- ان الظروف الضاغطة والممارسات القمعية للمحتلين الصهاينة، لم تمنع من الاقبال على التعليم الجامعي، وبالمقابل يقتصر تكثيف دعم المؤسسات التعليمية، وايجاد فرص عمل امام خريجي الجامعات.
- تلعب الجامعات دورا مهما على الصعيدين الاجتماعي والسياسي في الضفة والقطاع.
- ضرورة استقرار الواقع الفلسطيني بشكل واف، عند النية في انشاء تخصصات جديدة في الجامعات القائمة، او انشاء جامعات اخرى فاذا كانت نسبة من انجزوا التعليم الجامعي من العرب الفلسطينيين قد بلغت (٣٠ بالالف) فانه من الضروري، توجيه مزيد من الطلبة نحو تخصصات تواثم هذا الواقع، وتعزيز جوانب التعليم المهني.
- يحمل استمرار اغلاق الجامعات خطورة شديدة على التعليم العالي في الضفة والقطاع مما يتطلب تكثيف النضالات، والمطالبة باعادة افتتاحها.

الهوامش:

١ - أورد التصريح، د. عطا محمد صالح زهرة في: الثقافة العربية والتحدي الصهيوني في الارض المحتلة. شؤون عربية، خريف ١٩٨٣ ص ١٥١.

٢ - وردت في: تعليم العرب الفلسطينيين المحتلة عام ١٩٤٨. سلسلة تقارير تربوية تقرير رقم ٨ في ١٧/ ٤/ ١٩٨٥. مركز الدراسات الفلسطينية. حركة فتح.

٣، ٤ - سارة جراهام براون، الفلسطينيون، التعليم، القمع، التحرير (سلسلة) ترجمة عزمي كفاية وعلي للو. طبعة أولى ١٩٨٩ ص ٤٢ - ٤٣، ص ٤٩.

٥، ٦ - ياعل فشتاين. الظلم في التربية والتعليم في الوسط العربي حقيقة واقعة. دافار ٦/ ٩/ ١٩٨٧. ترجمة الارض ٣/ ١/ ١٩٨٨.

٧ - انظر المصدر رقم ٢.

٨ - ياعل فشتاين، المصدر السابق.

٩، ١٠، ١١ - سارة جراهام، المصدر السابق ص ٤٩، ص ٥٥ - ٥٦.

١٢، ١٣، ١٤، ١٥ - انظر المصدر رقم ٢.

١٦ - النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية، وقطاع غزة وفلسطين المحتلة قبل م ١٩٦٧. العدد الخامس ١٩٨٥/ ١٩٨٦ م. ت. ف. الدائرة الاقتصادية. المكتب المركزي للاحصاء. ص ١٣١.

١٧، ١٨، ١٩ - انظر المصدر رقم (٢).

٢٠ - هند الحسيني، المشاكل التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في فلسطين المحتلة، الوطن، الكويتية ٢٤/ ٣/ ١٩٨٦.

٢١ - ياعل فشتاين المصدر السابق.

٢٢ - انظر سارة جراهام. المصدر السابق ص ٤٧.

٢٣ - انظر المصدر رقم (١) ص ١٥٣.

٢٤ - سارة جراهام. المصدر السابق ص ٦١.

٢٥ - انظر سارة جراهام، المصدر السابق ص ٦١، والمصدر رقم (١) ص ١٥٣.

٢٦، ٢٧ ٢٨ - سارة جراهام، المصدر السابق ص ٥٩ - ٦٠ - ٦١ ومابعد.

٢٩، ٣٠، ٣١ انظر المصدر رقم (١) ص ١٥١ ص ١٥٤.

٣٢ - سارة جراهام المصدر السابق ص ٦٤.

٣٣ - للمزيد من التفاصيل حول الجامعات. انظر، عبد الجواد صالح، المشكلات الذاتية للتعليم المالي في الضفة وقطاع غزة، مركز القدس للابحاث، دار الصمود العربي، قبرص، بدون تاريخ نشر ص١٥ - ٢٦.

٣٤ ـ النشرة الاحصائية التعلمية المصدر السابق ص ١٣٧.
٣٥ ـ في دراسة لليونسكو، الحريات الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية شبه معدومة الدستور الاردنية ١٠/ ١٠/ ١٩٨٧.
٣٦، ٣٧ ـ التعبير للاستاذ علي زغب، استاذ الادب الانجليزي بجامعة النجاح الوطنية، أورده يونس السيد في: الجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع، اشعاع حضاري في خنادق المواجهة. بلسم العدد ١٤٨ تشرين الاول ١٩٨٧ ص ٧٢.
٣٨ ـ المصدر نفسه ص ٦٤.
٣٩، ٤٠، ٤١ ـ انظر سارة براون. المصدر السابق ص ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ١١٢.
٤٢ ـ روني شيكد، الجامعات في الضفة، سياسة في ظل الحرية الاكاديمية. ملحق يديعوت احرونوت ٢٤/ ٦/ ١٩٨٣ ترجمة الارض ٨/ ٧/ ١٩٨٣.
٤٣ ـ انظر المصدر رقم (٣٦).
٤٤ ـ عاموس بن ورد الجامعات في الضفة الغربية، هآرتس ٢/ ٥/ ١٩٨٢، ترجمة الارض ٢٦/ ٥/ ١٩٨٢.
٤٥ ـ المستشرقة ميرة تسورف، الجامعات في المناطق المحتلة، صورة وضع، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥. مجلة سكيرا حدوشيت ١٩٨٥ ـ ترجمة الارض ١٩/ ٦/ ١٩٨٦.
٤٦ ـ التعبير للدكتور حسام الخطيب، في: الارض المحتلة في خضم المواجهة الثقافية. شؤون عربية. خريف ١٩٨٣.
٤٧ ـ في دراسة لليونسكو ـ المصدر السابق.
٤٨ ـ سلطات الاحتلال تسعى للسيطرة على جامعات الارض المحتلة. صوت الشعب الاردنية ١٩/ ٥/ ١٩٨٧.
٤٩، ٥٠ ـ في دراسة لليونسكو. المصدر السابق.
٥١ ـ الشرق الاوسط (لندن) ٦/ ١٠/ ١٩٨٧.
٥٢ ـ انظر سارة المصدر السابق ض ٩٩ ـ ١٠٠.
٣ذ، ٥٤ ـ انظر المصدر رقم (١) ص ١٦١.
٥٥ ـ انظر المصدر ٣٦.
٥٦ ـ انظر سارة المصدر السابق ص ١٠٣.
٥٧ ـ الجامعات العربية في الاراضي المحتلة صوت الشعب الاردنية ١٠/ ١٠/ ١٩٨٧
٥٨ ـ انظر عبد الجواد صالح م س، ص ٢٧.
٥٩، ٦٠ ـ علي الجريري، الثابت والمتغير في العملية التربوية في الاراضي المحتلة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ الكاتب (القدس) العدد ٨٦ ص١٣٠ ـ ١٣١.
٦١، ٦٢ ـ سارة براون المصدر السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
٦٣ ـ للمزيد من التفاصيل حول واقع الجامعات الراهن. انظر: مجلة الحرية، ١١/ ٣/ ١٩٩٠ ض ١٤.

اللاجئون الفلسطينيون.. قضية

ياسر الوحواح*

اللاجئون الفلسطينيون . . قضية

«لم يكن هناك عدل ولا لياقة، في تقاضي العرب الفلسطينيين التعويض اللازم لليهود الاوروبيين، عن الجرائم التي اقترفها المسيحيون الغربيون معهم» الحديث هنا لارنولد توينبي . كبير مؤرخي العالم، والفيلسوف البريطاني المعروف، كمدافع عن قضية اللاجئين الفلسطينيين . يقول[١] :

بعد هذه المذابح التي قامت بها «اسرائيل» في فلسطين، تتساوى من حيث النوع مع مافعله الالمان . ان مانكرهه فيما فعله الالمان، هو ان جرائمهم كانت تدرس وتخطط سابقاً، ثم يجري تنفيذها بدم بارد . وقسوة شنيعة، وهدف لعين . وانا موقن ان جميع هذه الصفات، تنطبق على المذابح الثانية التي لاتعدل المذابح الاولى من حيث الرقم . وان كانت في ـ نوعيتها ـ تعدل كل مافعله النازيون . لقد قامت بطريقة أو أخرى، قوات اسرائيلية مسلحة كعصابة «شتيرن» مثلاً وعصابة «ارغون» وعصابة «الهاجاناه» .

---

* باحث من فلسطين.

انه بعد احدى هذه المذابح . ومذبحة «دير ياسين» على التخصيص ـ تلك المذبحة التي ابيد فيها الجنسان من جميع الاعمار، في القرية العربية الواقعة الى الغرب من القدس، على ايدي قوات اسرائيلية مسلحة. لا أدري فيما اذا كانت هي القوات الحكومية المسؤولة او كانت قوات غير رسمية .

كان أفراد «الهاجاناه» يسيرون في سيارات مجهزة . بمكبرات الصوت ويتكلمون باللغة العربية قائلين :

«ايها العرب، نحن فعلنا ذلك بسكان هذه القرية، فاذا لم تشاؤوا ان نفعل بكم مثله فاخرجوا من هذه الديار» .

حينئذ كان على جميع السكان المدنيين، الواقعين ضمن منطقة العمليات الحربية، سواء عن حكمة منهم، او لانهم في خطر الموت ان يخرجوا .

لقد كان من حسن الحظ، انه بعد ان تسلم هتلر السلطة في المانيا، ان استطاعت قلة فقط من اليهود في المانيا ان تنظم امورها . . وتغادر المانيا هكذا عجز الالمان عن ازهاق ارواحهم في ذلك الحين. ولكنهم كانوا يستطيعون ان ينهبوا ممتلكاتهم ففعلوا . وليس هناك من يظن ان اليهود الاوروبيين الذين خرجوا من المانيا في ذلك الوقت، قد تخلوا عن حقهم الشرعي في ممتلكاتهم واغفلوه، لان مجرى الحكمة وبعد النظر دفعتهم لان ينجوا بارواحهم .

ويضرب «توينبي» العديد من الامثلة على اللاجئين في العالم الذين هربوا لنفس السبب الذي هرب فيه عرب فلسطين. ولكن هؤلاء اللاجئين، لم يتخلوا يوماً عن حقوقهم واراضيهم وممتلكاتهم وبيوتهم الموجودة تحت الاحتلال . .

ويضيف . انني مازلت أقول، بأن «اسرائيل» بكاملها لازالت من وجهة شرعية، ملكاً لعرب فلسطين، الذين نزحوا عنها اثناء القتال بين الدول العربية من خارج فلسطين . وبين الاسرائيليين» . .

ان النسبة الكبرى من الارض في «اسرائيل» الحالية، والبيوت فيها، والاموال المنقولة التي يستعملها اليهود . واشجار الفاكهة وغيرها، فهي لاتزال حقاً شرعياً للاجئين العرب الذين يعيشون خارج بيوتهم في الوقت الحاضر .

ان كثيراً منهم، يعيشون على مدى البصر من تلك البيوت، في ظروف من الشقاء والقنوط . . انها مأساة ان الشعب الذي عانى كثيراً من الالام على يد شعب آخر . يصب نقمته وعذابه على شعب آخر. ولما كان الخيال البشري شيئاً بليد الحس قذراً، فانه من العسير عليه ان يعي في المرة الثانية . ماذا تعني مقاساة هذه الآلام من جديد .

لقد زرت . . زرت اللاجئين . . وأقول :

لقد كان من حسن حظي ان عائلتي لم تقتل وان ممتلكاتي لم تنهب، وانني لم اطرد من وطني، ولذلك فاني أجهل تلك الآلام التي يعانيها امثالهم . انها اول الامر، وآخره، دليل على عدم الانصاف في المقدرات البشرية .

لقد رأيت وقابلت وتحدثت، بل وشعرت بكل اسى وعطف كبير، على كثير من اللاجئين الاوروبيين حين كنت في بريطانيا، ومنذ الوقت الذي استولى فيه هتلر على الحكم . ومنذ ١٩٤٨ زرت الاماكن التي يقطن فيها اللاجئون العرب، كما تحدثت معهم تماماً بنفس الطريقة التي تحدثت بها مع اللاجئين اليهود في اوروبا، ولهذا فإنني اعرف الالم الفظيع الذي هو في «الكون لاجئاً» .

ان كثيراً منكم يايهود اوروبا . كما اعتقد، جاؤوا من اواسط اوروبا الشرقية من مدة قريبة، بحيث ان تقاليد عائلاتهم في عهد والديكم ووالديهم، لازالت مذكورة، وانتم تعيشون الآن في ذكريات هذه الالام التي قاستها عائلاتكم .

لقد ذهبت الى معسكرات اللاجئين في قطاع غزة . وسمعت اناشيد الاطفال في مدارسهم . فلو اردت ان تعرف ماذا تعني كلمة «يهودي» لليهود، بعد ١٣ أو ١٤ سنة من نفي نبوخذ نصر لهم فاذهب الى قطاع غزة . وستجد بغيتك هناك، ثم ادرس روح العرب وذهنيتهم في المخيمات .

انهم يقولون نفس الشيء . . ويشعرون نفس الشعور الذي احسه اليهود وظل يعتمل في قلوبهم فيما بعد .

انهم يقولون : كانت هذه ارضنا ونحن مصممون على العودة . انتهى حديث توينبي

اما المؤرخ الفرنسي روجيه غارودي، في معرض حديثه عن عملية اللجوء، وباختصار شديد «واخيراً . . وتجاه هذه المذابح، قررت الدول العربية المجاورة التدخل، بعد ان بخلت على المقاومين الفلسطينيين بالاسلحة الدفاعية، ولقد حشد العرب في مواجهة ٦٠ الف مقاتل صهيوني منظم ٢٢ الف مقاتل، ينقصهم التدريب والتنظيم، وقد وصلوا بعد فوات الاوان، اي بعد حصول المذابح واغتصاب الاراضي العربية الفلسطينية .

وهكذا من الآن فصاعداً، سيرتبط تقرير مصير فلسطين، من خارج حدودها بهذا الايمان العميق، لدى شعب حكم على معظمه بالنفي والتشريد، على يد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني . . »[2] .

اردت هذه المقدمة للبحث، كشهادة لرجال تاريخيين محايدين، علمتهم معرفتهم للتاريخ، ان الانسان هو القضية دائماً . . ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين جوهر القضية، ذلك انها الوجه الآخر لاغتصاب الصهاينة للارض، ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهي تجسيد لنتائج ذلك الاغتصاب، واحداهم اهداف المشروع الصهيوني، وهو الاستحواذ على الارض، وتغييب الوجود المادي للسكان الفلسطينيين فوقها .

فقد كان ترحيل السكان العرب الحلم الصهيوني القديم، والهدف الرئيسي. الذي عمل الصهاينة من أجله، بكل الوسائل التي توفرت منذ بدايات العمل الصهيوني، حيث كانت دعاوي «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض» ومقولات «العمل العبري» و «تهويد الارض»، من الدعائم الاساسية التي قامت عليها الحركة الصهيونية، فالاستيلاء على الارض، وطرد السكان العرب الاصليين، وتغييب وجودهم هو المحور الاساسي لنشاط كل الحركات الاستيطانية، والتي تشكل الحركة الصهيونية أحد أكثر اشكالها عدوانية وعنصرية.

فقد استمرت «اسرائيل» طيلة الاربعين عاماً الماضية، في العمل باصرار على نفي حق اللاجئين في العودة الى ديارهم. وعلى تغييب وجودهم المادي، من خلال الدعوات الى توطينهم وادماجهم ضمن الاقطار العربية، كما عملت جهدها بعد احتلالها للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، لانهاء وجود المخيم الفلسطيني. الذي يشكل التجسيد الحي لاستمرار مشكلة اللاجئين.

الموقف «الاسرائيلي» من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٣]:

فموقف دولة العدو الصهيوني من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تتكثف في الوقت السابق والراهن فيما يلي:

١ ـ الموقف من حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، خلال عمل لجنة التوثيق الدولية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

حيث تركزت التحركات الدولية بعد نكبة ١٩٤٨، لحل وتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني على العمل لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي استهدفت بدورها توطيد نتائج حرب ١٩٤٨ وتكريس الواقع القائم، والحد من المظهر الصارخ لمشكلة اللاجئين، حيث ان هذه التحركات كانت تجري تحت الهيمنة الكاملة للغرب الامبريالي، والذي كان هدفه، تنفيس الاحتقان السياسي والعسكري، من خلال طروحات بدأت بالتشديد على العودة للاجئين الفلسطينيين، وتراجعت الى طرح مشاريع تنموية تطويرية، تتعلق بتقسيم المصادر المائية، وتهدف الى توطين اللاجئين حيث هم في الاقطار العربية. فبعد ان بدأت هذه اللجنة الدولية، التي شكلت بموجب القرار «١٩٤» سنة ٤٨ وضمت في عضويتها. الولايات المتحدة. فرنسا. تركيا بدأت عملها في آذار ١٩٤٩، ارسلت الولايات المتحدة مبعوثاً باسم اللجنة هو «ماك جاك»، قدم خطه اعتبر فيها ان حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي اساس التسوية، واشتملت الخطة على عملية توطين واسعة النطاق، وبرنامج عام لتطوير المنطقة، وتضمنت في الوقت نفسه اقتراحاً باعادة ١٠٠ الف لاجيء

الى «اسرائيل».

اشترطت اسرائيل قبول قرار اللجنة. ان يكون مرتبطاً بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وعقد صلح مسبق مع العرب، وتوطين اللاجئين بمعرفتها. حتى اوصلت كل قرارات اللجنة العديدة الى جدار مسدود.

٢ ـ الموقف من المشروعات التي طرحت في الخمسينات لحل مشكلة اللاجئين.

بعد ان حققت «اسرائيل» والولايات المتحدة (الظهير الاساسي لاسرائيل) اهدافها في السنوات الثلاث الاولى للاحتلال، بقيام الكيان الصهيوني والاعتراف به في الامم المتحدة. وتمكنت من استقبال مئات الالاف من المهاجرين اليهود. وامتصت الضغوط الدولية، باعادة اللاجئين الفلسطينيين وحولت التحرك الدولي باتجاه توطينهم في البلاد العربية، الامر الذي تركزت عليه التحركات في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ خلف ستار مشروعات مائية تنموية.

٣ ـ الموقف «الاسرائيلي» بين عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧

ا ـ رفض مشروع «جون كندي» بقرار من الكنيست سنة ١٩٦١ ينص على:

«ان اسرائيل لاتقبل عودة اللاجئين، وان الحل الوحيد لمشكلتهم هو توطينهم في الاقطار العربية، وانها لاتقبل اي مشروع يرمي الى عودتهم او تعويضهم».

ب ـ رفض مشروع او ماسمي بمقترحات د. «جونسون» الذي اقترح تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتعويض، هذا الرفض الذي جاء على لسان «جولدامائير» وزيرة الخارجية في تشرين ١٩٦٢.

جـ ـ رفضت «اسرائيل» رفضاً مطلقاً، مصادقة الامم المتحدة على دعوة تقدمت بها الولايات المتحدة سنة ١٩٧٣، لاستئناف جهود «لجنة التوفيق الدولية» لتنفيذ الفقرة «١١» من القرار «١٩٤» لعام ١٩٤٨.

د ـ في ١٩٦٥/٤/٢٤ اصدر وزير الخارجية الصهيوني، بياناً رد فيه على مقترحات الرئيس التونسي «الحبيب بورقيبة»، اعتبر فيه اعلان بورقيبة تطوراً هاماً، رافضاً الحل على اساس قرار التقسيم، وعودة اللاجئين، ووصفها بأنها «بيضة كسرت منذ ١٨ عاماً».

٤ ـ الموقف «الاسرائيلي» من مكشلة اللاجئين بعد عام ١٩٦٧

نشطت جهات عديدة بعد ١٩٦٧، في وضع مشاريع عدة منها ما هو اسرائيلي، وأخرى غير اسرائيلية، لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، تعرضت لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ووضع خطة لتصفية المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

المشاريع الصهيونية ـ التصفوية

تمثلت المشاريع الصهيونية في:

ا ـ مشروع ايغال الون ـ آب ١٩٦٨

وتحـدث عن حل بالنسبـة للمنـاطق المحتلة، من خلال كيان فلسـطيني مرتبط «باسرائيل» (شكل من أشكال الحكم الذاتي)، مع تعديلات في الحدود تشمل ضم أكثر من ٣/١ الضفة الغربية وضم قطاع غزة.

أما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فقد اقترح آلون «نقل اللاجئين من قطاع غزة الى الضفة الغربية وتوطينهم فيها، مع عدم الاشارة الى اللاجئين خارج الاراضي المحتلة. وكان اقتراحه هذا بخلفية ضم القطاع الى الكيان الصهيوني.

ب ـ مشروع ابا ايبان

تقدم وزير خارجية الكيان الصهيوني، في تشرين اول ١٩٦٨، بمشروع الى الجمعية العامة للامم المتحدة طرح فيه

«اتفاق على حدود آمنة ومضمونة لدولة اسرائيل، وعن فتح الحدود والممرات المائية»

كما نص هذا المشروع فى بنده السادس، على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

«يتم بحث هذه المشكلة، في مؤتمر الحكومات، في الشرق الاوسط والدول التي تقدم المسـاعـدات للاجئين والـوكـالات المتخصصة، من أجل وضع خطة تنفذ خلال خمس سنوات، لحل مشكلة اللاجئين في اطار السلام الدائم، وتوطين اللاجئين وادماجهم. وهذا المؤتمر يمكن ان يدعي في حالة تقدم المفاوضات، الى تشكيل لجان مشتركة لدمج واعادة تأهيل اللاجئين».

جـ ـ مشروع تأسيس «صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين»

في عام ١٩٧٠ بدأت سلطات العدو، في تنفيذ مخطط يهدف الى تصفية المخيمات الفلسطينية، وتحويلها الى احياء سكنية تابعة لادارة البلديات والسلطات المحلية، في المدن او المناطق الريفية المجاورة، ولهذا الغرض انشأت السلطات الصهيونية (وبعد مجازر ايلول في الاردن) ما أسمته بـ «صندوق الائتمان، للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين تحت رئاسة شمعون بيريز.

كما نشطت جهات صهيونية عديدة، في طرح مشاريع مختلفة تستهدف تصفية مخيمات الـلاجئين الفلسـطينيين، التي اعتبرها احد المعلقين الاسرائيليين «مستنقعاً فتاكاً»، من

مصلحة «اسرائيل» التخلص منه، وقد تحدثت هذه المشاريع عن «افراغ المخيمات تدريجياً، عن طريق تقديم حوافز اقتصادية كتقديم مساكن باسعار رمزية، في اماكن بلدية قريبة من امـاكن التشغيل المقترح انشاؤها، على ان تكون هذه المساكن منتشرة في المدن، مع منع اسكان آخرين مكان اولئك الذين يغادرون هذه المخيمات، كما دعت بعض هذه المشاريع الى اعـادة تاهيل الـلاجئين، عن طريق توسيع الصناعة المحلية التي تعتمد على العمل المكثف، والتي تخدم الاقتصاد «الاسرائيلي»، وخاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس والاحذية. . الخ. حيث ان جميع هذه الصناعات، يغلب عليها الطابع الحرفي الصغير ولاتخلق تجمعـات عمالية كبيرة، ولاتحتـاج لوسائل انتاجية متطورة ولا تؤدي الى تطوير الـطاقـات البشرية، وبالتالي فهي تصب في عملية تعميق تبعية اقتصاد الضفة والقطاع للاقتصاد «الاسرائيل».

كما دعـت بعض الجهـات الصهيونية الى تشجيع المبـادرين (اصحـاب رؤوس الامـوال)، من اهـالي المنـاطق المحتلة الى الاستثمار، في هذا المجال، عن طريق تقديم القـروض والمسـاعـدات الاسرائيلية، وقـد كشفت المنـاقشات التي جرت على صفحات الصحافة الاسرائيلية، ايامها عن وجود اطراف امبريالية مستعدة لتمويل مشاريع لتصفية مخيمات اللاجئين(٥).

هذا وقد نصت الوثيقة الاستيطانية (المعروفة بوثيقة «غاليلي»)، التي وضعتها سلطات الاحتلال، كبرنامج عمل للسنوات المقبلة، على وجوب العمل بحزم وبسرعة، على تصفية مخيمات الـلاجئين في الضفـة والقـطاع، ودعت الى ضرورة الاسراع في تنفيذ مخططات اسكانهم، وخصصت لهذا الغرض مبلغ ٢ , ١ مليار ليرة اسرائيلية، خلال الاربع سنوات المقبلة(٦).

كما قامت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٧٢، بسلسلة من الاجراءات العملية لتغيير اوضاع اللاجئين في قطاع غزة، فشقت الطرق «الامنية» داخل المخيمات وهدمت عدداً كبيراً من بيوتهـا، ونقلت اعـداداً كبـيرة الى أمـاكن سكنية أخـرى، استهدفت من وراء ذلك «اضعاف صلة اللاجىء بهدف العودة» على حد تعبير المشرف على تنفيذ المخطط في قطاع غزة، لأن السمة الرئيسية التي تجمع بين سكان المخيمات، هي سمة الاقتلاع واللجوء الذي يرتبط بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨. ولهذا فان وضع سكان المخيمات السكني وظـروفهم المعيشية الاخرى، ترتبط بشكـل محسوس ومباشر بوجود الكيان الصهيوني، وبحرمانهم من حق العودة والعيش على ارضهم.

ان هذه العـلاقة المباشرة، التي تربط بين مشاكل سكان المخيمات المعيشية، وبين قضية الشعب الفلسطيني، هو ماتسعى سلطات الاحتلال الصهيوني الى الغائه، او الحد من تأثيره عن طريق الغاء المخيمات كلياً، وبعثرة سكانها في المناطق المدينية والريفية، على

امل ان تخفف علاقات الملكية الخاصة التي قد تنشأ من جراء وضعهم الجديد، ومن الغاء العلاقات المكثفة بين اللاجئين بعد تحويلهم الى مستوطنين، من حدة العداء للدولة الصهيونية.

يقول الوزير «الاسرائيلي» موشيه كرمل:

«ان حل مشكلة اللاجئين مصلحة اسرائيلية خالصة. اذ ان استمرار مخيمات اللاجئين على وضعها الراهن، من شأنه أن يحافظ على العداء الشديد لدولة اسرائيل، وينمي كراهية كبيرة»(٧).

ولعل الاهداف الصهيونية من وراء المشاريع العديدة ـ ذكرنا اهمها ـ، في حقيقتها تخفي خلف بنودها، اهدافاً ذات صلة مباشرة رؤية الكيان الصهيوني المستقبلية للأرض الفلسطينية، وتغيير اوضاعها الديمغرافية حيث تكمن هذه الاهداف في

١ ـ هدف امني، يتمثل في ابعاد هذه المخيمات عن الطرق الرئيسية، التي تربط بين مختلف المدن والقرى الفلسطينية.

٢ ـ هدف سياسي: ويتمثل في ازالة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خريطة الصراع العربي ـ الصهيوني. بهدف طمس المعلم الحقيقي للقضية الفلسطينية.

٣ ـ هدف اعلامي: يتمثل في تحسين صورة الكيان الصهيوني، امام الرأي العام العالمي وتحويل الانظار عن حقيقة وابعاد الاجراءات في الضفة والقطاع.

٤ ـ هدف ديمغرافي: يتمثل في احداث خلخلة في التوازن السكاني في الضفة والقطاع، بما يخدم استراتيجية العدو الاستيطانية، على اعتبار أن المخيمات تشكل ابرز الاسس الديمغرافية الفلسطينية.

الا أن الهدف السياسي، يشكل قاسماً مشتركاً بين دولة الكيان والدول الغربية، في رغبتها الحقيقية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ومن الجدير ذكره ان هناك مشاريع عديدة، تقدمت بها الدول الغربية والاتحاد السوفياتي عن طريق الامم المتحدة، نتعرض لذكرها بالاسم فقط.

ا ـ وثيقة بوست في ١٩٦٩/١٢/١٨

ب ـ مشروع روجرز ١٩٦٩/١٢/٩

جـ ـ مشروع مؤسسة راند ١٩٧١

د ـ مشروع بريجنيف ١٩٨٢

و ـ مشروع ريغان ١٩٨٢/٩/١

هـ ـ مشروع قمة فاس في ١٩٨٢/٩/٩

رفضت حكومة الكيان الصهيوني كافة المشاريع المطروحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينين.

تفيد الكثير من تقارير الامم المتحدة ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، ان غالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا وطردوا من ديارهم عام ١٩٤٨، اضطرت الى الاعتماد على ماتقدمه وكالة الغوث من معونة، والتي تقدرها الوكالة حسب المعطيات الرسمية ١٩٥٠/١٩٥١ بـ ٣٦ دولار اميركي فقط، صرفت على اللاجىء الواحد في السنة المالية المذكورة.

وهذا يعني ان مصروف اللاجىء الواحد يومياً، يقل عن ١١ سنتاً اميركياً، موزعة على الطعام والصحة والتعليم والخدمات الاخرى.

ورغم هذا الحرمان الشديد، فقد برز دور المخيمات في الضفة والقطاع كرافد اساسي من روافد الثورة الفلسطينية، وتصعيد وتيرة الانتفاضة الباسلة وهي تدخل عامها الرابع. وبؤرة صدامية في مواجهة سلطات الاحتلال الصهيوني وأدواته وسلوكياته القمعية والارهابية.

فالمخيم الفلسطيني، ظل على الدوام وعلى امتداد الجغرافيا الفلسطينية والعربية، رمزاً للمقاومة الفلسطينية، اسهم اسهاماً عميقاً في الحفاظ على الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري، قدم التضحيات الجسام وباساليب نضالية اسطورية، كانت نموذجاً حياً في الدفاع عن القضية الفلسطينية، كرمز للشموخ والعطاء، فالمخيمات الفلسطينية خارج الوطن المحتل شكلت دائماً حاضنة للثورة الفلسطينية، وخزانات وقود للثورة والكفاح المسلح، وفي خندق المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني، وفي مواجهة التآمر العربي المتواصل ضد الثورة الفلسطينية. فان مخيمات الضفة والقطاع، قد عبرت عن هذا المفهوم الصدامي الفلسطيني المباشر داخل الكيان الصهيوني. حيث تحملت عبئاً نضالياً متعاظماً في مواجهة مشاريع التوطين، وفي الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، والكفاح المسلح بمعارك مواجهة عنيفة، وفي ظل موازين قوى متخلخلة تماماً لصالح العدو. شكلت هذه المخيمات، بحجم معاناتها واوضاعها المعيشية والسكانية المتردية، شاهداً متجدداً على ما اقترفته سلطات الاحتلال نحو الشعب الفلسطيني. حيث بات من الاهمية في ظل اتساع دائرة المواجهة والصدام، مع العدو الصهيوني في الضفة والقطاع، ان نطلع على اوضاع هذه المخيمات ديموغرافيا، واقتصاديا، واجتماعيا ونضالياً، وعلى اهداف وابعاد المخططات الصهيونية، ـ التي بيناها في معرض هذا البحث ـ لاستقراء مستقبل وسمات النضال الوطني الفلسطيني داخل الوطن المحتل. اعتماداً على النضال المتنامي، الذي تشغله هذه المخيمات في صناعة وصياغة الفعل والاسلوب النضالي. رغم محاولات العديدين من القادة الفلسطينيين والعرب تغييب قضية اللاجئين الفلسطينيين، والقفز عنها، واعتبارها شيئاً من

الماضي الذي لايرد ذكره.

السمات الديمغرافية للمخيمات الفلسطينية:

يبلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع ٦٧٥ الف نسمة يشكلون ٤٣٪ من التعداد السكاني الاجمالي لهذه المناطق، والبالغ ١,٥٤٦,٠٠٠ نسمة.

الجدول رقم (١)[١٠]

المناطق	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاجمالي
تعداد اللاجئين	٣١٥,٠٠٠	٣٦٠,٨١٨	٦٧٥,٨١٨
التعداد الاجمالي	٩٧٨,٣٩٤	٥٦٩,٢٥٠	١,٥٤٧,٨٤٠
نسبة اللاجئين الى التعداد الاجمالي	٣٢٪	٦٣٪	٤٣٪

اما تعداد اللاجئين الذين يسكنون المخيمات في الضفة والقطاع، فيبلغ ٢٦٢ الف نسمة يشكلون مانسبته ٣٨٪ من تعدادهم في الضفة والقطاع مبينا على النحو التالي

ا ـ مخيمات الضفة الغربية

المخيم	التعداد	المخيم	التعداد
عصبة جبر	٢٥٦٧	الفوار	٣١٦٠
الامعري	٤١٢٨	عايدة	١٩٠٦
الجلزون	٤٠٢٤	عين الماء	٣٢٤٢
الفارعة	٣٨٧٨	طولكرم	٨٦٣٩
الدهيشة	٥٦٤٩	شعفاط	٤٥٧٧
بلاطة	١٠٦٧٨	دير عمار	١٠٨٤
جنين	٧٥٩٠	العروب	٤٤٨٠
عين السلطان	٦٣٣	نور شمس	٣٩١٧
بيت جبريل	٩٣٢	عسكر	٦٩٩٥
فلنديا	٤٠٨٧		
التعداد الاجمالي	٨٢١٦٦		

● مخيم النويعمة: قامت سلطات الاحتلال بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٢ بهدم ١٥٠٠ منزل هي آخر ماتبقى من المخيم وازالته من الوجود

● مخيم قدورة: ليس مخيماً بالمعنى المعروف. فهو مجموعة من المنازل الصغيرة المتناثرة على جانب احد الشوارع في مدينة رام الله. يبدأ من الشارع المؤدي الى مستشفى رام الله وينتهي عند الشارع الى القدس والبيرة. رغم صغره فقد كان له دور بارز في الانتفاضة وشهد الكثير من الاشتباكات مع جيش الاحتلال وقدم العديد من الشهداء.

مخيمات قطاع غزة[١٢]

المخيم	التعداد	المخيم	التعداد
جباليا	٤٣٨١٨	البريج	١٣٠٩٦
دير البلح	٨٦١٧	المغازي	٨٩٠٠
خان يونس	٢٩٥٠١	رفح	٤٢٥٩٧
الشاطىء (الرمال)	٣٣٥٢٧	النصيرات	٢٨١٩٩
التعداد الاجمالي	١٧٩٤١٦		

● لم نحسب ضمن الاجمالي مخيم النصيرات والذي لاحظت عليه في الهوامش

تشير المعطيات الديمغرافية لهذه المخيمات الى ثلاث سمات هامة:

١ ـ تشكل المخيمات الفلسطينية، حيزاً هاماً على الخريطة الديمغرافية الفلسطينية في الاراضي المحتلة. فمخيمات الضفة الغربية تستوعب مانسبته ٣٢٪ من تعداد اللاجئين الاجمالي، وما نسبته ٨٪ من التعداد الاجمالي لسكان الضفة.

ويتعاظم هذا الحيز لدى مخيمات قطاع غزة حيث تستوعب مانسبته ٦٣٪ من تعداد اجمالي اللاجئين. وما نسبته ٣١٪ من التعداد الاجمالي لسكان القطاع.

٢ ـ على الرغم من موجات الهجرة المنظمة من المخيمات، بفعل الاجراءات والقوانين الصهيونية التعسفية التي خلفت واقعاً حياتيا ومعيشياً متدنيا، الا ان معدلات النمو الطبيعي لاتزال مرتفعة، وتتوقف على المعدلات السنوية الثابتة في الضفة ٢,٨٪ والقطاع ٣,٥٪

٣ ـ استناداً الى التوزيع العمري لسكان المخيمات الفلسطينية، نجد انها تمتاز بارتفاع نسبة الشباب، الامر الذي يقلق سلطات الاحتلال، ويلعب دوراً عميقاً في تحديد معالم البنية الاجتماعية والاقتصادية والنضالية للمخيمات.

والجدول التالي يبين التوزيع العمري لعينة من المخيمات الفلسطينية

المخيم	الدهيشة	عقبة جبر	العروب	عين السلطان
التوزيع العمري	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٥
دون سن ١٥	٣٨,٥٪	٤٤,٢٥٪	٤٤,١٧٪	٤٦,٤٣٪
دون سن ٢٤	٦١,٤١٪	٦٩,٤١٪	٦٦,٠٧٪	٧١,٥٧٪
دون سن ٤٤	٨٠,٤٥٪	٨٧,٩٠٪	٨٤,١٢٪	٨٨٪

كما يشكل من هم دون سن البلوغ ٤٠٪ في مخيم الجلزون و ٤٤,٠٦٪ في مخيم دير عمار.

ومن المعروف ان هذه المخيمات، تعاني من كثافة سكانية هائلة تصل الى ٣٠,٧٠٠ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، مع ملاحظة ارتفاع متوسط معدل الاسرة الفلسطينية الواحدة الى ٧,١ افراد في الاسرة الواحدة.

السمات الاقتصادية للمجتمعات

أكثر من عامل اسهم في تحديد معالم البنية الاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية وهي:

٤ ـ المؤشرات الديمغرافية التي تشير الى غد مطرد، في الانخراط في القوى العاملة فاق معدل نمو السكان (الفتوة الشبابية).

٢ ـ المحاولات الصهيونية الحثيثة، في تدمير اسس اقتصاد المخيمات ومقومات نموها من خلال عدد من الاجراءات والقوانين. ويرتبط مفهوم الضائقة الاسكانية بمعيارين اساسيين، هما درجة الازدحام في الغرفة الواحدة، ومستوى المرافق السكنية.

معيار درجة الازدحام في الغرفة الواحدة، والذي يرتبط بمعدل متوسط معدل الاسرة الواحدة ولسعة المسكن.

فمعدل متوسط الاسرة الواحدة، يصل الى ٧,١ افراد للاسرة الواحدة كما ذكرنا أما سعة المنزل فتشير الاحصائيات. أن ٣٤٪ من الاسر، يقيمون في منزل مكون من غرفتين، و ٢٦,٧٪ يقيمون في منزل مكون من ٣ غرف.

ونتيجة لاجراءات التعسف الاقتصادي، الذي تقوم به دولة الاحتلال من مصادرة للاراضي الزراعية، ومصادرة المياه، الامر الذي اظهر هبوطاً حاداً في نسبة العاملين في القطاع الزراعي، على اعتبار انه يشكل قطاعاً مهنياً واقتصادياً مناسباً لسكان المخيمات.

هذان العـامـلان الاسـاسيان، حددا معالم البنية الاقتصادية لهذه المخيمات والتي تبلورت على النحو التالي:

١ ـ ارتفاع معدلات البطالة، حيث يصل هذا المعدل في مخيم الدهيشة مثلاً الى ٦٨,١١٪ من القوة البشرية.

٢ ـ انخراط اغلبية القوة العاملة في قطاع العمل المأجور (قطاع الخدمات)، سواء في مدن الضفة والقطاع، او داخل الكيان الصهيوني، علماً بان العامل داخل الكيان يتقاضى ٤٠٪ من أجرة نظيره اليهودي، وتنهب سلطات الاحتلال ٤٠٪ من أجرته استحقاقاً للضرائب الاسرائيلية.

هذه المعـطيات، ترسم صورة قاتمة عن الاوضاع الاقتصادية المتردية لسكان المخيمات، كما تكشف مدى نجاح سلطات الاحتلال في تدمير اسس اقتصادها، وتشويه بنيته. مما يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل السكان.

ولاتتوقف المعاناة لسكان المخيمات، على الاوضاع الاقتصادية المتردية بل تتعدى ذلك الى المشاكل المزمنة، والتي تعمل سلطات الاحتلال على استفحالها بهدف اجبار سكان المخيمات على الرحيل، نجاحاً لمخططات الترحيل واعادة التوطين، والتي تطرقنا لها باختصار(١٤).

ويمكن أن تبرز أهم القضايا التي يعاني منها سكان المخيمات في التالي:

١ ـ الضائقة الاسكانية:

هذه الضـائقـة التي تفتعلها سلطات الاحتلال، كاحد ابرز اساليب التهجير واجداها. حيث سنت سلطات الاحتلال هذه، عدداً من القوانين التعسفية التي تسهم في عرقلة واعاقة تطور السكان العددي والعمراني، وابرز هذه القوانين التي سنت على شكل اوامر عسكرية هي:

ا ـ الامر العسكري رقم ٤١٨ (٧١/٣/٢٣)، والذي ناط بالقيادة العسكرية في المناطق المحتلة، صلاحية تعديل او الغاء الرخص المعطاة من قبل المجالس البلدية.

ب ـ الامر العسكري رقم ٤٦٥ (٧٢/٧/٢٠)، والذي يحظر البناء في الاراضي العائدة لاي مواطن يقوم بعمل عسكري ضد الاحتلال.

ج ـ قامت هذه السلطات، بهدم المنازل تحت حجج واهية ولا تستند الى شرعية قانونية. ارتبطت فقط بمخططات التوطين.

في حين يعتبر ان سكن ثلاثة أفراد في غرفة واحدة ضائقة اسكانية، وهذه النسبة ترتفع في المخيمات الفلسطينية، فوكالة الغوف اللاجئين عندما بدأت في اعمار المخيمات، بنت بيوتاً اسمنتية من غرفة واحدة هي للنوم والاستقبال والمطبخ في آن معاً. ولعلنا لو أخذنا عينة من

المخيمات كمخيم شعفاط مثلاً. لرأينا الصورة المأساوية عن هذه الضائقة، اذ ان ٩٩٪ من مساحة الغرفة هي للنوم والاستقبال معاً(١٥).

كما تبين الاحصائية التالية تدني مستوى المرافق السكنية

الحمامات

الخدمات / المخيم	حمام داخلي	حمام خارجي	بدون حمام	اجمالي المساكن
شعفاط	٤,٨٪ من المساكن	٨٠,٢٪ من المساكن	٥١ مسكن	٢١٠٠ مسكن
دير عمار	٧ أسر	٢٠ أسرة		٢٠٢ أسرة

٢ ـ الكهرباء

لاتزال شركة كهرباء القدس، تتحمل العبء الاكبر بتزويد هذه المخيمات بالكهرباء والتي تستخدم للاضاءة فقط، كما ان نسبة كبيرة من المساكن لاتزال تعتمد الطرق البدائية في الانارة، وهناك بعض المخيمات تستعمل الموتورات، لتزويدها بالكهرباء ساعات الليل فقط.

والجدول التالي يبين معاناة المخيمات في الكهرباء

المخيم	المساكن المستفيدة من شركة كهرباء القدس
شعفاط	٢٦,٢٤٪
الدهيشة	٥٣,١٥٪
العروب	٥٨,٢١٪
قلنديا	٧٩,٤٥٪

٣ ـ المياه

لاتزال اغلبية المساكن، تعتمد اعتماداً كلياً على نقل المياه بالطرق البدائية، من خزانات مياه جماعية، تضخ لهم وكالة الغوث المياه لهذه الخزانات ساعات محددة من النهار. ومنذ وقت قريب، بدأ سكان المخيمات بتشكيل لجان لجمع التبرعات، من أجل مد شبكات مياه الى المساكن. وقد نجحت هذه اللجان بايصال المياه، الى عدد من المساكن فعلاً.

كما وقامت بلدية بيت لحم، بمد شبكات المياه الى عدد من المساكن في مخيم الدهيشة.

انظر الجدول التالي كمثال:

المخيم	نسبة المساكن المستفيدة من شبكات المياه
شعفاط	٢١٪
قلنديا	٧٦,٨٥٪
العروب	٣٤,٤٦٪
دير عمار	دون شبكة مياه
الفوار	دون شبكة مياه
الدهيشة	٣٤,٤٪

هذه المعايير توضح بجلاء، ان سكان المخيمات الفلسطينية يعانون من ضائقة سكنية لامثيل لها، تعد انتهاكا للحقوق الانسانية. وسلطات الاحتلال لاتزال ترفض تحسين الاوضاع السكنية، واضعة شروط ومواصفات فنية صعبة، في وجه محاولات تحسين المرافق السكنية او النمو العمراني.

٤ ـ الخدمات التعليمية والصحية:

التعليم والصحة باتا يشكلان في عالم حضارة اليوم، ابسط الحقوق الانسانية وادناها، حيث تفرض المعاهدات الدولية ضرورة توفير الحد الادنى من التعليم، حماية للفرد من الامية، والحد الادنى من الخدمات الصحية، حفاظاً على سلامته.

وسلطات الاحتلال داخل الارض المحتلة، تحاول بكل ماتستطيع تقليص هذه الخدمات، ولمنعها عن السكان العرب، اتبعت سياسة تجهيلية في الاراضي المحتلة، انسحبت هذه السياسة على المخيمات، بدءاً من تقليص الابنية والموظفين مروراً بالقوانين التعليمية التعسفية. وانتهاءً بالتشويه المتعمد لمناهج التعليم واهدافه، اضافة الى تعطيل الدراسة، واقتحام المدارس والجامعات، واتخاذ عقوبات اشد قسوة ضد الطلبة الناشطين في المخيم.

ويبرز تدني هذه الخدمات التعليمية، في المستوى والنسبة المتدنين في جميع مراحل التعليم حتى الجامعية منها، اذا ماقيست بنسبة السكان، حيث تصل هذه النسبة في مخيم عقبة جبر مثلاً ٢٣,٢٤٪ وفي عين السلطان ٢٩٪، كما تصل نسبة الامية في مخيم الجلزون ٨,٥د٪.

كما اتبعت هذه السلطات، سياسة تقليص الخدمات الصحية، والتي ادت الى انتشار

وتفشي الامراض، بين اوساط السكان وخاصة المواليد الجدد.

الى جانب هذه المشاكل، يواجه سكان المخيمات، تدني مستوى الخدمات العامة الهاتف، المجاري، الطرق.

اما المشكلة الاكثر خطورة، والتي تشكل تهديداً حقيقياً لحياة السكان، فهي اغراق المخيمات بتجارة المخدرات، وذلك من خلال السماح لعدد من مروجيها وتجارها، باستباحة المخيمات لممارسة تخريب الجيل الثوري الشاب.

العدو الصهيوني ينفذ مخططه، بالضم والتدمير والهدم. والقوانين الجديدة:

منذ سنة ١٩٧٢ اتخذت سلطات الاحتلال خطوات عمليه، عندما ادخلت تعديلات على قانون البلديات في الضفة والقطاع، بتشكيل لجان محلية في المخيمات تمهيداً لضمها للبلديات المجاورة ولقد تم في هذا المجال:

تقسيم مخيم جباليا الى قسمين. ضم الاول الى بلدية بيت لاهيا، وضم القسم الثاني الى بلدية جباليا، كما ضمت مخيمات المنطقة الوسطى (المغازي، النصيرات) الى دير البلح، وضم مخيم خانيونس الى بلدية المدينة، كما اعلن القائد العسكري لمنطقة غزة سنة ١٩٧٢ ايضاً، عن تحويل رفح الى مدينة وتم تشغيل مجلس بلدي له ضم ممثلين عن ميخم رفح، كما ضم مخيم الشاطىء الى بلدية غزة.

كما اقرت خطة دايان سنة ١٩٧١، الخاصة بمخيمات غزة، والتي تقضي بتخفيض عدد سكان المخيمات الثلاثة الكبيرة في القطاع وهي:

جباليا والشاطىء ورفح. واقامة سلسلة من المخيمات الصغيرة نسبياً، على شكل احياء يخترقها الطريق، وتقام حول مراكز مستقرة للتجارة والصناعة. ولقد شكلت لجنة وزارية برئاسة (يسرائيل غاليلي)، والتي وضعت خطة خماسية لتوطين اللاجئين، يتم بموجبها نقل ١٦ الف نسمة من المخيمات، واعادة توطينهم في مشاريع توظيف خاصة. وقد تم تنفيذ الخطة الاولى تحت عنوان الطريق الامني، والذي يقضي بشق طرق عريضة داخل المخيمات. باشراف الارهابي «شارون»، وقد بلغ عدد البيوت المهدومة حتى ١٩٧١، ١٨٥٧ بيتاً لـ ١٩٠٥ أسر.

وحتى ١٩٧٦ كانت سلطات الاحتلال قد استكملت هدم ما مجموعه ٢٥٥٢ منزلاً يقطنها ١٦ الف نسمة.

كما تزامنت عمليات الهدم هذه، بخطوات عملية أخرى لاقامة احياء توطينية على النحو التالي:

١ ـ مشروع بيت لاهيا ولقد اقيم على مرحلتين:

الاولى ١٩٧٧. مساحته الاجمالية ٢٠٠ دونم وعدد وحداته الشعبية ٦٠٠ وحدة استوعبت ٥٠٠٠ لاجىء. وقيام الجزء الثاني ١٩٨٤ ويستوعب ٧٠٠ وحدة على مساحة ٢٥٠ دونم، وقد خصص هذا المشروع لسكان مخيم جباليا. وقد مارست سلطات الاحتلال ضغوطاً كبيرة على سكان المخيم، لاجبارهم على التوطين في بيت لاهيا، وذلك بتحويل شبكة المجاري الخاصة بالمشروع، الى داخل المخيم وشوارعه بهدف هدم منازله. وتشير التقديرات الى ان ٦٠٪ من المقيمين في هذا المشروع، هم من هدمت منازلهم سنة ١٩٨١ و ٢٧٪ من ذوي الاسر الكبيرة.

٢ ـ مشروع حي الشيخ رضوان:

بدأ تنفيذه سنة ١٩٥٥ وبلغت عدد وحداته السكنية ١٨٠٧ وحدة، استوعبت ١٦ الف لاجىء من مخيم الشاطىء، واقيم على ارض مساحتها ١٤٤٠ دونم.

٣ ـ مشروع تل السلطان في رفح:

واقيم سنة ١٩٧٩ بلغت مساحته الاجمالية ١٠٠٠ دونم، وعدد وحداته السكنية ١٠٥٠ وحدة، استوعبت ٨٥٠٠ لاجىء من مخيم رفح.

كما وضعت سلطات الاحتلال شروطاً امام المستفيدين من هذه المشاريع على النحو التالي:

ـ التنازل عن حقوق المواطنة والملكية، داخل الاراضي المحتلة سنة ١٩٤٨.
ـ تسليم البيت القديم في المخيم والتنازل عنه.
ـ دفع مبلغ مالي تحدده سلطات الاحتلال.
ـ لايحق تبديل او بيع او نقل ملكية المنزل الجديد، الا بعد موافقة الحاكم العسكري.

وفي سنة ١٩٨٣ كلفت سلطات الاحتلال لجنة وزارية برئاسة وزير الدولة الصهيوني «مردخاي من لورات»، لاعداد مخطط جديد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ضمن خبراء من مختلف دوائر الدولة وأجهزتها، اسمته مشروع اصلاح مخيمات اللاجئين وتم اقراره بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦.

ويهدف المشروع الى اعادة توطين ٢٥٠ الف لاجىء، يقيمون في مخيمات الضفة والقطاع، وبكلفة مالية قدرها ١,٥ مليون دولار.

كما اوصت اللجنة بتقسيم المخيمات الفلسطينية الى ثلاثة أنواع

ا) ابقاء بعض المخيمات في اماكنها الحالية، بعد هدم مساكنها واقامة مساكن جديدة بدلا منها.

ب) ابقاء بعض المخيمات الحالية دون الحاجة لترحيل سكانها، وتشمل المخيمات الصغيرة والبعيدة عن الشوارع الرئيسية.

ج) هدم المخيمات الكبيرة والواقعة على الشوارع الرئيسية وترحيل سكانها، الى اماكن بعيدة.

ولقد أوصت اللجنة بثلاث مراحل ازاء هدم المخيمات

١) هدم المخيمات في ضواحي القدس ورام الله ونقل سكانها الى الاغوار.

٢) هدم مخيمات الجلزون والدهيشة والعزة وعايدة ونقل سكانها الى الاغوار.

٣) هدم مخيمات بلاطة والفوار والعروب، ونقل سكانها الى اماكن جديدة بعيدة عن الشوارع الرئيسية.

كما كبدت المشروع في بنوده التفصيلية على دمج اللاجئين تدريجياً بسكان المدن، وذلك باقامة احياء جديدة داخل هذه المدن، كما يتم ضم المخيمات الى مناطق اختصاص بلديات المدن القريبة منها، كما ستقام الاحياء على ارض مصادرة في انحاء متفرقة من الضفة والقطاع.

وسيتم ضمن هذه الخطة، هدم المنازل على الطريق الرئيسي في مخيمي الدهيشة وبلاطة وترك مسافة ٣٠٠ م بعيداً عن الشارع، كما سيتم شق طرق فسيحة، لتسهيل حركة الاليات العسكرية داخلها.

وعلى الرغم من نقد المشروع لعدم توفر الدعم المادي الدولي، الا ان سلطات الاحتلال لازالت ماضية في التنفيذ، حيث بدأت لجنة من المهندسين المختصين، اعداد مشروع مدينة في غور الاردن، على بعد ٣٢ كلم جنوب شرقي نابلس.

كما طالت ادوات الهدم تنفيذاً لهذا مخيم النويعمة، حيث هدمت ١٥٠٠ منزلاً كما ذكرنا سابقاً، وارتكبت جريمة أخرى، بحق مخيمي عقبة جبر وعين السلطان قرب اريحا، وهدمت ٥٠٠٠ منزل.

خاتمة

وقد استخدمت سلطات الاحتلال كل أساليبها، وتذرعت بكل الذرائع والحجج لازالة المخيم الفلسطيني وطمس آثاره، مستغلة في ذلك ثورة الغضب الجماهيري، داخل الوطن المحتل، لهدم المنازل والقتل والابعاد والاجهاض والتنكيل والاعتقال، في مسلسل اجرامي لم يعرف التاريخ له مثيلاً، امام سمع العالم وبصره، في عصر يكثر فيه الحديث في الدفاع عن حقوق الانسان.

فحقوق الانسان الفلسطيني تتدخل فيه اليوم، حتى وكالة غوث اللاجئين تجاه المخيمات في الضفة والقطاع وفي اماكن الشتات، ضامة جهودها الى جهود المحتل لتنفيذ

المخططات الخاصة بهذه المخيمات.

فوكالة الغوث تساهم بفعالية، في احلال الضائقة المعيشية واللاانسانية في كل المخيمات في الضفة والقطاع، فاسكانيا، بنت الوكالة غرفاً اسمنتية، غرفة للعائلة الواحدة، مع عدم مراعاة حجم الاسرة الفلسطينية، فمثلاً في مخيم شعفاط بنت الوكالة ٣٣٪ من بيوت المخيم ذات الغرفة الواحدة كما بنت مخيم العروب ١٢٨٣ وحدة سكنية، ذات غرفة واحدة، وكذلك الحال في كل المخيمات الفلسطينية، واضعة شروطها المنسجمة مع شروط العدو المحتل، يمنع اصحاب الوحدات السكنية، من توسيع احجام وحداتهم السكنية، واضعة كل العراقيل والصعوبات في اجراءات البناء او العمران، مقصرة في القيام بالخدمات الانسانية الضرورية. كما أعلنت عن وقف وتقليص الخدمات الاجتماعية، الذي شمل كل القطاعات الاجتماعية، في محاولة لاجبار اللاجئين في المخيمات على الرضوخ للمخطط الصهيوني.

فسكان المخيمات الفلسطينية، يجدون انفسهم في مواجهة مباشرة ومحتومة، مع مخطط واضح المعالم والابعاد، في تشويه بنيتهم الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والنضالية، الى جانب تصديهم اليومي للسياسات والادوات والسلوكيات القمعية والارهابية.

وحتى يبقى المخيم الفلسطيني، الخندق الاول في مواجهة كل المؤامرات على القضية الفلسطينية، ويبقى اللاجئون قضية، وثورة مستمرة، وقودها شباب وشابات في ريعان العمر، واطفال في احضان الازقة في كل ازقة المخيم الفلسطيني، وحتى لاتكل السواعد القوية، فان المخيم الفلسطيني يدعو كل من يهمهم الامر، من فلسطينيين وعرب ومؤسسات دولية وانسانية، الى وقفة مخلصة وصادقة، بجانب صموده ودعمه مادياً ومعنوياً للابقاء على دوره المتميز في صناعة الفعل النضالي، بما يضمن له استمرارية النضال وشموليته.

- بدعم مبرمج للخدمات الصحية والتعليمية، والارتقاء بها وتخليصها من احكام سيطرة وكالة الغوث.
- تعويض اصحاب المساكن المهدمة قبل واثناء الانتفاضة.
- دعم مرافق المساكن بالكهرباء والماء والمجاري.
- دعم ذوي الشهداء والايتام والجرحى والمعتقلين.
- تسليط الاضواء على معاناة سكان المخيم الفلسطيني، تحت الاحتلال الصهيوني.
- كشف حقيقة واهداف مخططات التوطين والتشريد، لاحلال المهاجرين الجدد محل الفلسطينيين اصحاب الارض.
- مقارنة الدعم الامبريالي الاميركي، للمهاجرين الصهاينة بالمشاريع وتمويلها لكل احتياجاتها، وموقفها من القضايا العربية، وقضية فلسطين على وجه الخصوص، وسيطرتها على الثورات العربية، بادواتها العميلة.

الهوامش

١ ـ من المناظرة التي جرت بين اونولد توينبي وسفير حكومة العدو الصهيوني في كندا سنة ١٩٦١. كتاب فلسطين. جريمة.. ودفاع.

توينبي دافع بموضوعية كبيرة عن حق العرب في فلسطين، ونفى بحجج تاريخية حق اليهود في فلسطين.

٢ ـ فلسطين ارض الرسالات السماوية روجيه غارودي ص ٣٢٤.

٣ ـ الارض العدد الخامس ايار ١٩٨٩ محمد رشاد الشريف.

٤ ـ الضفة الغربية. التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤) جميل هلال. صادر عن مركز الابحاث الفلسطيني. ص ٢٦١

٥ ـ المصدر السابق.

٦ ـ المصدر السابق.

٧ ـ المصدر السابق نقلاً عن دافار.

٨ ـ الارض العدد الخامس ـ ايار ١٩٨٩ محمد رشاد الشريف.

٩ ـ الضفة الغربية.. مصدر سابق ص ٢٥.

* ملحوظة اعتمدنا الجداول الاحصائية المقدمة في تقرير الارض المحتلة الذي اعدته دار الجليل ١٩٨٧ عن القبس الكويتية ١١/ ٦/ ٨٨ وملاحظتنا هنا تأتي حول التباين عن احصائية اخرى قامت بها اللجنة الدولية من المنظمات غير الحكومية. حول قضية فلسطين. المجموعة العربية (اللجنة الوطنية المصرية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية) عن جملة قضايا فكر الكتاب السابع اكتوبر ١٩٨٨.

حيث ورد في هذه الاحصائية ـ وهي الاحدث ـ ان عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع هو ٨١٨٩٨٣. مفصلاً المخيم وعدد سكانه واللاجئين خارج المخيم وعددهم في المناطق ـ الضفة والقطاع. وهذا يعني اننا اذا اخذنا ان نسبة اللاجئين من اجمالي السكان هي ٤٣٪ فان عدد الاجمالي للسكان في الضفة والقطاع هو: ١,٩٠٤,٦١١.

لم نأخذ بهذه الاحصائية لانها غير رسمية ولكن التباين واضح وبناءاً عليه جرى التنويه.

١٠ ـ القبس الكويتية ١١/ ٦/ ٨٨.

١١ ـ المصدر السابق.

١٢ ـ المصدر السابق اضفنا اليه مخيم النصيرات، كمخيم مستقل لم يرد ذكره في الاحصائية المذكورة، واخذنا احصائية مخيم النصيرات عن قضايا فكر، الكتاب السابع اكتوبر ٨٨ الذي اشرت الى احصائيته في ملاحظة سابقة.

١٣ ـ المصدر السابق. القبس الكويتية.

١٤ ـ المصدر السابق.

١٥ ـ المصدر السابق.

١٦ ـ المصدر السابق.

الحياة الاقتصادية لعرب فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني

يوسف حداد*

حصرت الحركة الصهيونية في الفكر والممارسة هدفها عند تأسيسها بأمرين: استملاك أراضي فلسطين، واستقدام المهاجرين اليهود وتوطينهم فيها بغية اقامة دولة يهودية. على أن عملية الاستملاك التي تمت أولاً دون تدخل المنظمة الصهيونية كان الشراء على أساس الملكية الخاصة، بينما عمليات الشراء التي تمت على يد هذه المنظمة كانت الملكية فيها تعتبر ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها[1].

غير أن قادة الصهاينة دأبوا أول الامر على اخفاء هدفهم الحقيقي بالاعتماد على المخادعة والتمويه والتضليل، وهذا ما ظهر في رسالة تيودور هرتسل الى يوسف ضيا الخالدي في ١٩/٣/١٨٩٩[2]. والامر نفسه فعله حاييم وايزمن ابان زيارته لمدينة يافا عام ١٩١٨ في

---

* كاتب من فلسطين.

كلمة القاها أمام وجهاء هذه المدينة[٣]. وكذلك ما صدر عن المؤتمر الصهيوني العاشر والثاني عشر[٤]. ولقد استمر التستر الحقيقي على الهدف الصهيوني بعد صدور تصريح بلفور عام ١٩١٧، ففي حين كان وايزمن يجهر بالهدف أمام اليهود والانكليز بجعل فلسطين يهودية كما بريطانيا انكليزية كان يخفي هذه النية علانية للتضليل[٥]. على انه بعد مضي سنتين على التصريح أعلن في لندن أمام مستمعيه بتحقيقه نوايا الصهيونية في انشاء دولة يهودية[٦]. وما الغموض في عبارته «الوطن القومي اليهودي» الواردة في تصريح بلفور الا غموض متعمد من الجانبين الصهيوني والبريطاني للتمويه عن الهدف الحقيقي، فلقد أشار الوزير البريطاني بلفور آنذاك الى أن «الوطن القومي» انما كان تعبيراً ملطفاً «لدولة يهودية»[٧]. وتوالت بعد ذلك التلميحات الواضحة للنوايا الصهيونية على لسان قادة صهاينة من أمثال الدكتور ايدر[٨]. وجابوتنسكي[٩]. ولقد شقت الممارسات العملية طريقها بتهويد العمل واجلاء المزارعين عن الاراضي التي تم شراؤها[١٠]. الذي عقبه في الحروب العربية ـ الاسرائيلية ـ التهجير القسري الجماعي والاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين بذرائع متعددة رغم مختلف القرارات الصادرة عن الامم المتحدة[١١]. اذ لم يعد الهدف الصهيوني ايواء اللاجئين اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد النازي بل أصبح الهدف تقوية الكيان الصهيوني للتمكن من التوسع المرحلي. ولقد لجأ الصهاينة الى ازاحة سكان فلسطين أصحاب الارض الشرعيين عن ديارهم بوسائل متعددة وقوانين شرّعوها للتمكن من استلاب الارض وابعاد أصحابها عنها والتخلص منهم. كان من بين تلك الوسائل اقتراف المجازر وفق خطة مدروسة لدفع عرب فلسطين الى ترك ديارهم، ناهيك بالطرد الجماعي القسري، كما حدث في دير ياسين من تقتيل جماعي وفي اللد والرملة من تهجير قسري[١٢]، وليس صحيحاً على الاطلاق أن التهجير تسببت به الدول العربية كما يزعم الصهاينة لتغطية جرائمهم[١٣]، فلقد قاموا بتهجير العديد من سكان القرى الفلسطينية الذين بقوا في قراهم الى مناطق أخرى داخل فلسطين لتجريدهم من أرضهم كما حدث لقريتي اقرت وكفر برعم[١٣]. فالتهجير المتعمد وضع أساسه هرتسل نفسه[١٤].

أما الوسيلة الثانية للتهجير واستلاب الارض الفلسطينية قسراً من أصحابها فكانت في فرض الحكم العسكري على عرب فلسطين في المناطق التي بقي سكانها فيها بعد أربعة أيام من قيام «اسرائيل»، وهي الاحكام التي ابتدعها الانكليز أثناء الحرب العالمية الثانية والتي أقام المحامون اليهود الدنيا وأقعدوها بسببها عندما واجهت سلطة الانتداب البريطاني الارهاب الصهيوني بعد الحرب العالمية الثانية[١٥].

من الواضح أن قانون الطوارىء الذي تطبقه اسرائيل على عرب فلسطين انما كان الهدف من ورائه مصادرة الاراضي العربية. ومن مواد هذا القانون التي تخول الحاكم العسكري تجريد السكان العرب من أراضيهم، المادة ١٢٥ والمواد ١١٢، ١٩، ١٢٠[١٦].

السلب المبرمج للاراضي الفلسطينية:

دأبت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها على شراء الاراضي العربية واستقدام المهاجرين اليهود اليها مستخدمة كافة السبل لادراكها بأن الدولة المزمع قيامها تبقى حلماً معلقاً في الهواء ما لم تستند الى أساس مادي[١٧]. ومن هذا المنطلق احتل الارتباط اليهودي بالارض، لدى القادة الصهاينة، أهمية بالغة، على غير الماضي الذي كان فيه اليهود يهتمون بالمهن الطفيلية الهامشية في النواحي الاقتصادية، من هنا تركز الاهتمام الصهيوني على العمل بالزراعة. فالعمل بهذا الحقل وحده يقيم الرابطة بين الانسان والارض. وهذا ما أوضحه بن غوريون بقوله: «في معظم بلدان أوروبا حرم اليهود من حق ملكية الارض، فلم يمارسوا أعمال الزراعة. . . ولولا عودة جماهير اليهود الى التراب والعمل اليدوي لما كان بامكاننا تحقيق الدولة». ويقول أيضاً: «ان أرض اسرائيل تصبح ملكاً لنا عندما يكون عمالها وحراسها من صفوفنا»[١٨]. وبهذا الصدد أيضاً كتب ا. د. جوردون الصهيونية صاحبة فلسفة دين العمل «ان شعباً تعود جميع أنماط الحياة عدا النمط الطبيعي ـ أي تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق العمل ـ لن يصبح شعباً حياً عاملاً، الا اذا بذل أقصى طاقته لتحقيق هذا الهدف. ان العمل ليس مجرد العمل الذي يحدد علاقة الانسان بالارض وحقه فيها فحسب، بل انه القوه الرئيسية في بناء حضارة قومية أيضاً»[١٩]. ولاجل هذه الغاية أنشأ الصهاينة منذ وقت مبكر مدرسة زراعية بالقرب من يافا[٢٠].

ان مساحة مجموع كل ما امتلكه اليهود من أراضي فلسطين خلال نحو ثلاثة أرباع القرن من الزمن من النشاط الصهيوني المنظم وغير المنظم، بلغت سنة ١٩٤٧ ما لم يزد عن ١,٧٣٤,٠٠٠ من الدونمات. غير أن نتائج حرب ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية التي تبعتها أسفرت عن تسلط اسرائيل على ما يقارب من عشرين مليون ونصف المليون دونم من مساحة فلسطين بأكملها[٢١]. منتزعة بذلك، ممتلكات ٢٥٠ قرية عربية، مبعدة أصحابها عنها بسلسلة من قوانين الطوارىء، كان من بينها، قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠، وقانون الدفاع المادة ١٢٥، وقانون «المواد لساعة الطوارىء (مناطق الامن) ١٩٤٩»، وقانون «مواد ساعة الطوارىء لاستغلال الاراضي غير المفلوحة، وقانون «الاستيلاء على أرض في ساعة الطوارىء» ١٩٤٩، وقانون «استملاك الاراضي» وقانون «تقادم الزمن» وقانون «تركيز الاراضي الزراعية» ١٩٦٠[٢٢]. ولقد سعت اسرائيل لاحقاً الى تهويد الجليل، حيث هناك أكثرية عربية باللجوء الى مصادرة أراضي القرى العربية واقامة مستوطنات يهودية مكانها[٢٣]. ومن المعلوم أن اسرائيل أصبحت تحتل كامل التراب الفلسطيني بعد حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ وانها اتبعت السياسة عينها التي

مارستها من قبل في فرضها قانون الطوارىء وانتزاع ملكية الارض واقامة المستوطنات واستقدام المهاجرين والتخلص من السكان الفلسطينيين بشتى السبل.

الحالة الاقتصادية للاقلية العربية في فلسطين :

أصبح من نافل القول أن الحكم العثماني المديد للبلاد العربية ومنها فلسطين كان عاملاً جوهرياً للتخلف الذي شمل جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فكان ذلك خير عون للصهيونية في تحقيق بعض طموحاتها.

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين سعت بريطانيا على مختلف الاصعدة لتحقيق اقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وتعاون الطرفان : البريطاني والصهيوني على اقامة البناء التحتي للاقتصاد في فلسطين والسيطرة عليه، واستعملا لذلك كل الوسائل الممكنة لديهما : كسياسة احتلال الارض والانفراد بالادارة والسيطرة على السوق الاقتصادية، وسوق العمل، وتطبيق مبدأ الاحتكار في المؤسسات الصناعية وارهاق الفلاحين بالضرائب، وعدم تشجيع الزراعة وتطويرها، كل ذلك لافقار الفلاح ودفعه للتخلي عن أرضه بغية تحقيق «الوطن القومي اليهودي»[٢٤].

وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي تغير التركيب الاقتصادي للسكان العرب في «اسرائيل» بمعنى تغير أساليب ووسائل الانتاج والدخل عند هذه الاقلية، وليس بمعنى ترسيخ الاقتصاد على أسس قوية وثابتة تضمن له النماء والازدهار والتطور. فعلى العكس وضعت اسرائيل شتى العراقيل للحؤول دون ذلك، وان كل ما تم من تطوير انما حصل بمبادرة المواطنين الفلسطينيين[٢٥].

١ ـ الزراعة والخدمات :

تعد فلسطين بلاداً زراعية في الدرجة الاولى لان ما يقرب من ثلثي سكانها كانوا يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية المواشي. وبعد الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ عمدت الى قضمها تدريجياً واستنزاف مصادر المياه على حساب عرب فلسطين[٢٦]. في محاولات جادة لمضايقة العاملين في هذا القطاع.

لقد كانت نسبة العاملين في الزراعة، زمن الانتداب البريطاني ٥٧,١٪ عام ١٩٣١، وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٦٣ الى ٣٨,٧٪. كما أن نسبة العاملين في البناء والخدمات العامة قد ارتفعت من ٦٪ عام ١٩٥٠ الى ٢٢,٣ عام ١٩٦٣، وتقدمت قليلاً نسبة العاملين في الصناعة والحرف اليدوية اذ ارتفعت من ١٠٪ عام ١٩٥١ الى

١٦,٦٪ عام ١٩٦٣[٢٧].

كذلك نشأ انخفاض خطير في نسبة العاملين في التجارة والخدمات العامة والشخصية. اذ كانت نسبة العاملين بها ٣٣٪ عام ١٩٤٤ فانخفضت الى ١٦,٧٪ عام ١٩٥٩.

هذا التغير في التوزيع الوظيفي والعملي قد طرأ بسبب انخفاض ثمن الانتاج الزراعي العربي وقلة الارض العربية التي يمكن أن تستوعب جميع القادرين على العمل في الزراعة من جهة، ومن شدة الطلب على الايدي العاملة لكي تواجه اسرائيل ضغط ضرورات استيعاب المهاجرين الذين اجتذبتهم من شتى أنحاء العالم. كما أن النقص في التدريب المهني في القرية قلّل من فرص عملهم في الصناعة وجعل نسبتهم عالية في الاعمال الجسدية المضنية والتي لا تدر عليهم في نفس الوقت دخلاً كافياً نسبياً، بينما شغل اليهود الاعمال التي تحتاج الى مهارات خاصة وبنفس الوقت تعود عليهم بفوائد أكثر.

ولقد حالت الاسباب السياسية دون فتح أبواب الوظائف أمام العرب بالرغم من مبادىء المساواة المعلنة كلامياً، وخاصة في مجالات الخدمات العامة وبعض فروع الاقتصاد[٢٨]. هكذا يتضح أن الاعمال الشاقة القليلة الدخل وقف على العرب وان الاعمال ذات الدخل المرتفع وقف على اليهود، وان الهوة بين الجانبين آخذة في الاتساع.

غير أن الامر البالغ الخطورة هو هجرة الفلاح الفلسطيني للزراعة رغم خبرته الطويلة لها وممارسته اياها. فلقد أخذ في ظل الحكم الاسرائيلي أو هو في طريقه الى ذلك يتخلى عنها؛ مدفوعاً بضغوط سياسية اسرائيلية مبرمجة تستهدف اقتلاع جذوره من الارض، فعدا عن سلب الارض وتقليص حجم ملكية الفلاح تجهد حكومات اسرائيل في العمل الدؤوب لتحطيم الزراعة العربية ومن ثم تحويل العرب الى عمال لا جذور لهم، مجرد مستخدمين في القطاع اليهودي تمهيداً لتبديدهم القومي، فقد وضعت أمام الفلاح الفلسطيني وزراعته عدة عراقيل، كالاسعار المنخفضة وتسليط الشركات الاحتكارية على انتاجه وعدم مده بالقروض ـ ومن غرائب الامور أن بعض هؤلاء اليهود يعطون الاراضي التي تقدمها لهم شركة «الكيرن كايمت» ـ والتي هي من أراضي اللاجئين العرب ـ الى فلاحين عرب كي يزرعوها لهم، ويقاسمونهم الانتاج مناصفة. وعند بيع هذا الانتاج الى الشركات اليهودية يقبض الفلاح اليهودي ضعفي ما يقبضه الفلاح العربي، صاحب النصف الآخر من نفس الانتاج[٢٩].

وبالاضافة الى ذلك في مضايقة الفلاح الفلسطيني بارتفاع نسبة الضرائب المفروضة عليه، وعلى العاملين في القطاعات الاخرى، وفوق ذلك مصادرة الاراضي المشاع المخصصة للرعي وفرض ضرائب على الرأس الواحد للماشية[٣٠].

هذا بالنسبة للارض الفلسطينية المحتلة قبل عام ١٩٦٧. والجدير ذكره أن الوضع

الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يتحسن قبل الاحتلال الاسرائيلي لهما الامر الذي دفع العديد من الايدي العاملة الفتية، المثقفة والمهنية للهجرة اما الى الخارج واما الى مناطق النفط الخليجية، الامر المتعمد الذي أدى الى عدم الاهتمام بالارض والزراعة. ومعظم الذين عادوا بثروة من مناطق النفط استنكفوا عن العمل في الزراعة(٣١).

وخلال اخضاع الضفة والقطاع للحكم الاسرائيلي استمرت اسرائيل بالاسلوب المبرمج في تهجير السكان العرب وتملك الارض باستلابها من أصحابها قسراً وتهجير السكان المتبقين بطرق مباشرة وغير مباشرة(٣٢)، فلقد اعتبرت اسرائيل الضفة والقطاع أرضاً محررة وأطلقت على الضفة الغربية، توكيداً لهذا الاعتبار، السامرة ويهوذا(٣٣)، ومن ذلك دلالة وضوح على البنية الاسرائيلية في قضم هاتين المنطقتين. ففي السابع من حزيران ١٩٦٧ أعلن موشيه دايان في القدس: «لقد عدنا الى أماكننا المقدسة ولن نغادرها ثانية أبداً»(٣٤) وبعد سنتين صرح مناحيم بيغن: «أرض اسرائيل كلها ملكنا والى الابد»(٣٥).

وفي العام ١٩٦٧ بدأ استعمار الاراضي المحتلة في الضفة والقطاع بذرائع ممجوجة وحجج فارغة منها «تحقيق حلم الاجداد لشعب» ومنها الذرائع الامنية والاقتصادية والسياسية(٣٦). ولقد أدى دمج اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، واستلاب الارض واقامة المستوطنات، ومضايقة الاهالي اقتصاديا الى تحول قسم كبير منهم عن الفلاحة الى العمل الرخيص الشاق عند اليهود واهمال الارض(٣٧). وفي ذلك خطورة بالغة لانه يؤدي الى نقص الايدي العاملة في الارض العربية في مجال الزراعة الذي يظهر اثره في ارتفاع أجور عمال الزراعة العربية، وبالتالي زيادة نفقات الارض وزيادة الصعوبات امام المزارعين العرب بالاستمرار في الاحتفاظ باراضيهم، كما ان نقص العمالة الزراعية يؤدي الى اهمال الارض وتبويرها، الامر الذي يتيح لليهود توفير مبررات لمصادرة الارض العربية، ومما هو جدير ذكره ان المزارعين الذين تركوا الفلاحة تحولوا الى العمالة في بناء المستوطنات للمهاجرين اليهود ولم يكن ذلك بالطبع امرا عفويا، بل سياسة مخططة ومدروسة(٣٨). ومما يجدر ذكره ايضا ذلك الاختلال الكبير الذي صاحب الزراعة حيث تم تكريس نمط متخصص جديد في زراعة الضفة الغربية يخدم متطلبات الزراعة التصديرية الاسرائيلية ويزيد اعتماد الضفة على المحاصيل الحيوية المستوردة من اسرائيل(٣٩).

يمكن القول ان الضفة الغربية وقطاع غزة اصبحا في ظل الاحتلال الاسرائيلي يشكلان من الناحية الاقتصادية مستعمرة اسرائيلية. ويقوم الوضع الاقتصادي الذي اوجده الاحتلال الاسرائيلي على تغيير اقتصاد الضفة والقطاع لالحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي. ولتنفيذ هذه السياسة اعتمدت سلطة الاحتلال على طريقتين هما: (١) الضغط على المزارعين في الضفة والقطاع وتشجيعهم على زراعة المحاصيل التي تحتاج اليها اسرائيل. (٢) تصريف الفائض الزراعي من الضفة والقطاع في الاسواق العربية عبر جسور نهر

الاردن من جهة، وفي الاسواق الاوروبية عبر الجو والبحر من جهة ثانية، لكن الامر الاكثر خطورة هو ان نصف القوى العاملة في الضفة والقطاع أخذت تعمل في المصانع الاسرائيلية وفي ورش البناء، وبذلك يتفرغ جزء من العمال الاسرائيليين للعمل في القوات المسلحة من جهة، ولايهام العمال العرب بان معيشتهم تعتمد على الوجود الاسرائيلي في الاراضي المحتلة من جهة ثانية. ويبقى الغرض الاساسي الاسرائيلي من هذه السياسة القائمة على استخدام العمال العرب، ومعظمهم زراعيون، هو ابعادهم تدريجيا عن الارتباط بارضهم الزراعية واهمالها بدرجة تؤدي الى انخفاض مردود انتاجها تمهيدا لتركها بدون استغلال او للتخلي عنها في النهاية وبيعها للصهاينة. على ان هذه المخططات اصطدمت بالوعي القومي ولم تحقق ماكانت تأمله اسرائيل(٤٠).

٢ ـ الصناعة:

كان نصيب الصناعة الفلسطينية من الاقتصاد الوطني في بداية القرن العشرين ضئيلاً نسبيا، لأن فلسطين آنذاك كانت ذات اقتصاد زراعي، وكانت المؤسسات الصناعية الموجودة صغيرة الحجم، وهي في معظمها صناعات تقليدية غير آلية يسودها الطابع الحرفي. وهذا عائد الى عدم توفر رؤوس الاموال المستثمرة او الايدي العاملة الخبيرة، كذلك لم تكن هناك وسائل مواصلات متطورة تقرّب السوق من مناطق الانتاج، بالاضافة إلى خلو فلسطين من مكامن الثروات الطبيعية الغنية ولاسيما مصادر الطاقة. اما اهم تلك الصناعات فقد انحصرت بالمواد الغذائية وصناعات الاقمشة والدباغة والاحذية والصابون والتحف. ولقد تركزت قبل الحرب العالمية الاولى في المدن، وكانت اكبر المراكز الصناعية في القدس ويافا وحيفا ونابلس(٤١).

غير ان الصناعة بعد الحرب العالمية الاولى سارت بمعدلات نمو اعلى من معدلات البلدان المجاورة. فقد ارتفع مجموع اليد العاملة في الصناعة من ١,٦٠٠ عامل عام ١٩١٢ الى ٤٩ الف عامل تقريبا، في منتصف الاربعينات، وارتفع عدد المؤسسات الصناعية في الفترة نفسها من ١,٢٣٦ الى أكثر من ٣,٤٧٤ مؤسسة. كما ارتفع مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة الى ٢٠,٥ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٢، وارتفعت قيمة المنتجات الصناعية من سبعة ملايين عام ١٩٣٥ الى ٤٤ مليون عام ١٩٤٤. وقد حدث تغير نوعي في الصناعة بدخول الآلة. بيد أن الصناعات اليدوية تقهقرت ولم تتحقق. ويعود تطور الصناعة الى عدة عوامل، منها استثمار اموال عربية في فلسطين، ومنها الهجرة اليهودية اليها، ومنها تحسن شبكة المواصلات. غير ان الصناعة اليهودية في فلسطين اخذت تتوسع على حساب الصناعة العربية لازدياد عدد المهاجرين وتدفق رؤوس الاموال معهم بالاضافة

الى التسهيلات التي كانت تقدمها سلطة الانتداب للمصانع اليهودية بمنحها الحماية واعطائها حقوق امتياز على مساحات واسعة من فلسطين، كامتياز شركة الكهرباء الفلسطينية واحتكار ثروات البحر الميت، وعلى العكس من ذلك كانت سلطة الانتداب تتعامل مع الصناعة العربية[٤٢].

وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي لمعظم فلسطين قبل عام ١٩٦٧، عملت اسرائيل على خنق الصناعة العربية وتم افلاس بعض المصانع القائمة كان من بينها مطحنة قرمان في حيفا ومصنع الحلاوة. وكذلك شركة السجاير العربية في القاهرة ومصنع المعلبات في باقة الغربية. ويعود السبب في افلاس هذه المشاغل الصناعية لعدم اهتمام الحكومة باعطائها قروضا، وعدم حمايتها من المنافسة اليهودية. بالاضافة الى ذلك فالحكومة الاسرائيلية لاتشجع اقامة مصانع عربية لكثرة ماتفرض على اصحابها من ضرائب، ولعدم تقديم القروض لها، وبسبب قتل المبادرات العربية سواء الفردية او الجماعية. فهي لاترخص لاي مشروع الا اذا كان الفرد او الافراد المعنيون من الاشخاص الذين ترضى عنهم اجهزة الامن[٤٣].

أما أوضاع الصناعة في الضفة الغربية وغزة قبل الاحتلال الاسرائيلي لها فلم تكن متطورة. ففي الضفة تركز اهتمام الحكم الاردني نحو التخطيط وتطوير النمو الصناعي في منطقة عمان ـ الزرقاء كما ان رؤوس الاموال المحلية التي استثمرت في الصناعة في الضفة الغربية كانت ضعيفة. وقد ساد الطابع الاستهلاكي الانتاج الصناعي. ومن اهم الصناعات التي تطورت في هذه الفترة، الصناعات الغذائية وظهرت صناعات جديدة كاللدائن (البلاستيك) والثقاب وقطع غيار السيارات والاثاث والنسيج والجلد والطباعة والاحذية[٤٤].

وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي لم يحدث تطور يذكر للصناعة العربية بفضل العقبات التي وضعتها اسرائيل امام الانتاج في المناطق التي احتلتها. ولقد تم تطور طفيف بفضل شجاعة المبادرة الفردية. ونتيجة للمضايقات الاسرائيلية ولكثرة الضرائب التي فرضتها اسرائيل تأثر نمو الصناعة في الضفة الغربية ومعدلاتها بالمقارنة مع البلاد العربية المجاورة. . ومن اشهر الصناعات القائمة، صناعة الاغذية، صناعة النسيج والملابس، صناعة الجلود والاحذية، صناعة الاثاث والخشب، صناعة الالآت الهندسية، صناعات كيميائية، صناعة البلاستيك، صناعة الصابون والزيت. صناعة توليد الكهرباء، وصناعة مواد البناء[٤٥].

أما في قطاع غزة فكان تطور الانتاج الصناعي ابان الادارة المصرية اضعف مما هو عليه في الضفة الغربية، وذلك عائد لقلة الموارد الصناعية وضعف رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة. وكما عانت الصناعة في الضفة من المضايقات الاسرائيلية بعد الاحتلال عانى

قطاع غزة لكن الجهود الفردية المحلية ساهمت في دفع عجلة الانتاج الصناعي في القطاع بوتائر اعلى مما هي عليه في الضفة. على ان الانتاج السائد في القطاع هو انتاج استهلاكي وهو اقل تنوعا من انتاج الضفة الغربية بالاضافة الى صغر حجم المؤسسات الصناعية[٤٦].

ان وضع الصناعة في ظل الاحتلال يدعو الى القلق، ذلك ان الاحتلال الصهيوني هو استعمار استيطاني واقتصادي. فقد الحق اقتصاديات المناطق المحتلة باقتصاده وجعلها سوقا استهلاكية لمنتجاته. والميزان التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل مائل لصالح اسرائيل، بالاضافة الى ان الاحتلال الصهيوني يستخدم الايدي العربية العاملة الرخيصة بشكل بشع وكبير، مما يرفع ارباح اصحاب الانتاج على حساب اليد العاملة العربية. لكن تدهور الاوضاع الاقتصادية المتعمد في المناطق المحتلة وتقلص فرص العمل وتزايد السكان العرب الطبيعي يؤدي كل ذلك الى الهجرة، وهو الامر الذي تريده اسرائيل، وهو مايجب الاحتياط له وافشاله[٤٧].

وعلى صعيد آخر فان العمال العرب في القطاعات الاسرائيلية المختلفة يعانون من الاضطهاد والتمييز بالنسبة للمعاملة والاجور ونوع العمل والضمانات الاجتماعية. بالاضافة الى ان بعض المسؤولين عن العمل يطردون العمال الرجال ليشغلوا مكانهم العاملات، لان اجرة العاملة اقل من اجرة العامل، ناهيك باستغلال العمال والعاملات في الاعمال الشاقة[٤٨].

٣ ـ التجارة:

التجارة: قطاع اقتصادي مرتبط بقطاعي الانتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، ومن المعروف ان هذا القطاع ازدهر في فلسطين عبر التاريخ نظرا لموقعها الجغرافي المتميز بين قارات العالم القديم كما ازدهرت تجارتها الداخلية بسبب تنوع البيئات المناخية. وبمجيء الاستعمار البريطاني الفلسطيني ارتبطت تجارتها الخارجية ببريطانيا طوال فترة الانتداب مثلما ارتبطت فيما بعد بالكيان الصهيوني. وهناك تطابق في السياسة التي اتبعتها بريطانيا واسرائيل بالنسبة للتجارة الخارجية. اذ قادت هاتان السياستان على اساس تسخير المواد الخام التي تنتجها فلسطين لخدمة الاستعمار بحيث يتم ربطها باسواق كل من بريطانيا (سابقا) والكيان الصهيوني فيما بعد. ففي الماضي شجعت سلطة الانتداب على التوسع في الاعمال الزراعية لتتحول فلسطين الى سوق مفتوحة امام المنتجات الصناعية البريطانية. وقامت بعض الشركات البريطانية باحتكار شراء الحبوب من المزارعين العرب باثمان بخسة واحتكرت بريطانيا تسويق الحمضيات لنفسها، وحدت من تصديرها الى غيرها من الدول الاخرى، وذلك للتحكم في المزارعين العرب باستخدام الحمضيات سلاحا ضدهم في الوقت

المناسب.

اما الكيان الصهيوني فانه يعمل على مصادرة الاراضي العربية الزراعية. ونتج عن ذلك انخفاض ملموس في نسبة الانتاج الزراعي من مجموع الانتاج العربي المحلي. ولقد استطاع الكيان الصهيوني ان يربط هذا الانتاج، على الرغم من انخفاضه، باقتصاده، وذلك بتنفيذ سياسة الدمج الاقتصادي التي ترمي الى الاستفادة من الانتاج العربي موادا خاما للصناعات الصهيونية، ومن السوق العربية قوة شرائية للمنتجات الصناعية اليهودية[٤٩].

ولقد طرأت تغييرات مهمة على التجارة الخارجية بعد عام ١٩٤٨، وقيام الكيان الصهيوني ادى الى اغلاق الموانىء الفلسطينية في وجه التجارة الخارجية العربية بعد ان طبقت سياسة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. وخلال الفترة الاولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) ارتبطت تجارة الضفة الغربية بتجارة المملكة الاردنية الهاشمية، في حين ارتبطت تجارة قطاع غزة بتجارة مصر الخارجية. ومنذ عام ١٩٦٧ اخذ الكيان الصهيوني يطبق سياسة الدمج الاقتصادي بين اقتصاد المناطق العربية المحتلة واقتصاده، مما يؤدي الى ربط التجارة العربية الخارجية بتجارته بصورة غير مباشرة. ونتيجة للتحكم الاسرائيلي بالتجارة واجه المزارعون واصحاب المصانع في الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧ مشكلة تسويق منتجاتهم، فالكيان الصهيوني يستورد من الضفة والقطاع بعض الانتاج الذي يحتاج اليه لصناعاته، ويتخلى عن العرب ولايساعدهم في تسويق منتجاتهم التي لايحتاج اليها خشية منافستها منتجاته في الاسواق العالمية[٥٠].

لقد ادى الاحتلال الاسرائيلي الى تكريس نمط تجارة تخضع بمقتضاه السوق في الضفة الغربية لطموحات ومصالح السوق الاسرائيلية، ولقد سهل ذلك شروط التخصص الاقليمي في نطاق خدمة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي وتكريس سياسات الجسور المفتوحة مما ادى الى حدوث تغيرات تجارية كبيرة في مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية وظهور حالة تبعية تجارية تظهر واضحة من هيكل الانتاج حيث تستورد الضفة الحبوب والسلع الصناعية والكهربائية من اسرائيل. بل ان الضعف الاقتصادي ـ التجاري المتعدد المستويات ذلك، قد جعل ايضا من الضفة سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة. وتعكس مؤشرات تجارة الضفة الغربية حدوث ركود في العلاقات التجارية بينها وبين كل من الاردن وقطاع غزة مقابل انتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل. ويشكو الميزان التجاري للضفة من عجز سنوي متزايد في التبادل التجاري مع اسرائيل[٥١].

وكما ارتبطت تجارة الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ بتجارة الكيان الصهيوني فقد ارتبطت تجارة قطاع غزة بهذا الكيان. ولقد تم نتيجة هذا الارتباط توجه خمس صادرات اسرائيل الى الضفة والقطاع. ويصدر القطاع مايفيض عن حاجة سكانه الى الكيان

الصهيوني والى بعض الاقطار العربية كما يفعل اهل الضفة. ومن الواضح ان الميزان التجاري بين القطاع واسرائيل هو لمصلحة اسرائيل كما هو الحال في الضفة.

يمكن القول بعد كل ذلك ان ماقامت به اسرائيل من الحاق الضفة والقطاع اقتصاديا بها، هو تمهيد عملي لفرض الامر الواقع بالضم، وما عملية زرع المستوطنات واستقدام المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الا مؤشرات فعلية على النية الاسرائيلية في ابتلاع الضفة والقطاع، وهو الامر الذي تنبه له السكان فيهما، وكان نتيجة هذا التنبه والوعي تفجر الانتفاضة المستمرة بتصاعد منذ اكثر من ثلاثة اعوام، رغم الاحباط العربي الرسمي. فالمعركة الدموية مع الاحتلال محتدمة، والمأمول أن تشد ازر الانتفاضة الشعوب العربية للتمكن من الصمود والانتصار.

الهوامش

١ ـ صبري جريس، العرب في اسرائيل، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣، ص١٣١.

-2 From Haven to Conguest, Edited by walid Khalidi, The Institute for Palestine STudies, Beirut, 1962 P. 93

٣ ـ المصدر السابق، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٤٧٢.

-3 David Hirst, The Gun and the Olive Braneh, Harcourt Brael Jouanouich, New york 1977, P 39

٦ ـ المصدر السابق، ص٤٠.

٧ ـ المصدر نفسه، ص٤١.

-8 Yehoshma porath, The Emer gence The Palestine Arab National Movement (1918 - 1929) Frand Cass, London 1974 P. 56 - 57

-9 From Haven To Conquest, OP. Cit. P. 329

١٠ ـ المصدر السابق، ص٣٠٧.

-11 Sami Hadoui, Bitter Harvest, Olive Branch Press, New York 1990 P. 145 - 1469 174

١٢ ـ د. يوسف صايغ: الاقتصاد الاسرائيلي، مركز الابحاث، بيروت، ط٢، ١٩٦٥، ص ٩٤ ـ ١٠٣.

- 13 David Hirst, OP. Cit. P. 137

١٣ ـ صبري جريس، المصدر السابق، ص ١٤٣، ١٥٨، ١٥٦، ١٤٣

David Hirst OP. Cit. P 18

١٥ ـ حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي، مركز الابحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٣٣، ١٣٥.

١٦ ـ المصدر السابق، ص١٣٨، ١٧٩.

١٧ ـ المصدر السابق، ص١٨٣.

١٨ ـ د. عبد الوهاب الكيالي، الكيوتز او المزارع الجماعية في اسرائيل، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٦، ص٢١.

١٩ ـ المصدر السابق، ص١٧.

٢٠ ـ د. عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٦ ص١٦.
٢١١ ـ صبري جريس، المصدر السابق، ص١٣٤ ـ ١٣٥.
٢٢ ـ حبيب قهوجي، المصدر السابق، ص١٨٣ ـ ١٩٧.
٢٣ ـ المصدر السابق، ص١٨٠.
٢٤ ـ نبيل علقم ووليد ربيع، ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني، ط١، ١٩٩٠، لاذكر لمكان الصدور، ص٢٨ ـ ٢٩.
٢٥ ـ حبيب قهوجي، المصدر السابق، ص ٤٥.
٢٦ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط١، دمشق ١٩٨٤، ص ٥٠٤، ٥٠٧.
٢٧ ـ حبيب قهوجي، المصدر السابق، ص ٤٥.
٢٨ ـ المصدر السابق، ص٤٥ ـ ٢٩٤٦ ـ المصدر السابق، ص٨٩ ـ ٩٠.
٣٠ ـ المصدر السابق، ص١١٠، ١٠١، ١٠٤.
٣١ ـ نبيل علقم، ووليد ربيع، المصدر السابق، ص٣٤ ـ ٣٨.
٣٢ ـ المصدر السابق.
٣٣ ـ د. بشارة خضر، مجلة شؤون عربية، عدد ١٩/ ٢٠، تونس، ١٩٨٢، ص ١١٦.
٣٤ ـ المصدر السابق، ص ١١٧.
٣٥ ـ المصدر السابق، ١١٧.
٣٦ ـ المصدر السابق، ص١١٧.
٢٧ ـ د. عمران صبيح، الفكر الديمقراطي العدد ٣، نيقوسيا ١٩٨٨، ص١٠٤.
٣٨ ـ د. محمد فريد البستاني، شؤون فلسطينية، عدد ٢٦، بيروت ١٩٧٣، ص١٢٠.
٣٩ ـ رفعت سيد احمد، شؤون عربية، عدد ١٩/ ٢٠ تونس ١٩٨٢ ص٩١.
٤٠ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، المصدر السابق، ص٥١٠.
٤١ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط١، دمشق ١٩٨٤، ص٤٧ ـ ٤٨.
٤٢ ـ المصدر السابق، ص٤٨ ـ ٥٠.
٤٣ ـ حبيب قهوجي، المصدر السابق، ص ٨٥ ـ ٨٦.
٤٤ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص٥٤ ـ ٥٥.
٤٥ ـ المصدر السابق، ص٥٦ ـ ٥٨.
٤٦ ـ المصدر السابق، ص٥٩.
٤٧ ـ المصدر السابق، ص٥٩ ـ ٦٠.
٤٨ ـ حبيب قهوجي، المصدر السابق، ص٧٩ ـ ٨١.
٤٩ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الاول، المصدر السابق، ص٥٠٥ ـ ٥٠٨.
٥٠ ـ المصدر السابق، ص٥٠٩.
٥١ ـ رفعت سيد احمد، شؤون عربية، المصدر السابق، ص٩٢.
٥٢ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلد الاول المصدر السابق، ص٥١٠ ـ ٥١١.

الأبعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفييت داخل الكيان الصهيوني

يونس السيد*

شكلت الهجرة اليهودية الراهنة في الاتحاد السوفييتي، وبعض البلدان الأخرى، نقلة نوعية هامة في صراعنا الدامي والمرير مع المشروع الصهيوني. ولاشك في أن هذه الهجرة تحمل في طياتها مخاطر هائلة، تتخطى حدود القضية الفلسطينية، إلى مستقبل المنطقة وأجيالها القادمة، إذا لم يتم التصدي لها، وإيقافها بشكل فعلي قبل أن يفوت الأوان. وإذا كان الكثير الكثير، قد كتب أو سيكتب حول مختلف جوانب هذه الهجرة، وانعكاساتها المحتملة على أوضاع المنطقة والقضية الفلسطينية بشكل خاص؛ فإننا سنتناول في هذه المقالة، وضمن المعطيات المتوفرة، أبرز هذه المنعكسات والتأثيرات على الأوضاع الإجتماعية في داخل الكيان الصهيوني.

بغض النظر عن الأرقام المتداولة، منذ بدء الموجة الراهنة للهجرة اليهودية، فما لاشك فيه، أن طوفانها مستمر في التدفق على فلسطين، دون أن يعرف أحد، على وجه الدقة، حجم هذه الموجة أو متى ستنتهي. وتظل الرقابة الصهيونية المفروضة على الهجرة سيفاً

باحث من فلسطين.

مسلطاً على رقاب كل الذين يحاولون الوصول إلى الحقيقة، حقيقة إعداد المهاجرين الجدد، والظروف والملابسات المحيطة بهم. ومما يزد الوضع غموضاً وتعقيداً، أن قادة الكيان الصهيوني يدركون، أكثر من غيرهم، أن التكتم والتعتيم ما أمكنهم الأمر، يوفر لهم مزايا لم تكن في حساباتهم، تماماً، كما لم تكن هجرة بهذا الحجم، واردة في أحلامهم أو توقعاتهم.

يقول «روني ميلو» وزير البيئة الصهيوني، وأحد المقربين من اسحق شامير، في معرض دفاعه عن تلك الرقابة: «إن منح حرية الإعلام في هذا الموضوع، سيؤدي إلى الحاق الأذى بسيل الهجرة اليهودية المتدفق». ويمضي في معرض ردّه على عضو الكنيست الصهيوني، يوسي ساريد ـ حركة راتس ـ زاعماً «أن الدول العربية تمارس ضغوطاً كبيرة، على أنظمة الحكم في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية . . . . بهدف وقف الهجرة السوفييتية إلى اسرائيل». ويضيف: «وإذا ما سمحنا للإعلام الاسرائيلي، بنشر جميع التفاصيل التي تتعلق بهذا الموضوع، فالأزمة ستزداد تفاقماً، وبالتالي، سيفلت زمام الأمور من أيدينا. وأنا أعتقد، أن الإعلام يشكل خطراً كبيراً على هجرة اليهود السوفييت»[1].

وحتى لا نبقى في دائرة الغموض، نسارع إلى القول، إنه إذا كانت الهجرة اليهودية الراهنة تشكل واحداً من أخطر التحديات، التي يواجهها الشعب الفلسطيني والعربي في صراعهما الدائر مع المشروع الصهيوني، فإنها لا تخلو من تحديات، تعتبر هي الأخطر بالنسبة للكيان الصهيوني، منذ بدء الهجرة الجماعية ليهود الدول العربية في الخمسينات، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحلول المرتقبة، للعديد من المشاكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية والعسكرية . . . . الخ.

أما لماذا يشكل الإعلام خطراً على هجرة اليهود السوفييت، فذلك بحث آخر، ومع ذلك، فإن تسليط الضوء على الجانب الإجتماعي لهذه الهجرة، وما تتركه من آثار بعيدة المدى، قد يكشف النقاب، ولو بطريقة غير مباشرة، عما ذهب إليه وزير البيئة الصهيوني.

وبالنظر إلى تعقيدات هذا الموضوع وتداخلاته الشائكة، سنحاول حصره ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: البعد الديمغرافي، ومشاكل الإستيعاب والسكن، والبعد الإجتماعي، وما يتصل به من إشكالات قائمة ومحتملة.

البعد الديمغرافي:

ليس ثمة شك، في أن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين، سيشكل انعكاساً حاداً على الأوضاع الداخلية الصهيونية، وبخاصة الاجتماعية والديمغرافية منها. فالمعطيات المتوفرة، تشير إلى الرقم (١٥٠ ـ ٢٠٠) ألف مهاجر يتوقع وصولهم مع نهاية العام ١٩٩٠، بالمقارنة مع (٢٤) ألف مهاجر خلال العام ١٩٨٩، من بينهم ١٢,٩٠٠ مهاجر يهودي

سوفييتي. ويتضح من هذه المعطيات، أنه منذ بداية كانون الثاني، حتى أوائل تشرين الثاني ١٩٩٠، وصل إلى الكيان الصهيوني ما يزيد عن (١٢٠) ألف مهاجر من الاتحاد السوفييتي. ومع نهاية آب الماضي، احتفل الصهاينة بوصول المهاجر رقم (١٠٠) ألف، وسط مظاهر الإبتهاج، وعودة العلاقات الدبلوماسية تقريباً، من خلال افتتاح القنصلية السوفييتية في ذلك الكيان. وقد قارب هذه المعطيات، اسحق شامير، حينما أكد (رسمياً) أثناء اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وصول (١١١) ألف مهاجر من الاتحاد السوفييتي حتى أواخر تشرين الاول الماضي، وتوقع وصول عدد المهاجرين إلى (١٨٠) ألف، مع نهاية العام ١٩٩٠، من بينهم، (١٨) ألف مهاجر من يهود الفلاشا في أثيوبيا[2].

والواقع، أن الباحث عن حقيقة الأرقام المتعلقة بالهجرة، يجد صعوبة في توخي الدقة، وربما يجد شيئاً من المبالغة، بسبب تضارب الأرقام التي تصدر عن جهات صهيونية متعددة، مما يجعلنا نتوقف قليلاً عند الأهداف الصهيونية، من وراء التضخيم في عدد المهاجرين. فالكيان الصهيوني، طالما رأى في الهجرة موضوعاً استثمارياً مجانياً، عبر استغلالها للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات والتبرعات، ولإجبار المنظمات اليهودية في العالم، على الإعتراف بمركزيته في حياة اليهود أينما وجدوا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذا الكيان لم يكل أو يمل، من محاولاته الرامية إلى تيئيس وإحباط الشعب الفلسطيني، وإجهاض انتفاضته، الباسلة، عبر الحديث عن «تغيير جوهري» في موازين القوى لمصلحة الصهاينة ولفترة طويلة، كما عبر عن ذلك شامير بقوله: «إن السنوات العشر القادمة، ستبرهن للمطالبين بالتخلي عن يهودا والسامرة وغزة، بأنهم يعيشون في وهم كبير. لن نتنازل عن شبر واحد من الأراضي التي سيتوطنها الملايين من سجناء صهيون، الذين يتدفقون على البلاد بعد أن فتحت لهم الأبواب»[3].

غير أن هناك أوساطاً صهيونية أخرى، وخاصة بعض الأوساط الأكاديمية، تحاول التقليل من أهمية التغيير الديمغرافي. ويرى «أرنون سوفير»، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، أنه «إذا كان يهود أرض إسرائيل، لم يغيروا الخريطة الديمغرافية خلال السنوات الأربعين الأخيرة، فلربما لن يستطيعوا تغييرها». ويتساءل «سوفير» عما إذا كان بالإمكان «تغيير الخريطة خلال العشر سنوات القادمة»، ويعزو ذلك إلى سببين: الأول، «عدم رغبة اليهود في العيش في مناطق استقرار هامشي». والثاني، «عدم ترك العرب أراضيهم والرحيل إلى خارج إسرائيل»[4].

ويستند الكثير من هؤلاء في روايتهم إلى احتمالات معينة، كأن تتوقف موجة الهجرة الحالية، بسبب الأوضاع الداخلية ومشاكل الإستيعاب في الكيان الصهيوني، والخوف من أن تتحول هذه الهجرة إلى عبء إقتصادي لا يستطيع هذا الكيان تحمله. ويعتمد آخرون على بعض الدراسات، التي أجرتها الكثير من المعاهد ومراكز الأبحاث، داخل الكيان

الصهيوني وخارجه. ففي دراسة لنائب رئيس معهد «جافي» للدراسات الاستراتيجية، جاء أن «العرب سيشكلون عام ٢٠٠٠ نحو ٤٠٪ من مجموع السكان، وبعد ذلك بـ١٠ ـ ١٥ سنة، سيشكلون ٥٠٪، وإذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية بنسبة ٨٠٪، فعليها أن تجلب ٨ ملايين مهاجر». وفي دراسة أخرى، وضعها «غراهام فولر» من الاستخبارات الاميركية، جاء أن «الهجرة اليهودية لن تغير كثيراً من الأوضاع القائمة حالياً، وستطرح المشكلة الديمغرافية مرات كثيرة». أما «زئيف شيف»، فقد خلص في دراسة أعدها بتكليف من معهد دراسات الشرق الأوسط، إلى أن «تأثير الهجرة محصور في الجانبين السياسي والإجتماعي» ولايزال الفلسطينيون يشعرون بالثقة، ولن تغير الهجرة اليهودية المأزق الديمغرافي». وترى بعض الدراسات الأخرى أن «العرب قد يحققون التوازن الديمغرافي في العام ٢٠٠٠، أو بعد ذلك بوقت قصير، ذلك أن العرب يتزايدون بمعدل ١٠٠ ألف نسمة سنوياً»[٥].

وبغض النظر عن الأرقام، فإن للهجرة اليهودية مقاييس أخرى لدى الشعب الفلسطيني والعربي. ولكن ما دمنا نتحدث عن الأرقام، فإن الكيان الصهيوني يرى في تدفق هؤلاء المهاجرين، مزايا ديمغرافية غير متوقعة. ذلك أن «وصول نحو مليون مهاجر بحلول نهاية العام ١٩٩٤، سوف يزيد عدد السكان اليهود بنسبة ٢٧٪، والعدد الكلي للسكان بنسبة ٢٠٪»، في حال صحت مثل تلك التوقعات[٦]. وعلى أية حال، فإن هذه المزايا لابد لها، وأن تجد تعبيراتها الأخرى، على الأوضاع الداخلية في الكيان الصهيوني. ولكن، قبل الدخول في تفاصيل هذه الأوضاع، لابد لنا من التطرق إلى مشاكل الإستيعاب والسكن، التي تؤرق الآن قادة هذا الكيان وتقضّ مضاجعهم.

الإستيعاب!

غني عن القول، أن عملية استيعاب المهاجرين الجدد، يتوقف عليها الكثير من نجاح أو فشل الهجرة برمتها. كما تثير هذه العملية، جدلاً واسعاً داخل الأوساط الصهيونية، لما تخلقه من إشكالات حقيقية في شتى المجالات. فالإستيعاب، ليس مجرد وصول هؤلاء المهاجرين إلى المراكز المخصصة، والتي يبلغ تعدادها حوالي ٣٨ مركزاً، تتوزع على أماكن مختلفة يقيم فيها المهاجرون لفترات معينة، قد تصل إلى سنوات في بعض الأحيان. وإنما القدرة على استيعابهم بشرياً ومادياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً... وأول ما تخشاه تلك الأوساط، حدوث ما تسميه «إنفجار إجتماعي داخلي»، بسبب التوقعات القائمة، على أساس زيادة عدد اليهود بنسبة ٢٧٪، خلال السنوات القليلة القادمة. وكذلك بسبب الخيارات المتاحة راهناً، والتي تنحصر في الأماكن التالية:

- المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهو أمر يواجه المزيد من المعارضة الدولية، وبالتالي، فإن قدرة الكيان الصهيوني، على إسكان المهاجرين في تلك المناطق، تبقى محصورة فيما يمكن أن يحققه من خلف ظهر المجتمع الدولي؛ وإن كانت تلك المناطق تشكل الوضع الأفضل، والهدف الأساس لإستيعاب هؤلاء المهاجرين.
- مدن التطوير، وهي المدن التي مازالت تتمتع بقدرة على الإستيعاب، ويبلغ تعدادها حوالي ٣٠ مدينة.
- المدن القديمة، رغم أنها أقل قدرة على الإستيعاب بسبب ازدحامها الشديد بالسكان، لكنها تبقى رغبة أكيدة للمهاجرين، الجدد الذين يفد معظمهم، في الغالب، من مناطق حضرية ومدينية.

وفي الخطة التي وضعتها مجموعة من المختصين الحكوميين، خلال شهر آذار الماضي، ونوقشت فيها الخريطة الديمغرافية للسنوات العشر القادمة، يتضح «أن القدس سوف تستوعب ٩٪ من مجموع المهاجرين الجدد... وإن المستوطنين سوف يتركزون في مناطق الشمال، خاصة الكرمل ومعلوت ومجدال هعميل، وفي بئر السبع في الجنوب... وفي منطقة الساحل، تقترح الخطة أن يتم توطين ما بين ٤٠ ـ ٥٠٪ من هؤلاء، وكذلك في مناطق أخرى كاللد والرملة ورأس العين... وغيرها»[٧].

وهناك من يرى أن مشاكل الإستيعاب لا تنحصر في توفير السكن والإقامة والنفقات اللازمة، سواء كانت هذه الأموال على شكل هبات أو تبرعات، أو مساعدات أميركية مباشرة. بمعنى، أن المجتمع الصهيوني نفسه، سوف يتحمل جزءاً هاماً منها. وفي هذا يقول «ابراهام تال»، في مقالة نشرتها صحيفة «هآرتس»، إنه «من أجل إستيعاب مليون نسمة، هناك حاجة لحوالي ٤٠٠ ألف مكان عمل جديد، وحوالي ٢٥٠ ألف شقة سكنية. ولو افترضنا أن النفقات اللازمة، لإيجاد مكان عمل جديد هي ٦٠ ألف دولار في المعدل، فإننا بحاجة إلى نفقات جديدة، بمقدار ٢٤ مليار دولار. ولأجل بناء ٢٥٠ ألف شقة جديدة، يلزمنا حوالي ١٥ مليار دولار. فمن أين نجلب حوالي ٤٠ مليار دولار ضرورية لإسكان وإستيعاب المهاجرين في العمل»[٨]؟.

ولو افترضنا أن هذه الأرقام مبالغ فيها، فإن مصادر الوكالة اليهودية تتحدث عن مخطط لإسكان ١٠٠ ألف مهاجر جديد، يتوزع على خمسة مواقع في منطقتين: الأولى، على شكل خط يمتد بين القدس وبئر السبع. والثانية على شكل خط يمتد بين الخليل وصفد، بكلفة تصل إلى ١٨ مليار دولار[٩]. في حين تقدر وزارة المال الصهيونية، أن تكلف الهجرة حوالي ٢٠ مليار دولار، وهو ثمن مرتفع لميزانية الكيان السنوية، البالغة حوالي ٣٣ مليار دولار، واحتياطيه من العمله الصعبة، البالغ ٤,٢ مليار دولار»[١٠].

ومن جهتها، ذكرت صحيفة «هآرتس» يوم ١٩٩٠/٦/٢٠، أن المدير العام لوزارة

الإستيعاب، تحدث أمام اللجنة المالية للكنيست، عن بناء ٤٥ ألف شقة سكنية لمواجهة الأزمة، بينما تضمنت خطة الحكومة الصهيونية، بناء ٣٢ ألف وحدة فقط. وتلقت إدارة العقارات تعليمات ببناء ٦١٠٠ وحدة، في حين تلاقي خطة شارون، لشراء عدة آلاف من المساكن الجاهزة، معارضة كبيرة من قبل (الهستدروت)، لأنها قد تتسبب في حدوث بطالة عمالية كبيرة في فرع البناء. فكيف يمكن للكيان الصهيوني أن يحل هذه المشكلة؟، إذا علمنا أنه يحتاج في الظروف العادية، إلى ١٢ ألف وحدة سكنية جديدة في العام الواحد، للتغلب على مشكلة الإسكان؟»[١١]. ومما يفاقم هذه المشكلة، اضافة للبطالة والتضخم، وعدم توفر فرص العمل، هو إرتفاع ايجارات السكن. وتشير مصادر إحصائية «رسمية»، إلى أن هذه «الإيجارات إرتفعت بنسبة ٣٢٪ في المتوسط، وذلك حتى حزيران من العام الماضي، أي ما يساوي ضعفي معدل التضخم تقريباً. وهناك بعض المناطق زادت فيها بدلات الإيجار بمقدار الضعفين»[١٢]. وتقول تقارير اخبارية، أنه بسبب هذه الأزمة، «ظهرت أكثر من ٣٠ مدينة خيام، كما أنشىء معسكران جديدان، ليس من أجل إستيعاب المهاجرين الجدد، بل لإيواء الإسرائيليين المقيمين، الذين لا يجدون مسكناً لهم». وتضيف هذه التقارير، أن «المتضررين من أزمة السكن الخانقة، هم من جيل الشباب المتزوجين حديثاً، والأرامل، والمجندين الذين بات الآلاف منهم يعيشون في مدن الخيام»[١٣].

ولاشك في أن مشكلة الإستيعاب ستظل تؤرق المسؤولين الصهاينة، بل وتهدد الهجرة بحد ذاتها، ما لم يتمكن هؤلاء المسؤولون من الوصول إلى حلول فعلية، لا تبدو متوفرة في الوقت الراهن. ويخلص «ابراهام تال» الى نتيجة مفادها، أنه «إذا كان إستيعاب مليون نسمة خلال ٣ ـ ٥ سنوات، في إقتصاد يعاني البطالة والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، ويتأرجح نحو تضخم بنسبة ٢٠٪، هو أمر ممكن. . . ولو أردنا أن ننظر إلى الواقع بعيون مفتوحة، فلا بد من ضرورة تجنيد قسم كبير، وفي الحقيقة، الغالبية الساحقة من الموارد اللازمة من مصادر محلية». لكنه يتساءل فيما إذا كان المجتمع الصهيوني قادراً على تقديم «التضحيات الكبيرة اللازمة للخطة الخمسية القادمة»، ويقول: «هنا يكمن أحد الدروس الهامة جداً في الخطة، وهو درس غير مشجع». بمعنى أن ذلك المجتمع غير مستعد لتقديم مثل تلك التضحيات. ويمضي «تال» موضحاً: «لقد اكتشف الجمهور الشوكة الموجودة في الهجرة. . . فالمزارعون وشبكات التسويق، وأصحاب المحلات، يعارضون ضريبة القيمة المضافة على الخضار والفواكه. والعاملون في المجال السياحي، سوف يناضلون ضد هذه الضريبة على الخدمات السياحية. . . لقد خرجت الهستدروت ضد تعديل قانون الأجر الأدنى والضرائب، على أرباب العمل وتحويلاتهم إلى صناديق التقاعد. . . والصناعيون يعارضون الإلغاء السريع للأسوار الحامية من الإستيراد من الشرق الأقصى. . . وفي أوساط المقاولين، يستاؤون من الضرائب على البيوت المرتفعة

الثمن. وفي الكنيست، تستعد قوى المعارضة، لإحباط الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ أجزاء واسعة من الخطة. وعملية نتف ريش الخطة، بدأت قبل أن يتفهم الشعب مغزاها الكامل»[١٤].

وكانت وزارة المال الصهيونية، قد وضعت خطة للأعوام الخمسة القادمة، تتضمن من بين أهداف أخرى، «توفير ٥٤٠ ألف فرصة عمل، لإبقاء نسبة البطالة عند ٩٪ حتى نهاية عام ١٩٩٤». وذكرت تقارير اخبارية، بناء على تقديرات «البنك المركزي الإسرائيلي»، أن «عدد الذين سيدخلون سوق الوظائف هذه السنة، يبلغ نحو ٤٢ ألف شخص، مما يثير جدلاً حول بدء مشروعات غير منتجة تصل إلى حد ـ العمل من أجل العمل»[١٥].

البعد الإجتماعي:

أشرنا سابقاً، إلى أن الهجرة الجماعية اليهودية السوفييتية، أحدثت وستحدث تغييراً اجتماعياً كبيراً داخل الكيان الصهيوني. فعدا عن أنها تشحن هذا الكيان بطاقات جديدة وشابة، وتوفر له إضافة نوعية هامة، باعتبارها هجرة «مثقفين وأكاديميين» كما أطلق عليها بعضهم، فإن من شأنها اعادة خلط وصياغة التركيبة الإجتماعية في ذلك الكيان. ففي الوقت الذي بدأ فيه الميزان الديمغرافي، يميل لمصلحة اليهود الشرقيين «السفارديم»، بعد سنوات طويلة من الاضطهاد والتمييز، على يد اليهود الغربيين «الإشكيناز»، بسبب تفوقهم الكمي والنوعي، الذي مكنهم من الاستئثار بالسلطة. جاءت الهجرة الراهنة، لتعديل هذا الخلل على صعيدي القمة والقاعدة في آن؛ ولتضمن الأغلبية «للإشكيناز» لسنوات عديدة قادمة. ولاشك في أن وصول المهاجرين الجدد، قد بدد مخاوف اليهود الغربيين من تحولهم إلى أقلية في مواجهة الزيادة المتنامية لليهود الشرقيين، بسبب ارتفاع معدلات الولادة فيما بينهم. كما يأتي منسجماً مع أهداف الطبقة الإشكينازية ذات التطلعات الأكثر عدوانية، والتوسعية، ويضمن استمرارها في السلطة، لتحقيق طموحاتها السياسية، الأكثر تطابقاً مع تعبيرات الحركة الصهيونية. ويتجلى ذلك في ناحيتين هامتين: الأولى، مواصلة إنجاز المشروع الصهيوني عبر تحقيق الإستيطان، وإقامة «إسرائيل الكبرى»، مما يستدعي الإحتفاظ بالأرض، وربما احتلال المزيد منها، مع ما يرافق ذلك، من إبادة وترحيل وتهجير للشعب الفلسطيني والعربي. والثانية، التخلص من المشكلة الديمغرافية الضاغطة باتجاه تحقيق تسوية سياسية، طالما استخدمتها بعض الأوساط الصهيونية ـ حزب العمل ـ سلاحاً للتخلي عن جزء من الأرض. وقد عبر عن هذه الحقيقة، اسحق رابين، وزير الحرب السابق، حينما قال: «لو كنا سبعة ملايين أمام مليوني عربي، لكنت عارضت إيجاد تسوية

تقوم على مبدأ ـ الأرض مقابل السلام ـ ولكن، بما أن الشعب اليهودي في الشتات، لم يستجب للتحدي الصهيوني، فإنني أؤيد حلاً وسطاً إقليمياً، إلى حد إعادة ثلثي مناطق الضفة الغربية إلى سيادة عربية، أي إلى الأردن»[16]. وكان ذلك بالطبع قبل بدء موجة الهجرة الراهنة. وعلى أية حال، يمكن حصر أبرز التغييرات الاجتماعية الجارية والمحتملة، ضمن الأبعاد التالية:

١ ـ تغيير التركيب النوعي للسكان:

إن مراجعة بسيطة للعلاقات السائدة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، طيلة العقود الماضية، تكشف لنا عن جوهر المشروع الصهيوني، القائم في جانب منه، على أيديولوجية عنصرية. . . . حتى بالنسبة ليهود الشرق. . فهذا المشروع، نشأ في أحضان الغرب الإمبريالي، لتحقيق أهداف معينة للغرب ذاته. وليس بين هذه الأهداف، مكان ليهود الشرق إلا بقدر ما يضعون أنفسهم في خدمة هذا المشروع «كأدوات» ليس إلا. وذلك خلافاً للمزاعم الصهيونية، القائلة بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية «لشعب الله المختار». ومن هنا، فإن العلاقات بين اليهود الغربيين والشرقيين، ظلت على الدوام، في حالة من التوتر المستمر، رغم مظاهر «الاستقرار»، التي شابت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة. وذلك حين لم يعد اليهود الشرقيين في أسفل الدرك الإجتماعي بعد الإحتلال الصهيوني لما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧، واضطرار الفلسطينيين لأخذ مكانهم في هذه المرتبة. ثم صعود «الليكود» إلى السلطة في عام ١٩٧٧، الذي يعتمد كثيراً على أصواتهم الإنتخابية ـ ثلثي عدد مؤيديه تقريباً ـ ومحاولاته الرامية إلى تحسين أوضاعهم الحياتية، ومعالجة بعض المظاهر الأكثر حدة للتمييز ضدهم، وخاصة في مجالات التربية والتعليم.

غير أن اليهود الشرقيين، لم ينسوا، على ما يبدو، كيف عاملهم اليهود الغربيون الذين قاموا برشهم بالمبيدات الحشرية، عندما وصلوا إلى أرض فلسطين، ولم يغفروا لهم تمتعهم بكل الإمتيازات من سكن ووظائف. . . واستئثارهم بالسلطة. . . إلى غير ذلك. . وقد لاحظ أحد الكتاب الصهاينة، أن «اليهود الشرقيين يكادون يغيبون تماماً عن أنواع ومستويات معينة من العمل، فلم يكن بينهم على سبيل المثال: مديرو مدارس، أو رجال أعمال ناجحون، أو قادة في المؤسسة العسكرية. . . مما اضطرهم في بعض الأحيان، إلى إستخدام العنف. كما حدث في اضطرابات (وادي الصليب) عام ١٩٥٩، عندما اجتاحوا بعض شوارع حيفا، وهاجموا عدداً من المباني والمؤسسات، التي يقطنها أو يعمل فيها اليهود الغربيون»[17].

وإذا كانت جبهة العلاقات بين اليهود الشرقيين والغربيين، قد هدأت نسبياً، في عقد

الثمانينات، فإن ضغط الهجرة اليهودية الراهنة، على مختلف نواحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية. . . سيؤدي إلى تعطيل المشاريع الرامية إلى تحسين حياة الشرقيين. فهذه الهجرة، تشير إلى «أن حوالي ٦٠٪ من المهاجرين سيكونون من الشباب، وإن نحو ٥٤٪ من المهاجرين يحملون درجات علمية، و٢٢٪ منهم يتولون مناصب الإدارة. ويقدرون أنه في السنوات العشر القادمة، فإنه من بين المليون مهاجر يهودي سوفييتي، سيكون ربعهم، على الأقل، من حملة الدرجات العالية، في الطب والهندسة والتكنولوجيا. ومعنى ذلك، زيادة وتحسين نوعية القوة الإنتاجية الأساسية وهي البشر»[18].

وقد، دلت معطيات وزارة «الاستيعاب» أنه، منذ بداية العام الحالي (١٩٩٠)، وصل إلى الكيان الصهيوني «٢٩٦١ طبيباً، و ١١١٧٩ مهندساً، و ٤٢٣١ أكاديمياً، و ٢٠٢٦ ممرضة، و ١٠٨٧٥ صاحب مهنة فنية، و ٤٦١٦ موظفاً وعامل خدمات، و ٦٥٥١ عاملاً مهنياً وانتاجياً، و ٢٥٨٧ فتاة»[19]. كما دلت هذه المعطيات أن «حوالي ٣٠٪ من مجموع المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفييتي، هم من غير اليهود»، ويرى وزير الهجرة والإستيعاب الصهيوني، أنه «إذا ما استمر تدفقهم، فإن الكيان الصهيوني سيصله من غير اليهود ضعف عدد اليهود»[20]. وهو الأمر الذي قد يخلق مشاكل وارباكات داخلية خطيرة، خاصة لدى الحاخامات والاحزاب الدينية، الذين عادوا مجدداً لطرح قضية «من هو اليهودي»، كما سيؤثر على نوعية «التوازن» الاجتماعي والثقافي، ويزيد من تعميق الهوّة بين اليهود الشرقيين والغربيين. ويبدو أن هذه المعطيات، تؤكد صحة ما ذهبت إليه بعض الأوساط الصهيونية، حين تحدثت عن الهجرة «الكارثة»، أو هجرة «المثقفين والأكاديميين» التي ستخل بالمكانة الإجتماعية لليهود الشرقيين، وتدفع بها نحو الأسفل. تتحدث الكاتبة الصهيونية «ليلي جليلي» في مقالة لها في صحيفة «هآرتس»، عن «إن الشعور السائد من وجهة نظر طبقة المثقفين اليهود الشرقيين، هو أن الهجرة الجماعية قد جاءت مبكرة للغاية، وقبل أن يتوفر لديهم شعور بالإندماج الطبقي في المجتمع». وتمضي على لسان محاضر جامعي من اليهود الشرقيين: «الآن تأتي انتلجنسيا بيضاء، لتشكل خطراً على أكاديميينا الذين نجحوا، حتى الآن، وبصعوبة في شق بداية طريقهم. . . وسوف نكون أول المتضررين بعد العرب». وتشير الكاتبة، إلى عودة الحديث بين اليهود الشرقيين عن «خرق الميزان الديمغرافي» الذي يعني الكثير، بالنسبة «لأولئك الذين يرون أن جزءاً من نجاحهم في المجتمع الإسرائيلي، يتوقف على التفوق الديمغرافي. وأن خرق الميزان الديمغرافي، يشكل تهديداً للتقدم الاجتماعي والمركز السياسي، الذي اكتسب بفضل هذا الميزان». كما تشير إلى أن بعض فعاليات اليهود الشرقيين، تتفق على الرأي التالي: «في العام ١٩٦٧، خلقنا طبقة عمال عرب، وبالتالي دفعنا اليهود الشرقيين نحو الأعلى. أما الآن، فلسوف يُقذف العرب أولاً، ويعود الشرقيون إلى مكانتهم السابقة»[21].

٢ ـ تغيير التركيب الإقتصادي للسكان :

وكما أشرنا سابقاً، فهذه الهجرة لا تمثل إضافة بشرية نوعية فحسب، وإنما إضافة إقتصادية وتراكماً رأسمالياً، بلا مجهود على المدى البعيد، كما يرى بعض المحللين، بمعنى أن اليهود القادمين بأموالهم وخبراتهم ومدخراتهم، يمثلون إضافة للثروة. وبما أنهم يهود «غربيون» عملياً، فسوف يتميزون عن اليهود الشرقيين، الذين يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، والذين لابد لهم، من أن يدفعوا جزءاً كبيراً من ثمن الأزمات الاقتصادية المترتبة، ومشاكل الاستيعاب والسكن المتفاقمة من جرائها. ناهيك عن العرب الفلسطينيين، الذين يدفعون الثمن بشكل آلي من نصيبهم في مصادرهم الطبيعية، وخاصة المياه، أو نصيبهم من الضرائب المرتفعة، أو من التوسع في الاستيطان على حسابهم وحساب أرضهم.

لقد أجرى البروفسور «سايمون» في بحث ألقاه في محاضرة نظمها «المركز الإسرائيلي للتقدم الإجتماعي والاقتصادي»، حساب كلفة الفائدة، للمهاجرين الجدد، على الصعيد الإقتصادي خلال السنوات الأربعة القادمة فوجد أن «التحويلات إلى المهاجر، التي تأتي من السكان القدامى لحاجات الإسكان، هي نحو ١٥٪ من متوسط دخل المهاجرين في السنة الأولى، ونحو ٥٪ فيما بعد. ويحول المهاجر الى حاجات الأمن، نحو ٩٪ من متوسط دخله في السنة الأولى، و ٢٢٪ في السنة الثانية، و ٢٦٪ في السنة الثالثة، و ٣٠٪ في الرابعة، وبذلك يتقلص عبء الأمن على السكان القدامى». ويضيف سايمون، أن المهاجرين «يتسببون بخسارة للسكان القدامى، بسبب تقلص رأس المال، بمعدل ١٠٪، و١٧٪، و١٢٪، في السنوات الثلاث الأولى، وتصل إلى صفر٪ في السنة الرابعة. وحينها يساهم المهاجر، في الوضع الاقتصادي للسكان القدامى»[٢٢].

ولكن حساب البروفيسور سايمون، يبدو كسحاب «الحقل والبيدر»، بالنظر إلى سلسلة الأزمات الإقتصادية المتفاقمة، والتي تبدو فوق طاقة الكيان الصهيوني، في المدى المنظور، على الأقل. فإمكانية تشغيل هؤلاء المهاجرين، أو إيجاد وظائف مناسبة لهم، ليست بمثل هذه البساطة. وقد أشرنا سابقاً، إلى معدل كلفة الوظيفة الواحدة. كما أن البطالة وصلت إلى أعلى معدل لها ـ حوالى ٩٪ ـ منذ حرب حزيران ١٩٦٧. ويتوقع الكثير من المراقبين، زيادة نسبة البطالة في السنوات القادمة. ففي تقرير «لرويتر» من «تل أبيب»، حول أوضاع المهاجرين الجدد، جاء، أنه «في مقابل وظيفة واحدة في مجال الطبيعيات، هناك ٦١ مرشحاً، ويصطف ١٢ متخصصاً في علوم الأحياء، أمام كل معمل جديد يفتح أبوابه. وهناك سبعة أطباء وسبعة مهندسي كهرباء لكل وظيفة، ويتنافس على كل وظيفة تدريس، أربعة أساتذة جامعيين».

ويشير التقرير إلى أن «هناك الكثير من اليهود السوفييت متخصصون في مجالات ليس لها سوق في إسرائيل». وهكذا ـ يمضي التقرير ـ أصبح «نحو ٥٠ يهودياً سوفييتياً من المتعلمين تعليماً عالياً، يقومون بجمع الفاكهة في صناديق في إحدى البلدان من أجل التصدير. وفي مدينة إشدود، يعمل ٦٠ آخرون في مصنع للنسيج. وفي كريات يام، يعمل أطباء سوفييت في كنس الشوارع. وفي مقصف الوكالة اليهودية... كانت إحدى العاملات في تقديم المشروبات، طبيبة في سيبيريا قبل شهرين»[٢٣]. والخلاصة، أن المهاجرين الجدد، الذين وجدوا أنفسهم وسط هذه المعمعة، لم يعد لديهم سوى التخلي عن مسألة الشهادات والكفاءات، وتحولت المسألة بالنسبة إليهم، إلى مسألة صراع من أجل البقاء.

إلى ذلك، تشير تقارير متعددة، إلى أن «هناك حوالي نصف مليون من اليهود الشرقيين، يعيشون في مناطق كثيرة، دون مستوى خط الفقر». ويرى بعض المراقبين «أن هناك تذمراً شديداً بين القطاعات الأفقر من السكان، بسبب سياسة الحكومة، الواقعة تحت ضغط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، الرامية إلى جعل الاقتصاد، يتجه نحو القطاع الخاص والتحرر من أجل تفتيت نظام الخدمات الإجتماعية، وهو النظام الذي كان يقدم حماية دائمة لمدخولات العمال»[٢٤]. ويرى آخرون، «أن الوافدين الجدد ليسوا وحدهم، هم الذين يعانون، حيث مئات الإسرائيليين من ذوي الأجور المتدنية، وكثير منهم مجندون شبان، قد تم إخراجهم من بيوتهم لمصلحة هؤلاء الوافدين، الذين يتقاضى الواحد منهم مبلغ ١١ ألف دولار بدل إيجار البيت والمصاريف الأخرى». ويشيرون إلى «أن الإستياء من الوافدين الجدد، يتزايد مع تزايد عددهم. ففي الأسبوع الماضي (نهاية تموز ١٩٩٠)، قام حوالي ٧٠ شخصاً من المشردين (السكان القدامى)، بالتجمع على سطح بيت في تل أبيب، وأخذوا يقذفون القنابل الحارقة على الشارع، وهددوا بالانتحار الجماعي، إذا لم يعد أرئيل شارون بالاستماع إلى مطالبهم، والقيام بزيارة مدينتهم المقامة من الخيام»[٢٥].

يبقى أن نشير الى قدرة المهاجرين الجدد على تحمل الأعباء المزمنة للمجتمع الصهيوني، هذه الأعباء التي يبدو أنها لا تنسجم مع طموحاتهم الشخصية، والأهداف التي هاجروا من أجلها. وعلى هذا الأساس، يشكك العديد من المراقبين، في قدرة هؤلاء المهاجرين على البقاء، ويتوقعون هجرة معاكسة إلى حيث يحققون أحلامهم في الغرب الإمبريالي.

٣ ـ تغيير التركيب السياسي للسكان :

إذا كان من الصعب، إطلاق أحكام دقيقة ونهائية، حول تفاعلات الهجرة من

الناحية السياسية، بسبب استمرارها وعدم انتهاء فصولها بعد؛ فإن إشارات سريعة، بدأت تظهر حول طبيعة المهاجرين الجدد، وميولهم السياسية، وما يمكن أن يتركه ذلك على التركيب السياسي للسكان، داخل الكيان الصهيوني.

فهناك من يرى، أن المهاجرين الجدد، «ليس لديهم سوى أقل القليل من الأفكار الجاهزة والمسبقة، عن الصهيونية وكيانها حاضراً ومستقبلاً، أو عن حقائق الصراع الدائر في المنطقة».

ويعـزو بعضهم ذلـك إلى «ضعف ولائهم الايديولوجي للمشروع الصهيوني، وهشاشة روابطهم العاطفية بإسرائيل»[٢٦]. وقد يبدو ذلك منطقياً، بالنسبة لهؤلاء القادمين من قارة أخرى. لها مفاهيمها الخاصة، وثقافتها السياسية المختلفة، الأمر الذي سيستغرق وقتاً طويلاً لمعرفة عمق هذا الصراع وطبيعته، والأخطار التي تواجههم على المدى البعيد. ولعل هذا ما دعا بعض القوى السياسية الصهيونية، إلى التخفيف من حدة التنافس على إستقطاب هؤلاء، نظراً «للتفاوت الحاد في نظرة كلا الطرفين، وعدم تحقيق الفائدة المرجوة، من خلال هذا التزاحم، حين تتغلب الحاجة على الايديولوجيا»[٢٧].

وعلى العكس من ذلك، فهناك من يرى، استناداً إلى بعض استطلاعات الرأي بين أوسـاط المهـاجـرين الجدد، أنهم يتحمسون كثيراً للأفكار اليمينية الرجعية، مما يؤهلهم للوقوع ـ ضمن عمليات الاستقـطاب الجارية ـ في براثن القوى الأكثر يمينية وتطرفاً في الكيان الصهيوني.

لقـد أثبتت الهجـرات السابقة لليهود السوفييت، أن أصواتهم الانتخابية، كانت تتوزع على القوى السياسية المختلفة، وفي طليعتها الحزبان الكبيران «العمل والليكود». غير أن هناك من يعتقد، أن «هؤلاء المهاجرين، قد يشكلون قوة سياسية مستقلة، لكنها ذات صبغة يمينية، ويشيرون إلى تحركات (المنشق) شارنسكي في هذا المجال»[٢٨]. وتتوقع أوساط صهيونية واسعة «أن وصول ٢٠٠ ألف مهاجر، يمكن ترجمتهم، في وقت لاحق، إلى عشرة نواب في الكنيست»[٢٩]، الأمر الذي يفرض حقائق جديدة يصعب تغييرها. فكيف سيكون الأمر إذا ما وصل فعلاً مليون يهودي كما تشير التوقعات؟.

وعلى وجه العموم، فإن معظم التوقعات، تشير إلى أن هجرة ما يقارب المليون يهودي خلال السنوات القليلة القادمة، لن تصب في النهاية، سوى في وعاء التطرف الصهيوني، من أجل الإستيطان والتوسع لبناء «إسرائيل الكبرى» التي تحدث عنها شامير وزعماء الصهاينة الآخرين أكثر من مرة.

وبعد، فإن قراءة أولية لهذا الموضوع الشائك والخطير، لا تفي بالغرض المطلوب. ولكننا نخلص من كل ذلك، إلى أن خطراً جدياً يتهدد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية،

وإنه بالقدر الذي يتم فيه التصدي لهذه الهجرة عبر وقفها، أو الحد منها في أسوأ الأحوال، يتم تلافي هذا الخطر، وحرمان المشروع الصهيوني من مواصلة التقدم نحو أهدافه النهائية.

هوامش:

١ ـ جريدة الشعب الاردنية، ١٥/ ٤/ ١٩٩٠، نقلاً عن «الجيروزاليم بوست»، ٨/ ٣/ ١٩٩٠.
٢ ـ نشرة الارض، العدد (٠٤٣، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٠، نقلاً عن «معاريف»، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠.
٣ ـ مجلة الهدف، العدد (١٠٣١)، ١٨/ ١١/ ١٩٩٠.
٤ ـ المصدر السابق نفسه.
٥ ـ المصدر السابق نفسه.
٦ ـ جريدة الحياة، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٠.
٧ ـ جريدة الشعب الاردنية، ٢/ ٤/ ١٩٩٠.
٨ ـ مجلة الارض، العدد (١٠)، تشرين الأول ١٩٩٠، نقلاً عن «هآرتس»، ١٦/ ٩/ ١٩٩٠.
٩ ـ مجلة الهدف، مصدر سبق ذكره.
١٠ ـ جريدة الحياة، مصدر سبق ذكره.
١١ ـ جريدة الشرق الاوسط، ٢/ ٨/ ١٩٩٠.
١٢ ـ المصدر السابق نفسه.
١٣ ـ المصدر السابق نفسه.
١٤ ـ مجلة الارض، مصدر سبق ذكره.
١٥ ـ جريدة الحياة، مصدر سبق ذكره.
١٦ ـ شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد (١٨٢)، أيار ١٩٨٩، ص ١٦٠، نقلاً عن «دافار»، ٢٧/ ٣/ ١٩٨٨.
١٧ ـ جريدة الحياة، ٣٠/ ٩/ ١٩٩٠.
١٨ ـ مجلة الوحدة، العدد (٧٣)، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠، ص ١٥.
١٩ ـ نشرة الأرض، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن «يديعوت أحرنوت»، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠.
٢٠ ـ جريدة الشرق الاوسط، ٨/ ٨/ ١٩٩٠.
٢١ ـ جريدة السفير، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠، نقلاً عن «هآرتس»، ٥/ ٨/ ١٩٩٠.
٢٢ ـ جريدة السفير، ١٣/ ٣/ ١٩٩٠، نقلاً عن «هآرتس»، ٢/ ٢/ ١٩٩٠.
٢٣ ـ جريدة الوطن الكويتية، ١٠/ ٤/ ١٩٩٠.
٢٤ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٨/ ٨/ ١٩٩٠.
٢٥ ـ جريدة الرأي الاردنية، ٤/ ٨/ ١٩٩٠، نقلاً عن مجلة «التايم».
٢٦ ـ صامد الاقتصادي، العدد (٨٢) تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول ١٩٩٠، ص ١١٣.
٢٧ ـ المصدر السابق نفسه.
٢٨ ـ المصدر السابق نفسه.
٢٩ ـ جريدة السفير، ١٩/ ٢/ ١٩٩٠، نقلاً عن «هآرتس»، ٢/ ٢/ ١٩٩٠.



حوار «الكاتب الفلسطيني» مع

بسام الشكعة

حول الانتفاضة وعلاقة الداخل بالخارج

الكاتب الفلسطيني

بسام الشكعة اسم معروف لدى شعبنا العربي كله، وقد ارتبط اسمه بنضال شعبنا داخل الأرض المحتلة. انتخب سنة ١٩٧٦ رئيساً لبلدية نابلس، وقررت سلطات الاحتلال، سنة ١٩٧٩ ابعاده الى الخارج، ولما واصل نضاله، نظمت سنة ١٩٨٠، في حزيران، حادثة التفجير التي ذهبت بساقيه، وأصابته في انحاء متفرقة من جسمه. ولما لم يجد ذلك كله سلطات الاحتلال، قررت اقالته من رئاسة البلدية، سنة ١٩٨٢.

ورغم ذلك كله، فبسام الشكعة مازال يناضل، وهو يمشي على عكازتين، وحين تسمعه يتحدث تسمع صوت مناضل ملتزم بقضية شعبه.

وفي عمان التقى به مندوب الكاتب الفلسطيني يوم ٢٢/١١/٩٠ فكان هذا الحوار الذي تعتز الكاتب الفلسطيني بنشره، كما سجّله مندوبها:

- **الكاتب**: تختم الانتفاضة في الثامن من كانون الاول ١٩٩٠ ثلاث سنوات من عمر انطلاقتها، وأنتم تعيشون وسط شعبكم، وتقومون بدوركم في نضاله، فماذا يمكن أن تقولوا بهذه المناسبة؟

- بسام الشكعة: بدأت الانتفاضة بداية شعبية، ولم تبدأ بقرار ولا برامج، وهذا لايعني أنه كان هناك فراغ، اذ ان شعبنا كان يناضل، وقام بعدة انتفاضات ضد الضريبة الاضافية، وضد التهويد. وقام بانتفاضة ضد سياسة الحكم الذاتي، من خلال الانتخابات البلدية. وهناك الانتفاضة ضد اتفاقيتي كمب ديفيد، والانتفاضة ضد سياسة الابعاد والممارسات

الارهابية والاجرامية، وكذلك الانتفاضة ضد سياسة الاقالات وتطبيق الإدارة المدنية. وكانت مرحلة تطبيق الادارة المدنية مرحلة متقدمة في البرنامج الصهيوني من اجل التهويد، والخطوة الأولى من خطوات تدمير النضال الفلسطيني، بنية وارادة، من خلال تدمير م. ت. ف، وارادة الشعب المقاتلة.

ثم وقعت حرب لبنان، سنة ١٩٨٢، وحدث نوع من التراجع وارتبطت التنازلات في الداخل، بما تبع الانسحاب من بيروت، والخطر السياسي الذي افرزته مرحلة مابعد بيروت.

وفي هذه الاجواء، أخذ الاحتلال ينشط.

ونتيجة تراكمات سياسة القمع والكبت والارهاب، وبعد الموقف الذي جسّد إرادة شعبنا في الحرية، بهرب السجناء من سجن غزة، ومقاومتهم التسليم لمطارديهم. ثم جاء حادث السيارة العسكرية الصهيونية التي داست بعض مواطنينا في غزة، وهو ماجسّد امام جماهيرنا طبيعة الصراع.. فكانت الانتفاضة.

وأفرزت الانتفاضة، ضمن جماهيرها وشعبها، وسائل نضالها، وأفرزت قنوات هذا النضال: الوحدة الشعبية وتأمينها واستمرارها.

قامت اللجان الشعبية بمبادرات شعبية وتنظيمية في اطار حرارة المعركة ورغم مرور ثلاث سنوات، فقد ظلت الانتفاضة بزخمها وعمقها وشموليتها.

إلّا أنه وللأسف الشديد لم يرافق هذا كله وحدة التنظيمات بشكل استراتيجي، يتفق مع واقع الانتفاضة، ضمن وحدتها وعمقها الوطني واسلوبها النضالي والكفاحي، حيث أثر في ذلك استمرار الاداء السياسي عربياً ودولياً بخطوطه ماقبل الانتفاضة. ولم يتأثر هذا الاداء بمعطيات الانتفاضة ونتائجها.

وهذا منع قيام علاقات سياسية استراتيجية، على الصعيد التنظيمي، مما ساعد على قيام نضالات ضد الاحتلال، خارج اطار القيادة الموحدة، ومن ذلك نشاط الاتجاهات الدينية، والتنظيمات الوطنية المعارضة.

وأوجد هذا ولاشك واقعاً سلبياً، حد من امكانات تطور الانتفاضة ذاتياً وعربياً ودولياً، فبقيت الانتفاضة رهينة النتائج السياسية المشار اليها.

- **الكاتب**: **كيف يمكن برأيكم معالجة هذا الواقع السياسي، من حيث تحقيق الوحدة، ومن حيث التأثير السلبي للخط السياسي، لنساعد الانتفاضة على الاستمرار وتحقيق اهدافها؟**

- بسام الشكعة: **ان نهضات شعبنا الفلسطيني، ككل نهضات الشعوب، تكون دائماً مرهونة**

بنجاحها وعمقها وتأثيرها بمدى وحدة الشعب، ووضوح أهدافه ومصالحه، وبمدى وحدة تحركه. وإذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار، على أساس انه حقيقة تاريخية، تبرز قضية الموقف او القرار السياسي، ومقدار تعبيره عن مصالح الجماهير العريضة ووحدتها، سواء من ناحية المعاناة أو من ناحية الاهداف. وفي موضوعنا، فمما لاشك فيه، بأن وقفة ثورية واعية امام تجربة النضال الفلسطيني، وواقعها الحالي، لاستخراج عبر المرحلة، وبرمجة مستقبل النضال الوطني، هي اولى متطلبات معالجة الواقع الراهن، بما يقتضيه ذلك، من استخراج سياسة استراتيجية واحدة، ومتفق عليها.

وبرأيي هذا هو المنطلق، حيث يسهل بعد ذلك، تحديد العلاقة التنظيمية الاستراتيجية، وتحديد أساليب العمل وعلاقاته، لتحتفظ الانتفاضة، باعتبارها التعبير الوطني العميق والشامل، بشعبيتها، وبأسلوب نضالها، كما برز منذ بدأت، حيث حُدد بالنضال والكفاح، كأسلوب وحيد لاغير، ضمن ظروف هذا النضال، ومايواجهه من احتلال مباشر، وبرنامج صهيوني، يتعامل مع كل تفصيلات الحياة، بما يخدم الايديولوجية الصهيونية. هذه الايديولوجية التي تتعامل تعاملاً مبدئياً، ينكر على شعبنا، وعلى الوطن العربي حق الوجود والحياة بما يعنيه ذلك بالنسبة لنامن ارتباط بالأرض والتزام بوحدة هذا الشعب وقضيته، كجزء من الامة العربية، وقضيتها القومية.

ـ الكاتب: كيف يمكن ان يتحقق ذلك؟

ـ بسام الشكعة: الحقيقة، وبدون تعقيد، وضمن قراءة مباشرة واضحة، فلاشك أن الأزمة التي تعيشها قضيتنا ووطننا وأمتنا، هي وليدة تفاعل واقع معين، وبالنسبة لنا، فان هذه الأزمة نتيجة سياسات قوى، وعلاقات قوى، واجتهادات قوى، أوصلتنا إلى هذا الواقع، وهذا يستدعي نظرة جديدة، تنطلق في توجهها الى واقع الجماهير، ومعطيات الصراع الميداني. ومن هنا تبرز الانتفاضة باعتبارها المركز لهذه النظرة والتوجه. لذلك، فان هذا التوجه، يحدد بشكل واضح، طبيعة الاطار المؤهل للتعامل مع هذا الواقع انطلاقاً نحو المستقبل. وبناء عليه لابد من تكوين مجلس وطني جديد، وبدون أدنى تردد أقول: مجلس تكون له الصفة التأسيسية. لان الوضع الجديد الذي نعيش لم يأتِ من فراغ، انما جاء نتيجة لتطورات لها مبرراتها وأسبابها في تفكير وعلاقات وممارسات سابقة. وأهم هذه الأسباب ان مجالسنا الوطنية السابقة، لم تقف وقفة المدقق من تجاربنا ونتائجها، وانما كانت تعمل بشكل فوقي، يتعامل مع القواعد والجماهير من هذا المنطلق، فيبدأ التفاعل والتكتلات والمواقف، بحيث يكون هناك مؤيد للسياسة الرسمية ومعارض لها. وكانت النتائج دائماً معروفة، بحكم تكون المجالس الوطنية وطريقتها. لذلك، وقبل التفكير في

تكوين المجلس الوطني المؤهل لهذه الرسالة الوطنية، لابد من أن تتجه جميع التنظيمات الى استطلاع رأي قواعدها، حتى تتبين حقيقة وجوهر الموقف الوطني معمقة وشمولية، وحتى تتحدد طريقة التعامل، لتتحول هذه التنظيمات الى أداة جماهيرية ثورية، تعبىء الجماهير ضمن وجهات النظر المختلفة ومبرراتها، لاجل المعركة الوطنية الواحدة.

وستبرز نتيجة هذه القراءة وضوحاً في رؤية الواقع، ووضوحاً للمستقبل. كما ان هذه الرؤيا ستلقي ضوءً على طبيعة المجلس الوطني وتكوينه، ليكون اكثر تعبيراً عن جماهيرنا ومصالحها وأهدافها، واكثر قدرة على مواجهة اعدائنا ومؤامرتهم ومخططاتهم.

ـ الكاتب: يطرح الآن موضوع الداخل والخارج، فما رأيك في ذلك؟

ـ بسام الشكعة: ان كل الفلسطينيين في الداخل، وبدون تردد، وبدون ضبابية، يؤمنون بأن القضية الفلسطينية واحدة، وبأن الشعب في الداخل والخارج واحد، وبأن م. ت. ف. هي الأرض الجامعة لشعبنا الفلسطيني والتي تعوّض وجودنا في الأرض المحتلة والشتات، وسواء كان ذلك الشتات في الوطن العربي، وضمن سياساته القطرية، أو في انحاء العالم المختلفة، وتمسك شعبنا بالوحدة هو تمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الا ان هذا الاجماع، لايرافقه اجماع على السياسة التي تمارس في الخارج، وعلى علاقات الخارج بالداخل. فبينما تحدد الظروف في الأراضي المحتلة طبيعة السياسة والعلاقات والنضال، تحدد الممارسة السياسية في الخارج علاقات السياسات الرسمية، من جامعة عربية الى تكتلات دولية الخ، وقاد هذا الى شيء من الاختلاف وفي كثير من الاحيان الاختلاف التناقضي في هذه العلاقة على كل المستويات. ولما كنت قد بينت الخلاف في الناحية السياسية. فاني أضيف ان هناك خللاً في الناحية التنظيمية أيضاً، وفي سياسة الدعم والتخطيط وبرمجة احتياجات الأراضي المحتلة وأولوياتها.

ـ الكاتب: ومادمنا نتحدث عن الداخل والخارج، فأين القيادة الموحدة من ذلك؟

ـ بسام الشكعة: ان واقع الانتفاضة بوحدتها وشموليتها، لايزال يكون شكلاً ارقى واوسع من علاقة القيادة الموحدة وحتى اطرافها، وهناك خارج القيادة الموحدة، تنظيمات لها قوة وتأثير لايستهان به، ولما كانت هذه التنظيمات موجودة وفاعلة، فان ذلك يقتضي اعادة النظر في هذا الواقع، وذلك بعد اعادة النظر في الموقف السياسي، كما ذكرت، حيث لايمكن النجاح في اقامة تنظيم ثوري، على مستوى الانتفاضة ومعطياتها ونتائجها، من خلال الخط السياسي القائم. ان هذا ضروري، حتى نمهد لحوار منتج، يستهدف تمثيل قوى

الانتفاضة بفصائلها وتياراتها، بقيادة موحدة فاعلة، من مستوى طموحات جماهير شعبنا وانتفاضته بطهرها ونقائها الذي افرزته بانطلاقتها.

ـ الكاتب: يلاحظ المراقب، من الداخل والخارج، ان الانتفاضة، لاتتطور جذرياً، وانها تمارس وسائل وأساليب باتت مألوفة، كيف ترى ذلك؟

ـ بسام الشكعة: ان هناك مايبرر هذه الملاحظة، لان الانتفاضة باتت ذات ممارسات محددة. فالاضراب الشعبي مستمر مدة نصف نهار كل يوم، ضمن نظام العمل نصف نهار لقضاء حاجات المواطنين، النداءات شهرية، تحدد أساليب التعبئة.

وقد سبق للقيادة الموحدة، ان طورت هذه الأساليب، فسارت على نهج تصعيدي، فدعت الى تنفيذ مقاطعة البضائع الاسرائيلية، وترشيد الاقتصاد الوطني، والمواطن العربي الفلسطيني، نحو بناء وضع اقتصادي، يضعف الاحتلال، ويقوي الانتفاضة والجماهير، كما طلبت القيادة الموحدة استقالة الشرطة، وعدم دفع الضرائب، واستقالة الموظفين من الادارة المدنية، وتحقق في هذه الميادين نجاحات هائلة على طريق العصيان المدني. لكن السلبيات التي ذكرناها سابقاً، وعدم وجود الدعم المادي والسياسي الكافي، لتلبية احتياجات الانتفاضة وبرنامجها على الساحة العربية والدولية، وقبل ذلك برنامجها على الساحة الفلسطينية، أدى الى تراجعات في البرنامج، دون ان يحدث تراجعات في مقاومة الاحتلال وممارساته وبرامجه.

ـ الكاتب: فهل لنا مادمنا نتحدث عن تطور الانتفاضة، أن نسأل عن تطور الأساليب النضالية؟

ـ بسام الشكعة: ان الاساليب التي تبرز من خلال النضال الوطني الفلسطيني مثل رمي الحجارة الخ. هي في الحقيقة ردود فعل شعبية وعفوية تجاه سياسة الارهاب الرسمي، وتمسك العدو برفض الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية والانسانية.

وبالرغم من تأييد قياداتنا بل واعتزازها بهذه الأساليب الطبيعية الا انها بقيت، ضمن الحدود العفوية اياها باعتبارها تعبيراً عن ارادة رفض الاحتلال والدفاع عن الحق والوجود، والعمل لتحقيق الاهداف الوطنية.

ومن هنا ـ يبرز ماذكرته سابقاً، من ان البرنامج النضالي، والذي يمكن ان يعتبر انتاجاً قيادياً، قد أصابه الخلل للأسباب التي ذكرت، والتي تتلخص في ان الانتفاضة لم تمتد الى الخارج وطنياً، وبذلك لم يحصل تعامل مع انجازاتها عربياً ودولياً، بالشكل الذي يضمن

تطوير هذه الأساليب الثورية الكفيلة بالتعبير عن الانتفاضة وأهدافها ومواجهة مخططات اعدائها.

ـ الكاتب: بعد هذا كله، هل يمكن ان نتحدث عن انجازات الانتفاضة فلسطينياً؟

ـ بسام الشكعة: ان الانجاز الأول الذي حققته الانتفاضة هو تحقيق وحدة الشعب، داخل الأرض المحتلة، وتحرير الارادة الوطنية الفلسطينية من التحققات التي انجزها البرنامج الصهيوني على أرض الواقع، ومن ذلك الاستيطان، وتوجيه الحياة ضمن الاوامر العسكرية، وبمقتضيات المصالح الاسرائيلية، وبرنامجها الصهيوني.

أما الانجاز الثاني ان الانتفاضة حددت الاسلوب الواقعي والثوري الواجب تبنيه، وهو اسلوب النضال والكفاح والمواجهة التزاماً بالحقوق الشرعية العادلة والتاريخية لشعبنا الفلسطيني، ودفاعاً عنها، ومقاومة البرنامج الصهيوني العنصري التوسعي العدواني. كما أنها انهت تأثير الممارسات السياسية العربية الاقليمية وغيرها على الساحة الفلسطينية، وانتقلت بالقضية الفلسطينية، من الخندق الاخير الى الخندق الاول في مقاومة الصهيونية والامبريالية.

ـ الكاتب: وماذا عن تأثيرها في الكيان الصهيوني؟

ـ بسام الشكعة: ان صورة الانتفاضة كانجاز وطني اعطى كل هذه المعاني والمدلولات، لابد وان يكون قد أثر في الحركة الصهيونية على الساحة الدولية عامة، وداخل الكيان الصهيوني خاصة.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الموقف الاسرائيلي من الانتفاضة طابع المواجهة، والمزيد من الوسائل اللاانسانية في سبيل تدمير الانتفاضة، الا ان الانتفاضة خلقت شروخاً واختلافات في الحركة الصهيونية على الساحة الدولية، ودعمت النشاطات اليهودية اللاصهيونية، هذا ضمن اطار انجازات الانتفاضة على صعيد الرأي العام الدولي.

كما ان الانتفاضات كلفت الاحتلال المزيد من الاعباء المالية، نتيجة حالة الطوارىء التي تعيشها الدولة، وتعيشها قوات الاحتلال في مقاومة الانتفاضة.

وبرز الى جانب ذلك تأثير سلبي في معنويات الجيش الصهيوني، أثار نقاشاً حول التأثيرات المعنوية والاخلاقية في طبيعة التكوين العسكري ومهماته، وبالرغم من المنطلقات الصهيونية لكل هذه الاشارات والمناقشات.

وهناك، بالاضافة الى ذلك التأثيرات الاقتصادية، عدا الاستنزاف المالي الذي أشرنا

اليه، ومن ذلك تأثير المقاطعة في تجارة «اسرائيل» باعتبار الاراضي المحتلة سوقاً استهلاكية ذلك ان اجواء الانتفاضة وتأثيرها النفسي والارادي، خلق نزوعاً طبيعياً للتخلص من البضائع الاسرائيلية. وهناك انخفاض حاد على هذا الصعيد.

الا ان بقاء الانتفاضة محصورة، داخل الأرض المحتلة، جعل رد الفعل داخل الكيان الصهيوني مزيداً من التطرف ومزيداً من الاجراءات القمعية، بغية تدمير الانتفاضة وتصفيتها كأسلوب لمعالجة انعكاساتها على المجتمع الاسرائيلي. واقصد هنا ان هذا الوضع، نتيجة عدم تطور الانتفاضة وامتدادها على الساحتين العربية والدولية، بحيث لم تخلق ظروفاً شبيهة. مثلاً بظروف احتلال لبنان، سنة ١٩٨٢. اذ لم يشعر المجتمع الاسرائيلي، نتيجة ماذكرت، بأن هناك خطراً داهماً ومباشراً، يستدعي اعادة النظر في موقفه واسلوبه، حماية لمصالحه وأمنه.

ـ الكاتب: يعيش العالم مرحلة المتغيرات الدولية، فكيف ترون تأثير ذلك في الانتفاضة ونتائجها؟

ـ بسام الشكعة: هنالك تأثير كبير وأول النتائج السلبية هو الهجرة اليهودية الواسعة واعطاؤها الشرعية، باعتبارها حقاً من حقوق الانسان، بالرغم من كل مدلولاتها اللاانسانية واللاحضارية، سواء بالنسبة للأراضي التي يهاجرون منها، أو الأراضي التي يهاجرون اليها، أو بالنسبة لحقوق الانسان الحقيقية عامة.

ومن ناحية أخرى، فان تفكك المنظومة الاشتراكية، والتحول السريع في وضع المعسكرين المتحاربين حتى الامس القريب، خلق فراغاً تحاول حكومة الولايات المتحدة الاميركية ملأه، ضمانة لمصالحها الامبريالية، وعلاقاتها، وفي مقدمة ذلك العلاقة الاستراتيجية بينها وبين الصهيونية و«اسرائيل».

ومع الأسف، فان بعض الحكومات العربية بسياساتها القطرية، وارتباطاتها مع الامبريالية الاميركية، أصبحت في وضع اكثر ارتياحاً، وكأن الظروف خدمت علاقات هذه الدول، وحمت نظمها، ولذلك استدعيت القوات الاميركية، لحل أزمة عربية ـ عربية، هي نتيجة العلاقات التقليدية لبعض هذه الدول مع الامبريالية الاميركية.

وهناك تأثير آخر. فالأزمة القطرية لها انعكاساتها على مختلف الاقطار، ولذلك لم يقم حتى الان مبادرات لسد الفراغ الموجود، نتيجة غياب المعسكر الآخر. ولذلك تأثيره، ولاشك، في القوى المعادية للامبريالية في الساحة العربية.

ولا أقصد بذلك تقديم تبرير لاعتماد الحركة التقدمية العربية على «المعسكر الشرقي» وانما اورد ذلك بقصد التحليل وتوضيح الرؤى والمسؤوليات.

حي الصالحية هجرة.. وبناء°

ابراهيم الزيبق*

قبل ثمانية قرون ونصف تقريباً، إبان الحروب الصليبية، هاجرت أسرة فلسطينية من قرية جماعيل قرب نابلس إلى دمشق، فكان لهذه الهجرة تأثير كبير من الناحية العمرانية والثقافية.

أما من الناحية العمرانية، فقد بنى المهاجرون في جبل قاسيون مدينة لهم، هي مدينة الصالحية[1] ومن الناحية العمرانية عمقوا نشر مذهب الامام أحمد بن حنبل في دمشق وماحولها[2]، وألفوا في فقه هذا المذهب كتباً ماتزال هي العمدة فيه عند الحنابلة كمغني ابن قدامة والمقنع وغيرهما، وبعثوا نهضة ثقافية شاملة فيها بنوه من المدارس والمكتبات العامة، فما هي وقائع هذه الهجرة؟

° تعيد هيئة التحرير نشر هذا البحث بعد ان تم نشره خطا في العدد الماضي باسم السيدة معزز نور الله مع الاعتذار لكاتبه.

* كاتب ومحقق من سورية

جد هذه الأسرة والباعث لها على الهجرة هو الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة، رجل متدين صلب، في الستين من عمره، نشأ في ظل الاحتلال الصليبي لبيت المقدس[٣]، ورحل على عادة ذلك العصر طالباً للعلم، ثم رجع إلى قريته جماعيل، فكان خطيباً في مسجدها، ومعلماً فيها للقرآن والحديث، فانتشر ذكره بين أهلها والقرى المجاورة لها لزهده وصلاحه وجرأته، وكان الناس يأتون إليه يستمعون لخطبته، ويجلسون إليه، وكان كثيراً مايلمح في مجالسه بعدم رضاه عن مقامه تحت أيدي الفرنجة، لما يفرضونه من ضرائب جائرة على الفلاحين الذين هم في عرف النظام الاقطاعي أقنان الأرض، ولما يوقعونه عليهم من عقوبات قاسية كتقطيع أرجلهم، ولمنعهم إياهم من اظهار شعائر دينهم.

قلق حاكم نابلس الصليبي من هذه الاجتماعات، وماقد ينجم عنها، خاصة وأن أحد جواسيسه قال له: إن هذا الرجل الفقيه يشغل الفلاحين عن العمل، فتحدَّث الحاكم في قتله، فسارع أحد الكتبة الصليبيين وأبلغ الشيخ أحمد بما يُدَبَّر له، فعزم على المضي إلى دمشق[٤].

ولدمشق هوى خاص عند أهل نابلس، فلحبهم لها سموا مدينتهم نابلس دمشق الصغيرة[٥]، وفي دمشق أيضاً كان السلطان نور الدين محمود بن زنكي، هذا الحاكم الذي فضح ملوك عصره بما أشاعه في رعيته من عدل، فهوت إلى عاصمته أفئدة الناس، فغدت دمشق مثابة وأمناً لكل من طال شوقه للعدل وللجهاد ضد الصليبيين.

ومع ثلاثة من أقربائه خرج الشيخ أحمد إلى دمشق، وما إن وصلها حتى أمر أقرباءه بالعودة إلى جماعيل، ومعهم رسالة إلى إبنه الأكبر أبي عمر، يأمره فيها بالسفر إلى دمشق مع الأسرة كلها، لأنه قرر المقام فيها، ولن يرجع للعيش تحت السيطرة الظالمة للفرنج.

رجع أقرباء الشيخ إلى جماعيل خفية، واختبأوا في مقبرة القرية حتى جَنَّ الليل، وكانت المقبرة تقع قرب طريق أبي عمر، فما إن مَرَّ به حتى صاح به أحدهم، وأخبره بأمر الرسالة.

في صباح اليوم التالي دار أبو عمر في القرية، وفي القرى المجاورة لها، يبلغ أسرته نبأ الهجرة، ويعد لها العدة اللازمة، وحين عاد في المساء جلس مع أهل القرية، وراح يتحدث عن الأرض وماتحتاجه من بذار، يريد بذلك ألا يشعروا بعزمه على الهجرة.

وكان لأهل القرية موقفهم المسوغ من الهجرة، لما تسببه لهم من ارهاق في العمل بالأرض ـ وقد نقص عددهم ـ فهم مطالبون بمقدار معين من الغَلَّة، بغض النظر عن عدد من يعمل، فالهجرة كانت تعني للباقين منهم عملاً أكثر وضرائب أفدح، ولكن من أين لأبي عمر أن يخالف والده فيما اتخذه من قرار؟

ومن هنا، ماإن علم أهل القرية بخبر الهجرة حتى ـ حاولوا جهدهم أن يمنعوا أبا عمر ومن معه منها، وإزاء إصرار أبي عمر لم يبق أمامهم إلا طريق واحد، دفعهم إليه غضب أصم، فأفشوا سر هجرتهم إلى الصليبيين الذين بادروا على الفور إلى نهر الأردن ليدركوهم أثناء عبورهم له.

وهكذا انطلقت هذه القافلة الصغيرة في شوال سنة (٥٥١ هـ/ ١١٥٦م) ليلاً، مولية وجهها شطر دمشق عبر نهر الأردن. . ولن نستطيع الآن في عصر السفر المريح أن نتخيل أهوال الطريق التي صادفتهم، ففي ذلك العصر كان السفر يعني القتل أو الأسر من قاطع طريق أو صليبي، فما بالك بأسرة غالبية أفرادها

أطفال صغار، مطاردون خائفون، لاسلاح معهم ولا خيل. ان هو الا سيف وجمل. . يمشون في الليل، ويكمنون في النهار، وآثار خيل الصليبيين الذين يطاردونهم تبدو لهم عند منعطف كل طريق، ولعل الأطفال هم وحدهم الذين لم يبالوا بما يصيبهم إن أمسكوا، فقد كانوا يمشون كما يمشون إلى بيوتهم، بعبث الاطفال ولهوهم واطمئنانهم، فاقترح أحد الكبار أن يكون للقافلة قائد، فاختاروا أبا عمر، هذا الشاب الذي كان يخطو وقتئذٍ إلى الثالثة والعشرين من عمره، فأركبوا بعض الصبيان على الجمل، وحملوا البنات على أكتافهم، وظلوا يسيرون متخبطين ضائعين ثمانية أيام، وبكل ماتعنيه السلامة من حظ طيب استطاعت هذه القافلة أن تتخطى حواجز الصليبيين، وأن تنجو من مكائد قطاع الطرق، حتى وصلت سالمة إلى دمشق، فخرج الشيخ أحمد وتلقاهم، ودخلوا دمشق قبل إغلاق أبوابها، وفي مسجد عند بابها الشرقي، مسجد أبي صالح[٦]، حطت القافلة رحالها أخيراً، وكان عددها خمساً وثلاثين نفساً. . وتتابعت الهجرة بعد إلى هذا المسجد أرسالاً. .

والذي جعل الشيخ أحمد يختار مسجد أبي صالح للاقامة فيه هو اتفاقه في المذهب مع القائمين عليه، وهم بنو الحنبلي، وقد أحسنوا استقباله في بداية الأمر، حتى إنه صار إماماً فيه، بل بدأت شهرته تنتشر في تلك المنطقة كما انتشرت من قبل في جماعيل، فغدا الناس يأتون إليه ويزورونه، ويستمعون إلى دروسه، وكان ممن يختلف إليه رجل من مدينة صور، ربما كان هارباً هو الآخر من ظلم الصليبيين، فجمعت بين الرجلين محنة واحدة، هو أبو القاسم الصوري، اطلع على أحوال هؤلاء المهاجرين ومايعانونه من شظف وفقر، فراح يدور في سكك دمشق وأزقتها يصف للناس حالهم، ويجمع لهم الطعام والثياب، ويبدو أن بيئة دمشق لم تواتهم، فراح المرض يغزو أطفالهم، والموت يحصدهم، حتى إن أحدهم بلغ به الحزن حداً جعله يرفض دفن ابنه.

وبدأ القلق يدب في قلوب بني الحنبلي وهم يشاهدون زوار الشيخ يكثرون، وشهرته تتسع، فخافوا على مسجدهم ومايدره وقفه عليهم من مال أن يأخذه المهاجرون. فجاؤوا إلى الشيخ أحمد، وطلبوا منه أن يكتب وثيقة بخطه تبين أنه نزل على المسجد طارئاً، وأنه فيه بإذن منهم. فكتب لهم الشيخ ماأرادوا، وحينئذٍ أفصحوا عن مرادهم، عمدوا إلى صديق الشيخ أبي القاسم الصوري. فضربوه في المسجد، وحين دافع عنه الشيخ أحمد شتموه، ولم يكتفوا بذلك، بل ذهبوا إلى السلطان نور الدين يستعدونه عليهم، وكان مع السلطان في الميدان الأخضر قرب القلعة قاضية الشافعي شرف الدين ابن أبي عصرون، وهو على خلاف مع بني الحنبلي، فاهتبلها فرصة، وراح يثني على هؤلاء المهاجرين الذين يحفظون القرآن الكريم، وكان لهذه الكلمة أثرها الطيب عند سلطان متدين، فرق لهم، وأمر أن يكتب لهم كتاب يسلَّم إليهم بموجبه المسجد ووقفه، وهكذا انقلب الموقف إلى صالح الشيخ أحمد، وأصبح وهو المهاجر سيد هذا المكان، ولكن الشيخ أحمد رأى في ذلك انحرافاً عما قصد له من الهجرة، ولم يرض أن يظلم وهو الهارب من الظلم، فقال: «أنا ماهاجرت حتى أنافس الناس على دنياهم، مابقيت أريد أسكن هاهنا». . عزم على الرحيل من المسجد ولما يمض على نزوله فيه سنة واحدة، ومما زاد في عزمه ماكان يراه ـ وهو الحنبلي ـ من مجون وخلاعة في أهل باب شرقي، وهم يخرجون كل يوم خارج دمشق يشربون الخمر، فينكر عليهم وهو الذي ما اعتاد

السكوت، فنشبت بينه وبينهم عداوات، وزاد في ضيقه ماكان يراه من موت الأطفال كل يوم. . ولكن إلى أين يهاجر؟. أرسل ابنه أبا عمر إلى حوران علّه يجد فيه مكاناً له ولأسرته، فلم يجد، وفي طريق عودته كان جيش الصليبيين يغير على حوران، فاختبأ أبو عمر باللجاة(٧) خوفاً منهم.

وكان من عادة الشيخ أحمد أن يدفن موتاه في جبل قاسيون، هذا الجبل كان يقسمه نهر يزيد(٨) المتفرع عن بردى إلى قسمين، ماتحت النهر كانت القرى والبساتين المروية منه، ومافوقه كان جبلاً أجرد يقوم فيه ديران ومقابر متناثرة، دير غربي يسكنه أبو العباس الكهفي والشيخ عمارة، ويعرف بدير الحوراني، ودير في الناحية الشرقية فيه جماعة من الحنابلة منهم أولاد معبد بن المستفاد واخوته وأقاربهم. هذا الدير كان لجماعة من الرهبان يعتزلون فيه، ثم رحلوا عنه، فسكنه هؤلاء، وقد نشأت بين عبد الواحد بن معبد بن مستفاد وبين الشيخ أحمد صداقة، أفضت إلى أن بثه الشيخ أحمد ضيقة بالاقامة في مسجد أبي صالح، فعرض عليه ابن المستفاد أن يختار أي مكان يريده في الجبل يبني فيه، فاختار الشيخ أحمد مكاناً قرب نهر يزيد. . توضأ، وجعل حجراً مكان القبلة، وصلى فيه، وقال: ماهذا إلا موضع مبارك.

ولم يكن الانتقال من دمشق إلى جبل قاسيون مجرد انتقال من مكان إلى آخر. . إنه انتقال من حياة الأمان إلى حياة الترقب والخوف، ففي عصرٍ لايعيش الإنسان فيه آمناً إلا خلف سور مدينة أو حصن، كان السكن في جبل أجرد يعني أن تبقى بلا حماية أمام كل جيش غازٍ(٩)، إضافة إلى أن الجبل كان مأوى للسباع والذئاب. . ومن ثم ندرك حجم الضيق الذي كان يعاني منه الشيخ أحمد، والذي دفعه إلى أن يترك الحياة داخل سور مدينة دمشق إلى العيش فوق جبل أجرد ناءٍ. .

وعلى الفور، اكترى الشيخ أحمد عمالاً، وباشروا في بناء دير(١٠) لهم، وكان يساعدهم في البناء بعض الحنابلة، باسكان الدير الشرقي، وكان لأبي العباس الكهفي أرض يزرعها في الجبل، تحت الكهف، فخاف من هؤلاء القادمين الجدد، كما خاف منهم من قبل بنو الحنبلي، فراح يؤلب عليهم سكان الجبل، قائلاً: غداً يكثر هؤلاء، ويتملكون هذه المواضع. ولكن أحداً لم يصغ له.

كانت الأسرة كلها تعمل، الكبار يبنون، والنساء يطبخن، والصغار ينقلون الخبز للعمال، ولنا أن نتخيل صبياً في العاشرة بعمامة صغيرة وجُبّة واسعة، يحمل الخبز على رأسه. . هذا الصبي يخترق كل يوم البساتين المحيطة بدمشق من شرقيها إلى غربيها مصعداً إلى جبل قاسيون ـ وهي مسافة طويلة ـ لايخيفه طوال الطريق إلا صبيان دمشق في أزقتها يترقبونه ليضربوه، انه بالنسبة إليهم صبي غريب عن حيهم، ولاتعنيهم بعد هذه الحقيقة غاية هذا الصبي في مسيره اليومي، يكبر هذا الصبي، ويغدو واحداً من أكبر علماء عصره، فيذكر لجلسائه يوماً هذه القصة، وكأنه في خياله يقارن بين صبي خائف وعالم جليل(١١).

ويستمر العمل في بناء الدير سنتين، وينتقلون إليه، ولم يكن للدير باب، فكانوا يحرسون ديرهم ليلاً مما يحوم في الجبل من الذئاب والسباع.

وفي انتقالهم إلى الجبل يبتدىء عهد جديد في حياة هذه الأسرة المهاجرة، وتنتشر شهرة الشيخ أحمد، ويكثر زواره يلتمسون دعاءه، ويعجب به السلطان نور الدين، فيكثر من زيارته في مدرسته الصغيرة المجاورة للدير على نهر يزيد.

وبعد سبع سنوات من هجرته يموت الشيخ أحمد، وله سبع وستون سنة(١٢)، ويخلفه ابنه أبو عمر، فيقوم بأول أعماله الكبيرة، وهو بناء المدرسة العمرية(١٣)، التي كانت تعد من أكبر مدارس ذلك العصر، ويرسل أبناء المهاجرين إلى بغداد حاضرة العالم الاسلامي وقتئذٍ، ويفي الدور للقادمين.

ويصور لنا أبا عمر من عاصره من المؤرخين شخصاً مهيباً على رقة فيه، لايسكت عن الحق ولا يهاب أحداً، حياته لهذه الجماعة المهاجرة يتفقد أهل من سافر منهم، ويصلح بينهم في القضايا، في نهاره يجمع الشيح من الجبل ويربطه بحبل، ويحمله إلى بيوت الأرامل واليتامى، وفي الليل يحمل اليهم الدراهم والدقيق ولا يعرفونه، يتصدّق حتى بثيابه، وكثيراً مايأتي الشتاء وعلى جسده جبة بغير ثوب، عمامته قطعة من بطانة، فإن احتاج أحد إلى خرقة أو مات صغير يحتاج إلى كفن قطع له منها قطعة. . ينام على الحصير، ويأكل خبز الشعير، وثوبه خام إلى أنصاف ساقيه، مانهر أحداً ولا أوجع قلب أحد(١٤).

ولم تكن ثمة غَزاة ضد الصليبيين: لا حضرها، ولا سمع بمنكر الا اجتهد في ازالته، لايتزلف لسلطان ولا لصاحب جاه، يكتب في رقاعه إلى ملوك عصره: «إلى الولد. . .» طالباً كشف مظلمة لأحد الرعية، أو إعادة حقٍ اغتصب، حتى قال فيه أحدهم: هذا الشيخ شريكي في ملكي(١٥).

وبعد غياب ثلاثين عاماً، يعود أبو عمر إلى القدس في عداد جيش صلاح الدين فاتحاً لها، ويدخل خيمته ـ أثناء الحصار ـ الملك العادل أخو صلاح الدين، فإذا بأبي عمر قائم يصلي، فما يقطع صلاته، ولا يلتفت ولايترك وردة، فيجلس العادل ساعة، ثم يخرج. .

ويرجع أبو عمر بعد فتح القدس إلى جبل قاسيون، ليكمل مابدأه، فترتفع فيه المدرسة تلو المدرسة، والمسجد بعد المسجد، وتفتح الأسواق، ويبنى مارستان، ويطلق عليه «الصالحية».

ونستطيع أن نتخيل الشيخ أبا عمر ـ كما وصفه معاصره ـ وقد جلس في أكبر مساجد الصالحية مسجد الحنابلة(١٦)، صبح الوجه، كث اللحية، دائم الابتسام، نحيفاً، أبيض، أزرق العينين(١٧) في حوالي الثمانين من عمره(١٨) يسأله أحد الحاضرين بمهابة: لِمَ سمي هذا الجبل بالصالحية؟ فيردُّ عليه الشيخ بتواضعه المعروف: قال الناس الصالحية لأننا نزلنا في مسجد أبي صالح، لا أننا صالحون. . ولكن أبا شامة المؤرخ الدمشقي، المقدسي الأصل يقول: بهم سميت الصالحية لصلاحهم.

الهوامش والتعليقات

● استقيت معظم مادة هذا البحث مما أورده ابن طولون في مقدمة كتابه والقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان الطبعة الأولى، دمشق ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩م وللأستاذ دهمان مخطط للصالحية بذل فيه جهداً كبيراً، بين فيه المواقع الأثرية فيها.

(١) لم تكن الصالحية باتساع مدينة، ولكن كان فيها كل مرافقها، وحين زارها ابن بطوطة وصفها بأنها مدينة عظيمة، وهي من أوائل ماتصل بدمشق من الضواحي مع مطلع القرن العشرين. انظر «رحلة ابن بطوطة»: ١/ ١١٤، و «دمشق في مطلع القرن العشرين»: ٢١ ـ ٢٢

(٢) كانت بغداد معقل المذهب الحنبلي، ثم انتشر في بيت المقدس وماحوله في القرن الخامس الهجري على يد الشيخ عبد الواحد بن محمد الانصاري. انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٩/٥٢م

(٣) ولد الشيخ أحمد سنة (٤٩١ هـ)، وهي سنة سقوط أنطاكية بيد الصليبيين، وفي سنة (٤٩٢ هـ) تملكوا بيت المقدس، وأسسوا مملكتهم فيه، وقد هجروا أهله منه، فلجؤوا إلى بغداد مستنفرين مستغيثين، وكانت سياسة الصليبيين تهجير أهل المدن، الابقاء على أهل القرى للعمل في الأرض.

انظر «العبر» للذهبي: ٤/ ١٦٤، و «الكامل» لابن الأثير: ١٠/ ٢٧٢، ٢٨٢ ومابعدها، و «الأنس الجليل»: ١/ ٣٠٧، و «تاريخ الحروب الصليبية» لرنسيمان: ٢/ ١٦ - ١٧، ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٤) ماندري ماالذي دفع هذا الصليبي لابلاغ الشيخ أحمد بخبر تدبير مقتله، أهو حبه له كما أورد ابن طولون أم التخلص منه بأيسر سبيل؟..

(٥) «تاريخ الحروب الصليبية» لرنسيمان: ٢/ ١٦ - ١٧

(٦) أبو صالح هو أحد الصوفية الحنابلة، كان يتعبد في هذا المسجد، فنسب إليه توفي سنة (٣٣٠ هـ) وقد درس هذا المسجد ولم يبق منه شيء. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٥/ ٨٤ - ٨٥، «القلائد الجوهرية»: ١/ ٢٥.

(٧) اللجاة: اسم للحرَّة السوداء التي بأرض صلخد. «معجم البلدان»: ٥/ ١٣

(٨) حضرة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، فنسب إليه، انظر قصة حضره في «تاريخ دمشق» لابن عساكر المجلد الثاني: ١٤٥، ومابعدها، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٩) دفعت الصالحية ضريبة بُعدها عن أسوار المدينة، حين هاجمها التتار سنة (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م) فقتلوا من أهلها قريباً من أربع مئة، وأسروا نحواً من أربعة آلاف أسير، ونهبوا مكتباتها، وقد حمى دمشق وقتئذ صمود قلعتها. انظر «البداية والنهاية» لابن كثير: ١٤/ ٨، ومابعدها.

(١٠) الدير هو دار كبيرة، تحوي عدداً كبيراً من الحجرات. انظر مقدمة «القلائد الجوهرية» للأستاذ محمد أحمد دهمان: ٣

(١١) هو الأيام الفقيه ابراهيم بن عبد الواحد المقدسي. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/ ٤٧ - ٥٢، و «القلائد الجوهرية»: ٣٧

(١٢) انظر «العبر» للذهبي: ٤/ ١٦٤

(١٣) انظر عن تاريخ هذه المدرسة كتاب «منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» لابن بدران: ٢٤٤ - ٢٤٨، وهي الآن أطلال دارسة، نزلها بعض الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨م.

(١٤) «ذيل الروضتين» لأبي شامة: ٧١، ومابعدها.

(١٥) «سير اعلام النبلاء»: ٢٢/ ٩

(١٦) شرع أبو عمر في بنائه سنة (٥٩٨ هـ) وأنفق عليه رجل يسمى الشيخ أبو داوود، حتى بلغ البناء مقدار قامة، ثم نفد ماعنده من مال، وبلغ ذلك الأمير مظفر الدين كُوكبري، صاحب إربل فأرسل له ثلاثة آلاف دينار لتتميم العمارة. والمنبر الذي أمر بصنعه الأمير مظفر الدين مازال في المسجد حتى الآن. «البداية والنهاية» لابن كثير: ١٣/ ٣٢، و «ثمار المقاصد في ذكر المساجد» ليوسف برعب الهادي، وذيله لمحمد أسعد كلي: ٢٠٩ - ٢١٠، و «وفيات الأعيان»: ٤/ ١١٣ - ١٢١

(١٧) «ذيل الروضتين» ٧١، و «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/ ٩

(١٨) توفي أبو عمر سنة (٦٠٧ هـ)، وله تسع وسبعون سنة، وكانت له جنازة مشهوده لم يتخلف عنها أحد من الأمراء والقضاة والعلماء والأعيان وعامة الخلق، وقد حذر الجمع في ذلك اليوم مبشرين ألفاً. انظر «ذيل الروضتين» ٧٣، و «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/ ٩

فدوى طوقان
الخنساء المتجددة

خالد محي الدين البرادعي*

ثلاث تفجر عطاؤهن الشعري في سنوات متقاربة فيما أظن. وتوهجن كشاعرات يزاحمن الشعراء على التسلق باتجاه القمم. هن نازك الملائكة التي تفجرت شعريتها ـ الرائدة ـ بعدد من الدواوين الجميلة. ثم جذبها النقد والدراسات الأدبية ليتحول الشعر إلى جزء من اهتماماتها. وسلمى الخضراء الجيوسي التي قدمت ديوانا واحداً كان له عبقه وزخمه اللاهب. لتكف عن العطاء الشعري. ثم جذبتها الدراسة الأكاديمية لتظهر مجدداً بالدراسات النقدية والترجمة. وفدوى طوقان التي استمرت بالعطاء، واستمر مع عطائها تطورها الفني وتعمقها المعرفي. لتجلس على واحدة من قمم الشعر متفردة هي لها وحدها. ولا يعني عطاؤهن الذي ظهر خلال الخمسينات من هذا القرن أنهن ينتمين إلى سن واحدة. بقدر ما يعني النضج الفني وقابلية شعرهن للصمود أمام النقد. «فللقرارة الموجة» ديوان نازك الأول. و«العودة من النبع الحالم» ديوان سلمى الوحيد. و «وحدي مع الايام» ديوان فدوى الذي دخلت منه إلى كون الإبداع الشعري. بشرت بثلاث شواعر وقفن أمام الصف الأول من الشعراء العرب في الخمسينات. وإن استمرت فدوى بمفردها في مسيرة الإبداع الشعري الذي وهبته عمرها لتلتقي مع الخنساء في تحويل الشعر إلى شغلها الشاغل.

---

* شاعر من سورية.

البدايات كانت غائمة قلقة تتسرب في الوعظ حيناً، وبين الحس الوطني حيناً آخر. كما لو كانت فدوى، مع إحساسها الشعري الأول، مسئولة عن تحرير إنسان أرضها من الظلم، والقهر، والكبت، والاستلاب دفعة واحدة. لكن هذه الفورة الأخلاقية كانت تتحرك بوضوح صارخ، حتى حدود القضاء على الشعر وظهور المواعظ منغمة بلغة رقيقة. وكثرت مع تلك البدايات المفردات النثرية التي لم تكن موهبة فدوى بقادرة على سترها، أو احتوائها في لبوس شعري. ومع خفقات قلبها لمن أحبت ـ والذي ظل بلا اسم ـ إلى زمن طويل، بدأت تشف تلك الشعرية وتتقدم باتجاه الفن وتفهم جوهر الشعر.

ونستطيع أن نضع الأصابع على قصائد معينةٍ في ديوانها الأول، هي التي تنبئنا أننا أمام موهبة سيكون لها شأنها، وتستطيع أن تحاور فراشة محتضرةً بكثير من الوعي والعذوبة والصدق والرؤية التي تصيب بها هدفها كشاعرة، رغم الزوائد اللفظية التي أظنها من الدلائل الطبيعية على طفولة المسيرة:

أختاه لا تأسيْ فهذي أنا
أبكيكِ بالشعر الحنون الرقيقْ
قد أنطوي مثلك منسيَّةً
لاصاحب يذكرني أو رفيقْ
أوَّاهُ ما أقسى الردى ينتهي
بنا إلى كهف الفَناءِ السحيقْ

ومنذ الخفقات الأولى التي أرشدتها إلى هيكل العشق تبصر فدوى قلاع الشعر وينابيعه، فتنحت من تلك القلاع قصائدها، وتعزف من تلك الينابيع ماءً لإروائها، دون أن تسجل نقطة وقوف، أو خطوة تراجع في مسيرتها الشعرية. بل أقنعتنا فدوى أن مرحلة الضياع الأولى، والتي اتسمت بالوعظية وضياع التوجه أو تشتته، تنتهي مع بداية حبها الذي غذته وأغنته بقدر ما قدم لها مسارب للتعبير، ومساقط لخلق الرؤى الشعرية ذات الخصوصية والتفرد.

ولا تعجزها انفعالاتها وقلقها وغليان أحاسيسها المتراكمة تصادماً أو تساوقاً عن رسمها، وإظهارها في مقاطع شعرية نشم منها رائحة الشعر المهجري، ونكهة الشعراء الرومانسيين الذين سبقوها. وتطلعنا بمباشرة الأداء الجميل على ما يغلي في اعماقها، قبل أن يخفق قلبها الإنسان بعينه:

بي ألفُ إحساسٍ يحرِّقني
متدافع التيار، دفاقِ
ألفُ انفعالٍ، ألفُ عاطفة
محمومة بدمي . . . بأعراقي

وتتوزع فيها بعد هذه الألوف من الأحاسيس وتلك الألوف من الانفعالات المحمومة الغامضة، بين مناجاة الطبيعة وكائناتها، وبين ترجمة جانب من المظاهر الاجتماعية والسياسية. وكأن فدوى تختبر قدرتها على ترجمة الظواهر إلى الشعر، لتقف وقفة طويلة مع قلبها الذي أحب، فتلون هواها بألوان الطيف، وتغني حبها بعشرات الأنغام والألحان، مع قدرتها الفائقة على رسم الجرأة إلى حد الدهشة. فهي لا تواري حنينها

إلى من تحب، ولا تتستر خلف الرموز في غناء هذا العشق. وتترجم أحاسيس العاشقة المتيمة بنفس الجرأة والشفافية اللتين تميز بهما الشاعر العربي العاشق في ديوان الشعر العربي الموغل في القدم. بل تخطو خطوة أبعد في مجال المكاشفة عندما تمتلك القدرة على تصوير المرأة العربية من الداخل، حيث تحاصرها شروطها التاريخية، لترى هي ويراها الآخرون عاجزة عن التحرر من العوائق، وأنها أدمنت القمع حتى أحست بخطر التحرر بالذات:

حبيبي . . بما بيننا من عهودْ
بضحكة عينيكْ
إذا أنا ضقتُ بأغلال حبي
وثرتُ عليها، وثرتُ عليكْ
فلا تعطني أنتَ حريتي
فقلبيَ قلبُ امرأه
من الشرق . . يعشق حتى الفَناءْ
ويؤمن في حبه بالقيودْ

واستطاعت أن توظف هذه العاهة الاجتماعية في ترسيخ عشقها بصورة تضعنا في قلب الدهشة والمفاجأة.

ولا تتركنا نظن أن هذه الترجمة مصادفة، أو أنها جاءت بطريقة التداعي العفوي وغير المدروس. بل هي على وعي تام ومعرفة دقيقة بأنها تترجم المستور، وتظهر المخفي، وتقتحم قلاع المحرمات بشعرية متوهجة. فتُعلمنا أن وضعها خطأ، وأنها تسعى إلى تعرية هذا الخطأ بتضخيمه وإبرازه بأكبر من حجمة لتقنعنا برفضه، وتعزز من جانب آخر مشروع حبها وضرورته، فتسوق حواراً طريفاً بينها وبينه، ليقول هو ما تريد أن تقوله وتفعله هي نظرا وممارسة، ونسمع صوته يتفجر من ركام الهموم والمغالطات والمشاهد التي ترسمها القصيدة بكثير من الدقة والرهافة، رغم اللغة المنبرية والبيان الوعظي في أوصالها:

تحدَّيتِ مجتمعاً زائفاً
يمثل أكذوبة ماكرهْ
فضيلتُه خدعةٌ ضخمةٌ
وتقواهُ شعوذةٌ فاجرهْ
خرجتِ على الناس بالليلِ نفساً
كما هي عارية سافرهْ
فلم تلبسيها ثيابَ النفاقِ
ولم تخدعي نفسكِ الطاهرهْ

على أن لا تخدعنا النغمة الأخلاقية في هذا المقطع الوعظي الشديد المباشرة. فإنه يخلو من الفنية الشعرية التي تميزت بها قصائد من تلك الفترة المبكرة في حياة فدوى. ولم يكن استشهادنا بهذا المقطع، إلا

لتؤكد جرأتها على اقتحام الثوابت الخاطئة في مجتمعها. ورغبتها في التغيير عن طريق التحريض.

وبقدر ما حفلت الفترة الأولى من حياتها الشعرية، وما تقلبت توجهاتها، وتلونت رؤاها، نلمح فيها قلقاً واضحاً تجاه الشكل الشعري. هذا، فيما لو جاز لنا أن نتحدث عن شكل ومضمون في هذا الشعر. فقد تواجدت شعرياً في الفترة التي شهدت ثورة على الثابت التقليدي، وسجلت قفزة في مجال تكسير القيود وإطلاق الشعرية العربية من الضوابط الشديدة الأسر، والتي كانت تؤدي ـ بصورة أو بأخرى ـ إلى كفكفة أجنحة الحلم الشعري، وتحجم الرؤيا أو ضغطها حتى الاختناق. ولم يأت قلق الشكل إلى شعر فدوى من خلال العجز، بل جاء من خلال الرغبة في التجاوز، وهي كأي شاعر اكتشف ذاته وأدوات فنه. كانت تعرف ضرورة إتقانها بيان لغتها وفصاحة سابقيها. فاعتمدت أولاً شكل البيت، لكن هذا الشكل المطروق عبر كافة الشعراء السابقين، كان مثار قلق وهاجساً مثيراً لها. فحاولت تجاوزه في البدء عن طريق استخدام الأجزاء المتجانسة ضمن الأبيات التامة، وتوظيف القوافي التي تجيء عفواً، كما تجيء قصراً إلى قصائدها:

وأطرق رأسي
بوحشة يأسي
وفي الروح تصخب أشواقُها
وفي النفس ترعد آفاقُها

بمثل هذا النسق من الهندسة اللفظية المتقنة كانت تزين قصائدها إلى جانب القصائد المنسوجة نسجاً كلاسيكياً من حيث شكلها. كما كانت تستعين بتعدد القوافي في القصيدة الواحدة بتقطيعها إلى عدد من اللوحات، لكل لوحة قافيتها. وغالباً ما تلجأ إلى البحور المجزوءة والمنهوكة. كمجزوء الرمل ومجزوء الكامل ومجزوء المتقارب. وتسللت قصيدة التفعيلة إلى شعرها على استحياء شديد، قبل أنه تعتمد التفعيلة كبنية إيقاعية في بناء القصيدة. لكننا نلمح العفوية في الأداء وتجاوز حالة الصنعة الظاهرة، ونستطيع تمييز خاصة العفوية بوضوح في القصائد التي تسللت إلى تلك الفترة، وهي مصاغة ضمن نظام الوحدة الشعرية التي تنساب حتى نهايتها، دون اللجوء إلى بترها أمام طول البيت أو قصره، والتي كانت التفعيلة المتكررة هي أساس بنائها. ومهما حاولت فدوى أن تجتهد لتخفي أثر الصنعة في شعر البيت، تظل تلك الآثار ظاهرة للذائقة الشعرية. سواء باقتطاف القوافي قسراً أو بإدخال مفردات لا لزوم لها لاتمام الشرط اللفظي الذي يتطلبه البيت.

ونشعر بكثير من الراحة، وبلذة التذوق الشعري. وخلو اللغة من الحشو والزوائد عندما نقرأ في ديوانها الثاني: «وجدتها» قصيدة عشقية ترويها الشاعرة كما لو كانت تروي حدثاً مصاغاً بالسرد القصصي، لكنها مليئة بالكشف النفسي، متلاحقة الصور، خالية من الفجوات، وتحمل جملة الشروط المطلوبة لإبداع القصيدة التامة المتماسكة المحتفظة بوحدتها النفسية والإيقاعية:

دخلتها في غفوة حلوةٍ
من غفوات الزمانْ
وامتد طرفي هناكْ

ودار في خطفه
يبحث عن عينين ضَحّاكتين
ولم يكن ضمَّكَ بعدُ المكانْ
ما أوحش الفردوس إن لم تكن
فيه
وأقبلْتَ فيا بهجتي
ورفَّ قلبي حين مَسَّتْ خطاكْ
أو تارةً ألفَ رفّة

لكن هذا النمط المميز في أداء فدوى، أخذ شكله الكامل، بدءاً من ديوانها الرابع «أمام الباب المغلق»، الذي سجل تحولاً نوعياً في شعرها، وليس في شكل القصيدة وحسب. ومن هذا الديوان تنتقل فدوى إلى ترجمة هموم قومها الوجودية، لنلمس في قصائده ألم الجراح، وحرارة التجربة الجماعية لشعب غلب على أمره، وشردته قوى الطغيان من جانبين، طغيانٌ عالمي وآخر داخلي ينمو مع التخلف والسياسات الاقليمية العربية المهترئة. ويعرف متتبع أحداث المأساة الفلسطينية أن هذا التحول في شعر فدوى أخذ يتنامى مع تنامي الثورة الفلسطينية لتجدد انتماءها الثوري إلى جانب عدد من المبدعين الذين أفرزتهم تلك الثورة. وما كان هامشياً في شعرها أصبح يشكل الأصل لتتحول الاهتمامات الأخرى السابقة إلى هوامش لهذا الأصل، فيخفت صوت حبها كما يكاد أن يختفي ذلك المحبوب الجميل الذي رسمت على قامته الجيادَ من قصائد العشق المغسول بالعفة والعذوبة. واختفت صور الطبيعية والتخيلات الرومانسية. وهدأت خصوصياتها الحزينة، وذكرياتها الشجية، ومراثيها لأخويها ابراهيم ونمر. وقررت الانتقال إلى موقع تلامس منه الجراح شعبها وقضايا أمتها. وهي المغسولة بغنائية البيان القديم، والممسوحة الأعماق بصفائه وشفافيته. وظل هذا الصفاء وتلك الشفافية، وهاتيك الغنائية المرنان تتحرك جميعها في أوصال قصيدتها الجديدة. وإذا كانت تشارك الخنساء أو تلتقي معها في مناجاة الذات وغناء الحبيب الغائب أخاً أو معشوقاً، فإنها تتجاوز الخنساء بعد ديوانها الرابع: أمام الباب المغلق. لتصبح الخنساء المتجددة. والخنساء المتفردة التي أنجبتها فلسطين.

ففي الديوان الرابع رغم تجدد حزنها ونضج شعرها الحزين، ورغم تفرغها شبه الكامل في مراثي نمر أخيها، والتصاقها الحميم بالخنساء الجاهلية، تحس في تلك القصائد طعم شعب بأكمله وحزن شعب بأكمله، لارثاء فرد واحد. حتى قصائد الحب في هذا الديوان ترتدي ثوباً جديداً من الشمولية والرؤيا المشعة بأكثر من اتجاه واحد. ولا نستغرب مثل هذا التوجه الجديد، مادامت فدوى مستغرقة في عذابات أمتها وجراح فلسطينها، بل يهدأ الغناء الوطني والحداء الثوري ليصبح همساً مقنعاً لا وعظاً صاخباً:

تسأل عن سحابة؟
مرت على جبيني
وظللت عينيَّ بالكآبة

وأنتَ يا جار الرضى من فتّح الجراحْ
ذكّرتني أني من الأرض التي تمزقت
أني من القوم الذينْ
من الجذور اقتُلعوا من الجذورْ
وأصبحوا على مدارج الرياحْ
مبعْثرين هاهنا وهاهنا لا ينتمونْ
إلى وطن.

وعندما تتذكر أحبابها الميتين تستحضرهم وتقيم معهم حواراً ملؤه الأسى والشجن، وتحاول إقناع نفسها بأن الموت اكتمال، وتتويج عمر وفيض امتلاء. وتؤكد لأحبابها الميتين قدرتهم على لقائها، وأن نوازع الشوق تردهم إلى عينيها كل ليلة. والقصيدة التي يحمل الديوان اسمها «أمام الباب المغلق» جاءت مغلفة بغموض ملؤه السحر، يستطيع متلقيها رسم عدد من الدلالات من حولها، فلاهي قصيدة ذاتية التوجه، ولا هي قصيدة ملأى بالدلالات السياسية. وليست نداء شجيا لحبيب غائب أو محبوب ظالم، كما أنها ليست تعرية لسلطة سياسية جائرة. لكني أزعم أن هذه القصيدة تحمل كل تلك الإشارات دفعة واحدة بلغة مكثفة، وصور شفافة ليست بعيدة عن وعي متلقيها، ولأنها حافلة بهذه الخصائص جميعاً، اعتبرها واحدة من أهم ما كتبته فدوى في دواوينها الستة.

يا ملك الدنيا والناس
فسِّر لي معنى أفعالكْ
كنت حبيبي، ملكي الأوحدْ
لا ألزم إلا أعتابكْ
لا غير رحابك لي معبدْ
كنت حبيبي في قلبي
أحضن وجهك كل مساء
. . . .
لكنْ أنتَ تغيَّرتْ
فاهتزت أعمدة المعبدْ
وانهارت قبب الأجراسْ

فمن هو هذا المنادى العجيب؟ تارة هو حبيبها. وتارة أخرى هو ملك تدعو عليه بالسقوط وانهيار عرشه. أهو سلطة غاشمة، وهي تنادية بلسان شعب كامل؟ كل هذه الاعتبارات متواجدة في القصيدة الطويلة ذات المقاطع المتعددة بأسمائها، والتي استعارت بعض مآزر الصوفيين لسترها وإبعادها عن المباشرة المنفردة.

لكن فدوى تتقدم خطوة ثانية نحو الالتحام بالثورة الفلسطينية وحداء فرسانها وغناء شهدائها مع

ديوانها الخامس «الليل والفرسان» الصغير الحجم، والذي ينفرد بكامل قصائده لرصد المقاومة ورفض الطغيان، وتعرية السلطان السياسي العربي بكثير من الجرأة والمكاشفة، دون أن تتخلى فدوى عن الترف اللفظي، وشفافية الصورة وجمال المشهد وتعدد الألوان في كل قصيدة من قصائده. وهي الوارثة جماليات اللغة العربية وليونة مفرداتها المثقلة بالزخم التاريخي، وشعر السالفين عبر العصور.

ويمتاز شعر هذه المرحلة بالرؤيا القومية المتفائلة، وبالايمان العميق بقدرة أمتها على تجاوز الانتكاسات ورحلات العذاب. ومن هذه الرؤية بالتحديد يدخل شعر فدوى إلى محراب الأدب المقاوم بجدارة وتفوق. فرغم رؤيتها لبشاعة الاحتلال، ومشاهداتها المتتالية للخزي والعار والذل والخراب، واستخذاء السلطان السياسي، ورغم القتل والدمار والحرمان والتشريد، لاتني تبحث عن الغيمة المطرة التي تغسل الأرض بالبراءة والطهارة. وعن الضوء الأخضر الذي سوف يجيء على أيدي المقاتلين والشهداء، مبشراً بعصر جديد ملؤه الحب والسلام والتحرر من معوقات التقدم.

فالشجرة التي تهوي، لها جذور ممتدة في عمق التربة العربية، ودماء الشهداء تُرَوّي هاتيك الجذور العميقة لتقوم الشجرة من جديد. فبعد بكائها مشهد الشجرة الهاوية تعتذر لجذورها بل تستنهضها بتفاؤل لايخالف منطق الحياة وطبيعة الأحياء لتصيب موقع الإقناع في متلقيها:

هوت الشجرة؟
عفو جداولنا الحمراءْ
عفو جذور مرتويهْ
توغل كصخور الاعماقْ
بنبيذٍ سفحته الأشلاءْ
عفو جذور عربيهْ
وتمدُّ بعيداً في الأعماقْ

وتفتن في رسم صور المقاومة عبر شهدائها. وفرسانها. والأمهات اللواتي ينجبن الأطفال، ليقاوموا الاحتلال والخزي، متغلغلة إلى عمق الأم تسعفها أنوثتها بالطبع في رسم تلك الصور. وتنادي المسيح، وتشكو إليه محبيه الذين يبصرون الصورة المشوهة لأرض ميلاده. وتحاور شعراء المقاومة في فلسطين مستعينة بنكهة القصيدة التراثية ذات المفتتح الطللي لتغني تجربتها من جديد، بقدر ما تمنح الديمومة لتلك الوقفة الطللية:

على أبواب يافا يا أحبائي
وفي فوضى حطام الدورِ
بين الردم والشوكِ
وقفتُ وقلتُ للعينين: ياعينينْ
قِفا نبْكِ
على أطلال من رحلوا وفاتوها

....

وأنَّ القلبُ منسحقاً

وقال القلب:

ما فعلتْ بكِ الأيامُ يا دارُ
وأين القاطنون هنا؟
وهل جاءتكِ بعد النأي
هل جاءتكِ أخبارُ؟

وبعد استرسال مؤثر وحزين، وبعد رسم عدد من اللوحات المتتالية للخراب والاستلاب والاغتراب، تمسح دموعها وتخاطب شعراء الأرض المحتلة مجدداً، وهي مسلحة بالحب والتفاؤل، لتطل في طليعة من يبدعون الأدب المقاوم، وترى شعر المقاومة من هذا الموقع المميز، وهو عبر شعرائه دعوة إلى النهوض، وتحريض على رفض الواقع، وتثويره لتغييره. ومن هذا الموقف تحرض الثوار على تجاوز زمن الهزيمة، وتحدو قوافلَ المقاتلين بأجملَ وأعذبَ ما يكون الحُداء، ومن هذا التوجه يتحول حزنها من اليأس والقنوط إلى حزن ساقي غراس الأحلام الخضر، ومنتظر أن تؤتي أكلها. ويختفي قاموس رصدت فيه ألفاظ الفَناء والموت والتردي والخراب والاستسلام، ليظهر قاموس معبأ بدلالات الصبر والنضال والفداء والضوء وارتقاب الآتي الجميل:

إلى يدكم أمدُّ يدي
وعند رؤوسكم ألقي هنا رأسي
وأرفع جبهتي معكم إلى الشمسِ
وها أنتم كصخر جبالنا قوّةْ
كزهر بلادنا الحلوةْ
فكيف الجرح يسحقني
وكيف أمامكمَ أبكي؟

وتتغلغل أكثر في اظهار معاني الشهادة وتعميق دلالاتها لتكسبها قوة الاقناع ومشروعية الوجود. بصورة حبة القمح التي تدفن لتحيا من جديد وأكثر من حياة واحدة:

أحبائي مصابيحَ الدجى
يا إخوتي في الجرحْ
ويا سرَّ الخميرة يا بذارَ القمحْ
يموت هنا ليعطينا
ويعطينا
ويعطينا
على طرقاتكم أمضي

وأزرع مثلكم قدميَّ في وطني
وفي أرضي

وتحقق توهجاً جديداً في هذا الديوان الخامس عبر قصيدة فريدة في نسجها، حيث تعتذر لصديق لها خارج الوطن العربي معللة هذا الاعتذار بنكهة المناضلين الذين يترهبون في محراب قضية هي شغلهم الشاغل. وهي الاهتمام الذي تتضاءل حياله كل الاهتمامات، ليخرج هذا الاعتذار من ذاتيته الشخصية إلى الرؤيا الشمولية. ومن خلاله تطلعه بتكثيف على محنة شعب واحتلال أرض وانكسار قلب بلا قنوط أو يأس، وتستثير فيه النبل الإنساني لينحاز إلى توجهها، وكأنها تخسره صريقاً شخصياً لتكسبه صديقاً لقضية. ففي القسم الأول للقصيدة تصور له المأساة في الأفاعي التي تعربد في الدروب وتحفر القبور لأهلها وتزرع الموتَ والدمارَ لتقنعه في صعوبة وصولها إليه. وتحدثه عن قلبها المنكسر نتيجة ما يحدث ولولا ذلك كله:

ولو أنني يا صديقي كأمسِ
أدِلُّ بقومي وداري وعزي
لكنتُ إلى جنبك الآن
عند شواطىء حبك. أرسي
سفينةَ عمري
لكنا كفرخيْ حمام

وتقدم ديوانها السادس «على قمة الدنيا وحيدا» الذي يعزز صفاء المرحلة الثانية في شعر فدوى، وتنساب قصائده الإحدى عشرة ضمن نظام التفعيلة، متخلصة من القيود التي كانت تكبل جزءاً من قصائدها القديمة. ولا يخرج الديوان كله قيد أنملة عن شعر المقاومة الناضج المتجدد، والذي نلمس فيه عدداً من الخصائص، هي أولاً: الاعتماد على الفكرة. وفدوى ترسم فكرتها وتحددها قبل الدخول إلى صديقة الشعر، والفكرة ذات انتماء قومي أولاً. ففدوى ابنة الشعب الفلسطيني بجراحه الناغرة وخيامه الممزقة وقلقه المر وانتمائه التاريخي ونضاله المتواصل لاستعادة ذاته. وهي بهذا الانتماء ترفض الشعر الذي لا يكون تفكيرا بشيء، أو حديثاً عن شيء، أو وصولاً إلى شيء. وفي اية قصيدة من قصائد الديوان تجد فكرة تعالجها وحدثاً تسمو به إلى حديقة الشعر ضمن غنائية مرهفة.

ثانياً: ضمور الصورة في بعض قصائد الديوان. نتيجة لإلحاح الشاعرة على نقل الحدث. وهذه الخاصية لا تعيب الشعر مادام الحدث الشعري ينمو ضمن بناء متقن، بل، نجد إتقانَ الصياغة لمواكبة الحدث أوقف فدوى عن اللهاث وراء الصور.

ثالثاً: الصدق في النقل. فهي تطبع كل ما تحس به بلغتها الشفافة. وتقيم مع متلقيها علاقة حب دافئة، حتى ليشعر قارئها بأن ما تقوله فدوى يريد أن يقوله هو، خاصة فيما يتعلق بمأساة العرب الكبرى. ولعل عاطفتها الأنثوية تدفقت على أشيائها الشعرية وغسلتها بهذا البريق الشفاف من العفوية والصدق.

رابعاً: بساطة الأداء. فهي لا تتقعر في نقل الجملة الشعرية، ولا تغوص في السراديب وراء الرموز الغامضة فتقطع صلتها بقارئها، ولا يفصل بينهما أكثر حجاب زجاجي شفاف. وكل ما تقوله يصل إلى

متلقيها مغلفاً بغلالة تحقق معادلة جورج سينتيانا في الشعر و «إذا كان النثر من زجاج فإن الشعر من زجاج ملون لا يحجب عنك الرؤية، ويدخل الضوء بألوان وأشكال تتعشقها الأبصار».

خامساً: صفاء شعرها من الزوائد، لتشعرك فدوى بعد قراءة كل قصيدة، أن حجم الكلمات، هو حجم الشعر الذي تريد توصيله إليك. فتخلصت صورتها الشعرية من الحشو واللغة المجانية التي ترهق الشحنة الشعرية وتقربها من النثرية. وهذه الخاصية وفرت لفدوى لوناً من الرهافة والرشاقة في بناء قصيدتها، فلا تستطيع أن تعثر على خلخلة في النسيج أو فجوات في البناء.

وأخيراً. نرى شعر فدوى بكامله وعبر المرحلتين ينتمي إلى التكوين العربي تراثاً وتاريخاً. فتشم منه رائحة البيئة بكل مقوماتها الشمولية من موروث شعبي ومرتكزات تاريخية واستمرار لصفاء البيان. مع الحفاظ على حجم الهموم العربية المعاصرة:

وحين يمدُّ، يشدُّ، يمزِّقُ يطحنُ
ينفضني
يزرعُ النخل فيَّ
ويحرث بستان روحي
يسوق إليها الغمام
فيهطل فيها المطرْ
ويورق فيها الشجرْ
وأعلم أن الحياة تظل صديقهْ
وأن القمرْ
- وإن ضل عني -
سيعرف نحوي طريقه

هل يستطيع صاحب الذائقه النقدية المرهفة أن يحذف حرفاً واحداً من هذا البيان الجميل الجميل؟.

قصة

أين أنت الآن؟

محمود أبو حامد*

نهايات الشتاء، شمسها مرآة في يد طفل، ومساءاتها المملة تستطيل بظلالها البليدة إلى مدخل بنايات الحارات المترامية عند أطراف المدينة، أشجار اللوز تفتحت نجومها البيضاء باكراً، غبار الطلع مع غبار الشوارع ودخان المداخن الهرمة ودفء المدينة العكر، كلها تعجل رحيل الشتاء هذا العام.

هاهي على النافذة تفرد شعرها ستائر شقراء، وهاهو يمدُ ذراعيه حبل غسيل للشرفة.

هاهو ابن الخيَّاطة بجسده الجميل ينتصب أمامي على شرفة منزله كل مساء، كتفاه العريضان مرآتي التي أدنى بها جسدك - عادت الى النافذة مع كتابها - ابن الخياطة يتربص وحدتي.. يتابعني، يتابع جسدي من خلف الستائر. هاهو على الشرفة. أين أنت الآن؟؟.

أمي تحب جارتنا كثيراً، تميزها عن كل النساء اللواتي تحيك لهن ثيابهن.. كنت أراقبها من وراء الستائر كانت أمي - حكٌ مابين فخديه - كأن أمي كانت تحيك لها ثيابها وجسدها من جديد، ودائما تقول: مسكينة جارتنا مازالت صغيرة ومازال زوجها سجيناً.

خيوط وحدتي، نهايات الشتاء والشرفات وألسنة البنات واللوز المزهر قبل لوز ضيعتنا!! وابن الخياطة مثلك يقرض الشعر ويقضم أظافره ويتابعني.. يتابعني كل صباح وكل مساء، كل ليلة يغلق بوابات سهري، والسجن بوابة الرحيل.. متى يعود قطار الحرية من المساءات القديمة ويجلبك لي؟ يجلبكَ لي ولو في آخر عربة... أين أنت الآن؟

---

* شاعر وقاص من فلسطين.

هاهي على النافذة، في الصباح حين تبادلنا دفء الأصابع شدَّتْ على يدي، فركتها بقوة ـ لوَّح لها بكفه ـ مازالت نضيرة، ما أجمل لون بشرتها القمحية! وصوتها.. آه كم هو دافىء وحنون... صباح اللوز الباكر والربيع الراحل... كم كانت تحية صباحها مؤثرة أين أنت الآن؟ عيناه السوداوان مثل عينيك تراقب حركة الغبار في الفراغ وإشعاعات الأضواء الهاربة... أين أنت الآن؟.

الليل يتخلص من بقايا المساء بقرار كل المحلَّات تغلق قبل الثامنة، وشبابيك السهر تغلق نافذة تلو الأخرى.. أم غادة بائعة «المارلبورو» أغلقت باب حديقتها بعد أن باعت لسائق «المرسيدس» ليترا من الوسكي. لم يستطع ابن الخياطة معرفة نوعه من على شرفة منزله، كان شكله غريباً هذه المرَّة!! وكأنه مثلث من زجاج!

أبو جورج بائع الخمرة أغلق سحَّاب دكانه بعدما لفظ آخر السكارى. ومازالت هي ستائر النافذة الشقراء، ومازال هو حبل غسيل الشرفة. لقد تزوَّجتني حين نظرت إليك، وابن الخيَّاطة يتلصلص على جسدي من وراء الستائر ـ غادرت النافذة، وعادت ترتدي ثوبها الزهري ـ كلما ذهبتُ لتفصيل ثوب جديد ارتديتُ ثياباً داخلية جديدة.. جديدة وزاهية، أين أنت الآن؟

أمي عرفت الوحدة أيضا، والدي رحل منذ زمن بعيد، قتلته أضواء المدينة الخالدة، أمي تتنهد وتقول ذلك، ومن ثم ذهب للبكاء أمام مرآتها!! جارتنا يافعة شدَّتْ على يدي هذا الصباح. لماذا لاأزورها؟. سأزورها. سأستعير فنجاناً من القهوة. ـ غادر الشرفة ـ كانت أصابعها ترتعش هذا الصباح ـ نزل درج بيته ـ لماذا لانستعير القهوة إلا من بيت أم غادة؟ ـ قطع الشارع ـ المسافة بين الرصيفين عريضة! أعرض بكثير من المسافة بين الشرفة والنافذة.

أمي الجبانة تقول: زوجها لايزال سجيناً.. لن أشعل مصباح البوابة، أنا خائف.. درج منزلها طويل. حين أصل سأدق الباب.

أين أنت الآن؟ قرع خطاه على النافذة... على سطوح المنازل... أين أنت الآن؟ ابن الخياطة يقرض الشعر وأظافره... قرع خطاه على رصيف صدري. عيناه على الابواب. قرع يداه على درجات قلبي.

درج منزلها طويل.. سأدق الباب، لن أقرع الجرس.. سأقرع الكهرباء... آه الباب مفتوح؟!

ـ أهلا. تفضل

ـ كنت. . ـ بلع ريقه ـ أريد شرب... أقصد استعارة، نعم استعارة فنجان من القهوة.

«دارت القهوة وعلى مين بدها تدور؟ دارت عليَّ وفنجاني مكسور.»

شعرها الاشقر يموج والتموجات تعدو، وعيناه تشتعلان رقصاً.

أين أنت الآن؟ سأغتسل وأذهب اليه. في التحقيق سألوني عني وعنك. السجن حتى إشعار آخر ـ عادتْ تعمل القهوة ـ سأذهب اليهم. أين السجن الآن؟؟ أمي الدافئة كلما رأتها

قالت: مازالت صغيرة ومازال زوجها سجيناً ـ ارتشفت القهوة ـ الى متى سأظل أنظر الى الأرض؟ ثوبها الزهري الشفاف، ماذا يفعل بعد ركبتيها؟! لايستطيع النظر أكثر.. مازال يرتجف ويرتشف القهوة، وساقاها تبتعدان، تلتصقان ترقصان، ترتجفان.

ابن الخيَّاطة يكبر ويصغر العالم من حولي.. إنه يحب القهوة مثلك أين أنت الآن؟ سأذهب إليهم بعيني... بيديَّ بفخديَّ سأذهب، السجن حتى جنرال آخر، سأغتسل وأذهب ـ فتحت أزرار ثوبها ـ سنرحل بعيداً. لن تخنقنا الذاكرة، سأغتسل حين أعود، أين أنت الآن؟

القهوة مرَّة، لاأحب القهوة، لكنها لذيذة. سأنظر الى عينيها ولو مرة واحدة. سأنظر قبل ذهابي وليكن الطوفان.

شعرها حرير أشقر يهوج، وعيناه شراعان يطوفان، دارت الغرفة ودار معها!

ـ كنت... أقصد، كان الباب مفتوحاً؟

ـ لقد تابعتك وانت قادم.

ـ لكن..

ـ لكن ماذا؟ منذ زمن أتوقع قدومك. كنت أراك وراء الستائر. شعرها سماء شقراء ونهداها قبرتان تطيران.. وعيناه نجمتان تشتعلان. دارت الغرفة ودارتْ معها.

ـ شكراً على.. سأذهب

ـ حسناً.

مدَّ يده.. مدَّت كتفها.. مدَّ يده الثانية.. مدَّت صدرها.. فرش كتفيه.. غطتَّه بجسدها..

خمس سنوات عمر ابنها الآن.. كل عطلة تذهب الى الضيعة لزيارته، تحب أضواء التحقيق، كانت النبضات الأولى لولادته، لم يعرف أباه بعد. أين أنت الآن؟

خمس سنوات عمر الشهوة السجينة.. خمس سنوات عمر السجون الجديدة.. أين السجن الآن؟ هل سيقبل الطفل حين يكبر؟ هل سيقنع أن الحرية سجنت أباه؟

أي حلم من فراشة وقضبان؟ أي رحيل هذا؟ أين عشاق النجمة الحمراء وأين لعبة الألوان الآن؟؟

خمس سنوات عمر ماء عينيها والشبق الأزرق في يديها. دارت الغرفة واهتزَّتْ كل أسرة العالم.

تشابكا مع عالم الرجفة والرعشة والهمسة.. عدَّاهما العلم القديم، ولم تعمدْهما مسائل اليقظة.

تداخلا في عالم الغفلة حتى اتفجر الصحو فيهما. انفجر الصحو فيهما وانفجر البكاء فيهما.

ابن الخيَّاطة في الفضاء المحايد لايغزل الزجاج المتكسر!! كل ماهو خارجها ينكسر الآن داخلها. وصدى الصوت صوت الصدى.

انفجرت بكاءً وانفجرت من البكاء. تتالت انفجاراتها وتتالت حتى اغتسلت بالدموع.

شعر

مقاطع من قصيدة طويلة بعنوان

كلام خطير في الوقت الضائع

أيمن خالد*

ماذا سأكتب من جديد ..
والشمس جلد حذائها ورق وحبر في مساحات الطغاة ..
ماذا سأكتب من جديد ...
ونجوم خيمتنا تنام على بساط الريح ..
وتستبيح لنفسها حلماً أثرياً وتصرخ بالمزيد من الدماء ...
وأنا أخاف من الذي كانت تخاف له العرب ..
يا ايها الكتب المغطاة .. بالرمال الساحرة ..

* * *

* شاعر من فلسطين.

ماذا تسمي حالنا .. ؟؟!!
يا أرذل العمر الغلام ..
هذا الذي خضنا له .. ؟؟؟
طلعٌ يسمى .. أم خريفٌ .. أم كلام .. ؟؟

* * *

آتون يا احبابنا ..
ماضون لا سفر ولكن حيث يحملنا الزمان ..
خوفي على شرفات منزلنا العتيق ولم يعد للخوف بوابان
شعراء ..
أي صرح ذلك المبني من الكلمات ..
لا الليل يمكن ان يذوب من الشموع ولا من الكتب المساطر
والمحابر .. انما حول الشموع الساكنات بصيص نورٍ للذين تعلموا
فن الحياة ..
شعراء ..
خذ ما تود بأن تقول فقد كتبنا من الوف غابرات
خذ كل شيء جاهز ومبسط حسب انحناءات الحياة
ها نحن قلنا كل ما افترض اللسان
فينا بدائيون محترفون .. ساقوا الاحرف ، الكلمات
كتبوا بخط المشترى وخصوم آدم ، وشكلوا جيشاً يخاصم
في وجود الله حقاً ان يكون ،
هم يصرخون الآن ..
« الموت للبحر ، العروض ، لكل شيء قيّد الشعر الحديث عن الحديث .. »
شعراء ترسم للمكان على الزمان !!!
شعراء في لغة الخطابة والرقابة والبيان !!
شعراء عند الناس ، فوق الناس ، في الاجراس ..

قالوا عن الزجل المعاصر ثلة من ذكريات عكاظ
احتكروا المنابر والبيان .. ويسجلون الآن صحو خيولهم في خيمة الافلاس
هم يصرخون الآن ، قبل الآن ..
متأثر يا ايها الحدث الشويعر بانقشاع الرم
وانفتاح المارقين على الطريق وليس الا ..
درويش انت ،
ولست انت ..
هم يصرخون الآن بعد الآن ..
انثر بشعرك اينما طالت يداك
انثر على كل الحقول ،
يأتيك من كل البقول ،
. . . . . .
لو جيء بالسياب في هذا الزمان لدروشوه ، وقاتلوه واحرقوه
يا ايها المفتون في شعر الحماس تمهل ..
هل تحاربني لكي ينهار صوتي في الخفاء وانتظر بعد انطلاق القافلة .. ؟؟
اياك .. ان تختار بين حريق هذا الصمت نافذة الى الابحار
... وأمر في كل الجرائد والمراصد والمقاصد
كلها تأبى اعتقادي بانهزام الفرس تحت منابع النيروز ..
يا ايها المفتون في شعر الحماس على سطور من حرير
لم ينتم جرحي مساحة سيد الاوقاف
والفرق أنّي لا أخاف ،
وان دمعي لا يشكل زورقاً للعوم ،
وان صوتي لا يضيف ـ ملحداً للروم
ولن يخلد في مقادير الحفاة ، ولا يعطل للكلام ،
كلنا كنا نظن البحر مالحَ .. ليس الا ..
والبحر من شرق الحدود لنومها لا ملح فيه وليس الا ..
ليس الا ..
يستأصلون الشعر بالشعراء ..

ويحابرون الموت بالقتلى
ويركبون نهارهم بفراغنا
ويحرمون الحرب
يستأثرون

* * *

قد يصير الشعر في بلدي شعيراً تحت عنوان الحداثة
قد يصير الملح شيطاناً وعودة الاحلام فينا كالخرافة ،
يا سائس الخيل انتبه ...
اياك من عثرات هذا الدرب ،
لن يكون الفجر تلميذاً كسولاً .. علمتنا الحرب
. . . .
حيفا تماثيل لالهة قديمة نسقتها الحرب
والعابدون تغيروا وتغيرت حيفا وما عادت تهاب السلب ،
ورمى الائمة جبة التوحيد وانطلقوا فرادى يجعلون عصيهم في مهرجان
وينصبون قلاعهم في صولجان ..
حيفا تماثيل لالهة قديمة نسقتها الحرب ..
والعابدون تبعثروا ..
جلسوا على ابواب خيمتهم فرادى يحسبون نصيبهم في حصة الميراث !!!
يا ايها الثوري في زمن المكاتب ..
انا لا اريد ان تؤكد لي بانك لن تخون وترتدي زيّ المحارب ..
أرهقتني ربع قرن في التجارب ..
هل نحتذي الكاكي قليلاً كي نجرب مهنة الثوار
ام نشتري هذا الدوار ..
هل ارتدي وجهاً عروبياً .. كي احتمي بالعسكر المهزوم

ام اشتري مدناً .. فَضَّتْ بكارتها بأيدي الروم ..
هذا المقعد من تفاسير الكلام ..
هذا المغلف والحمام ..
هذا النعام ...

....

أشكوك يا وطني العنيد ..
كم مرةً تاجرت فيك وكم تفرسنا معاً هذي الوجوه من البلاد الى العباد ..
كم مرة تاجرت فيك وكم خسرت .. وكل اصحاب البلاد يتاجرون
ويربحون ..
وانا يغلفني الكساد ..
كم مرة سافرت عنك وكم تغربنا معاً ..
وأعود ابحث عنك تحت حذاء طفل ضاع ..
ووجدته يوماً .. يحيا بلا ساقين

واظل امشي في بلاد .. « تطلي شوارعها بأقوال الملوك »
وترتدي جيشاً قوياً يمتطي صمت البيوت ..
كم مرة .. واخاف ..

* * *

شهداؤنا .. بسطاء في الطبقات في الكلمات
عاشوا على حلم الرجوع تبرأوا عشقاً ربيعياً الى جرف الممات
كانوا خفافاً في اختلاف السائرين وحيث كان ...
شهداؤنا بسطاء في الطبقات في الكلمات
وقبورهم منفية كحديثنا .. لحديثنا
شهداؤنا اسرى القبائل .. والحمائل والفصائل والممات ..

سقطوا هنا .. زادوا هنا .. كانوا مع التيار
ولحاتم الطائي امكنة ودار
بيروت تسرق ظلها وتنام في حلم الحصار
بيروت تسرق ظلها وتنام في حلم الحصار ..
ولحاتم الطائي ان يملي على الملكوت « كرماً مشرقياً »
- فلتذبح الخيل الاصيلة كي تكون فداء سمعتنا على شرفات
هذي الابجدية ..
بيروت تسرق ظلها وتنام في حلم الحصار ..
فلحاتم الطائي ان يترقب الأنظار ..
وليَ زمان الاختيار
فدماؤنا كتبت على جدرانها خطاً صريحاً لن نعود ..
هذي المدائن والمعادن لن تجود ولن تعود .. ولن تسود
فالليل قرصنة ودار
والشمس موعدنا ولكن ..
بعد هذا الصرح اغنيتان من خشب وسكر .. لست ادري ما يفرق
بيننا غير احتمال الموت يبدأ دائماً .. واعود ابحث عن قطار
كان ينوي ان يسافر او يسير ..
ويوم يمضي الانتظار .. أرى القطار ، ويوم اجلس بالمنصة يحتمي جلدي
وانظر .. في اتجاهات .. واحلام .. الى اين المسير .. ؟؟
فعلى الرمال رأيت خطاً من طباشير فقط .. ونزلت .. وبحثت عن خط
الحديد ولم اجد .. ووجدت فعلاً « رزمة من بعض اقوال الشعوب »
ورجعت ابحث عن قطاري .. يا قطاري .. يا حماري
وفككوه الى شظايا ...
يا قطاري .. يا حماري ..
ودمعتان .. او دماء ..
كنت احلم مرة أنّي سأركب كالفراش على الهواء .. وحين طرت
وجدت نفسي اجنحة .. فهبطت ابحث عن جسد ، ووجدت .. لا
لا .. لا اريد الاعتراف ..

اخشى من الصحو المخبأ في زجاجات الكحول ..
اخشى على نفسي ..
ـ وانت ... ؟؟؟؟؟
اخلع عباءتك التي القيت ظل صباحنا وغدوت ..
يا سر نكستنا الملطخ بالخطوط العاشرة
اشرعْ لآخر ما يمكنك الرحيل القاطرة ..
فالموت صك الاعتراف ..
والموت آخرنا واولنا الطواف ..

* * *

قف يا ابن آوى قلدتك الغاب انت كليمها فتول حق رعاية الاوغاد
قم لا تخف فالنار خاصرة البلاد ..
اصلح حذائك وانطلق .. فالشمس تصبح دمية في ساعة الجلاد

* * *

يا سيدي وانا وراءك ..
الآن تسألني لنبدأ من جديد ..
من اين ..؟ .. ؟ ..
أبالذين تمترسوا تحت القبور ولن يعودوا كي يموتوا خلف غابات
من المدن الكلام ..
يا سيدي وانا وراءك ..
اينما تمضي بأمرك ..
الشمس تشرق فوق ارض الله بالدنيا بأمرك
والليل لا يأتي على المدن الخريف سوى بأمرك
وانا بأمرك
يا سيدي ..

حتى الدجاج يبيض في بلدي بأمرك ..

* * *

كنا بدائيينّ ..
كنا نخالف امنيات الروح .. أذكر .. جردتنا العتمة البيضاء فينا
ما تبقى من فصول الموج ..
كنا بدائيين محترفين في الاقوال في الاحوال .. في الانفال
نرنو الى شفق بعيد فوق خاصرة الرمال
وعكرتنا تلك .. ؟؟؟؟؟
... فيها الحروب تطايرت مثل الرذاذ ... وطرزت بيروت لي حلماً
عجيباً .. وغادرت عيناي عند الزحف شرفتها ونامت بين
اضلاع من الغسق .. الرماد ..
بيروت آه ..
ما ودعتني كي تكون بشارتي لأعود .. لا ..
لن نرتدي هذا البساط ولن نعود الى البيوت الى المكاتب ..
نعيد ذاكرة الشوادر والخيام وقصة الافيون والورق المقوى
والمعرى .. والقناديل اللقيطة في مروج الشمس ..
وبدلة « الكاكي » هنالك في المرافىء ودعتنا ، وارتدتها نسوة خفن
السبيٍّ بلا رجال ..
وارتدت بيروت عقداً مفصلياً .. وانتهى سر السؤال

* * *

جئنا اليكم طيبين ...
لن نرتدي شيئاً من « الكاكي » امام مداخل الاسمنت
والمدن .. ارتدت فرق العصور تابعت سيرانها صوب انكماش ..
وابتعاد عن ظلال الاقبية ..

جئنا اليكم نرتدي شيئاً من المطلوب .. لا فرساننا جلسوا
خفافاً ، لا استراحوا ، لا استفادوا من تجاربهم ، ولا حتى المنافي
« علمتهم كيف يبتدعون نصباً او شخوصاً من طباشير وفضة ..»
كانوا حيارى يحلمون بظلهم ويفكرون كطفلة فقدت ذراعيها وتحلم
ان تطير على السحاب ..
ولم نَرَ في الافق غير دخان مدفعنا الذي غطى على كل المدافع
كان يرمي دائماً في كل ناحية ويبحث عن مزيد من قذائف من رصاص
وكان يخشى الانتكاس ...
وكان يدري ان كل الناس عسكرهم « غلابى »
ينحرون حِرابهم .. بِخَرابهم ..
يتساهلون بأبجديتهم كثيراً ، ويوزعون رغيفهم ، يتضايقون من الغَلول ..
ويسكتون ..
اخشى بان اشدوا بلحن لا يوافق هذه الرايات
بالحرف .. بالكلمات .. بالصيِّغ .. الوجود ..
بأي شيء استرد الذكريات ..
ادوات هذا النفي اقوال واخرى هلوسات
ما اكثر البادين ما احلى الرنين .. وما ارق الاغنيات
... الله ...
من اين يمكن ان نفرق بعضنا عن بعضنا وخلافنا عنوان
اشياؤنا .. وحضورنا عنوان ..
يا ايها الماضون في سِفر المجون تمهلوا حتى نشطب في الاصول الابجدية
يا كل لآت الحروف اليعربية
ادوات هذا النفي اقوال واخرى هلوسات
والليل آت ..
حتى نكلل عرسنا بذبيح ابراهيم كي ترضى اليهود ..
هل انتظر عاماً يبوساً كي أفرق بين قبعتي وقبعة الغزاة ..
أم اكتفي فيما كتبت من الشعارات التي اثقلت فيها كل جدران المخيم ..
ام تكلم ...

شعر

وردة الروح

بسام الهلسه*

«إلى ذكرى غالب هلسا»
(متى يستريحُ القلبُ إمّا مجاورٌ بحربٍ و إمّا نازحٌ يتذكرُ؟)
- شاعر عربي قديم -

دمعة، دمعتانْ
وعيونٌ روانْ
تبطىء الأرض دورتها،، ينحني القمرانْ
وعلى شجر القلب يغفو اليمام
صحتُ: من ذا يمرُّ بموكبه مسرعاً؟
موصلاً مأدبا بالشآم
- هل تراه تأخر عن موعد...
أم تعجل رحلته الآخره؟
أم تذمر ماعين(*)، فإنسل يسألها المعذرة!
ليحدثها عن بلاد مضيعة،
عن فتىً طاف خلف رؤاهْ
أنكرته المدائن واحدة بعد أخرى،
وأنكرها ثم عادْ
باحثاً في حنايا البيوت القديمة،
عمّا تبقى من الصبوات،
وعما تبقى من الجمر تحت الرمادُ
فتعاتبُهُ.. وتوسده حجرها..
وتغني له: «ريدها.. ريدها» وينامْ

---

* صحفي وشاعر من فلسطين.

ـ كان يغرق في الصمت إذ يتخيَّل،
ينحلُّ في سنوات صباهْ
ثم يمضي وحيداً كما جاء مختفياً في الظلام ـ
سنواتٌ مضت...
كنت القاه في البيت،
أوفي المجلسة
أو مكتب الإتحاد
هادئاً، موغلاً في الحياةْ
وعميقاً كما الصبر..،
لم يثنه السجن والنفي،
لم تسلب الدرب منه خطاهْ
وأحاوره..
أستفزُّ شهيته للكلام
فتضيء الطفولة فيه..،
يقصُّ حكاياه عن وطن يشتهي ان يناديه «أمّاه»،
عن كاتب لم يُضع وجهه في الزحام
لم يخن قلبه ورؤاه!
أذكرُ الآن قهوته، ورواياته في الزوايا..،
ومنزله المتناثر تملؤه الادوية
شغلتهُ السياسةُ والقلقُ المعرفيُّ وعبء الأسئلةْ
وإفتقاد العائلة!
والسعالُ الذي يشرخ الصدر،
أذكره الآن كهلاً فتيًّا،
يؤرقه المتماثل
يفتنه الاحتدام
والصراع الذي يلدُ العنفوان!
كان ممتلئاً بالمكان.
يستعيدُ تفاصيله وخباياه في كل آنْ

يتفتّح في الذاكره!
قال يوماً ونحن بمصياف: أشتاق للقاهرة
للعيون التي خبأتني..
لمقاهي الحوار
لاختلاف اليسار
ولبيروت وقت الحصار
لأصابع تمنحني الحب،
لامرأة حانية
ولماعين في الليل، والقدسُ تومىء أضواؤها الدامية
قلتُ: هل ستعود اليها؟؟
فتناول سيجارة وتوارى وراء الدخان
وترقرق كالساقية
وندت في الصمت آه
سنواتٌ مضت..
نحبت فرسٌ في الفلاة
جاوبتها جبال الشراه
دارت الارض دورتها، إرتحل القمران
رقد القلب من تعبٍ وإشتياقٍ،
غفت مقلتان
وهوت دمعتانْ
قلتُ هذا صديقي،
ألمُّ بقاياه،
أكتب مريثته فيه، أجمعه...
وأشيِّعُ حزني عليه صلاه
وأعللُ نفسي، أحدثها عن نشيد سيأتي...
وعن وردة تتغلغلُ في الروحِ
ثم وتعلو وتعلو وتعلو
لتغمرنا بالحياه

اشعار مترجمة

قصائد نثر بلجيكية

للشاعر: أندريه دوميس
تعريب: صالح درويش

اندريه دومس في سطور

* آندريه دومس أحد كبار شعراء بلجيكا المعاصرين.. ولدَ في العاصمة بروكسل عام ١٩٣٢، متزوج من الكاتبة المقدونية ميرا شبيشفيك الصديقة. كان أستاذاً للآداب لأمد طويل، وهو اليوم مترجم وشاعر قام بنشر عشر مجموعات منذ عام ١٩٥٣ منها:

- قصائد الملائكة - ١٩٥٣
- نشيد لينا - ١٩٦١
- الظل الحارس - ١٩٦٣
- مادة مأهولة - ١٩٦٥
- غنائية للأوقات العصيبة - ١٩٧١
- وفق الثنايا والانعكاسات - ١٩٧٤
- قراءة صامتة - ١٩٨٢
- الفجر والغروب - ١٩٨٩

وقد صدرت جميعها عن دور نشر بلجيكية وفرنسية في مدن مختلفة يرأس (دومس) تحرير (صحيفة الشعراء) الادبية الهامة التي كانت ولاتزال ذات تأثير أدبي عميق ويصدرها في بروكسل. وهو ناقد وكاتب مقالات مرموق ايضاً.

يقول (سيرج براندو) كاتب الدراسات والناقد الفرنسي المعروف في الصفحة /١٤٣/ من كتاب الشعر المعاصر باللغة الفرنسية (منشورات سان جيرمان دوبري) مايلي: لقد برهن (اندريه دومس) وهو يكتب قصائد ديوانه (نشيد لينا) مستخدماً البحر الاسكندري (بحر شعري من ١٢

مقطعاً صوتياً)؛ على قدرته في التخيل، وسيطرته على الايقاع، وموهبته بفرض نظام الايحاء:

اذا بوجهك الذي لايوصف
يعاودني ثانية
في السهاد حيث تقومين بولادتي ياامرأة،
واذا من جديد،
يخرّقني الفزع الأكبر بصوره
حيث الموت يهلكُ كل الكائن
واذا - ياشمسي الوحيدة -
بمذبحتك ترى ثانية
على الارض المرطبة التي تخترقها قوتك
على الطحالب حيث تلمَع
خنفساء العاصفة..)

ويفضل اندريه دومس في ديوانه (مادة مأهولة) الكثافة على الغزارة ويبدو- وهو يكتب بلغة منمقة خيالية كلمات القصيدة - حَذِراً كمن ينشىء حجراً حجراً، ويخشى استعادة الطريق الكوني العظيم علانية «بين صلصال وشمس» باحثاً أيضاً في صمت القصيدة لاستخلاص «معدن الليالي»:

(لقد أحببت الآن ان أقبل بلا تحفظ، تتبع الكلمة الاكثر وضوحاً، وأسلك مساري الحقيقي. ولكن على مدى شغاف القلب. كم علينا ان نعاقب على رعونتنا ولكي يحترق خيط الرحلة الداخلي جهدت لمصادقة الشمس فمن يعرف بادرتي؟

إنها تقدح شظايا من كتل الغرانيت..)

وقد التقى الشاعر دومس وزوجة ميرا الشاعر السوري صالح درويش خلال تمثيلهما بلديهما في مهرجان الشعر العالمي السادس والعشرين الذي أقيم في مدينة ستروغا المقدونية اليوغوسلافية ودُعي الشاعران معاً كضيفين على المؤتمر العالمي السادس عشر للادباء والمترجمين الذي انعقد على هامش مهرجان الشعر في مدينة تيتوفو صيف ١٩٨٧ وهناك صرح له بأنه معجب بالشاعر العربي الشنفري (صناجة العرب) ويقوم حالياً على دراسته واكتشافه ومنه حصل على القصائد التي عرّبها فيما يلي:

البحيرة

للعثور على كلماتي من أجل الماء الأسود. من أجل آنية الكؤوس التي توقظ

الريح أداعب العين حقاً، الزورق في جوف القصب، وفخ القلب حيث البرق والمسبار يتلاقيان.

كانت الطحالب قد أوثقت فخذي وكنت شمساً طافية. انظري: تحت هذا الخط البسيط، تتنفس الفوضى وتتمفصل.

شجرة الكستناء دافئة. اتكيء واللحاء يرشد، لم أتعلم شيئاً امتيازي الوحيد هو هذا المكان بين اثنين: عصف البحر والنساء، حيث أصل متأخراً، أو كنت أقبلت مبكراً جداً.

انظري: إننا لانوقف النجوم التي تقلب الدم.

«ستروغا»

السوق

الحطب تحت خَرْجَة البيوت البيضاء، نساء السوق يختبرن الحِبَال لربط حزمات القطن أو وزن الثمار. أما التقتيك بين التطريزات الحمراء؟ نواة نظرة تتناقلها الاشاعة فوراً.

مياه مديدة تثير المشهد. ولا كلمة طارئة آتية من مسارات السنين واسأل: ماهي بداية حبي؟ عندما يكفي أن أخرق الصمت.

طباشير من نور شامل. كتفايَ تحت رف من عصافير بيضاء

«ستروغا»

الروضة

مستنقعات مدروزة اعشاباً باشجار كبيرة رمادية يتوجها تناغم أبح ترى هل هو وادي «جزافات»؟؟

عودة الى درب الأرض المقدسة؟ صبيان يتراكضون بين تماثيل الشعراء المصفيه. عبارات خشبية حيث تمضي زوارقنا نحو الزبد والأحمر المغطى بالراوند عاش وجهي بين هذه المرايا، أسمع أمي وأنا أعبر الأدغال. معك الآن نصعد

إلى نبع العميان. تشابك العيون، الشفاه، الأمكنة ـ الحمى نفسها.

يمضي أوديب إلى لقائها، لكن ماهو الظل المذنب؟؟ هذا المسافر البسيط يعاين جذوراً وأصداء. أرى الجسور التي قذفها الزمان بين ضفافي، والانعكاسات المتغيّرة في مجرى أشد المياه ظلاماً.

داميان

عال، يابيت القديسين والحواريين، خطواتنا تصعد الى لقائك صوره للشفاه المطبقه، والعين مابعد عيننا نحو الانطلاق الاكيد جدا. خطك المكتوب بسرعة مثل ملح فوق أجفاني. إني أخشى الكلام الرتيب. مجد الواحد هذا في بياض الشتاء. رجال ونساء يتناقشون هنا، هل لغزك جدير بنا؟؟

إله وجهك المحرم، لقد تحدثت إليك مع ذلك. ولد عصبي، بين الايقونات حسبنا كتباً وسيوفاً.

نحن نعيش ورطة اخرى، أحب أن أتبعك أيها الحارس الواقع في بؤس مدقع.

صمت..

موسم القطاف مؤجّل

فلننزلْ ثانية في مدى الأعناب المسودة

«نيريزي»

نيران وامكنة

حيث تتعلق المدينة على فجوة الخليج. طبقات من حجارة وأشجار صنوبر نتوءات الشوارع أبرزها الماء بين حزمات حطب وجذوع.

أصوات تدخن. أعرف من الشمال هذه الرائحة، رائحة الحطب التي تؤجج انبهار حزيران.

لهذه الغيوم طعم البلوغ تحت الافريز باعة الحديد والأحزمة أنفسهم، الخباز يزلق حركته البيضاء على الخشبة.

تتحدث حمامتان إلى اولئك الذين رسمناهم فوق المدخل
حجرات السلم حيث تهتز الشهوات نفسها تحت الاجفان ذاتها.
ونسـاء خفيـات يحـطن بنـوافذ من الشيست الأخضر بالقرب من العالم اليوناني وبعيداً جداً أوسع مابين لغات أخرى، وأعزل الموسم الخفيف ذاته.

«كروشوتو»

هذه البحيرة

حيث كان أوصلني المجنون. الضفة المضمحلة، ترفّ أهدابك ايقاعك المائي،
ومن أجل كل عمل، أضم الزورق رغبة بشق القصب   انظري: لاعودة للايماءة، أبقى مجرداً من لغاتي السريعة ترى هل يشفي من جهة أخرى؟
أبقى مقتنعاً ان اسماً هادئاً يستولي ويوضح.. يدك لكل اغاثة ضد الخوف القديم والنسيان.
القلب يتفتح مثل «سنفية» بعد مئة موسم انتظار.
لليقين: انني في الحداثة. النهاية مقبلة في لغز البحيرة
من أجل البطر يحيا هذا الجسد الأملس، المشبع
لطافتك ـ ان تكوني متدلهة وعارية ـ ببساطة المعجزة

«ستروغا»

اشارات

* سنفية: نبتة أرجوانية تعيش في الاماكن الرطبة
- البحيرة ـ هي البحيرة التي اكتسبت اسمها من مدينة (أوهريد) المقدونية اليوغوسلافية وعلى بعد ١٤ كلم غرب أوهريد تقع مدينة ستروغا التي يجري فيها المهرجان العالمي للشعر سنوياً.
- الروضة: يشير الشاعر البلجيكي دومس الى الروضة التي يقام فيها تماثيل نصفية تخليداً للشعراء الذين ينالون جائزة «الاكليل الذهبي» في مهرجان الشعر ويقوم كل شاعر بغرس شجرة قرب تمثاله للذكرى مع لوحة معدنية حفر فيها اسمه واسم بلده والعام الذي نال فيه الجائزة.

«المترجم»

أشعار مترجمة

من الشعر الصيني

للشاعر لو لي
ترجمة عباس الطائي

(١)

ذكريات ليل دامس

انساب وضوحُ القمر في بداية العبور
أمسكت بشعاعِ الشمسِ وفتحتُ البابَ
هذا هو الليلُ

★★

الريحُ آتيةٌ مِن الشمال
مُؤثِرَةٌ في قوس القمرَ
وَأنتظرتُ نِداءَ الفجرَ

★★★

وَعلى الشاطىء هَيمنَ ظِلُّ الجبال
وكان خط النجمة باتجاه الساحل
حيث استغرق الجميعُ في النوم العميق
غير أنني الوحيدُ اليقظُ

(٢)

اغتراف البنت للماء

في الغسق الابيض
أقبلت بنت جميلةٌ من ضفة النهر
كانت تغطس دلواً بهدوءٍ
واغترفت ماء ارجوانياً.
فَتَحت الدلوَ
أمتلأ بشغفة سحابة
نَسِيتْ خيال ظهرها
ذكرى في النهر

(٣)

الضبابة

داخلَ الوادي، الضبابة كالذهب
الشمس صعدت يقظةً
نقية وفتانة
البنت الجميلة
ذهبت بدون أن ترتب شَعرها
وداعاً للوادي قال الابله

★★

لاجلها بكى القرويون الكرماءُ
لكنها صعدت ببطء
مُذوبةً الضياءَ
داخلَ السماء الزرقاء
فَتَّحتْ وردةٌ بيضاء

«عن مجلة الآداب الصينية»

شعر

جمرتان في الأعشاب

محمد علي شمس الدين*

(١)

كانَ الصبيُّ واقفاً بالْبابْ
مُنْتظراً قُدومَها
مُنْحنياً كالْشَجَر القَديمْ
ماتَ الصبيُّ واقفاً بالبابْ
ولَمْ تَزَلْ تَرْصُدُه النجومْ

(٢)

وَكان دَائماً
يَطيرُ نَحْوَ بَابِها المهجورْ
يَدورُ حَوْلَهْ
تلُفُّه غَياهبُ الديْجورْ

(٣)

وَحينمَا دَنت
من الصبيِّ وانْحَنَتْ
كَأنّها عَيْناهُ أوْ خَيالهُ
كانَ الجميلُ دُونَها
يُشْبهُهُ حَمالهُ

(٤)

وَمرةً تناولَ الصبيُّ قَلْبَهَ
كَحُزْمَةٍ من الذهبْ
وقَامَ نَحْوهَا
لعلّها تراهْ
لَكِنّ ماعَيْنَاهْ
كَجَمْرتين في الأعشابِ
ظَلّتا غَريبَتينْ

(٥)

وَمَرّةً
أرادَ أن يَزورهَا
فَنامَ في أصابعِ الشَجَر

(٦)

وَمرّةً
أماتَه الضَجَرْ

---

* شاعر من لبنان.

(٧)

وَهكذا
مسكينُ
ياصَبيُّ
ياشَقيُّ
ياأنا
ياأيُّها الجميلُ
في مَدار الموتْ
تَدورُ حَوْلَ نَفْسك المُعذّبة
كَما تدورُ قِطةٌ عَمْياءُ
حَوْل نَفْسها
وَتَنتهي في الصمت
كَنُقْطةٍ في جَوْفِ هَذا العالم الضَريرْ
فَقُمْ
إلى سريرِها الأخير
وهُزَّه
كَما تَهزُّ فارعَ الشَجَرْ
فَرُبما
تَساقَطَ الثَمَرْ
مِنْ غُصنِ هذه التينةِ البيضاءْ
وَرُبما
نَهَضْتَ في الصباحْ
من أحْلامِك السوداءْ
مُحتفلاً بالشَمْسْ
وقُلْتَ ماحياً
ماكَتَبَ الشقاءْ
لابُدّ للجميل أن يَعيش مَرّتينْ
لابُدّ للجميل أن يَعيشَ مَرّتينْ

حوار

في حواره مع الكاتب الفلسطيني

د. محمد برادة:

مصطلح الحداثة وصل الينا مجزء



حوار جهاد الرنتيسي

الدكتور محمد براده ، ناقد من المغرب العربي ، ويعمل استاذاً في جامعة محمد الخامس .. له العديد من الدراسات النقدية والمحاضرات والاسهامات ، زار الكويت للمشاركة في ندوة الدوريات الثقافية العربية .. التقته الكاتب الفلسطيني ، وكان معه هذا الحوار .

● **س ١ : هناك تطورات ثقافية يشهدها المشهد النقدي العربي ، فما هو تقييمكم للمشهد على ضوء التطورات ؟؟**

■ عندما نتحدث عن التغيرات في مشهد الثقافة العربي ، لا بد أن نحاول رصد بعض معالم هذه التحولات ، من خلال الحقل الثقافي اساساً . وأظن ان أهم سمات التحول ، تنتقل في تبنينٍ جديد داخل هذا الحقل الثقافي ، مصدره ان كثيراً من الأحداث ، سواء في الساحة الاجتماعية أو السياسية ، أدت الى تغير في موقع الكاتب والأديب والناقد ، بحيث لم يعد الكاتب أو الناقد يحتل مكانة بارزة ، ولم يعد يعتبر بمثابة ضمير المجتمع أو ضمير العصر ، كما كان يقال . لأن المعرفة تحولت وتعددت مراكزها ، فاصبح

هنـاك مفكرون في المجال السياسي ، وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي ، وهناك مهندسون لهم فكر وتصـور ثقافي . واصبح الناقد مرتبطاً اكثر بمجال الكتابة الأدبية ، أي ما نلاحظه عامةً بالنسبة للنقد الأدبي ، هو اهتمام النقاد بمجال التخصص ، لجعل النقد في مستوى اكثر علمية من ذي قبل . كان الناقد الأدبي يستعمل الآثار الأدبية التي يتحدث عنها للتعبير عن مواقف اجتماعية ايدولوجية سياسية ، وفي غالب الأحيان لم يكن التحليل النقدي يبرز سمات مميزة للعمل الأدبي ، لأن العمل الأدبي كان يعتبر مسبقاً بمثابة ترجمة لأفكار ولرؤيات قائمة وواضحة للمجال الفكري أو الايدولوجي أو السياسي ، بينما هذا التحول الذي نشاهده في الساحة النقدية الأدبية بيّن شيء آخر ، وهو أن العمل الأدبي في العمق لا يمكن اعتباره مجرد صدى أو ترجمة لأفكار واردة في خطابات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، بل من خلال مكوناته الخاصة ، يستطيع أن يلتقط مشاعر واحساسات وتجارب ، لا نجد لها وجوداً في تلك الخطابات الأخرى . إذن يمكن ان نقول بعبارة أوضح وأبسط ، اننا نسجل ، منذ السبعينات بالخصوص ، في الساحة النقدية العربية ، توجهاً إلى مزيد من علمية النقد . وهذا التوجه بطبيعة الحال ، تدخل فيه عدة اعتبارات ، منها انتشار الجامعات والتعليم الجامعي ، ومنها اقتباس المصطلحات والمناهج النقدية الغربية ، واتخاذ هذه المناهج كنموذج لتحقيق علمية اكثر . إذن بعبارة اخرى ، يمكن ان نقول ان هناك توجهاً في المجتمعات العربية منذ السبعينات ، إلى اعطاء أهمية للتكنولوجيا ، للعلم ، للتنظيم الحديث ، على اعتبار ان هذا هو ما سيضمن لنا قوة اكثر في طبيعة الحال . هذا التوجه مشروع ، ولكن عندما ندخل في التفاصيل ، يمكن ان نكتشف كثيراً من التغيرات ، وفي طليعتها أننا لا نستطيع ان نأخذ النموذج الغربي المعرفي بنتائجه فقط ، دون ان نوجد المهاد ، أو ما يمهد لهذه المناهج العلمية ، وأن يكون التصور شاملاً لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية . . الخ فنتيجة لهذا ، تظل الثقافة العربية في تعاطيها مع الثقافة الغربية ، وفي محاولتها تحقيق المزيد من العلمية ، تظل واقعة في قسر كثير من الأخطاء ، منها عدم القدرة على تمثل الأسس العلمية والاستيمولوجية والفكرية لتلك الحركات ، ومنها أشياء كثيرة اخرى . ولكن ما حصل هو أننا الآن نلاحظ أن التحول الطارىء على الساحة الثقافية العربية في مختلف المجالات ، انعكس على المجال النقـدي بصورة معينة ، وهي الحرص على الخروج من الكتابات النقدية الانطباعية أو التعميمية ، إلى تحليل وتشريح النص في مكوناته الأساسية . وهنا نجد اصداء لمعظم المناهج الغربية ، سواء البنيوية أو البنى التكوينية ، أو استعمال التحليل النفسي ، أو المناهج السيميائية ، وكل هذا نجد له أصداء في هذه المحاولات النقدية العربية . فنتيجة لذلك ، لن تستطيع هذه الكتابات النقدية أن تحتل ، وأن تضطلع بنفس الضوء الذي كان النقد العربي مثلاً في العشرينات أو الثلاثينات يضطلع به ، وهو انه كما قلت كان تجسيداً أو تعبيراً عن موقف فكري بشكل واضح ، ومتصل بالمعارك الملموسة للمجتمع . وهنا نحن أمام تحول . وهذا التحول ، كما قلت ، بالاضافة إلى التحولات العامة ، آت أيضاً ، ومصدره الآخر تحول في مفهوم الأدب ذاته . من قبل كنا نقول أن الأدب هو تعبير عن المجتمع ، وتعبير عن الالتزام بهذا النوع من التعميم . ولكن منذ الستينات في حركة الشعر الحديث ، في القصة ، في الرواية ، بدأ الكتاب والأدباء يسعون إلى اقامة نوع من المسافة تفصلهم عن الخطاب السياسي والايدولوجي والاقتصادي . لأن الأدب

لا يكون له مبرر إذا لم يكن يضيف شيئاً . وأظن ان هذه نقطة اساسية ، لأنه لا يمكن الاستمرار باعتبار الأدب ، كما قلت ، مجرد ترجمة بين مزدوجتين ، لأشياء قائمة . بل أن الكاتب الأديب ، عندما يتوفر له حد أدنى من الحساسية ومن النفاذ ، يستطيع ان يدخل في حوار مع الأيدولوجية نفسها ، ان ينتقل إلى الايدولوجية يستطيع أن يلتقط ظاهرات ليقيه صدى التشكل ونحس بها على المستوى المعيشي . وقد لا نجد لها مصطلحات تحليلية مضبوطة . ولكن العمل الأدبي ، رواية كان أو قصة أو شعراً ، يلتقط بعض الأشياء من خلال قراءتنا لها عبر اللغة . ولعدة علامات ورموز . من خلال ذلك نستطيع ان نعتبر الأدب وسيلة لانتاج معرفة ، وليس مجرد استنساخ أو تكرار شيء قائم . إذن طبيعي في هذا الوضع المتحرك ، أن يكون هذا الاضطراب الذي يسجله البعض على النقد الأدبي . ولكن في الواقع هذه مرحلة لازمة ، لأن التعريف بالمناهج الحديثة ، والانتقال من كتابة نقدية قائمة على الانطباع وعلى التعليق ، إلى كتابة نقدية تتوخى التحليل للعمل الأدبي ، انطلاقاً من عناصره . واستنتاج معرفة ثانية ، يتطلب وقتاً ، ويتطلب تنسيقاً في الاصطلاع على المناهج الحديثة . ولكنه يتطلب جهداً اكثر في تطبيقها على النصوص العربية . اذن هذه المسألة اساسية في نظري ، ولا يمكن أن نقول أن النقد العربي سلبي وغير موجود . . الخ . هناك أشياء كثيرة تنجز في بلدان عربية مختلفة ، ربما تفتقر إلى التنسيق ، ولكنها على جانب من الأهمية ، لأن بعض النقاد استطاعوا ان يضيئوا اعمالاً ادبية عربية قديمة أو حديثة اضاءات جديدة بالنسبة للنقد العربي .

● س ٢ : نلاحـظ من خلال الحديث ان هناك علاقة بين الخطاب السياسي والخطاب الثقافي ، ما مدى التاثير والتاثر ما بين الخطاب السياسي والخطاب الثقافي ؟

■ هناك علاقة جدلية ، بمعنى ان الثقافة بالمعنى العميق تهتم بالتفكير بمكونات المجتمع ، بتطوره ، بترابطه ، بمتغيراته ، بهويته ، بانتماءاته ، في موقفه من التاريخ ، أي ان الثقافة تهتم بكل ما يقدم صيغة لحياة مجتمع ما ، إذن تشمل الثقافة ضمنياً التفكير السياسي ، لأن السياسة كتنظيم للعلاقات والمجتمع والصراع داخـل المجتمع ، هي أيضاً مكون أساسي في ضبطه صيغة حياة مجتمع من المجتمعات . ما نلاحظه منذ الستينات ، هو أن الفكر السياسي العربي من جهة ، والسياسة العربية كتطبيق من خلال السلطات والحكومات القائمة ، كشفت عن نوع من المحدودية ومن العجز ، ان لم نقل عن نوع من الخواء ، بمعنى ان الفكر السياسي تحليلاً وتطبيقاً ، لم يعد يتوفر على رؤية ثقافية عميقة توجهه وتسعفه في المواقف الاستراتيجية وفي تحقيق تطوير المجتمع وتغيير بنياته وهياكله . أي عندما وقعت بعض الاختبارات الملموسة ، مثل هزيمة ١٩٦٧ ، اكتشف الجميع ان الفكر السياسي محدود ، وعلى انه يفتقر الى فهم ثقافي عميق بهذا المعنى . ومن ثم فان الثقافة العربية ، أو على الأقل بعض الاتجاهات الحديثة ، وجدت أن علاقة التبعية المطلقة بين الثقافي والسياسي تصبح عاملاً سلبياً بالنسبة للثقافة . وأن الثقافة محتاجة إلى أن تحافظ على بعـدها النقدي تجاه الفكر السياسي ، تجاه كل شيء ، إذن إذا افترضنا بأن الفكر السياسي

العربي ، منذ الأربعينات والخمسينات في خضم وفي غمرة الاستقلالات وحركات التحرر والأحزاب التقدمية ، كان يستمد من الثقافة عامة ، وخاصة الثقافة الحديثة في مذاهبها وفي ايدولوجيتها المتنوعة ، فان هذا الاستعداد ، وهذا الأخذ ظل محدوداً ، ولم يغتن كثيراً بالممارسة ، وبالمعارك الفعلية للمجتمعات ، فانكشف عن أن السياسة تحولت بمعناها العميق إلى مجرد حفاظ على السلطة . وكانت النتيجة افقار الثقافة والمجتمع في عطاءاته عامة . ومن ثم ظهرت بعض الكتابات التي تدعو إلى استقلال الثقافي عن السياسي . أنا اعتقد انه إذا تم استقلال الثقافي عن السياسي ، من أجل استعادة الثقافي لنسغه وحيويته الانتقادية ، فهذا شيء مطلوب . ولكن إذا كان المقصود بهذا الاستقلال أو الفصل ، هو ان تصبح الثقافة مجردة ، وبعيدة عن التفكير بقضايا المجتمع وهمومه ومختلف مشكلاته ، فهذا طرح قائم على كثير من التوهم . لأن العلاقة بين السياسي والثقافي هي علاقة جدلية وعميقة ، ولا يمكن ان نفترض نمو احدهما بدون هذا التفاعل . لكن بعد ٦٧ والآن ، ما هو مطروح هو تجديد الفكر السياسي ، عبر تجديد ثقافي عميق . وعندما أقول الفكر السياسي ، لا اقتصر فقط على الأنظمة القائمة ، طبعاً الأنظمة القائمة لها فكر سياسي محدود في غالب الأحيان ، كشف عن عجزه . ان الفكر السياسي ، بالنسبة للأحزاب التقدمية والوطنية ، التي كانت تتبنى اتجاهات ماركسية أو ليبرالية ، أو اتجاهات اسلامية ، بطريقة معينة ، يشكل بؤرة لصراع ، لكنه صراع فاقد لرؤية أشمل . بمعنى ان الفكر السياسي ، عندما تحول من قوة دافعة إلى الحوار وإلى التقاط ما يستجد داخل المجتمع لترجمته إلى تنظير سياسي ، وإلى ممارسة ، انتقل من ذلك إلى تسجيل مواقف ايدولوجية فقط . وفي هذه النقطة بالذات ، وكما سبق لي ان عبرت عن ذلك ، أظن ان ما نحن بحاجة إليه في المجتمعات العربية ، هو الخروج من النقد الايدولوجي إلى نقد الايدولوجية ، أي ان ما نجده في غالب الأحيان هو مقابلة ايدولوجية بايدولوجية . وهكذا فالتجمعات أو الاحزاب تتعارض على أساس المقارنة بين ايدولوجيتين ، بغض النظر عن مكونات هذه الايدولوجية أو تلك . فنتيجة لذلك تضيع الحقيقة والواقع ، وتضيع المتغيرات التي تحدث في الساحة ، وتصبح أمام صراع سياسي قوامه الخطاب الايدولوجي ، أي ايدولوجية ترفض ايدولوجية لتضع نفسها البديل ، في حين ان المطلوب هو نقل الايدولوجية ، بمعنى ان جميع الايدولوجيات على اختلاف مرجعياتها الفكرية ، يجب أن تحلل وأن تقارن بالواقع بحد ذاته . ممثلو هذه الايدولوجية هل يشخصون الواقع ، ام انهم يشخصون خطاباً ، ويعيشون واقعاً آخر ؟ إذن ، ان تصحيح الايدولوجية يتم بنقدها ، ونقد الايدولوجية يتم من خلال مقارنة دعاة كل ايدولوجية بالواقع الملموس . وهذه عملية لم تتم ، ونتيجة لذلك نجد اننا أمام تصنيفات وخطابات تجاه اسلامي ، تجاه قومي ، تجاه ماركسي ، والواقع مغيب بتعقيداته وبتفاصيله . ففي هذه الحال ، نكون أمام نوع من حوار الطرشان . والنتيجة أن هذا النقد الايدولوجي الذي لا يمس بواقع نقد الايدولوجية ، يؤدي الى استمرار البنى التقليدية . ففي كل بلد عربي تجد على الأقل اربع اتجاهات ايدولوجية ، وكلها مجمعة على أن النظام السياسي يجب ان يختفي ويتلاشى ، ولكن ورغم ذلك يبقى النظام قائماً وقوياً . إذن أين الخلل ؟؟

فلماذا يبقى هذا النظام أو ذاك إذا كان ضعيفاً ولا يمثل شيئاً ، وكانت هناك اتجاهات ايدولوجية

مناقضة لها ؟

ولكن النظام يبقى ، بمعنى ان هذه الأطروحات هي أطروحات ايدولوجية ، بالمعنى السلبي ، أي تتطلع بنوع من القناع ، يحتمي وراءه كل اتجاه ، بينما الواقع الذي عرف تحولات عميقة وكثيرة ومتسارعة ، يفتقد التحليل الجديد الذي يمكن ان تنبع منه ايدولوجية ملائمة ، تغيره وتستثمر الامكانات القائمة في ذلك الوقت فهذه في الواقع نقطة اساسية ، ولا يمكن ان تتم الا بقبول النقد الذاتي بكل الاتجاهات بدون استثناء ، وقبول الحوار ، الحوار مع هذا الواقع ، والحوار بين هذه الاتجاهات ، لأن الانتماء للفكر الايدولوجي ليس الهدف منه البحث عن اتيكيت ، عن عنوان أو شعار نحتمي وراءه ، بمعنى محاولة فهم هذا المجتمع . والمنتمي إلى ايدولوجية هو جزء من هذا المجتمع . إذا كان هذا المجتمع في تحول ، لا يمكن ان أقول انا على صواب ، وسينصفني التاريخ . هذا كله كلام عام ، لا بد من المزاوجة والجمع بين المواقف النظرية والفكرية ، وبين الممارسة ، عندما يتبين أن هذا الخطاب الايدولوجي لم يعد قادراً على ان يفعل في الواقع وفي المجتمع ، إذن لا بد من تغييره ، لا يمكن الاحتماء بالدوغمائية ، لان الدوغمائية تؤدي إلى عمى يفصلنا عن الواقع في المجتمع .

● **س ٣ : بعد التطور الثقافي الذي شهده المغرب العربي ، وهو تطور سريع على المستوى الثقافي ، برزت هناك اطروحات في الصحف ، إذ طرح بعض الكتاب والادباء في المغرب العربي فكرة قيادة المشهد الثقافي العربي من المغرب ، على اعتبار ان المشرق انتهى دوره . ما هي الابعاد الحقيقية لمثل هذا الطرح ؟**

■ أظن ان هذا طرح تبسيطي غير صحيح ، بمعنى أن المسألة في نظري لا تعود إلى ان المشرق يقود المغرب ، أو المغرب يقود المشرق . لا ليس هو هذا الطرح ، لأن تاريخ الثقافة العربية يوضح لنا ، أن هناك علاقة جدلية بين مجموع الأقطار العربية ، فيما يتعلق بالانتاج الثقافي . وبطبيعة الحال هناك تفاوتات ، اذ لا يمكن أن نقول : ان جميع الاقطار العربية هي في مستوى واحد ، بل هناك تفاوت تاريخي ، مسألة الانفتاح على الغرب ، مسألة التفاعل مع قضايا العصر ، التعليم ، التحرر من الاستعمار ، كل هذه العوامل أوجدت بعض الفروق في مستوى النضج ، وفي مستوى التعامل مع الثقافة ، ولكن مع ذلك ، إذا افترضنا ان بالامكان ان نحدد مركزاً وأطرافاً ، فلا يكون هناك تفاعل بين المركز والأطراف ، إذا اعتبرنا ان مصر ، من عدة عوامل نعرفها جميعاً ، قد شكلت البؤرة أو المركز المحرك للثقافة العربية ، ففي نفس الوقت نجد أن الأطراف كانت دائماً تشكل روافداً أساسية : سوريا ، العراق ، احياناً المغرب في القديم . ولكن الآن يمكن ان نقول أيضاً ولأسباب ملموسة اجتماعية واقتصادية ، ان مصر لم تعد تضطلع بهذا الدور بنفس القوة التي كانت تضطلع بها من قبل ، وأن الأطراف برزت ، ليس بالمغرب فقط ، وعلى مستوى الانتاج الأدبي مثلاً ، نلاحظ ان الازدهار النسبي موجود بالمغرب ، كما هو موجود بالخليج . يعني هناك كتاب وشعراء جدد في السعودية وفي الامارات ، الكويت ، الأردن ، أي ان هناك بذوراً ، وكلها تقدم عطاءات ، أي أن مجال الثقافة العربي يغتني ويتسع ، فلم يعد

مقتصراً على بلدين أو ثلاثة بلدان عربية ، من هذه الناحية . ولكن عندما نأخذ حالة المغرب العربي في السنوات الأخيرة ، نلاحظ ان بعض الكتابات ، خاصة في المجال الفكري ، ومجال النقد الأدبي والتحليل الابستملوجي ، يتميز بنوع من الجرأة في الطرح وفي الفكر النقدي . وأظن أن هذا يعود إلى بعض العوامل ، منها موقع المغرب ، لأنه قريب من أوروبا ، منها أن المغرب يتوفر نسبياً على هامش (مهما كان ضيقاً) من حرية التعبير على الأقل في المجال الثقافي ، أتاحت له نشر بعض الأفكار والكتب ، خاصة وأن ذلك تزامن منذ خمس وعشرين سنة ، مع تكون الجامعة المغربية ، أي بعد الاستقلال . ولقد قامت الجامعة المغربية على اكتاف شباب مغاربة ، معظمهم درس في المشرق العربي ، في مصر أو في سوريا ، أو في العراق ، أو درسوا في فرنسا . إذن هذا هو العطاء في المغرب ، وهو صادر في معظمه عن اساتذة جامعيين ، ناس يشتغلون في الحقل الجامعي ، ونجد مثل هذه الحالة في البلدان الأخرى ، من تاريخ الثقافة العربية ، نجدها في مصر ، عندما انشأت الجامعة المصرية ، نجدها في سوريا ، ان مصر عندما كانت فيها التعددية للأحزاب ، وقلة الامكانيات ، برزت أيضاً بعطاء متميز ، اذن هذا التوهج الحالي في الثقافة المغربية ، ناتج عن هذه الأسباب . ولكن ليس معناه انه حقق الأفضلية وكذا ، لأن الحجم التاريخي والثقل التاريخي يظل محدوداً . فإذا كان هناك مثلاً اجتهادات في مجال النقد الأدبي على المستوى النظري والتعليمي ، وكذا ، فقد لا نجد نفس الثقل ، نفس الكم في المجال الابداعي ، أي في عدد الروايات وعدد الشعراء وعدد القصص ، فذلك يظل محدوداً قياساً إلى المشرق العربي . ولهذا أنا أقول أن المسألة مسألة التفاعل وليست مسألة قيادة ، وهي مسألة تتجسد في أننا نريد ثقافة عربية متعددة المحاور ، متعددة الطرح ، متعددة الاجتهادات .

● س ٤ : منذ فترة طويلة يطرح سؤال الحداثة في الثقافة العربية . وهناك نوع من الاختلاف على قضية الحداثة ، برأيك هل استطاع المثقفون العرب بعد هذه المسيرة الطويلة من التنظير والحوار ، الاجابة على اسئلة الحداثة ؟

■ كما تعلم مصطلح الحداثة ملتبس ، أي ليس له تعريف واحد ، ولا يحيل إلى مرجعية واحدة . لأنه في منشأه التاريخي في اوروبا ، اقترن بسياق ثقافي سياسي معين ، والآن في أوروبا يعيش تحولات كثيرة ، حتى ان هناك من يتحدثون عما بعد الحداثة . في حين انه عندما انتقل الينا انتقل مجزءاً في غالب الأحيان ، كما قلت تنتقل المصطلحات ، وتنتقل الينا خلفيتها التاريخية والفكرية ، لكن الحداثة في الثقافة العربية اخذت مفهوماً معيناً ، وهو الابداع الجديد في جميع المجالات ، ضد الوضع التجميدي ، أو ضد الاتجاه التقليدي المجمد للتطور . وهذه الحداثة في الحقيقة طرحت في مجال الثقافة ، وخاصة في مجال الأدب والفنون التشكيلية ، وحققت بعض النتائج . وهنا نجد بالفعل اجناساً ادبية جديدة حديثة ، نشأت واستطاعت أن تكتسح السوق . فالقصيدة الحديثة ، القصة ، الرواية في نماذجها المتنوعة ، حتى المعقدة ، اصبح لها قراء على المستوى العربي . ومعظم الآثار لكبار كتابنا وشعرائنا تدرس الآن في

الجامعات ، إذن في الحقيقة عندما نتحدث اليوم عن الأدب العربي الحديث ، فان النماذج التي تحظى بالأهمية والتقدير في الداخل والخارج ، هي نماذج حداثية ، أي فيها رؤية جديدة وتطويع للغة ، فيها أشياء كثيرة ، ولم يعد هناك أدب تقليدي وأدب آخر يفرض نفسه في الساحة . وكذلك هناك بعض الرسامين . أننا نجد رسامين لهم قيمة في الداخل والخارج . لكن مسألة الحداثة عندما تطرح في مفهومها الكلي ، أي الحداثة التي تشمل المجتمع ، عندئذ نجد الثغرات . وكأنما الحداثة الأ، بيةوالفنية واحياناً الفكرية ، مثل بعض الاجتهادات الفكرية ، واعادة قراءة التراث ، وكأنما كل هذا الانتاج الحداثي بهذا المعنى الايجابي ، يشكل جزيرة معزولة ، إذا ما قيست بالأوضاع العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجموع المجتمعات العربية . إذن هنا ماذا يقع ، يقع نوع من التعطيل ومن التحير لهذه الحداثة الايجابية لأن المجتمعات العربية تظل من هلال الايدولوجية والثقافة السائدتين ، سجينة لاجترار بعض المفاهيم . وللتأثير على الناس بها . أي أن هذا الانتاج الحداثي الطلائعي ، لا يعرف بعد طريقه إلى وسائل التثقيف الجماهيري ، إلى معظم دواليب الدولة لتغييرها . لأن الانسان الحداثي ، إذا كنا نفهم منه انساناً واعياً بتاريخه وبمجتمعه ، وقادراً على الابداع ، يجب ان تتوفر له شروط متعددة ، ليكون مبدعاً ، ويكون حداثياً . إذن ان المشكلة في الحقيقة هي مشكلة الانفصام بين خطاب ينتمي إلى الحداثة ويستخدمه بعض منا ، وبين واقع وخطاب سائد سلطوي ، يريد أن يحافظ على وحدة متوهمة ، يريد أن يبقى على هوية ثابتة في نظره . ومن ثم فإننا نعيش جميعاً هذا الشرخ ، ولكن اشكالية الحداثة كأفق للتغيير والتجاوز ، تظل مطروحة ، ويجب أن يعاد طرحها من هذه الزاوية كشيء شامل ، يشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، ويشمل أيضاً الفن والفكر ، وهذا يعني اننا نعيش فعلاً حداثة مجزأة ، وأحياناً نجد أطروحات غير دقيقة للحداثة ، عندما يفهمها بعضهم على انها مجرد جري وراء موضة ، لان الحداثة في العمق ، كما طرحت في بعض المجتمعات الأوروبية هي آفاق للتغيير وقوة انتقادية للمجتمع تكون وراء التغيير ، إذا ضيعنا هذا المفهوم بطبيعة الحال ستصبح الحداثة فاقدة لمعناها .

● س ٥ : بما أننا نسير في سياق الحديث عن القضايا السياسية ، فانه يحق لنا ان نوجه سؤالاً حول مدى قدرة الحواجز السياسية المزروعة بين اقطار الوطن العربي ، في ان تشكل عامل حصار في وجه الثقافة العربية ، أو في عملية التفاعل التي تحدث بين شعوب المنطقة ؟ وما هي امكانية التغلب على هذا الحواجز ؟

■ في الحقيقة هذا وضع مؤلم ، بمعنى انه على جميع المستويات الرسمية للبلدان العربية ، تجد خطاباً أو نغمة واحدة . وهي أن البلاد العربية بلاد واحدة تجمعها علائق متينة ، وفي طليعتها اللغة والثقافة ، لكن في الواقع نجد بالفعل ان هذه الثقافة التي تعتمد ، كما قلت ، على مراكز مختلفة ، على تنوعات في الانتاج ، وفي الابداع ، وفي الخصوصية داخل الثقافة العربية الواحدة ، نجد أن هناك حواجز متعددة ، مثل الرقابة على المطبوعات وعلى الكتب ، مثل عدم اتاحة الفرصة للقاءات الطبيعية . . الخ فهذه حواجز تُسيء في العمق إلى الثقافة ككل ، وفي غالب الأحيان تزداد هذه العوائق عندما تكون هناك توترات ظرفية

بين بلد عربي وآخر . اذن الثقافة والمثقفون والكتاب والباحثون ، هم الذين يدفعون الثمن ، بمعنى انني لا أستطيع الحصول بسهولة على كتاب نشر في صنعاء ، أو في الكويت ، أو في بغداد ، أو في الجزائر لوجود هذه الحواجز التي لا تعود فقط إلى أسباب سياسية ، بل تعود احياناً إلى قوانين مالية ، لان الكتاب الذي ننشره في المغرب ، لا يمكن أن يصل بسهولة إلى بلد عربي آخر ، بسبب موانع تتعلق بتصدير الكتاب مثلاً . فمجموع هذه الأشياء في النهاية ، تصب في تعويق التواصل الحقيقي بين المثقفين والباحثين في مختلف ارجاء الوطن العربي ، خاصة وأن كثيراً من التجارب الفنية والأفكار . . الخ يجب أن تكون مشتركة والاطلاع عليها في حينها يتيح التفاعل معها . بل يمكن أن تصدر بعض المؤلفات مشتركة بين كاتب من الكويت ، وآخر من المغرب والجزائر وتونس وهكذا . بطبيعة الحال هذه أشياء تحتاج إلى حل جذري ، قوامه ان الثقافة هي أفق مشترك بين جميع البلدان العربية . أن هذه الحواجز أو الثغرات السياسية الاضافية ، يجب ألا تؤدي إلى مثل هذا الوضع الشاذ ، فكيف يمكن التغلب عليها ؟ . . ما يتم الآن بطريقة فرضية عن تبادل الكتب ، الزيارات ، اللقاءات ، وهناك ايضاً تبادل الأفلام . ففي ميدان الكتب يطبع الكتاب في المغرب ، ويسلم فيلم الطباعة لنشرة في الكويت أو في مصر . . الخ بهذه الطريقة يمكن أن نتغلب جزئياً على المشكلة . ونحن نشتري احياناً كتباً وانتاجات فنية وثقافية عربية من بلدان اجنبية ، من باريس ، أو من لندن ، عندما تتوفر هناك . والمشكلة ، من وجهة نظري يجب أن تطرح على مستوى الرأي العام العربي بتفاصيلها ، ليتم التحسس والالحاح على أن هذه الحواجز سلبية ومسيئة للثقافة في العمق ، خاصة وأننا نجد هذه الظاهرة قائمة حتى على مستوى الكليات والجامعات ، فليس هناك تنسيق ، ولا تستطيع أن تعرف ما ينجز من ابحاث في جامعات اخرى ليستفيد منها الطلبة في بلد آخر .

فهذا المجال الثقافي يجب الاهتمام به ، خاصة وأننا نرى الآن في أوروبا مثلاً ، رغم انهم لا يتكلمون لغة واحدة ، جهوداً مشتركة لتعميم ما ينتج على مستوى القارة الأوروبية . بينما نحن لنا هذا الامتياز ، وهو اللغة المشتركة ، وهو ما يتيح لنا أن ننسق كثيراً من الجهود ، وانا دائماً أعطي مثالاً واضحاً من ان هناك مثلاً شبه اجماع على بعض القضايا الأساسية في مجال الثقافة ، على اختلاف الأنظمة والاتجاهات ومنها ، مثلاً نشر وتوزيع النصوص الأساسية في التراث العربي ، مثل أبو الطيب المتنبي ، المعري ، وأبو حيان التوحيدي وغيرهم ، كتب هؤلاء غير متوفرة بالنسبة للشاب العربي الذي يبلغ ثمانية عشر او عشرين عاماً ، ويريد الأطلاع عليها لأنها غالية ، وطباعتها محدودة ، بينما يمكن من خلال التنسيق الثقافي ان تطبع مثلاً كل سنة خمسة ملايين نسخة من ديوان المتنبي ، ومن ديوان المعري ، وتطرح بثمن بخس لتكون في متناول الشباب . هكذا يستطيعون التعرف مباشرة على التراث ، وهكذا توجد اشياء كثيرة يمكن للتنسيق الثقافي العميق ان يحققها ، وأن يوفر علينا ، أي على كل الدول نفقات كثيرة . وانجاز ذلك يجعل التعارف والالتحام والتفاعل ممكناً . فالآن وفي غالب الأحيان ، تصدر كتب قديمة في بلد عربي ، ولا تصل إلى بلد آخر إلا بعد سنة ، أو سنتين . وهذا يؤجل الحوار ، ولذلك لا بد من التفكير في ايجاد منابر وطرائق تتيح للثقافة العربية أن تخرج من الانتاج الصامت إلى الانتاج المحرك ، الذي يثير لدى القارىء العربي ، سواء في المشرق أو في المغرب ، ردود فعل ، ومن خلال هذا الحوار تنمو الثقافة العربية بدورها وتتطور .

شخصيات فلسطينية

أحمد سامح الخالدي

مصطفى محمد الفار

إن الكتابة عن الرجال، الذين كان لهم شأن في رفع المشاعل العلمية والأدبية والفكرية في بلادهم، أمر مهم، نظراً لما في ذلك من حافز للشباب على اتباع خطاهم، وانتهاج منهجهم، فضلاً عما يضفيه ذلك من احياء للتراث، والمحافظة على الجذور.

ومن هؤلاء الرجال الأعلام: الاستاذ أحمد سامح الخالدي، ابن الشيخ راغب الخالدي، ولد في مدينة القدس في فلسطين عام ١٣٠٣ هـ ١٨٩٥)م. تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة الامريكان، والثانوية في مدرسة المطران في القدس، ثم التحق بقسم الصيدلة في الجامعة الاميركية في بيروت، حيث حصل عام ١٩١٦ على درجة البكالوريوس كما نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي. وفي اواخر الحرب العالمية الأولى، خدم في الجيش العثماني، وبعد أن وقعت فلسطين في قبضة الانتداب البريطاني عاد

الى فلسطين، وعمل مفتشاً في ادارة المعارف العامة للوائي يافا وغزة، وواصل تعليمه الجامعي فنال درجة الماجستير في التربية من الجامعة الاميركية في بيروت(١).

وتقديرا لكفاءته، عين مساعدا لمدير المعارف العام وهو بريطاني، ثم تولى الى جانب عمله ذاك، عمادة الكلية العربية في القدس منذ سنة ١٩٢٥ وبقي عميدا لها حتى مطلع سنة ١٩٤٨ وفي عهده، تخرج مئات من الشباب العرب المثقفين، وكان الخالدي قد اختط سياسة جديدة، في اختيار طلاب دار المعلمين، عندما أخذ يطوف على جميع المدارس الثانوية، في نهاية كل سنة دراسية، ليختار الاوائل في صفوفها، ممن امتازوا بالذكاء والدرس، وهكذا استطاع هذا الرجل العالم، أن يؤسس جيلا جديدا من المتعلمين، الذين تولوا تعليم أبناء البلاد، وأصبحوا بعد النكبة الأخيرة خير صادرات فلسطين تتلقفهم الاقطار العربية(٢).

ونتيجة للثورات المتتالية في فلسطين، كثر أيتام الشهداء، فتم تأليف لجنة لليتيم العربي، كان الأستاذ أحمد سامح الخالدي رئيسا لها، والدكتور يوسف هيكل امينا لسرها، والاستاذ رجائي الحسيني امينا لصندوقها، والسيد شفيق منصور نائبا لامين الصندوق، ومشيل ابكاريوس، وشبلي الحجل وأحمد طوقان، وأحمد خليفة وأحمد القاسم، ونصوح بيضون اعضاء(٣). وكان من نشاط هذه اللجنة ان انشأت مزرعة دير عمرو في غربي القدس، أخذت تضم اليها في مطلع كل عام، أفواجا من ابناء شهداء فلسطين. وبالنظر الى شخصية رئيسها الفذة، فقد أصبح المواطنون يتسابقون في التبرع لهذه المؤسسة الجليلة، حتى أصبحت بحق، مفخرة من مفاخر عرب فلسطين البنائية.

وتتحدث السيدة عنبرة سلام الخالدي عن زوجها احمد سامح، فتصفه بأنه كان دؤوبا على التأليف والترجمة، فهو إما في سبيل ترجمة كتاب تربوي جديد، أو تأليف مرجع علمي، أو تاريخي او تحرير بحث في مجلة أو صحيفة، أو كتابة خطاب يطلب اليه القاؤه، في حفل علمي أو مدرسي. وقد فاق ماتركه من المؤلفات العشرين منها ماهو تربوي، ومنها ماهو في علم النفس، أو الاسلاميات وكان كتاب الحياة العقلية، أول كتبه التي ترجمها. وهو مؤلف كبير للبروفسور «وودورث كما ترجم كتابا لفرويد وآخر لشتاكل، وهو أول من اهتم في مسألة اختبار الذكاء، وأصدر لذلك كتيباً كان يستخدم في مدارس فلسطين كما اهتم به كثير من أولياء الامور الذين يسعون الى معرفة درجة ذكاء أولادهم(٤).

وبيت الخالدي، بيت عريق في العلم والأدب منذ عهد بعيد، والمكتبة الخالدية في القدس، من المكتبات المهمة في فلسطين جمعت فيها حصيلة كبيرة من تراث الزمن العربي القديم، فكتبها قيمة نادرة وكان الشيخ طاهر الجزائري، الذي أسس المكتبة الظاهرية في دمشق قد دعا أصدقاءه من آل الخالدي، أن يعملوا على انشاء المكتبة الخالدية أسوة بما حققه في المكتبة الظاهرية(٥).

ومن أعلام الخالدي: يوسف ضياء الخالدي، وروحي الخالدي، وكان وفاة الاول عام ١٩٠٦ والأخر عام ١٩١٣، أما المربي والاديب والعالم احمد سامح الخالدي فكانت وفاته في مصيف بيت مري في الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٧ أيلول عام ١٩٥١.

وأبناء أحمد سامح جيعهم من العلماء البارزين وهم: الدكتور وليد، وهو استاذ في جامعة هارفرد

ورئيس قسم الدراسات والأبحاث الفلسطينية، في الولايات المتحدة والدكتورة سلافة استاذة في الآداب بجامعة لندن ووالدتها هي من بيت عقل.

أما أولاده من الأديبة عنبرة سلام فهم: الدكتور أسامة، وهو أستاذ في الكيمياء الحياتية في جامعة البحرين، ومع ميول اسامة العلمية، فإن ميوله الادبية لاتقل عنها شأنا، والدكتور طريف، استاذ في دائرة التاريخ بالجامعة الاميركية في بيروت، والدكتورة رندة وقد عملت استاذة للأدب الانجليزي في جامعات دمشق وبيروت، قبل ان تنتقل مع زوجها الى عمله في الوفد السوري لدى الامم المتحدة، حيث تولت اصدار المجلة التي تصدر بالانجليزية باسم «العالم العربي» وقد عملت على توضيح القضية الفلسطينية، سواء عن طريق المحاضرات، او من خلال لقاءاتها مع الشخصيات المهمة في الولايات المتحدة.

أما حفيد أحمد سامح الدكتور احمد وليد فاستاذ في الكيمياء بجامعة اكسفورد(٦).

مؤلفات أحمد سامح التربوية والعلمية:

تربو مؤلفات احمد سامح على العشرين مؤلف، مابين مطبوع ومخطوط وهي:

١ - ادارة الصفوف - اعتمد في وضعه على كتاب بهذا العنوان للمربي Begley طبع في مطبعة بيت المقدس سنة ١٩٣٨ ثم اعيد طبعه عدة مرات.

٢ - اركان التدريس - اعتمد في وضعه على كتاب ارشادات للمعلمين الذي نشره مجلس التعليم البريطاني، إذ أضاف إليه كثيراً من تجاربه وآرائه الشخصية طبع بالقدس سنة ١٩٣٤ ثم أعيد طبعه.

٣ - أنظمة التعليم - جزءان. مطبعة بيت المقدس، ١٩٣٣ - ١٩٣٥

٤ - طرق التأليف المثلى تأليف بحلي Begley ترجمه وشرحه وعلق عليه طبع في القدس سنة ١٩٣٧.

٥ - الحياة العقلية تأليف ودورث Wood Worth

٦ - الطريقة المنتسورية في التربية والتعليم - تأليف ي ج. هولمز طبع في القدس

٧ - رسالة اختبار الذكاء

٨ - نظام التعليم في العهد العثماني - القدس

من أثاره التاريخية والعلمية والادبية:

١ - ترغيب أهل الاسلام في سكنى الشام - القدس - ١٩٤٠

٢ - مثير الغرام بفضائل القدس والشام والقسم الأخير تأليف أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق احمد سامح، المطبعة العصرية بيافا ١٩٤٦

٣ - الاعلام بفصائل الشام - تأليف احمد بن علي المنيني - المطبعة العصرية بالقدس

٤ - اهل العلم بين مصر وفلسطين طبع في القدس ١٩٤١

٥ - اهل الحكم والعلم في ريف فلسطين طبع في عمان ١٩٦٨ وقدم له وحققه الاستاذ محمود العابدي

٦ - رحلات في ديار الشام طبع بيافا عام ١٩٤٦

٧ - المعاهد المصرية في بيت المقدس عام ١٩٤٦ طبع في دار الاسلامية بالقدس

٨ - المعاهد العلمية في الاسلام - مخطوط - وقد كان هذا المخطوط كما يقول ولده الدكتور طريف شاغله الاكبر حتى يوم وفاته[٧].

٩ - الاردن في التاريخ الاسلامي - مخطوط.

١٠ - تاريخ بيت المقدس - مخطوط.

١١ - العرب والحضارة الحديثة - مخطوط.

١٢ - رجال الحكم والادارة في فلسطين من عهد الخلفاء الراشدين الى القرن الرابع الهجري طبع في القدس عام ١٩٤٨[٨].

الهوامش

١ - يعقوب العودات، اعلام الفكر والادب في فلسطين ١٩٧٦ محمد عمر حماده اعلام فلسطين ج١ ١٩٨٥

٢ - عجاج نويهض، رجال من فلسطين، ١٩٨١

٣ - د. كامل العسلي، مخطوطات فضائل بيت المقدس عمان ١٩٨١ يعقوب العودات اعلام الفكر والادب

٤ - عنبرة سلام الخالدي، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين بيروت ١٩٧٨

٥ - المرجع السابق.

٦ - المرجع السابق.

٧ - رسالة الى الباحث من الدكتور طريف

٨ - يعقوب العودات اعلام الفكر والادب ومحمد عمر حماده اعلام فلسطين ج١

كتب

الحركة العمالية الفلسطينية في مواجهة الاستيطان و الاحتلال

المؤلف : فايز سارة

مراجعة: نضال الصالح

تؤكد الفعاليات المتتالية للانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، الدور الهامّ الذي يؤدّيه العمّال الفلسطينيون ، وحركتهم النقابية في هذه الانتفاضة ، ويتمثّل هذا الدور ، من خلال امتناع هؤلاء العمال عن العمل ، في المستوطنات والمشروعات الصهيونية من جانب ، ومن خلال اندفاعهم لتشغيل المصانع والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ، من جانب آخر .

يتناول كتاب فايز سارة ، « الحركة العمالية الفلسطينية في مواجهة الاستيطان والاحتلال ، هذا

منشورات شرق برس، قبرص - طبعة اولى، آذار ١٩٩٠

الفعل النضالي للعمال الفلسطينيين ، داخل الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، ويعرض لهذا الفعل ، من خلال مقدّمة واربعة فصول . يؤكّد المؤلف ، في المقدمة . ان هذا الفعل لم يكن مصادفة ، بمعنى انه لم يصدر عن استجابة وطنية ، املتها أو حركتها ، منازع طبيعية تفرضها حركية النضال الوطني وضروراته ، بل هي « استجابة لضرورات ذاتية وموضوعية » ، تطمح الدراسة إلى شرح أساسها ، وتوضح جوانبها .

يقوم فايزة سارة ، في الفصل الأول ، بتوصيف حالة العمال الفلسطينيين في الكيان الصهيوني ، في منطقتي الضفة وقطاع غزة منذ نكسة ١٩٦٧ ، ويحدّد منشأ هذا القطاع الاقتصادي من قطاعات المجتمع الفلسطيني ، بسماح سلطات الاحتلال الصهيوني ، لعرب هاتين المنطقتين بالانتقال للعمل في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ، ويرى ان ثمة عاملين رئيسين ، شجعا على قيام وبروز هذه الفعالية الاقتصادية العربية ، يتمثل العامل الأول بالازمة الاقتصادية ، التي عاشها الكيان الصهيوني في الستينيات ، وبتدفق رؤوس الأموال الصهيونية ، فيما بعد . الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال ، إلى تأمين أيدٍ عاملة عربية بسبب عدم توفرها بين المستوطنين الصهاينة ، وبسبب سعي هذه السلطات ، إلى القيام بعملية تطبيع بين أهالي الارض المحتلة عام ١٩٦٧ والكيان الصهيوني . ويتعلّق العامل الثاني بالفلسطينيين أنفسهم الذين اضطروا إلى العمل المأجور فقط ، بسبب استيلاء سلطات الاحتلال على أراضيهم ومصادرتها ، وسرقة المياه ، وإغراق السوق بالمنتوجات الصهيونية . ولدى تحليل خصائص هذه الفعالية الاقتصادية الفلسطينية ، يشير المؤلف ـ فيما يتعلّق بحجم قوة عمل هذه الفعالية ، إلى ان عدد العاملين في الكيان الصهيوني من ابناء الضفة وقطاع غزة ، بلغ في نهاية ١٩٨٦ « ما مجموعه ٩٥ ألف عامل » ، يشكلون « ما نسبته ٤٦٫٣ بالمئة من قوة العمل الفعلية في الضفة والقطاع مجتمعين » ، ويرى ان هذه الأرقام التي تعلنها المصادر الاحصائية الصهيونية ، « أقل بكثير من الارقام الحقيقية في الواقع ، لأعداد الفلسطينيين الذين يتجهون للعمل في الكيان الصهيوني » ، وان « التقديرات في حدّها الأدنى ، تصل الى ١٢٥ الف عامل » ، والتي تعادل « تقريباً نحو نصف عدد قوة العمل الفعلية . وليس ثلثها كما تقول الاحصائيات والأرقام الرسمية الاسرائيلية » . وتشير خاصيّة التوزع الجنسي والعمري ، إلى غلبة عدد الذكور ، ونسبتهم على عدد الإناث ونسبتهن ، وقد شهدت نسبة عمل الإناث انخفاضاً منذ أواخر السبعينات ، ويعود، ذلك إلى « طبيعة وقسوة الأعمال المطلوب القيام بها في الكيان ، إضافة إلى طول مدة العمل والوقت اللازم للوصول إلى مكان العمل والعودة منه » . أما على المستوى العمري « فإن الطابع الفتي يغلب على قوّة العمل » إذ تشكّل نسبة ٢٥٪ ، الذي تقل أعمارهم عن ٤/ سنة . « ويشجع سماسرة الأنفار استخدام هؤلاء الاولاد ، لأنهم يفرضون عليهم أجوراً أقل من الأجور المعطاة عادة » . ولعلّ الخاصيّة الأبرز ، هي التي تتمثل في كون ما نسبته ٧٣ بالمئة من العمال الفلسطينيين أميين . ويتركز عمل هؤلاء « في الأعمال غير الماهرة ، وهي الاعمال التي تتطلب جهداً عضلياً كبيراً ، أو انها أعمال خدمية » ، فالنسبة الغالبة منهم يعملون في قطاع التشييد والبناء ، ويتقاضون أجوراً متدنية مقارنة « بما يتقاضاه العامل اليهودي ، حتى لو حاز العامل الفلسطيني على المؤهلات ذاتها ، وقدّم عملاً مساوياً للعمل الذي يقوم به العامل اليهودي » ، ويزداد وضع هؤلاء العمال قسوة وضراوة ، بسبب منع سلطات الاحتلال ، للأنشطة

النقابية بدعوى انها انشطة سياسية ، إذ تقوم هذه السلطات باعتقال النقابيين ، وتفرض الاقامات الجبرية على قياداتهم ، وتداهم وتغلق مقراتهم النقابية .

يحلل الفصل الثاني ، دوافع انتقال قوة العمل الفلسطينية إلى داخل الكيان الصهيوني ، ويفرّق المؤلف لدى تحليله لهذه الدوافع ؛ بين ثلاث حالات : الأولى تضم العمال المسجلين لدى مكاتب العمل ، والذين يحملون موافقات رسمية ، تصرّح لهم العمل داخل مؤسسات الكيان الصهيوني . والثانية تضم العمال الذين يتم توريدهم عن طريق الوسطاء المعروفين بسماسرة الأنفار ، وغالباً ما يحصل الوسيط على إذن جماعي لهؤلاء ، والثالثة العمال الذين ينتقلون كيفياً (بشكل شخصي) دون الحصول على موافقة رسمية ، ودون الارتباط بوسيط ، ومن الطبيعي ان يكون العمال المنضوون تحت الحالة الثالثة ، هم اكثر العمال الفلسطينيين تعرضاً للاضطهاد .

وفي استعراضه للأهداف العامة ، التي تتبعها سلطات الاحتلال لتشغيل الفلسطينيين ، يحدد المؤلف هذه الاهداف بثلاثة مستويات ، يهدف المستوى السياسي الى « محاولة تحقيق وتعميم عملية تطبيع يومي واسعة النطاق ، بين المجتمع الفلسطيني والتجمع الاستيطاني الصهيوني » كما يهدف ، بسبب الانتقال اليومي لهؤلاء العمال إلى اماكن عملهم وعودتهم منها ، إلى « عملية عزل سياسي » ، تفصم « عرى ارتباطهم بالقضية الوطنية » ، وتضعهم « تحت الهيمنة والسيطرة الصهيونية المباشرة والمكثفة » . على المستوى الاقتصادي ، تصادر سلطات الاحتلال الدور الذي يمكن ان يؤديه العمال الفلسطينيون ، « في تنمية وتطوير البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني » وتوظف هذا الدور « في تنمية وتطوير البنية الاقتصادية للتجمع الاستيطاني بأرخص التكاليف وأقلها » . أما على المستوى العسكري ، فإن سلطات الاحتلال تهدف من سياسة تشغيل العمال العرب ، الى « تفرّغ العاملين اليهود للقيام بدور خاص في الانتاج الامني ـ العسكري وفي مرافقه » ، وإلى تسهيل « عمليات التعبئة العسكرية ـ الأمنية للاحتياط الاسرائيلي » .

يتحدث الفصل الثالث ، عن الدور المشرّف الذي يؤديه العمال الفلسطينيون في الانتفاضة ، ويحدّد المؤلف بداية هذا الدور ، مع قيام الحركة النقابية الفلسطينية منذ منتصف السبعينيات ، والتي مهدّت للنهوض الوطني العارم ، من خلال البيان الذي اصدره الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة سنة ١٩٧٣ ، والذي دعا إلى حركة شعبية فلسطينية مقاومة ، ثم من خلال فوز مرشحي الحركة النقابية ، بأعداد ملفتة للنظر ، في الانتخابات البلدية بعد انتفاضة آذار ١٩٧٦ المعروفة بيوم الأرض ، بالاضافة إلى رفض مشروع الادارة المدنية ، وإلى « قيام العمال والقادة النقابيين ، في احياء النقابات التي جمدها الاحتلال » . والوقوف « ضد محاولة الاحتلال فصل نقابات القدس ، عن الجسد النقابي الفلسطيني في الداخل » ويرى المؤلف انه على الرغم من سياسة « القبضة الحديدية » ، التي مارستها حكومة الليكود في الثمانينيات ، إلا أن هذه الممارسة لم تضعف الدور النضالي للحركة النقابية الفلسطينية ، بل على النقيض من ذلك ، « زادت من نهوض هذه الحركة ضد الاحتلال ، وبدا ذلك بوضوح في محاولة الحركة العمالية والنقابية أخذ زمام المبادرة ، وعقد مؤتمرات للهيئات النقابية » ، ولعلّ الشرارة الأولى ، التي اشعلها العمال

احتجاجاً على اجتياح الشاحنة الصهيونية ، لسيارة ركاب على حاجز اسرائيلي في غزة ، هي التي اوقدت لهيب الانتفاضة ، التي بدأت بتظاهرات شعبية في جباليا ، ثم انتقلت إلى مخيمات القطاع ، ومدّت أوارها إلى باقي اجزاء الوطن المحتل .

يحدّد المؤلف ، بعد ذلك ، مجموعة من ملامح الدور الذي أداه ويؤديه العمال الفلسطينيون في الانتفاضة ، يمكن ايجازها على النحو التالي :

١ ـ الامتناع عن العمل في المستوطنات والمشاريع الاسرائيلية .

٢ ـ استنهاض الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، ومحاولة إعماره .

٣ ـ تأمين الاحتياجات الاستهلاكية ، وبخاصة الغذائية لفلسطينيي الضفة والقطاع .

٤ ـ تأمين فرص عمل للمضربين .

٥ ـ تأمين سلع بديلة للسلع الاسرائيلية ، وذلك في إطار المقاطعة الاقتصادية التي أعلنها الفلسطينيون ، وأكدتها نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة ، وطالبت الاستمرار بها .

وقد أدى ذلك إلى خلخلة البنية الاقتصادية الصهيونية ، الأمر الذي عبرت عنه تصريحات الاقتصاديين الصهاينة ، والتي اكدت تراجع الانتاجين الصناعي والزراعي الصهيونيين ، وانخفاض دخل قطاع السياحة وعدد السيّاح ، ونقص الدخل الضريبي ، بسبب امتناع العمال العرب عن العمل داخل مؤسسات الكيان الصهيوني ، التي كانت تقتطع ضرائب ، تصل حدّ الثلث من دخل هؤلاء العمال ، غير أن الدور الذي أدته الحركة النقابية الفلسطينية ، لم يجابه من قيادة الكيان بالصمت واللامبالاة ، بل بحملة قمع وارهاب . تجلّى بعض من نتائجها في استشهاد ٥٣٠ عاملاً فلسطينياً ، وسقوط ثلاثين ألف جريح ، واعتقال خمسة وثلاثين ألفاً ، وإبعاد تسعة وخمسين خارج فلسطين ، كما يتجلّى في مداهمة قوات الاحتلال للمقرات النقابية ، ومصادرة محتوياتها ، واغلاق عدد كبير منها .

يتناول الفصل الرابع ، الإطار القومي وقضايا العمل ، والحقوق والحريات للعمال الفلسطينيين ، وتشير إحصائيات الكتاب ، إلى تمركز الوجود العربي في مناطق معينة من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، وإلى غلبة السمات الريفية ، على حياة هؤلاء العرب من جهة ، وغلبة النسبة العمرية الفتية والشابة من جهة ثانية ، إضافة إلى معاناة العمال الفلسطينيين من الاستغلال الطبقي ، والاضطهاد الاجتماعي . لكن كل ذلك لم يمنع هذه الفعالية الاقتصادية الفلسطينية ، من المشاركة في النهوض السياسي والقومي الذي شهدته فلسطين ، بشكل خاص بعد انتفاضة آذار ١٩٧٦ .

لا شك ان المراجعة التي قدمناها ، تختصر كثيراً من مادة الكتاب الغنية ، وتتجاوز ، في الوقت نفسه ، التكرار الذي يلاحظه القارىء في بعض من هذه المادة ، ولعلّ من أهم الميزات التي يتمتع بها صنيع فايز سارة هذا يتحدد ، باعتقادنا ، بتلك الجداول الاحصائية والبيانية التي تربط بين الواقعة الاقتصادية ، وتجلياتها السياسية والاجتماعية من جهة ، وانعكاس ذلك كله على الانتفاضة الباسلة ، التي تخوضها كافة الفعاليات الفلسطينية داخل الارض المحتلة ، ومن هنا يمكن اعتبار الكتاب إضافة حقيقية للمكتبة العربية بعامة ، وللمكتبة الفلسطينية بشكل خاص على نحو يستحق التقدير والقراءة .

التقرير الأول

رحيل الدكتور اسحق موسى الحسيني ١٩٠٤ ـ ١٩٩٠



● نصري الجوزي

نقلت الينا انباء الاراضي المقدسة ـ مدينة القدس ، خبر انتقال الدكتور اسحق موسى الحسيني الى الرفيق الاعلى ، متمماً واجباته الدينية والادبية والعلمية .

كان رحمه الله ، واسكنه جناته ، مفكراً كبيراً ، واسع الأفق ، معتزاً بعروبته ، عاشقاً لبلاده فلسطين ، شارك من جملة اعمالة الأثيرة ، في بناء التراث العربي مشاركة فعالة صالحة ، واسهم اسهاماً جاداً في تعزيز اللغة العربية ، والدفاع عنها ضد اعدائها واعداء الأمة العربية .

مناضل لا يشق له غبار ، ومجاهد في سبيل القضايا العربية بعامة ، والقضية الفلسطينية بخاصة ، وباحث من الطراز الأول في تفنيد الآراء التي سادت في الاربعينات فئة كبيرة من ابناء الأمة العربية ، من ان العرب عليهم ان يختاروا الحضارة مرحلة مرحلة ، حتى تبلغ مرتبة الأمم الراقية .

عربي فلسطيني يعتز بعروبته ، ويدين بحبه لفلسطين التي نشأ فيها وترعرع ، وخطا خطواته الواسعة في تقديم خدماته الفكرية والأدبية والسياسية والوطنية .

وكان يؤمن ايماناً كبيراً بان الامة العربية تستطيع ان تتقدم ، وتتقدم بسرعة ، اذا اتيح لها التوجيه والادارة الحازمة . اما المبادىء التي يجب ان تعتنقها لتسير في ركب الحضارة ، وتندفع نحو مستقبل سعيد فهي :

١ ـ المجموع قبل الفرد . وعلى الفرد ان يرعى حرمة المجموع ، ويصونها من عبث العابثين .

٢ ـ منح المرأة حقوقها الطبيعية كاملة . وفي ذلك يقول : لا يمكننا ان نصير امة ، الا اذا عدنا لهذا المخلوق المهيض الجناح حقوقه كاملة .

٣ ـ نشر التعليم : وفي ذلك يقول : الوعي خطوة اولى لا بد منها ، قبل ان نتعرف على حقيقة كياننا وما يواجهنا من مشكلات .

٤ ـ الاعتناء بالاقتصاد :

« من الآن وحتى يسمو فكر الانسان ، ويعتبر المادة وسيلة لا غاية ، لا بد لنا من ان

نقيم بيتنا الصغير على اسس اقتصادية سليمة » .

٥ ـ التمسك بالاخلاق السامية ، حيث قال :

« ان الجسم المصنوع من المادة ، هو الذي يصبح حفنة من تراب . واما الشمائل والأخلاق ، فتلك ليست من مادة ، ولن تصبح حفنة من تراب » .

كانت تلك المبادىء الذي سجلها المرحوم الدكتور موسى قبل ما يزيد على اربعة عقود .

.....

آثاره ومؤلفاته:

أثرى المكتبة العربية والفكر العربي واللغة العربية ، بأربعة وعشرين كتاباً اذكر منها :

١ ـ ابن قتيبة ـ حياته وآثاره ـ وهي رسالة للدكتوراة .

٢ ـ رأي في تدريس اللغة العربية .

٣ ـ العروض السهل : جزءان .

٤ ـ ازمة الفكر العربي .

٥ ـ الابنية الأثرية في القدس الاسلامية .

٦ ـ الاسلام في نظر الغرب .

٧ ـ الاخوان المسلمون .

٨ ـ مذكرات دجاجة .

التقيته في فندق « شبرد » ـ القاهرة بين العاشر والسادس عشر من شهر يناير ١٩٩٠ . وقد جاء من القدس بصحبة زوجته الفاضلة بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية ـ دائرة الثقافة ـ من اجل تكريمه ـ وتكريم اساتذة آخرين ، المبدعين من ابنائها الذين اسهموا في احياء التراث والفن والادب والشعر .

كانت شلتنا مكونة من المرحوم الدكتور وزوجته ، والاستاذ حسن الكرمي ـ صاحب القواميس الحديثة ، التي سدت ثغرات في الحياة الثقافية العربية ، والمعروف « بقول على قول » الذي كان يذاع من محطة لندن . والاستاذ الفنان يوسف خاشو ونصري الجوزي وابنته آمال . وكان جل حديثنا عن برامج التعليم في البلاد العربية ، والثقافة العامة التي على الانسان ان يتذوقها ، والبلاد العربية وما آلت اليه من تفكك وانقسام ، والرغبة في ان تتوحد الجهود العربية ، قبل فوات الأوان .

وقد حدثني من جملة ما حدثني ، انه انشأ « مركز الابحاث الاسلامية » في دار اسعاف النشاشيبي، وفي القصر ايضاً مؤسسة دار الطفل ـ القدس ، الذي اسسته السيدة هند الحسيني .

وقد ذكر لي رحمه الله ـ ان الدار قامت بطبع الكتب الآتية .

١ ـ خليل السكاكيني ـ بقلم د . اسحق موسى الحسيني .

٢ ـ اسعاف النشاشيبي ـ بقلم د . اسحق موسى الحسيني .

٣ ـ اسعاف النشاشيبي ـ بقل عدد من الاساتذة .

٤ ـ فهرس الانس الجليل بتاريخ القدس الجليل ـ بقلم عدد من الاساتذة

٥ ـ علم الاصوات ـ بقلم د . ياسر الملاح .

وقد صدرت هذه الكتب القيمة بين السنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ . ولعل بعض الكتب قد صدرت بعد ذلك التاريخ ، ولم نعرف عنها شيئاً .

وهكذا نرى انه ظل يعمل حتى آخر ايام حياته ، ويجاهد في سبيل الادب والعلوم والتراث .

....

عزاء لزوجته الفاضلة ، وعزاء للامة العربية جمعاء التي فقدت علماً من اعلامها ، ودرعاً من دروعها ، ومجاهداً قوياً ناجحاً من اجل فلسطين ، وحرية فلسطين .

رحم الله الفقيد ، وأسكنه فسيح جنانه . ولعله يكون قدوة للأجيال المقبلة ، ونبراساً يضاء به ، وسيذكره التاريخ ويذكره كل من عرفه وعرف نضاله وتواضعه وعلمه وأدبه واخلاقه العالية .

التقرير الثاني

ملف التطورات العسكرية في الكيان الصهيوني

(الرابع الثالث والربع من علم ١٩٩٠)

● **المقدم الركن امين عطايا**

بعد أزمة الحكم التي استمرت اكثر من ثلاثة شهور ، تمكن حزب الليكود بزعامة « يتسحاق شامير » من تشكيل حكومة حصلت على ثقة الكنيست في الحادي عشر من شهر حزيران الماضي باغلبية ٦٢ صوتاً من أصل ١٢٠ . وهذه الحكومة تمثل الاحزاب السياسية المتطرفة التي تضم في صفوفها غلاة الصهاينة تعصباً واكثرهم عدوانية .

وحسب تعبير الكاتب الصهيوني المعروف « اوري افنيري » فان هذه الحكومة ستكون : « خليط من التعصب البحث والنفوذ السياسي .. حكومة معها تم فقدان الأمل بالسلام وليس بوسعها أن تقوم في سبيله ولو بأصغر خطوة ، ليس هذا فحسب ، بل ان الكوميديا الكئيبة الخاصة بمبادرة السلام الاسرائيلية قد ألقيت في سلة المهملات . وهذه الحكومة تشكل بقوامها حالة حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي بأسره ، و٥٠٪ من الجمهور في اسرائيل يرى بهذه الحكومة كارثة . (هعولام هزيه الاسرائيلية ١٣/٦/١٩٩٠) . ولقد القى الوضع الحكومي الاسرائيلي بظلاله على كافة المستويات السياسية والعسكرية . وفي هذا الملف سنقوم برصد أهم التطورات العسكرية المتوافرة لدينا حتى اعداد هذا الملف .

اولاً ـ المواجهات داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة :

انعكست سياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة تجاه الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة على قاعدة انفراد العناصر المتصلبة في هذه الحكومة ، باتجاه زيادة العنف ورفع

القيود عنه ، وقد انعكست هذه السياسة من خلال احصاءات الاصابات بين المواطنين الفلسطينيين خلال الربع الثالث من هذا العام (١٩٩٠) .

فقد دل الاحصاء اليومي ، اولاً ، على سقوط ١٧ شهيد بين ١١ نيسان و١٥ أيار مما رفع الاجمالي ، منذ بدء الانتفاضة الى ٨٧٦ شهيداً ، ويلاحظ ان ذلك يساوي خسائر الشهر السابق . غير ان نسبة الجرحى هي التي بقيت مرتفعة إذ تم تسجيل وقوع ما بين (١١ ـ ٣٠) جريحاً ، كمعدل يومي خلال ايام عديدة ، بفعل الرصاص الحي ، أو العيارات البلاستيكية والمطاطية المعدنية ، عدا المصابين بالضرب والاختناق[١] وقد شمل السعي الى احكام القبضة الحديدية على الاراضي العربية المحتلة فرض نظام حظر التجول على مناطق شاسعة ، وعزل الضفة عن القطاع . وبالمقابل حصلت اعمال مقاومة من قبل ابطال الانتفاضة . حيث يدل احصاء المواجهات باعتراف مصادر الشرطة الاسرائيلية بان ٧٩ سيارة قد تعرضت لأعمال الحرق في مدينة القدس وحدها عند مطلع السنة[٢] .

وقد اتضح من التقرير الموسمي الذي أعده مركز « عوفداه » للمعلومات والتوثيق والاعلام ، الذي اقامته أوساط اليمين الاسرائيلي ، انه منذ الانتفاضة سجل ٨٩٧٩٦ حادث هجوم في المناطق المحتلة ضد يهود من جنود الجيش الاسرائيلي ومن المدنيين . وفي الربع الاول من العام ١٩٩٠ ، طرأ ارتفاع في معدل الحوادث الهجومية في المناطق المحتلة قدر بنسب مئوية مرتفعة . ووفقاً للتقرير ، فقد اصيب خلال الفترة الممتدة من ٩/٢/١٩٨٧ وحتى ٩/٥/١٩٩٠ ، في المناطق المحتلة ، ٣٠٢٣ يهودياً ، بينهم ٢٠٦٥ جندياً (١١٧٩ في الضفة و٨٨٦ في قطاع غزة) و٩٦٨ مدنياً (٨٩٨ في الضفة الغربية و٧٠ في قطاع غزة)[٣] .

مما يجدر ذكره ان الانتفاضة الشعبية وقواتها الضاربة صعدت هجماتها بقذف قنابل المولوتوف ضد المواقع الاسرائيلية ، وبصب الزيوت ونشر المسامير على الطرق التي يستخدمها الجنود الاسرائيليون[٤] .

مما لا شك فيه ان الربع الثالث من هذا العام ، هو من اكثر الفترات المحتشدة بالاحداث المثيرة والعواقب السياسية منذ الشهور الاولى لاندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض الفلسطينية المحتلة ، وقد جاءت بعد احداث عاصفة حدثت في شهر أيار كان اهمها مجزرة « ريشون ليتسيون » التي قام بها جندي اسرائيلي سابق بتاريخ ٢٠ أيار بحق عمال فلسطينيين قادمين من قطاع غزة . ولم تمض عشرة ايام حتى وصلت مجموعة فدائية بحرية تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية الى الساحل الفلسطيني جنوب تل ابيب ، في محاولة لتنفيذ عملية بحرية عسكرية . ففي مساء يوم الاربعاء ٣٠ أيار وصل زورق عسكري الى الشاطىء الفلسطيني جنوب تل ابيب ، وانطلق منه أحد عشر فدائياً ، على مسافة بضعة مئات ، أو حتى عشرات ، من الامتار من حشود المستوطنين اليهود الذين كانوا يستحمون وكانت الزوارق الحربية والطائرات المروحية تطارد المجموعة في

عرض البحر ، فيما اجتمعت وحدات الشرطة والجيش عند منطقة الانزال ، حيث حصل اشتباك ناري مع الفدائيين ، وقد انتهت المعركة باستشهاد أربعة منهم ، وأسر سبعة ، وسط التخوم الرملية دون ان يطلقوا النار على أي من المدنيين[٥] .

ان الأمر اللافت الاول حول هذه العملية هو الادعاء الاسرائيلي بالمعرفة السابقة بخطة تنفيذ العملية الفدائية ، اذ ذكرت الاذاعة وصحيفة « دافار » ، مثلاً ، انه تم تنبيه رئيس كيبوتس « غاعش » باحتمال حصول محاولة تسلل بحرية قبل يوم من وقوعها بالفعل[٦] .

غير ان الوجه الابرز ذا الدلالة الكبيرة والأبعد للمستقبل ، ربما كان ازدياد عمليات زرع العبوات والقاء القنابل ومهاجمة المستوطنين اليهود في فلسطين المحتلة خلال هذه الفترة .

اما الأمر الآخر الذي يثير القلق البالغ للسلطات الاسرائيلية ، في هذا المجال ، فهو تنامي مظاهر المقاومة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ ، إذ ارتفعت الحوادث الخطرة التي ينفذها الفلسطينيون القاطنون داخل « الكيان اليهودي » من ١٨٠ حادثة في أيار ١٩٨٩ الى ٢٧٢ حادثة في الشهر عينه من العام ١٩٩٠[٧] . وهذه الحوادث تشمل حرق احراج والقاء قنابل مولوتوف واحراق سيارات وغيرها من الأعمال الشبه عسكرية . وقد شهدت هذه الفترة ايضاً ازدياد عمليات تأديب العملاء والمتعاونين مع الاحتلال حيث تم العثور على جثث عملاء ، حيث يعتقد بانه تم اعدامهم في مناطق عديدة من الارض المحتلة . وقد صدر نبأ غير مؤكد عن مقتل ثلاثة عملاء ، خلال ٤٨ ساعة ، في التاسع والعاشر من حزيران[٨] . حيث تعتبر السلطات الاسرائيلية هذا الامر تصعيداً خطيراً لأعمال المقاومة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ثانياً : صفقات وتطوير اسلحة

على اثر عملية الساحل الفدائية التي نفذت يوم ٣٠ أيار ١٩٩٠ والتي كشفت عن مشكلات تعبوية قرر الجيش الاسرائيلي المشي قدماً في مشروع التزود بسفن من نوع ـ سوبر دوبرا ـ ويقولون في الصناعة الجوية الاسرائيلية لو ان سفناً من هذا النوع تواجدت في المنطقة لما كان بمقدور الفدائيين الوصول الى الشاطىء الجنوبي لتل ابيب[٩] . وتجري الاركان الاسرائيلية دراسات حول أي الشركات الالمانية او الامريكية سوف تتولى تطوير جهاز (سونار ـ ٢) وهو جهاز للرؤية تحت الماء ، اضافة الى تركيب واصلاح وتطوير اجهزة قتالية داخل الغواصات[١٠] .

وتتمحور خطة العمل الاسرائيلية في مجال سباق التسلح العربي ـ الاسرائيلي في ثلاثة مجالات رئيسية هي اقتناء الاسلحة وتطوير الاسلحة والمعدات ومواجهة خطر أسلحة التدمير الشامل والصواريخ البالستيكية (ارض ـ ارض) ، ويشمل البند الاول مجموعة متنوعة من نظم الاسلحة والمعدات الرئيسية ابرزها البدء باستلام الدبابة « ميركفاه ـ ٣) وهذه

الدبابة مزودة بمدفع ١٢٠ ملم ، وتحسين الدبابة « م - ٦٠ أ - ٣ »[١١] الامريكية الصنع . اما في المجال الجوي فان اكثر البنود أهمية هي حصول اسرائيل بموجب/ القاعدة الرخامية - ٣/ على ٦٠ طائرة من طراز ف - ١٦ و١٥ طائرة ف - ١٥ . كما يدرس سلاح الجو الاسرائيلي امكان شراء ٧٥ طائرة تكتيكية من الولايات المتحدة[١٢] .

ومن ناحية اخرى فقد ذكر ان المخابرات الاسرائيلية سوف تشتري هذا العام طائرة من دون طيار من طراز /سرتشر/ التي ستقدم حلولاً جيدة في نطاق مراقبة ومتابعة تحركات القوات المعادية[١٣] .

وكان وزير الدفاع الامريكي « ريتشارد تشيني » قد كشف النقاب عن ان اسرائيل ستحصل في عام ١٩٩١ على الدفعة الثالثة من طائرات اف - ١٦ معرباً عن الامل في ان تحصل قريباً على حوامات قتالية من نوع « اباتشي »[١٤] . والتي يعتقد ان حجمها سيكون في حدود ١٨ حوامة من هذا النوع الحديث من الحوامات الهجومية الامريكية[١٥] .

كما يستمر سلاح الجو الاسرائيلي في تحديث الطائرة القاذفة المقاتلة « فانتوم » لتتحول الى « كورانس - ٣٠٠٠ » والطائرة المروحية « س . هـ - ٥٣ » لتتحول الى (يسعور - ٢٠٠٠) علاوة على تحسين المروحية الهجومية « كوبرا » واقتناء اجهزة الرؤية الليلية المطورة محلياً[١٦] . وتذكر المصادر الرسمية الاسرائيلية الى ان التجارب الاولى على الصاروخ المضاد للصواريخ من نوع « حيتس » ستجري هذا الصيف . ويذكر ان هذا النوع من الصواريخ مجهز بالاشعة تحت الحمراء ، ومعد لمواجهة الصواريخ السوفيتية من نوع « س س - ٢١ » و « س س - ٢٣ » الموجودة لدى بعض الجيوش العربية والتي يمكن تزويدها برؤوس كيماوية - بيولوجية »[١٧] . ومن المتوقع رسمياً ان يدخل الصاروخ « حيتس » الخدمة في اسرائيل خلال العقد الحالي ، غير ان أوساط البنتاغون والكونغرس في واشنطن ترى صعوبة في توفير ميزانية مرحلة التطوير الثانية ، كل ذلك يدفع الجيش الاسرائيلي نحو تجديد اهتمامه باقتناء صواريخ أرض/ جو من نوع « باتريوت » الامريكية كبديل بعد ادخال التعديلات عليها للعمل ضد الصواريخ الباليستيكية[١٨] . الموجودة لدى العرب . كما قرر الجيش الاسرائيلي شراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز سيتنفر الامريكية[١٩] . اما بالنسبة لسلاح البحرية . هناك اشارة الى صفقة شراء غواصتي من نوع « دولفين » من المانيا الاتحادية وقد وافقت الحكومة الالمانية رسمياً ، على الصفقة ، في اواسط شباط الماضي ، مما يمثل انحرافاً خطراً عن السياسة الالمانية المعهودة بعدم بيع الاسلحة الهجومية ، أو الرئيسية ، الى اطراف الصراع العربي - الاسرائيلي[٢٠] .

اما بالنسبة للقمر الصناعي الاسرائيلي « أفق - ٢ » فقد توقف عن الأرسال بعد نحو ثلاثة اسابيع من اطلاقه ، ويعلل علماء في الصناعة الجوية هذا الامر بان تحولاً طرأ على مدار القمر الصناعي وان قالوا ان ذلك

متوقعاً[٢١] . وتذكر المصادر الاسرائيلية فيما بعد بان هذا القمر الصناعي قد احترق لدى دخوله الغلاف الجوي وهو في طريق عودته الى الارض بعد ان امضى في الفضاء وبعد ان امضى منذ اطلاقه يوم ٢ نيسان الماضي ٩٧ يوماً[٢٢] .

ورداً على وجود اسلحة كيميائية لدى اطراف عربية ، اجرى جهاز الدفاع المدني الاسرائيلي على توفير الاقنعة الواقية من الغاز لجميع السكان تقريباً ، واجريت مناورات تجريبية عدة في موازاة ذلك ، باشر الجهاز ذاته بتوزيع دليل خاص على السكان في جنوب « اسرائيل » يشرح لهم كيفية التصرف وحماية انفسهم اثناء الحرب ، بل وفي اثناء الهجوم الكيميائي خاصة[٢٣] .

وفيما تقول مصادر عسكرية اسرائيلية انه لن يكون لدى اسرائيل في السنوات الست القادمة الرد على تهديد الصواريخ[٢٤] . قال « ارينز » وزير الدفاع الاسرائيلي ان صواريه « باتريوت » غير محكم الاداء في اعتراض الصواريخ الباليستيكية وهو دون مستوى صاروخ « حتيس »[٢٥] ، التي تحاول اسرائيل انتاجه بمساعدة امريكية والذي لا يزال قيد الانتاج والتطوير . وكان قائد سلاح الجو الاسرائيلي الجنرال (افياهو بن نون) قد صرح بان صاروخ باتريون يعطي رداً جزئياً على تهديدات صواريخ (ارض - ارض) وقال : « ان السلاحين » باتريوت وحيتس ، لا ينافسان بعضهما بعضاً وان كان دمجهما معاً هو الحل الافضل لأنهما يجمعان صفات الانذار والهجوم والدفاع[٢٦] .

الى جانب كل ما سبق ، قامت اسرائيل والولايات المتحدة بالاتفاق ، أو التفاوض ، على صفقات عدة ذات درجات متفاوتة في الأهمية ، وذلك بعد غزو العراق للكويت من شأن ذلك ان تحصل اسرائيل على وجه السرعة على المزيد من صواريخ « باتريوت » وصواريخ م/ط ستينغر ونظم الكترونية ورادارية ، وطائرات من انواع ف - ١٥ و١٦

وتقول مصادر عسكرية اسرائيلية أن صواريخ باتريوت التي سوف تستلم اسرائيل قريباً بطاريتن منها، ستكون جاهزة للاستعمال في مطلع عام ١٩٩١، واستعداداً لذلك توجه الى الولايات المتحدة وفد عسكري قوامه /٦٠/ من عناصر سلاح الجو لاستيعاب اجهزة هذا الطراز من الصواريخ التي توصف بانها افضل الصواريخ المضادة للطائرات في العالم وقد تمت ملاءمتها لاعتراض صواريخ (ارض - ارض) اثناء انطلاقتها[٢٧].

هذا وقد قرر الجيش الصهيوني شراء طائرات بدون طيار من طراز /سرتشر- سوريك/ المحلية الصنع. وسيتزود هذا الجيش اعتباراً من عام ١٩٩١ باعداد كبيرة من هذه الطائرة المخصصة لاعمال المراقبة والرصد»[٢٨]. والميزة الرئيسية لهذه الطائرة هي بقاؤها فترة ٢٤ ساعة فوق الهدف المراد، اضافة لسرعة طيرانها وقدرتها على التحليق على ارتفاع منخفض.

واعتباراً من يوم ٣٠/١٠/١٩٩٠ دخلت الدبابة /ميركفسان - ٣/ الخدمة الفعلية في الجيش الصهيوني، وهذه الدبابة توصف بانها احدث الدبابات المتطورة في العالم. وتشمل

التحسينات التي ادخلت على هذه الدبابة: ثلاثة نواقل للحركة باتجاه الخلف، وامكان القيام بالاعمال المطلوبة بصورة «ممتازة» في الشروط الطبيعية الصعبة جداً، قدرة كبيرة على المناورة، اضافة الى احتمالات الانقاذ عالية جداً عند حدوث اصابة مباشرة.(٢٩)

ثالثاً: الموازنة العسكرية لعام ١٩٩١:

كان موضوع الموازنة العسكرية والتخفيضات التي تقترحها وزارة المالية موضوع بحث بين وزير المالية اسحق موداعي ورئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير في اجتماع عقده الاثنان. والامر يتعلق بالموازنة الاضافية التي تطلبها وزارة الدفاع، والتي تقدر بـ (٨و١) مليار دولار والذي سينفق لتمويل استعدادات الجيش وجهاز الامن في ضوء احداث الخليج(٣٠) وعلى اية حال بلغت موازنة الدفاع في موازنة عام ١٩٩١ نحو (٨٢) مليون شيكل بدلاً من ٥٢ مليون هي موازنة عام ١٩٩٠(٣١). هذا وتعتمد الوزارة الاسرائيلية على اعداد خطة متعددة السنوات للجيش والاجهزة الامنية، وتشمل الخطة النفقات العسكرية الناجمة عن أزمة الخليج (شراء عتاد عسكري، ونشر القوات، وتجنيد قوات الاحتياط، اضافة الى معدات الاجهزة الامنية في السنوات السابقة.

وكان موشي ارينز قد ذكر أن نفقات الاجهزة الامنية سوف تصل بعد ستة اشهر من اندلاع ازمة الخليج الى مليار دولار(٣٢). اي بزيادة مقدارها /١,٥/ مليار شيكل عن ميزانية عام ١٩٩٠. وعلى هذا الاساس يمكن القول بان موازنة عام ١٩٩١ المخصصة لوزارة الدفاع سوف تصل الى /٥/ مليارات شيكل إذ تمت الموافقة على طلبات هذه الوزارة في زيادة ميزانيتها(٣٣). هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان وزارة الدفاع تحصل على مساعدات سنوية من الولايات المتحدة قدرها (٣,٢٥) مليار شيكل(٣٤).

الهوامش

١ ـ مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠٧ ، حزيران ١٩٩٠ ، ص ١١٨ .
٢ ـ يديعوت احرونوت ١٩٩٠/٤/٢٤ .
٣ ـ هآرتس ١٩٩٠/٦/٤ .
٤ ـ فلسطين الثورة ، نيقوسيا ، قبرص ١٩٩٠/٦/٢٤
٥ ـ انترناشيونال هيرالد تريبون ١٩٩٠/٥/٣١ .
٦ ـ فلسطين الثورة ، نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٩٠/٦/١٠ .
٧ ـ صحيفة «الحياة» (لندن) ١٩٩٠/٦/٧ .
٨ ـ المصدر نفسه .
٩ ـ هآرتس ١٩٩٠/٦/٥
١٠ ـ هآرتس ١٩٩٠/٥/٩
١١ ـ انترناشيونال ديفينس ريفيو ١٩٩٠/٣ .
١٢ ـ معاريف ١٩٩٠/٦/١٧
١٣ ـ دافار ١٩٩٠/٦/٧
١٤ ـ هآرتس ١٩٩٠/٦/١٧
١٥ ـ الحياة ، لندن ٢٦ ـ ١٩٩٠/٤/٢٧
١٦ ـ روما ح ١٩٩٠/٥
١٧ ـ معاريف ١٩٩٠/٦/١
١٨ ـ الحياة ، لندن، ١٩٩٠/٤/٢٥
١٩ ـ دافار ١٩٩٠/٥/١٠
٢٠ ـ جينز ديفينس ويكلي ١٩٩٠/٣/٢٤

٢١ ـ معاريف ١٩٩٠/٥/٢٨
٢٢ ـ هآرتس ١٩٩٠/٧/١٠
٢٣ ـ هآرتس ١٩٩٠/٥/١
٢٤ ـ معاريف ١٩٩٠/٧/٢٣
٢٥ ـ هآرتس ١٩٩٠/٧/١٣
٢٦ ـ هآرتس ١٩٩٠/٧/١٧
٢٧ ـ معريف الاسرائيلية ١٩٩٠/١١/٢٢
٢٨ ـ معريف ١٩٩٠/١١/٥
٢٩ : معريف ١٩٩٠/١٠/٣١
٣٠ ـ صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦
٣١ ـ الاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨
٣٢ ـ هآرتس ١٩٩٠/١١/١١
٣٣ ـ هآرتس ١٩٩٠/١١/١٩
٣٤ ـ المصدر السابق

التقرير الثالث

حوار مع فكر عبد الرحمن الكواكبي

● **خلود تدمري**

لاشك ان كتاب عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد»، حظي على اهمية فائقة منذ ظهوره الى النور قبل مئة عام (١٨٩٠)، وذلك حسب ما اوردته المستشرقة «سيلفيا حاييم»، والبعض الآخر يعتبر أن أصول الكتاب تعود الى (٢٣) سنة، ماقبل طبعته الاولى «جان دايه في كتابه صحافة الكواكبي»، حيث اعتبر أن مقالات الكواكبي الصادرة في جريدتي «الشهباء» و «الاعتدال»، هي نفس المقالات الصادرة في كتابه. ومما يؤكد هذا الراي، أن الكواكبي، ردَّ أصول كتابه، إلى ثلاثين عاماً قبل صدوره، وقد جاء إلى جانب عنوان الطبعة الأخيرة لكتاب الكواكبي، عبارة تقول: «كلمات حق وصيحة في واد إن ذهبت اليوم مع الريح فغداً تذهب بالاوتاد».

ويقع الكتاب في تسعة فصول هي على التوالي، (ماهو الاستبداد ـ الاستبداد والدين ـ الاستبداد والعلم ـ الاستبداد والمجد ـ الاستبداد والمال ـ الاستبداد والاخلاق ـ الاستبداد والتربية ـ الاستبداد والترقي ـ الاستبداد وكيفية الخلاص منه). وقد ركز الكواكبي من خلالها على مسألة الاستبداد، بوصفها «أصل البلاء في التخلف والانحطاط العربيين، وأنه لاسبيل إلى التقدم إلا عبر الحرية السياسية».

لهذا كله، نال كتاب الكواكبي الأهمية الفائقة، وعقدت أمسية ثقافية مخصصة لأجله، بعنوان «مائة عام على كتاب الكواكبي طبائع الاستبداد»، اقامها الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، شارك فيها كل من د. أحمد برقاوي و د. عبد الله حنّا. وذلك مساء الثلاثاء الموافق لـ ١٩٩٠/١٠/٢٣.

تحدث في بداية الامسية الثقافية د. حنّا، عن الظروف السائدة عند ولادة كتاب الكواكبي في عصر النهضة، ورأى انه لكي يستقيم فهمنا لعصر النهضة لابد من معرفة مسألتين اساسيتين:

الاولى: طبيعة العلاقات الزراعية في الريف، والثانية: حياة سكان المدن.

بالنسبة للمسألة الأولى، تعرض د. حنّا من خلالها لقانون الاراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٦، حيث سارت الامور باتجاه تقليص اراضي «الميري» التابعة للدولة، لحساب اراضي «المُلك»، التي تجمعت في ايدي فئة قليلة من الخاصة، من أصحاب النفوذ العسكري والديني والوظيفي البيروقراطي والتجاري، ممن اسماهم مؤرخ الشام، محمد كرد علي بـ «أرباب الوجاهة». ولم تؤد الاصلاحات العثمانية (التنظيمات)، الى الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي الشرقي، الى نمط لانتاج راسمالي معين، بل ان التغيير جرى على صورة الانتقال، من احد نماذج العلاقات الاقطاعية العثمانية (التيمار، الالتزام، المالخانة)، إلى شكل جديد لتلك الاقطاعية العثمانية، يتناسب مع الضغوط العالمية، في عصر انتقال البشرية من الاقطاعية الى الراسمالية.

واشار د. حنّا، الى ان انتشار العلاقات الراسمالية، جرى جنباً الى جنب من التحول في شكل الاستثمار الاقطاعي، مما ادى الى تداخل وتشابك علاقات الانتاج الاقطاعية والراسمالية وتعايشهما، وظهور طبقات اجتماعية، تحمل صفات ومطامح بورجوازية واقطاعية في وقت واحد، وهذه احدى السمات الرئيسية، التي رافقت انبعاث النهضة العربية، وأثرت فيها تأثيراً واضحاً.

لهذا نجد كما يقول د. حنّا، عندما نقرأ المشروع النهضوي للكواكبي، والمؤلف من ١٨ نقطة في نهاية مؤلفه الشهير «طبائع الاستبداد»، تجنبه لمسألة الملكية العامة، فقد بقيت غائبة عنده وإن ظهرت في مواضع أخرى من الكتاب، عندما دعا لتمليك الفقراء إذن، إن ظهور كتاب طبائع الاستبداد تزامن مع عملية ظهور الرأسمالية من جهة، وتحول الاقطاعية العسكرية الى اقطاعية من نوع آخر، أدت الى ظهور طبقة الملاك، التي بقيت تحكم في مصر وبلاد الشام والعراق حتى الاصلاح الزراعي. ولاتزال آثاره باقية الى الآن.

اما المسألة الثانية المؤثرة في عصر النهضة، فهي قضية فهم كيفية الحياة في المدن، وبخاصة بين جماهير التجار والحرفيين، ويقول د. حنّا أن الطرق الصوفية، كانت رديفاً للنظام الحرفي وتنظيماته، فكان اعضاء كل حرفة يدخلون في طريقة صوفية معينة، حتى أضحت هذه الطرق الصوفية احزاب ذلك الزمان، وقد لعبت قبل عصر النهضة دوراً ثورياً تقدمياً، إذ حشدت جماهير الحرفيين ضد الدولة العثمانية، والحاشية التي تتمتع بالثروة وتعيش على حساب الآخرين.

أما مع بداية عصر النهضة، فمن الملاحظ انها فقدت تقدميتها وثوريتها، عندما تحولت إلى اداة في يد الرجعية، مع ظهور طبقة جديدة، أو بداية ارهاصات طبقة جديدة، ضمن هذا المنحى

ـ يتابع ـ د. حنّا قوله: يمكن أن نفهم الصراع الذي جرى بين أبي الهدى الصيادي والكواكبي، حيث أصبح أبو الهدى شيخ مشايخ الطرق الصوفية قاطبة، وأمست الطريقة الدفاعية هي الحزب الحاكم في ذلك الحين، على الطرق الصوفية الأخرى.

ضمن هذه الظروف، وضع الكواكبي كتابه «طبائع الاستبداد»، وقد كان الكواكبي ككاتب نهضوي، متأثراً بثلاثة امور عرضها الدكتور حنا وهي:

١ ـ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع العثماني (الريف والمدينة).

٢ ـ تأثير العامل الخارجي الهام، على مدينة حلب، حيث كانت حلب المركز الاساسي وكانت على اتصال مع الغرب قبل دمشق وبيروت ومصر، ولايخفى مدى تأثر الكواكبي بالثورة الفرنسية، وهذا مانلمسه في كتابه طبائع الاستبداد.

٣ ـ تأثر الكواكبي العميق بالتراث العربي الاسلامي وبخاصة جانبه التقدمي الثوري.

وفي كتابه طبائع الاستبداد، يستشهد بأمثلة من الحضارة العربية الاسلامية. وبنفس الوقت من الحضارة الاوربية، مما يثبت اطلاعه على الحضارة الغربية. وتطرق د. حنّا إلى مسألة هامة، وهي: هل حقق عصر النهضة أهدافه؟

وأجاب: بالاطلاع على الـ ١٨ بحثاً، في آخر الكتاب، التي اخذها عملياً من افكار البرجوازية الاوربية، وطرحها بصيغة عربية اسلامية، نجد أن المشروع النهضوي لعبد الرحمن الكواكبي، لم يتحقق الا في أجزاء يسيرة منه..

ثم تحدث عن موقف الكواكبي من الاسلام:

«إن عبد الرحمن الكواكبي دافع عن الاسلام من مواقع كثيرة، ووقف في وجه من يدعي أن أسباب الاستبداد هو الدين، وأكدّ أن الإسلام مؤسسة على أصول الادارة الديمقراطية، واعتبر الكواكبي أن القرآن يشمل كل شيء، هادفاً إلى تعريب الفكر البرجوازي، من عقول العامة، وبالتالي أن يجعل التلاقح يتم بيننا وبين الثورة البرجوازية.

وعالج د. حنا بعض فصول كتاب «طبائع الاستبداد» عرض من خلاله العلاقة بين الاستبداد والعلم، واختصرها د. حنا بقوله؛ بأنها «حرباً قائمة بينهما، واعتبر الكواكبي أن العوام، هم السند الاساسي للمستبد.

الاستبداد والمال: وجد الكواكبي ـ كما يحدثنا د. حنا ـ، أن الاستبداد الاجتماعي محمي بقلاع الاستبداد السياسي، ووضع ثلاثة شروط للتحول:

١ ـ ان يكون احراز المال بوجه مشروع حلال.

٢ ـ الا يكون التمول تضييقاً على حاجيات الغير.

٣ ـ الا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير، فالثروة تهلكة للاخلاق الحميدة، وإذا أمعن الانسان في هذه الجملة، ـ يقول د. حنا ـ يجد أن الكواكبي يصف المجتمع الاستهلاكي الذي نعيشه ويتكلم عن الاخلاق وعلاقتها بالمال كأنه يعيش في هذا المجتمع الاستهلاكي ونتائجه المدمرة.

الاستبداد والاخلاق: يقول د. حنا: إن الكواكبي يدعو الى تجديد الدين، ويتحدث عن الاستبداد والتربية، ويبدو تأثره واضحاً، بما كُتب عن التربية في اوربا، وتجربته الذاتية ورد

الكواكبي عملية التربية، الى البيئة التي عاش بها الانسان.

الاستبداد والترقي: يقول الكواكبي: «الحركة سنّة عامة في الخليقة دائبة بين شخوص وهبوط، فالترقي هو الحركة الحيوية اي حركة شخوص يقابله الهبوط، وهو الحركة الى الموت والانحلال». ويؤكد الكواكبي ان الاستبداد يمنع الترقي. ويدعو الكواكبي الى الاخاء الوطني بين جميع الطوائف، ويطرح برنامجاً مؤلفاً من ثمانية نقاط، وفي مجمل هذا البرنامج، يقدم أفكاره على شكل أسئلة دون الاجابة عليها، ويختتم كتابه بالتحدث عن الطرائق التي تؤدي الى رفع الاستبداد.

واختتم د. حنا حديثه قائلاً: ان المشروع النهضوي العربي ـ والكواكبي احد فرسانه ـ اصطدم منذ قيامه بواقعتين بارزتين:

ـ الواقعة الاولى، تجلت في بطء وتيرة تطور العلاقات الجديدة للراسمالية، المتميزة بالهشاشة وهيمنة العلاقات الاقطاعية، التي رسخت اقدامها بشكل جديد.

ـ الواقعة الثانية، تكمن في تزامن نمو العلاقات الراسمالية داخلياً، مع الغزو الاستعماري، الذي دمر عملية التطور الراسمالية ذاتياً.

ومعنى ذلك ان تراجع المشروع النهضوي، لم يكن ظاهرة معزولة عن الواقع، بل تم بسبب ذلك الواقع المتسم بضعف وهُزال القوى الطبقية الثورية، الراغبة في التغيير والانتقال من المجتمع الاقطاعي (او ماقبله) الى مجتمع راسمالي، او على الاقل مجتمع يقوم فيه العقل، بدور ما في الحياة، ويتمتع الانسان والمجتمع بالحرية، التي كرّس لها الكواكبي كتابه طبائع الاستبداد.

ثم قدّم د. احمد برقاوي مداخلته عن الكواكبي، المعنونة «الكواكبي او المثقف السياسي النموذجي في عصر النهضة». تحدث فيها أولاً عن الظروف التاريخية التي نشأ فيها عبد الرحمن الكواكبي، فقال عنه: بأنه نهضوي كبير، عكس عصره بكل مايعجّ به من تناقضات، وبكلمة اخرى جمعت أفكار الكواكبي بصورة ما، كل مفاهيم النهضة العربية السياسية، لقد عاش الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢) الجزء الاكبر من حياته العملية، في فترة الحكم الحميدي، وهي الفترة التي شهدت استبداداً لامثيل له، في تاريخ الامبراطورية العثمانية.

وتابع د. برقاوي حديثه قائلاً: انه «في عهد هذا المستبد، انهزمت الامبراطورية العثمانية أمام روسيا وفتح الطريق أمام الغرب لعملية اقتسام تركه الرجل المريض وفي هذا المناخ ظهر الكواكبي كداع للاصلاح، إصلاح الدين «والامة»، والحكم، بداية في حلب، التي عرفت ازدهاراً تجارياً، ثم في مصر التي ضمت نخبة المصلحين من جميع الانواع».

ثم عرض د. برقاوي لموقف الكواكبي من الاسلام بشكل مفصّل، فوجد ان الكواكبي قد واجه إحراجاً كبيراً إذ كيف يمكن للانسان المسلم، ان يعادي السلطة العثمانية المسلمة، أو يعادي الاتراك المسلمين، مع الاحتفاظ برابطة الدين، والانتماء الى الاسلام، الذي لايميز بين عربي وأعجمي الا بالتقوى، وخرج الكواكبي كما يقول د. برقاوي بحلّ مناسب حيث أكد على

وجود نوعين من الاسلام، اسلام حقيقي واسلام مزيف، اسلام أصيل، واسلام علقت به التّرهات والشعوذات، وانطلاقاً من تقسيم كهذا ـ أكده الكواكبي ـ كان من السهل نفي الاسلام عن جزء من المسلمين، واعتبارهم خارجين عن الدين الاصيل.

ثم بحث د. برقاوي في الاسباب، التي اعتبرها الكواكبي أصل فساد «الأمة». فوجد الكواكبي ان فساد «الأمة» هو من فساد الاسلام، لذا ليس بمستغرب الا نجد عنده بحثاً في الاسباب التاريخية والاجتماعية، التي أدت الى تحول الدين، الى حالته المرفوضة، وظاهرة معيقة للتقدم الاجتماعي.

كل ما في الامر «أنه وضع يديه على مظاهر التدين السائدة في عصره، فوجدها متناقضة مع الاصول، أو مع مرحلة تاريخية محددة انها فجر الاسلام. ولهذا دعا الى بعث الاسلام الاول، اسلام الرسول والخلفاء، والنظر الى المراحل الطويلة من التاريخ، المليئة بالمحن والآلام والفساد والانحطاط، بوصفها انزياحاً عن جادة الاصول».

لقد وجد الدكتور برقاوي ان الكواكبي متأثراً بالوهابية، من خلال نقده للدين السائد، ودعوته للعودة الى الاسلام في براءته الاولى، إلا انه كما يقول د. برقاوي ان تلك الدعوة، «جعلت الكواكبي غير قادر على رؤية الجانب المزدهر جداً من التيولوجيا الاسلامية، التي انشأها المعتزلة، وهو لم يرَ في علم الكلام سوى ثمرة من ثمرات تآمر الاعاجم».

لهذا كله لاينطوي الاصلاح الديني عند الكواكبي على نزعة تقدمية، «لانه يقف عند جانب واحد فقط هو العودة الى الأصول».

لقد شدّد الكواكبي كما يقول د. برقاوي على «أن الرسول الكريم قد بلّغ رسالته، دون أن يكتم شيئاً مما يعني سدّ باب التأويل والاجتهاد العقليين. لهذا، يؤكد أن الزيادة والنقصان على ماقد بلغنا إياه رسول الله أمر محظور».

ثم تحدث د. برقاوي عن الشورى عند الكواكبي، فوجدها أن «العامة تعزل عن المشاركة في الحياة السياسية لأنها شورى ارستقراطية، شورى الاشراف، اي أن الاشراف هم الورثة الشرعيون لسلطة النبي والخلفاء. وكان الكواكبي يعتبر نفسه من هذه الفئة».

ثم تعرض د. برقاوي للنزعة القومية عند الكواكبي فاعتبر «أحد أهم مؤسسي الاتجاه القومي، الديني بل و«العروبة» والكواكبي مفكر يندرج في اطار النزوع القومي البدائي، ونقصد بالبدائي اي نزوع ماقبل برجوازي، ولاينطوي على نزعة تحررية علمانية».

والعرب في نظر الكواكبي نوعان. عرب الجزيرة والعرب عامة. وعرب الجزيرة هم الذين يعول عليهم الكواكبي قبل كل شيء، في قيادة الشعوب الاسلامية لاسباب جغرافية واخلاقية قبل كل شيء.

وخلص د. برقاوي ليؤكد، على أن وجهة نظر الكواكبي، على أن العرب يشكلون بالنسبة إليه أمة واحدة، ولم يصدر في آرائه عن هدف مباشر او غير مباشر، في إقامة دولة عربية واحدة. بل ان قيمة العرب وأهميتهم، وضرورة أن يكونوا مركز الدولة الاسلامية وارستقراطيتها، قائمة في

كونهم مسلمين أصلاء قبل كل شيء ولغتهم لغة القرآن، أو بكلمة أخرى قيمة اخلاقية ولاسيما الجزء الذي لم يفسد منهم وظلوا على بداوتهم اي عرب الجزيرة.

التقرير الرابع

ندوة الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين حول:

فكر الدكتور لويس عوض

• الكاتب الفلسطيني

مازال الاهتمام بعصر النهضة يستأثر أوساط المثقفين العرب، ولعل هذا الاهتمام مرده إلى بزوغ ملامح مشروع نهضوي جديد في الأفق، كما يراه البعض، يتخذ من عصر النهضة ومفكريه التنويرين ركيزة لاستكمال ماابتداءه السلف لذلك كان ضرورياً العودة الى الماضي، بعين الحاضر، لقراءته نقدياً، بغية تحديد ملامحه، وسماته، من هذا المنطلق تقام الندوات والحوارات لمناقشة عصر النهضة ومفكريه التنويرين، فقد أقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين فرع سورية ولجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية أمسية ثقافية نوقش فيها فكر الدكتور لويس عوض وذلك مساء الثلاثاء ٩/١٠/١٩٩٠.

وكان النقاش ضمن محاور ثلاث:

الأول: لويس عوض، حياته وأعماله

الثاني: لويس عوض، مفكر نهضوي

الثالث: لويس عوض، ناقد ادبي

في المحور الاول تحدث الاستاذ جابر سليمان عن الخلافات التي اثيرت حول المنهج الفكري للدكتور لويس عوض، فمنهم من اسماه بالمفكر المشاغب (غالب شكري)، ومنهم من اسماه بالرومانسي الثائر (فيصل دراج)، ومنهم من صنفه في عداد المفكرين ذوي النزعة الانسانية العامة، ومنهم من يصنفه بأنه من المؤمنين بمصرية مصر حتى أنه كان يشعر بالخطر في انغماس مصر بعروبتها. وأضاف قائلاً: ان البعض يعتبره من أعظم المفكرين العرب، حتى أن فريدة النقاش تعتبره آخر ورقة في شجرة التنوير العربية.

تعرف لويس عوض على كتابات العقاد وأعجب بها، وتأخر في اكتشاف طه حسين، لان الأخير كان عدواً للوفد بينما كان لويس عوض مناصراً ومتحمساً له، ثم تعرف في فترة لاحقة على كتابات سلامة موسى التي وجد فيها كما يقول لويس عوض «الوطنية التي تشفي غليلنا والنظرة الاجتماعية التي نبهتنا الى ضرورة وأهمية التغيير الاجتماعي».

أما عن أعماله فيقول الأستاذ جابر سليمان. انه خلال أربعين عاماً أصدر لويس عوض خمسون كتاباً توزعت مابين الأعمال الابداعية والمقالات الصحفية والترجمات، وينبغي الاشارة، إلى أهمية أسفار لويس عوض الى البلدان الأوروبية على انتاجه الفكري، لقد كان مفكر ذو نزعة انسانية عامة، ومولعاً بالمشروع الحضاري الغربي، ضمن هذا السياق يمكن ادراج الكتب التي كتبها في البلدان الاوروبية ومنها:

- دراسات في النقد الادبي - المسرح العالمي - البحث عن شكسبير - دراسات عربية وغربية - الجنون والفنون في أوربا - دراسات أوربية - الحرية ونقد الحرية - رحلة الشرق والغرب - اقنعة أوروبية - ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية - دراسات في الحضارة.

أما الكتب الابداعية فيمكن ذكر اهمها: مذكرات طالب بعثة الراهب - العنقاء - المحاولات الجديدة اوراق العمر - وهو آخر كتاب له، وهو عبارة عن سيرة ذاتية.

وحدد الاستاذ جابر سليمان محور آخر من كتب لويس عوض تلك التي تناولت تاريخ الفكر المصري وبعض الاشكاليات الادبية والفكرية التي أثيرت في مصر تلك الفترة ومن هذه الكتب يمكن ان نذكر تاريخ الفكر المصري الحديث - على هامش الغفران - مقدمة في فقه اللغة - اقنعة الناصرية السبعة - الثورة والأدب - ثقافتنا في مفترق الطرق.

بالاضافة الى اكثر من عشرة كتب مترجمة منها لشكسبير وتوماس وآخرين.

في المحور الثاني: تحدث الاستاذ ميخائيل عيد عن لويس عوض كمفكر ومنور ينتمي الى عصر النهضة. وتابع يقول ان المفكر عوض «جاء زمنياً بعد عهد الرواد الاوائل وتابع حوار هذا الجيل الثاني من الرواد في نهضتنا وبدأ يغني، ولكنه كان مستنداً الى المعطيات التي طرحوها».

كان لويس عوض كما يقول الاستاذ ميخائيل عيد «عقلانياً، جريئاً، يقول مايؤمن به سواء خالف رأي أصدقاءه وغير أصدقائه».

ثم تحدث الاستاذ ميخائيل عن الاشكال في الطرح الذي عانى منه لويس عوض، كغيره من منوري عصره، أو الذين سبقوه، فمثلاً نراه في كتابه «على هامش الغفران» يكتب لطلاب، انه لم يستطع ان يطرح فكره الا بتوجهه الى الطلاب. لقد كان شعور المعلم هو المسيطر على كتاباته. وكان يحث على «ضرورة استخدام المناهج التي انتجها عصر النهضة الاوربية».

أما المحور الثالث والأخير فقد تحدث فيه الأستاذ اكرم اليوسف عن لويس عوض كناقد ادبي طرح من خلال مداخلته مفهوم النقد كما يراه لويس عوض حيث قال: «يجب على النقد حسب مايراه لويس عوض السعي الى جعل مفاهيمه ومقدماته واضحة، ووجوب ممارسة الافتراض والتحقق والمقارنة كما أن مهمة الناقد هو بعث تراثنا وتجديده وذلك باعادة دراسته على ضوء العلم والعقل نقربه ونفصل هشيمة عن بذوره الحية».

وتابع الاستاذ اكرم اليوسف قائلاً «الادب عند عوض متصل بالوجود الانساني، انه «خطاب موجه نحو الحقيقة والأخلاق ولن يكون الأدب شيئاً اذا لم يُتح لنا ان نفهم الحياة بصورة أفضل ان المفكر لويس عوض اكد «على

رفضه لمبدأ الفصل مابين الشكل والمضمون، بين الذات والموضوع، فالفن والادب والفكر يبلغ ذروته بالوحدة التامة بين الاثنين النقائض، وهو يعلن ان الفن للفن والادب للادب والخير للخير والعلم للعلم خرافات ابتكرها الانساني المثالي ليحمي نفسه من عدوان الانسان المادي، وبالمثل الفن للمجتمع، والفن الهادف والفن ذو الرسالة خرافات ابتكرها الانسان المادي ليحمي نفسه من عدوان الانسان المثالي والاثنتان نابعتان من احساس بالصدع بين المادة والمثال بين الذات والموضوع، اذن للنقد دوما مظهران: «واحد متجه نحو بنية الادب وآخر نحو الظواهر الثقافية الأخرى التي تؤلف المحيط الاجتماعي للادب، بمعنى ان لويس عوض يسعى الى اضافة صفتي: التاريخي والسوسيولوجي على المفهوم «الواقعي» المعتمد، ولكنه لايبتعد كثيراً في هذا المجال، اذ أنه مايلبث ان يؤكد ان الادب يبقى حتى في هذه الحالة جمالياً واخلاقياً.

لقد طرح المفكر عوض فكره النقدي بضرورة الاعتراف بكل المذاهب الجادة فكراً وأدباً وفناً مهما كانت هذه المذاهب متعارضة أو متناقضة، وعدم الاعتراف يعني «الانكار الاعظم» وهذا الانكار لايؤدي إلا الى الأزمة المستحكمة والأزمة المستحكمة التي لاحل لها تحوي بذورها الانتحارية والانتحار هو موت الانسانية.

وخلص في نهاية مداخلته الى المآخذ التي أخذت على منهج المفكر لويس عوض النقدي، حيث انه تجاهل التيارات الحديثة في النقد الادبي كالالسنية وعلم الدلالة وغيرها. لقد ظل المفكر عوض في جميع كتاباته النقدية يحاكم الاعمال الادبية والمسرحية من منظور اجتماعي اقتصادي رومانسي. مما انعكس ذلك على كتاباته النقدية التي اعتمدت اسلوب التفسير والسرد والشرح دون الدخول في مستويات بنيوية اكثر عمقاً.

التقرير الخامس

أمسية ثقافية حول

حياة وفكر الدكتور فؤاد مرسي

● ع . أ

اقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ولجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية امسية ثقافية بعنوان «حياة وفكر الدكتور فؤاد مرسي» شارك فيها الاستاذين عبد القادر ياسين، وسلامة كيلة، وذلك بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٠.

قدّم المحور الأول – حياة الدكتور الاستاذ عبد القادر ياسين عرض من خلاله

المسيرة النضالية للدكتور مرسي، وأهم مؤلفاته غير المتداولة وقال ان مولده كان بتاريخ ٥/١/١٩٢٥، في حي سيدي جابر بالاسكندرية لاسرة متوسطة، عائلها أسطه في سكة الحديد، وتوفي بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٠، نال الشهادة الابتدائية، عام ١٩٢٦، وكان الثالث على القطر، ومن ثم التوجيهية، عام ١٩٤١، وكان الرابع على القطر ونال شهادة في الحقوق عام ١٩٤٥ وحصل على منحة دراسية في فرنسا وحصل فيما بعد على الدكتوراه، اواخر العام ١٩٤٨، من جامعة السوربون عن أطروحة بعنوان «العلاقات المالية بين بريطانيا ومصر بين ١٩٣٩ – ١٩٤٨» وفيما بعد، أصبح مدرساً للاقتصاد في الكلية التي تخرج منها ثم تابع عبد القادر مسيرة حياة د. مرسي، حينما دخل ميدان السياسة فقال على لسان د. مرسي «تربيت في مدرسة السياسة المصرية الفسيحة، التي امتلأت طوال الثلاثينات وعلى رأسها حزب «الوفد» كذلك عاصرت نشأة حزب «مصر الفتاة» بصفة خاصة، وكتاباتها الاسلامية والعربية التي دعت لاشعال حماس الشباب المصري، وفي الوقت نفسه عاصرت انقسام السعديين عن الوفد» وفي العام ١٩٤٣، شكل د. مرسي – كما يقول عبد القادر – في الاسكندرية جماعة «الجيل الجديد» التي رفعت شعارات لها الطابع الاشتراكي العامل له الالة، الارض للجميع» الا انهم كانوا معادين للشيوعية، من حيث الجوهر. وعشية اعلان الحزب الشيوعي المصري اصدر د. مرسي كراسه السري الاول، في كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٤٩، تحت عنوان «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر». وضم دراسة عميقة للواقع المصري، وفق المنهج الماركسي – اللينيني. وفي العام ١٩٥٠ اصدر ثاني كتاب سري له، بعنوان «ثورتنا المقبلة» ويعتبر أول كتاب يصدر من منظمة شيوعية، استطاع من خلاله ان يقيم المرحلة القادمة بأنها ثورة وطنية ديمقراطية، معادية للاستعمار الاجنبي، والاقطاعية المحلية، وفي العام ١٩٥١ اصدر كتاباً جديداً، حمل عنوان «في التنظيم».

وفي العام اللاحق ١٩٥٢، أصدر كتاب «تاريخ مصر» وهو كما يقول عبد القادر كتاب بالغ الاهمية ويشكل الاساس لكتاب شهدي عطية «تطور الحركة الوطنية المصرية»، واختتم عبد القادر ياسين حديثه بحوار بسيط أجراه مع الدكتور فؤاد مرسي منذ ماينوف على سبعة سنوات، اذ قال د. مرسي فيه «في الاتجاه العام عشت حياتي كما أردتها، وانا سعيد بها، غير نادم، ولوكان لي أن أعود لأبداها من جديد لعشتها كما كانت».

ثم قدم الاستاذ سلامة كيله المحور الثاني حول فكر د. مرسي تحت عنوان (اشكالية التخصص والشمولية بصدد أزمة المثقف التقني – ملاحظات حول رثاء د. مرسي» حيث حدد كيلة في بداية محاضرته المفاهيم النظرية التي استخدمها، فقال ان المقصود بالتخصيص «القدرة الكبيرة على استخدام المفاهيم في اطار حقل معين (اقتصاد، علم اجتماع، فلسفة) اي الاستخدام الصحيح للمفاهيم الخاصة في حقل من حقول المعرفة. اما الشمولية فتفي المقدرة على التحليل الشمولي بمستوياته المتعددة

الاقتصادية، الفكرية، السياسية، العملية)

وحول مفهوم المثقف التقني عرفه بأنه هو «المثقف القادر على استخدام المفاهيم الخاصة في حقل معين، استخداماً صحيحاً، دون ان يفترض ذلك مقدرة على استخدام المفاهيم في حقول أخرى، وبالتالي هذا يفترض غياب الشمولية لديه» بعد ذلك بدأ بعملية عكس للمفاهيم التي طرحها على فكر الدكتور مرسي، اذ اعتبر ان رؤية د. مرسي شمولية لانه ربط الاقتصاد بالفلسفة بالسياسة، الا أن د. مرسي ـ كما قال كيله ـ رغم استخدامه المفاهيم الاقتصادية الماركسية في اطار التحليل الاقتصادي بمقدرة كبيرة، بيد أن ذلك لم يكن بذات المقدرة على استيعاب المنهجية العامة، ونقصد الجدل المادي. حيث شكل ماركس بالنسبة للدكتور مرسي المرجع في مجال الاقتصاد، أما ستالين فكان مرجعه في المسألة القومية، و «العلماء» السوفيات هم المرجع في مسألة التطور في المجتمعات المتخلفة، وبين ماركس وستالين و «العلماء السوفيات جسر منهار، لكنهم يجتمعون معاً في توليفه يظهر جانبها الاقتصادي قوياً واضحاً، بينما بهتت جوانبها الأخرى لتبدو مفككة، ومربوطة قسرياً بلولبها الاقتصادي. ان الماركسية ـ كما يقيمها كيله ـ بأنها قدمت في مجال البحث الاقتصادي فشلت في ان تكون قوة تغيير ثوري من خلال ارتباطها ـ من خلال الحزب الماركسي، الذي سعى د. مرسي الى تأسيسه منذ نهاية الاربعينات، بالطبقة العاملة، وبجموع الفقراء.

ثم ناقش تحليل الهوة بين الاقتصاد والسياسة، عبر تطبيقها على رؤية د. مرسي الذي درس تطور المجتمعات المتخلفة ـ ومصر نموذج وخاصة ابان ثورة يوليو وتقييمه لها فقال ان د. مرسي اعتبر ان هدف ثورة يوليو هو اقامة جمهورية ديمقراطية شعبية ـ بقيادة الطبقة العاملة متحالفة مع البرجوازية الصغيرة، الا انه «اصطدم بالتحول الذي حدث مع ثورة يوليو، فلم يرى فيها سوى دكتاتورية عسكرية وفاشية، مدعماً تصوره بتجارب امريكا اللاتينية، لكن د. مرسي وجد ان عبد الناصر لم يتحالف مع الامبريالية العالمية على عكس برجوازية امريكا اللاتينية، من هنا قدم د. مرسي ـ كما يقول كيله ـ تحليلاً جديداً للسلطة في مصر وقيمها بأنها «برجوازية من نوع جديد» تسعى لتثبت استقلالها الوطني من خلال الاستفادة من الاشتراكية، الا أنه سرعان ماغير د. مرسي رأيه بعد أقل من عشر سنوات على طرحه، لهذا نراه يؤكد سنة ١٩٦٧ على امكانية تحول القادة الوطنيين وهم في قمة الحكم الى المواقع الفكرية الاشتراكية وامكانية تبني طبقات اجتماعية اوسع من الطبقة العاملة للاشتراكية وامكانية بدء التحول الى الاشتراكية، بغير قيادة الطبقة العاملة وامكانية تطوير التحالف بين قوى الشعب العامل، وهو التحالف القيادي الى حزب طليعي واحد

وخلص كيله من وراء ذلك للكشف عن ازمة المثقف الفكري حينما قال ان اكتشاف ازمة التطور الراسمالي في الامم المتخلفة، وتناقضها مع السيطرة العالمية للامبريالية، ادى الى شطط فكري».

وتابع كيله حديثه قائلاً ان التدقيق في تصورات د. فؤاد مرسي في السنوات الاخيرة يظهر هذا الافتراق بين الاقتصادي والفكري، ويظهر المثقف التقني عارياً، حيث يغمر تقنيته شطط فكري واضح، وحول تقييم د. فؤاد مرسي لنمط الانتاج السائد في الوطن العربي قال: «نحن الآن ازاء عالم عربي تقتحمه الرأسمالية، ومن بين انماط الانتاج المتعددة التي يحفل بها فان نمط الانتاج الراسمالي هو النمط الغالب.

هذا التحليل استتبعه ـ كما تحدث كيله ـ استنتاج سياسي مفاده التبني لمفهوم طريق التطور اللاراسمالي الذي قاد د. فؤاد مرسي في نهاية المطاف كما يقول كيله ـ الى ان «الاستنتاج المستخلص هو ان المطلوب هو اتباع طريق جديد للسير الى الاشتراكية بغير القيادة المباشرة للطبقة العاملة وأحزابها وايديولوجيتها، مما يفرض ان «تتعانق تيارات اشتراكية عديدة من علمية وغير علمية».

التقرير السادس

أيام الثقافة الفلسطينية في حلب وادلب

أقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/فرع سورية بالتعاون مع الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين/فرع سورية، في الذكرى الثالثة لانتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، أيام الثقافة الفلسطينية في كل من مدينة حلب وادلب. وذلك في الفترة ما بين ١ ـ ١٩٩٠/١٢/٥.

وقد تضمن برنامج مدينة حلب في اليوم الاول السبت، افتتاح معرض الفن التشكيلي الفلسطيني في صالة العرض بالمتحف الوطني، وفي اليوم الثاني، الأحد، القى الباحث الاستاذ ناجي علوش محاضرة بعنوان «الانتفاضة وآفاقها». وفي الساعة الثامنة من نفس اليوم قدمت فرقة حنين للاغنية الفلسطينية، مجموعة من الاغاني الوطنية. وفي اليوم الثالث، الاثنين قدم الشعراء عصام ترشحاني، محمود علي السعيد، نظيم ابو حسان، يوسف طافش، امسية شعرية، وتلتها «مسرحية القيامة» من تأليف: ممدوح عدوان، تمثيل واخراج: زيناتي قدسية.

أما في اليوم الرابع، الثلاثاء، فقد قدمت امسية شعرية لكل من الشعراء خالد أبو خالد، صالح هواري، عبد الكريم عبد الكريم، محمد لافي، محمود حامد، تلاها أيضاً عرض ثان لمسرحية القيامة.

أما في اليوم الخامس، الاربعاء، فقد قدم الباحث الدكتور احمد برقاوي محاضرة بعنوان: الانتفاضة والمتغيرات الدولية، بالاضافة الى عرض مسرحية القيامة في الثامنة مساءً. وعن فعاليات أيام الثقافة في ادلب فقد تضمن اليوم

الاول السبت، تقديم فرقة حنين للاغنية الفلسطينية عروضها، وفي اليوم الثاني، الاحد، عرض مسرحية القيامة. وفي اليوم الاخير الاثنين اقيمت أمسية شعرية للشعراء: خالد أبو خالد، صالح هواري، عبد الكريم عبد الكريم، محمد لافي، محمود حامد، محمود علي السعيد.

التقرير السابع

انتفاضة الوطن المحتل في ندوة فكرية

دراسات حول الانجازات والاشكاليات والانعكاسات والتاثيرات بمتغيرات الوضعين العربي والدولي

● وفاء آغا
● عبده الأسدي

بمناسبة دخول الانتفاضة/ الثورة في فلسطين المحتلة عامها الرابع، أقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/ لجنة العمل النقابية، في الفترة ما بين (١٧ ـ ١٩/١٢/١٩٩٠) ندوة فكرية، بمقر المركز الثقافي العربي بدمشق، تحت عنوان: الانتفاضة: انجازاتها .. اشكالاتها .. انعكاساتها .. وتأثراتها بمتغيرات الوضعين العربي والدول، وشارك في الندوة مفكرون وباحثون عرب من فلسطين وسوريا ولبنان.

وقد قدَّم الندوة الاستاذ حمزة برقاوي، عضو لجنة العمل النقابية، نائب رئيس فرع الاتحاد، أكد فيها ان انتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، تصنع تاريخها الخاص، كمرحلة من مراحل نضال شعبنا الطويل. وقال: «ان أهم ما يميز هذه الانتفاضة، انها جاءت في وقت كانت فيه القضية الفلسطينية تعاني من الركود. لقد نقلت الانتفاضة قضيتنا من دائرة الركود، الى دائرة الحركة الى دائرة الضوء .. وعندما انطلقت الانتفاضة، فانها وضعت حداً لكل المراهنات التي سادت آنذاك، والتي رأت ان الكفاح الفلسطيني قد انتهى، وان الحلول السياسية على الأبواب. وأكد على أنه من حق الانتفاضة علينا، ان ندرس هذا الحدث من مختلف جوانبه، ولا يجدر بنا أن نشيد ونؤكد على عظمة الحدث، بقدر ما يتوجب علينا ان نتجه بافكارنا نحو القضايا العملية، التي من شأنها دعم الانتفاضة وتطوير مسيرتها. هذه القضايا، تبدأ بتحديد المعضلات التي تواجه الانتفاضة، واساليب التغلب عليها، وتنتهي بتطوير أشكال الدعم، مروراً بتعزيز التحالفات داخلياً وخارجياً.

لهذا جاءت هذه الندوة، التي نريدها ان تكون ندوة بحث وتقويم.

ابتدأت الجلسة الصباحية الاولى تحت عنوان: أشكالات الانتفاضة ومعضلاتها الداخلية للاستاذ عمر حلمي الغول، الذي جاء فيها: أن مسيرة الانتفاضة تعتبر إنجازاً، رغم ما كان بمقدورها في الفترة السابقة، أن تحقق أعظم وأشمل من تلك التي حققتها. وأكد أن هناك عوامل موضوعية محيطة بالانتفاضة، تفعل فعلها في التأثير السلبي على انجازاتها. ورأى الاستاذ عمر حلمي، أن تفاقم مجموع الأخطاء تكمن في غياب قيادة وطنية سياسية تنظيمية، كفؤة، تعكس الإجماع الوطني في إطار جبهة وطنية موحدة.

وقسم المعضلات والمشكلات الى:

١ ـ سياسياً منها،

أ ـ عدم التحديد العلمي لماهية الانتفاضة، كظاهرة اجتماعية وطنية كفاحية، هل هي اداة (وسيلة) وطنية شعبية، لتحقيق جزء من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، أم أنها طفرة، قفزة في هواء النضال الوطني الفلسطيني، لا علاقة لها بمعاناة وطموحات الجماهير الفلسطينية.

ب ـ اعتقاد البعض، في ضوء الانجازات التي حققتها الانتفاضة في المرحلة الأولى، ان الدولة على الأبواب.

جـ ـ الركض وراء سراب الحلول الامريكية والاسرائيلية والمصرية، من قبل المتنفذين في الساحة الفلسطينية .. الخ.

٢ ـ تنظيمياً منها:

أ ـ عدم بلوغ القيادة الوطنية الموحدة، لمستوى الجبهة الوطنية المتحدة.

ب ـ عدم ثبات مندوبي الفصائل في القيادة الموحدة.

جـ ـ غياب الدعم المالي عنها.

د ـ فقدان الصلة مع اللجان الشعبية والمتخصصة، والأحياء والمدن والمخيمات والقرى.

هـ ـ التدخل في نداءاتها، وسهولة انتحال اسمها من قبل العدو .. الخ.

٣ ـ اقتصادياً أهمها:

أ ـ عدم قدرة الاقتصاد الوطني، على الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي، لعدم وجود اقتصاد وطني قوي في الضفة والقطاع والسياسة الاقتصادية الخاطئة، التي اتبعتها القيادة الفلسطينية المتحكمة بقرار المال الفلسطيني.

ب ـ مشكلة البطالة التي يعاني منها العمال، ونتيجة الهجرة، تنوي اسرائيل طرد حوالي (٦٠ ـ ٧٥) الف عامل فلسطيني.

جـ ـ عودة الروح الاستهلاكية عند قطاع من البرجوازية الفلسطينية.

كفاحياً منها:

أ ـ رفع بعض القيادات شعار «استراحة الحرب» في المرحلة الاولى، فضلاً عن الضغط المستمر، لشطب أي فقرة تتعلق بالتصعيد العنفي.

ب ـ عدم التنسيق بين لجان ومجموعات ضاربة مختلفة، وكل واحد منها مستقل عن الآخر.

جـ ـ الاحتراب الداخلي بين مجموعات ولجان الفصائل، وبين حركة «فتح» وحركة

حماس ، الأمر الذي ويشكل طعنة كبيرة للجبهة الداخلية .

٥ ـ اجتماعياً وجماهيرياً :

أ ـ تراجع منسوب المشاركة الشعبية في فعاليات الانتفاضة .

ب ـ تنامي النزعة العشائرية في بعض المناطق .

جـ ـ اختلاط الوطنية بالعشائرية .

د ـ لعبت القوى الدينية دوراً سلبياً تجاه مشاركة المرأة الفلسطينية في فعاليات الانتفاضة .

٦ ـ تعليمياً ، أهمها :

أ ـ عدم التمكن من تعميم ظاهرة التعليم الشعبي .

ب ـ عدم وضع منهاج تعليمي فلسطيني موحد ، للمراحل المختلفة من قبل مجلس التعليم الاعلى ، التابع لـ م . ت . ف بعد فك الارتباط القانوني والاداري مع الاردن .

٧ ـ اعلامياً :

رأى المحاضر ان هناك هبوطاً في مستوى التغطية الاعلامية العالمية للانتفاضة . وكانت نتيجة ضغوط العدو الصهيوني ، على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، بروز احداث عالمية هامة ، ادت الى انخفاض منسوب فعاليات الانتفاضة . وأكد على أن انتشار ظاهرة المكاتب الصحفية الفلسطينية ، واتباعها أساليب العمل التجاري أضرَّ بالانتفاضة ، مختتماً قوله ، بأن الأشارة للاخطاء ، لا يعني الانتقاص من الانجازات ، ولا من مكانة الانتفاضة ، كمرحلة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني ، نقلته من مرحلة الدفاع الاستراتيجي ، الى ولوج مرحلة التعادل الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

ولقد عقب على بحث الاستاذ عمر حلمي الغول كل من الاستاذ عبد القادر ياسين ، والاستاذ جابر سليمان ، اللذان اكدا ، بأن مأزق الانتفاضة منذ اللحظة الأولى ، كان يكمن في الخارج ، سواء الفلسطيني أو العربي ، فانطلقت الانتفاضة في ظل ظروف تراجع الوضع الفلسطيني ، وعربياً في اعقاب قمة عمان . ولقد أثار البحث مناقشات مطولة .

آثار الانتفاضة على العدو الصهيوني ، وخيارات السياسة الاسرائيلية

في الجلسة الثانية المسائية تحت هذا العنوان قدم الاستاذ حمد سعيد موعد ، بحثه فبدأ القول : « بأن المفكرين الاستراتيجيين في اسرائيل ، يجمعون على أن الانتفاضة ، فرضت على اسرائيل حرباً من نوع خاص ، أدى بالنتيجة ، الى احداث هزة لعدد من المفاهيم التي اعتبرت من ركائز نظرية الأمن الاسرائيلية ، ومن بين هذه المفاهيم ، ما يتعلق بعامل المفاجأة على الصعيدين التكتيكي ، والاستراتيجي ، والاحتفاظ بالاراضي المحتلة كعمق استراتيجي ، اذ تحولت هذه الأراضي الى عبء أمني ، يثقل كاهل الجيش الاسرائيلي وضربت مقولة الحدود الآمنة ، وهذا يذكر بما قاله بن غوريون ذات يوم ، ليس المهم الاراضي ، بل من يسكن تلك الاراضي ، وتجد اسرائيل

نفسها ولأول مرة ، تخوض حرباً على أرضها ولا تستطيع ، كما فعلت في الماضي ، نقل المعركة الى أرض الخصم ، وفي هذه الاثناء يتحول المستوطنون تدريجياً ، الى عبء أمني .

بيد أن الانتفاضة/ الحرب قد عمقت من المتاهة السياسية في اسرائيل ، وزادت من محدودية خيارات السياسة الاسرائيلية المحدودة أصلاً ، ذلك لأن السياسة الاسرائيلية ، تتميز بقوة الثوابت ومحدودية المتغيرات . وهكذا وجدت حكومة يتسحاق شمير نفسها ، تغرق اكثر فاكثر في الجمود السياسي ، الذي كانت تحاول أن تخرج نفسها منه ، لدرجة أن الحكومة الاسرائيلية ، وقفت عاجزة لا تستطيع التعاطي مع مبادرة شمير/ رابين ، التي وجدت أساساً لضرب الانتفاضة ، وقد ساهمت الادارة الاسرائيلية في صياغتها ، ولم تفلح مساعي كل من مصر والولايات المتحدة ، في انقاذ مبادرة شمير ، التي حازت على (١٧) صوتاً من أصوات ممثلي الليكود في الكنيست ، وعارضها (٢٣) عضواً . وجاء اجتماع مركز الليكود ليسقطها نهائياً .

وتأسيساً على ما تقدم ، ولدى النظر الى الخيارات الاسرائيلية ، فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وتأثيرات تلك الخيارات على استمرارية الانتفاضة ، نجد أن استمرار الوضع الراهن ، لا يعني استمرار الانتفاضة فحسب ، بل وانتقالها الى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ـ ولا يختلف خيار الضم عن الوضع الراهن ، ما لم يترافق بعمليات ترحيل وطرد ومجازر جماعية ، لسكان الضفة والقطاع ، الأمر الذي يجعل إنتقال الانتفاضة الى مناطق ١٩٤٨ ، ضرورة حتمية . لأن العرب هناك سيشعرون بوحدة المصير من سكان الضفة والقطاع ، ومع أن المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية أخفقت في تنفيذ الحكم الذاتي ، لكن قيام اسرائيل بفرضه من طرف واحد ، يجعل الأمور لا تختلف كثيراً ، عن استمرار الوضع الراهن أو الضم ـ لأن الاحتلال سيبقى موجوداً ـ والانتفاضة كمقاومة للاحتلال تبقى مستمرة . ولو أن الفيدرالية الأردنية والفلسطينية ، تلقى هوى في نفوس كثيرين داخل اسرائيل وخارجها ، وبين العرب ، وحتى في صفوف م . ت . ف ، فسيبقى الموقف النهائي منها ، مرهوناً بآلية تنفيذها ، والظروف التي ترافق ذلك التنفيذ . وان كنا نرى ، أن الانسحاب الاسرائيلي من طرف واحد ، هو خيار يحمل في ثناياه رغبة اسرائيل في التخلص من القطاع ، ومن مشاكله ، الا انه قد يخلق ظروفاً معقدة ، على النضال الوطني الفلسطيني أن يواجهها ، والخيار الأخير ، هو الدولة الوطنية المستقلة في الضفة والقطاع ، وهذا مطلب وطني ، فهو بكل الأحوال لن يأتي على شكل هبة من اسرائيل .

« القضية الفلسطينية والعالم الجديد » :

في الجلسة الثالثة المسائية ، قدم الدكتور أحمد برقاوي تحت هذا العنوان بحثه مستعرضاً بعض النظريات المتعلقة بتحديد عصرنا الراهن ، فأشار الى أنه في مرحلة خلت ،

كان الميل السائد لدى المفكرين الماركسيين ، وبخاصة في الدول الاشتراكية ، هو لاعتبار العالم يسير نحو الانتقال الى الاشتراكية . وإن السمة الأساسية لعصرنا ، هي الصراع بين الامبريالية العالمية والاشتراكية .

ثم خف عالم الاجتماع الفرنسي « ريمون آرون » ، لصياغة ما يسمى نظرية المجتمع الصناعي . وأن الاختلاف بين الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية صائر الى الزوال ، لصالح مجتمع واحد هو المجتمع الصناعي ، كثمرة للتطور العلمي ـ التقني ثم طور بريجينسكي هذه النظرية ، مؤكداً أن هناك عوالم ثلاثة : هي المجتمع التكنوتروني ، والمجتمع الصناعي ، والمجتمع ما قبل الصناعي .

ثم جاء غورباتشوف ، ليطرح مسألة السلم العالمي ، وزوال الحرب الباردة وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وتغليب الانساني على الطبقي .

وأخيراً طل علينا فوكوياما ، بفكرة نهاية التاريخ ، حيث الدول الرأسمالية وأمريكا بالأساس قد تجاوزت مرحلة التاريخ ، التي هي مرحلة تناقضات الى عالم الديمقراطية . ومسار الدول الاشتراكية ، الآن هو مسار الانتقال الى مرحلة نهاية التاريخ . ولا يبقى في التاريخ الا الدول المتخلفة .

ورأى الدكتور برقاوي أن أحد المقالب الكبرى بالنسبة الى مفكر « العالم الثالث » هو أنه يفكر بمصيره . أما الغرب ، فإنه يفكر بعالمه ، مهملاً الجزء الأكبر العالم الذي يسمى « بالعالم الثالث » .

ثم رأى الدكتور أحمد برقاوي ، أن صورة العالم اليوم ، هي شكل آخر من أشكال التحكم الغربي بالشعوب ، وإن الولايات المتحدة الامريكية تتصدر قيادة هذا التحكم ، واذا ما تحدثنا عن موقع الوطن العربي ، من نزعة التحكم الامبريالية ـ الامريكية ، فإننا واجدون أن الولايات المتحدة ، تجهد للحفاظ على ثلاثة أمور مهمة : النفط ، اسرائيل ، الموقع الاستراتيجي ، ورأى الباحث أن اتفاقيات كامب ديفيد ، هي اكثر من مجرد معاهدة بين مصر والعدو الصهيوني ، بل هي شكل الحضور الامريكي في المنطقة . والشكل الجديد للاستثمار ، بكل معانيه انه الاستثمار عبر السلطة المحلية .

إن ظاهرة الاستثمار الجديد في الوطن العربي ، بنية معقدة ذات عناصر داخلية ، امريكا ، اسرائيل ، أنظمة الحكم المحلية ، والشعب العربي الفلسطيني ، يواجه هذه البنية ويسعى لامتلاك العنصر العربي والعنصر العالمي . ويرى أن العلاقة بين الشعب العربي الفلسطيني والعرب ، هي علاقة اندراج أما علاقة العالم بنا فهي علاقة تأييد .

وبما أن التناقضات في الوطن العربي لم تصل الى درجة وجود نمطين متصارعين مما يوحي بأن هناك تشابه في الجسم العربي . وعليه فعلى الشعب العربي الفلسطيني أن يدقق اكثر في الدافع العربي كي ينجز الحد الأدنى المطلوب من الاندراج العربي في قضيته . أما فيما يتعلق بالبعد العالمي ، فإن المؤلف يرى :

« ان انشغال السوفييت بمشكلاتهم الداخلية ، والبحث عن حلول ذات علاقة بالعالم الأوروبي ، قد أبعد الشرق العربي ، عن اهتمام الدولة السوفييتية ، وهو ليس في وضع ، لأن يلعب دوراً حاسماً في هذا المجال .

أما أوروبا فهي بعد البريسترويكا ليست كما كانت قبلاً ، وعلى الرغم من القسمة القائمة بين الولايات المتحدة ومصالحها ، وأوروبا ومصالحها ، فإن من الصعب القول أن مجرد وجود خلافات بين أوروبا وأمريكا ، سيقود ميكانيكياً ، الى تأثير فهم أوروبي على القضية الفلسطينية .

وخلص الدكتور برقاوي الى القول : « أمام هذا الواقع الشديد التعقيد ، فإن ايلاء العنصر الذاتي ، أمر في غاية الأهمية وهو وحده القادر على جلب التأييد العالمي والاندماج العربي . وهو ما اكده بيان الانتفاضة الأخير .

بعدها قدم الاستاذ أحمد أبو شاويش ، تعقيباً حول بحث الدكتور أحمد برقاوي قال فيه أن العالم يقف في اللحظة التاريخية الراهنة ، على اعتاب التحول من نظام دولي قديم ، الى نظام دولي جديد . واذا كان النظام القديم ، قد تميز منذ ولادته بعد الحرب العالمية الثانية ، بالصراع الذي لم يخلُ من الحدة احياناً كثيرة ، بين نظام الاحتكارات العالمية ، وفي مقدمة الولايات المتحدة الامريكية ، وبين قوى التحرر العالمي ، ممثلة في تحالف المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية ، الا أن النظام الدولي الجديد ، ما زالت ملامحه في مراحل تبلورها الأولى .

بدأ ارساء أسس النظام الدولي الجديد ، مع بداية تطبيق سياسة اعادة البناء والتفكير الجديد في الاتحاد السوفييتي ، الذي يراهن على أن يكون للمصالح والقيم الانسانية العليا ـ في النظام الدولي الجديد ـ الأولوية على ما عداها ، من خلال نبذ سياسة توازن القوى ، لتحل محلها سياسة توازن المصالح . وفي المقابل ينظر أصحاب الاحتكارات العالمية ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، الى السياسة الجديدة ، على أنها قناع لاخفاء التنافس مع الاتحاد السوفييتي ، كما يرون فيها فرصة لتعزيز نفوذهم في العالم بوجه عام ، وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص ، تبذل الولايات المتحدة ، ما في وسعها ، في سبيل السيطرة على كل ما من شأنه ضمان تفوقها في النظام الدولي الجديد ، هادفة من وراء ذلك ، ليكون نظاماً أحادي القطب ، حيث تجلس هي على قمته ، وتوفر لها سيطرتها على منابع النفط .

ورأى أن العرب تواجه تلك المتغيرات الدولية الحادة ، بغياب شبه تام لحركة التحرر الوطني العربية ، وبتبعية شبه تامة ـ أيضاً ـ للنظام الامبريالي العالمي ، من قبل النظام الرسمي العربي ، ناهيك عما يميز هذا الأخير ، من انقسامات حادة في ظل اقليمية ضيقة ، وغياب للديمقراطية ، ولذلك تبقى انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل ، هي المشعل الوضاء في ظلام الليل العربي الدامس .

ان اندلاع الانتفاضة ليؤكد ، أن الشعب ما زال وفياً لتقاليده النضالية العريقة ، فهو يخوض النضال بنفس طويل ، لا توهن النكسات من

عزيمته .

بعدها :

قدم الاستاذ عامر الشريف ، مداخلة حول تأثيرات الانتفاضة ، على العدو الصهيوني ، تضمنت مقدمة حول أهمية التأثير على العدو الصهيوني ، وإيقاع اكبر الخسائر به ، باعتبار ذلك الهدف المباشر للانتفاضة من أجل تعظيم الضغط على العدو ، ودفعه للتراجع والأندحار ، عن المناطق المحتلة في الضفة والقطاع .

وقد قسمت المداخلة هذه التأثيرات الى تأثيرات مباشرة وملموسة ، وتأثيرات غير مباشرة في المجالين السياسي والأجتماعي .

وفي التأثيرات المباشرة ، تحدثت المداخلة عن خسائر العدو من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين والعسكريين وقالت ان (٣٤) عسكرياً ومدنياً قتلوا ، وأن (٦٠٠٠) آخرين جرحوا منذ بدء الانتفاضة ، وعن تزايد حالات الانفجار ، ورفض الخدمة ، والهرب منها في صفوف الجيش الاسرائيلي . كما تحدثت عن خسائره في السيارات والمركبات ، وقالت أن اضراراً لحقت بـ ٢٠ الف سيارة صهيونية ، إضافة الى ٦٦١٧ حافلة حسب شركة ايجد .

كما تحدثت المداخلة عن الخسائر الاقتصادية الناجمة ، عن زيادة نفقات قوات الاحتلال والتي قدرت بمبلغ «٥٠٠» مليون دولار في العام ، وعن التراجع الذي أصاب قطاعات السياحة ، والزراعة ، والبناء والصناعة ، وقالت أن الخسائر الناجمة عن مقاطعة البضائع الاسرائيلية ، قد بلغت «٣٠٠» مليون دولار سنوياً ، وأن الخسائر الناجمة عن الامتناع عن دفع الضرائب ، قد بلغت ١٠ ملايين دولار شهرياً ، وعن النقص في خدمات العمال العرب « ٦ » ملايين دولار شهرياً .

وفي مجال التأثيرات غير المباشرة ، تحدثت المداخلة عن عميق شعور الانفصام ، والاغتراب داخل المجتمع الصهيوني ، واهتزاز القناعات الصهيونية ، حول ما يسمى بعدالة الطريق الصهيوني ، وعن تفاقم الأزمة الاجتماعية داخل الكيان الصهيوني بوجه عام .

كما تحدث عن التأثيرات في المستوى السياسي الداخلي ، وتفاقم مأزق الموقف من المناطق المحتلة ، والناجم عن ضرورة الجمع ، بين الاحتفاظ بهذه المناطق ، لأسباب استراتيجية وأمنية ، والرعب المتزايد ، الذي أصبحت تمثله هذه المناطق ، في ضوء تصاعد فعاليات الانتفاضة ، وهو ما أدى الى تزايد الاستقطاب السياسي الداخلي ، وتصاعد نزعات التطرف . وفي المستوى السياسي الخارجي قالت المداخلة ، ان الانتفاضة وضعت السياسة الصهيونية ، في مأزق بسبب تعري السياسة الاحتلالية العنصرية ، وتعاظم الضغط الدولي ، والذي تم تنفيسه ، بتأثير التعاطي مع المبادرات الامريكية والصهيونية ، وما حدث على الصعيد الدولي ، من متغيرات غطت على الانتفاضة .

وتحدثت المداخلة في جزئها الأخير ، عن ضرورة مضاعفة التأثير على العدو الصهيوني ، وخاصة في المجال المباشر ، والذي يعتبر اكثر ايلاماً للعدو ، مشيراً الى ضرورة تحديد أهداف تكتيكية ، واستراتيجية واضحة للانتفاضة ، وتوحيد قرارها الداخلي ، وقواها من مختلف

الاتجاهات ، وضرورة العمل لرفع مستوى مشاركة عرب عام ١٩٤٨ في الانتفاضة وفعالياتها ، ورفع مستوى الدعم المتنوع لها ، سواء بالعمليات الفدائية ، أو بالدعم المالي والاقتصادي لجماهيرها ، وتحريك البعد العربي للانتفاضة ، من أجل تحقيق الدعم المعنوي المطلوب ، وبما يمكن من تعظيم تأثيرها على العدو ، ودفعها قدماً نحو تحقيق أهدافها .

دور المرأة في مواجهة الاحتلال :

قدمت في الجلسة الرابعة المسائية ، الدكتورة خيرية قاسميه تحت عنوان دور المرأة في مواجهة الاحتلال بحثها ، استعرضت فيه وبشكل مكثف نضال المرأة الفلسطينية ، ضمن المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٨ ، ووصلت بحثها حتى الفترة الراهنة ، الا أن السرد التاريخي لنضال المرأة الفلسطينية ، كان على حساب نضال المرأة في الانتفاضة ، وهو ما استدركته السيدة زينب الغنيمي ، التي قدمت مداخلة عن دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة.

أما عن دور المرأة في النضال الوطني الفلسطيني ، فرأت د . خيرية قاسميه بانه اندمجت في النضال الوطني الفلسطيني كافة النساء العربيات الفلسطينيات ، وأكدت بأن المرأة الفلسطينية اثبتت قدرتها في خوض غمار المعارك السياسية ، والاجتماعية ، في حركة النضال الوطني الفلسطيني وقد ناضلت المرأة منذ اللحظة الأولى ضد الاحتلال الصهيوني على مستويين :

١ ـ تحرير المرأة .

٢ ـ السعي الى لعب دور وطني ، في الاشتراك في معركة الصمود والمقاومة في وجه الاحتلال .

ثم أوردت بعضاً من الأعمال ، التي قامت بها المرأة خلال مسيرتها النضالية ، من تأسيس جمعيات واتحادات الى أعمال التمريض والحياكة وتقديم الطعام للجنود الفلسطينيين ، الى إيصال الذخيرة ، وتربية الاطفال ، ودفع الابناء الى ساحات القتال ، وثباتها وعزمها في الشدائد ، واعتبار استشهاد الابناء عرس الوطن ، التي تزغرد به الأم فرحاً رغم فقدان الولد والزوج والأب ، والأخ ، ووصلت المرأة الفلسطينية الى الانتفاضة التي حركت الجماهير الفلسطينية ، بكافة فئاته ، ووصلت الى أن المرأة الفلسطينية تستحق بحق لقب متراس الشعب » . ولقد دعمت محاضرتها بشواهد من شاعرات فلسطينيات ، وعربيات عبرن عن دور المرأة ونضالهن الطويل كفدوى طوقان ، التي عبرت وجسدت هذا النضال أروع تجسيد .

ولقد عقبت السيدة زينب الغنيمي ، على محاضرة د . خيرية قاسميه ، بعد أن رأت بأنها لم تتكلم عن دور المرأة ، في نضالها الأعم والأشمل بدورها في الانتفاضة الباسلة ، وأكدت السيدة الغنيمي ، بأن ما حققته المرأة من انجازات هامة ، على صعيد تطوير دورها النضالي والاجتماعي ، وبالتالي تجسيد مكانتها الاجتماعية ، داخل الأسرة ليس طفرة نوعية ، في هذه الظروف بالذات ، وإنما هو نتاج تراكم

نضالي طويل ، على مدار سنوات النضال الوطني الفلسطيني ، منذ العشرينات وحتى يومنا هذا .

وأكدت أن نهوض وتطور الحركة الوطنية في الأرض المحتلة ، وازدياد تأثير وفاعلية الحركة السياسية ، وغزو الافكار التقدمية ، التي تحملها برامج القوى السياسية للمجتمع الفلسطيني ، وارتباط هذا كله ، بضرورة استقطاب الحركة الشعبية ، تطورت أدوات العمل الجماهيري الكفاحي ، وبضمنها الأشكال المنظمة . فنشأت بالتالي موضوعياً ، أشكال تنظيمية جديدة في العمل النسائي ، وهي اتحاد لجان العمل النسائي : لجان المرأة للعمل الاجتماعي ، لجان المرأة الشعبية ، اتحاد لجان المرأة العاملة ، وكافتها نشأت من الاعوام ٨٠ - ١٩٨١ ، وتميزت ببرامجها ، التي ربطت بشكل مباشر العمل السياسي بالعمل الاجتماعي ، واهتمت بالمرأة وحقوقها .

ورأت أن ذلك ، ارثاً للمرأة الفلسطينية ، عشية الانتفاضة ، التي أبدعت المرأة الفلسطينية في اداء دورها بشكل جيد ، ومتميز ، على الصعيد السياسي ، والعمل الصدامي المباشر ، والعمل الاجتماعي والاقتصادي . ولعبت أيضاً دوراً قيادياً منظماً ، ووصلت الى موقع القرار السياسي في اللجان الشعبية ، واللجان المتخصصة والاعلامية ، واللجان القيادية ، واللجان الموحدة ، وأوردت بشيء من التفصيل ، السمات العامة للمرأة في ظل الانتفاضة وأبدت تخوفها أخيراً ، من محاولة بعض الجهات الرجعية ، أعادة المرأة خلف الطابون بعد كل ما قدمته الى الانتفاضة ، وما حققته على صعيدها النضالي السياسي والاجتماعي .

الأعلام والانتفاضة :

في الجلسة الخامسة المسائية ، قدم الاستاذ أنور رجا ، بحثه عن الاعلام والانتفاضة ، مسلطاً الضوء على الأعلام ووظيفته « كونه جمعٌ ، وتخزين ، ومعالجة نشر الانباء والصور والحقائق ، والرسائل والآراء ، والتعليقات المطلوبة من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئة ، والقومية ، والدولية ، والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة ، والوصول الى ما يمكن اتخاذه من قرارات ، وفي وظيفة الأعلام ، أنه الوسيلة الى توفير رصيد مشترك من المعرفة ، يؤدي بالمجتمع الى الفعالية ، والتآزر والوعي الاجتماعيين بحيث تدعم الأهداف المباشرة والنهائية لمجتمع ما » . ورأى أن وسائل الأعلام ، تعمل حسب طبيعة كل مجتمع وبيئته ، ونمط التفكير والسلوك اللذين يحكمانه ، فللأعلام أثر اجتماعي ، وقدرة على تشكيل المواقف ، ويمكن أن يتسبب في دوره السلبي ، في الاغتراب الثقافي والسياسي ، والاجتماعي ، حين تسيطر على وسائله الاحتكارات ، والاتجاهات الثقافية ، والايديولوجية ، التي تصاغ وفق مضامين اعلامية ، تسودها روح الاثارة على نحو مدروس ومبرمج ، هدفها في بعض مراحلها الخطيرة ، طمس الهوية الوطنية والقومية .

وكون الانتفاضة/ الثورة داخل فلسطين

كحدث تاريخي ، وشكل متميز من أشكال النضال المعاصر ، أثرَّ في الحركة السياسية والدولية ، والعربية ، وكان له من حيث كونه فعل متحرك متجدد ، حافظ على ديمومته عبر النضال الجماهيري الواعي ، والمتفجر انعكاساته على الكثير من المواقف والآراء ، وقد ظهرت كل الآراء ، والمواقف وطبيعة الانتفاضة ، سواء من حيث وقائعها أو مسارها ، وبنيتها ، ومضامينها ، وأهدافها من خلال أجهزة الأعلام العالمية وفي امتداداتها المختلفة .

ولقد رأى أن تغطية أخبار الانتفاضة ، وموضوعها ، قد تميز بثلاث محطات أولاً : بداية الانتفاضة والأشهر الأولى لاندلاعها . ثانياً : وقائع الانتفاضة عبر سنواتها الثلاث في سياق الحدث اليومي . ثالثاً : تغطية الحركة السياسية والأحداث المتصاعدة والكثيرة .

وأكد أن هذه المحطات ، قد خضعت لمؤثرات وعوامل السياسة الدولية والعربية ، والأحداث المرافقة لها في قضايا أخرى .

ورأى انه للتعرف على الحركة الاعلامية التي واكبت الانتفاضة ، من الضروري ابراز ذلك من خلال رصد الأعلام الغربي - النموذج الامريكي - فمن الطبيعي ، أن تتسابق وسائل الأعلام التي تبحث عن السبق الصحفي ، وعن خبر الاثارة الى ملاحقة هذا الحدث (غير المتوقع) ، حسب المفاهيم الغربية ، ونظرتها الى الوضع داخل فلسطين ، فكان أن أرسلت معظم وكالات الانباء وأجهزة الأعلام الكبيرة . أن الأعلام الامريكي ، والذي أفرد في الأسابيع والأشهر الاولى ، مساحات أخبارية مصورة في أجهزته ، قد عمد الى تقديم مادته كما ينقل الصورة والأخبار عن حادث سير أو وقوع الحوادث الطبيعية هنا وهناك . وأكد على أن الانتفاضة ، أتاحت لوسائل الأعلام المجال الحقيقي ، للتعرف على الوجه الخفي للكيان الصهيوني ، ولعل حادثة تكسير العظام للجنود الصهاينة ، وهم يمارسون نازيتهم ضد اثنين من فتية (الانتفاضة) قد هزت الضمير العالمي دون مقدمات في الشرح السياسي أو العقائدي .

أما عن الأعلام الصهيوني : فقال « تركز السياسة الصهيونية على أهمية دور الأعلام ، في تضخيم مشكلات المنطقة ، كما حصل قبل وقوع الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠ ، ولتحقيق سياستها الاعلامية ، نرى أن المنظمات الصهيونية تمتلك ما يقارب ١٠٣٦ مطبوعة دورية في ٦٧ بلداً وتبث اذاعة العدو برامجها الى العالم بأربعة عشر لغة مختلفة ، بعدد ساعات بث تصل الى (١٧) ساعة ، وقد أتاح شعور قادة العدو ، بالامكانية السهلة للقضاء على الانتفاضة في بداية الأمر ، للتغطية الواسعة للصحافة الدولية لمجريات الانتفاضة ، فلم يكن أحد من اولئك يتصور ، أن تستمر الانتفاضة وتتصاعد وتتطور في وسائلها وبناها ، فبات الصهاينة على قناعة ضمنية ، بأن الانتفاضة خرجت عن نطاق السيطرة ، وانها ليست مجرد أحداث رشق بالحجارة أو الزجاجات الحارقة ، وبدأت عمليات المراجعة للصورة التي تشكلها التغطية الاعلامية الواسعة لاحداث الانتفاضة ، مما دفع بالمؤسسة الصهيونية الى اتخاذ اجراءات

حاسمة وقاسية ، ضد وسائل الأعلام والصحفيين ، الذين يتابعون أخبارها . فعمدت الى اعلان العديد من المؤسسات الصحافية الفلسطينية ، وكذلك جرى اعتقال العديد من الصحفيين الفلسطينيين .

أما الاعلام العربي ، وعلى حسب قول الاستاذ رجا ، فأنه سرد أخبار الانتفاضة في سياق النشرات الاخبارية ، وتكرار أخبار الانتفاضة بشكل شبه آلي ، مع استخدام ذات المفردات والتعابير دون وضع الخبر ، في سياق عملية التطور المستجدة ، وما يرافقها من ظروف محلية أو خارجية قد وضع الخبر ، وبصورة متعمدة في إطار من الروتين ، وأن الاغراق في المصطلح السياسي والاعلامي ، الذي مارسته بعض أجهزة الأعلام العربي والفلسطيني ، قد تجاوز عن قصد أحياناً ، موضوعية الموقف .

وقال : أن قوة الانتفاضة وفعلها على الأرض ، تكسبها المصداقية . كما يحتاج موقفها السياسي ، المميز للقراءة الصادقة والموضوعية أيضاً في شرطيها الذاتي والموضوعي . وفي هذا المجال ، فأن اعتماد منهج الدلالة المستند الى الرؤية العلمية الثورية ، هو ما يسمح ويعطي للاعلام دوراً فاعلاً ، وللتحليل السياسي المصداقية ، والصوابية .

وسلط الضوء أخيراً على اذاعة القدس التي ولدت مع ولادة الانتفاضة العظيمة ، والتي اثارت نظراً لتأثيرها المباشر ، في فعاليات الانتفاضة ، ردود فعل عنيفة من قبل الاخصائيين الاعلاميين الصهاينة ، ورغم محاولات التشويش ، الا أن هذه الاذاعة اذا استمرت بدون تشويش وحدها تؤجج الانتفاضة .

بعد ذلك قدم الاستاذ عبد الفتاح أدريس ، مداخلته حول « الانتفاضة والأعلام » جاء فيها أن الانتفاضة ، نسفت صورة الفلسطيني الارهابي التي كرستها الصهيونية في أذهان الرأي العام ، وازالت الصورة المشوهة التي نجح الأعلام الصهيوني بالصاقها بالفلسطينيين شأناً من الزمن ، وظهر رجال الانتفاضة وفتيانها مناضلين ومكافحين في سبيل الحرية والاستقلال .

كما استطاعت الانتفاضة من خلال المجابهات اليومية ، ان تثبت فشل التعايش مع الاحتلال ومستوطناته ، ومهاجريه بعد أن كان التعايش سياسة قائمة من قبل الكيان الصهيوني ، تقاطعت خطوطها في وقت من الأوقات ، مع نهج التسوية العربي في اكثر من موقع .

لقد فشل التعايش ، وفشلت واقعية الاحتلال ، الذي يتحين الفرص لتهويد الأرض وانتزاع الحقوق . لقد نجحت الانتفاضة في تطوير وعي الرأي العام العالمي ، لقضية الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية ، ونضاله التحرري ، وكان تطور هذا الوعي ، واضحاً تماماً في اوروبا الغربية ، وهامشياً في الولايات المتحدة الامريكية ، التي تخضع لتأثير اللوبي الصهيوني الأعلامي الضخم ، ولاملاءات المصالح والتعاون الاستراتيجي بيد الادارة الامريكية واسرائيل .

ووصل بعد ذلك الى طرح تساؤلات اكثر

أهمية ، منها هل يتبع الموقف الرسمي العربي ، على صعيد العمل السياسي والنضالي ، الحدود التي رسمتها أجهزة أعلامه الرسمية وغير الرسمية ، للكفاح الثوري الشعبي المنظم في فلسطين المحتلة ؟

وقال إن الجواب على ذلك للأسف هو النفي !! لم يرتعد الاهتمام الرسمي العربي ولم يرتق الى دعمه المادي والسياسي والنضالي ، الى تلك الطموحات التي رصدتها الانتفاضة على الأرض وهي في مواجهة الأحداث ، إن الموقف العربي ظل حيال الانتفاضة أسير محليته ، وانغلاقه الاقليمي واسير ذاتيته وانقساماته ، وظل الموقف العربي والأعلام الرسمي سائراً على هدى الخطاب السياسي العربي الانفعالي ، لم يستند في محتواه وفحواه ، الى العلمية والفعالية ، في إطار برنامج يخدم سياسات وأهداف واضحة محددة المعالم .

والسؤال المطروح الآن هو : هل تأثرت رسالة الانتفاضة الاعلامية المتمسكة بالحقوق الوطنية ، وباهداف النضال الوطني والقومي ، بسياسة المهادنات الايديولوجية ، والتنازل الوطني ، والتراجع السياسي ؟

الجواب مع الأسف هو الايجاب .. لقد تأثرت الى حد كبير . بل تشابكت احياناً وتعارضت وضعفت في بعض الأحيان ، وتشوشت الحقائق والقناعات التي تطرحها ، واحاطت رسالتها الريبة والشكوك ، فكيف يكون العدو الصهيوني ارهابياً ، وعنصرياً ومعادياً للشرعية الدولية ومواثيق الانسان ، في الوقت الذي يتجنب الخطاب السياسي الفلسطيني ، الرسمي والاعلاني ، هذه التوصيفات ليظهر نفسه امام الولايات المتحدة واسرائيل ، كمحاور ومفاوض مقبول ! وقد ثبت الآن بالدليل القاطع ، ان ذلك كان مجرد وهم كاذب ، كشفت الحقائق زيفه وعدم جدواه .

وأختتم مداخلته بالقول : « أن الأعلام بحاجة الى مؤسسات متخصصة ، ذات كفاءة ومقدرة ، مؤسسات وطنية موحدة الجهد ، والبرنامج تسخر لها كافة الامكانات الكادرية والمادية ، في خدمة أهدافنا الوطنية تتمحور حول وكالة ابناء فلسطينية موحدة لكل الفصائل والقوى والاتجاهات ، تشمل وتنسق بين كافة المكاتب الصحفية والاعلامية والاذاعية ، وهو الأمر الذي نفتقر اليه حتى الآن !!

« الانتفاضة والمتغيرات السياسية والاجتماعية في الوضع العربي » :

في الجلسة السادسة ، قدم الاستاذ عبد الهادي النشاش بحثه حول الانتفاضة والمتغيرات السياسية والاجتماعية في الوضع العربي ، متسائلاً : ما أثر الأوضاع العربية ومستجداتها على الانتفاضة الباسلة ؟ بمعنى في اية ظروف جاءت الانتفاضة ؟ والى أي مدى تأثرت بهذه الظروف ، في شقيها الموضوعي والذاتي ؟

وأجاب بأن الانتفاضة جاءت في ظل الواقع العربي ، الساعي الى تعميم (كامب ديفيد) خاصة بعد « قمة عمان » ، التي فتحت الباب على مصراعيه ، أمام العديد من الأنظمة العربية

لمعاودة علاقاتها مع النظام المصري باعتباره « مسألة تتصل بالسيادة الوطنية » .

وأكد أن « الرسميين » العرب أرادوا من قمة عمان ، التأكيد على خيار التسوية السياسية ، كحل وحيد ممكن لانهاء ما أسموه ، بالنزاع العربي - الاسرائيلي ، مستندين في ذلك الى جملة معطيات ، يعتقدون أنها تؤكد صحة وسلامة مواقفهم .

ورأى أن المعطى الأول : أن الولايات المتحدة ، صاحبة قرار التسوية ، لا توافق ولن توافق على حل سياسي ، يتعارض مع روح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه من « تنازل » ، هو اضفاء تغييرات شكلية ، كالموافقة على مؤتمر دولي ، يكون مظلة لمفاوضات مباشرة ليس إلا .

المعطى الثاني : أن « اسرائيل » لا توافق على حل سياسي ، لا يضمن لها الأرض والسلام معاً وأن جل ما يمكن أن تقبل به ، هو « حكم ذاتي » معدل « للفلسطينيين مرتبط بالأردن بهذا الشكل أو ذاك ، ويتفق في هذا الرأي الليكود والمعراخ رغم تلك التعارضات الشكلية التي برزت بين فينة وأخرى ، فيما يتصل بهذه القضية تحديداً .

المعطى الثالث : أن حالة التفكك العربي ، لا تسمح بوضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة (اسرائيل) ، واستنتاجاً ، فان الأسهل والممكن في آن هو وضع استراتيجية عربية موحدة ، لولوج التسوية الامريكية ، خاصة أن الأغلبية العربية « الرسمية » توافق على ذلك ، وأن الاقلية وحدها هي التي ترفضها .

المعطى الرابع : أن الوضع الفلسطيني المأزوم ، يشجع « الرسمية العربية » على السير قدماً في خططها بلا « منغصات » ، فبالاضافة الى حالة ضعفه وتشتته ، فان جزءاً منه لا يستهان بحجمه ، (القيادة المتنفذة للمنظمة) قد أوضحت غير مرة ، عن استعدادها المفرط للانخراط في التسوية المقترحة ، بشروط لا تتجاوز شكلاً ومضموناً الحدود التي رسمتها الأنظمة العربية ، كحد أقصى لهذه التسوية .

المعطى الخامس : ان سوريا والقوى الوطنية الفلسطينية المناهضة للتسوية ، لن يكون بمقدورها الصمود طويلاً في مواجهة الأغلبية العربية الرسمية ، فهي مكشوفة الظهر ، فضلاً عن كونها هدفاً دائماً للادارة الامريكية و(اسرائيل) ، تمارسان عليها الأرهاب والتخويف والضغط بأشكال مختلفة .

المعطى السادس : أن ثمة وضعاً دولياً يميل موضوعياً الى « حل سياسي » ، يجنب المنطقة انفجاراً جديداً ، حده الأقصى « مؤتمر دولي » ، تحضره جميع الأطراف المعنية في المنطقة .

هذا جانب من الصورة ، كما قال الاستاذ النشاش ، فماذا بشأن الجانب الآخر وقال : اقصد هنا بالضبط ، حالة النهوض الوطني والقومي في نطاقها الضيق ، ولكن في مغزاها الحقيقي كمؤشر على امكانية استنهاض وطني قومي أشمل ، اذا ما توفرت ارادة الصمود والتحدي حالة النهوض الوطني والقومي ، تلك التي تجسدت في لبنان عبر التحالف بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا ، في مواجهة مشاريع التصفية ، والتي ادت الى

الغاء اتفاقية السابع عشر من أيار .

ويبرز هنا السؤال الجوهري : كيف تأثر الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بجانبي الصورة ؟ المعطيات كلها تؤشر وتؤكد ، في أن مستوى التأثر كان ايجابياً في الحالتين معاً : كيف ذلك ؟ في جانب الصورة الأولى كان الأمر مدعاة لنفض اليد من بقايا أوهام ، حاولت أوساط فلسطينية بثها على مدى سنوات ، مبشرة ، بالنصر الآتي ! عبر حلول سياسية ، أصبح تحقيقها قاب قوسين أو أدنى على حد زعمها .

في جانب الصورة الثاني ، كان الأمر مدعاة لازدياد القناعة رسوخاً ، بأن السبيل الوحيد للتحرير ، هو استمرار الصراع بلا هوادة ، خاصة وأن دروساً بليغة قد استخلصت من الوطنيين اللبنانيين ، عندما قطفوا الثمار الحلوة في اللحظة التي دحروا فيها الاحتلال الصهيوني ، عن جزء كبير من التراب اللبناني ، بفعل الدور الكفاحي لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ، وعبر الدعم الذي قدمته سوريا ، وقدمه الوطنيون الفلسطينيون .

واختتم حديثه ، بالتحدث عن أثر الوضع الفلسطيني في الخارج على الانتفاضة ، فيما يخص نهج المساومة ، ومحاولة استثمار الانتفاضة « سياسياً » عبر توظيف فعالياتها في خدمة أوهام التسوية ، وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وانعكاساتها السلبية على واقع الانتفاضة . وأثر التطورات الأخيرة في الأردن ، وأثر اجتياح القوات العراقية للكويت ، وأزمة الخليج ، وأخيراً الدعم العربي للانتفاضة ومستوى ادائه .

« ديناميه أخرى للاحتلال والمقاومة القروية في جنوب لبنان » :

في نفس الجلسة ، قدم الدكتور أحمد بعلبكي تحت هذا العنوان ، محاضرته مبتدأ القول أن : الانتفاضة « كانت شكلنا الخاص من البيرويسترويكا ، شكلاً من أشكال الممارسة العربية في أساليب النضال ، وكان يجب ان ننظر هذا التهافت الكبير للبيروقراطيات التحررية السوفييتية .

ورأى أن المدخل الى بلورة وصياغة نسق العلاقات ، النفسية الاجتماعية في زمن المقاومة ، قد يتمثل في رسم خريطة المواقع ، والعلاقات المتمحورة ، حول الثروة والسلطة في القرية لفترة ما قبل الاحتلال والمقاومة ، كما وتمثل في رصد خريطة المواقع والعلاقات السلطوية المستجدة ، خلال فترة الاحتلال والمقاومة ، وتلمس الخريطة الاجتماعية للقرية ، من خلال رصد المبادىء التي ارتكزت عليها حركة الاحتلال من جهة ، وحركة التعامل معه من جهة أخرى ، فرأى أولاً : مبدأ تحسين الجوار ، الذي أعلن كهدف لعملية « سلامة الجليل » ، ليغري الجنوبيين بالسعادة الموعودة المترتبة على التعايش ، وضرب الغريب المخرب ، الا أنه سرعان ما اتضح هزال هذا المبدأ ، عندما راحت اسرائيل تحصن مواقع استراتيجية ، تفيدها في ، حرب اقليمية ، وحين اضطرت للانسحاب بفعل المقاومة الوطنية ، راحت لتفتعل

المجازر الطائفية ، ولتعطل كل حل لا يضمن لها الترتيبات السياسية والعسكرية ، المعطلة للتأثير السوري ، ولتطور لبنان الديمقراطي .

وأكد أن المواجهة مع الاحتلال ، فرضت ارتقاء في التمثيل المحلي للوجهاء ، يتمثل في توحيد مصائر الوجهاء ، والعائلات ، وفي ترسيخ روح المواجهة السلبية ، وتتوج المواجهة بالشهادة ، التي تصبح ضرورة تنشد العائلة للمفاخرة بها في حسينية القرية ، ومحافل المنطقة وبيروت والضاحية ، وضرورة من ضرورات التماسك ، واعادة تجدد الانتظام القرابي والوجاهة والامتياز في الكيان العائلي .

ثانياً : مبدأ المساواة بين الأطر الطائفية والعائلية ، والتي حرصت أجهزة المخابرات الاسرائيلية ، على الأيهام بأنها ترفض نظام الغلبة بين الطوائف ، الذي كان قائماً قبل عملية الجليل ، وانها جاءت لترعى هذه المساواة .

وتحدث عن دور المخابرات الاسرائيلية ، في تسعير الحذر من الموارنة ، في الوقت الذي كانت تستعين خلاله بالعناصر المارونية المتنورة ، والزامهم ادارة القرى الشيعية والجباية من السكان والطرقات . فتخفف بذلك من غلواء الموارنة ، بتوريط نخبتهم وتستثير بينهم المنافسة وتتدخل للبت بشكاوى الشيعة ضدهم . وسرعان ما تستثار نخوة المتعصبين من العملاء والمتعاملين الشيعة المعزولين ، فعلياً في قراهم يترفعون عقيدتهم ، ويستنهضون الحساسية المتوارثة ، على التسلط الماروني قبل الاجتياح . ظناً منهم بامكانية توحيد القرية تحت نفوذهم ، وتجاوز ضحالة مواقعهم القرابية والسلطوية في تاريخ القرية . الا ان المتأمل في اجتماع القرية يلاحظ انها تتشكل من عصبيات عائلية متجاورة ، ومتراتبة سلطوياً في راسمالية ومنخلعة لاتوحدها عضوياً ، ولا تتوحد القرية في ظل هذه الشروط على أي طرح كان ، وتحت قيادة أي متنفذ كان . فالقرى توحدت بفعل المقاومة التي شدت كياناتها العائلية الى تجاوز تنافرها ولتتساوق اليوم كما كانت على مدى التاريخ .. وبفضل التعنصر النابذ في سلطة الاحتلال من جهة ، والطرح الرسمي للمقاومة في الجهاز السياسي ، الضارب للطائفة ، وفي الاجهزة السياسية الوطنية المتحالفة معه ، تخرج الوجاهات العائلية ، وتضطر الى هذا الحد أو ذاك من السلبية ، تجاه الاحتلال فتتجاوز ولو مؤقتاً عصبياتها العائلية ، لرفد العصبية للطائفة المتمثلة في السلطة .

واستطرد في قوله ، أن اكثر ما يستثير الاهتمام ، في المروي عن مجتمع القرية المحتلة ، كان انتظامها المندرج ، والمتفاوت في تيار المقاومة . فظواهر التعنصر والتصلف ، والتهامس ، والتوحد ، تشيع في القرية جواً من الترقب ، والشغف للممانعة ، والمقاومة بالمداورة بادىء ذي بدء ، فتتسلل من خلال العاب المطاردة ، والحواجز المسلحة للفتيان ، والأطفال ، ومن خلال الرؤيا المنسوجة ، والانطباعات المزعومة ، حول غرابة في نظرات وحركات هذا وذاك من فتيان القرية الأشداء ، وتتحيك الاشاعة ، ولا يبقى بينها وبين الواقع الا القليل القليل .

وبعد ان عرض دينامية الاحتلال والمقاومة

القروية في الجنوب ، وما اعتورها من اختلالات الطرح السلطوي الطائفي والمحلي ، وما ارتأى في هذه الندوة من تكريم للانتفاضة فتساءل :

« ماذا يعني القول ، باجماع الشعب على المقاومة كمسوغ لتوحيد حركتها ، اولا يضمر عدم القبول بالاختلاف في مقاومة الاحتلال ، عدم قبول بالاختلاف بعد التحرير . أولا يعني تعطيل الجدل هذا ، اختزالاً للمقاومة ، الى جهاد يعبأ له العامة من اجل الاستشهاد في سبيل الله .

وينقطع الاولاد عن مدارسهم، وعن الطموحات من البطولات الحضارية الأخرس، وينقطع الشبان عن دنياهم، أو ينفلت الانتظام الاجتماعي، فيصغر عمر الزواج، وعمر الطلاق، والادمان، وتتحول المقاومة الى رعب للعدو.

واختتم قوله، يالهول هذا الاجماع المقدس على وحدانية المقاومة، وتساءل متى نتجاوز التنبيه، الى التحاور والتأنيس والانسه؟

وكالعادة أثارت الأبحاث المقدمة تساؤلات ومناقشات أغنت الجلسة. أما في الجلسة السابعة المسائية فكانت حول محور:

الابداع والانتفاضة:

قدم فيها كل من د. فيصل دراج والاستاذ سعد الله ونوس مداخلتيهما. في بداية الجلسة قدم الاستاذ، سعد الله ونوس مداخلته المعنونة «تأملات حول الانتفاضة» بكلمات هامسة في زمن الغضب بل تشاؤمية، فقد اكد أكثر من مرة بمحاضرته على أن هذا الواقعي «الانتفاضة الشعبية» سوف تصبح أطلالاً؟.. وهي مازالت تثبت جدلية الصراع مع العدو الصهيوني، جدلية الصراع ليس من أجل الصراع والمواجهة فحسب، بل لتحقيق انجازات تاريخية والصراع مازال قائماً.

وقال «ذات يوم سنقول كانت انتفاضة، ولكن الزمن العربي كان أضيق من اندفاعتها، وكانت الشعوب العربية مصفدة بالجوع، والقمع والذل، فلم تستطع أن تمد الى الانتفاضة الا عيناً كسيرة، وحناناً خجولاً».

لم يكن ثمة استعمار لكنه كان عسيراً على المصري والسوري والعراقي واللبناني ان ينضم الى الانتفاضة، أو يساندها مساندة فعالة» ورأى الثقافي ورأى أن الانتفاضة تستمر بامكانياتها الذاتية، ومن يستقرىء الأمور بلا انفعال، يرى أن لاهناك أثراً لأي اندفاع أدبي بالانتفاضة، وأكد في حديثه أن أي أدب ينتمي إلى الطموح الشعبي، **هو أدب انتفاضة، سواء ولد قبل الانتفاضة أو بعدها.**

واستطرد بقوله أن الأدب يرصد الظواهر، ولايشارك فيها، الأمر الذي يجعل العمل الأدبي انعكاساً سلبياً في زمانه.

وأورد عدة تساؤلات، فيما اذا استطاعت الانتفاضة أن تنتج أدباً على صورته؟ وهل يمكن الحديث عن حركة أدبية مرتبطة بالحركة الشعبية؟ وهل الأدب الشعبي الوطني، يتحدد كممارسة شعبية فقط أم يتحدد بموقف سياسي؟ هل تتحدد ثورية المثقف بانتماء عام يدعى فلسطين، أم تتحدد أولاً وأخيراً بموقفه النقدي السياسي؟

وأكد أخيرا أن الأدب بالمعنى الابداعي، هو فعل وأن الأدب العظيم هو الذي يقول الحقيقة، ويسجل الحقيقة، والانتفاضة تسعى الى ذلك.

انجازات الانتفاضة فلسطينياً وعربياً

في الجلسة الثامنة المسائية قدم الدكتور ماهر الشريف، مداخلة لم يرد لها ان تُضمن نفس العنوان المطروح، لأنه ارتأى بأن الحديث عن انجازات الانتفاضة وهي مازالت في عملية الفعل، وباعتبارها تغيير ثوري عميقة ستمتد الى سنوات، ولم تصل بعد لمرحلة جني الثمار. وستبقى طور الانجاز تلو الانجاز، حتى تصل إلى أهدافها في الحرية والاستقلال.

وأكد بقوله: «اننا الآن نراهن على سبل تصعيد الانتفاضة، للوصول لانجازات جديدة. فالانتفاضة منذ صيف ١٩٨٩ حتى الآن، لم تواكب انجازات نوعية جديدة، مثل المرحلة الأولى من اندلاعها حتى صيف ١٩٨٩، بعدها دخلت الانتفاضة بمرحلة المراوحة، ولكي نصل الى اسباب دخول الانتفاضة مرحلة المراوحة، لابد من القاء الضوء على المعوقات والمسببات.

ومن هذه الأسباب الهامة منها العملية التعليمية، دور المرأة في الانتفاضة، والتحولات في اطار الأسرة الفلسطينية، العامل الذاتي للانتفاضة، قضية صراع الأجيال ماذا خلقت الانتفاضة في الانسان الفلسطيني، الذي يعيش بين ظهرانيها؟ من كل ذلك نرى أن الحديث (والحديث هنا للدكتور ماهر) عن المظاهر السلبية في مسيرة الانتفاضة، لهو أجدى من الحديث عن انجازاتها، وأفاض في الحديث عن هذه السلبيات ان كان على الصعيد السياسي كطرح المبادرات السياسية، مشروع رابين، مشروع شامير.. الخ غياب الوضوح السياسي في الانتفاضة، فهي فرضت على م.ت.ف. تبني موقف مبادرة السلام، وهذا تم بتأييد قطاعات واسعة من الجماهير في الأراضي المحتلة، بالاضافة انها مشاركة جماهيرية، وقوة دعمها، هي ظاهرة الديمقراطية فيها، وأيضاً بدأت تستفحل مظاهر التعصب التنظيمي والبيروقراطية، وبدأت تبرز مظاهر سلبية، وهي محاولة البروز كسلطة في المناطق التي تغيب فيها سلطة الاحتلال، ايجاد حواجز على الطرقات تمنع العمال من الذهاب للعمل، وذلك حد من المشاركة الجماهيرية الواسعة، وتفقد الانتفاضة عوامل قوتها. وأكد بانه عندما نشبت ازمة الخليج، بدأ القلق على الانتفاضة ولكن بالرغم من هذه الأزمة، لم تتوقف الانتفاضة وإنما بالعكس، استمرت الانتفاضة وجاء ذلك كدليل جديد على حيويتها وديموميتها، ورأى أن المطلوب هو التفكير في الخروج من حالة المراوحة هذه والانتقال لبحث سبل تصعيد الانتفاضة، ورأى أن تصعيد الانتفاضة لايعني به تصعيد أشكال المواجهات، رغم أنه شكل ولكن يجب أن يكون تصعيد الانتفاضة بشكل «أشمل»، رغم أن هناك من يعتقد، أن تصعيد أشكال المواجهة بتشكيل جهازها الحكومي، ولكن المطلوب، هو العودة الى الأشكال الأولى التي أبدعتها الانتفاضة. وأكد أيضاً بأن تصعيد الانتفاضة، بات يتطلب السعي من أجل انجاز مهمة

اصلاحية مركبة، تطال كل بيت فلسطيني في الداخل والخارج على حد سواء. كما أنه يجب أن يكون هناك وضوح في الرؤية السياسية. والمطلوب أيضاً القيام بعملية اصلاح داخلي في صفوف م.ت.ف. من تقليص حجم أجهزتها، ومنظماتها، واتخاذ معيار واحد في الحكم على مستقبل هذه الأخيرة، مامدى خدمتها للانتفاضة، ترشيد الانفاق المالي في مؤسسات م.ت.ف.

وخلص الى القول أن عملية الاصلاح الديمقراطي في م.ت.ف، وأن دعم الانتفاضة أصبح مرهوناً في هذا الاصلاح، لأن الانتفاضة تملك مقومات استمراريتها الموضوعية.

بعدها قدم د. أحمد كنعان مداخلة حول محاضرة الدكتور ماهر الشريف جاء فيها: أن الحديث عن معضلات الانتفاضة، وسبل تصعيدها مرتبط بالحديث عن انجازاتها، وأكد بقوله أن الانتفاضة شكلت مرحلة نوعية جديدة في النضال الوطني الفلسطيني، ووضعته على اعتاب تحقيق الحرب والاستقلال ورأى أنه كي تستمر الانتفاضة وتنتصر قضيتها، لابد من رؤية نهج التعاون مع انجازاتها. وتوظيف امكانيات الداخل والخارج، مرتبط باسباب وعوامل وظروف توفر الامكانيات والانجازات، بتأثيرها بالنهج الذي يتعاطى مع الحدث.

فالبعض، تعاطى مع الانتفاضة، وكأنها حركة ثورية من أجل فعل ثوري فقط، وليست من أجل أهداف وطنية بالحرية والاستقلال تحديداً وهو شعارها. وقال: لو دققنا جيداً، لرأينا أنه كان بالامكان أن ننجز اكثر من ذلك، وهنا يأتي السؤال حول أسباب عدم تمكننا من انجازات اكثر، وبالتالي من البحث عن أسباب ومقومات استمراريتها وتصعيدها، ومن ثم انتصار قضيتنا، والنهج الآخر، وهو النهج المعادي، والذي يقول أننا لم ننجز شيئاً، وبالتالي مالداعي من اراقة الدماء، وما الداعي من معاناة سنوات طويلة لم تحققوا فيها شيئاً، في ظل واقع عربي ودولي ليس في صالحنا، وأعتقد أن انجازات الانتفاضة الواضحة كانت رداً كافياً على مثل هذا الادعاء.

ورأى أن السؤال عن استمرارية الانتفاضة، مازال مطروحاً. لأن مقومات الاستمرارية للأسف، تعود في جلها الى العوامل الموضوعية، اكثر منها العامل الذاتي الفلسطيني، تؤشر الى معوقات كبيرة جداً، على صعيد استمرارية الانتفاضة وقد تؤدي لاحقاً فيما اذا لم يتم التنبوء لها وتجاوزها الى وضع علامة سؤال كبيرة، حول الاستمرارية، وبالتالي تحقيق أهداف الانتفاضة كاملة في الحرية والاستقلال.

وتساءل فيما اذا ارتقى العامل الذاتي الفلسطيني، الى مستوى الانتفاضة وانجازاتها، الجواب واضح انه ليس كذلك، سواء صورة م.ت.ف. أو صورة الفصائل المقاومة الفلسطينية، أو صورة المظاهر الموجودة في الداخل على هذا الصعيد، وبالتالي هذا يرجعنا الى ضرورة البحث عن أسباب الاستمرارية. وأعتقد انه يجب أن نعيد انتاج مفاعيل الانتفاضة، منذ البداية وأقصد التنظيم الرفيع للانتفاضة، وما ابرزته من تنظيم رفيع، وحدة الشعب بكافة تجمعاته وطبقاته وفئاته

السياسية، موضوعة اشكال النضال ومردوديتها أيضاً، موضوعة الحماية السياسية للانتفاضة، وأنا اتفق بأن الخلل ليس في الهجوم السياسي الفلسطيني، أو البرنامج السياسي للانتفاضة، أو ماطرحته الانتفاضة سياسياً. لكن الخلل في كيفية التعاطي مع الانتفاضة سياسياً وبالتالي كيفية التعاطي مع المشاريع التي طرحت على هذا الصعيد. كان هنالك أوهام، وأوهام كثيرة جداً أضرت بالقضية الفلسطينية، لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً باستمرار، هل يمكن للعامل الذاتي الفلسطيني لوحدة، هل يمكن لمقومات الانتفاضة الفلسطينية لوحدها، أن تأتي بالانتصار؟ أعتقد أن البحث الجدي بهذا الموضوع، يبرز وبشكل واضح، أن للعامل العربي أهمية كبيرة جداً في تصعيد الانتفاضة، وأعتقد أن ذلك يتضافر مع سد الثغرات في الجسم الذاتي الفلسطيني، كي يرتقي الى مستوى أن تفعل م.ت.ف. فعلها على الشارع العربي، وأن تضع الحكومات العربية أمام مسؤولياتها على صعيد الانتفاضة.

ورأى أن من واجبنا (د. أحمد كنعان) كفصائل م.ت.ف. تحمل مسؤوليات كبيرة جداً على صعيد تفعيل حركة الشارع العربي، على صعيد التعاون مع حركة التحرر العربي، للخروج من المأزق الذي نعيشه، وعلى صعيد وضع الانظمة العربية أمام مسؤولياتها.

وتمنى أن لاننسى دور جماهير المناطق المحتلة لعام ١٩٤٨، ورأى أن دور هذه الجماهير قد غيب، أو أنه لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، أو اننا قد بالغنا في امكانياتها في المشاركة، وعلينا أن نرى خصوصيتها وخاصة انها تشكل عاملاً داخلياً في الكيان الصهيوني، من شأنه لو انه زاد من نشاط مشاركته، لأثر كثيراً على كبح جماح التطرف الصهيوني، وبالتالي ان يساعد في انتصار قضية الانتفاضة.

مخاطر الهجرة اليهودية وآفاقها

في الجلسة التاسعة والأخيرة، قدم الاستاذ ابراهيم عبد الكريم بحثه تحت هذا العنوان وقال: أن الحديث حول هذا الموضوع، لابد أن نلاحظ عبره، أن حالة الهجرة اليهودية الى فلسطين تختلف عن النماذج الخاصة بالدول العادية، باعتبار أن لهذه الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالصراع العربي الصهيوني، وبالتحديات التي تواجهها امتنا، جراء اصرار اسرائيل على استكمال المشروع الصهيوني في المنطقة، وأكد أن موجات الهجرة اليهودية، على امتداد العقود السابقة، قد اسهمت في القسط الاكبر من تمكين اسرائيل، من انجاز البنود الأولى في جدول الأعمال الصهيوني، فان أي نظرة الى موجة الهجرة اليهودية الراهنة بامتداداتها المستقبلية، مطالبة بالتركيز على البعد الصراعي لهذه الموجة، وذلك لما تتسم به هذه الهجرة من ضخامة في اعداد المهاجرين، وتميز خصائصها، وللظروف المحلية والدولية التي تتم فيها عملية الهجرة، فلقد بلغ آخر رقم وصلت اليه الهجرة نشر في يوم ٢/١٢/١٩٩٠ هو /١٦١/ الف مهاجر من العالم، معظمهم من الاتحاد السوفييتي، وذلك خلال الاشهر الـ ١١ الأخيرة

من عام ١٩٩٠ ولقد أبرز انعكاس هذه الهجرة على أوضاع اسرائيل العسكرية واستند في ذلك الى ارقام احصائية منشورة، اشراك الاف من المهاجرين الجدد بالصناعة العسكرية، استخدام الكفاءات العسكرية المهاجرة المدربة ذات الخبرة الطويلة، تشغيل أطقم اضافية في سلاح المدرعات وسلاحي الجو والبحرية، والدفاعات الأرضية، وغيرها، استغلال المهاجرين ذوي الكفاءات، كخبراء في شؤون السلاح السوفييتي، كمستشارين عسكريين ترسلهم الى بعض بلدان العالم، كي يكونوا جسراً إضافياً لتغلغل اسرائيل في هذه الدول.

وأردف قائلاً: باختصار أن من شأن هذه الموجة، أن تخلق احساساً لدى اسرائيل بامتلاك مثل هذه القوة، يعفيها من قبول أي تسوية سياسية، للصراع الدائر في المنطقة.

واكد أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع، هم أول المتضررين سياسياً من موجة الهجرة، خاصة وأن اسرائيل ستوظف هذه الموجه بتطويق النجاحات التي حققتها اضافة الى ذلك المخاطر التي تتهدد عرب فلسطين، جراء الهجرة الجديدة، هي التعرض الى ضغوط تتعلق بالديمغرافية والسكن، وهناك ضغوط تتعلق بالتعطيش جراء استنزاف كميات إضافية من المياه لاستيعاب المهاجرين، وضغوط أخرى تتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية، وضغوط اقتصادية، وضغوط أخرى من جراء عمل المهاجرين بدل العمال العرب، ورأى أن من يعتقد أن الهجرة تشكل عبئاً على اسرائيل، وغير قادرين على استيعابهم لهو رأي مضلل، فالهجرة تزيد الموارد، وتزيد فعالية الوسائل، وهناك استنفار يهودي عالمي، وهناك مساع حثيثة وجادة من قبل اسرائيل، لكي تستوعب المهاجرين، وبالتالي تصبح موجة الهجرة ذخيرة وليست عبئاً.

أما عن الآفاق المستقبلية فقد قال: «ان اسرائيل حالياً لاتستطيع على المدى القريب ـ ومن المستبعد ـ أن تخطو أي خطوة صراعية عسكرية واسعة النطاق، مالم تضمن وصول حد ادنى من المهاجرين، وستعنى اسرائيل بعدم استفزاز الاتحاد السوفييتي في هذه المرحلة، تحسباً لأي موقف سوفييتي، سيكون ثمنه بالنسبة لاسرائيل، حرمانها لاعداد كبيرة من المهاجرين السوفييت، وستعنى اسرائيل أيضاً، بانتهاج سياسة مرنة ازاء المعارضة الامريكية بشأن توطين المهاجرين، وتطرق لقضايا أخرى كثيرة. وخلص في ختام بحثه: الا ان السيناريوهات المحتملة لاتجاهات الضربة الاسرائيلية مستقبلاً، تتخذ مما يسمى معادلة الأمن القومي مرتكزاً لها. واختتم كلامه بأنه حذر من طبول الحرب التي يسمع وقوعها، وبعضهم يتحدث عن التسوية.

ثم عقب الاستاذ عمر سعادة، على بحث الاستاذ ابراهيم عبد الكريم، وأورد ملاحظتين: الاولى تتعلق بهذه النظرية التي سادت، والتي أعتقد بأنها مطولاً يتم الربط الميكانيكي بين الهجرة والتوسع، واعتقد أن الهجرة هي عامل مهم من عوامل القوة الاسرائيلية ولكنها في أي حال من الأحوال، ليست العامل الوحيد. انها أحد العوامل، وبالتالي ثمة عوامل أخرى عديدة،

تشكل من مجموعها عناصر القوة العسكرية الاسرائيلية، والتي بالتالي يمكن أن تقرر على أساسها، سياستها واستراتيجيتها وأطماعها التوسعية.

وفي تساؤلة إلى أي مدى يمكن القول، بأن هذه الهجرة، تتحول الى عنصر قوة الى اسرائيل، رأى أن ذلك يتوقف على عاملين ١ ـ نوعية المهاجرين الجدد، وقدرة الكيان الصهيوني على الاستيعاب واستطرد قائلاً لماذا لانتحدث عن جدلية العلاقة بين عناصر القوة الاسرائيلية، وعناصر القوة في المنطقة، وهي لاشك التي ستقرر مشاريع هذه الرغبة، أو النزعات التوسعية لدى اسرائيل فمن حيث نوعية هؤلاء المهاجرين، نجد أن مواصفات المهاجرين السوفييت لاتنسجم كثيراً مع احتياجات المشروع الصهيوني في اللحظة الراهنة، وذلك من حيث البنية السكانية، ووضعيتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، يهود الاتحاد السوفييتي كانوا يشكلون نخبة في مجتمع كبير، يشكل تعداد سكانه بحدود / ٢٠٠ مليون نسمة، الآن هم يتحولون الى نخبة في مجتمع اسرائيلي هو ليس بحاجة الى هذه النوعية بالذات من المهاجرين.

ورأى أن الهجرة اليهودية في حد ذاتها تحمل عناصر ايجابية حقاً للمشروع الصهيوني، ولكنها تحمل حقائق المشكلات التي يجب أن نراها، ليس كما قلت (والكلام هنا للمعقب) من قبيل تقليل خطر هذا المشروع الصهيوني، أو تقليل الهجرة الى الوطن العربي، ولكن من قبيل ان نرى هذه المشكلة في حجمها الطبيعي، فمثلاً اليهود في الكيان الصهيوني، يعيشون مفارقة (طريفة) نراها على الصعيد الاقتصادي، هناك بطالة تصل الى ١٠٪ من الأيدي العاملة في اسرائيل أي بحدود / ١٥٠/ ألف نسمة في نفس الوقت سيشغل الكيان الصهيوني / ١٥٠/ ألف عامل تقريباً من العمال العرب. ماهو سر هذه المفارقة كيف يحتاج الكيان الصهيوني الى /١٥٠/ الف عامل عربي، وبنفس الوقت يلفظ ١٥٠ الف عامل يهودي من نفس المجتمع؟ لأن نوعية العمال الذين يحتاجهم الكيان الصهيوني، هم نوعية العمال الفنيين والمهنيين، وأنصاف المهرة وغير المهرة، في الوقت الذي تحمل الهجرة من الاتحاد السوفييتي مجموعة من النخبة البشرية، لاتتلائم مع احتياجات هذا المشروع، وبالتالي، أرى بدل أن ينصرف الذهن الى المبالغة الى أخطار هذه الهجرة، أرى أن ننصرف الى اقتراح أشكال لمعالجة هذه الهجرة والتصدي لها، وخاصة وأنا أعتقد اننا نمتلك وبحدود دنيا، القدرة على التأثير على مسار هذه الهجرة.

نحن نعرف أن الانتفاضة وهي بوتيرتها الحالية قد أثرت على هذه الهجرة، كما نعرف أن أي عمل او نشاط فدائي داخل الأرض المحتلة قد يؤثر، ونعرف قبل ذلك أن هذه الهجرة بمجملها هي نتاج مؤامرة دولية، أي أن اليهود في الاتحاد السوفييتي لايرغبون في التوجه أساساً الى اسرائيل، بل يرغبون بالتوجه الى الغرب الراسمالي ليجدوا لهم أماكن تناسبهم.

في عام ١٩٨٨ كان نسبة الذين اختاروا التوجه الى اسرائيل لاتصل الى ٧٪ من اجمالي

وثائق وتقارير ـ وثائق وتقارير ـ وثائق وتقارير ـ وثائق وتقارير

عدد اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفييتي.

حقيقة ان الوضع الرسمي العربي ـ كما قال ـ فشل في الحالتين، فشل في منع خروجهم من الاتحاد السوفياتي، وفشل في منع استيعابهم في الغرب، ولكن نقول أن ثمة امكانية، للحد من هذه الهجرة وللتسريع في خروج من يصل منهم الى الكيان الصهيوني، خاصة وأن هذا الكيان كما قلت لايتناسب أو لايحتاجهم بشكل حقيقي، وإنما هم الذين يحتاجون الآن في اللحظة التاريخية الى مأوى.

أن طرح المشكلة بحجمها الحقيقي، ييسر لنا سبل مناقشتها، ومعالجتها بشكل أفضل، بدلاً أن تصبح اكبر من أن نتصدى لها.

في اليوم الثالث اجتمع الباحثون والمعقبون المشاركون في الندوة، في مقر الاتحاد وتم تشكيل لجنة لدعم الانتفاضة، على الصعيد الثقافي والاعلامي، وأخيراً صدر بيان ختامي، جاء فيه ان التاكيد على أهمية الانجازات، التي حققتها الانتفاضة على مدى السنوات الثلاث السابقة، حيث شكلت عشية إندلاعها الحدث الأبرز، والتحول السياسي النوعي الأكثر أهمية، على الساحتين الفلسطينية والعربية، واكد البيان ايضاً بأن الانتفاضة استطاعت بتضحيات ومشاركة جميع فئات الشعب الفلسطيني الاجتماعية، طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية، كقضية تحرر وطني، وقضية حق تقرير المصير، بعد أن انقذت الامة من محاولات التهميش، والتجاهل في قمة عمان العربية، والقمة الامريكية ـ السوفياتية.

وأكد البيان، على أن الندوة اتسمت بالتنوع والغنى، وبروح الحوار العلمي الموضوعي، الذي يتسع للرأي الآخر، ويفسح المجال لمزيد من التفاعل المشترك بين المفكرين العرب، حول ماتطرحه الانتفاضة من قضايا ومعضلات ومهام، بوصفها ثورة ضد الاحتلال الصهيوني من جهة، وعملية ثورية عميقة في المجتمع العربي والفلسطيني من جهة أخرى.

وأخيراً نود القول أن حدثاً كحدث الانتفاضة، ووفاءاً منا لنضالات شعبنا، وصموده في وجه الاستعمار الامبريالي والرجعية العربية، نؤكد أننا لانحتاج الى مناسبات رسمية لاقامة مثل هذه الندوات، بل أقل مايمكن أن نقدمه هي ابحاثنا وكلماتنا، وأقلامنا، والتي نتمنى أن تفي ولو بالجزء اليسير من عطاءاتهم الكبيرة.

بيان ختامي

وبعد اختتام اعمال الندوة صدر بيان ختامي فيما يلي نصه :

بمناسبة دخول الانتفاضة/ الثورة في فلسطين عامها الرابع ، اقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/ فرع سوريا ، في الفترة ما بين (١٧ ـ ١٩/١٢/ ١٩٩٠) ندوة فكرية ، بمقر المركز الثقافي العربي بدمشق ، تحت عنوان : (الانتفاضة : انجازاتها .. اشكالاتها .. انعكاساتها .. وتأثراتها بمتغيرات الوضعين العربي والدولي)

وشارك في الندوة مفكرون وباحثون عرب من فلسطين وسوريا ولبنان .

وقد اتسمت مداولات ومناقشات الندوة بالتنوع والغنى ، وبروح الحوار العلمي الموضوعي الذي يتسع للرأي الآخر ويفسح في المجال لمزيد من التفاعل المشترك بين المفكرين العرب ، حول ما تطرحه الانتفاضة من قضايا ومعضلات ومهام ، بوصفها ثورة ضد الاحتلال الصهيوني من جهة ، وعملية ثورية عميقة في المجتمع العربي الفلسطيني من جهة اخرى .

وفي اعقاب المداولات والمناقشات توصل المشاركون في الندوة الى ما يلي :

١ ـ تأكيد أهمية الانجازات التي حققتها الانتفاضة على مدى السنوات الثلاث السابقة ، حيث شكلت عشية اندلاعها الحدث الأبرز والتحول السياسي النوعي الاكثر أهمية على الساحتين الفلسطينية والعربية ، منذ الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ ، وحيث استطاعت الانتفاضة بتضحيات ومشاركة جميع فئات الشعب الفلسطيني الاجتماعية ، طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية ، كقضية تحرر وطني وقضية حق تقرير مصير ، بعد أن انقذت القضية من محاولات التهميش والتجاهل في قمة عمان العربية والقمة الامريكية ـ السوفياتية .

٢ ـ ومن جهة أخرى توقف المشاركون في الندوة بجدية عند المشكلات والمعضلات الذاتية ، والموضوعية التي تواجهها الانتفاضة ، مؤكدين انها ما زالت تفتقد الى عمقها الاستراتيجي المطلوب ، حيث ان الخارج الفلسطيني والعربي ما زالا دون مستوى المتطلبات والمهام النضالية التي طرحتها الانتفاضة ، والتي يتطلب الاستجابة لها بشكل صحيح احداث تغييرات اجتماعية جذرية وعميقة في بنية المجتمع العربي ، وكذلك في بنية (م . ت . ف) ، وعلى الاخص الاقلاع عن خط التنازلات والمراهنات على الحلول الامريكية .

وأشارت ابحاث الندوة الى ضرورة النضال من أجل تجاوز كافة المعضلات السياسية والتنظيمية والاقتصادية والتربوية ، حتى تستطيع الانتفاضة تجاوز مرحلة المراوحة الراهنة والاستمرار بذات الزخم والعنفوان اللذان رافقا ولادتها ، وحتى تستعيد طابعها الجماهيري ومحتواها الديمقراطي العميق ، الذي اتسمت به في مراحلها الأولى . كما أكدت المداولات على ضرورة اسناد الانتفاضة بالنار في المرحلة المقبلة والتي ابتدأت ملامحها فعلياً منذ مجزرة الاقصى في تشرين اول الماضي وما تلاها من عمليات فدائية بطولية داخل فلسطين وعبر الحدود العربية ، وذلك كله لافشال سعي العدو الصهيوني الدائم للتعايش والتكيف مع مستوى عنف الاشكال النضالية التي اتبعتها الانتفاضة حتى الآن .

٣ ـ أكد المشاركون في الندوة ان الانتفاضة خلقت واقعاً جديداً في فلسطين المحتلة أربك كل حسابات العدو الصهيوني ومحاولاته المستميتة لتصفية القضية الفلسطينية ، عبر مشاريع الحكم الذاتي وغيرها من المشاريع المستندة الى روح اتفاقيات كامب ديفيد الخيانية . كما أكدوا انه ازاء احتدام الصراع بين النقيضين في زمن

الانتفاضة/ الشعب الفلسطيني من جهة ، والمستوطنين الصهاينة من جهة اخرى ، تكشَّف جوهر الكيان الصهيوني امام الرأي العام العالمي ، ككيان استيطاني اجلائي عنصري ، وسقطت صورته الديمقراطية المزيفة أمام حجارة الاطفال وعدسات المصورين . وعبر سنيها الثلاث تجاوزت الانتفاضة محاولات العدو الصهيوني الدائبة لتصفيتها واجهاضها عبر القمع تارة ، وعبر المبادرات السياسية تارة اخرى (رابين وشامير) ، تلك المبادرات التي طرحها قادة الكيان للتخلص من المأزق الحاد المتمثل في استمرار الانتفاضة ، التي تمكنت حتى الآن من افشال كل خيارات العدو السياسية في تصفية القضية الفلسطينية .

٤ ـ وبحثت الندوة مخاطر الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية على الشعب الفلسطيني وعلى الانتفاضة . هذه الهجرة التي ترفد الكيان الصهيوني بالطاقة البشرية المطلوبة لتطبيق برامجه الاستيطانية التوسعية على الارض العربية ، وتنفيذ سياسات الترانسفير الهادفة الى الاقتلاع والطرد الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه ، وبالتالي انعاش الحلم الصهيوني فيما يسمى « ارض اسرائيل الكبرى » . ودعا المشاركون في الندوة الأمة العربية الى تحمل مسؤولياتها في هذا السبيل .

٥ ـ وعالجت ابحاث الندوة نضال المرأة الفلسطينية وجذوره التاريخية منذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى زمن الانتفاضة . وأكدت على الدور المتميز والريادي الذي تقوم به المرأة في الانتفاضة ، عبر مشاركتها في كافة أشكال النضال من العمل الاجتماعي والصحي والتربوي والزراعي الى العمل العسكري ، والمشاركة في ثورة السكاكين . ودعت الى تدعيم دور المرأة في الانتفاضة وازالة كافة العقبات والتقاليد الموروثة التي تحول دون قيام المرأة الفلسطينية بدورها النضالي المطلوب .

٦ ـ ولدى بحث تطورات الوضع الدولي ومستجداته توقف المشاركون في الندوة عند التحولات التي يشهدها النظام الدولي الجديد ، وسعي الولايات المتحدة الامريكية للتفرد بقيادة هذا النظام ، واحكام هيمنتها وسيطرتها على شعوب وبلدان العالم الثالث واجهاض حركات تحررها الوطني . وأشاروا الى خطورة انعكاس هذه الاوضاع على نضال الشعب الفلسطيني ، وعلى الانتفاضة ، بوصفها تمثل في المرحلة الراهنة الحلقة المركزية لهذا النضال . ومن هنا شددوا على ضرورة تنمية العامل الذاتي ، الفلسطيني والعربي ، ازاء مواجهة تلك التحولات ، التي تتضاعف خطورتها على القضية الفلسطينية ، خاصة في ظل ما يشهده الوضع العربي من انقسام وتشرذم ، جراء ازمة الخليج .

٧ ـ وعلى صعيد الابداع أكدت ابحاث الندوة على أن أدب الانتفاضة ، من حيث المضمون ، هو ليس بالضرورة ذلك الأدب الذي كتب في زمن الانتفاضة الراهن ، بل هو الادب الذي حرض على المقاومة والبطولة وارهص بها ، وبذر بذورها في تربة الواقع ، على امتداد سنوات

النضال العربي والفلسطيني .

كما اكدت بان الانتفاضة لم تنتج أدباً على صورتها وبان الكتابة التقليدية لا يمكنها ان تعبر عن الانتفاضة بوصفها فعلاً ابداعياً .. ودعا المشاركون في الندوة المفكرين والمبدعين العرب للارتفاع الى مستوى الفعل الابداعي الذي تمثله الانتفاضة .

٨ - وعلى الصعيد الاعلامي ، أشارت ابحاث الندوة الى ان حدث الانتفاضة البطولي والخارق تمكن وخصوصاً في المراحل الاولى من اجتذاب وسائل الاعلام العالمية والاستئثار باهتمامها . كما ان الانتفاضة قد تمكنت بدرجة او بأخرى من الحفاظ على صورتها الاولى في الاعلام العالمي (صورة البطولة والمقاومة في مواجهة القمع وتكسير العظام) ، على الرغم من تنبه وسائل الاعلام المعادية الى خطورة انطباع هذه الصورة في ذهن المتلقي على امتداد الكرة الارضية ، وسعيها بالتالي الى طمس تلك الصورة او تشويهها . وتوقف المشاركون في الندوة عند رتابة الاعلام العربي وخاصة الاعلام الرسمي وقصوره ، فيما يتعلق بمواكبة الانتفاضة ونقل صورتها للمواطن العربي . ودعوا الى ارتفاع هذا الاعلام الى مستوى الفعل النضالي ، الابداعي ، الجماعي ، المقاوم للانتفاضة .

وقد تداعى المشاركون في ابحاث الندوة ومداولاتها الى تشكيل لجنة اعلامية في اطار الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/ فرع سوريا ، تكون مهمتها مواكبة فعل الانتفاضة ودعمها على الصعيد الاعلامي ، عبر كل الوسائل المتاحة والممكنة .

واعرب المشاركون في الندوة عن عظيم اجلالهم واكبارهم للبطولة الجماعية التي تصنعها جماهير الانتفاضة الباسلة في زمن عربي يضيق باندفاعتها الجامعة والشجاعة .

كما وقفوا خاشعين امام ارواح شهداء الانتفاضة وشهداء النضال الفلسطيني والعربي ، الذين سقطوا على درب الكفاح الطويل من أجل فلسطين وقضايا الامة ، مجددين العهد على الالتزام بشرف .. الكلمة المقاومة التي تواكب الفعل النضالي العربي حتى تحقيق كامل أهداف الامة العربية في الوحدة والتحرر والتقدم الاجتماعي .

دمشق ١٩/١٢/١٩٩٠

الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين
لجنة العمل النقابية

مكتب دمشق

الجمهورية العربية السورية - دمشق - الازبكية - ص . ب ٨١٥٧

الثمن ٢٥ ل.س أو مايعادلها